

سلسلة المدن الفلسطينية

حيفا العربيّة

١٩١٨ - ١٩٣٩

(التطوّر الاجتماعيّ والاقتصادي)



مي إبراهيم صيقلي

مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مؤسسة عربية مستقلة تأسست عام ١٩٦٣ غايتها البحث العلمي حول مختلف جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني. وليس للمؤسسة أي ارتباط حكومي أو تنظيمي، وهي هيئة لا تتوخى الربح التجاري.

وتعبّر دراسات المؤسسة عن آراء مؤلفيها، وهي لا تعكس بالضرورة رأي المؤسسة أو وجهة نظرها.

شارع أنيس النصولي ـ متفرع من شارع فردان
ص. ب: ٧١٦٤ ـ ١١. بيروت ـ لبنان
هاتف: ٨٠٤٩٥٩ . فاكس: ٨١٤١٩٣
هاتف/ فاكس: ٨٦٨٣٨٧
E-mail: ipsbrt@cyberia.net.lb

INSTITUTE FOR PALESTINE STUDIES
Anis Nsouli Street, Verdun
P.O.Box: 11-7164. Beirut, Lebanon
Tel. 804959. Fax: 814193
Tel. & Fax: 868387
E-mail: ipsbrt@cyberia.net.lb

يسرُّ مؤسّسة الدّراسات الفلسطينيّة
أن تعرب عن تقديرها وشكرها
للسّيّد سعيد الخوري
على تبرّعه بنفقات إصدار هذا الكتاب

اهداء

إلى ذكرى وَالِديَّ

إڤلين وَابراهيم صَيْقلي

وإلى أُسْتَاذي

ألبرت حَبيب حوراني

حيفا العربيّة

١٩١٨ - ١٩٣٩

(التطوّر الاجتماعي والاقتصادي)

A
956.9404
S274h

سلسلة المدن الفلسطينية - ١

حيفا العربيّة

١٩١٨ - ١٩٣٩

(التطوّر الاجتماعي والاقتصادي)

مي إبراهيم صيقلي



مؤسسة الدراسات الفلسطينية

Ḥayfā al-ʻarabīyah, 1918-1939 (al-taṭawwur al-ijtimāʻī wa-al-iqtiṣādī)
Mayy Ibrāhīm Ṣayqalī

Haifa: Transformation of a Palestinian Arab Society, 1918-1939
May Seikaly

© حقوق الطباعة والنشر محفوظة

الطبعة الأولى: بيروت، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧
الطبعة الثانية: بيروت، تموز/ يوليو ١٩٩٨

المحتويات

كَلِمَة شُكر وَعِرْفَان

لقد قمت بالبحث لهذا الكتاب من أجل أطروحة الدكتوراه في جامعة أكسفورد قبل أكثر من عشرة أعوام. وبينما لا تزال المعلومات الأساسية لذلك البحث تشكل نواة هذه الدراسة المعدلة، فقد جرت إعادة صوغ وتوسيع محور اهتمام هذا الكتاب ومداه الزمني. وكان المرحوم ألبرت حوراني، مرشدي في كتابة الأطروحة وأستاذي، هو الروح المحركة في تشجيعي وحثّي على استكمال العمل ونشره؛ إذ رأى، هو وعدد من مؤرخي الشرق الأوسط ومثقفيه، وجوب نشر الأطروحة لتلبي حاجة في حقل التاريخ المديني والاقتصادي ـ الاجتماعي الفلسطيني. وتقديراً لرؤيته الثاقبة ومساعدته الهائلة في إعداد المخطوطة، حتى وفاته سنة ١٩٩٣، أهدي هذا الكتاب لذكراه، لأنه من دون مساعدته الفكرية ودعمه المعنوي، ما كان لهذا الكتاب أن ينشر.

وقد تلقيت مساعدة ودعماً في جهودي لإكمال هذا العمل من عدد كبير من المؤسسات والأشخاص، سواء خلال الفترة الأولى من جمع المعلومات، أو في أثناء العمل أخيراً على مخطوطة الكتاب، وأريد أن أشكرهم جماعة، مع أن مساهماتهم ستبقى محط التقدير والذكرى كلاً على انفراد.

وأسدي شكراً خاصاً إلى عدد من المختصين بدراسات الشرق الأوسط الذين جادوا عليّ بوقتهم في قراءة كل أو بعض مسودات المخطوطة المبكرة أو المتأخرة، واقترحوا تعديلات وقدموا نصائح لا تقدّر بثمن؛ ومن هؤلاء: وليد الخالدي، وديرك هوبوود، وبيتر سلَجْلِت، وباربرة سميث، وسارة غراهام براون، وجون رودي، وروزماري سعيد زحلان، ونانسي غالاغر، وليلى فواز، وأسامة الخالدي، وأنطوان زحلان، الذين ساعدتني آراؤهم ومقترحاتهم في التوصل إلى تفسيراتي ونتائجي الخاصة، التي أتحمل المسؤولية عنها وحدي.

وأهدي شكري الخاص أيضاً للمرحوم يوسف فاشتس، وهو من لهفوت هباشان في إسرائيل، الذي تجاوز علمه الأصيل والتزامه الخُلقي كل الفوارق بيننا، فجعل في متناول يدي مخطوطته التي لم تنشر، والمعلومات عن تقارير بلدية حيفا وتاريخها، والتي نفت البلدية وجودها. كما أن الدعم الذي قدمه لي بطرس أبو منة وأليكس كرمل وموشيه معوز، من جامعتي حيفا والقدس، سهّل عملي في

LAU Library BEIRUT

إسرائيل وحيفا.

أمّا شكري اللامحدود فهو لأهالي حيفا: أولئك الشيوخ الذين مشوا معي عبر شوارعها، يعيدون رسم الخرائط من ذاكرتهم، وتلك العائلات التي قدمت لي، وبسخاء، معلوماتها وذكريات حنينها ووثائقها الخاصة، بالإضافة إلى حماسة جماعاتها في الشتات من عمان إلى لندن وسان دييغو. ولقد أغنى عملي، أيضاً، دعم عائلتي الواسعة والمنتشرة ـ وخصوصاً أعمامي وعماتي وأخوالي وخالاتي ـ ولكنّ الفضل الأكبر يعود إلى أمي التي ظلت المنارة التي ترشدني وتدفعني إلى المواظبة على المشروع لإحياء ذكرياتها عن المدينة التي هي مسقط رأسها ومرتع صباها.

وأوجه شكري أيضاً إلى أعضاء هيئة أي. ب. تاورس، وخصوصاً أنّا عنايات، على عملهم الرائع في إعداد مخطوطتي بتفهّم واهتمام؛ كما أهدي شكري الخاص إلى مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت التي أشرفت على ترجمة الكتاب وإصداره، وإلى الدكتور أسامة عرابي الذي راجع الترجمة، وإلى خالد العوامله الذي دقق الترجمة في صيغتها الأخيرة. وتبقى عائلتي المباشرة، إخوتي وأختي وعائلاتهم وأصدقائي الكثيرون، المعين الأساسي لسعادتي وقوتي.

تقديم

لا يشكل عمل مي إبراهيم صيقلي مساهمة أصيلة ومهمة لمعرفة فلسطين الانتداب فحسب، بل لعله، كصورة متعددة الأبعاد لتنامي حيفا حتى أصبحت إحدى المدن الرئيسية على الشاطىء الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، فريد في حقل دراسات الشرق الأوسط المدينية. وموضوعه الرئيسي هو الأثر الذي تركته السياسة الكونية للإمبريالية البريطانية، وتجسيد المشروع الصهيوني في فلسطين عقب وعد بلفور، وتولي بريطانيا الانتداب على ذلك البلد، في سكان البلد العرب الأصليين. ففي بداية الفترة التي يغطيها هذا العمل، كان اليهود يشكلون ثُمْن سكان حيفا، أمّا في نهايتها، فقد تناموا إلى أكثر من ٥٠٪، عبر الهجرة تحت الحماية البريطانية إلى حد كبير. وكانت حيفا أحد ثلاثة مواقع للتجمع الديموغرافي اليهودي، شكلت فيما بينها ٨٠٪ من مجموع سكان الييشوف، عشية إقامة إسرائيل.

كانت لندن، وقبل الحرب العالمية الأولى بمدة طويلة، قد عرّفت ميناء حيفا بأنه «أكثر المواقع ملاءمة لإنزال» قواتها من أجل مهاجمة مؤخرة الجيش العثماني المتقدم نحو قناة السويس.

كما أن آرثر روبين، مهندس الاستيطان الصهيوني الرئيسي، كان حدد مدينة حيفا، وقبل الحرب العالمية الأولى بفترة طويلة أيضاً، كنقطة ارتكاز لمحوري الاستيطان اليهودي الرئيسيين اللذين تصورهما: الأول يمتد جنوباً في موازاة الساحل نحو تل أبيب (والذي كان فاعلاً في تأسيسه)، والآخر يمر عبر فلسطين على طول مرج ابن عامر في اتجاه بحيرة طبرية، ومنها يمتد شمالاً في اتجاه أعالي نهر الأردن.

وتغطي المؤلفة بدقة تطور المدينة ديموغرافياً ومكانياً واقتصادياً وصناعياً واستراتيجياً ومؤسساتياً، محلياً وعرقياً، في العقدين الفاصلين بين نهاية الحرب العالمية الأولى وعشية الحرب العالمية الثانية. وهي تستمد معلوماتها من سلسلة غير عادية من المصادر، رسمية وغير رسمية وبريطانية وصهيونية، وترفدها بمقابلات، تعود إلى منتصف السبعينات، مع مواطنين سابقين في حيفا منتشرين في بلدان مختلفة من شتاتهم. ومع أن المؤلفة على اطلاع كامل على تفصيلات السياسة البريطانية بشأن تخطيط المدينة أو ضرائب البلدية، وكذلك على

المشاحنات بين لندن والمنظمة الصهيونية بشأن الموقع المحدد لميناء حيفا المقترح أو مكان المحطة النهائية لأنابيب النفط التابعة لشركة نفط العراق على خليج حيفا، فإن كل هذا لم يحجب قط حيفا عن ناظريها.

لقد طورت المؤلفة موضوع عملها الأساسي على خلفية تلاقي المصالح بين البريطانيين والصهيونيين في تنمية حيفا، والذي كانت تلطفه إلى حد ما محاولات الطرف الأول، التي غالباً ما كانت غير فعّالة، لتخفيف وطأتها على سكان حيفا العرب. وهذا هو التغير الثابت في ميزان القوى داخل المدينة بين الجماعتين السكانيتين فيها، اليهودية والعربية، لمصلحة الأولى. بالإضافة إلى ذلك، تحلل المؤلفة ظهور طبقة جديدة من التجار والمستثمرين العرب، حدد سماتها الاحتكار الصهيوني للقطاع الصناعي في المدينة، من جراء التفوق في التنظيم والموارد المالية.

تتقصى المؤلفة، أيضاً، العلاقات داخل الجماعة السكانية العربية، بين نخبتها السياسية والتجارية من جهة، وبين الطبقة الدنيا المتنامية من القرويين الفلسطينيين الذين جذبتهم المدينة بما وفرته من فرص العمل عبر تطورها الاقتصادي، من جهة أُخرى. وحتى في بداية العشرينات، علق موظف بريطاني رفيع المستوى على الشعور بـ «الاختناق» الذي يحس به سكان حيفا العرب نتيجة تطويقها بأحياء ومستعمرات، سكنية وريفية، يهودية. وتتحرى المؤلفة التوترات بين السكان العرب، وبين الميسورين والمحرومين، وبين المسيحيين والمسلمين. كما تدرس بدقة الإحساس المتفاقم بالإحباط واليأس في أوساط المعزولين من أبناء القرى العربية في ريف الجليل، الذين هاجروا إلى المدينة وتحولوا فيها إلى عمال.

وهي توضح كيف أن الشيخ عز الدين القسام، رجل الدين السوري، الفاضل ذا الشخصية الآسرة (الكارزمي)، والذي كان مقيماً بحيفا، استند إلى هذه المشاعر في مواعظه التي مزج فيها بقوة بين الإصلاح الديني الإسلامي والمقاومة الوطنية للسياسات البريطانية والصهيونية، والتي تبلورت في الدعوة إلى الكفاح المسلح للدفاع عن حقوق الفلسطينيين. وكانت دعوة القسام هذه إلى حمل السلاح في فترة ١٩٣٤ ـ ١٩٣٥، ومن ثمَّ استشهاده في مواجهة مع قوات الأمن البريطانية، العاملين اللذين فرضا أنفسهما على القيادة الفلسطينية المقدسية، الأكثر اعتدالاً ومحافظة، وقادا إلى الإضراب الشامل سنة ١٩٣٦، الذي شكل المقدمة لثورة ١٩٣٦ـ ١٩٣٩ الفلسطينية. وقد حمل أتباع القسام وزر الثورة المسلحة ضد البريطانيين، والتي بلغت ذروتها في شمال فلسطين، حيث الأغلبية العظمى كانت عربية، وخصوصاً عقب اقتراحات لجنة بيل بالتقسيم وبضمِّ المنطقة كلها إلى

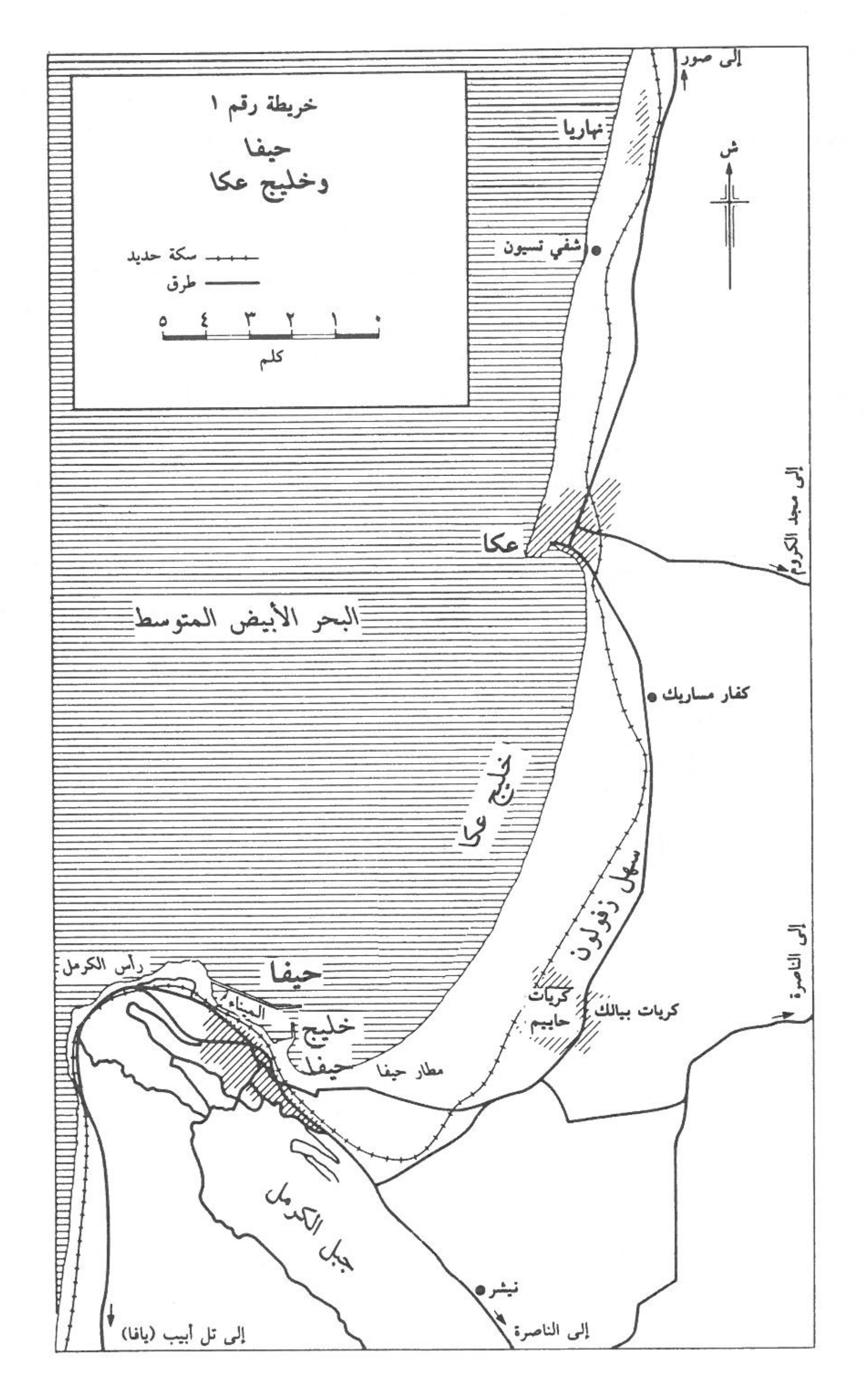
الدولة اليهودية المقترحة. ولا تحجم المؤلفة عن وصف وتحليل الأثر السلبي لهذه الثورة في تماسك سكان حيفا العرب وفي تدهور الثورة، عندما انتقلت قيادتها إلى أيدي العناصر الريفية بعد هروب أو اعتقال القادة الأكثر حنكة من أبناء الطبقة المتوسطة.

إن تحليل المؤلفة للبنية الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية ـ النفسية التي كانت باعثاً على راديكالية الطبقات الدنيا في حيفا، يحمل أصداء نبوءة معاصرة تقريباً. كما أن كتابها هذا يفسر بصورة دقيقة سبب سقوط حيفا فعلياً بين ليلة وضحاها، في أيدي كتائب الهاغاناه بتاريخ ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٤٨ المشؤوم، وكيف تمكنت القيادة الصهيونية بعد سقوط حيفا عسكرياً في أيديها، من استخدام الطاقة البشرية اليهودية في المدينة لاحتلال بقية الجليل. وهذا العمل، في الحقيقة، هو نموذج يلقي الضوء على مأساة القدس الشرقية الآن.

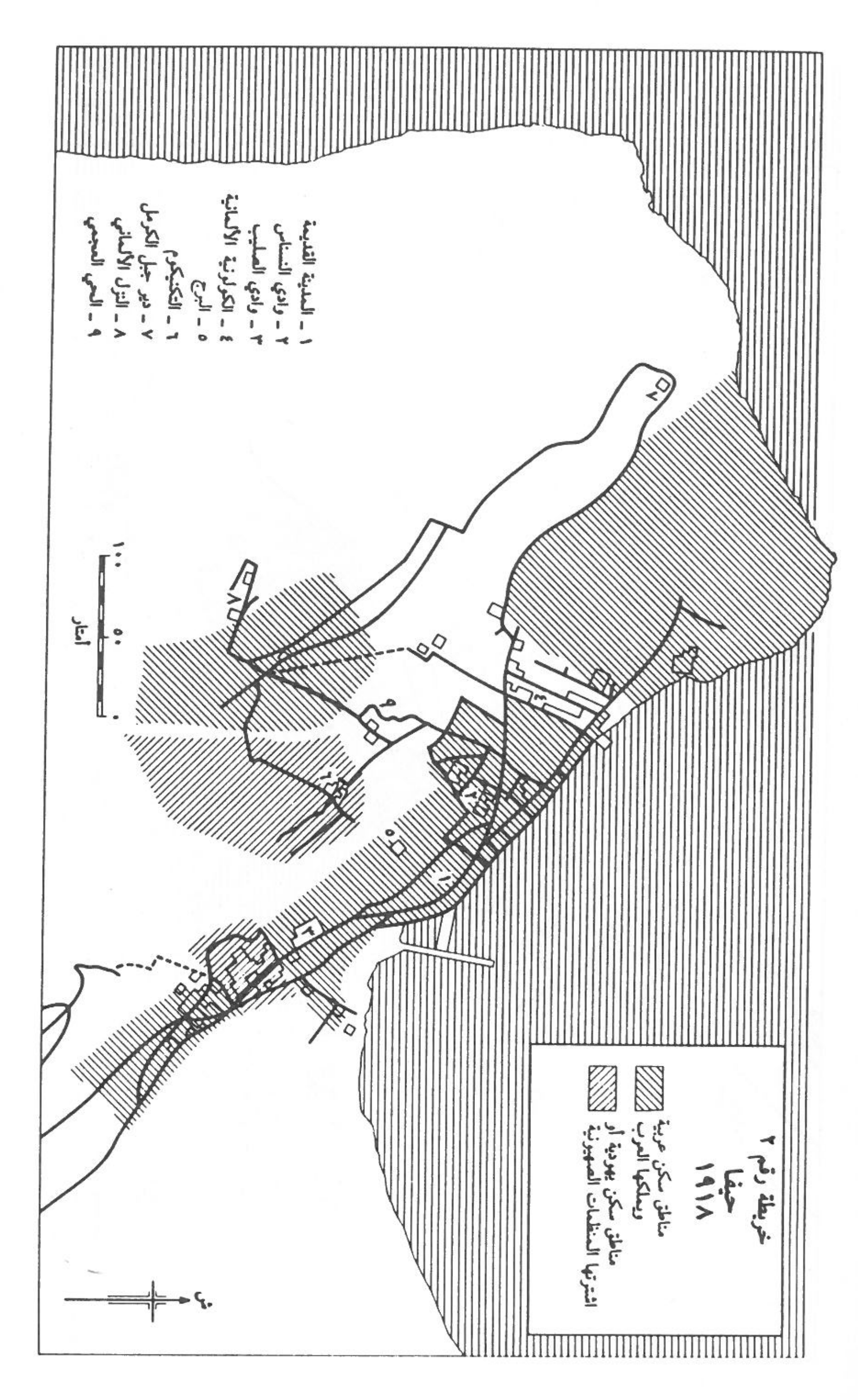
وفي هذا الكتاب، أيضاً، خرائط مفيدة وجداول إحصائية، بالإضافة إلى ملحق مثير للمشاعر يحتوي أسماء أفراد من عائلات حيفا الرئيسية، مسيحيين ومسلمين، أصبحوا الآن في عداد الموتى أو أنهم تبددوا مع ذرياتهم في الجهات الأربع.

وليد الخالدي
كمبردج ـ ماساتشوستس

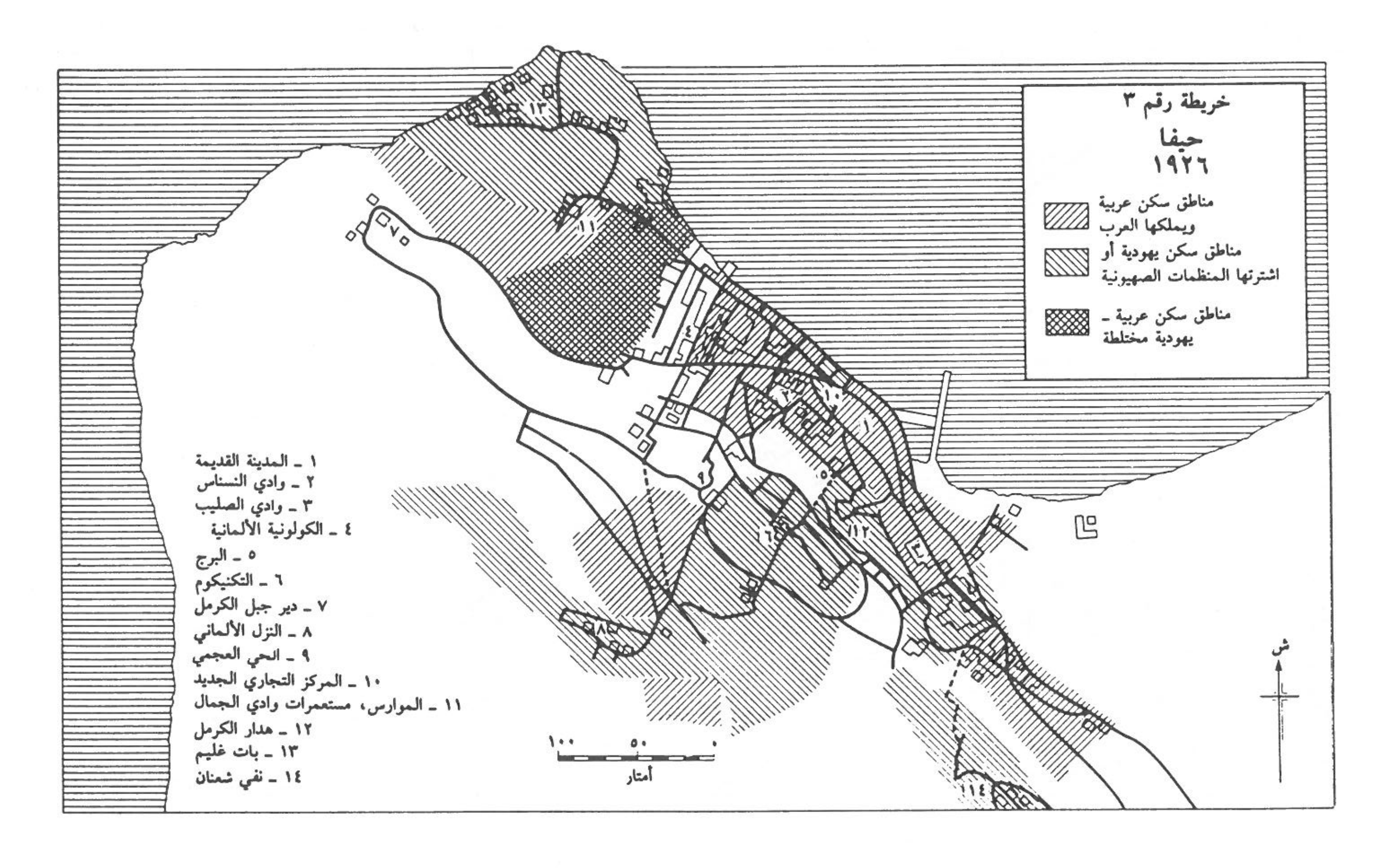
LAU LIBRARY BEIRUT



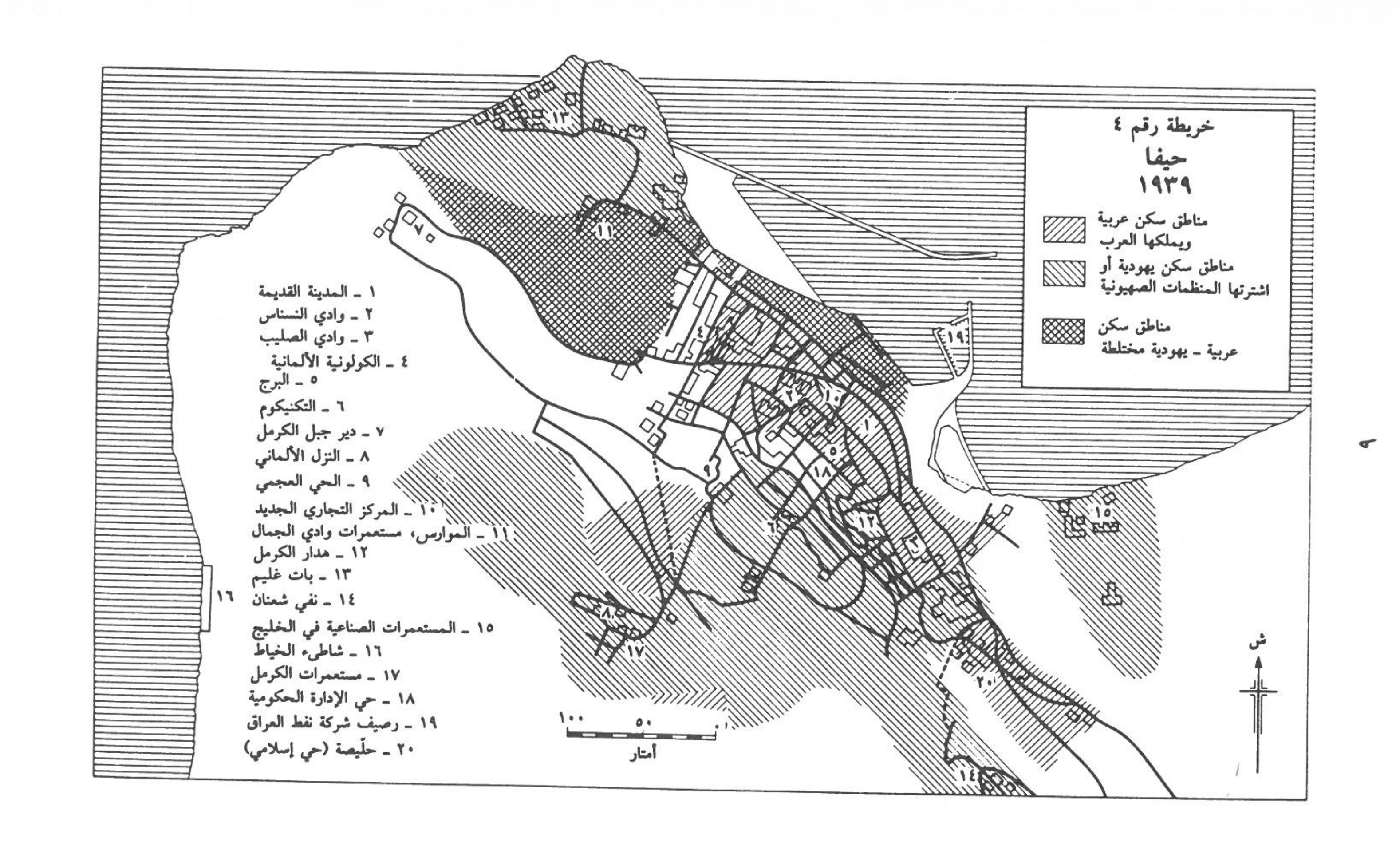
خريطة رقم ١
حيفا
وخليج عكا
سكة حديد
طرق
٠ ١ ٢ ٣ ٤ ٥
كلم
ش
إلى صور
نهاريا
شفي تسيون
عكا
إلى مجد الكروم
البحر الأبيض المتوسط
كفار مساريك
خليج عكا
سهل زفولون
إلى الناصرة
رأس الكرمل
حيفا
الميناء
خليج حيفا
كريات حاييم
كريات بيالك
مطار حيفا
جبل الكرمل
نيشر
إلى الناصرة
إلى تل أبيب (يافا)



خريطة رقم ٢
حيفا
١٩١٨
مناطق سكن عربية ويملكها العرب
مناطق سكن يهودية أو اشترتها المنظمات الصهيونية
١ - المدينة القديمة
٢ - وادي النسناس
٣ - وادي الصليب
٤ - الكولونية الألمانية
٥ - البرج
٦ - الكبابير
٧ - دير جبل الكرمل
٨ - النزل الألماني
٩ - الحي العجمي
٥٠
١٠٠
أمتار



خريطة رقم ٣
حيفا
١٩٢٦
مناطق سكن عربية ويملكها العرب
مناطق سكن يهودية أو اشترتها المنظمات الصهيونية
مناطق سكن عربية ـ يهودية مختلطة
١ ـ المدينة القديمة
٢ ـ وادي النسناس
٣ ـ وادي الصليب
٤ ـ الكولونية الألمانية
٥ ـ البرج
٦ ـ التكنيكوم
٧ ـ دير جبل الكرمل
٨ ـ النزل الألماني
٩ ـ الحي العجمي
١٠ ـ المركز التجاري الجديد
١١ ـ الموارس، مستعمرات وادي الجمال
١٢ ـ هدار الكرمل
١٣ ـ بات غليم
١٤ ـ نفي شعنان
ش
٠
٥٠
١٠٠
أمتار



خريطة رقم ٤
حيفا
١٩٣٩
مناطق سكن عربية ويملكها العرب
مناطق سكن يهودية أو اشترتها المنظمات الصهيونية
مناطق سكن عربية ـ يهودية مختلطة
١ ـ المدينة القديمة
٢ ـ وادي النسناس
٣ ـ وادي الصليب
٤ ـ الكولونية الألمانية
٥ ـ البرج
٦ ـ التكنيكوم
٧ ـ دير جبل الكرمل
٨ ـ النزل الألماني
٩ ـ الحي العجمي
١٠ ـ المركز التجاري الجديد
١١ ـ الموارس، مستعمرات وادي الجمال
١٢ ـ هدار الكرمل
١٣ ـ بات غليم
١٤ ـ نفي شعنان
١٥ ـ المستعمرات الصناعية في الخليج
١٦ ـ شاطىء الخياط
١٧ ـ مستعمرات الكرمل
١٨ ـ حي الإدارة الحكومية
١٩ ـ رصيف شركة نفط العراق
٢٠ ـ حلّيصة (حي إسلامي)
ش
٠
٥٠
١٠٠
أمتار

مُقَـدِّمَـة

مدخل منهجي: أهمية الدراسة

غالباً ما اهتمت الدراسات العلمية المتعلقة بالانتداب البريطاني في فلسطين بالسياسات البريطانية والنشاطات الصهيونية. أمّا الاهتمام بمسألة تطور الكيان الاجتماعي الفلسطيني قبل الاحتلال، فلم يبدأ إلا مؤخراً. وإذ ظهر بعض الاهتمام والانشغال بالدراسات الفلسطينية في العقد الأخير، فقد تركز ذلك أساساً على الشؤون السياسية والمعاصرة، فيما كان هناك ثغرة واضحة في البحث في تطور المجتمع الوطني الفلسطيني، بجوانبه الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية.(١) وشكل تطور الفلسطينيين السياسي حقلاً مهماً جداً لأهل العلم، وخصوصاً بالنظر إلى أهمية الموضوع في حينه،(٢) ولهذا جرى الاهتمام مؤخراً بسمات معينة من التاريخ الفلسطيني مثل ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ والانتفاضة، وكذلك بالدراسات المكثفة بشأن بلدات وقرى ومدن معينة.(٣) كما جرت ملامسة بعض السمات الأُخرى لحياة المجتمع بصورة عابرة في الدراسات المتعلقة بالاستيطان اليهودي الصهيوني وتطور «الوطن القومي اليهودي»،(٤) ولكنها لا تعكس إلا ردّة فعل العرب تجاه هذه التطورات، والتي كانت على العموم سلبية، وبذلك، فهي تنقل صورة مشوهة للسلوك الاجتماعي العربي بمجمله. والمحاولات الأخيرة لسد هذه الثغرة عبر دراسة آليات المجتمع العربي وتجربته في إطار سياسي ـ اجتماعي،(٥) إذ تمهد السبيل نحو دراسة أكثر دقة للمجتمع، فقد ركزت اهتمامها على عوامل معينة مثل الديموغرافيا والتراتبية الاجتماعية والتعليم، ولم توفر دراسة شاملة لحياة المجتمع بكل جوانبها؛ فقد تركز اهتمامها غالباً على التجمعات السكانية الفلسطينية بعد سنة ١٩٤٨، الأمر الذي ترك فجوة لا بد من ردمها بمزيد من البحث في فترة الانتداب.

هذا الكتاب محاولة لتلبية جزء من الحاجة إلى دراسات عن المجتمع العربي، عبر التركيز على تحول أحد التجمعات السكانية العربية المدينية في أوضاع من الحركة الشديدة والتغير خلال فترة الانتداب. فالجماعة السكانية العربية التي أقامت بحيفا بين سنة ١٩١٨ وسنة ١٩٣٩، تأثرت بالتغيرات الاقتصادية ـ

الاجتماعية التي كانت خاصة بالمدينة وشمال فلسطين، والتي قامت بدور كبير في تشكيل طبيعة الهجرات السكانية العربية إلى مدينة حيفا، كما ساهمت في إيجاد النواة العربية التي أقامت هناك على مرّ الأجيال، والتي صاحبها تدفق عربي مستمر من مناطق فلسطين الأُخرى، ومن لبنان وسورية، الأمر الذي دعم ازدواجية الشعور بالهوية والانتماء والولاء الوطني داخل الجماعة السكانية العربية في حيفا. ولم يتوحد هذا الخليط عبر التراث الثقافي المشترك فحسب، بل أيضاً من خلال الإحساس بالمصير المشترك الذي نجم إلى حد كبير عن مسار الأحداث بعد الحرب العالمية الأولى، إذ قامت المعايير الطائفية ـ الثقافية بدور مركزي في تحديد أنماط التفاعلات والعلاقات الاجتماعية في مدينة حيفا. فخلال القرن التاسع عشر، كانت أغلبية هذه الجماعة السكانية من المسيحيين، إلا إن المسلمين تجاوزوهم عدداً منذ بداية القرن العشرين؛ أمّا الأقلية اليهودية، والتي كانت في الأصل ضئيلة، ومعظم أفرادها من الناطقين بالعربية، فقد تنامت بصورة ملحوظة نتيجة الهجرات اليهودية المتعاقبة ومشاريع الاستيطان اليهودية داخل حيفا، بالإضافة إلى تدفق اليهود الأوروبيين الذين جاؤوا لتحقيق الحلم الصهيوني، فغيروا بذلك الطابع العام لتلك الأقلية.

ومن الظواهر البارزة التي ارتبطت بتلك الجماعة السكانية العربية، ظاهرة الانقسام والتجزئة؛ بمعنى أنها كانت تختلف عما أصبح مقبولاً به لدى أهل العلم على أنه الثقافة الفلسطينية الاجتماعية والسياسية تحديداً. والتركيز المكثف لمثل هذه الدراسات على وسط فلسطين بحثاً عن أنماط السلوك الاجتماعي والسياسي، لا يعطي صورة كاملة ودينامية وشاملة لتطور الفلسطينيين الوطني. إن هذا الكتاب يبرز الأجواء السياسية ـ الاجتماعية الخاصة بشمال فلسطين وبجبهة «المعارضة»، كما يلقي الضوء على مساهمة هذه التفصيلات الخاصة في الجوانب المتعددة للتاريخ الوطني الفلسطيني.

وكان للعامل الاقتصادي بأبعاده المتعددة خلال الفترة في قيد الدرس، تأثيرات أساسية في إنجاح آليات التحول والتبديل والتغيير داخل مدينة حيفا ولسكانها معاً. فقد تغيرت من ميناء صغير ذي مركز تجاري واعد إلى مدينة ذات مرفأ حديث تغص بالمشاريع الصناعية الرئيسية والنشاطات التجارية الراقية. ومع أن هذا التحول عكس الكثير من سمات التطور في المدن الصناعية والتجارية الأوروبية، إلا إن الحياة التجارية والأطر التي حكمت أنماط الموارد وعلاقاتها التنظيمية في مدينة حيفا، لم تأخذا مساريهما الحقيقيين، لأنهما لم تنجما عن التطور الطبيعي لبنية البلد الاقتصادية، أو عن وعي السكان الاجتماعي، وإنما كانتا

ظاهرتين منقولتين، عناصرهما البشرية والمالية غريبة عن السكان. ولقد صاغت هذه العوامل التحول الديموغرافي، حجماً وخصائص، للجماعة السكانية العربية، إذ بينما كان مجموع عدد السكان في حيفا نحو ١٨,٠٠٠ نسمة سنة ١٩١٨، ازداد إلى أكثر من ١٠٠,٠٠٠ نسمة سنة ١٩٣٩؛ أمّا العناصر الأجنبية فكانت جزءاً صغيراً من الجماعة السكانية في نهاية الحرب العالمية الأولى. إلا إنه في منتصف الثلاثينات، شكل السكان اليهود، الذين كانوا في معظمهم من الأجانب (البولنديين والروس والألمان)، أقلّ قليلاً من ٥٠٪ من مجموع سكان المدينة. ومع أن عدد أفراد المجموعة العربية تضاعف عملياً، بسبب تحسن الأحوال الصحية والهجرة، إلا إنهم فقدوا القوة الاجتماعية والنفسية التي تمتعوا بها كأغلبية في السابق؛ والشيء الأهم، هو أن هذه التغيرات الديموغرافية الجديدة أعادت قولبة الطبيعة الأساسية لهذه الجماعة السكانية تحت تأثير الوقائع السياسية والاقتصادية الجديدة، الأمر الذي حرمها التطور الطبيعي التصاعدي.

بعد عرض محور هذا الكتاب، من المهم أيضاً تحديد ما تحذفه هذه الدراسة في معالجتها للموضوع. ففي الوقت الذي تجري فيه دراسة جميع العوامل التي تساهم في فهم التطور العربي في حيفا بدقة، فإن لا نية لدراسة التطور لدى الجماعات السكانية الأُخرى في المدينة ما لم تمت بصلة مباشرة إلى الموضوع. فالجماعة السكانية اليهودية بصورة خاصة، والتي كانت الأقلية الكبرى المتنامية بأعلى سرعة، لن يتم التطرق إليها إلا من زاوية تأثيرها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في تطور العرب وتحول المدينة؛ أمّا آليات تطور حيفا وصهينتها بالتدريج، فستجري ملامستها من هذه الزاوية فقط، كما تحظى العلاقات بين الجماعات السكانية بالدرجة نفسها من التأكيد والدراسة. وبما أن الكتاب يركز على التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فقد حذفت التفصيلات المتعلقة بتاريخ فلسطين عامة، فيما خلا الإطار العام المختصر لتسهيل فهم النقاط التي تمتّ بصلة إلى حيفا، وهذه سيتم تسجيلها والإشارة إليها في الوقت المناسب. وبالمثل، ومع أن الطبيعة الإمبريالية للانتداب البريطاني وانعكاسات دعمه للسياسة الصهيونية تؤثران مباشرة في مادة هذا البحث، فإن تحليلاً دقيقاً لذلك الموضوع يخرج عن نطاقه، وسيجري التطرق إليه بصورة غير مباشرة فقط.

أحد الافتراضات الرئيسية التي يبني هذا البحث عليها مقاربته لكل من الإدارة البريطانية والتجربة الصهيونية في فلسطين، هو أن ممارسات الانتداب السياسية والاقتصادية عكست سياسة إمبريالية.[٦] وهذا شرط مسبق ومهم لفهم الإطار الذي تطورت من خلاله الجماعات السكانية العربية، ولهذا لا بد من كلمة تقال، ومنذ

LAU LIBRARY BEIRUT

البداية، بشأن تاريخ العلاقات العربية ـ البريطانية ـ اليهودية المتعرج.

ومهما كانت أبعاد سياسات الانتداب البريطانية، إلا إنها بقيت ذات تطلعات سياسية ملموسة، كثيراً ما طغت على حاجات اليهود والعرب. فالقلق البريطاني التقليدي بشأن تأمين مرور سهل وكامل إلى ممتلكات بريطانيا الشرقية، كان لا يزال مصلحة عليا، كما أنه أصبح أكثر ضغطاً عندما صار في الإمكان فتح أقاليم جديدة أمام التجارة البريطانية، هي أيضاً مصادر محتملة للموارد الطبيعية. وكانت فلسطين لفترة طويلة ذات أهمية للدفاع عن الضفة الشرقية لقناة السويس، ولكنها أصبحت أكثر أهمية بعد اكتشاف النفط في العراق وبعد مدّ أنابيبه عبر شمال فلسطين. أمّا على المستوى الاقتصادي، فقد اعتمدت فلسطين على بريطانيا في علاقاتها التجارية، وفي ضماناتها المالية، وسبل جمع الأموال العامة ورصدها، فيما أظهرت وزارتا المستعمرات والخزينة روحاً إمبريالية ثابتة في سياستهما الاقتصادية. ومع أن فلسطين لم تحمل وعوداً بمكاسب مادية فقد كان أساسياً أن يحقق البلد اقتصاداً قابلاً للتطور كي لا يصبح عبئاً مالياً على بريطانيا.

ولم تنحرف تلك السياسات الاقتصادية البريطانية عن مسارها الذي جرى تطبيقه على عدة مستويات عملية، إلا حين تعلق الأمر برؤية المشروع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، وبفكرة إقامة «الوطن القومي اليهودي». فمن الناحية النظرية، رأت إدارة الانتداب أهداف الحركة الصهيونية الناشئة متطابقة مع أهدافها الخاصة ومكملة لها، كما نظرت إلى دورها الخاص، كمساهم فاعل في مستقبل فلسطين الاقتصادي. ولهذا جرى الاعتراف بالمنظمة الصهيونية، التي أصبح اسمها الوكالة اليهودية بعد سنة ١٩٢٧، على أنها المؤسسة الرئيسية لتوجيه التطور الاقتصادي اليهودي في فلسطين، الأمر الذي من شأنه أن يجعلها تعتمد على الإدارة وتعززها، بالإضافة إلى خدمة الجماعة السكانية اليهودية. وهكذا، اعتُبرت مهمة المنظمة امتداداً للسياسة البريطانية، إذ كان هدفها حشد الاستثمار والخبرة اليهوديين واحتكارهما، وهو ما يؤدي إلى تطوير البلد كله، وإلى دعم الحكومة، والمساعدة في تأسيس «الوطن القومي اليهودي». ولقد جرى السعي للتنمية على هذه الأسس، ولكن الوضع أصبح أكثر تعقيداً بمرور الوقت؛ فالخطط الصهيونية كانت في البداية أكثر توافقاً مع المطالب البريطانية منها لاحقاً، عندما تطورت الوكالة اليهودية وأصبحت منظمة أقوى وأكثر استقلالاً. وبغض النظر عن القيود، فإن الإصرار الصهيوني كثيراً ما فرض مطالبه على السياسة البريطانية، فيما استمرت الإدارة تأمل بتحقيق التفاهم وباستقرار الوضع القائم؛ ذلك الوضع الذي يمكّن من الإفادة الكاملة من التعاون الصهيوني، مع تهدئة التململ العربي. مع ذلك،

وعندما واجهت التجربة الصهيونية مشكلات مالية، قامت الإدارة، على غير عادتها، بإخراجها من المأزق عبر تأمين مبالغ استثنائية لتوظيف العمال اليهود خلال ١٩٢٧ ـ ١٩٢٨، كما غطت ديون بلدية تل أبيب المفلسة. ولكن الإنفاق الأكبر خُصص للدفاع العسكري الضروري من أجل فرض تطبيق سياسة «الوطن القومي اليهودي» بالقوة.

وقد جرى تفسير الدعم للصهيونية بأنه يعني المساعدة في تأسيس البنية التحتية للحركة الصهيونية الاقتصادية، وذلك عبر تفعيل السلطة الاستعمارية لتشريع الامتيازات الخاصة الممنوحة للصهيونيين، الأمر الذي عزّز انفصالية الحركة الصهيونية سياسياً واقتصادياً، وهو ما ظهر بصورة ملموسة في نهاية العشرينات. إذ إنه نتيجة هذا الدعم، دخلت موجة من المهاجرين الصهيونيين فلسطين، كما أن الالتزام البريطاني بالحد الأدنى من الانخراط الاقتصادي، سمح للأقلية اليهودية بحصة كبيرة من نمو البلد الاقتصادي، وخصوصاً في المدن الكبرى. إن تقيّد الصهيونيين ببرنامج سياسي تحكّم في وجهة النمو الاقتصادي للقطاع اليهودي، فيما ظلت حاجات العرب الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تطلعاتهم السياسية، مجبرة على منافسة هذه العوامل المفروضة من الخارج، والتي ساهمت في اتخاذ النضال العربي للتعبير عن الذات، الأسلوب الذي اتخذه.

LAU LIBRARY
BEIRUT

إن العقلية السائدة في الجهاز الإداري زادت في تفاقم الوضع المعقد أصلاً؛ كما أن المحاولة للتوفيق بين المصالح العربية واليهودية المتضاربة، ولتقليص العداء بين العرب واليهود، أحبطتها سياسة بريطانية غامضة تجاه الجماعتين السكانيتين. فقد رفضت الحكومة في لندن، وطوال فترة زمنية طويلة، الإقرار بوجود تباين بين سياستها العامة وبين تطلعات هاتين الجماعتين السكانيتين، ولم تعترف بالصراع بينهما إلا عندما انتهى إلى العنف، وخصوصاً بعد الخسارة البريطانية في الأموال والأرواح. لكن العرب واليهود حافظوا على مقاربة ثابتة في سلوكهم تجاه حكومة البلد، وفي مطالبهم للمستقبل، الأمر الذي جعل الإدارة نادراً ما تحظى بدعم السكان المحليين. وفيما عارض العرب بشدة سياسة «الوطن القومي»، فإن أسلوب تطبيقها كثيراً ما فشل في إرضاء اليهود. ولم تتعاون الأطراف الثلاثة بانسجام قط، بل إن الإدارة غالباً ما واجهت عداء كل من العرب واليهود. وفقط في سنة ١٩٣٦ قررت الحكومة البريطانية أن تواجه بحزم أوضاع المشكلة الفلسطينية المتضاربة، لكنها، وحتى ذلك الحين، ظلت تصرُّ على الاحتفاظ بسيطرتها على المنطقة:

> إن الحكومة البريطانية لا تستطيع النظر في التخلي عن فلسطين خلال هذه الفترة من دون الارتجاف من فكرة أن قوة أجنبية (وحتى لو كانت قوة صديقة نسبياً مثل فرنسا) ستحصل على قاعدة قد تهدد منها شريان الحياة الإمبريالي في السويس.(٧)

ومع أن خطة التقسيم لسنة ١٩٣٦ وُضعت جانباً، إلا إن بريطانيا لم تبادر إلى طرح تغييرات بديلة في فلسطين. وفي أواخر الثلاثينات كانت الإدارة قد فقدت صدقيتها السياسية في نظر السكان المحليين، وخصوصاً العرب منهم، وراحت تنحدر نحو نهايتها المحزنة سنة ١٩٤٨.

احتلت حيفا موقعاً متقدماً في خطط البريطانيين والصهيونيين، إذ كانت لطبيعة خصائصها المتنوعة جاذبية ذات أبعاد متعددة، وهو ما جعلها نقطة الانطلاق الأولية للمخطط الاستعماري الاستيطاني داخل فلسطين وخارجها. فلقد كانت معبراً بديلاً، براً وبحراً وجواً، إلى الهند، كما أن موقعها الجغرافي والطوبوغرافي منحها قدرة كبيرة على التطور إلى مركز نقل رئيسي، فأصبحت المقرّ الرئيسي لخطوط سكة الحديد الفلسطينية، وموقع المرفأ للسفن عابرة المحيطات، والمحطة النهائية لأنابيب النفط من العراق، ومكان تخزين النفط وتكريره. وكانت حيفا، بالنسبة إلى الصهيونيين أيضاً، ذات جاذبية كبيرة لأنها أقرب مركز مديني إلى المستعمرات التي كان عددها يتضاعف في الأراضي الزراعية التي تمَّ امتلاكها حديثاً في مرج ابن عامر. كما أنها، إلى جانب كونها مركز توزيع محتملاً للمنتوجات الزراعية لهذه المستعمرات، اعتُبرت موقعاً للصناعات الثقيلة الرئيسية، والتي يمكن من خلالها توزيع المنتوجات بسهولة إلى الشرق الأوسط وإلى الغرب. ولهذا، تمركزت في المدينة أكبر المشاريع الصناعية الصهيونية، كمصنعي شيمن ونيشر، والغراند مولان، ومشروع كهرباء روتنبرغ، وكانت مستعمرات العمل اليهودية نتيجة طبيعية مباشرة لهذه المشاريع. وهكذا، أمّنت حيفا الفرصة لتحقيق ثلاثة أهداف صهيونية: احتلال سوق العمل، واكتساب الأرض كملكية يهودية أبدية والاستيطان فيها، وإيجاد مجالات اقتصادية لجذب المهاجرين اليهود، إذ إن المؤسسات اليهودية خططت لتكون مدينة حيفا مدينة نموذجية ومثالية للمدن اليهودية الجديدة (ideal type)، بهدف إغراء المهاجرين اليهود القادمين للاستيطان فيها.

لقد أوجدت هذه الخطط الكبيرة جواً اقتصادياً محموماً في حيفا، جذب إليها الباحثين عن العمل والازدهار. ولكن حتى قبل ذلك، كانت حيفا، ومنذ ما قبل الحرب العالمية الأولى، عرضة لمسار آخر من التطور، مشابه لما كان يجري في المدن الفلسطينية الرئيسية وخصوصاً الساحلية منها على الشاطىء الشرقي للبحر

الأبيض المتوسط؛ وكان بعض أعضاء الجماعة السكانية العرب من المشاركين الرئيسيين في مسار التغيير هذا، الذي شمل جميع نواحي حياتهم - الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والفكرية. وفي ظل الانتداب، لم يواصل هذا المسار تقدمه في فراغ، وإنما أصبح متشابكاً مع المسار الذي اتخذته سياسة الانتداب البريطاني والأهداف الصهيونية؛ إن طريقة تأثيرهما في تطوره هي الموضوع الرئيسي لهذا الكتاب.

من بين المدن الفلسطينية التي أخضعت لتأثير السياسات البريطانية والصهيونية، تشكل حيفا المثال الأفضل لدراسة تحول الجماعة السكانية العربية، إذ إنها امتلكت جميع السمات الخاصة بالمدن الرئيسية الأُخرى، بينما لم تجمع أيٌّ منها ميزات حيفا كلها. فعلى غرار القدس، أصبحت حيفا مركزاً للنشاطات الإدارية وللعاملين فيها، وخصوصاً في سكك الحديد والميناء؛ كما أصبحت مركزاً صناعياً مثل تل أبيب، بالإضافة إلى كونها مركزاً تجارياً، أسوة بجميع المدن الفلسطينية الأُخرى. إلا إنها خلافاً لغيرها من المدن الكبيرة المختلطة السكان، كانت حيفا مدينة حديثة نسبياً، لم تقيدها التقاليد القديمة ولا التاريخ الطويل، وهذا ما جعل الوضع والسكان أكثر تقبُّلاً للتغيير، كما تسبب جزئياً باختيارها من قبل حكومة الانتداب، وكذلك المخططين الصهيونيين، موقعاً لمشاريعهم الرئيسية. واعتزم البريطانيون إضفاء ميزات معينة على حيفا، كان من شأنها تحويلها إلى مدينة كوسموبوليتية، بينما خشي الصهيونيون أن تصبح كوسموبوليتية جداً، الأمر الذي يحول دون تحولها إلى مدينة يهودية بأغلبية سكانها؛ فحيفا، وخلافاً لتل أبيب التي أصبحت مدينة يهودية منعزلة، أمّنت الفرصة للصهيونيين من أجل السيطرة على جزء أوسع من البلد، وعلى مساحة من التأثير الاقتصادي تتخطى حدود فلسطين. لقد شكلت حيفا تحدياً للتطلعات الصهيونية الأوسع، سواء إلى فلسطين أو إلى المنطقة ككل؛ وتنفيذ الخطط الصهيونية في المدينة، بجوانبها المادية والاقتصادية والسياسية، يُعتبر مثالاً ممتازاً لبراعة تلك السياسة وتطورها المتدرج. إن تحول المدينة والجماعة السكانية العربية فيها، بصورة أكثر سرعة وفجائية من أية مدينة أُخرى، يشكل سبباً إضافياً لدراسة ظاهرة التغيير في حيفا، حيث النتائج كانت واضحة نسبياً.

ولعل خاصية سكانها، كونهم من أصول متعددة، هي السبب الأهم لاختيار حيفا نموذجاً للدراسة. إذ إنه بالإضافة إلى السكان العرب المختلطين، أقام بحيفا أجانب بدأوا يتركون أثرهم في المجتمع المحلي، حتى قبل سنة ١٩٠٠؛ وكان التأثير الأقوى للمؤسسات التبشيرية والتعليمية الفرنسية، يليه تأثير المستعمرة

LAU LIBRARY BEIRUT

الألمانية الهيكلية، والعدد الكبير من القنصليات الأوروبية. وقد أضاف تدفق يهود روسيا وشرق أوروبا في بداية العشرينات، وكذلك هجرة عدد كبير، وبصورة ملحوظة، من اليهود الألمان في الثلاثينات، إلى الأجواء الكوسموبوليتية في المدينة؛ كما أحضرت الإدارة البريطانية، أيضاً، جماعة من الموظفين ورجال الأعمال البريطانيين مع عائلاتهم، ليقيموا بحيفا. وهذه التغيرات في تركيب السكان أثرت في الناحية الاقتصادية ـ الاجتماعية لتطور الجماعة السكانية العربية، والتي كانت بدورها أيضاً تمر بمرحلة من التغيير في تركيبها الاجتماعي والديني؛ فقد صاحبت هذه التغييرات الداخلية تغيرات ديموغرافية ذات نتائج محلية مهمة، إذ أصبح سكان حيفا في منتصف الثلاثينات خليطاً يتساوى فيه عدد اليهود والعرب تقريباً، وكان الكثيرون منهم قد جذبتهم المدينة حديثاً بإمكاناتها الاقتصادية. إن نضال القطاع العربي من السكان من أجل البقاء والحفاظ على هويته القومية ـ الاجتماعية، في ظل أوضاع تنافسية وغير مواتية، هو محور رئيسي من محاور هذه الدراسة.

في بداية هذا القرن، كان للخصائص الاجتماعية ـ الحضرية لمدينة حيفا دور مهم في تكوين سكان حيفا العرب وتركيبهم، شبيه بذلك الدور في بيروت.(٨) فقياساً بالمدن الفلسطينية الأُخرى، كان عدد التجار المسيحيين في حيفا أكبر نسبياً، وكان معظمهم من العرب الذين تعلموا في مؤسسات الإرساليات الأوروبية، وأصبحوا مؤهلين لإدارة أعمالهم سواء مع الشركات الأوروبية، أو مع العرب في المدن والقرى. وحتى عندما تجاوز السكان المسلمون المسيحيين عدداً، ظلت الجماعة السكانية المسيحية تضم العدد الأكبر من ملاك الأراضي والتجار والمستثمرين الأغنياء. ومنذ منتصف العشرينات توسعت هذه الشريحة بمجيء مسلمين أثرياء من بيروت ودمشق، ومن المدن الفلسطينية، إلا إن التطورات الاقتصادية والسياسية بمسارها الذي اتخذته، جعلت الفرص المفتوحة أمام هذه الطبقة محدودة. إذ بينما استطاعت طبقة التجار المستثمرين في بيروت أن تطور إمكاناتها، وتنوّع استثماراتها، وتبني شبكة من العلاقات المالية، فإن الاستثمار في حيفا خارج حقول النشاط التجاري التقليدي أصبح مستحيلاً عملياً، إلا في حالات قليلة جداً. فقد احتكر القطاع اليهودي النشاط الصناعي وموّله كجزء من الاقتصاد الصهيوني القومي، الأمر الذي جعل المنافسة في الحقول الاقتصادية التي احتلها رأس المال اليهودي والصهيوني، مستحيلة على طبقة المستثمرين العرب. كما اضطر الكثيرون من العرب الطموحين، من أصحاب رأس المال المحدود، إلى البحث عن فرص لتطوير خطوط تجارية غير مستثمرة خارج حيفا، في المدن

العربية الأقل تقدماً مثل اللد والرملة، وحتى يافا.(٩) ولم يستطع إلا عدد قليل فقط من العرب الأغنياء جداً، أن يعزز قاعدته الاقتصادية وأن يقيم بضعة مشاريع صناعية أو يراكم عقارات. ومن الأهمية بمكان أن هؤلاء العرب بقوا في حيفا بعد سنة ١٩٤٨، بينما معظم التجار والمستثمرين، الذين كانت أموالهم موظفة في أعمال تجارية صغيرة، ومدخراتهم غير مجمّدة، ترك فلسطين لدى انفجار الصراع.

وأوجدت طبيعة النشاطات الاقتصادية ـ الاجتماعية الجديدة تخصصات إدارية ومهنية ذات أنماط متعددة. إذ إنه بالإضافة إلى طبقة التجار العرب المتزايدة، فإن عناصر أُخرى من سكان حيفا العرب، وخصوصاً الطبقة العاملة المسلمة أساساً، تنامت بصورة ملحوظة خلال العشرينات والثلاثينات. فقد أمّنت الوظائف الحكومية رزقاً لعدد كبير من العرب، في الخدمة المدنية وفي الأعمال الأكثر يدوية، والتابعة للبلدية وللميناء ولمشاريع البناء الحكومية. كما أن ازدهار أعمال البناء أصلاً، في القطاعين الخاص والعام، هو الذي جذب العدد الكبير من العمال، الذين كانت أغلبيتهم من فلاحي اللواء الشمالي المعوزين اقتصادياً.(١٠) إن هذا التمركز البروليتاري في حيفا لم يسبق له مثيل؛ فالمدينة لم تكن مهيأة للتعامل مع المشكلات الناجمة عن الاكتظاظ، والإدارة لم تكن ترغب في ذلك؛ أمّا بالنسبة إلى الجماعة السكانية العربية، فقد غيّر هذا التدفق البنية الاجتماعية للمجتمع، وعمّق الفجوات بين الطبقات الاجتماعية.

وبدوره، تأثر التحول السياسي، بقوة، بالتغيرات الاقتصادية ـ الاجتماعية التي خبرتها الجماعة السكانية؛ فبعد الاحتلال البريطاني مباشرة، كانت الجماعة السياسية في حيفا شبيهة بمثيلاتها في مدن الشرق العربي الأُخرى، كما كانت متأثرة بالمزاج نفسه من الوطنية والتطلعات إلى إصلاحات وإلى نظام حكم مختلف. ولقد قربت شدة التهديدات الخارجية جميع قطاعات الجماعة السكانية إلى بعضها وقوّت موقفها السياسي، ولكن، عندما خفّت وطأة هذه التهديدات، سواء في الواقع أو في الخيال، برزت الخلافات بين الطوائف الدينية، كما بين الطبقات الاجتماعية. وتفاقمت هذه الخلافات من جرّاء النمو الاقتصادي اللامتوازن لبعض قطاعات هذه الجماعة السكانية، وبسبب رسوخ الروح الفردية التي حالت دون نشوء اقتصاد عربي يمكن توجيهه نحو حاجات العرب. وهذا، بدوره، قاد فئات المجتمع المتعددة، «الميسورين» و«المحرومين»، إلى اكتساب رؤى وتطلعات سياسية متباعدة جداً. وكان «المحرومون» هم الذين عانوا بشدة الحرمان السياسي والاقتصادي، وهم الذين ردُّوا على ذلك في منتصف الثلاثينات بنشاطات عنيفة كان سببها

LAU LIBRARY BEIRUT

الأساسي ثورة التوقعات والإحباطات التي صاحبت المرحلة الانتقالية بين انهيار الخلافة العثمانية وبداية سلطة الانتداب على فلسطين. غير أن الطبقات الأخرى لم تكن غافلة عن الأخطار السياسية؛ والتجربة السياسية للجماعة السكانية العربية في حيفا تشكل دراسة مثيرة للاهتمام بشأن حركة المعارضة في السياسة الفلسطينية. لقد تمت، وبدقة، دراسة الحركة الوطنية الرئيسية كما تمثلت في القيادة المقدسية التي سيطرت على اللجنة التنفيذية المنبثقة من المؤتمر الفلسطيني، ولاحقاً في قيادة المجلس الإسلامي الأعلى. لكن حركة المعارضة، وخصوصاً في شمال فلسطين، لم تحظ بالأهمية نفسها.

الفترة الزمنية للدراسة: ١٩١٨ ـ ١٩٣٩

تحاول هذه الدراسة استقصاء تطور الجماعة السكانية في النواحي الرئيسية التي برز فيها التغيير، لكنها لا تستطيع الادعاء أنها استنفدت معالجة الموضوع. فقد جرى تحديد الفترة الزمنية بالسنوات ١٩١٨ ـ ١٩٣٩، وهي فترة مهمة سواء في مراحلها الأولى أو الأخيرة، لأنها استحدثت نمطاً جديداً من الحكم، هو الانتداب البريطاني، الذي سهّل تطبيق السياسة الصهيونية وشرّعها؛ كما أن الثورة الفلسطينية في الفترة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ كانت معلماً في مسار النضال العربي الفلسطيني الطويل من أجل تقرير المصير، وأصبحت المرحلة الأولى من ذلك النضال الطويل. وكانت السمات الرئيسية للتغيير قد تبلورت تماماً سنة ١٩٣٩، إلا إن الطريقة التي تعاملت بها الجماعة السكانية مع الأوضاع المتبدلة في المدينة بعد ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، لا تزال تحتاج إلى مزيد من الدراسة. لقد أدّت حيفا دوراً مهماً خلال فترة الثورة، لأنها كانت مربى المقاتلين الأوائل، الذين جُندوا من أوساط الطبقات الأكثر فقراً، وظلت تلك السنوات فترة فريدة في تاريخ المدينة.

ولا بد من تسجيل العوائق الأُخرى التي فرضتها الصعوبات والقيود في أثناء جمع المواد الأصلية؛ فقد كان من السهل الوصول إلى الوثائق الرسمية المتعلقة بهذه الفترة في الأرشيفات البريطانية والإسرائيلية، مع أن بعض القيود وُضعت على سجلات معينة في إسرائيل، إلا إن الصعوبة الرئيسية كانت في جمع المعلومات من الجماعة السكانية العربية، التي لم تحتفظ تقليدياً بسجلات مكتوبة. بالإضافة إلى ذلك، طالب معظم الرواة، سواء من الذين يعيشون في إسرائيل أو في الخارج، بعدم استخدام المواد التي قدموها إلا ضمن قيود فقط، نظراً إلى أن الأوضاع السياسية في المنطقة لا تزال مضطربة. غير أن روابطي الحميمة مع عدد كبير من

الناس الذين عايشوا تجربة تلك الفترة، وكانوا طوال زمن طويل قد نقلوا إليّ، وعن غير وعي، أوجهاً متعددة من تلك المرحلة في حياتهم، زودتني بفهم أعمق للموضوع، كما ساعدتني بطريقة ما في تحديد أهمية مواد المصادر الشفوية وقيمتها.

إن المقاربة التي استخدمت في معالجة الموضوع تعتمد على استقصاء أربعة جوانب من تحول الجماعة السكانية العربية. ففي الجزء الأول، تمت مناقشة ميزة حيفا الطبيعية والديموغرافية سنة ١٩١٨؛ ويعالج هذا الجزء تركيب الجماعة السكانية، وحجم المدينة، وتوزع الأحياء. أمّا الجزء الثاني فيحلل تحول سكان حيفا الديموغرافي وحركة قطاعات الجماعة السكانية المتعددة من مناطق معينة إلى أُخرى، وفيه تظهر السيطرة الصهيونية بالتدريج على مناطق تطوق المدينة، كما يظهر تنامي أحياء يهودية جديدة تطوق الأحياء العربية التقليدية القديمة. ويتحرى هذا الجزء السياسة البريطانية في الشؤون المتعلقة بتطور المدينة على العموم، وفي تطبيقها على حيفا وبلديتها؛ ويجري التشديد هنا على طموح البريطانيين إلى جعل حيفا نموذجاً للمشاريع البريطانية المثيرة للإعجاب، الأمر الذي سرَّع وتيرة مسار التمدين، كما عزز أسباب التوزع السكاني، والحراك الاجتماعي، والسيطرة الصهيونية بالتدريج على مسرح الأحداث في المدينة.

يركز الجزء الثالث على جوانب التغيير الاقتصادية، إذ كان لحيفا اقتصادان متمايزان، صناعي وتجاري. أمّا الصناعة، التي أصبحت بالتدريج احتكاراً يهودياً، فتجري مناقشتها في سياق الدور الذي أدّته الإدارة في مساعدة القطاع اليهودي في تحقيق سيطرة صناعية عبر التشريع؛ كما يجري تحري قاعدة دور العرب التجاري، ومناقشة فقدانهم المتدرج لتفوقهم في هذا المجال. ويأتي العامل الإنساني لهذين الاقتصادين، وهو الطبقة العاملة، في سياق الكلام عنهما، وعن السياسة البريطانية إزاء كل من الطبقة العاملة اليهودية والعربية. ويعالج الجزء الرابع التحول السياسي للجماعة السكانية العربية في ثلاث مراحل متتالية، تفصل بينها أحداث محلية عنيفة، تنتهي الأولى منها سنة ١٩٢٣، والثانية في اضطرابات سنة ١٩٢٩، والثالثة في المراحل الأخيرة من الثورة العربية سنة ١٩٣٩.

وتكمن فرادة حيفا في أنها كانت النموذج الأول والأكثر ملاءمة لتطبيق السياسة المزدوجة البريطانية/الصهيونية على مكوناتها المادية والاقتصادية والإنسانية. كما أن صورتها الخاصة سنة ١٩١٨، كمدينة شابة تتطلع قدماً وقابلة للنمو اقتصادياً، هي إحدى أسباب هذه الجاذبية. أمّا الميزة الأُخرى المثيرة للإعجاب فهي نمط السكان الذين جذبتهم، بالإضافة إلى كيفية تقبّلهم للتغيير؛ وقد جرى

LAU LIBRARY BEIRUT

تعقب الآليات التي أحدثت هذه التغييرات تاريخياً لإظهار الطريقة التي استخدمت فيها تكتيكات التفتيت والتبعية والاستيعاب، بأساليب متعددة وبدرجات متفاوتة من النجاح. وفي الوقت نفسه، وبينما كان مستوى واحد من هذا المسار جارياً، فإن مساراً آخر من التغيير كان يدور داخل الجماعة السكانية العربية ذاتها، فاعلاً في تطورها وفي ردة فعلها تجاه المؤثرات الخارجية. وبسبب الوضع السياسي المشحون، وعلى الرغم منه، تطورت الجماعة السكانية اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، داخل تلك الحدود المقيَّدة، والتي أدّت في الضرورة إلى الكفاح المسلح. ومنذ ذلك الوقت، تكرر هذا النمط في الكثير من المدن العربية، حيث تم تطويقها مادياً وتجزئتها اقتصادياً، كما تضاءل سكانها العرب، الذين قُمعوا سياسياً، وفُتتوا اجتماعياً.

إن منهجية هذه الدراسة تهدف إلى عرض أسلوبي الإحلال والإبدال اللذين مارستهما السياسات الاستعمارية والبرامج والمشاريع الاستيطانية اليهودية، والتي أدت في نهاية الأمر إلى إحداث تغييرات هيكلية في بنية الكيان الاجتماعي لمدينة حيفا في الفترة ١٩١٨ ـ ١٩٣٩. كما تقدم الدراسة مؤشرات موضوعية إلى مظاهر ومكونات الواقع الاجتماعي الفلسطيني الداخلي لمدينة حيفا، واللتين ساهمتا بآثارهما السلبية في إنجاح آليات التغيير والتحويل للمخططات الخارجية.

المصادر

(١) إن الحاجة إلى دراسة تطور الجماعة السكانية العربية في فلسطين، وندرة هكذا أبحاث، أكدهما أهل العلم في هذا الحقل مثل:

Ibrahim Abu-Lughod, in «The Pitfalls of Palestiniology,» *Arab Studies Quarterly,* 3 (Fall 1981), p. 404.

وقد أصبحتا أيضاً محور اهتمام المؤرخين الاجتماعيين في قاعات التدريس، ولكنهما لا تزالان تنتظران تنفيذاً على صعيد النشر.

(٢) بالنسبة إلى عدد قليل من الكتب بشأن هذا الموضوع، أنظر:

A.M. Lesch, *Arab Politics in Palestine, 1917-1939* (London, 1974); Y. Porath, *The Emergence of the Palestinian Arab National Movement, 1918-1929* (London, 1974);

Y. Porath, *The Palestinian Arab National Movement 1929-1939* (London, 1977);

أ. توما، «ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية» (بيروت، ١٩٧٨)؛ ن. علوش، «المقاومة العربية في فلسطين ١٩١٧ ـ ١٩٤٨» (بيروت، ١٩٧٠)؛

P.A. Smith, *Palestine and the Palestinians 1876-1983* (New York, 1984).

(٣) أنظر:

S.F. EL-Nimr, «The Arab Revolt in Palestine: A Study based on Oral Sources,»

أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أكستير، ١٩٩٠؛

T.R. Swedenberg, «Memories of Revolt: The 1936-39 Rebellion and the Struggle for a Palestinian National Past,»

أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تكساس، أوستن، تكساس، ١٩٨٨؛

K.W. Stein, «The Intifadah and the 1936-1939 Uprising,» The Carter Center of Emory University, Occasional Paper Series, Vol. 1, No. 1, March 1990.

ن.ك. الآغا، «مدائن فلسطين» (عمان، ١٩٩٣)؛ إ.ف. الدُّر، «شفاعمرو» (بيروت، ١٩٨٨).

(٤) سأذكر هنا عدداً قليلاً فقط من هذا الحقل الغني جداً:

N. Caplan, *Palestine Jewry and the Arab Question, 1917-1925* (London, 1978); S. Schama, *The Rothschilds and the Land of Israel* (London, 1938); F.H. Kisch, *Palestine Diary* (London, 1938).

(٥) أنظر:

J.S. Migdal, *Palestinian Society and Politics* (Princeton, N.J., 1980); K. Nakhleh and E. Zureik (eds.), *The Sociology of the Palestinians* (London, 1980);

ن.أ. بدران، «التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني» (بيروت، ١٩٦٩)؛

R.S. Sayigh, *Palestinians: From Peasants to Revolutionaries* (London, 1988).

(٦) من أجل دراسة السياسة الاقتصادية البريطانية خلال العقد الأول من الانتداب، ومساهمتها في تأسيس الاستيطان الصهيوني، أنظر:

B.J. Smith, *The Roots of Separatism in Palestine* (Syracuse, N.Y., 1993).

(٧) B. Wasserstein, *The British in Palestine: The Mandatory Government and the Arab-Jewish Conflict 1917-1929* (London, 1978), p. 157.

(٨) L.T. Fawaz, *Merchants and Migrants in Nineteenth Century Beirut* (Cambridge, 1983).

(٩) كان هذا، بصورة خاصة، هو وضع المستثمرين الطموحين، من ذوي رأس المال المحدود، الذين أرادوا البدء بأعمال جديدة مثل السينمات، والمسارح، واستيراد الأدوات المستحدثة، والخدمات على الطراز الغربي مثل التنظيف بالطريقة الجافة (معلومات شفوية من أبناء العائلة، ومن الكثيرين من الذين أجريت معهم مقابلات، ١٩٧٤ ـ ١٩٩٤).

(١٠) من أجل دراسة الهجرة إلى حيفا خلال فترة الانتداب، أنظر: م. يزبك، «الهجرة العربية إلى حيفا» (الناصرة، ١٩٨٨).

LAU LIBRARY BEIRUT

الجزء الأول

حيفا : المدينة سنة ١٩١٨

LAU LIBRARY
BEIRUT

الفصل الأوّل

حَيْفا: خَصَائِصُ البُنْيَة الاجْتماعيّة - الجغرافيّة سَنَة ١٩١٨

تقع مدينة حيفا على الشاطىء الجنوبي لخليج عكا، وتنتشر على سفح جبل الكرمل. ويمنحها موقعها الجغرافي ميزة سهولة الوصول الطبيعي إلى الريف: فإلى الجنوب يؤدي السهل الساحلي في اتجاه يافا، إلى جنوب فلسطين ومصر؛ ومن الشمال، يصلها بعكا، ومنها إلى لبنان؛ ومن الشرق، يمنحها السهل المحصور بين جبال الكرمل الساحلية وهضاب الجليل ممرّاً إلى مرج ابن عامر، أكثر المناطق الزراعية خصباً في فلسطين، ومنه شرقاً، عبر وادي الأردن، إلى مناطق زراعة القمح في حوران بسورية. ويعزز ميناء حيفا الطبيعي الرائع، الأفضل على الساحل الفلسطيني، موقعها الجغرافي الأصلي.

وقياساً بمدن فلسطين الرئيسية الأُخرى: القدس ويافا ونابلس، وعكا المجاورة، تُعتبر حيفا مدينة حديثة نسبياً. فوجودها في موقعها الحالي، يعود إلى منتصف القرن الثامن عشر، عندما هدم ظاهر العمر، حاكم عكا، خلال ١٧٦٤ - ١٧٦٥، الضيعة القديمة - حيفا العتيقة - التي كانت تقع على بعد ميل ونصف ميل من الموقع الحديث، ونقل سكانها، نحو ٢٥٠ شخصاً، إلى الموقع الجديد الذي أحاطه بسور دفاعي. كما شيد قلعة تطل على المستوطنة من الجنوب، والتي كانت بقاياها لا تزال في قيد الاستخدام لدى الاحتلال البريطاني سنة ١٩١٨.(١)

وتركت آثار الحرب العالمية الأولى، بتداعياتها المتعددة، أشكالاً متباينة من أنماط التأثير في خصائص البنية الاجتماعية - السكانية في مدينة حيفا. وعلى أية حال، فإنه - ما عدا الضرر الذي ألحقه بها عنف الحرب وخراب أربعة أعوام من الفقر، فإن البلدة التي احتلها البريطانيون في ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩١٨، شهدت القليل من التغيير البنيوي عن الوصف الذي وضعه سنة ١٩١٤ التميمي والحلبي - موظفان عثمانيان - وهو أحد الأوصاف المعاصرة الأكثر دقة. وكان تقديرهما لها عالياً ومتفائلاً، فقد شبّها حيفا ببيروت من حيث أبنيتها الكبيرة وحوانيتها ذات النوافذ الزجاجية، كما أنها كانت بالنسبة إليهما أيضاً، «كالعروس»، ببيوتها ذات

القرميد الأحمر والشبابيك الواسعة، وبنشاط الحياة فيها، كما بجمال محيطها الطبيعي. فالطرقات والأزقة كانت نظيفة، والناس مهذبون ومثقفون. وقد شعرا بأن في الإمكان ممارسة الحياة المدينية فيها، ولم يساورهما شك في أن حيفا كانت المدينة الأكثر تقدماً على الشاطىء الشرقي للبحر الأبيض المتوسط بعد بيروت ويافا.(٢)

كان الجزء الأقدم والأكثر كثافة سكانية في حيفا الحديثة، في حينه، هو كتلة المساكن والأبنية العامة المحتشدة بين رقعة الشاطىء المركزي الضيقة والجبل، إلى الغرب من الخليج، وإلى الشرق من رأس الكرمل. وكانت المساكن في هذه المنطقة محصورة كلّياً تقريباً في مركز واحد، وعلى جوانب الواديين الضيقين: وادي النسناس ووادي الصليب، مع أن بعض الأبنية المعزولة بُني خارج هذين الواديين.

وكما كانت العادة في مدن الشرق الأوسط، فإن المؤسسات الاقتصادية والدينية تمركزت وسط المدينة، وأيضاً ـ في حالة حيفا ـ في موازاة شاطىء البحر من الشمال. وشارع يافا، شريان المدينة الرئيسي، الذي كان في الأصل يصل بين البوابتين الشرقية والغربية، كان أيضاً السوق الرئيسية والمقسمة إلى قطاعات يؤوي كل منها فرعاً مختلفاً من التجارة.(٣) وقد نظفت هذه السوق، وأزيل سقفها ورُصفت طرقاتها قبل سنة ١٩١٤ ببضع سنين. وجميع المؤسسات العامة تقريباً كانت في هذه البقعة المركزية، ومنها انتشرت على طول الشاطىء في الاتجاهين، وقد شكلت هذه البقعة حدّاً فاصلاً بين قطاعي المدينة السكنيين: الحيّين الشرقي والغربي.

على سفح جبل الكرمل انتصبت القلعة (البرج) مطلة على مركز المدينة، وتحتها مباشرة انبسطت مراكز الطوائف الدينية. فعلى جانب، انتشرت «حارة الكنائس»، حيث تمركزت كنائس كل من الموارنة والروم الكاثوليك والروم الأورثوذكس واللاتين. وإلى الشرق من هذه المنطقة كان المسجد الكبير، ببرجه ذي الساعة، كما أن مراكز التجمعات العامة الثلاثة كانت قريبة أيضاً: ساحة الجرينة أمام المسجد الكبير؛ ساحة العربات [الحناطير]، (وهي مركز المواصلات)؛ ساحة الخمرا، على اسم عائلة من ملاكي العقارات الكبار. وإلى الشرق، في موازاة شاطىء البحر، كان أقدم الأبنية العامة: دائرة البريد والسراي ومسجد صغير ومسلخ عام وسجن أقيم على أنقاض قلعة صليبية.

والحيّان السكنيان، المسيحي والمسلم، انتشرا على شكل مروحة، شرقاً وغرباً، انطلاقاً من المناطق المركزية العامة. وتوزُّع المؤسسات الدينية ـ الاجتماعية

والتعليمية، لم يتبع نمطاً محدداً في أي من الحيّين، لكن التوزع السكني خضع بصورة رئيسية للانتماء الديني.

قام التقسيم الجغرافي ـ الطائفي للأحياء السكنية في مدينة حيفا بدور مهم في تحديد معالم الأوضاع الاجتماعية ـ الاقتصادية للمناطق السكانية الآهلة، فلقد كانت الطائفة الإسلامية تقطن القطاع الشرقي من حيفا (الحارة الشرقية) بكلّيته، وهو يغطي مجرى وادي الصليب ومنحدراته، ويمتد من الأبنية العامة على خط الشاطىء إلى سفوح جبل الكرمل، وتحدّه من الشرق ضفاف نهر المقطع السبخة. وكما يصوره التميمي، فإن الأوضاع المعيشية فيه كانت أوضاع فقر مدقع وقذارة غير صحية.(٤) ومال المسلمون الأفضل حالاً إلى الانتقال نحو الحدود الشرقية لهذا الحي، أو أبعد جنوباً إلى المناطق الأكثر ارتفاعاً. وهذا القطاع من حيفا ضم أصلاً المنطقة التي أقام بها اليهود السفاراد، ومعظمهم من شمال إفريقيا، ممن التجأوا إلى المدينة سنة ١٨٢٩، وقد عرفت باسم حارة اليهود. ولاحقاً، في سنة ١٨٨١، أنشأت الطائفة اليهودية الشرقية أيضاً حيّاً جديداً في أقصى الطرف الشرقي من المدينة، والذي على الرغم من الاسم الرسمي ـ هدار هكرمل ـ عُرف عامة بين العرب باسم أرض اليهود.

أمّا الحي الغربي المسيحي (الحارة الغربية)، الممتد من السوق في الشرق إلى المستعمرة الألمانية في الغرب، فقد انتشر أيضاً في موازاة شاطىء البحر. وتوزع في هذا الحي الكثير من المؤسسات الدينية والتربوية، كانت كلها عملياً أجنبية وتمارس تأثيراً قوياً في الطوائف المستفيدة من خدماتها. فأديرة الأخوات الناصريات، وأخوات القديس تشارلز بوروميو الألمانيات الكاثوليك، والراهبات الكرمليات الحفاة، وكذلك مقابر مختلف الطوائف، اصطفت في موازاة الشاطىء من الشرق إلى الغرب.

وأسوة بالحي الإسلامي، بني الحي السكني المسيحي في قلب وادي النسناس وعلى منحدراته. وقد التحقت بالجزء الجنوبي الغربي من الوادي طائفة أرمنية صغيرة، كما أن الكثيرين من اليهود الأشكناز والميسورين من السفاراد، أقاموا بالحي الغربي أو بالمستعمرة الألمانية في الطرف الغربي الأقصى من المدينة. وفي سنة ١٩٠٩، قامت ضاحية يهودية جديدة (هيرتسليا) على سفح الجبل فوق وادي النسناس، وكانت مؤلفة من اثنتي عشرة قسيمة بناء تملكها، ولأول مرة، جماعة من اليهود السفاراد والأشكناز. ومع أن المنطقة الواقعة إلى الجنوب والشرق من هذا الحي اشتراها سنة ١٩١٢ يهود، أفراد ومنظمات، فإن عدداً قليلاً جداً من الأبنية أقيم هناك قبل الحرب العالمية الأولى. ومن المراكز

LAU LIBRARY BEIRUT

الرئيسية التي كان من شأن أحياء جديدة أن تنمو حولها: معهد التكنولوجيا (التخنيون)، ومدرسة ريئالي، وكذلك مدرسة الأخوات الناصريات. كما أنشأ مهاجرون بهائيون، سنة ١٩٠٨، نواة الحي العجمي إلى الغرب من هيرتسليا التي أنشئت فيما بعد (أنظر أيضاً الفصل الثاني، ص ٣٤، والخريطة رقم ٢).(٥)

وكانت الأوضاع المعيشية لدى الطائفتين المسيحية والإسلامية متماثلة عامة، مع أن أحوال المسيحيين كانت أكثر يسراً إلى حد ما، والأوضاع الصحية لديهم أفضل. وكان لمدينة حيفا خصائص معمارية ذات مزايا جمالية متنوعة، فلقد بنيت بيوت الطائفتين من الحجارة المنحوتة، التي كثيراً ما تكون منقوشة، والتي استخرجت من المقالع إمّا على الطرف الشرقي من حيفا بالنسبة إلى المسلمين، أو من مقالع الكرمل للمسيحيين. وحاولت كل عائلة أن تقيم سوراً خارجياً حول الساحة الداخلية المغلقة، حيث يوجد بئر العائلة. والبئر كانت ملكاً يحرص الناس عليه، كونها كانت المصدر الرئيسي للماء العذب، إلى جانب بعض الآبار العامة في شمالي غربي المدينة. وكانت للحيّين السكنيين السمات نفسها من الطرق الضيقة والمتعرجة وغير المستوية، التي تحفها على الجانبين البيوت العالية، المبنية بطريقة عشوائية، والتي أضيفت إليها امتدادات في فترات متباينة، فكثيراً ما تألفت من طبقتين أو أكثر. ويعود ذلك إلى طبيعة الأرض الصخرية ورغبة الناس في العيش في جوار بعضهم بعضاً. فكانت الصورة العامة عبارة عن متاهة من المساكن المتصلة بصورة معقدة، والتي على الرغم من كونها فاتنة بمنظرها، فإنها كانت تفتقر إلى معظم أسباب الراحة الحديثة.

وهكذا، فحيفا سنة ١٩١٨، التي خرجت عن نطاق أسوار القرن الثامن عشر القديمة، ظلت مقسمة إلى أحياء دينية، على الرغم من أن هذه الأخيرة راحت تفقد طابعها الديني بالتدريج. والتراتبية الاقتصادية لم تكن مؤشراً مهماً إلى التوزع السكاني بين الأحياء، مع أنها كانت ذات أهمية بالنسبة إلى التوزع بين الفقراء والأغنياء داخل كل منها، كما أن المناطق السكنية الأصلية، والتي انحصرت بين الجبل والبحر، تمحورت حول مركز اجتماعي ـ اقتصادي مشترك. وكان الأوروبيون، وعلى الأغلب اليهود، هم الذين اشتروا الأرض الواقعة على أطراف المدينة قبل الحرب العالمية الأولى وخلالها، بينما العرب الذين امتلكوا أرضاً خارج المدينة، كانوا لا يزالون يترددون في التخلي عن الأمان في أحيائهم التقليدية (أنظر الخريطة رقم ٢).(٦)

المصادر

(١) بالنسبة إلى تاريخ حيفا في القرن الثامن عشر، أنظر:
A. Cohen, *Palestine in the 18th century* (Jerusalem, 1973), pp. 137-44;
أ. كرمل، «تاريخ حيفا في عهد الأتراك العثمانيين» (حيفا، ١٩٧٩)، ص ٧٧ ـ ٩٦.

(٢) م. ر. التميمي وم. ب. الحلبي، «ولاية بيروت» (بيروت، ١٣٣٥هـ/١٩١٤م)، ص ٢٣٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٣٠؛
Y. Washitz, *Jewish-Arab Relations in Haifa during the Mandate*, ch. I, p. 12,
(مخطوطة غير منشورة).

(٤) التميمي والحلبي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٧.

(٥) كرمل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٠.

(٦) خرائط حيفا في السنوات ١٩١٨، ١٩٢٦، ١٩٣٩، أعيد تركيبها من عدد من الخرائط الرسمية التي استخدمتها الحكومة لأغراض التخطيط وبناء الميناء ومصفاة شركة نفط العراق؛ كما استُخدمت السجلات الصهيونية لتخطيط الأحياء اليهودية ونشاطات شراء الأراضي. وقد جرى توثيقها وتصديقها عبر معلومات جمعت شفوياً من ثمانية مسنين عرب حيفاويين، تم الاتصال بهم في نيسان/أبريل ـ أيار/مايو ١٩٧٥.

LAU LIBRARY BEIRUT

الفصل الثاني

التكوين الديموغرافي للفئات الاجتماعية والطائفية في حيفا وتوزعها

الديموغرافيا: الإحصاءات ومراحل التغيير السكاني في مدينة حيفا

يهدف هذا الفصل من الدراسة إلى رصد وتحليل الإحصاءات المتوافرة للأعداد السكانية الموجودة داخل مدينة حيفا، وذلك من أجل تقديم رؤية منهجية تفسر كيفية حدوث الاختلالات وأنماط الزيادات السكانية داخل المدينة عبر مراحل زمنية متعددة. فلقد تنامى سكان حيفا من الجماعة السكانية الأصلية الصغيرة التي نقلها ظاهر العمر من حيفا العتيقة في منتصف الستينات من القرن الثامن عشر. وهناك تضارب وتناقض في المعلومات بشأن الأعداد الدقيقة لسكان المدن الفلسطينية خلال القرن التاسع عشر وبداية العشرين، وفي الواقع، حتى الإحصاء البريطاني الأول سنة ١٩٢٢. وتعود هذه التناقضات إلى عدد من العوامل، تشمل أساليب غير دقيقة في التعداد وتقديم التقارير، فضلاً عن التحيز الأيديولوجي والمزاج الشخصي لدى الذين جمعوا الأرقام.

والإحصاءات المتوفرة عن القرن التاسع عشر يزودها على الأغلب الرحالة والحجاج والرهبان وموظفو الحكومة. ولكل من هذه الجماعات انحيازاتها الخاصة، بحيث يصعب الوصول إلى تقدير موضوعي. وكثيراً ما قادت الحماسة الدينية رجال الدين إلى المبالغة في أعداد طوائفهم وإلى تخفيض الأرقام لدى الآخرين. وهذا النمط من الانحياز كان موجوداً في تقارير السكان المحليين.[١] وعندما تبنت الحكومة العثمانية إحصاء سنة ١٨٦٨، بهدف تقدير الطاقة البشرية المطلوبة للعمل في بناء الطرقات، كان لدى السكان المحليين سبب واضح لإخفاء أعدادهم الحقيقية. ومرة أُخرى، كانت للمنظمات اليهودية وللناطقين

باسمها، أسبابهم الخاصة لتضخيم أعداد الجماعة السكانية اليهودية وللمبالغة في تطورها.

وتفسر الأحداث السياسية في القرن التاسع عشر تنامي حيفا. فسورية، بما فيها فلسطين، كانت تحت الاحتلال المصري في الفترة بين سنة ١٨٣٢ وسنة ١٨٤٠. وكانت عكا قد سقطت بعد حصار مصري سنة ١٨٣٢ وتضررت كثيراً من جرّاء ذلك، الأمر الذي أدّى بالكثير من عائلاتها التجارية وبالأجانب المقيمين بها إلى الانتقال إلى حيفا. كما وقعت ضربة أُخرى سنة ١٨٤٠، عندما قصف الأسطول البريطاني عكا، متسبباً بهروب المزيد من سكانها ـ خشية العنف ـ والإقامة بحيفا. علاوة على ذلك، سببت الهزة الأرضية التي ضربت أجزاء من فلسطين سنة ١٨٣٧، تبدلاً مهماً في توزع سكان شمالها، ومرة أُخرى لمصلحة حيفا.[٢]

وتعتمد الدراسة بصورة أساسية، في عمليات الإحصاء السكاني، على إحصاءات لباحثين من جنسيات متعددة عبر فترات زمنية وتاريخية متباينة، كما تربط هذه الإحصاءات بالأحداث التاريخية والسياسية المهمة التي حدثت في أثناء تلك المراحل، وبالذات تلك الأحداث التي تركت آثاراً استثنائية في ديموغرافية حيفا؛ فمثلاً قُدّر عدد سكانها في منتصف القرن بـ ٢٠٠٠ ـ ٣٠٠٠ نسمة. وعندها بدأ رواة أكثر ثقة يحوّلون انتباههم إلى حيفا ـ وبالتحديد إلى أعضاء المستعمرة الألمانية وقنصليتها، اللتين أُنشئتا حديثاً في المدينة، وكذلك إلى المشاركين في أعمال المسح التي أجراها صندوق استكشاف فلسطين في فلسطين الغربية، والذي أجرى تحرياته في السبعينات والثمانينات من القرن التاسع عشر.[٣] وقد اعتمد هذان المصدران على باحثين مجربين، نظروا إلى السكان بأسلوب موضوعي وعلمي. وبدا أن تقديراتهما أخذت في الاعتبار السكان العرب المحليين، مسلمين ومسيحيين، واستثنت القلة من الأوروبيين، والظاهر أن كلاً منهما يتفق مع الآخر على حجم السكان التقريبي في الفترة بين سنة ١٨٦٨ وسنة ١٨٧٥. وقدّر هوفمان، مؤسس المستعمرة الألمانية، العدد بـ ٤٠٠٠ نسمة سنة ١٨٦٨، كما قدره مسّاحا صندوق استكشاف فلسطين، كوندر وكيتشنر، بالرقم نفسه سنة ١٨٧٥.[٤] علاوة على ذلك، قام المهندس الألماني ج. شوماخر سنة ١٨٨٦، بتعداد السكان نيابة عن السلطات العثمانية، وحدد المجموع الإجمالي لهم بـ ٧١٦٥ نسمة،[٥] بينما قدّره الإحصاء شبه الرسمي لسنة ١٨٩١ بـ ٨١٤٠ نسمة.[٦] وفي نهاية القرن، كان تعداد سكان حيفا نحو ٨٠٠٠ ـ ٩٠٠٠ نسمة. أمّا كوينيه، الذي كتب سنة ١٨٩٥، فقدره بـ ٩٩٠٨ نسمات.[٧]

LAU LIBRARY BEIRUT

وشهدت فترة ١٩٠٠ ـ ١٩١٤ تنامياً أسرع لم يكبحه إلا انفجار الحرب العالمية الأولى. وكان أحد الأسباب الرئيسية لهذا التنامي ازدياد نشاط المدينة الاقتصادي، وخصوصاً التطورات الجديدة في أعمال البناء، العامة منها والخاصة، مثل فرع خط سكة حديد الحجاز من دمشق إلى حيفا، والذي استكمل سنة ١٩٠٥، وكذلك مشاريع البناء الكبرى لكل من المنظمات اليهودية والمسيحية الدينية. وجاء الكثيرون من عمال عكا والناصرة ونابلس وقرى الكرمل ومرج ابن عامر إلى حيفا خلال هذه الفترة. وفي زمن مبكر سنة ١٩٠٣، أورد نائب القنصل الألماني، كيلر، تقريراً يفيد بأن التوظيف في سكة الحديد جلب عناصر جديدة إلى المدينة، لا من فلسطين فحسب، بل من البلدان المجاورة أيضاً.[٨] وساهمت هجرة غير العرب أيضاً في تنامي سكان حيفا؛ فعلاوة على اليهود الشرقيين من تركيا والمغرب، كان بعض اليهود الأشكناز يستقرون أيضاً بالمدينة، كما استقرت الطائفة البهائية بحيفا في هذا الوقت.[٩] وإذ كانت تلك الطائفة تقيم بعكا منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فإن بعض أبناء هذه الطائفة، بقيادة عباس أفندي، تجمعوا في حي على سفوح جبل الكرمل.

هكذا، ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى، وصل تعداد سكان حيفا إلى ٢٠,٠٠٠ نسمة، ساهمت الحرب بتقليص أعدادهم بفعل الأوبئة والإجلاء والقتال، علماً أنه لا توجد إحصاءات لقياس هذه الخسارة بأية درجة من الدقة. ويقدر كرمل أن حيفا فقدت ما يصل إلى ثلث عدد سكانها سنة ١٩١٤،[١٠] لكن مصادر أُخرى تحدد الخسارة برقم أصغر؛ ويبدو الإجماع على أنه في نهاية الحرب راوح عدد السكان بين ١٦,٠٠٠ نسمة و ١٨,٠٠٠ نسمة. وتتضاعف صعوبة التعداد من أنه في نهاية الحرب بدأ المبعدون، وكذلك الجنود، يعودون إلى بيوتهم بالتدريج، الأمر الذي أدّى إلى رفع الأرقام.

تنامي الجماعات السكانية
في حيفا وتوزّعها

عدا تنامي مجموع السكان السريع في المدينة، فإن وزن الجماعات السكانية المتعددة داخلها كان يتغير أيضاً. فقد كان نظام الحكم العثماني يعمل وفقاً لنظام «الملة»؛ أي أنه جرى التعامل مع الجماعات السكانية كلٍّ على انفراد وبحسب انتمائها الديني، الأمر الذي أعفى السلطات العثمانية من مهمات إدارية معينة، وضمن ولاء الجماعات ككل.[١١] ونتيجة ذلك، ترد أرقام الإحصاء المتوفرة،

بمصطلحات الطوائف الدينية. والتقارير الواردة عن التصنيف في منتصف القرن التاسع عشر هي كالتالي: مسلمون: ٥١٪؛ مسيحيون: ٣٦٪؛ واليهود: ١٣٪.[١٢] ولكن لا بد من الملاحظة أنه مقارنة بالمدن الفلسطينية الأُخرى، كانت في حيفا طائفة يهودية صغيرة جداً تحمل المواطنية العثمانية. فبينما كانت في صفد ١١٩٧ عائلة، وفي القدس ٦٣٠ عائلة، وفي طبرية ٤٠٠ عائلة، خلال ١٨٧١ ـ ١٨٧٢، فقد كانت في حيفا ٨ عائلات فقط.[١٣] ويبدو أن الأرقام الرسمية وغير الرسمية، إذا أُخذت بمجملها، تشير لاحقاً، إلى أن السكان المسلمين فقدوا تفوقهم العددي، لكنهم كانوا يتنامون بسرعة أكبر من المسيحيين منذ بداية القرن فما بعد، وأن الطائفة اليهودية كانت تتنامى بشكل ثابت إلى حد كبير.

ولعله يمكن الافتراض بثقة، أن النسبة الكبيرة غير العادية من الزيادة لدى الجماعات السكانية كلها، جاءت نتيجة الهجرة، الداخلية منها والخارجية. فعلى سبيل المثال، تنامت الطائفة المسيحية في حيفا، والتي شكلت أكثر من ٢٠٪ من مجموع السكان في الثلاثينات من القرن التاسع عشر، إلى ٤٠٪ في السبعينات منه، وإلى ٤٥٪ في نهاية القرن، ولكنها تناقصت إلى أقل من ٤٠٪ سنة ١٩١٥.[١٤] وكذلك، ازداد السكان اليهود من ٣٪ في الثلاثينات من القرن التاسع عشر إلى ١٠٪ في نهاية القرن، وصاروا يشكلون ١٥٪ من مجموع السكان سنة ١٩١٥.[١٥] وبالنسبة إلى السكان المسلمين، فقد شهدوا تناقصاً موازياً في العدد من ٨٠٪ تقريباً في الثلاثينات من القرن التاسع عشر إلى نحو ٤٥٪ في نهاية القرن. إلا إن عددهم راح يزداد ثانية خلال السنوات الأولى من القرن العشرين.[١٦] ففي بداية القرن، تضافر تدفق القرويين، الذين ربما كانوا في معظمهم من المسلمين الذين جاؤوا إلى حيفا بحثاً عن العمل، مع معدل تزايد طبيعي أعلى ليرفع معدل النمو لدى المسلمين، مقارنة بالمسيحيين.

وقياساً بمدن فلسطينية أُخرى، ظلت حيفا، على الرغم من تنامي سكانها السريع، مدينة صغيرة وغير ذات أهمية حتى العقد الثاني من القرن العشرين. وإذا قيست بيافا والقدس وحتى عكا، فقد احتلت موقعاً متواضعاً، سواء أكان سياسياً أم اقتصادياً. إلا إنه حدث تغيير وتجديد في أيام الإمبراطورية العثمانية الأخيرة، وفقاً لثلاثة مصادر رئيسية: مؤسسات التعليم المسيحية، والاستيطان المديني الألماني، ومدّ سكة حديد الحجاز.

١ ـ دور التعليم في الحياة الاجتماعية في حيفا: كان للتعليم دور مركزي في زيادة مستوى الحضارة والثقافة، فلقد كان الكاثوليك الرومان

LIBRARY BEIRUT

(اللاتين)[١٧] أول من أدخل التأثير التعليمي المسيحي، الذي كان في الأساس فرنسياً، إلى حيفا، حيث أعادوا تأسيس تأثيرهم الديني من خلال بناء دير مهيب على جبل الكرمل في الثلاثينات من القرن التاسع عشر. وعلى الرغم من عدد اللاتين الصغير جداً بين السكان المحليين، فقد احتفظت هذه الطائفة بالعدد الأكبر من المدارس والأديرة، كما امتلكت قدراً مثيراً للإعجاب من العقارات. لقد بنوا المدرسة المسيحية الأولى، وكانت مفتوحة أمام الأطفال من جميع الطوائف، وخصوصاً من أبناء الكنائس المتحدة: الروم الكاثوليك والموارنة. كما أقامت هذه الطوائف المتحدة أيضاً مدارس ملحقة بكنائسها؛ لكن العدد المتزايد من المؤسسات الأوروبية، بإدارة الرهبانيات الكاثوليكية التي تخصصت بالتعليم، كانت أكثر جاذبية لكل الجماعات المسيحية، بما فيها الروم الأورثوذكس. وكانت المدرسة الكرملية أهم هذه المؤسسات، حيث كانت رهبانية الأخوة المدرسية المسيحية تعلم بالفرنسية منذ سنة ١٨٨٢. وكان عدد من المدارس الأُخرى للبنين والبنات ـ كمدرسة القديس يوسف، التي أدارتها الراهبات الكرمليات منذ سنة ١٩١٠، ومدرسة الراهبات الكرمليات الإيطاليات، التي افتتحت سنة ١٩٠٧،[١٨] وثماني مدارس أُخرى ذات توجه فرنسي على الأقل ـ ناشطاً قبل سنة ١٩١٤.[١٩]

وكانت لطائفة الروم الأورثوذكس مدرسة ملحقة بالكنيسة، تعلم اليونانية فضلاً عن العربية. وفي بداية القرن، حاولت الكنيسة الأورثوذكسية الروسية أن تبرز على حسابها من خلال تقديم تعليم روسي، ولكنهما لم تحققا نجاحاً كالتعليم الفرنسي، الذي جذب أبناء الطائفتين الأورثوذكسية والكاثوليكية. وفي سنة ١٩١٤، كان نحو ٨٠٪ من كاثوليك حيفا يعرفون الفرنسية.[٢٠] وقد أدخلت الجمعية التبشيرية المسيحية اللغة الإنكليزية كوسيلة تعليم لدى الطائفة البروتستانتية، حيث فتحت مدرستين في الثمانينات من القرن التاسع عشر، واحدة للبنات والثانية للبنين، ثمَّ أتبعت هاتين المدرستين بثلاث مدارس أُخرى.[٢١] وكان لجماعة الهيكل الألمانية مدارسها الدينية الخاصة بها أيضاً، ولكنها لم تكن مفتوحة أمام الجماعة السكانية العربية المحلية، وبالتالي فإن تأثيرها في الحياة في المدينة كان محدوداً. وخلال العقد الأول من القرن العشرين، زاد التأثير الألماني في الجيل المثقف من خلال معهد التكنولوجيا (التخنيون)، الذي تبنته عزرا، وهي منظمة يهودية ألمانية، وكان يعلم باللغة الألمانية.[٢٢] وقد تنامى عدد المؤسسات التعليمية اليهودية منذ الثمانينات في القرن التاسع عشر؛ ونظراً إلى تدفق اليهود الأشكناز، فقد علَّم الكثير من هذه المدارس ـ مثل مدرسة الأليانس الإسرائيلية العالمية ـ اللغة الفرنسية فضلاً عن العبرية. وكانت الجماعة السكانية المسلمة هي

الأقلَّ تأثراً بهذه المؤسسات، وكانت أقلَّ حظّاً بسبب التعليم غير المجدي الذي قدمته المدارس الحكومية الثلاث.[٢٣]

٢ ـ تأثير المستعمرة الألمانية: جاء التأثير الثاني للتغيير من إقامة المستعمرة الألمانية في أطراف المدينة الغربية، وقد أسس هذه المستعمرة اتحاد الهيكليين، المنتمي إلى حركة تقوى ألمانية ذات معتقدات اجتماعية بيوريتانية.[٢٤] انطلقت هذه المستعمرة كمستعمرة زراعية، لكنها تنامت لتصبح مركزاً مدينياً، مخططاً ومطوّراً على أسس أوروبية، ومتبايناً كثيراً عما عداه في حيفا. وفي سنة ١٩١٤، أقام بها ٧٥٠ شخصاً، معظمهم من الألمان، مع بعض النمساويين والأميركيين. وامتدت الأرض التي امتلكها واستخدمها الألمان من حيّهم السكني صعوداً إلى نتوء الكرمل عند رأس الكروم، وراء حيفا القديمة، حيث ترقد كروم المستعمرة وحقولها في السهل المنحدر. وفي القطاع السكني، كانت البيوت الفسيحة ذات الأسطح الحمراء تحف بجانبي جادة واسعة تكتنفها الأشجار، وتجري بزوايا قائمة نحو شاطىء البحر، فكانت معلماً غير عادي في مدن الشرق الأوسط في حينه. وقد بادر الألمان أولاً إلى البناء على الجزء المركزي من الكرمل في الثمانينات من القرن التاسع عشر، كما بنوا طريقاً يصل المستعمرة بالمستعمرة الواقعة على سفح الجبل. وفي سنة ١٩١٨ أصبحت الجماعة منفصلة تماماً عن المدينة، ولكن حضورها كان مؤثراً في أنه وفر مثالاً بأسلوب جديد ومتنوع لحياة المدينة، كما أدى إلى توسيع حيفا إلى ما وراء حدود المدينة التقليدية.

٣ ـ دور المواصلات والاتصالات في تطور حيفا: العامل المهم الثالث لتطور حيفا في هذا الوقت كان بناء فرع خط سكة الحديد من حيفا إلى درعا، الذي استكمل في نهاية سنة ١٩٠٥، كإضافة إلى الخط الرئيسي من سكة حديد الحج إلى الحجاز، الممتد من دمشق إلى درعا (أكمل سنة ١٩٠٣)، ومن ثم إلى المدينة ومكة. إلا إن الخطط لربط حيفا بالداخل عبر خط حديدي، تعود إلى ما قبل ذلك. ففي سنة ١٨٩٠، حصلت شركة بريطانية، فيفلنغ، على امتياز لبناء خط من حيفا إلى دمشق، وبدأ العمل (من جهة حيفا) سنة ١٨٩٢، إلا إن التقدم كان بطيئاً جداً، ففي سنة ١٩٠٣ كانت قد مُدّت ثمانية كيلومترات من السكة فقط. وقد اشترتها هيئة سكة حديد الحجاز وجرى تمديد الخط الواصل مع سكة حديد الحجاز في درعا. في هذه الأثناء، حصلت شركة فرنسية على امتياز في التسعينات من القرن التاسع عشر لمد خط من دمشق إلى بيروت. وقد استكمل هذا الخط سنة ١٨٩٨، فحرم حيفا من بعض تجارة الحبوب المستوردة من حوران. وبناء على ذلك، فإن السياسة الكامنة وراء شراء خط حيفا ـ دمشق، وضمه إلى سكة

LAU LIBRARY BEIRUT

حديد الحجاز، كانت ترمي إلى تحويل المنافع الاقتصادية إلى الشواطىء الجنوبية من شرق البحر الأبيض المتوسط؛ كما كانت سبيلاً لتقليص أهمية بيروت، التي تنامت تطلعاتها الوطنية المحلية وهيمنة القوى الأوروبية الصارخة عليها. كل ذلك وسيلة لإضفاء أهمية اقتصادية أكبر على مشروع تمّ إبرازه بصفته الإسلامية.(٢٥)

وبذلك استعادت حيفا أهميتها كميناء لتصدير القمح والشعير من الداخل السوري، وبنيت محطة سكة حديد مركزية، جديدة وكبيرة، لتدبر أمر هذه التجارة. وفي الوقت نفسه، جرى تمديد الرصيف القديم في الميناء، الذي بناه الروس في الخمسينات من القرن التاسع عشر. وكان لهذين المشروعين، الرصيف وسكة الحديد، انعكاسات مهمة على تطور المدينة، فقد جذبت، وبصورة خاصة، فرص التوظيف التي فتحاها، طاقة عمل كبيرة، معظمها من العرب المسلمين الذين قدموا من بقية أنحاء فلسطين وسورية ومصر. وأصبح المدخل الشرقي للمدينة، حيث كانت الأحواض والمشاغل، يعرف باسم تل العمل أو أم العمل. واستقر كثيرون من هؤلاء الفعلة بالمدينة، ليصبحوا عاملاً رئيسياً للطابع الإسلامي الذي اتخذته حيفا منذ بداية القرن العشرين فما بعد.

بناء على ذلك، من الواضح أنه منذ سنة ١٩١٨ بدأ تنامي حيفا المادي والديموغرافي بالانتشار صعداً إلى سفوح جبل الكرمل. ويمكن قياس الحداثة بارتفاع المستعمرات وبعدها عن شاطىء البحر؛ ففي السابق كانت الأحياء التقليدية محشورة بين الجبل والبحر، وتتمحور حول المركز الاقتصادي - الاجتماعي على خط الشاطىء. بالإضافة إلى ذلك، انتشرت الأبنية الجديدة جنوباً على سفوح جبل الكرمل، وحتى قمة الجبل. ومع أن الجماعة السكانية المدينية التي هاجرت من أوروبا، هي التي بدأت بشراء الأرض والبناء على أطراف الجبل، فإن السكان المحليين راحوا يحذون حذوهم، وإن على نطاق أضيق.

LAU LIBRARY
BEIRUT

المصادر

(١) ج. بحري، «تاريخ حيفا» (حيفا، ١٩٢٢)، ص ١٧.

(٢) Y. Ben - Arieh, «The Population of the Large Towns of Palestine during the First Eighty Years of the Nineteenth century According to Western Sources,» in M. Maoz (ed.), *Studies on Palestine during the Ottoman Period* (Jerusalem, 1975), p. 56.

(٣) C.R. Conder and H.H. Kitchener, *The Survey of Western Palestine,* Vol. I, Sheets I-VI (London, 1881) p. 283.

(٤) أ. كرمل، «تاريخ حيفا في عهد الأتراك العثمانيين» (حيفا، ١٩٧٩)، ص ٢٦١؛
Conder and Kitchener, *op.cit.*

(٥) كرمل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٢. وبحسب كرمل، الذي درس إحصاء شوماخر، فإن مجموع السكان كان سيصل إلى نحو ٦٤٠٠ نسمة من أهالي البلد الأصليين و٧٦٥ نسمة من الأوروبيين. ومن ضمن السكان المحليين، كان المسلمون يعدون ٣٠٢٥ نسمة، والمسيحيون ٣٢٠٠ نسمة، واليهود ١٨٥ نسمة.

(٦) ن. قبعين، «تقرير تاريخي للطائفة الإنجيلية الأسقفية العربية بحيفا» (حيفا، ١٩٤٠)، ص ٤. وهذا الإحصاء شبه الرسمي، كما يورده قبعين في تقريره، أجرته السلطات العثمانية.

(٧) V. Cuinet, *Syrie et Palestine: geographie administrative, statistique, descriptive et raisonnée* (Paris, 1896), p. 106.

(٨) كرمل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٧.

(٩) E. Esselmont, *Baha'ullah and the New Era* (London, 1923), p. 5.
انبثقت الديانة البهائية، سنة ١٨٤٤، من الحركة البابية، التي كانت فرعاً من الشيعية التي بدأها ميرزا علي محمد في إيران. ولقد انتقل أتباعه بعد إعدامه إلى العراق أولاً، ولاحقاً إلى عكا بصحبة قائد جديد منفي، اسمه بهاء الله، بدأ، في ظله، تطوّر الحركة البهائية لتصبح ديانة منفصلة. ونقل ابنه عباس (عبد البهاء) المقر البهائي إلى حيفا.

(١٠) كرمل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٥. ثمة دراسة شاملة للتغيرات الديموغرافية في حيفا في الفترة بين سنة ١٨٠٠ وسنة ١٩١٨، أنظر:
M. Seikaly, «The Arab Community of Haifa 1918-1936: A Study in Transformation,» D. Phil. thesis, Oxford, 1983, pp. 16-23.

(١١) أنظر:
A.H. Hourani, *Minorities in the Arab World* (London, 1947), pp. 20-22;
وانظر أيضاً:
Colonial Office to Secretary of State, 10 June 1924, on the Organization of the Jewish Community in Palestine (Public Records Office, Colonial Office 733/67).

(١٢) ماري روجرز، هي أخت نائب القنصل البريطاني، إدوارد روجرز، التي عاشت في حيفا في الفترة بين سنة ١٨٥٥ وسنة ١٨٥٧، وكانت على صلة وثيقة بجميع قطاعات المجتمع في حيفا

خلال تلك الفترة. أنظر:

M.E. Rogers, *Domestic Life in Palestine* (London, 1863), p. 85.

(١٣) Justin McCarthy, *The Population of Palestine: Population History and Statistics of the Late Ottoman Period and the Mandate* (New York, 1990), p. 13.

(١٤) كرمل، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٧؛ التميمي والحلبي، «ولاية بيروت» (بيروت، ١٣٣٥هـ/ ١٩١٤م)، ص ٢٣٢؛ قبعين، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠.

(١٥) Z. Vilnay, *Khaifa Be'avar ve Bahoveh* (حيفا في الماضي والحاضر) (Tel-Aviv, 1936), p. 110; كرمل، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٧، ٢٠٩ ـ ٢١٠.

(١٦) كرمل، المصدر نفسه، ص. ١٤٧؛ قبعين، مصدر سبق ذكره، ص ٥.

(١٧) «اللاتين» هو الاسم الشائع المستعمل للكنيسة الكاثوليكية الرومانية في الشرق الأوسط، وذلك لتمييزها من الكنائس المتحدة [مع روما].

(١٨) تـاريـخ «Scuola Femminile Italiana Dell ANMI,» Diretta delle Suore Carmelitane, (Haifa, May 1975).

(١٩) كرمل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٧ ـ ٢٧١؛ Vilnay, *op.cit.*, pp. 146-50.

(٢٠) التميمي والحلبي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥١.

(٢١) قبعين، مصدر سبق ذكره، ص ٦ ـ ٧.

(٢٢) كرمل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٢.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٢٦٧؛ التميمي والحلبي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٧.

(٢٤) A. Carmel, «The German Settlers in Palestine and Their Relations with the Local Arab Population and the Jewish Community 1868-1918,» in M. Ma'oz (ed.), *Studies on Palestine during the Ottoman Period* (Jerusalem, 1975), pp. 442-465.

وانظر أيضاً:

A. Schölch, «European Penetration and the Economic Development of Palestine, 1856-82,» in R. Owen (ed.), *Studies in the Economic and Social History of Palestine in the Nineteenth and Twentieth Century* (Oxford, 1982; London, 1987), pp. 42-45.

(٢٥) كرمل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٢ ـ ٢٢٤؛ Vilnay, *op.cit.*, p. 89.

كانت سكة حديد الحجاز وسيلة مفيدة لتأمين موقع سياسي وديني قوي للسلطان العثماني، ولضمان ولاء أبناء ولاياته العربية له، وكذلك أبناء ديانته من الهنود. وقد بدأ عبد الحميد الثاني المشروع سنة ١٩٠٠، وجرى تمويله في البداية، بتبرعات من المسلمين لغرض تسهيل الحج إلى مكة.

الفصل الثالث

بُنْيَة مُجْتَمَع حَيْفَا الاقتِصَادِيَّة وَالاجْتِمَاعِيَّة وَالسِّيَاسِيَّة سَنَة ١٩١٨

لدى احتلال البريطانيين حيفا في أواخر سنة ١٩١٨، عكس مزاج السكان العرب الأفكار السياسية المتنوعة التي كانت رائجة في الهلال الخصيب طوال خمسين عاماً على الأقل. فمنذ بداية الخمسينات من القرن التاسع عشر، تعرض سكان المنطقة، في الريف والمدينة، لمسار غيّر واقعهم ومفاهيمهم السياسية بصورة نهائية. فقد طُبقت سياسة التحديث الإداري والقانوني، المعروفة باسم «التنظيمات»، في جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية، بما فيها الولايات السورية، خلال القرن التاسع عشر، غير أن الإحساس بأية نتائج مهمة لم يحدث إلا خلال النصف الثاني من ذلك القرن فقط. وفي ظل هذه السياسة، طبقت إصلاحات متأثرة بالغرب، من أجل استحداث آلة حكومية مركزية يكون في قدرتها توليد نمو اقتصادي ومالي، وبالتالي تحويل بنى الإمبراطورية السياسية والاجتماعية. ولهذا الغرض، فُرضت تغييرات جذرية متعددة أثرت في بنى الدولة القائمة وجماعاتها السكانية، بما في ذلك تشريع قوانين جديدة تحكم ملكية الأرض والنشاطات التجارية، الأمر الذي أدى إلى تغيير في العبء الضريبي.

وفضلاً عن جهود الحكومة لتنفيذ سياسة المركزية في الإمبراطورية، فإن تطبيق إجراءات التنظيمات التحديثية تأثر بازدياد حدة المصالح والخصومات الدينية والاقتصادية والإمبريالية، الغربية منها والمحلية.[1] وإذ شجعت الثورة التي حدثت في النقل البحري التوسع الصناعي الأوروبي، فإنه تحرك الآن نحو الأسواق العثمانية، حيث شقت هذه الاتصالات طريقها بالتدريج إلى اتفاقات تجارية وامتيازات بين المصدّرين الأوروبيين وحكوماتهم، وبين الدولة العثمانية. وفي النصف الثاني من القرن، كانت هذه الاتصالات قد تطورت إلى حد أن الأوروبيين، فضلاً عن توريد البضائع إلى الإمبراطورية، حددوا السلع الواجب

LAU LIBRARY BEIRUT

إنتاجها وتصديرها، آخذين في الاعتبار مصالح دولهم. وكانت الإمبراطورية العثمانية تندمج في النظام الرأسمالي العالمي، الذي سيطرت عليه أوروبا في حينه. ولقد أوجدت آليات الاندماج في النظام الرأسمالي الجديد، حالة من التبعية الاقتصادية بين المركز الأوروبي المسيطر وبين الهامش الخاضع له، صاحبتها حالة من الانبهار الحضاري بالغرب على مستوى فكري وثقافي، أدّت إلى استحداث حالة من الازدواجية الحضارية في بناء النمط الاجتماعي الحديث في المنطقة العربية ككل، وفي حيفا كحالة تطبيقية ناجحة لفاعلية المشروع الغربي الاستعماري بأهدافه ومصالحه في تلك الفترة التاريخية. وبمواكبة ذلك، تنامت مجموعات التبشير والقوى المسيحية إلى جانب الجماعات التجارية الأوروبية، وغالباً بالتعاون معها، بحيث اتسم هذا التطور بتسلل الأوروبيين بالتدريج، أفراداً ومصالح اقتصادية ومؤسسات، وبتوفير الحماية لهم عبر امتيازات وترتيبات رسمية.[٢] وامتدت قوة الأوروبيين المتنامية داخل الإمبراطورية إلى حماية جماعات معينة من السكان العثمانيين، الأمر الذي كان من شأنه، في الضرورة، أن يتسبب بانتفاضات اجتماعية حدثت في المدن على الدوام.

هكذا، وفي مطلع القرن العشرين، كانت المنطقة كلها في مسار من التغيير، مع أن صُوَر التعبير عنه اختلفت من ولاية، أو حتى من مدينة، إلى أُخرى. وبينما كانت آثار التنظيمات تظهر بالتدريج، فإنها، بالتأكيد، حوّلت اهتمام الحكومة من الريف إلى المدن.[٣] ففي هذه المراكز الاقتصادية - الاجتماعية بالذات، كان يمكن لسياسة مركزية أكثر فاعلية أن تتحقق، ولجماعة سكانية أكثر حداثة وتغرُّباً أن تبقى على قيد الحياة.

وكانت مدن الساحل السوري تكتسب أهمية خاصة كموانىء لتجارة الاستيراد والتصدير الأوروبية. وبالنسبة إلى شمال فلسطين، فإن هذا التطور كان ذا أهمية للريف أيضاً، إذ كان للانتقال من أنماط الإنتاج الاقتصادي الزراعي، ومن نمط الحياة الريفية التقليدية، إلى النمط الصناعي - التجاري - الخدمي، تأثيرات متباينة في نمط الحياة الاجتماعية - الاقتصادية في حيفا. فقد كانت السهول الساحلية الخصبة لا تلقى إلا الحد الأدنى من الفلاحة بسبب غياب الأمن، وبالتالي ظلت أرضاً سبخة موبوءة. أمّا مناطق الجوار المباشر للمدن المسوّرة في حيفا وعكا ويافا، فكان يفلحها سكان هذه المدن، ولم تستطع الجماعات السكانية المدينية المستقرة أن توسع المساحة المزروعة وكذلك التجارة الزراعية التي تحركت عبر مينائي عكا وحيفا الشماليين، إلا في الستينات من القرن التاسع عشر، عندما تحسنت الأحوال الأمنية. وحتى ذلك الوقت، ظلت حيفا، على سبيل المثال،

عرضة لهجمات قرويي الطيرة، الواقعة على جبل الكرمل، بقصد التخريب.[٤]

كانت الإصلاحات الإدارية وأطر التنظيمات الجديدة التي جرى العمل على تطبيقها، عاملاً مهماً في إحداث تغييرات خطيرة في البنى الاجتماعية المدينية، وفي تبلور القوى السياسية - الاجتماعية الجديدة في مدينة حيفا. إذ إنه عبر تطبيق قوانين الأراضي الجديدة (بين الخمسينات والسبعينات من القرن التاسع عشر)، والتي كانت ترمي إلى تحقيق عائدات مالية أفضل للخزينة المركزية، أوجدت الحكومة شريحة جديدة من ملاك الأراضي الأثرياء، كما ثبّتت وشرّعت قوة بعض الأعيان التقليديين المالية، وسمحت للأجانب بامتلاك الأرض.[٥] فبرزت طبقة جديدة من الأعيان في المدن، بما فيها الفلسطينية، ذات تأثير سياسي واجتماعي:

> لقد نجم عن الأنماط الجديدة للتحالفات السياسية بين الحكام العثمانيين وأعيان المدن والمخاتير المحليين، تغيرات دقيقة لكنها حاسمة في نمط التراتبية الاجتماعية في فلسطين. وانطوت هذه التغيرات على هيمنة مجموعة قيادية منفردة وأكثر تماسكاً (أعيان المدن يحلون محل المشايخ)، وكذلك على مزيد من الاعتماد المتبادل بين عناصر المجتمع المختلفة، وعلى فجوات اجتماعية أكبر بين طبقات المجتمع. وكان الأوضح فيها هو زيادة صلاحيات مستقلة واسعة في أيدي جباة الضرائب من أبناء المدن في الريف.[٦]

وبينما أضافت هذه الإجراءات عناصر جديدة إلى شريحة أصحاب الامتيازات من أعيان المدن، الذين كان بعضهم من المسيحيين، فإن قوة مشايخ الريف التقليديين ظلت ملموسة اجتماعياً، وإلى حد ما، اقتصادياً أيضاً. ومع أنها أضعفت اقتصادياً، فإن عائلات الأعيان الريفية في المثلث ونابلس وجنين وطولكرم، استطاعت الاحتفاظ ببعض السيطرة على الريف، كما استطاعت نقل تأثيرها إلى المدن أحياناً. فعلى سبيل المثال، انتمى إلى عائلة عبد الهادي، في الفترة ١٨٥٦ - ١٨٥٨، عضو يحكم حيفا، وآخر يسيطر على عرابة، وثالث يحكم نابلس.[٧] وحتى عندما حُجب الموقع الرسمي عن هذه العائلات الريفية، فإن تأثيرها الاجتماعي لم يختف؛ فالأعيان الدينيون والعلمانيون، الذين تغيرت قوتهم وتركيبتهم خلال القرن، كانوا لا يزالون يتمتعون بأهمية في السياسات المدينية كوسطاء بين الشعب والحكومة. واحتفظ الموظفون الأتراك، من عسكريين وإداريين، والعائلات التي أنشأوها في المدن العربية، بدور بارز داخل هذه الطبقة من أعيان المدن التي ظهرت وتوسعت حديثاً.

في نهاية القرن، كانت تأثيرات إصلاحات التنظيمات قد غيرت وكثّفت،

LAU LIBRARY BEIRUT

بصورة واضحة، العبء الضريبي على الريف والفلاحين. ومن أجل تسديد الزيادة في الضرائب ومواجهة التغييرات في قوانينها،[٨] أصبح جمهور الفلاحين أكثر اعتماداً على مقرضي المال المدينيين من أبناء جميع الأديان. وقد أفاد تجار المدن وملاك الأراضي من النظام، عبر السيطرة على المجالس المحلية والمناصب الإدارية، وعلى موارد الريف المالية، وفي كثير من الحالات، على أسعار القمح وغيره من المواد الرئيسية في المدن. وبذلك، اتسعت الفجوة الاجتماعية والاقتصادية أكثر بين طبقات السكان المسلمين العليا والدنيا، خلال فترة التحديث.[٩] ومن التناقض بمكان، أنه بينما كان الفلاحون الفلسطينيون يعملون لمصلحة رأس المال كجزء من انتقال البلد إلى دورة رأس المال الغربي، فقد بقوا تحت سيطرة علاقات الإنتاج في مرحلة ما قبل الرأسمالية. وفرضت البورجوازية التجارية الناشئة، وطبقة الأعيان الجدد، التي كانت قاعدتها مدينية في الغالب، والتي تشكلت من ملاك الأراضي في المدن والريف، هذه العلاقات، وحددتا الفوارق الاقتصادية ـ الاجتماعية.

وكثيراً ما وجد التأثير الغربي، في المدن أيضاً، الأرض الخصبة، وإن بدرجات متفاوتة. وعلى العموم، أفادت الجماعات السكانية المسيحية من هذا التأثير على حساب السكّان المسلمين.[١٠] فقد قلص القبول الرسمي بالامتيازات الخاصة للحكومات الأوروبية في الولايات العثمانية، سلطة الحكومة المركزية على رعاياها من غير المسلمين، كما حفز حضور قناصل الغرب وتجارة اقتصاديات مدن الساحل. غير أن زيادة استيراد البضائع الأجنبية ساهمت في انهيار التصنيع المحلي أمام المنافسة مع الصناعات الغربية، مما أدى إلى إضعاف الطبقة الوسطى، وزيادة مراتب التفاوت الاجتماعي ودرجة الفقر والغنى بين الشرائح الاجتماعية في حيفا. وساهم هذا الانهيار أيضاً، في هبوط الحرف المحلية، وفي تهميش دور التجار الصغار في المدن، المسلمين منهم والمسيحيين. علاوة على ذلك، زادت الحماية التي وفرها هؤلاء الوكلاء الأجانب لمسيحيي المدن في عداء السكان المسلمين، الذين أغضبتهم التغييرات في مكانة غير المسلمين الاقتصادية ـ الاجتماعية.

جماعات حيفا السكانية:
الأصول الاجتماعية للتعددية الطائفية

شهدت فترة التنظيمات تنامياً سريعاً لمدن الساحل الفلسطيني الغربية، التي احتشد فيها وكلاء تجاريون من اليونان وإيطاليا وغيرهما من الدول الأوروبية،

بالإضافة إلى تدفق سكان عرب محليين. وكانت الأسباب الرئيسية لتغير الأوضاع هي تحسن الأحوال الأمنية، وتبني سياسة رسمية أكثر مساواة تجاه الطوائف الدينية، جرى تطبيقها عن عمد. وتركيب سكان حيفا في منتصف القرن التاسع عشر، يعطي صورة أكثر وضوحاً. فبالإضافة إلى الطوائف الإسلامية والمسيحية واليهودية، التي عاش كل منها في حيِّه على الترتيب، وهذا أمر جرى التقيُّد به بصرامة، أقامت بحيفا جماعة أوروبية من قناصل إنكلترا وفرنسا والنمسا، جاء كثيرون منهم من سخيو أو من جزر دالماتيا، وتزوجوا من عائلات يونانية أو سورية. وبين المقيمين الآخرين، الذين عملوا بالتجارة، من كان من أصول فرنسية ومالطية. وانطلاقاً مما جرت الإشارة إليه من قبل، فإن التأثير الفرنسي كان الأقدم والأكثر فعالية بسبب العدد الكبير من المؤسسات التعليمية الفرنسية. وعلى الرغم من محاولات الروس جذب طائفة الروم الأورثوذكس إليهم، في الستينات من القرن التاسع عشر، فإنهم لم ينجحوا في الانتقاص من التوجه الفرانكوفوني.

وقد قامت هذه الجماعات الأجنبية المقيمة بالمدينة بدور مهم في سياستها، سواء بشكل صريح أو مقنع، حتى انفجار الحرب العالمية الأولى.[١١] ومن جرّاء التنافس بين المصالح الأوروبية، أخضعت الجماعة السكانية العربية في حيفا لتأثيرات سياسية وثقافية، وإن بدرجات متفاوتة، جاءت عبر الإرساليات التعليمية واستيطان الهيكليين والفرص التجارية التي وفرتها القنصليات الأوروبية. فخلافاً لمدينة عكا، التي كانت كرسي المتصرفية (اللواء الإداري)، وقاعدة السلطة العثمانية،[١٢] اختارت هذه القنصليات حيفا مركزاً لنشاطاتها. ففي حيفا، كان التجار الأوروبيون ووكلاؤهم المحليون أكثر حرية في المتاجرة وفي تنظيم أعمالهم التصديرية من الميناء المتنامي بسرعة، بينما تأتي المواد الرئيسية من الحبوب وزيت الزيتون من حوران وشمال فلسطين.

أوجدت هذه النشاطات الاقتصادية الجديدة، نخباً اقتصادية صاعدة، ذات ميول رأسمالية استثمارية؛ وتجلى محور هذه النخب في طبقة التجار الناشئة التي شملت عدداً كبيراً من المسيحيين، وساهمت في إضافة أعضاء جدد إلى شريحة الأعيان. وكانت هذه الطبقة الجديدة مرتبطة بصورة وثيقة بالتجارة المتنامية مع أوروبا، واكتسب الكثير من أبنائها امتيازات اقتصادية ـ اجتماعية، عبر رعاية الوكلاء الأجانب. وقد بسطت فرنسا والنمسا وبريطانيا وروسيا، حمايتها على هذه الطبقة الناشئة في الإسكندرية وبيروت ويافا، وفي حيفا في وقت متأخر نوعاً ما.[١٣]

وكما في بيروت، فإن أبناء هذه الطبقة في حيفا، هم من المستثمرين المحليين، الذين كان معظمهم من المسيحيين ذوي الميول الرأسمالية الجديدة.

LAU LIBRARY BEIRUT

ففي نهاية القرن التاسع عشر، كانت طبقة التجار هذه في بيروت، قد طورت نظاماً معقداً وراقياً من العلاقات التجارية ـ الاجتماعية، وسيطرت عليه، مستغلة أفضليات إرثها الثقافي والحماية القنصلية الغربية الجديدة.[١٤] وفضلاً عن العائلات البيروتية العريقة من مسيحية ومسلمة، كان في استطاعة أبناء طبقات أقل امتيازاً أن يصعدوا السلم الاجتماعي، كما كان في إمكان أفراد من جماعات الجبل السكانية إيجاد القنوات للتطور. وقد تكررت الظاهرة بصورة عملية في حيفا، وإن جرى ذلك بعد بيروت ببضعة عقود، وبنمط أضيق نطاقاً وأقل رقياً.

كانت حيفا ببنية سكانها العامة، وبتركيبتهم سنة ١٩١٨، أشبه ببيروت منها بالقدس، التي كانت مركز الإدارة الرئيسي في فلسطين، أو بيافا، مينائها الأول. وقد حافظت الجماعتان السكانيتان، المسلمة والمسيحية، في حيفا، على التكافؤ لفترة طويلة نسبياً؛ وبينما عاشت كل منهما في حيِّها على الترتيب، فقد تشاطرتا السوق والمرافق العامة (أنظر الفصل الأول). ومع أن المدن الفلسطينية الأُخرى ضمت أيضاً أقليات مسيحية كبيرة ومتعددة، فإن نسبتها العددية تخلفت على الدوام عن عدد السكان المسلمين. وأدت هذه الميزة في تلك المدن، إلى إيجاد صورة من الانسجام الاجتماعي، بينما كانت التعددية في حيفا سمة أكثر بروزاً. وساعد العدد الكبير من الطوائف المسيحية المقيمة بحيفا ـ كطائفة الروم الأورثوذكس والروم الكاثوليك واللاتين والموارنة والبروتستانت ـ على نشر جو أكبر من التسامح، كما شجع على استيطان جماعات سكانية هامشية أُخرى. وفي بداية القرن العشرين، أضيفت طوائف بهائية وأرمنية ودرزية، إلى التنوع المتزايد من الطوائف المسيحية والجماعات اليهودية.

إلا إنه في سنة ١٩١٨، شكل مسلمو حيفا بمفردهم الجماعة السكانية الأكبر في المدينة. وكان الكثيرون من عائلات الموظفين ذوي الأصل التركي، قد رسّخوا جذورهم في المنطقة مثل آل صادق والخليل[١٥] وشكري، وتصاهروا مع عائلات أعيان محلية. ونبعت شهرتهم من خلفيتهم، ومن المكانة التي اكتسبوها كملاك أراض، إلى جانب حفنة من المسلمين المحليين، مثل عائلات خمرا وطه وميقاتي ومحمدي والحاج إبراهيم والشيخ حسن. وقد شغلت العائلتان الأخيرتان مناصب دينية كقيّمين على مغارة «مار الياس» على جبل الكرمل،[١٦] وهي المكان المقدس الوحيد الذي ادعاه مسلمو حيفا ـ وهذه حقيقة تفسر غياب الفوارق الدينية في المدينة. وكان مسلمو حيفا يتطلعون نحو عكا، المركز ذي الأصول الإسلامية الدينية والتاريخية، وإلى عائلات مثل الشقيري للتوجيه والقيادة. فضلاً عن كل ذلك، إن قلة الأوقاف الدينية والتربوية، التي أقامتها عائلتا الخليل وخمرا

بالمدينة، وصغر حجمها، يُعتبران مؤشراً آخر إلى موقع مسلمي حيفا المتواضع نسبياً؛ فحتى سنة ١٩٣٦، كانت عائلة الخليل تتولى إدارة الوقف، بداية محمد الخليل، ومن ثم إبراهيم الخليل.[١٧] إلا إن القيادة الدينية أصبحت عنصراً مهماً في حياة المدينة السياسية في العشرينات من القرن العشرين، مباشرة بعد أن حققت قيادة القدس الدينية صعودها، وبعد أن بدأت الحركة السياسية الفلسطينية تتبلور (أنظر الفصلين الثالث عشر والرابع عشر).

علاوة على عائلات الأعيان المسلمة المذكورة أعلاه، والتي ترجع أصولها إلى بداية حيفا ذاتها، جذبت المدينة، في أوائل القرن العشرين، عدة مجموعات من أبناء العائلات ذات القاعدة الزراعية، من ضمنها آل ماضي من إجزم، والسعد من أم الفحم، والتميمي وقرمان وعبد الهادي من منطقة نابلس، بينما وصل البعض الآخر كموظفين أو تجار، من مدن فلسطينية أُخرى، أو من بيروت، مثل آل بيضون.

إلا إنه خلال الاحتلال البريطاني، وقبل وصول أعداد كبيرة من العائلات الدمشقية والبيروتية، الثرية والراقية نسبياً، كانت طبقة الأعيان المسلمين في حيفا صغيرة جداً. وكان ذلك في تناقض صارخ مع الجماهير المسلمة غير المثقفة، وخصوصاً إذا ما قورنت بالبورجوازية الناشئة داخل الطوائف المسيحية المتعددة في المدينة. أمّا على الصعيدين الاجتماعي والسياسي، فقد كان هناك فجوة عميقة بين الأغنياء والفقراء من المسلمين، وهناك مؤشرات إلى وجود عداء وتنافس بين عائلاتهم، وإن لم يكونوا بالشدة التي اتصفت بها الصراعات بين عائلات القدس المسلمة.[١٨] وعلى العموم، حددت شريحة الأعيان هويتها بالتماثل مع الإدارة العثمانية، التي كان حضورها في حيفا قد تنامى بصورة ملحوظة بعد سنة ١٩٠٠. وقد ارتبطت قوة هذه العائلات الاجتماعية والاقتصادية، على حد سواء، بهذا الحضور وبتطبيق السياسة العثمانية. فاحتل أبناؤها مناصب إدارية في المدينة، ومُنحوا فرصاً أسهل لامتلاك الأراضي في حيفا والريف، كما أفادوا من الأحوال الأكثر أمناً ومن بناء سكة حديد الحجاز لتطوير تجارتهم الداخلية. إلاّ إنه لا بدّ من الملاحظة أن الجيل الأصغر، الذي تعلم في المدارس العثمانية،[١٩] أفرز الشخصيات السياسية التي دعت إلى القومية العربية مثل رشيد الحاج إبراهيم ومعين الماضي.

كانت طائفة الروم الأورثوذكس، وهي الأقدم، وفي الأصل الأكبر بين الأقليات الدينية في حيفا، بالإضافة إلى طائفة الروم الكاثوليك، التي حققت تفوقاً عددياً على جميع الطوائف الأُخرى في نهاية القرن، كلتاهما محليتين وجذورهما

LAU LIBRARY BEIRUT

تعود إلى شمال فلسطين وسورية ولبنان ـ وهذه حقيقة ذات أهمية في تفسير الدور الذي قام به أبناء هاتين الطائفتين في حياة المدينة الاجتماعية والسياسية. وقد تميّزت كل من الطائفتين بالارتباط الوثيق بالمنطقة وبالأرض، علاوة على الانفتاح والطواعية، مما أتاح لهما البقاء وسط أيديولوجيات دينية اجتماعية متعددة، كثيراً ما كانت انعزالية.

إلا إن انتماءهما الديني أعطى كلاً منهما نزعة خاصة. فالروم الأورثوذكس، وبمساعدة الحكومة والكنيسة الروسيتين، تمردوا بشكل صاخب على هيمنة رجال الدين اليونان، وبحثوا عن وسائل أكثر علمانية لتجسيد هويتهم الوطنية.[٢٠] فخلافاً للكنائس المنتسبة إلى روما، لم تتوفر الكنيسة الأورثوذكسية في الشرق قيادة موحدة يمكن لرعيتها أن تندرج تحت لوائها، كما أنها لم تزود أتباعها بالخدمات المادية والاجتماعية والتعليمية والروحية الكافية. ولهذا السبب، جذبت نشاطات الإرساليات الأوروبية والأميركية معظم «المهتدين» إليها من هذه الكنيسة، ووفرت لهم تعليماً جذاباً عبر ترويج اللغة والثقافة العربيتين. وقد التحق عدد كبير من الروم الأورثوذكس والبروتستانت الذين تعلموا في هذه المؤسسات، بطبقة المهنيين في حيفا، من محامين وأطباء وصيادلة.[٢١] وهذا يفسر أيضاً التوجه العربي في نظرة هذه الطائفة، فقد كان بعض أبنائها ناشطاً في مختلف النوادي واللجان الثقافية التي أسست في حيفا قبل سنة ١٩١٤، والتي كانت القنوات الوحيدة للتعبير الاجتماعي والسياسي؛ كما عبّر بعضهم، في هذا التاريخ أيضاً ـ وخصوصاً المثقفين منهم ـ عن تطلعات سياسية محددة نحو نظام ديمقراطي بتمثيل متكافىء، سواء في إطار القومية العثمانية أو العربية.[٢٢] علاوة على ذلك، مال الروم الكاثوليك نحو هوية وطنية، حتى وإن كان التعليم الديني الأجنبي يجنح إلى نفح الطائفة بميول فرانكوفيلية.

ويعود تسييس البنى الدينية المسيحية إلى عهد التنظيمات، إذ إنه عَبْر الامتياز الذي مُنح للملل بحرية تنظيم شؤونها المدنية والسيطرة عليها، سُمح للقيادة المسيحية، العلمانية منها والدينية، بأن تبرز وتشارك في شؤون المجتمع العامة. وقد أعطى الاندماج القوي لأبناء هذه الطبقة العلمانيين مع رجال الدين، تلك الطوائف توجهاً اجتماعياً وسياسياً متماسكاً، وإن كان ذلك بدرجة أقل لدى الروم الأورثوذكس. وراحت هذه الطبقة الثرية والأفضل ثقافة تنظر الآن بجدّية إلى الحاجات الثقافية والسياسية، والتي كثيراً ما وجهها رئيس الطائفة الروحي. وقد أفسح غياب، أو ضعف، التوجه الديني لدى الطائفة الأورثوذكسية المجال أمام التعبير عن آراء أكثر راديكالية، بينما ظهرت، وفي وقت مبكر جداً، هذه الميول

نفسها لدى طائفة الروم الكاثوليك تحت توجيه قيادة الكنيسة وإدارتها؛ فالمطران حجار كان ناشطاً في الحركة الوطنية ومثّل وجهة نظر طائفته السياسية حتى قبل الحرب العالمية الأولى.[٢٣]

رعت الكنائس، نيابة عن شبيبة طوائفها، جمعيات أدبية وثقافية متعددة، كما نشر مسيحيون عدة صحف في حيفا؛[٢٤] وكانت طائفة الروم الكاثوليك تمتلك قبل الحرب، نوادي ثقافية أكثر من أية جماعة دينية أُخرى في المدينة. وقد جرى تداول عدة منشورات إخبارية بين جمهور القراء، بعضها كان يقدم هبة للمدارس ليقرأها الطلاب. وفي وقت مبكر، ومنذ سنة ١٩٠٨، تأسست «النفائس» و«جراب الكردي» على أيدي خليل بيدس وتوفيق جانا على الترتيب؛ أمّا «الكرمل»، التي عاشت حتى الأربعينات من القرن العشرين، فقد أصدرها الرومي الأورثوذكسي، نجيب نصّار، سنة ١٩٠٩، كما أصدر الرومي الأورثوذكسي أيضاً، إيليا زكّا، صحيفة «النفير» سنة ١٩١١. هذه النشاطات الثقافية ـ الإعلامية ساهمت في نمو المجتمع المدني، وفي زيادة الوعي السياسي الاجتماعي داخل التكوينات الاجتماعية المتعددة في مدينة حيفا.

وكان من أهم معالم مدينة حيفا الحضارية وجود مظاهر التعددية الاجتماعية ـ الدينية، كما تميّزت باستقرار الأصول الاجتماعية المكونة للمدينة تاريخياً. فمنذ زمن طويل كان يقطن حيفا سكان ينتمون إلى الجماعات الدينية الثلاث ـ مسلمون ومسيحيون (روم أورثوذكس وروم كاثوليك ولاتين) ويهود. وكانت هذه الجماعات تكبر باستمرار منذ السبعينات من القرن التاسع عشر فما بعد، عبر تدفق عمال مسلمين من مدن فلسطين الأُخرى وريفها الشمالي، وكذلك من حوران؛ وعبر مجيء طائفة مارونية قوامها عائلة الخوري من بكاسين في جبل لبنان؛[٢٥] بالإضافة إلى تجار روم كاثوليك من مدن وقرى الجليل الشمالي، كما من بيروت وقرى الجبل اللبناني؛[٢٦] وأيضاً روم أورثوذكس، كانوا قد تحولوا إلى البروتستانتية، جاؤوا من القرى المحيطة بعكا والناصرة، ومن نابلس وقرى الشوف في جبل لبنان؛[٢٧] فضلاً عن يهود أشكناز من أوروبا، والطائفتين السفارديتين من شفاعمرو وعكا.[٢٨] وفي بداية القرن العشرين، وصلت من عكا نواة طائفة فارسية بهائية، كما أن قلة من العائلات الدرزية من قرى جبل الكرمل بدأت تستقر بالمدينة. وأضافت الجماعات الأجنبية ـ من قناصل وتجار وأعضاء المستعمرة الألمانية ـ إلى هذه المجموعة ذات الأصول المتعددة، وساهمت في إيجاد مزيج من العادات وأساليب الحياة، كما أوجدت روحاً عالية من التسامح والإبداع بين هذه الجماعات والطوائف الكثيرة.

LAU LIBRARY BEIRUT

التراتب الاقتصادي ـ الاجتماعي للجماعات السكانية في حيفا

بالإضافة إلى الثراء، كان التعليم في بداية القرن العشرين، يتحول إلى معيار مهم للتمايز الاجتماعي بين الطوائف الدينية وداخل أبناء الطائفة الواحدة ذاتها. وكانت حيفا تفاخر بعدد كبير من المدارس الملحقة بالطوائف المسيحية المتعددة، والتي أرسل معظم السكان المسيحيين أبناءهم إليها. ولقد أدى قرب مؤسسات التعليم العالي المنتسبة إلى هذه الطوائف الدينية في القدس وبيروت، من بعض العائلات الميسورة، إلى إرسال أبنائها إلى هناك. وهذه الفرص التعليمية كانت متوفرة أكثر للطوائف المسيحية في المدينة، الأمر الذي يفسر تنامي جيل من المثقفين المسيحيين، ضليع باللغات الأجنبية وحائز على التدريب المهني. غير أن الطوائف المسيحية المتحدة كانت أوفر حظاً في هذا المجال من طائفة الروم الأورثوذكس، التي كان جيل الشباب المثقف فيها أقلّ عدداً. وكان المسلمون هم الجماعة الأقل حظاً، حيث كان عليهم الاعتماد على «الكُتّاب» الذي لا يفي بالمطلوب، وعلى ثلاث مدارس ابتدائية حكومية صغيرة. ولذلك، أرسل المسلمون الأثرياء أبناءهم إمّا إلى المدارس المسيحية المحلية، وخصوصاً إلى مدارس الأخوة المسيحيين، أو إلى مدارس مسيحية وعثمانية في مدن الإمبراطورية الأكبر. وبينما أفاد بعض العائلات من نظام التعليم العثماني، فأرسل أبناءه بعيداً حتى إستنبول، فإن البعض الآخر أرسلهم إلى مدارس الإرساليات المسيحية في القدس وعينطورة وبيروت، حيث التقوا أبناء الطوائف المسيحية الأكثر ثراءً. وبقي التعليم لدى الجماعة السكانية المسلمة محصوراً في شريحة صغيرة من العائلات الغنية.

وبالتدريج، صار ثراء سكان حيفا، الذي ارتبط دائماً بملكية الأراضي في المدينة، وبالزراعة في الريف، يرتبط بالتعليم كوسيلة لتحسين الوضع الاقتصادي. وعلى العموم، كان ذلك لصالح القطاع المسيحي من السكان، الذي وجد أبناؤه فرص عمل كمترجمين وسكرتيريين في القنصليات الأوروبية، وكمرشدي سياحة وصرّافين، وكذلك كموظفين في دوائر الحكومة الجديدة بعد إصلاحها، وفي المبادرات التجارية.

وضمت طبقة التجار الناشئة مسيحيين ومسلمين على حد سواء، من ملاك الأراضي، و/أو تجار الحبوب، كانت أكثريتهم من المسيحيين، بدرجات متفاوتة من الثراء. وتجدر الملاحظة إلى أن جزءاً مهماً من ثراء الأعيان والطبقة المتوسطة لم يكن جديداً فحسب، بل إنه كان مرتبطاً أيضاً بالقوانين التي حولت ملكية

الأراضي إلى سلعة تجارية، مما قاد إلى الاستثمار الرأسمالي في الإنتاج الزراعي.

وكانت المؤشرات الرئيسية إلى هذا الثراء هي ملكية الأراضي الزراعية في شمال فلسطين، والمساهمة في تجارة تصدير الحبوب من حوران وفلسطين. وبناء على ذلك، فإن السيطرة الاقتصادية حددت المكانة السياسية ـ الاجتماعية للجماعة؛ وفيما تشكلت شريحة الأعيان من ملاك الأراضي وأصحاب رؤوس الأموال الأثرياء، فإن تجار الطبقة المتوسطة سيطروا على منافذ التجارة في المدينة.

ومن بين المسيحيين، كان التجار الروم الكاثوليك هم الأكثر نجاحاً في استغلال مصادر قوة طائفتهم والفرص التي وفرتها الإصلاحات، وكذلك في استثمار علاقاتهم مع الغرب وتعليمهم في المؤسسات الغربية. فآل سعد وخياط وصهيون وصنبر وسويدان مثال لعائلات الروم الكاثوليك البارزة، التي ساهمت خلفيتها التعليمية وعلاقاتها التجارية في جعلها من أغنياء المدينة. وكذلك حظيت عائلات كسّاب والريِّس وتوما وأبو فاضل، بشهرة بين الروم الأورثوذكس، وإن بدرجة أقل.[٢٩] وكانت العائلتان الأكثر بروزاً في الطائفة المارونية هما آل الخوري والبستاني، لكن آل الخوري كانوا الأكثر ثراء في حيفا. فقد كان سليم الخوري، وهو شريك عائلة سرسق اللبنانية ووكيلها، يملك قرى مختلفة في المرج وأراضي في حيفا؛ وبرز وديع البستاني كمحام وخصم عنيد للنشاطات الصهيونية في حيفا. وقد وهب آل الخوري الوقف الديني الماروني الذي ضمَّ كنيسة ومدرسة، كما أن الطائفة كلها، والتي كانت على العموم فقيرة، بحثت عن رزق لها عبر الأشغال التي وفرتها هذه العائلة.[٣٠] أمّا عائلة البوتاجي فكانت الأكثر ثراء بين البروتستانت،[٣١] بينما كانت عائلة زحلان هي الأبرز بين اللاتين.

ويمكن تعزيز هذه الصورة للتراتبية الاقتصادية ـ الاجتماعية لدى الجماعات السكانية العربية في حيفا، وبطريقة أكبر، من خلال دراسة سجلات الزواج الخاصة بها في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى وخلالها،[٣٢] والتي تعطي بعض المؤشرات إلى التوزع المهني بين الرجال في سن العمل. فقد ضمّت الجماعة المسلمة، والتي كانت أكبر الجماعات، العدد الأصغر من ملاك الأراضي والتجار والمهنيين (أي الأطباء والصيادلة والمحامين)؛ ويليها في هذا الصعيد اللاتين، ثم الروم الأورثوذكس. أمّا البروتستانت والروم الكاثوليك فقد شكلوا العدد الأكبر من الأغنياء والمهنيين. ويتضح من السجلات كذلك أن الجماعة المسلمة ضمت النسبة العليا من الفعلة العاديين، الأمر الذي يشير إلى الفجوة الاجتماعية الواسعة بين الميسورين وبين الطبقة الأكثر فقراً داخل تلك الجماعة. أمّا سجلات المسيحيين فتضم عدداً كبيراً من الحرفيين والبنائين والنجارين والمعلمين وصيادي الأسماك

LAU LIBRARY BEIRUT

وسائقي العربات، إلى جانب عدد أصغر من الفعلة العاديين، الأمر الذي يشير بدوره إلى أن الفجوة الاجتماعية بين الأغنياء جداً والفقراء جداً كانت أضيق لدى الطوائف المسيحية.

تأثرت تراتبية المجتمع العربي في حيفا، بالعوامل نفسها التي سادت في مدن الساحل الفلسطيني خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر. وبما أن حيفا كانت أقلّ ازدهاراً وتطوراً من يافا وبيروت، فقد تمخّض هذا المسار عن ظهور طبقات اجتماعية أقل وضوحاً في حدودها عمّا كان عليه الأمر في المدن الأخرى. ومع ذلك، كانت الفروقات الاجتماعية الواعية، التي أظهرتها عوامل الديانة والثراء والتعليم، قد تجذّرت سنة ١٩١٨.

في هذه المرحلة، كان سكان حيفا موزعين في ثلاث طبقات اجتماعية تقريباً:[٣٣] طبقة الأعيان التي حققت شهرتها إمّا من خلال أصلها التركي الإسلامي وسيطرتها التقليدية على المناصب الرسمية وملكية الأراضي،[٣٤] وإمّا عبر قوة المسلمين التجارية، وخصوصاً التجارة مع الداخل السوري.[٣٥] ويضاف إلى هذه الطبقة شريحة ملاك الأراضي والتجار المسيحيين، التي اكتسبت ثراءها عبر التغيرات في النظام العثماني وعبر المساعدة الغربية.[٣٦] خلال هذه الفترة، كانت تبرز أيضاً طبقة وسطى، جاء ثراؤها المالي نتيجة تنامي أهمية المدن، والارتفاع في أسعار الأراضي، والزيادة في فرص العمل وتنوعها. ولقد ضمت الشريحة العليا لهذه الطبقة تجاراً وملاكي أراضٍ، مسلمين ومسيحيين، في المدينة،[٣٧] كما ضمت عائلات تحتل مناصب رسمية ومهنية.[٣٨] أمّا الشريحة الدنيا البورجوازية الصغيرة، فقد تشكلت جزئياً من مسلمين في المراتب الدنيا من الوظائف الحكومية، ولكن أغلبيتها تكوّنت من الطوائف المسيحية التي، على الرغم من كونها متعلمة، افتقدت القوة المالية، فشغلت الوظائف التي أوجدت حديثاً في القطاعين - التجاري والإداري. وكان معظم أبناء هذه الطبقة من فروع عائلات الطبقة العليا الأقل حظاً. أمّا طبقة الفعلة الكبيرة فقد تشكلت على العموم من عمال يدويين مسلمين في سكك الحديد والطرق، وفي قطاعي البناء والتجارة، كما ضمت صغار الحرفيين.

خلال الفترة ١٩١٤ - ١٩١٨، مرت جميع الطبقات الاجتماعية في حيفا بصعوبات اقتصادية وشخصية. فالاعتمادات المتوفرة للتجار ورجال الأعمال المحليين، تقلصت، والمشاريع الصناعية القليلة التي بدأت خلال العقد السابق، مثل صناعة الكحول ومعامل الصابون والمعادن، توقفت من جراء نقص السيولة المالية وبالتالي القوة الشرائية المحلية، ومن إبعاد الأجانب من الدول المعادية،

الذين أدى بعضهم دوراً مهماً في هذه المشاريع. كما أُغلقت المدارس البريطانية والفرنسية، وعُلقت جميع أعمال البناء، وجُند السكان الذكور الذين راوحت أعمارهم بين ١٧ - ٥٠ عاماً، الأمر الذي حرم المدينة من معظم المعيلين فيها. وزاد الأوضاع سوءاً، غزو الجراد المتكرر، الذي أتلف سنة ١٩١٥، محصولاً كان فقيراً أصلاً، فأضاف الجوع والمرض إلى عذابات السكان. كل ذلك قاد الكثير من عائلات حيفا العريقة إلى بيع أراضيها في المدينة والجبل بأسعار الكساد،[٣٩] وتسبب الجوع والتيفوس بالكثير من الموت، فهلك المئات وربما الآلاف.[٤٠] وكثيراً ما أخضع السكان، وخاصة غير المسلمين لسوء المعاملة والسجن والإبعاد على أساس تهم، حقيقية كانت أو ملفقة، من التجسس والتعاطف مع العدو. وبالاختصار، فإن عدد سكان حيفا كان قد تقلص في نهاية الحرب، فضلاً عن معاناتهم الفقر والمرض والكآبة.

التوجهات والأطر السياسية
للتجمعات السكانية في حيفا

LAU LIBRARY
BEIRUT

منذ منتصف القرن التاسع عشر، وفي وقت مبكر منه، كان البعض من الطبقة المتعلمة في حيفا قد توصل إلى فهم الأسباب السياسية والاقتصادية التي أثرت في مصير السكان المحليين. وفي أوساط هذه الطبقة، كان هناك شعور متزايد بالانتماء والإحساس بالعروبة، باعتبارها مصدراً للهوية الاجتماعية الحضارية تميزهم من الأتراك، المدنيين والعسكريين، الذين أداروا النظام واعتبروا أجانب.[٤١] وهناك مؤشرات إلى أن هذه الآراء لم تكن محصورة بالمسيحيين من السكان، إذ عندما شكل نائب القنصل البريطاني، إدوارد توماس روجرز، جمعية «لاكتساب المعرفة المفيدة ونشرها»، في سنة ١٨٥٩، دعا الأشخاص الأوفر علماً بين العرب في حيفا إلى محاضرات عن تاريخ الشرق الماضي، وعن عظمته وإنجازاته العلمية وآثاره الفكرية والأخلاقية في العالم أجمع.[٤٢] وكان من خلال تنامي حلقات حوار كهذه، سواء بين الطوائف أو برعاية المؤسسات الدينية الأكثر تأثيراً، أن ترعرع شعور من الوعي الذاتي الثقافي والتاريخي في أوساط السكان العرب.

في بداية القرن الحالي، شبَّ في المدينة، أو استقر بها، جيل جديد من العرب أكثر ثقافة وأشد ثقة بالنفس، حاملاً معه أحياناً أفكاراً سياسية واجتماعية أكثر تطوراً. ولقد اختلفت هذه الأفكار، في أوساط طبقات الأعيان والمثقفين، وفقاً للمصالح الاجتماعية والاقتصادية. فطبقة الأعيان، وبتحديد أكثر، المسلمون منها،

والت نظام الحكم؛ أمّا الميول الوطنية، فكانت واضحة في أوساط جيل الشباب، وفي طبقات التجار والمهنيين من الطوائف المسيحية، سواء من حيث المطالبة بالمساواة في الحقوق مع الأتراك، أو باللامركزية، أو حتى باستقلال العرب. وكان من الطبيعي أن ينحاز الأعيان المسلمون، نظراً إلى مصالحهم الذاتية، إلى العثمانيين، وأن يؤيدوا إضفاء نبرة إسلامية على هذا التوجه. وقد تعرّف بعض المسلمين والمسيحيين الأكثر ثقافة إلى التيارات السياسية والجمعيات الوطنية السرية التي كانت ناشطة من إستنبول إلى القاهرة، فبيروت فنابلس. وكان تيارا العثمانية والعروبة هما التياران الرئيسيان بأقسامهما المتعددة. أمّا قبل الحرب العالمية الأولى، فكانت المعارضة الوحيدة المسموعة هي التي تؤيد حزب اللامركزية العثمانية، الذي تأسس في القاهرة سنة ١٩١٢،[٤٣] وجمعيات الإصلاح في بيروت،[٤٤] التي دعت إلى الإصلاح في الولايات العربية داخل الإمبراطورية العثمانية. إن هذه النشاطات، وربما تلك التي قامت بها منظمات أكثر راديكالية، كانت معروفة لشباب حيفا، المسلمين والمسيحيين، وخصوصاً لأولئك الذين لديهم اتصالات ناشطة مع أبناء ديانتهم وأقاربهم، أو لديهم علاقات تجارية في بيروت ودمشق، قلعتي النشاطات القومية العربية.

وعلى الرغم من الأثر الاقتصادي للمستعمرة الألمانية في حيفا، فإن التأثير الألماني كان محدوداً جداً.[٤٥] وقد برز تأثير المؤسسات التعليمية الناطقة بالفرنسية بوضوح في توجه الطوائف الكاثوليكية، وحتى في أوساط أبناء الكنيسة الأورثوذكسية الذين كانت ثقافتهم فرنسية. وكذلك، كان للتأثيرات البريطانية والروسية والإيطالية والنمساوية، أنصارها. وكانت تلك التوجهات من الأهمية بحيث إنه خلال الحرب أُتهم - وأُدين - عدد كبير من الكاثوليك، ومنهم مطران الكاثوليك، بالتجسس لمصلحة الفرنسيين.[٤٦] وهناك مؤشرات أيضاً إلى أن حلقة من المقيمين بحيفا عملت لصالح الاستخبارات البريطانية.[٤٧]

وهذه الميول للتحالف مع القوى الغربية التي تشرّب السكان المحليون تأثيراتها الثقافية والمالية، لم تتعارض مع الميول للالتقاء مع الاتجاه العام للقومية العربية، أو مع نوع ما من الاستقلال عن السيطرة العثمانية. وقد أدّت الصحافة المحلية دوراً حاسماً في نشر هذه الأفكار، وفي صوغ الرأي العام في أوساط طبقة المثقفين. وكان طلائع هذا الأسلوب من النشاط السياسي، من أبناء الكنائس الشرقية، أمثال نجيب نصار وإيليا زكّا وجميل البحري، الذين ساهموا أيضاً في تنظيم لجان سياسية قبل الحرب العالمية الأولى. ولقد انخرط أعضاء من جميع الطوائف في هذه الحركة، التي أكدت على الوحدة العلمانية للعناصر العربية من

الشعوب العثمانية. وكانت المعارضة للصهيونية عاملاً آخر زاد الشعور بالوحدة بين المسلمين والمسيحيين على حد سواء.

أمّا العامل الرئيسي الذي ساهم في زيادة الإدراك بأخطار المشروع اليهودي - الاستيطاني، فكان سياسة شراء الأراضي من السكان المحليين من قبل المؤسسات اليهودية ذات الإمكانات التمويلية المرتفعة، والتي هدفت إلى تفريغ الأرض من سكانها الأصليين، الأمر الذي أدى في نهاية الأمر إلى بروز حركة المعارضة السياسية الفلسطينية للمخططات اليهودية، وإلى اتّخاذ كافة الاتجاهات العربية بانتماءاتها الطائفية المتعددة، موقفاً موحداً تجاه هذه المخططات. فمنذ التسعينات من القرن التاسع عشر، وفي وقت مبكر منه، كان فلاحون في شمال فلسطين قد شُردوا من بيوتهم نتيجة شراء اليهود للأراضي، فردّوا على ذلك في كثير من الأحيان بمهاجمة المستعمرات. وبما أنه لم يبق الكثير من الأرض الزراعية الفائضة، فقد كانت الجماعة السكانية الفلاحية تشعر على الفور بأية عملية شرائية. أمّا في المدن، فقد احتج أصحاب الحرف والمهن الذين كان معظمهم من المسيحيين، ضد هجرة اليهود وشرائهم الأراضي، وكانت مخاوفهم في البداية تنبع من المنافسة الاقتصادية، ولكن معارضتهم لخطط الصهيونيين ارتكزت سنة ١٩٠٩، على قاعدة أيديولوجية قومية.

كانت الحملة المناهضة للصهيونية التي قامت بها الصحافة في حيفا أشد حدة منها في المدن الفلسطينية الأُخرى، وذلك، طبعاً، نتيجة الأثر المباشر لشراء الأرض، وللهجرة الصهيونية في شمال فلسطين.[٤٨] وكان الهدف من مقالات نصار في صحيفة «الكرمل»، أن الولايات السورية، وخصوصاً منطقة فلسطين، هي عربية، وأن خطط الأجانب - أي الصهيونيين - لشراء الأرض واستيطانها، يجب أن تتوقف.[٤٩] ولم يكن هدف نصار تحريض الرأي العام ضد الصهيونيين فحسب، بل التنبيه إلى حالات التواطؤ من جانب السلطات لتيسير شراء الأرض من قبل اليهود. ولهذا، كان نصّار، في حيفا، يقظاً في متابعة جميع النشاطات التي يقوم بها المهاجرون اليهود، وفي نشر كل تغير جديد في أوضاعهم ومكانتهم. وظل الجمهور على علم بالنمو العددي والاقتصادي للجماعة السكانية اليهودية في حيفا، وبمبيعات الأرض لهم وبمشروعاتهم الواسعة النطاق، مثل إقامة معهد التكنولوجيا (التخنيون) في المدينة.[٥٠] ومع ذلك، أيّدت صحيفة «النفير»، المنافسة لصحيفة «الكرمل» في حيفا، الصهيونيين، كما حبّذت عناصر من طبقة ملاك الأراضي الأعيان في حيفا، من مسلمين ومسيحيين، هذا الخط. ولكن مقالات نصار كانت منسجمة مع المزاج العام المتنامي في مدن فلسطينية أُخرى،

LAU LIBRARY BEIRUT

وكان يُكتب عن مقالاته تلك، وتعاد طباعتها حتى خارج فلسطين.[٥١]

لم يكن التعبير عن المشاعر الوطنية والسخط المحلي ظاهراً بوضوح في هذه المرحلة، كما أنه لم يكن موجهاً في قنوات نظامية، وإنما انحصرت القيادة الاجتماعية ـ السياسية في الأعيان التقليديين والقادة الدينيين، الوضع الذي استمر قائماً خلال فترة الانتداب. وبينما أُقيمت جمعيات علنية وسرية في إستنبول وبيروت والقدس ونابلس ويافا، للتعبير عن هذه المطالب الوطنية بطريقة أو بأُخرى، كانت الصحافة في حيفا، هي القناة العامة الوحيدة للتعبير؛ إلا إن القادة الدينيين سرعان ما التحقوا باللجان السياسية عند إنشائها. فقد افتتح فرع للمنتدى الأدبي[٥٢] في حيفا بتاريخ ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩١١، وكان هذا النادي السياسي قد أُنشىء في إستنبول سنة ١٩٠٩، على أيدي عدد من الطلاب العرب، ثلاثة منهم فلسطينيون، بهدف إحياء الثقافة العربية تحت لواء العثمانية، بغض النظر عن المعتقد الديني. وعندما افتتح هذا النادي في حيفا، برعاية عرفان بيك، قائمقام القضاء، شُكلت لجنة تنفيذية من جميع القادة الدينيين دعماً لبرامج الإصلاح في الولايات العربية، وخصوصاً في حقل التعليم الابتدائي، إلا إنه لم يرد ذكر الكثير من نشاطاته وإنجازاته اللاحقة.[٥٣] ولا شك في أن السبب لتوقف نشاطات كهذه، يعود إلى سياسة الحزب الحاكم الجديد في إستنبول، جمعية الاتحاد والترقي، الذي أصبح أقلّ تسامحاً مع نشاطات العرب وتطلعاتهم الاستقلالية، وصار يهدف إلى تعزيز السيطرة العثمانية السياسية والأيديولوجية على الولايات السورية ـ وهذه سياسة نفّرت معظم السكان ودفعتهم إلى توجه قومي عربي أشد. ومع ذلك، فإن عدداً كبيراً من سكان حيفا المثقفين كانوا يدركون بوضوح الانعكاسات السياسية للإصلاحات، وضرورة قيام جبهة موحدة لتحقيقها.

أمّا فيما يتعلق بموضوع الصهيونية، الهمّ المحلي الآخر، فقد استمرت النشاطات السياسية بعد تغيير الحكومة في إستنبول في نيسان/أبريل ١٩٠٩، وخصوصاً من خلال الصحافة. وأقام نصّار اتحاداً في حيفا سنة ١٩١٠، كان هدفه الوحيد النضال ضد الصهيونية من خلال إقناع الحكومة بمنع بيع الأراضي والهجرة اليهودية.[٥٤] وكان يقف وراء دعم حيفا القوي للمؤتمر العربي في باريس سنة ١٩١٣، هدفان هما: الإصلاح في الولايات العربية، واحتواء التهديد الصهيوني.[٥٥] ومن ضمن ١٣٩ شخصاً من الموقّعين الفلسطينيين المؤيدين، كان ٥٠ من حيفا. وأخذاً في الاعتبار التأثير الفرنسي وراء عقد هذا المؤتمر، فإنه يمكن بسهولة تفسير عدد الموقّعين المسيحيين الكبير والبالغ ٤٣ مسيحياً، منهم ٢٧ كاثوليكياً، في مقابل ٧ مسلمين.[٥٦] وتجدر الإشارة إلى أن أياً من عائلات

الأعيان ملاك الأراضي، مسلمة أو مسيحية، لم تؤيد أية حركة تهدد بالانفصال عن الإمبراطورية العثمانية، ولم تكن الحكومة موافقة عليها. لكن، عندما اتضّح أن همّ الفلسطينيين الرئيسي، أي التهديد الصهيوني، لم يناقش حتى في المؤتمر، حاول مناهضون للصهيونية من حيفا ويافا عقد مؤتمر في نابلس بهدف تنظيم النضال ضد الصهيونية.[٥٧] ولقد سارت القومية العربية ومناهضة الصهيونية يداً بيد في حيفا، حيث كانت طبقتا التجار والمثقفين كبيرتين، وتضمّان نسبة عالية من الأعضاء المسيحيين.

خلال الحرب، أخضعت النشاطات السياسية لسياسة الدولة العثمانية المركزية، وجرى التعامل بقساوة مع جميع التعبيرات عن المشاعر القومية العربية أو التعاطف مع القوى المتحالفة. واضطر نجيب نصّار إلى الاختفاء بسبب نشاطاته القومية العربية ودعمه للمنتدى الأدبي، الذي ارتبط أعضاؤه بالحركة الانفصالية العربية خلال ١٩١٥ـ ١٩١٦،[٥٨] واتُّهم عدة سكان من الكاثوليك بالتواطؤ مع الفرنسيين وتمّ إجلاؤهم من فلسطين.[٥٩] وخلال سنوات الحرب، فرضت الأحوال المادية الصعبة في حيفا على الشريحة الواعية سياسياً، الاهتمام بالمشكلات المعيشية.

وهكذا، فإن وعياً سياسياً كان يتطور بوضوح في أوساط الطبقات المثقفة في حيفا سنة ١٩١٨. وسواء أكانت التوجهات السياسية لدعم الانتساب إلى الكيانية العثمانية ـ القومية العثمانية، أم للبحث عن صورة ما من الاستقلال عن السيطرة العثمانية ـ اللامركزية، أو للتطلع لحكم مستقل وبالكامل للولايات الناطقة باللغة العربية ـ القومية العربية، أو حتى للبحث عن حل تحت راية الإسلام الدينية ـ الحركة الإسلامية، فإن جميع هذه الأفكار جمعت حولها أنصاراً بين جماعات حيفا السكانية. ولكن، في هذا التاريخ المبكر، لم تكن تلك الأفكار والتوجهات السياسية متبلورة، ولا معبَّر عنها بوضوح لتكتسب تعريف الهوية السياسية. فقد تعرضت الجماعات السكانية على مستويات متفاوتة، إلى أنماط متنوعة من التأثيرات الثقافية والسياسية الخارجية التي كانت في بعض الأحيان متناقضة، وبالتالي من الصعب التوفيق بينها. فبينما شجعت الأفكار المستوردة عبر مؤسسات التعليم الغربية والاتصالات التجارية تحالفاً مع السياسات الأجنبية، شهدت هذه الفترة، من ناحية أُخرى، اعتزازاً بالثقافة والتراث العربيين، وإحساساً أكثر حدة بالتهديد من جرّاء بعض هذه السياسات الغربية. ولم يكن هذا يختلف عمّا كان يجري في بيروت ودمشق والقدس، التي كثيراً ما سافر إليها تجار حيفا، والتي تنتمي إليها أصول بعض العائلات الحيفاوية. وعلى الرغم من تنوع حيفا

LAU LIBRARY
BEIRUT

الاجتماعي، فإن توجهاً سياسياً أكثر انسجاماً كان ينشأ ويقوى بشأن قضية انتهاكات الخطط الصهيونية البطيئة، وضد سياسة جمعية الاتحاد والترقي الجائرة، التي رمت إلى خنق التعبير الثقافي والسياسي العربي.

المصادر

(١) S. Shamir, «The Modernization of Syria: Problems and Solutions in the Early Period of Abdul-Hamid,» and D. Chevalier, «Western Development and Eastern Crisis in the Mid-Nineteenth Century: Syria Confronted with European Economy,» in Polk and Chambers (eds.), *Beginnings of Modernization in the Middle East* (Chicago, IL, 1968); A. Schölch, «European Penetration and the Economic Development of Palestine, 1956-82,» in R. Owen (ed.), *Studies in the Economic and Social History of Palestine in the Nineteenth and Twentieth Centuries* (Oxford, 1982).

(٢) A. H. Hourani, «Ottoman Reform and the Politics of Notables,» in his *The Emergence of the Modern Middle East* (London, 1981), pp. 62-4.

(٣) M. Ma'oz, «The Impact of Modernization on Syrian Politics and Society during the Early Tanzimat Period,» in Polk and Chambers, *Beginnings of Modernization,* p. 333.

(٤) من أجل عرض متعمق للتهديد الذي تعرضت له حياة الاستقرار بحيفا، ولمعيشة الفلاحين في شمال فلسطين، أنظر:
M. E. Rogers, *Domestic Life in Palestine* (London, 1863), pp. 86-90 and pp. 178-9.

(٥) Schölch, *op.cit.,* pp. 21-2; J. S. Migdal, *Palestinian Society and Politics* (Princeton, N. J., 1980), pp. 12-13.

(٦) Hourani, *op.cit.* ؛ وأنظر أيضاً: *Ibid.*, p. 11

(٧) Rogers, *op.cit.,* pp. 216-17.
صالح بيك عبد الهادي كان حاكم حيفا سنة ١٨٥٨.

(٨) Migdal, *op.cit.,* pp. 12-14; Hourani, *op.cit.,* p. 66.

(٩) Ma'oz, *op.cit.,* p. 347.

(١٠) بيروت هي نموذج ممتاز للتأثير الغربي في السكان خلال القرن التاسع عشر؛ ولقد أدى الأثر الاجتماعي ـ الاقتصادي لهذا التأثير إلى صراعات وخصومات طائفية. أنظر:
L. T. Fawaz, *Merchants and Migrants in Nineteenth Century Beirut* (Cambridge, 1983).

(١١) أ. كرمل، «تاريخ حيفا في عهد الأتراك العثمانيين» (حيفا، ١٩٧٩)، ص ١٧١ ـ ٢٥٠؛ وبالنسبة إلى الفترة الأسبق، أنظر:
Hourani, *op.cit.,* p. 65; Rogers, *op.cit.*

(١٢) Schölch, *op.cit.,* p. 47.

(١٣) Rogers, *op.cit.,* pp. 86, 376, 380 and pp. 391-2.

(١٤) Fawaz, *op.cit.,* pp. 85-9.

(١٥) كان آل الخليل العائلة المسلمة الأبرز في حيفا، وقد تصاهرت مع عائلة شكري. وكان مصطفى باشا الخليل (ت ١٩١٩) هو شيخ العائلة وامتلك أراضي في الجزء الشرقي من حيفا، حيث كان الحمام الشعبي الوحيد، حمام الباشا، الذي بناه هو. كذلك أوقف ٤٠ دونماً من الأرض لمغارة مار الياس على جبل الكرمل من جهة البحر في منطقة الموارس إلى الغرب من حيفا (معلومات شفوية، سهيل شكري، حيفا، أيار/مايو ١٩٧٥). وعمل مصطفى الخليل وكيلاً لآل سرسق لفترة ما (معلومات شفوية، إسكندر مجدلاني، حيفا، أيار/مايو ١٩٧٥).

(١٦) كانت عائلة خمرا من ملاكي الأراضي القدامى، الذين أطلق اسمهم على ساحة في وسط المدينة. أمّا آل الحاج إبراهيم، وهي عائلة علمانية، فكانت قيّمة على مغارة النبي الياس، الموقع الذي حج إليه الناس من الأديان الثلاثة
(Z. Vilnay, *Khaifa Be'avar ve Bahoveh* [حيفا في الماضي والحاضر] Tel-Aviv, 1936, p. 145.)
وكان بعض أبناء هذه العائلة من البارزين بين تجار الحبوب الذين تولوا إنتاج الداخل وحوران. وآل الشيخ حسن، الذين كان في قدرتهم اقتفاء نسبهم في حيفا إلى الجد الخامس، تولوا أيضاً، في فترات متعددة، مسؤولية المغارة بالوراثة (معلومات شفوية، خالد الحسن، لندن، آذار/مارس ١٩٨٢). ولقد اشتغل فرع آخر من هذه العائلة بالتجارة.

(١٧) معلومات شفوية، سهيل شكري وفواز السعد، حيفا، أيار/مايو ١٩٧٥.

(١٨) بشأن العلاقات بين عائلات حيفا، أنظر: كرمل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٧؛ وهو ما يؤكده إسكندر مجدلاني بمعلومات شفوية، حيفا، أيار/مايو ١٩٧٥. وفيما يتعلق بالصراعات والعداوات بين عائلات القدس المسلمة، أنظر: خ. سكاكيني، «كذا أنا يا دنيا» (القدس، ١٩٥٥)، ص ١٦٥ ـ ١٦٦.

(١٩) أرسلت العائلات التركية الأصل والمسلمة الأكثر ثراء أبناءها للتعلم في مدارس الحكومة في بيروت ودمشق، وحتى في إستنبول. معلومات شفوية، سهيل شكري، وطنوس سلامة، وإسكندر مجدلاني، وفواز السعد، حيفا، أيار/مايو ١٩٧٥.

(٢٠) بدأ نضال الطائفة الأورثوذكسية العربية ضد سيطرة رجال الدين اليونان المحبطة في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر، بمساعدة الأرشمندريت الروسي في القدس وتحريضه، وبمساندة مختلف المؤسسات التعليمية التي أقامتها الكنيسة الروسية بفلسطين. أنظر:
D. Hopwood, *The Russian Presence in Syria and Palestine 1843-1914* (Oxford, 1969).
وأنظر أيضاً: سكاكيني، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩ ـ ٤٠؛
E. Kedourie, «Religion and Politics: The Diaries of Khalil Sakakini,» in *Middle Eastern Affairs,* I (St. Antony's Papers, No. 4, London, 1958), pp. 92-5.

(٢١) عائلات نصار وأبو رحمة وسابا ودميان وزعرب، هي بعض الأسماء كنماذج لهؤلاء المهنيين. (معلومات شفوية، من أبناء العائلات ووديع جبور، حيفا، آذار/مارس ١٩٧٥).

(٢٢) كان عيسى العيسى، محرر الجريدة الفلسطينية «فلسطين» وصاحبها، من طائفة الروم الأورثوذكس، وكان يؤيد التوجه العثماني؛ أمّا نجيب نصار، صاحب جريدة «الكرمل» من

AUB LIBRARY BEIRUT

حيفا، فكان يؤيد التوجه القومي العربي. أنظر:

Y. Porath, *The Emergence of the Palestinian Arab National Movement, 1918-1929* (London, 1974), pp. 26-8.

(٢٣) J. ʿAsfour, *Palestine: My Land, My Country, My Home* (Beirut, 1967), p. 52.

(٢٤) ج. البحري، «تاريخ حيفا» (حيفا، ١٩٢٢)، ص ٢٩ ـ ٣٤. وأنظر أيضاً: أ. خ. العقاد، «تاريخ الصحافة العربية في فلسطين» (دمشق، ١٩٦٧).

(٢٥) ق. خوري، «الذكريات» (القدس، ١٩٤٥)، ص ٣٥.

(٢٦) من الأمثلة: عائلة صهيون، التي جاءت أصلاً من عبلّين في الجليل الغربي، في منتصف الثمانينات من القرن التاسع عشر؛ عائلة الخياط، التي قدمت من صور؛ عائلة سويدان من جبل لبنان. (معلومات شفوية، د. موريس صهيون، بيروت، حزيران/يونيو ١٩٧٧، ووديع جبور، حيفا، نيسان/أبريل ١٩٧٥).

(٢٧) من العائلات الروم أورثوذكسية، التي التحق أبناؤها بالكنيسة البروتستانتية وجاؤوا ليستقروا بحيفا، آل حبيبي من شفا عمرو، وإتيم من كفر ياسيف، وأبو فاضل ونصار من عين عنوب في منطقة الشوف اللبنانية. (معلومات شفوية، أ. صيقلي وف. أبو فاضل، لوس أنجلس، ١٩٧٧).

(٢٨) Vilnay, *op.cit.*, pp. 100-110.

(٢٩) كان إسكندر كساب وكيلاً لعائلة سرسق، ولذلك امتلك بساتين فاكهة إلى الشرق من حيفا على ضفتي نهر المقطع، كما امتلك مناطق مبنية في غرب المدينة. (معلومات شفوية، إسكندر مجدلاني، حيفا، أيار/مايو ١٩٧٥).

(٣٠) الخوري، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤ ـ ٣٥ وص ٢١٥. بدأ سليم الخوري مشروعاً لإنتاج الحرير في الياجور، على الأرض التي امتلكها من الإخوة سرسق. ولهذا الغرض أحضر الكثيرين من الفلاحين اللبنانيين للعمل في مجال العناية بالحرير وإنتاجه، وكان له فرع للمعمل في شارع يافا في حيفا. وقد فشل المشروع أساساً لأن الفلاحين لم يستطيعوا الصمود أمام صعوبات الملاريا في الياجور (معلومات شفوية، طنوس سلامة، حيفا، نيسان/أبريل ١٩٧٥).

(٣١) كانت عائلة البوتاجي من أصل مالطي، وكان جدُّها رافق حملة نابليون على فلسطين واستقر بعكا. وقد درس تيوفيل بوتاجي (١٨٧٠ ـ ١٩٤٤) في المدرسة البروتستانتية السورية في بيروت، وكان من رواد التجارة البريطانية، وعيّن قنصلاً فخرياً للولايات المتحدة وفنلندا.

E. Boutagy, «My Life Story» (unpublished document, n.d.).

(٣٢) جمعت هذه الدراسة من سجلات الزواج في كنيسة الروم الكاثوليك، حيفا، ١٩٧٥؛ من كنيسة الروم الأورثوذكس، حيفا ١٩٧٥؛ كنيسة القديس لوقا البروتستانتية، حيفا ١٩٧٥؛ جامع الاستقلال، حيفا، ١٩٧٥. وتجدر الإشارة إلى أنه في الفترة ١٨٩٠ ـ ١٩٢٠، كانت الجماعة السكانية المسلمة هي الأكبر، تليها طائفة الروم الكاثوليك ثم الروم الأورثوذكس، فاللاتين، فالموارنة، ثم ـ أصغرها جميعاً ـ الطائفة البروتستانتية.

(٣٣) ثمة تراتبية مفصلة للمجتمع العربي الفلسطيني قبل فترة الانتداب، أنظر: ن. أ. بدران، «التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني» (بيروت، ١٩٦٩)، ص ١٧ ـ ٩٤.

(٣٤) مثل عائلتي الخليل والصادق.

(٣٥) مثل عائلات الحاج إبراهيم وطه وخمرا وموقّع وميقاتي.

(٣٦) مثل عائلات الخوري وسعد وخياط وكسّاب.

(٣٧) مثل عائلات الشيخ حسن والتميمي ومراد وتوما والريّس وصهيون وصنبر وزحلان وبوتاجي.

(٣٨) مثل عائلات مخلص وماضي ونصّار وزكّا وبستاني وسابا وضومط.

(٣٩) كرمل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٠؛ ومعلومات شفوية، طنوس سلامة، حيفا، أيار/مايو ١٩٧٥، تأكدت بمعلومات شفوية أُخرى من الكثيرين من أبناء العائلات.

(٤٠) كرمل، المصدر نفسه، ص ٢٩٠؛

J. Rothschild, *History of Haifa and Mount Carmel* (Haifa, 1934), p. 5;

البحري، مصدر سبق ذكره، ص ٤١.

(٤١) في محادثة مع ماري روجرز، أخت نائب القنصل في حيفا، عبَّر الياس صيقلي، المفكّر الروم أورثوذكسي، بحدّة عن قنوطه من فساد الحكم التركي في سورية، وقال إن الضرائب الثقيلة وغير النظامية تحول دون العرب وفلاحة الأرض، وأن جشع الحكام والموظفين الأتراك أعاق كل تطور مالي أو تجاري. أمّا الشكاوى الأُخرى فقد تعلقت بغياب الأمن والعدل وفرص التعليم.

Rogers, *op.cit.*, pp. 161-3.

(٤٢) *Ibid.*, p. 376.

(٤٣) C.E. Dawn, *From Ottomanism to Arabism* (London, 1973), p. 149.

(٤٤) Porath, *op.cit.*, pp. 23-4.

(٤٥) كرمل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٦؛

Schölch, *op.cit.*, p. 44.

(٤٦) البحري، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦ ـ ٤٠؛ كرمل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٠؛ و أ. منصور، «تاريخ الناصرة: من أول عصورها وحتى أيامنا الحاضرة» (القاهرة، ١٩٢٤)، ص ١٠٦ ـ ١٠٩.

(٤٧) قيل إن تيوفيل بوتاجي وعباس أفندي كانا بين أولئك الذين تورطوا في التجسس لمصلحة البريطانيين. ويبدو أن هناك شيئاً من الحقيقة في هذه الشائعات كما يذكر

P. Knightley and C. Simpson, *The Secret Lives of Lawrence of Arabia* (London, 1969), pp. 42-4;

ومعلومات شفوية، إسكندر مجدلاني، حيفا، أيار/مايو ١٩٧٥، وسهيل شكري، حيفا، أيار/مايو ١٩٧٥. فلقد سمع سهيل شكري من والده، حسن شكري، رئيس بلدية حيفا سنة ١٩١٨، أنه عندما دخل الجنرال كنغ إلى المدينة، سأل عن عباس بهائي (أفندي) وعن الحاج زعلان، اللذين كانت له اتصالات سابقة بهما.

(٤٨) N. Mandel, «Turks, Arabs and Jewish Immigration into Palestine, 1882-1914,» in A. Hourani (ed.), *St. Antony's Papers*, No. 17 (Oxford, 1965), pp. 85-95.

(٤٩) فيما يتعلق بسيرة نصّار كصحافي كرس نفسه لمعارضة الحركة الصهيونية، وبمحاولات

LAU LIBRARY BEIRUT

السلطات والمنظمات الصهيونية تشويه سمعته والتسبب في اعتقاله وتعليق نشر صحيفته في الفترة بين سنة ١٩٠٩ وسنة ١٩١٥، أنظر:
Mandel, *op.cit.*, pp. 94-5;

كرمل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٢ ـ ٢٧٤؛ وخيرية قاسمية، «مواقف عربية من التفاهم مع الصهيونية ١٩١٣ ـ ١٩١٤»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٣١ (آذار/مارس ١٩٧٤)، ص ١٣٧؛
N. Mandel, *The Arabs and Zionism before World War I* (London, 1976), pp. 85-6, 123-4, 219-28; Porath, *op.cit.*, pp. 25-30.

(٥٠) أعادت صحيفة «الكرمل»، في ٤ حزيران/يونيو ١٩٣٠، طبع مقتطف مأخوذ عن الجريدة بتاريخ ١٤ أيار/مايو ١٩١٠، بشأن مبيعات الياس سرسق للأراضي. وأنظر أيضاً «الكرمل»، ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٣١، الذي يتضمن إعادة نشر معلومات عن معهد التكنولوجيا (التخنيون) وسياساته، وردت في «الكرمل»، ٢٦ تموز/يوليو ١٩١١.

(٥١) Porath, *op.cit.*, p. 27.

(٥٢) م. ع. دروزة، «نشأة الحركة العربية الحديثة»، الطبعة الثانية (صيدا، ١٩٧١)، ص ٣٥٣ ـ ٣٦٠.

(٥٣) أعادت صحيفة «الكرمل»، بتاريخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣١، طبع مقتطف من عددها الصادر بتاريخ ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩١١.

(٥٤) Porath, *op.cit.*, p. 28; Mandel, *The Arabs and Zionism... op.cit.*, pp. 123-4.

(٥٥) قاسمية، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٥ ـ ١٣٦.

(٥٦) وجيه كوثراني، «وثائق المؤتمر العربي الأول، ١٩١٣» (بيروت، ١٩٨٠). وكان نجيب نصار بين الموقّعين من حيفا.

(٥٧) Porath, *op.cit.*, p. 29.

(٥٨) كان سيف الدين الخطيب، قاضياً من حيفا، وكان من الوطنيين العرب الذين شنقوا في دمشق في أيار/مايو ١٩١٥. أنظر:
G. Antonius, *The Arab Awakening* (London, 1955), p. 189.

(٥٩) البحري، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦ ـ ٣٨.

الجزء الثاني
السياسة البريطانية وتطور حيفا

LAU LIBRARY
BEIRUT

الفصل الرابع

التحوّلات الدّيموغرافيّة في مدينة حيفا، ١٩١٨-١٩٣٩

تغير طابع حيفا المادي بصورة درامية في الفترة بين سنة ١٩١٨ وسنة ١٩٣٩، إذ تنامى عدد السكان من ٢٤,٦٣٤ نسمة سنة ١٩٢٢ إلى نحو ١٠٥,٩٠٠ نسمة سنة ١٩٣٩؛[١] وما كان مدينة صغيرة نسبياً أصبح، خلال عشرين عاماً، إحدى المدن الأربع الكبرى في فلسطين. واكتسبت المدينة أيضاً ملامح مميزة نتيجة تغير التوازن بين الجماعات السكانية، كما مرّ بنا من قبل؛ فبالنسبة إلى الأرقام التقريبية من القرن التاسع عشر، نجد أن عدد السكان اليهود قد تنامى بصورة ثابتة حتى الحرب العالمية الأولى، بينما تجاوز عدد السكان المسلمين، السكان المسيحيين بالتدريج، نتيجة عاملي الولادة المتزايدة والهجرة من الريف. أمّا التغير الأضخم خلال فترة الانتداب، فكان في الجماعة السكانية اليهودية؛ إذ بينما شكل اليهود ثُمن مجموع السكان تقريباً سنة ١٩١٨، فإنّ عددهم ازداد إلى الربع سنة ١٩٢٢، ومن ثمّ إلى الثلث سنة ١٩٣١، وإلى أكثر من النصف بقليل من مجموع سكان حيفا سنة ١٩٣٩.[٢] ويمكن تفسير هذا التزايد الهائل، بالهجرة اليهودية فقط، التي غمرت فلسطين في موجات متتالية، وبالأعداد الكبيرة التي استقرت بالمراكز المدينية. فقد كانت الجماعة السكانية اليهودية في حيفا، في توسع مستمر من خلال إضافة قادمين جدد جاؤوا في موجتين رئيسيتين، واحدة هي الأصغر في الفترة بين سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٢٦، والأُخرى، وهي الأكبر، في بداية الثلاثينات من القرن العشرين.

ومع أن الإحصاءين اللذين أجرتهما الإدارة، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٢ وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣١، هما المصدران الرسميان الوحيدان للمعلومات الإحصائية بشأن نمو السكان في فترة الانتداب، فإن إحصاء سنة ١٩٣١ فقط هو الذي يوفر مسحاً دقيقاً للإحصاءات الاجتماعية - الاقتصادية، ويعطي معلومات غنية عن تركيبة السكان. إذ إنه بعد بدء الاحتلال، راح موظفو الحكومة يقدمون تقارير

LAU LIBRARY BEIRUT

تقديرية عن السكان في أقضيتهم، إلا إن ذلك لم يتم بأسلوب منتظم وعلمي؛ فعلى سبيل المثال، قُدّر سكان حيفا في كانون الثاني/يناير ١٩٢٢ بـ ٣٤,١٠٠ نسمة، وذلك قبل عشرة أشهر من إجراء الإحصاء الرسمي الذي حسب عدد السكان في حينه، بـ ٢٤,٦٣٤ نسمة.(٣)

في نهاية الأربعينات من القرن العشرين، أصدرت الإدارة إحصاءات أساسية بشأن الولادات والوفيات كما سُجِّلت في دائرة الصحة؛ ولقد شكلت هذه الإحصاءات الوسيلة لتقدير الزيادة الطبيعية بين السكان في السنوات التي لم يجر فيها تعداد لهم، من دون أخذ الزيادة عبر الهجرة في الاعتبار. وباستخدام هذه المصادر، يُظهر الجدول رقم ٤ ـ ١ النمو الافتراضي لسكان حيفا، آخذاً في الاعتبار الزيادة الطبيعية فقط، وذلك للفترة بين إحصاءي سنة ١٩٢٢ وسنة ١٩٣١، بينما يُظهر الجدول رقم ٤ ـ ٢، الذي يستخدم أرقام إحصاء سنة ١٩٣١، الزيادة المفترضة حتى سنة ١٩٣٩.(٤) وهذا الإجراء ذو أهمية لتقدير نمو السكان داخل كل جماعة سكانية عبر الهجرة، لأن هذه الأرقام تعداد عام لسكان فلسطين فقط.

إن الزيادة بين الإحصاءين، والبالغة ٢٥,٧٦٩ نسمة، تُظهر أنّ سكان حيفا قد تضاعفوا، وأنّ ٧٩٩٨ شخصاً فقط من هذه الزيادة كانوا نتيجة فائض الولادات على الوفيات، بينما جاء الباقون، والبالغ عددهم ١٧,٧٧١ نسمة، عبر الهجرة إلى كل الجماعات السكانية. فالأحوال الصحية المحسنة لدى جميع السكان، ومستوى المعيشة الأعلى لدى اليهود والمسيحيين، يفسران تنامي السكان الطبيعي المرتفع نسبياً. ويشير الفارق بين الأرقام التقديرية لزيادة السكان سنة ١٩٣١ في الجدول رقم ٤ ـ ١ وبين الأرقام الحقيقية لسنة ١٩٣١ في الجدول رقم ٤ ـ ٢ (كما ورد في إحصاء سنة ١٩٣١)، إلى أنّ كلاً من الجماعتين، اليهودية والمسلمة، قد تنامتا بصورة حادة في هذه الفترة من خلال الهجرة، حيث زاد المسلمون ٨٤٦٩ مهاجراً، واليهود ٦٢٣٢ مهاجراً، بينما زاد المسيحيون ٢٩٠٠ مهاجر فقط. ونسبة هذه الزيادة إلى مجموع السكان في كل جماعة دينية تعطي اليهود المعدل الأعلى من المهاجرين، مع أنه ليس أعلى بكثير منه لدى المسلمين. ولكن من الواضح أنه فيما ادّعى ٥٦٪ من سكان حيفا اليهود، سنة ١٩٣١، أن مكان ولادتهم هو أوروبا، فإن ٩٠٪ من المسلمين جاؤوا من داخل فلسطين.(٥) وبالمثل، كانت لدى السكان المسيحيين نسبة مئوية عالية من مواليد فلسطين، ونحو ١٠٪ ممن جاؤوا من المناطق العربية المجاورة مثل سورية ولبنان.

ثمّة ميزة مهمة أُخرى لسكان حيفا من المهاجرين هي تقسيمهم إلى فئات عمرية. ففي سنة ١٩١٣، كانت أعمار ٢٧,٦٪ من اليهود تراوح بين خمسة

وعشرين وخمسة وثلاثين عاماً، بينما كان ١٨,٥٪ فقط من العرب، مسلمين أو مسيحيين، في الفئة العمرية نفسها.(٦) وهذا يدل على أنه بينما جذبت حيفا، أسوة ببقية المدن الساحلية على شاطىء البحر الأبيض المتوسط الشرقي في هذه الفترة، مهاجرين محليين من مدن الداخل والريف الكاسد اقتصادياً، فإنها جذبت أيضاً مهاجرين يهوداً صهيونيين، معظمهم من أوروبا، وفي ذروة سنّ العمل والإنجاب من حياتهم.

لقد ازداد عدد سكان حيفا، سنة ١٩٣٩، أكثر من ضعفي ما كانوا عليه سنة ١٩٣١، عبر التزايد الطبيعي. غير أنّ التقديرات الرسمية، التي أخذت في الاعتبار الزيادة عبر الهجرة، رفعت عدد السكان ٤٠٪ أيضاً، ليصل إلى ١٠٥,٩٠٠ نسمة،(٧) ولينافس القدس وتل أبيب حجماً. ومن الواضح أن الانفجار السكاني في حيفا وقع بعد الإحصاء الرسمي الأخير سنة ١٩٣١، والذي نجم، إلى حدّ كبير، عن الهجرة المتزايدة.

بسبب نقص المعلومات الدقيقة بشأن الهجرة الشرعية وغير الشرعية، فإنّه لا يمكن إلا إعطاء تقديرات تقريبية لهذه الزيادة. والجدول رقم ٤ ـ ٢ يوضح أن معدل النمو لدى الجماعة السكانية اليهودية كان يتجاوز المعدل لدى كل من الجماعتين، المسلمة والمسيحية، فقد ضاعفت موجة الهجرة التي بدأت سنة ١٩٣٢، عدد السكان اليهود في فلسطين بحيث شكلوا في نهاية الثلاثينات نحو ٣٠,٥٪ من مجموع السكان.(٨) ويُظهر السجل الرسمي للمهاجرين إلى فلسطين، الزيادة الحادة في هذه الموجات التي شكل اليهود معظم أفرادها،(٩) مع الأخذ في الاعتبار أنه لا يمكن بدقة تقدير عدد الذين تسللوا إلى حيفا وزادوا حجم الجماعات اليهودية فيها. إلا إنه كان قد أصبح في المدينة تمركز يهودي كثيف، بالإضافة إلى أن مشاريع التطوير الاقتصادي البريطانية واليهودية قد أثبتت قدرتها الكبيرة على جذب المهاجرين، وخصوصاً اليهود الألمان. وحسبت المصادر الصهيونية الرسمية في المدينة زيادة السكان اليهود فيها، في الفترة بين سنة ١٩٣١ وسنة ١٩٣٨، بـ ٢٣٩٪، الأمر الذي ضخّم عدد سكان المدينة اليهود من ١٥,٩٢٣ شخصاً إلى ٥٤,١١٨ شخصاً،(١٠) وذلك من جراء الهجرة، الشرعية منها وغير الشرعية. وهناك معلومات مؤكدة عن هجرة يهودية غير شرعية عبر حيفا في العشرينات من القرن العشرين، وخصوصاً في الثلاثينات منه، الأمر الذي يوحي بأن نسبة مئوية معينة من هؤلاء المهاجرين قد تكون بقيت في المدينة.(١١)

لقد تمّ إحصاء زيادة تُقدّر بنحو ٤٠٪ بين عدد سكان حيفا الطبيعي وبين العدد الفعلي التقديري منذ منتصف الثلاثينات. وأخذاً في الاعتبار حقيقة أن أكثر

LAU LIBRARY BEIRUT

الجدول رقم ٤ ـ ١

النمو المفترض لسكان حيفا

١٩٢٢ ـ ١٩٣١

السنة	المجموع	مسلمون	٪ من المجموع	مسيحيون	٪ من المجموع	يهود	٪ من المجموع
١٩٢٢	٢٤,٦٣٤	٩,٣٧٧	٣٨,٣	٨,٨٦٣	٣٦,٢	٦,٢٣٠	٢٥,٤
١٩٢٣	٢٤,٩٥١	٩,٣٨٦	٣٧,٦	٩,٠١٦	٣٦,١	٦,٣٨٥	٢٥,٥
١٩٢٤	٢٥,٦٥٦	٩,٥٨٧	٣٧,٣	٩,٢٦٠	٣٦,٠	٦,٦٤٥	٢٥,٩
١٩٢٥	٢٦,٣٠٤	٩,٧٩٧	٣٧,٢	٩,٤٣٨	٣٥,٨	٦,٩٠٥	٢٦,٢
١٩٢٦	٢٧,٣٠٧	١٠,٠٦٥	٣٦,٨	٩,٦٥٩	٣٥,٣	٧,٤١٩	٢٧,١
١٩٢٧	٢٨,٢٦٩	١٠,٣٧٢	٣٦,٧	٩,٨٩٦	٣٥,٠	٧,٨٣٧	٢٧,٧
١٩٢٨	٢٩,١٥٩	١٠,٦١٢	٣٦,٤	١٠,١٠٤	٣٤,٦	٨,٢٧٩	٢٨,٤
١٩٢٩	٣٠,٠٨٦	١٠,٩١٩	٣٦,٣	١٠,٢٩٨	٣٤,٢	٨,٧٠٥	٢٨,٩
١٩٣٠	٣١,٣٤٩	١١,٣٧٤	٣٦,٣	١٠,٥٩٨	٣٣,٨	٩,٢١٣	٢٩,٣
١٩٣١	٣٢,٦٣٢	١١,٨٥٣	٣٦,٣	١٠,٩٢٤	٣٣,٥	٩,٦٩١	٢٩,٧

الجدول رقم ٤ ـ ٢

النمو المفترض لسكان حيفا

١٩٣١ ـ ١٩٣٩

السنة	المجموع	مسلمون	٪ من المجموع	مسيحيون	٪ من المجموع	يهود	٪ من المجموع
١٩٣١	٥٠,٤٠٣	٢٠,٣٢٤	٤٠,٦	١٣,٨٢٤	٢٧,٦	١٥,٩٢٣	٣١,٨
١٩٣٢	٥١,٦٠٧	٢٠,٧٩٢	٤٠,٣	١٤,١٤٦	٢٧,٤	١٦,٣٣٧	٣١,٦
١٩٣٣	٥٢,٩٣٩	٢١,٢٧٩	٤٠,٢	١٤,٥٠٦	٢٧,٤	١٦,٨٢٢	٣١,٨
١٩٣٤	٥٤,١٤٣	٢١,٥٤١	٣٩,٨	١٤,٧٩٧	٢٧,٣	١٧,٤٧٣	٣٢,٣
١٩٣٥	٥٦,٢٨٤	٢٢,١١٢	٣٩,٣	١٥,١٩٤	٢٧,٠	١٨,٦٤٦	٣٣,١
١٩٣٦	٥٨,٨٠٥	٢٢,٨٦٨	٣٨,٩	١٥,٦٨٧	٢٦,٧	١٩,٩١٨	٣٣,٩
١٩٣٧	٦٠,٩٣٥	٢٣,٣٢٧	٣٨,٢	١٦,٠٨٦	٢٦,٣	٢١,١٨٩	٣٤,٧
١٩٣٨	٦٣,٢٩٢	٢٤,٣٥٧	٣٨,٤	١٦,٦١٢	٢٦,٢	٢١,٩٩٠	٣٤,٧
١٩٣٩	٦٥,٣٥٠	٢٥,١٨٤	٣٨,٥	١٧,١٣١	٢٦,٢	٢٢,٧٠٧	٣٤,٧

المصادر: *Census of Palestine, 1922* (Jerusalem, 1923), p. 6; *Census of Palestine, 1931* (Alexandria, 1933), II, p. 16; *Vital Statistics, 1922 - 1945*, Dept. of Statistics (Jerusalem, 1947).

من ٩٠٪ من مجموع المهاجرين كانوا يهوداً،(١٢) فإن نسبة كبيرة من هذه الزيادة نجمت عن القادمين الجدد اليهود إلى المدينة، مما أحدث، في الضرورة، تحولاً في تركيبة السكان، هو عامل أساسي في تفسير جذور الانتفاضة الشعبية التي بدأت في حيفا سنة ١٩٣٦.

إلا إنه من الخطأ افتراض أن الانفجار السكاني الضخم الذي أدى إلى الثورة العربية، نجم في معظمه عن المهاجرين اليهود؛ فالسكان العرب تناموا أيضاً بصورة هائلة خلال الثلاثينات، من جراء الزيادة الطبيعية والهجرة، كما أن المشاريع التي أقامتها كل من الإدارة البريطانية والصهيونيين، جذبت عمالاً عرباً، من المهرة وغير المهرة. لقد أصبحت حيفا ملاذاً للفلسطينيين الباحثين عن عمل، وكذلك للساعين لاقتناص الفرصة من المناطق العربية المجاورة. وتشير دراسة لسجلات المحكمة الشرعية إلى أن ٧٥٪ من المهاجرين العرب إلى حيفا خلال فترة الانتداب، كانوا من أصل فلسطيني، وأن ٣٢٪ منهم فقط جاؤوا من البلدات والمدن.(١٣) وإذ يوجد تقدير تقريبي لتنامي السكان اليهود سنة ١٩٣٩، فإنه من الأصعب بكثير حساب نمو القطاع العربي. إلا إن أحداث الفترة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ في حيفا كانت تعني ضمناً تمركز أعداد كبيرة جداً من العرب في المدينة، من أصل فلسطيني، جاء الكثيرون منهم من خلفية فلاحية وعسر اقتصادي.

المصادر

(١) للإحصاءات الديموغرافية لسنة ١٩٢٢، أنظر:

Census of Palestine, 1922 (Jerusalem, 1923), Compiled by J.B. Barron.

ولتقديرات عدد السكان لسنة ١٩٣٩، أنظر:

Government of Palestine, *Statistical Abstract of Palestine* (Jerusalem, 1940), p. 10.

(٢) تناقص عدد الجماعة السكانية اليهودية، خلال الحرب، بسبب الإجلاء والصعوبات، ولكنه تضاعف بسرعة فائقة في الفترة بين سنة ١٩١٨ وسنة ١٩٢٢، ليتضاعف مرة أُخرى في إحصاء سنة ١٩٣١؛ أنظر:

E. Mills, *Census of Palestine, 1931* (Alexandria, 1933).

سنة ١٩٣٦، وبعد خمس سنوات على الإحصاء، قُدر عدد السكان اليهود في حيفا بنحو ٥٠,٠٠٠ نسمة، الأمر الذي يعني أنه تضاعف أكثر من ثلاث مرات. ومع أن هذا التقدير ارتكز على كتّاب يهود فقط (Y. Washitz, «Jewish-Arab Relations in Haifa during the Mandate,» chapter 11, p. 1) (مخطوطة غير منشورة)، وعلى أدبيات صهيونية (Report by Hadar HaCarmel and other Jewish Co-operatives, 6 October 1973, Central Zionist Archives J16/104)، فإنه في الأساس صحيح، حتى وإن كان مبالغاً فيه بعض الشيء، لأن المهاجرين اليهود إلى فلسطين جاؤوا بأعداد كبيرة في بداية الثلاثينات من القرن العشرين، الأمر الذي ضخّم عدد يهود المدن.

وفي نهاية سنة ١٩٣٨، قُدّر عدد السكان اليهود في حيفا رسمياً بـ ٥٢,٠٠٠ نسمة، أي ما يزيد على مجموع السكان المسلمين والمسيحيين معاً بـ ١٠٠٠ نسمة. أنظر:

Government of Palestine, *Palestine Blue Book, 1938*, p. 332

(٣) هناك أرقام تقريبية لعدد سكان فلسطين في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٢٢ في Government of Palestine, Department of Commerce and Industry, *Commercial Bulletin*, Vol I, 1922.

(٤) ارتكز الجدولان رقم ٤ ـ ١ ورقم ٤ ـ ٢، على إحصاءات سكان حيفا في إحصاءي سنة ١٩٢٢ وسنة ١٩٣١؛ كما استُخدمت أرقام الولادات والوفيات الواردة في:

Department of Statistics, *Vital Statistics*, 1922 - 1945 (Jerusalem, 1947)

لإظهار الزيادة الطبيعية السنوية. وبالإضافة إلى الجماعات السكانية للأديان الثلاثة الرئيسية، كانت في حيفا فئة رابعة (لُقب أفرادها بـ «آخرون») قُدرت بـ ٠,٦٪ من مجموع السكان للفترة المعنية. ولم تؤخذ هذه الفئة في الاعتبار، الأمر الذي يجعل النتائج أقل دقة كسرياً.

(٥) *Census of Palestine, 1931*, II, p. 184.

(٦) *Ibid.*, p. 106.

(٧) *Statistical Abstract of Palestine, 1939 - 1941* (Jerusalem, 1942), p. 10.

(٨) J.L. Abu-Lughod, «The Demographic Transformation of Palestine,» in I. Abu Lughod (ed.), *The Transformation of Palestine* (Evanston, IL, 1971), p. 151.

وأنظر أيضاً:

Statistical Abstract of Palestine, (Jerusalem, 1940), p.21.

(٩) أنظر:

Department of Statistics, Palestine Government, *Vital Statistics Tables 1922 - 1945*, p. 84.

(١٠) لقد أشير إلى هذا في كتاب م. يزبك، «الهجرة العربية إلى حيفا» (الناصرة، ١٩٨٨)، ص ٣٧، كما هو وارد في: Aba Khoshi, Histadrut archives.

(١١) أ. خليفة (مترجم)، «الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية»، (عن العبرية): كتاب الهاغاناه، مجلد ٢، كتاب ٥، ٦ (بيروت، ١٩٨٩)، ص ٤٣٥، ٤٧٩ ـ ٥٠١؛

D. HaCohen, *Time to Tell* (New York, London, 1984), p. 85.

(١٢) أُخذ هذا من جداول تظهر المهاجرين المسجلين الداخلين إلى فلسطين وانتماءهم الديني منذ سنة ١٩٣٢.

Department of Statistics, Palestine Government, *Vital Statistics Tables 1922 - 1945*, p. 84, and *Statistical Abstract of Palestine*, p. 31.

(١٣) يزبك، مصدر سبق ذكره، ص ١٣، ٧٥، ١١٩.

LAU LIBRARY BEIRUT

الفصل الخامس

البُنية الإداريّة: البلديّة ومُهمّاتها

كان تطوير حيفا يقع رسمياً تحت سيطرة الإدارة البريطانية في القدس، مع بعض الصلاحيات الموكلة إلى هيئات محلية، بما فيها البلدية. والمتتبع لتطور الإدارة المالية لحيفا في إطار السياسة الإدارية البريطانية العامة تجاه المدن في فلسطين، يستطيع اقتفاء أثر الإمكانات والقيود التي فرضت على هذه المؤسسات المحلية. فمتطلبات تطوير بنى حيفا التحتية كانت المهمة الرئيسية التي واجهت الإدارة المدنية البريطانية الجديدة. ولقد قامت الإدارة بالمهمات الأساسية، إمّا مباشرة وإمّا من خلال الدوائر الحكومية المحلية، بينما أحيلت مسؤولية العمل الأكثر رتابة على المجلس البلدي الذي كان يعيّنه، وحتى سنة ١٩٢٧، المندوب السامي، بينما يتحكم ممثله، حاكم اللواء، الذي يتلقى تعليماته من القدس، في نشاطاته.

النظام الضريبي
في ظل الاحتلال البريطاني

كان تاريخ مصادر الدخل لبلدية حيفا في ظل الانتداب، شبيهاً بقرينه الخاص بالإدارة المركزية السابقة. وعكست التغييرات المتقلبة في النظام نقص برنامج مالي شامل منذ البداية، كما أظهرت في الوقت نفسه، تقيد الإدارة بمبدأ الميزانيات المتوازنة، وهو سلوك ينسجم مع الهدف الرئيسي للحكومة البريطانية، لخلق بلد مكتف ذاتياً من الناحية المالية، بأدنى حدّ من الإحراج والتكلفة. فقد كانت مداخيل البلدية، خلال الاحتلال البريطاني، محكومة بقانون الضريبة البلدية العثماني لعام ١٩١٥، حيث كانت المصادر الرئيسية هي الرسوم الجمركية (القنطار والأوقتروي وضريبة البوابة)،[١] والضرائب على العقارات غير المنقولة (الويركو والمسقّفات)، وجبايات متنوعة على الأمكنة المبنية (المواقع التجارية والصناعية) وعلى العربات والسفن، وعدد كبير من الرسوم المحلية المتفرقة، بالإضافة إلى عنصر صغير من الدعم الحكومي. لقد فُرض بعض هذه الضرائب بصورة موحدة

في جميع أنحاء فلسطين، بينما اختلف البعض الآخر من مدينة إلى أُخرى، إذ بدأت ضريبة المسقّفات بصورة خاصة، وهي نوع جديد من ضريبة الأملاك (أو السقف) تم العمل بها سنة ١٩١٠، تحل بالتدريج محل الويركو القديم.

منذ بداية الاحتلال البريطاني، وجدت الإدارة العسكرية بلدية حيفا مفلسة تماماً. ولمواجهة الوضع، فرضت سنة ١٩١٩ ضرائب استثنائية على البترول والعربات والمسالخ والملاهي والمشروبات الروحية والمباني،[٢] كما تم، بالتدريج، إدخال نظام أكثر انتظاماً لجمع مداخيل الحكومة المحلية، فألغيت سنة ١٩٢٤، جباية الرسوم الجمركية على البضائع الواردة إلى المدينة، لتصبح حقاً شرعياً لمصلحة المدخول الحكومي المركزي.[٣] وهكذا أصبحت لضرائب الأملاك أهمية أكبر. وانطلاقاً من قانون المجالس البلدية لعام ١٩٣٤، تم أخيراً صوغ نظام الدخل الحكومي، وجرى تطبيقه وفق خطوط مشابهة لتلك المتبعة في النظام الاستعماري البريطاني. فبالإضافة إلى الرسم المفروض على العقارات غير المنقولة (وهو رسم يصل في حدّه الأعلى إلى ١٠٪)، والذي يدفعه الملاك على أساس تقدير قيمة البناء المخمنة، سُمح للبلدية بموجب تفويض رسمي، أن تجبي رسمين آخرين من الساكنين: الأول عام (يصل في حدّه الأعلى إلى ١٥٪ من قيمة العقار المخمنة)، والآخر تعليمي (يصل في حدّه الأقصى إلى ٧,٥٪ من قيمة العقار الخاضعة للرسم)،[٤] علاوة على رسوم شبكة المجارير والمياه حيث يقتضي الأمر ذلك. وبما أن الملاك كانوا يدفعون أيضاً، ومنذ سنة ١٩٣٤، ضريبة ملكية مدينية تبلغ ١٢,٥٪ من القيمة السنوية الصافية، فقد زادت الضريبة على أملاكهم نحو ٢٥٪. وبالطبع، عوّض أصحاب الأملاك من خسائرهم برفع الإيجارات، الأمر الذي يفسر ارتفاعها بصورة غير عادية، كما يفسر ارتفاع تكلفة المعيشة خلال هذه الفترة.

وقد أدخلت الضرائب، وخصوصاً تلك المفروضة على العقارات غير المنقولة، نحو ٤٥٪ من مدخول البلدية، بالإضافة إلى كمية مماثلة من الرسوم والخدمات. أمّا الباقي فكان معونات مالية من الحكومة، إذ كانت المدن الفلسطينية تتلقى دعماً جزئياً من الحكومة المركزية خلال العصر العثماني. ولهذا وعت الإدارة، في وقت مبكر من فترة الانتداب، الحاجة إلى دعم المصروفات البلدية من المداخيل المركزية. وكان التبرير الأولي لهذه «المنح»، أنها تعويض من خسارة المداخيل من الرسوم الجمركية التي جرى تغييرها، ولاحقاً إلغاؤها، فضلاً عن أنها كانت تخضع لشروط الإدارة، وتتعرض على الدوام إلى الاقتطاع على أمل جعل البلديات مكتفية ذاتياً.

أثارت هذه الإعانات، ومنذ العشرينات من القرن العشرين، قلق وزارة المستعمرات، فقد أصر وزير الخارجية، ونستون تشرشل، على أن تكون هذه المساعدة إغاثة موقتة بانتظار التغيير في نظام الدخل الحكومي؛ وقال في رسالة له موجهة إلى المندوب السامي بتاريخ ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٢٢:

> يجب اعتبار هذه «المنح» شيئاً استثنائياً تماماً، يُقصد به مواجهة أوضاع غير عادية؛ كما يجب إعادة النظر في مبالغها سنوياً، مع بحث إمكان تقليصها أو إلغائها.(٥)

وقد عارضت وزارة المستعمرات بشدة، فكرة ارتباط الدعم المالي بالخسارة المفترضة للدخل من الرسوم الجمركية. ولهذا لم تعطَ حيفا إلا ١٣,٥٣٪ سنة ١٩٢١، و٢٦,٩٠٪ سنة ١٩٢٢، اعتماداً على ضريبة الأوقتروي والقنطار لذينك العامين، حيث بلغ ريع الجمارك ٥٦٪ من مجموع دخل البلدية.(٦) وبذلك، تلقت المدن، وخصوصاً حيفا، ضربة قاسية من خلال هذه التغييرات المالية، لأنها اعتمدت كثيراً على الرسوم الجمركية.

إلا إن هذا النمط من التوزيع كان، في السنوات الأولى، هو الأسلوب الأكثر ملاءمة لإدارة الشؤون البلدية اليومية، ولم يُستبدل هذا النظام إلا سنة ١٩٢٥. وقد حدد وزير الدولة لشؤون المستعمرات في ذلك الوقت، و. أورمسبي - غور، السياسة المستقبلية لتقدير المنح الحكومية للبلديات، وذلك في رسالة له بتاريخ ٢٣ نيسان/أبريل:

> أرى أن الوقت قد حان الآن للتوقف عن دفع الهبات إلى البلديات بصورة إعانات من أموال الحكومة، فهذه لا يمكن الدفاع عنها على خلفية إثبات أن البلدية المعنية التي تتلقى الهبة، ومن خلال تقديرات مداخيلها ومصروفاتها، هي بالتأكيد في حاجة إلى الدعم من مصادر خارجية تمكّنها من تنفيذ مهماتها الأساسية.(٧)

كما أكد الفارق بين التزام الإدارة توفير الخدمات العامة، وبين واجبات البلدية: إذ على البلديات الاعتماد على مداخيلها الخاصة لسدِّ حاجاتها. ومن هذه السياسة ظهر قانون شرعنة المجالس البلدية لعام ١٩٢٥، الذي طالب كل مجلس بتقديم موازنة سنوية إلى حاكم اللواء للموافقة عليها. إذ إنه قبل ذلك، وفي سنة ١٩٢١، صيغ قانون قروض البلديات للمساعدة في تلبية الحاجات البلدية وفي دعم مشاريع التطوير المستقبلية؛ كما سمح بأن تُستخدم المداخيل المحلية المقدرة، باستثناء الهبات الحكومية، كضمانات للقروض.

إلا إنه حتى بالنسبة إلى هذه القروض، كانت الحكومة حساسة تجاه الأثر

LAU LIBRARY BEIRUT

الذي من شأنه أن يتركه موضوع القروض في سياستها، في المنظور البعيد. ففي سنة ١٩٢٥، توجهت إلى السير هربرت ساموئيل مجموعة من المحامين عن روتنبرغ (هربرت، أوبنهايمر، ناثان، وفاندايك) اقترحت تجميع سلطات محلية معاً من أجل تسهيل الحصول على قروض وتنفيذ المشاريع لعدد من البلديات المشتركة، (ولمزيد من التفصيلات بشأن روتنبرغ، أنظر الفصلين الثامن والثالث عشر). ولقد قُدم الاقتراح إلى وزارة المستعمرات في ولاية اللورد بلومر الذي خلف ساموئيل. وفي سنة ١٩٢٦، أجاب وزير الدولة لشؤون المستعمرات حينئذ، ل. س. إيمري، بما يلي:

> إنني واثق بأنكم توافقونني في أنه من المهم الاحتراز من إمكان أن تُستخدم الإجراءات المعتمدة لتوفير المزيد من المرافق لأغراض الحكم المحلي الشرعية، ولكي تتعاون بلديتان أو أكثر في إنشاء مثل هذه الأعمال العامة المفيدة كشبكات الصرف والمياه، كغطاء لتنظيم الجماعة السكانية اليهودية في فلسطين لأغراض سياسية.(٨)

في هذا الوقت بالذات، كان البريطانيون يحرصون على ضمان شعور العرب الودي، ولم تكن لديهم الرغبة في استثارة عدائهم بإظهار المزيد من التعاطف مع تطوير «الوطن القومي اليهودي»؛ أمّا همّهم الآخر فكان استخدام هذه الفرصة للتعبير عن نيتهم في جعل النشاطات المالية مركزية. ففي العام الذي سبق، اقترح إ. ميلز، مساعد السكرتير العام، تقديم قرض مثيل إلى بلدية حيفا من أجل تهدئة مخاوف العرب، ولضمان دعم البلدية لسياسة الإدارة، فكتب في تقريره السياسي في أيلول/سبتمبر ١٩٢٤:

> هناك في حيفا شعور بالاختناق، فالمدينة مطوقة بمشاريع يهودية وبأراض يملكها اليهود. ولعله يكون مراعاة للمشاعر المحلية أن تشارك البلدية بمبلغ نقدي في مشروع كيشون للصرف، شرط منحها أراضي دولة في المنطقة. لكن الاقتراح الآن هو أن تبقى هذه الأراضي في أيدي شركة تطوير أراضي فلسطين، على أن تخصص الإيجارات لتأمين المبلغ المالي المطلوب لإنجاز العمل. وكما يبدو لي، فإن بلدية حيفا ملزمة بحكم الأوضاع في المنظور البعيد، أن تصبح الأداة الأكثر تقدمية للحكومة المحلية في البلد، وسيكون من المؤسف جداً إضاعة فرصة تعزيز تطورها عبر ربطها سياسياً بالإدارة المركزية.(٩)

وقد نُفذ مشروع كيشون أخيراً، على يد شركة تطوير أراضي فلسطين، من دون مشاركة بلدية حيفا. مثل هذه المشاريع كانت مرتبطة مباشرة بالتزام الإدارة مبدأ

الاستعمار الصهيوني للأرض من أجل الاستيطان؛ والمشروع الأسبق، المتعلق بكهربة يافا وحيفا، يؤكد بصورة أكثر حدة، موقف الإدارة من هذه السياسة. فعندما حاول المندوب السامي إقناع وزارة المستعمرات بتقديم قرض خاص إلى البلديتين لهذا الغرض، كان همه استغلال الأوضاع إلى أقصى حدّ، لحفز رغبة البلديات في الاشتراك في هذا المشروع، إذ ما قُدِّم القرض. وفي مذكرته إلى السير ماسترتون سميث وإلى السيد أورمسبي - غور، في نيسان/أبريل ١٩٢٣، كتب السير هربرت صامويل:

> يجب أن نأخذ في الاعتبار أيضاً، وانطلاقاً من خلفية سياسية، أن إثارة اهتمام البلديات العربية في مشروع روتنبرغ، هو أمر مرغوب فيه جداً. وهذا سيتحقق بالتأكيد إذا جرى تنفيذ المشروع الحالي، أمّا إذا انهار فمن الممكن ألاّ تتكرر الفرصة لإدخال البلديات في المشروع.

ومضى أبعد في تفصيل موقف الحكومة من المسألة السياسية الأشمل قائلاً:

> إن منح الامتياز لروتنبرغ كان جزءاً لا يتجزأ من سياستنا الصهيونية، وهو ينطلق من فرضية أن الحماسة اليهودية للصهيونية مستعدة لتخطي أية صعوبة في تمويل المشاريع الصهيونية، حتى وإن تعهّدها صاحب الامتياز بشروط غير مؤاتية (كما هو الأمر في حالة روتنبرغ).[١٠]

وبناء على طلب وزارة المستعمرات، مُنحت القروض أخيراً، عبر البنك البريطاني - المصري.

كان الفساد الإداري معلماً واضحاً في عهد الانتداب البريطاني، فالسيطرة على جميع مصادر الدخل الحكومي، المركزية منها والبلدية، بالإضافة إلى التلاعب بها، كانا في أساس سياسة الانتداب البريطاني، التي لم تنحرف، إلا لفترة قصيرة، عندما تعلق الأمر ببلدية تل أبيب؛ ففي الفترة بين سنة ١٩٢١، عندما أصبحت المدينة بلدية، وبين سنة ١٩٢٧، أصبحت تل أبيب مديونة للإدارة واللجنة التنفيذية الصهيونية، كما حصلت على قرض من منظمات يهودية أميركية.[١١] وكان لا بد للإدارة، سنة ١٩٢٨، من إخراجها من الأزمة بأموال عامة، لأن قانون الضبط المالي والتخلف عن دفع الديون، لتلك السنة، كان يرمي إلى إعطاء المندوب السامي صلاحية وضع سلسلة من القيود الصارمة على المعاملات المالية لجميع البلديات والمجالس المحلية. كما أعطيت له صلاحية تعيين هيئة خارجية لضبط شؤون البلديات المالية، وكان في قدرته إزاحة المجلس

من منصبه في حالة فشله في تنفيذ مهماته القانونية بشكل مرضٍ.[١٢]

كان فرض السيطرة المركزية الكاملة على النظام البلدي، سنة ١٩٣٤، خطوة محسوبة في وقت كانت الأحداث السياسية فيه تهدد بنية الإدارة. ومع وجود خلافات بين لندن والقدس بشأن السياسة المؤدية إلى هذه النتيجة، فقد اتفقت كلتاهما على فائدة وجود نظام فعّال بالنسبة إلى السياسة الاقتصادية البريطانية القصيرة المدى، والسياسة البعيدة المدى.

وكان موقف وزارة المستعمرات في لندن اعتباطياً وضيق الصدر، إذ لم يكن يهمها إلا أن يتحول الحكم في فلسطين إلى نظام «عقلاني» على غرار النمط البريطاني الاستعماري. ولهذا عوملت البلديات وكأنها قاصرة متمردة، يجب توبيخها على الدوام. في المقابل، كانت السلطات في فلسطين واعية تماماً للحقائق الاقتصادية المحلية، واتخذت موقفاً أكثر تفهماً. وكان المندوب السامي هو الموكل بقضية المنح - عاماً بعد عام - وحاول تخفيض مقدار الضريبة الذي اقترحته وزارة المستعمرات.[١٣] وفي الوقت نفسه، لاحظت الإدارة التنامي الضخم في مسؤوليات المجالس المحلية وبالتالي الحاجة المتزايدة إلى المداخيل. وعملياً، كانت إدارتها لنظام المداخيل خاضعة لظروف تطبيقها ولجهودها الخاصة التي افتقرت إلى الخبرة.

من ميزات حيفا اللافتة حقاً، أن البلدية لم تقع عملياً تحت الدين أبداً. إذ إنها انسجاماً مع سياسة الإدارة المالية المحافظة، لم تكن تسمح بتوسيع قدراتها قبل التأكد من توفر الغطاء المالي لها. وكان هناك فائض مالي في حساباتها كل عام، بلغ ١٨,٢٢٠ جنيهاً فلسطينياً سنة ١٩٣٥.[١٤] ولكن، بينما كان الدخل كافياً للحفاظ على الخدمات القائمة، فإنه لم يسمح بأي توسع أو بأي خدمات جديدة؛ كما تأجل باستمرار طلب قرض كبير لتطوير نظام صرف المياه المالحة بالترابط مع تطور الميناء. إذ إنه، وحتى سنة ١٩٣١، ظل وزير المستعمرات في حينه، كنليف - ليستر، يعارض هذه القروض على أساس غياب مردودات مأمونة، وينصح للبلدية انتظار أوقات أكثر ازدهاراً.[١٥] لكن بعد أن بدأ الميناء يعمل، سنة ١٩٣٣، صار على الإدارة أن تكون أكثر استعداداً للتجاوب.

حافظت المنح على معدل ١٥٪ - ١٨٪ من مجمل المداخيل، ولكنها بدأت في تناقص واضح منذ سنة ١٩٣٤. فقد حدث هبوط حاسم بعد الإعلان عن ضريبة الأملاك في المدن سنة ١٩٣٢، وبعد الزيادة الفجائية في دخل البلدية، والتي جاءت جزئياً من الضريبة على الأملاك غير المنقولة، وأيضاً من تراخيص البناء وتوفير الخدمات البلدية. وطبعاً، فإن السبب الرئيسي للزيادة في المداخيل من

ضريبة البناء، هو الهجرة المتصاعدة والنشاط العمراني في المدينة في الفترة بين سنة ١٩٣١ وسنة ١٩٣٥، ولكنه كان أيضاً نتيجة نظام جديد وفعال من فرض الضرائب تحت رقابة أفضل إداريي الضرائب في حكومة الانتداب، إ. كيث - روش، من موقعه كحاكم اللواء.(١٦) إذ ما إن تولى مهمات منصبه في أيلول/سبتمبر ١٩٣١، حتى عمل على تحصيل كل المتأخرات على المسقفات.(١٧) وكان الملاكون الأغنياء، على الأغلب، هم المدينون للبلدية، فتابعهم من دون رحمة. وقد تعززت صلاحياته عبر قانون المجالس البلدية لعام ١٩٣٤، الأمر الذي سمح له باستبدال أو بإعفاء المجالس البلدية، أو بعض أعضائها، من مناصبهم، كما منحه السيطرة على النشاطات المالية للبلدية. وقد استاء المجلس والسكان المحليون من هذه الإجراءات.(١٨)

زادت مصروفات البلدية بمواكبة الزيادة في المداخيل التي كان مصدرها برامج المشاريع المحلية الجديدة، والتي بدأت في عهد الانتداب.(١٩) وكان يباشَر في إقامة المشاريع وتوفير الخدمات من رسوم لم تكن تغطي التكلفة بالضرورة. فبرنامج الصرف الصحي استلزم قروضاً غير عادية، كان على الإدارة أن تؤمنها، لأنها اعتبرت هذه التحسينات أساسية بالترابط مع مشروع الميناء، الذي شكلت فوائده الاقتصادية المستقبلية إغراءً كافياً. كما كان لا بد من تأمين قروض مثيلة لتغطية تكلفة بناء الطرق الجديدة. ومع أن الملاكين كثيراً ما تحملوا نسبة عالية من هذه النفقات عبر دفع ضريبة تحسين، فقد كان على البلدية - وخصوصاً بعد سنة ١٩٣٠ - أن تنفذ الخطط وتدعم ميزان المدفوعات. وعاد الجزء الأكبر من هذه التحسينات بالفائدة على الأحياء الجديدة والقطاعات الحديثة من المدينة، حيث احتشد المزيد من اليهود للاستفادة من هذه الإصلاحات. وانتقد العرب هذه الإجراءات بمرارة، لأنهم شعروا بأن التحسينات الضرورية في أحيائهم كانت تهمل عمداً، وبأن القروض كانت متوافرة لمشاريع البناء في الأحياء اليهودية فقط.(٢٠) وكان لا بد من وصل الأحياء المتنامية بسرعة في الكرمل، بالمدينة عبر الطرق،(٢١) ولكن، ولأسباب أمنية، وبعد أحداث سنوات ١٩٢١ و١٩٢٩ و١٩٣١، أصرّ سكان هذه الأحياء اليهودية على بناء طرق تصلهم بالمناطق اليهودية المختلفة - أحوزا وهيرتسليا والكرمل والمركز التجاري الجديد - وتلتف حول الأحياء العربية. وعلى سبيل المثال، كان جسر رُشميا مشروعاً مكلفاً خُطط لتأمين اتصال مباشر بين هدار هكرمل ونفي شأنان، بطريقة تربط بين الأجزاء اليهودية، الشرقية والغربية، من حيفا.

من النفقات الأُخرى التي كان على البلدية أن تساهم فيها، إن لم تتحملها

بالكامل، تكاليف نظام التعليم في المدينة والمرافق الصحية وقوات الشرطة. كانت نفقات إدارة نظام تعليم عام، بما في ذلك صيانة المواقع ورواتب المعلمين، تُغطى من اعتمادات مالية مركزية. إذ إن قانون التعليم لعام ١٩٢٧ - ١٩٢٨، «يعترف بأن التعليم يقع جزئياً ضمن مهمات البلديات أو غيرها من السلطات المحلية من الأنماط القائمة، كما يشرّع فرض ضريبة تعليم. والمبدأ العام للقانون ينص أن على السلطات المحلية تأمين هيئة تعليمية»،(٢٢) إلا إنه وحتى سنة ١٩٣٩، لم يساهم مجلس بلدية حيفا إلا في تعيين لجان المراقبة والاستشارة لكل من نظامي التعليم، الوطني (العربي) واليهودي. ولم تُفرض قط ضريبة لأغراض التعليم المحلي تحديداً، على الرغم من أن قانون المجالس البلدية لعام ١٩٣٤، يمكّن من ذلك.

أمّا الجزء الأكبر من تكاليف دائرة الصحة فكان يُغطى من الاعتمادات المالية العامة، وتشرف عليها الدائرة بالتواصل مع البلدية، كما كان على المجلس أن يغطي جميع النفقات التي توصي بها الدائرة، مثل توفير مبنى المستشفى، والخدمات غير الفنية، والصيانة الصحية.(٢٣) ومنذ سنة ١٩٢٤ وما بعد، كانت الدائرة الطبية تعيّن موظف الصحية البريطاني، بينما تدفع البلدية راتبه. والخلاف الذي برز لاحقاً، عندما أنهى المجلس عقده، يدل على الغموض الذي ميز العلاقات المالية بين السلطتين، المركزية والمحلية:

> فقد كتب مأمور الصحة الأعلى في حيفا، في ١٣ شباط/فبراير ١٩٢٩، إلى مدير الصحة، موضحاً قضية السيد أوكاي: إن موقف البلدية إزاء الوضع عامة، يتميز بعدم تفهم أهمية المنصب، وبعدم الاهتمام بضرورة وجود مأمور كفء، وبالادعاء بعدم القدرة على، أو الرغبة في، دفع الراتب اللازم.(٢٤)

بالإضافة إلى ذلك، وجّه اتحاد مفتشي الصحة كتاباً إلى وزير الخارجية في ١٨ آذار/مارس ١٩٢٩، عبّر فيه عن الغضب الشديد من أن توظف إدارة بريطانية مهنيّاً بريطانياً، «وتضعه في مجلس محلي»، ثم تسمح لذلك المجلس بصرفه من الخدمة!(٢٥) وعلى الرغم من مداخيل البلدية المحدودة، فقد مورس ضغط خفي، وأعيد تعيين الموظف أخيراً.

أمّا بالنسبة إلى قوات الشرطة، فقد كانت المدن، في البداية، هي التي تغطي تكاليفها. ولكن عقب إعادة تنظيم عامة سنة ١٩٣٢، تم دمج القوات البلدية بشرطة الدولة التي تحملت نفقاتها بالكامل. وفي موازاة ذلك، جرى تقليص في المنح المقدمة للبلديات.(٢٦)

وفيما زادت متطلبات حيفا المتنامية، في الضغط على البلدية لتلبية حاجاتها، فإن الإدارة المركزية استمرت في كبح جماح استقلاليتها في العمل، وفي التشدد في تقديم الدعم المالي لها. ومع أن الإدارة اتبعت في سياستها تجاه شؤون بلدية حيفا المالية خط الاستعمار المحافظ تجاه الحكومة المحلية، إلا إن هذه السياسة كانت تغيّر مسارها عندما تتعلق القضايا بهموم اليهود في المدينة. فمن أجل تلبية مطلب الانتداب بالنسبة إلى «الوطن القومي اليهودي»، كان في الإمكان التغاضي عن هذه السياسة المحافظة، أو تحريفها، كما يظهر في أداء بلدية حيفا لوظيفتها.

المصادر

(١) الأوقتروي وضريبة البوابة: ضريبتان محليتان بنسبة ١٪ من قيمة الأغراض المستوردة، الأجنبية أو الفلسطينية، كما هو وارد في فاتورة الشحن. والقنطار: ضريبة تفرض على السلع التي تُحسب بالوزن أو بالكيل، وهي تطبق عادة على المنتوجات المحلية فقط.
(Sir Herbert Samuel to Earl Curzon, 1 January 1921, Public Records Office, Colonial Office, 733/9).

وقد استُبدلت هاتان الضريبتان، سنة ١٩٢٠، برسم إضافي بنسبة ١٪ من قيمة البضاعة بحسب الفاتورة، وذلك على جميع الأغراض المستوردة والخاضعة للرسوم، ثم جرى أخيراً التخلي عنها عندما ألغت الإدارة الرسوم الجمركية المحلية سنة ١٩٢٤.

(٢) *Palestine News*, 30 January 1919, Vol. I, No. 43.

(٣) Sir Herbert Samuel to Earl Curzon, 1 January 1921 (Public Records Office (PRO), Colonial Office (CO) 733/9); A. Granovsky, *The Fiscal System of Palestine* (Jerusalem, 1935), p. 255.

(٤) High Commissioner to Secretary of State, 27 June 1931 (PRO CO 733/207).

(٥) Secretary of State to High Commissioner, 16 January 1922 (PRO CO 733/8).

(٦) Colonial Office (CO) to High Commissioner (HC) 2 January 1925 (PRO CO 733/87); Sir H. Samuel to Earl Curzon, 1 January 1921 (PRO CO 733/9).

(٧) CO to HC, 23 April 1925, (PRO CO 733/90).

(٨) CO to HC, 12 March 1926 (PRO CO 733/112).

(٩) E. Mills, Assistant to Chief Secretary, Political Report, September 1924 (PRO CO 733/74).

سُجلت شركة تطوير أراضي فلسطين في لندن سنة ١٩٠٩ برأسمال وقدره ٥٠,٠٠٠ جنيه استرليني، وهي أول شركة سجلت محلياً في فلسطين سنة ١٩٢٠ باسم شركة الخدمات العامة.

Department of Commerce and Industry, *Commercial Bulletin*, Vol. II, December 1922, and ESCO Foundation for Palestine, *Palestine: A Study of Jewish, Arab and British*

Policies, Vol. I (New York, 1970), p. 342.

وكانت تلك الشركة ذراع المنظمة الصهيونية الرئيسية لشراء الأراضي، بهدف جعل استملاك الأراضي حكراً بالصندوق القومي اليهودي، وبالأفراد، وبشركات الاستيطان الخاصة.

(١٠) HC to CO, April 1923 (PRO CO 733/44).

(١١) B. J. Smith, *The Roots of Separatism in Palestine* (Syracuse, N. Y., 1993), pp. 154-5.

(١٢) Lloyd's minute, 22 December 1928 (PRO CO 733/162).

(١٣) HC to Secretary of State, 13 May 1933 (PRO CO 733/244), and HC to Secretary of State, 27 June 1931, (PRO CO 733/207).

(١٤) Government of Palestine, *Palestine Blue Book*, 1936, p. 117.

(١٥) CO to HC, 24 November 1931 (PRO CO 733/196).

(١٦) HC to Secretary of State, 14 June 1934 (PRO CO 733/263).

(١٧) E. Keith-Roach, *Pasha of Jerusalem*, Vol. 2, chapter IX (Private Papers Collection, St. Antony's College, Oxford).

وفي رسالة إلى السكرتير العام، بتاريخ ٨ آب/أغسطس ١٩٣٢، ذهب إلى حد اقتراح أساليب قانونية لمعاقبة أعضاء البلدية ممن تخلفوا عن دفع ضريبة المسقفات.

(Keith-Roach to Chief Secretary, Israeli State Archives 2G/99/33).

(١٨) «الكرمل»، ٢٢ حزيران/يونيو و ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٢.

(١٩) لمزيد من التفصيلات، أنظر:

M. Seikaly, «The Arab Community of Haifa 1918-1936,» D. Phil. thesis, Oxford University, 1983, Table IV.

(٢٠) «الكرمل»، ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٣٢؛ وأنظر أيضاً الفصل الرابع عشر.

(٢١) Treasurer to Chief Secretary, 14 May 1934, (Israeli State Archives 2G/159/34); Treasurer to Chief Secretary, 14 May 1935 (Israeli State Archives 2G/112/32); HC to CO, 20 February 1936 (PRO CO 733/286).

(٢٢) Education Department, *Annual Report*, 1927-8.

(٢٣) Department of Health, *Annual Report*, 1928, p. 7.

(٢٤) HC to Secretary of State and enclosures, 8 August 1929 (PRO CO 733/168).

(٢٥) *Ibid.*

(٢٦) Co memo on Municipal Police, 16 October 1932 (PRO CO 733/227); HC to Secretary of State, 30 June 1934 (PRO CO 733/268).

LAU LIBRARY BEIRUT

الفصل السادس

التخطيط الحضري لمدينة حيفا: السياسات والأحياء الجديدة

إن السياسات التي حكمت تطور المدينة المادي، بأحيائها السكنية وبنيتها التحتية، كانت خاضعة لسيطرة القدس، كما هي الحال مع البلدية. فحتى سنة ١٩٣٠، كان الكثير من الأمور يعتمد على المبادرة المحلية، الأمر الذي كان يعني أن قطاعات السكان الأكثر تنظيماً ـ وخصوصاً اليهود الذين شجعتهم المنظمة الصهيونية ـ تمتعت بقدر كبير من الاستقلالية في تطوير أحياء سكنية، وخدمات لم تكن في الضرورة، مندمجة في البنية التحتية العامة للمدينة. وهكذا، كان الكثير من جغرافية المدينة قد تحدد قبل أن يتم، سنة ١٩٣٠، وضع خطة أكثر تماسكاً للمدينة.

منذ بداية الاحتلال، كان البريطانيون يعون جيداً قيمة حيفا، كميناء عميق وكقوة استراتيجية. ففي أثناء فترة الإدارة العسكرية، تركز الاهتمام، في معظم الأحيان، على تأمين الحاجات الأساسية للسكان الذين عانوا التمزق الاقتصادي والاجتماعي خلال الحرب العالمية الأولى. أمّا بعد سنة ١٩٢٢، ومع تأسيس الإدارة المدنية، فقد نقل إلى حيفا عدد من دوائر الحكومة، بما فيها الجمارك والمواصلات، الأمر الذي وفر، ولأول مرة، فرصاً للعمل، وخصوصاً بالنسبة إلى القلة من السكان المحليين الذين كانوا يتكلمون الإنكليزية. علاوة على ذلك، اتخذت هيئة سكة الحديد الموحدة مقرها بحيفا، ولكنها أحضرت موظفيها من مصر ولبنان.

تمّ تثبيت وتعديل مكانة المجلس البلدي، الذي كان ناشطاً خلال الفترة الأخيرة من العصر العثماني (منذ سنة ١٨٨٢)، من خلال قانون شرعنة المجالس البلدية لسنة ١٩٢٥.[١] فقد كان عليه، في الأساس، القيام بمهمات تنظيمية وخدماتية صغيرة: كمراقبة البناء وترخيصه، والإشراف على تنظيف الشوارع، وإصلاح الإضاءة، ومراقبة الأسواق والأمكنة العامة، وتسجيل الولادات والوفيات، وصيانة الأخلاق العامة، والرقابة على الصحة العامة، وضبط الموازين والمكاييل.

إلا إنه مع تنامي المدينة السريع، اتسعت هذه المهمات باطراد، فأنشأت الإدارة دوائر محلية للصحة والأشغال العامة والتعليم، للمساعدة في تنفيذ هذه الواجبات، ولتجسيد سياسة الحكومة المركزية في المدينة. وبذلك، كانت دوائر الحكومة المركزية تتخطى صلاحيات البلدية بالتدريج (أنظر الفصل الخامس).

ومن الهيئات الأخرى التي أُنشئت لتنظيم تطوير حيفا وضبطه، أسوة بغيرها من المدن الفلسطينية، اللجنة المركزية لتخطيط المدن، التي شكلها في البداية، المندوب السامي، السير هربرت ساموئيل، في شباط/فبراير ١٩٢١، ومنحها سلطة عليا على مشاريع تخطيط المدن وضبط أعمال البناء داخل مناطق تخطيط المدن الموافق عليها. كما شُكلت لجان تخطيط محلية بموافقة اللجنة المركزية والمندوب السامي، ومُنحت صلاحيات البلدية كلها، كما هو مفصل في القانون العثماني في ٢٧ رمضان ١٢٩٤ هـ (١٨٧٥م).[٢] وبعبارة أُخرى، كانت تلك اللجان مسؤولة عن تنفيذ مشاريع البناء في المدينة، ولها صلاحية مصادرة الأملاك وفرض الرسوم والضرائب، كما هو مبين في أنظمة البلديات. وبما أنها كانت، في النهاية، مسؤولة أمام اللجنة المركزية وليس أمام البلديات، فقد كان ذلك وسيلة لضمان تعاون البلديات فيما يجري تطبيقه من سياسات لا سيطرة للبلدية عليها.

ولكن في حالة حيفا على الأقل، انتقلت المبادىء المتنورة والمحددة في قانون سنة ١٩٢١، ببطء من النظرية إلى التطبيق، إذ لم تظهر الإشارة الرسمية الأولى إلى لجنة محلية في حيفا، إلا سنة ١٩٢٩؛ ومنها يمكن الاستنتاج أنه حتى وقت متأخر من العشرينات، كان الإشراف على تطور المدينة يتم من قبل اللجنة المركزية في القدس وليس محلياً.[٣] وكانت اللجنة المركزية ذاتها تعمل في ظل عوائق متنوعة ليس أقلها نقص الأموال والمساعدة الخبيرة. ولقد دام هذا الوضع حتى سنة ١٩٣٦ عندما تمّ، وبصورة دائمة، تعيين شخص متخصص في تخطيط المدن، لتقديم المشورة والنصح.

ويمكن لهذا الوضع أن يفسر سبب عدم تطبيق أنظمة تخطيط المدينة بجدية في حيفا خلال العقد الأول من الإدارة البريطانية. فالموقف تجاه المناطق السكنية بصورة خاصة، كان يسمح للأحياء بتعهد حاجاتها الخاصة ضمن الخطوط العريضة لأنظمة التخطيط، ومن دون تدخل رسمي، ممّا عاد طبعاً بالفائدة على قطاعات الجماعة السكانية الأكثر دينامية والأفضل تنظيماً. وإحدى الحالات الأفضل توثيقاً لدى الجماعة اليهودية، حالة الجمعية التعاونية للحي السكني في هدار هكرمل، التي قبلت البلدية ولجنة تخطيط المدينة، وطوال عدة أعوام، أنظمة البناء التي وضعتها.[٤]

LAU LIBRARY BEIRUT

أمّا المرحلة الثانية في حالة حيفا فكانت نتيجة الخطة العامة للمدينة سنة ١٩٣٠، والتي وُضعت خطوطها العريضة بتوجيه المخطِّط الأعلى في اللجنة المركزية، السيد سي. هوليداي، عضو معهد تخطيط المدن في بريطانيا العظمى. ومنذ ذلك الوقت، جرى اتباع وسائل أكثر تماسكاً، بالإضافة إلى تشجيع المزيد من استقلالية السلطات المحلية عبر تأسيس لجان تخطيط محلية. ولقد ضمت الخطة، سنة ١٩٣٠، المنطقة كلها، من نتوء الرأس المرتفع في الغرب إلى ما وراء نهر المقطع في الشرق (حيث يصعب رسم الحدود بسبب طبيعة ضفاف النهر السبخة)، ومن الواجهة المائية في الشمال إلى قمة الجبل في الجنوب، بما فيها البلدة القديمة والأحياء السكنية الجديدة والواجهة المائية وسكة الحديد والمراكز التجارية. وكان من المفروض إجراء تعديل خارجي رئيسي للمناطق المبنية، مع تصنيف المناطق غير المبنية في الشرق والجنوب كمناطق «غير محددة»، وهو تعريف يعني إبقاء مناطق معينة غير متطورة، بالقرب من المناطق المبنية للاستخدام المستقبلي، إلا إن هذا القرار كان له، في الحقيقة، أثر عكسي. فنتيجة الضغوط الديموغرافية والاقتصادية، وتدفق العمال المهاجرين إلى المدينة منذ نهاية العشرينات وما بعد، أصبحت تلك المناطق تجمعات سكنية محتلة، وانتشرت فيها الأبنية كالفطر من دون أية سيطرة للبلدية عليها.

كان حافز الضغط الرسمي للتقيد بالخطة وبأنظمة لجنة التخطيط المحلية، هو الاهتمام أساساً، بضمان نجاح مشروعين رئيسيين تبنتهما الحكومة للتطور الاقتصادي، من أجل إحداث تأثير في الاقتصاد الفلسطيني الأوسع وفي المصالح البريطانية الاستراتيجية، هما: الميناء الجديد، الذي بدأ العمل على إنشائه سنة ١٩٢٩ وانتهى سنة ١٩٣٣، وخط أنابيب شركة نفط العراق ومصفاة البترول اللذان استُكمل إنشاؤهما سنة ١٩٣٩ (بينما انتهى إنشاء خط الأنابيب الذي ينقل النفط الخام من العراق سنة ١٩٣٤)،[٥] مع أنهما كانا في مرحلة التخطيط منذ منتصف العشرينات من القرن العشرين.

ويبين أسلوب وضع الخطة، المواقف الرسمية المتباينة إلى حد كبير تجاه الجماعة السكانية اليهودية المتنامية بسرعة والسكان الفلسطينيين من أهل البلد الأصليين. إذ لم يكن القطاع العربي على العموم، مطلعاً على مفاهيم التطوير الجديدة التي تجسدت في الخطة العامة، مما ساهم في تهميش دور الجماعة العربية في عملية صنع القرار على مستوى التخطيط المحلي والإداري. ولهذا، لم يكن هذا القطاع في موقع جيد لممارسة الضغط من أجل صيانة مصالحه الخاصة. علاوة على ذلك، كانت الإدارة، في معالجتها قضايا القطاع العربي، تجنح إلى

اعتبار أية منافع لهذه الجماعة السكانية، ومهما كانت صغيرة، بمثابة امتيازات يجب تقديرها. في المقابل، كانت تجري استشارة القطاع اليهودي بشأن قرارات تطوير المناطق اليهودية، وإن تمّ ذلك أحياناً على مضض أو استجابة للضغط فقط.

كل ذلك تجسد على أرض الواقع، وخصوصاً فيما يتعلق بوضع الخطة العامة وتنفيذها: فما أدخلته المنظمة الصهيونية كان ذا أثر حاسم على الصورة النهائية للخطة بشأن منطقة الخليج والحي اليهودي ومعامل شركة نفط العراق. كما جرى تعديل مجال حدود المدينة لاحقاً، استجابة لضغوط المصالح اليهودية المحلية، وهذا واضح بصورة خاصة في حالة طرف المدينة الشرقي، حيث كان من المقرر إنشاء المحطة النهائية لأنابيب شركة نفط العراق. وقد أدت خطط الحكومة لإقامة مشاريع رئيسية كهذه، إلى موجة من المضاربة بالعقارات، التجارية والصناعية، وكان ملاك الأراضي المحاذية مباشرة لمنطقة المشروع في وادي المقطع السبخ، أكثر الأفراد تأثراً بهذا.

وكانت ملكية هذه المنطقة الواسعة تعود في الأساس، إلى منظمات يهودية هي: الصندوق القومي اليهودي (هكيرن هكييمت ليسرائيل)، وشركة أراضي الخليج، وشركة تطوير خليج حيفا.[٦] وبناء على إصرار تلك الشركات رتبت الحكومة لقاءات بين لجنة التخطيط المحلية وبين ممثلين عنها في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣١ وفي كانون الثاني/يناير ١٩٣٢، دعي لحضورها خبير تخطيط المدن، البروفسور ب. أبركرومبي.[٧]

وقد وسعت حدود المدينة التي تمت الموافقة عليها سنة ١٩٣٠، لتضم، ومنذ ذلك الوقت، منطقة الخليج، وهو الموقع المخطط لأن يكون مناطق صناعية وتجمعات سكنية للعمال. وفي الواقع، كان مهندسون ومستثمرون من هذه المنظمات اليهودية يفاوضون منذ سنة ١٩٢٦ على ضمّ ممتلكاتهم إلى الخطة العامة، وكان همّهم الأخطر يتعلق بموقع الميناء. فقد ظل ر. كاوفمان، مخطط المدن لشركة تطوير خليج حيفا، وطوال سنتي ١٩٢٧ و ١٩٢٨، يحاول إقناع الإدارة ببناء الميناء في منطقة الخليج المنفتحة مباشرة على الأراضي التي تملكها المنظمات الصهيونية، لا في الزاوية الجنوبية ـ الغربية من المدينة؛[٨] كما حاول أن يحظى بدعم الشركات الأخرى، كاللجنة التنفيذية الصهيونية ونقابة العمال اليهود (الهستدروت).[٩] لكن تعليلاته أثبتت أنها غير مقنعة، وخصوصاً أنّ خطته المقترحة ستكون أكثر تكلفة.

على الرغم من كل ذلك، اتضح لجميع المؤسسات الصهيونية المعنية أن حيفا تمتلك إمكانات هائلة لتطوير الاقتصاد اليهودي في فلسطين، بالإضافة إلى

الفوائد من عائدات النفط ومن التجارة مع التخوم الشرقية.(١٠) ومع أن مكان الميناء لم يكن، في الأخير، قريباً من الأراضي التي يمتلكها اليهود في الخليج، إلا إن معامل شركة نفط العراق كانت كذلك، مما جعل الشركات اليهودية تشارك مباشرة في المفاوضات بشأن نقل ملكية الأراضي وفرزها وتطويرها. ولقد أخذت اللجنة المركزية للتخطيط الكثير من اقتراحاتها في الاعتبار، وأدمجتها في الخطة العامة الأخيرة. بالإضافة إلى ذلك، خاضت تلك الشركات صراعاً للحصول على امتيازات متعددة من أجل ضمان مستقبل ملكيتها؛ فعلى سبيل المثال، تمّ الاتفاق على بناء طريق داخل المنطقة المخصصة لمعامل شركة نفط العرق، يصل بين الأحياء اليهودية في الخليج وفي نفي شأنان، وعلى نفقة الشركة.(١١)

كان الحفاظ على موضع المدينة الجمالي، وخصوصاً المنظر البانورامي لجبل الكرمل، من اهتمامات الإدارة الرئيسية في تطبيقها للخطة العامة.(١٢) فقد جرى توسيع الطرق في قلب المدينة، وفي موازاة الشاطىء، كما بنيت شوارع عريضة (كشارع الملوك)، وتمّ وصلها بواسطة الساحات (كساحة بلومر) خلال ١٩٣٤ ـ ١٩٣٥. فضلاً عن ذلك، أُدخلت المناطق المبنية، مثل بعض أجزاء البلدة القديمة، في خطط التطوير المفصلة، وفُرضت قيود على ارتفاع المباني والبيوت في مناطق معينة من هدار هكرمل، فاقتصرت مباني الجهة الجنوبية من شارع الملوك في المنطقة التجارية على طبقتين. ووفر تخطيط حدود المدينة أيضاً، المجال لغرس الأشجار، وللمحافظة على الأودية والغابات الطبيعية، كما أُفردت منطقة على الكرمل لتكون متنزهاً في المستقبل.

وكان من المفترض أن تخضع أحياء حيفا السكنية التقليدية، لأنظمة التخطيط الجديدة عندما توضع موضع التنفيذ، لكن هذه الأنظمة لم تطبق عملياً، وبصورة كاملة وشاملة، إلا في الأحياء الجديدة التي تنامت بعد سنة ١٩٣٠، والتي كان يسكنها أساساً المهاجرون اليهود الجدد. أمّا امتدادات الأحياء القديمة والمناطق السكنية الجديدة على سفوح جبل الكرمل إلى الغرب والجنوب، فكانت وقبل ذلك التاريخ، نتيجة جهود وأذواق فردية، وأحياناً جماعية.

امتدت أغلبية الأحياء السكنية الجديدة على شكل مروحة حول نواة البلدة القديمة وانتشرت الضواحي السكنية الأكثر ثراء وجمالاً، إلى الغرب على أساس الانتماء الديني أو بحسب الأصول الاجتماعية ومستوى الحضرية، حيث هاجر الناس من مدن الداخل والريف. وفي مثل هذه المناطق احتشد القرويون من عرابة (قرب جنين)، وبورين (بالقرب من نابلس)، وشفاعمرو وكفرياسيف وترشيحا (في الجليل الأعلى)، كما أقام أناس من الطيرة في حي الطيارنة. ولقد نشأت في

القطاع الشرقي، التجاري والصناعي، جيوب سكنية مماثلة، كالمنطقة التي أقام بها أناس من نابلس وغزة وكذلك القطاع السوري من السوق (سوق الشوام).(١٣)

وكانت بعض الأحياء السكنية الجديدة في الغرب والجنوب، مثل هدار هكرمل (أُنشىء سنة ١٩٢٠) وأحوزا على جبل الكرمل (سنة ١٩٢٣) وبات غليم على شاطىء البحر (سنة ١٩٢٣)، كلها أحياء يهودية على وجه الحصر تقريباً.(١٤) وقد انتشرت في الاتجاه نفسه أيضاً، أحياء عربية كانت في أغلبيتها مسيحية، فمنطقة الزوارة، المعروفة أيضاً باسم تل السمك أو حيفا العتيقة، والتي كان يملكها دير اللاتين، وهي تمتد غرباً إلى المنطقة المعرفة باسم الموارس (سُميت لاحقاً وادي الجمال)، بيعت بسعر زهيد إلى الطائفة الكاثوليكية في بداية العشرينات من القرن العشرين.(١٥) وتنامى فيها حيّان ظلاً عربيين تقريباً، وإن لم يبقيا مسيحيين بالكامل. كذلك وُجدت بعض الجيوب السكنية المسيحية في وسط الأحياء اليهودية مثل منطقة المفخرة في قلب هيرتسليا وحي الشوافنة (وهم أناس من الشويفات في لبنان) في قلب هدار هكرمل.

أمّا الأحياء السكنية اليهودية الجديدة في الشرق فكانت إمّا امتداداً لنفي شأنان، الذي أنشىء سنة ١٩٢٢، أو لمستعمرات عمالية (كريوت) تأسست في منطقة الخليج الصناعية بدءاً من سنة ١٩٣٤. وفي منتصف الثلاثينات، أحاطت أحياء يهودية جديدة بالمدينة من أقصى الشرق، حيث أحياء الخليج السكنية، إلى قمة جبل الكرمل، حيث أسست مستعمرات المهاجرين الأوروبيين الأكثر ثراء، وصولاً إلى بات غليم في الغرب. وكان الحي الوحيد الذي سكنه العرب المسلمون هو حي الحلّيصة إلى الشرق من الحي المسلم التقليدي.

ولم يشهد الحي القديم بذاته أيّ توسع مادي: فالأبنية القديمة إمّا وسعت أو استبدلت بأُخرى مرتفعة ومكونة من شقق. وكانت المشكلة الكبرى في هذه المنطقة، تتمثل بتدفق العمال والمهاجرين الذين أقاموا أكواخاً في المساحات الخالية المتوفرة، عندما ضاقت بهم بيوت أقربائهم. فقد شكل قرب هذا الحي من مواقع العمل ـ في سكة الحديد والطرق والميناء ـ عامل جذب إضافي له؛ فاتساع فرص العمل في حيفا المتنامية، بالتضافر مع الصعوبات التي خبرتها الزراعة الفلسطينية منذ نهاية العشرينات وما بعد، جلبا أعداداً متزايدة باطراد من سكان الريف إلى المدينة، مما أوجد مشكلة خطيرة تسبب بها الاكتظاظ والسكن الرديء (أنظر أيضاً الفصل الرابع عشر).(١٦) نتيجة كل ذلك، انبثقت مدينة الأكواخ المعروفة باسم أرض الرمل ـ أو باسم المَنتنة، وهو اسم أكثر دلالة ـ إلى الشرق من المدينة، وسكن فيها سنة ١٩٣٢، آلاف من العرب الفقراء.

LAU LIBRARY BEIRUT

على العموم، شكلت أغلبية الأحياء السكنية الجديدة نوىً منفصلة، استفادت في البداية من مركز المدينة التجاري وخدماتها، ثم تحولت بالتدريج نحو المزيد من الاكتفاء الذاتي، فكانت كثيراً ما تتعهد حاجاتها التجارية والمالية الخاصة. وقد عززت الأجواء السياسية التي ازدادت عدوانية في البلد كله خلال الثلاثينات، والتي ترافقت بتوتر متنام بين اليهود العرب، هذا الاتجاه (أنظر الخريطتين رقم ٣ ورقم ٤).

شملت المناطق شبه السكنية، كما ورد تعريفها في الخطة العامة، أجزاء من المدينة القديمة التي هي قلب النشاطات الاجتماعية ـ التجارية، وكذلك الأحياء السكنية المحاذية لها. وقد استمرت السوق في نشاطاتها كما كانت في فترة ما قبل الحرب، بالإضافة إلى إنشاء مراكز تجارية جديدة إلى الشرق والغرب على حد سواء. فقد أُنشيء في الغرب مركز أعمال حديث سنة ١٩٢٦ برأسمال يهودي، بينما تأسست في الشرق أسواق على النمط التقليدي، على أيدي فلسطينيين ومهاجرين عرب، مثل السوق السورية التي مرّ ذكرها سابقاً. وجميع هذه المراكز أنشئت بمبادرة خاصة، ولكنها خضعت لسلطة لجنة التخطيط المحلية. ومع أن هذه المنطقة تنامت في منتصف الثلاثينات، لتشمل مراكز تجارية كوسموبوليتية ناشطة جداً، إلا إنها ظلت قلب المدينة العربية التقليدية، وفيها أُنشيء المشروعان الحكوميان الرئيسيان ـ محطة سكة الحديد المركزية والميناء ـ الأمر الذي ساهم بالتأكيد في تسريع وتيرة النشاط الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، ضمّت المنطقة التجارية الكثافة الكبرى من المرافق العامة، مثل مباني الحكومة ومواقف السيارات والمستشفيات وما شابه، مع أنها كانت موزعة أيضاً في جميع أنحاء المدينة.

قياساً بفورة النشاط العمراني الخاص، يتبين أن مساهمة الإدارة في المباني العامة لم تصل في الحقيقة، إلا إلى حدّها الأدنى، في العشرينات من القرن العشرين. فقد ركّزت دائرة الأشغال العامة اهتمامها على بناء الطرق وتحسينها، وعلى تجديد الأبنية القائمة التي كانت على الأغلب مستأجرة، وعلى إقامة عدد قليل من الأبنية الصغيرة كمراكز للدوائر الحكومية التي تأسست في البداية، ومنها المستشفى الحكومي، في مواقع مستأجرة. ولم تبدأ الإدارة بناء مرافق لخدمات معينة، إلا في بداية الثلاثينات، وكانت محكمة قاضي اللواء، التي أقيمت في منطقة البرج سنة ١٩٢٩، من أوائل المباني التي شيدت. وسرعان ما تحولت هذه المنطقة كلها إلى منطقة مبان رسمية، ولم يُستكمل بناء المسلخ والمستشفى الحكومي إلا خلال ١٩٣٧ ـ ١٩٣٨، على الرغم من الحاجة الواضحة إلى كليهما منذ بداية الثلاثينات (أنظر الخريطتين رقم ٣ ورقم ٤).[١٧]

وأصبح تزويد الماء والشؤون الصحية وصرف المياه المالحة، مسؤولية دائرتي

الصحة والأشغال العامة بالتعاون مع البلدية. ونفذت دائرة الصحة في البداية، معظم نشاطات هذه الخدمات العامة، مع احتفاظها بمنصب المستشار بالنسبة إلى المجلس البلدي في جميع الأمور المتعلقة بتزويد المياه والصحة العامة والصرف المائي.[١٨] وقد حصلت تطورات بالتدريج ثبت أنها غير كافية لتلبية متطلبات السكان الذين تزايدوا بسرعة.

خلال الاحتلال البريطاني، تزودت حيفا بالماء أساساً من آبار خاصة، كثيراً ما كانت ملوثة ومالحة وغير كافية. فشرعت دائرة الصحة، ومنذ سنة ١٩٢٨ وما بعد، تؤكد بإلحاح على الحاجة إلى تزويد أفضل، وبدأ البحث عن مصادر جديدة إلى أن وجد الماء في عين سعادة سنة ١٩٣٠، ومن ثمّ سنة ١٩٣٤ إلى الجنوب من المدينة. أمّا الأحياء الجديدة، وخصوصاً في هدار هكرمل، فكان الماء يجري في شبكة أنابيب منذ سنة ١٩٢٢؛ وفي سنة ١٩٣٠، أضيفت آبار جديدة إلى بئر معهد التكنولوجيا (التخنيون)، كما أن لجنة هدار هكرمل زودت الكثير من الأحياء التي تطورت على سفح الجبل حديثاً، بالماء على قاعدة تجارية. ولم تحاول البلدية دمج جميع مصادر الماء الخاصة في النظام العام، إلا في منتصف الثلاثينات.[١٩]

بالإضافة إلى ذلك، اعتمد نظام صرف الماء المالح أيضاً، على حفر المجارير الخاصة، التي تسببت على الدوام بأوضاع غير صحية، ولم تكن المعالجات الموقتة والجزئية كافية بالمرة؛ ومع بناء الميناء، منذ سنة ١٩٢٩ وما بعد، أصبح من الضروري تحويل قنوات الصرف القائمة عن منطقة الميناء. لكن حيفا، وحتى منتصف الثلاثينات، كانت لا تزال تفتقر إلى نظام صرف رئيسي، مع أن خطوط صرف فرعية كانت قد مُدّت وربطت بالمجارير الرئيسية في بعض المناطق.

أمّا الإنجاز الأكثر أهمية لدائرة الأشغال العامة في حيفا، وفي البلد عامة، فكان شبكة الطرق التي بنتها. إذ إنه كان يمكن، وفقاً لقانون تنظيم المدن، بناء الطرق وتحويلها وتوسيعها، كما كان في الإمكان عند الضرورة، مصادرة الأرض من دون تعويض، طالما أنها لا تشكل أكثر من ربع القطعة بكاملها. وقد ركزت دائرة الأشغال العامة على بناء شبكة طرق مثيرة للإعجاب، داخل المراكز التجارية في قلب المدينة وحولها، وخصوصاً بعد بناء الميناء، الأمر الذي سهل حركة المرور في محيطه وحول محطة سكة الحديد المركزية. بالإضافة إلى ذلك، رُبطت هذه الشبكة أيضاً بالأحياء السكنية وبالكرمل وبالمنطقة الصناعية وبمداخل المدينة، عبر طرق من الدرجة الأولى تصلح لجميع الأحوال الجوية، وعبر جسور

عندما يقتضي الأمر ذلك.

أمّا في المناطق السكنية، فقد اعتمد بناء الطرق مرة أُخرى على مبادرة الجماعة السكانية المحلية وثرائها، ففي أحياء مثل هدار هكرمل، جمعت اللجنة المحلية الأموال لتغطية تكلفة البناء، وتعهدت العمل بنفسها.[٢٠] ولكن، منذ منتصف الثلاثينات، وبعد تنفيذ مخطط حدود المدينة، كان على البلدية أن تساهم في التكلفة والتخطيط، بينما تعهدت دائرة الأشغال العامة، عندما كانت ترى الأمر ضرورياً، عملية البناء في القطاعات الأقل تنظيماً والأكثر فقراً، وفرضت رسوماً على ملاك الأراضي التي مرت الطريق فيها.

اشترط قانون تنظيم المدن أيضاً، برامج لبناء الطرق إلى المدينة ومنها. فقد حافظت الإدارة خلال العشرينات، على سياسة طرق نشطة، كما أقيم سنة ١٩٢٦، مجلس الطرق الاستشاري لوضع برنامج شامل لبناء الطرق (وخصوصاً العابرة إلى البلد). وعلى الرغم من هذا البرنامج، عانت حيفا كثيراً نقصاً في طرق المواصلات الجيدة إلى بقية أجزاء فلسطين، إذ حتى سنة ١٩٢٠، لم تكن هناك إلاّ طريق خارجية رئيسية واحدة فقط في حالة جيدة، تؤدي إلى القدس عبر نابلس. أمّا الطرق الرئيسية الأُخرى، والتي تؤدي إلى الناصرة وبيروت ودمشق، فكانت بحاجة ملحة إلى الإصلاح، كما أن الطريق إلى دمشق كانت غير مرصوفة وخطرة أيضاً. ولم تُبن طرق جديدة حتى سنة ١٩٣٦، وإنما كان يعاد، وببطء، إصلاح الطرق القديمة لتصبح قابلة للاستخدام، مثل الطريق الساحلي حيفا ـ عكا، الذي لم يتم إصلاحه إلا سنة ١٩٣٣.

أخذاً في الاعتبار الوضع الجيوسياسي تحت حكم بريطانيا، والأهمية الزراعية والصناعية المتنامية للسهل الساحلي، فإن النقص الأكثر أهمية، هو عدم إنشاء طريق ساحلي يصل بين حيفا ويافا. ومفتاح هذا الإهمال يكمن في موقف الإدارة المنحاز إلى السكك الحديدية التي كانت تمتلكها الدولة، إزاء المنافسة المتنامية باطراد لحركة المرور الآلية، إذ أفرطت إدارة فلسطين في إعاقة بناء الطرق وصيانتها.[٢١] ولم تُبن طريق حيفا ـ يافا أخيراً، إلا سنة ١٩٣٧.

كان هذا مثالاً لسياسة الإدارة البريطانية التي أملتها عليها مصالح متعارضة مع المصالح المحلية؛ ففي تلك الحالة، عرقلت السياسة التي حبذت تطوير سكك الحديد، نمو أنماط أُخرى من النقل، في الوقت الذي لم تكن فيه خدمات السكة الحديد كفوءة ولا كافية على حد سواء. ويمكن إيجاد أمثلة أُخرى من هذا التعارض في حالتي كل من الميناء والمحطة النهائية لأنابيب شركة نفط العراق (أنظر الفصل السابع).

LAU LIBRARY BEIRUT

إن الأسلوب الذي اتبعته سلطات التخطيط في المدينة لتنفيذ مهماتها، سواء عن وعي أو من دونه، مهّد الطريق أمام الهيمنة اليهودية على حياتها الاقتصادية. فقد وُضعت الصيغ، في وقت مبكر من الحكم البريطاني، لتطويرها وفق خطوط أوروبية، وشُكلت هيئات لتنفيذها، لكن تطبيق هذه المبادىء كان أمراً آخر. وظهرت بالتدريج استراتيجية لإدارة مدن فلسطين الرئيسية، لكن التباطؤ في هذا المسار كان يعني أن الكثير من «الحقائق» الجديدة صنعته المصالح المحلية، وأنه كثيراً ما كان من المتأخر جداً فعل أي شيء سوى أخذه في الاعتبار. ومع أن الإدارة شجعت على انتهاج مبادىء تطوير مستمدة من التجربة البريطانية، سواء في الوطن أو في المستعمرات، فإنها تبرعت بالحد الأدنى من المساعدة في تنفيذها، إلا إذا كان لهذه الإجراءات مردود فوري على سياستها الخاصة.

بصورة رئيسية، شكل القادمون الجدد، مع شرائح النخبة الصاعدة من رجال الأعمال، أعلى نسبة من المستفيدين من برامج الإعمار الجديدة، ومن أعمال التطوير والمخططات الحضرية، عندما تم تنفيذها أخيراً. ولكن حتى هؤلاء، كان عليهم أن يعتمدوا لفترة طويلة على مبادرات تنظيمية جماعية للمحافظة على شروط الحكومة وتطبيقها، ولهذا، غالباً ما أُطلقت يد الهيئات المستقلة، مثل المنظمة الصهيونية وتوابعها، في تنفيذ هذه المبادىء. وقد شكل جذب المهاجرين الجدد برأس مالهم، عاملاً مهماً لتطوير المشاريع بسرعة ـ مثل المركز التجاري الجديد المحاذي للميناء، ومثل الأحياء السكنية والصناعية اليهودية. إلا إن هذه الفترة من سياسة عدم التدخل في العشرينات، وحتى في بداية الثلاثينات، لم تعكس الآثار المفيدة نفسها على معظم السكان العرب المحليين، الذين افتقدوا وجود منظمات مستقلة موازية لما امتلكه الصهيونيون، فاعتمدوا على البلدية في تحسين المدينة، ومن خلالها، على الإدارة. وبذلك لم يستطيعوا كمجموعة، استغلال الأوضاع المتغيرة بصورة كاملة، الأمر الذي تسبب على العموم، بتجاهل تطورها العام، وخصوصاً عندما كان الأمر يتعلق بطبقات السكان الأكثر فقراً.

وفشل الإدارة في تحسين أوضاع هذه الطبقة، جعلها تلقي اللوم عادة، على النقص في الأموال:

> إن نقص الاعتماد المالي لدى السلطات المحلية، من أجل مصادرة الأراضي للحصول على مناطق مفتوحة للمرافق العامة، تسبب في جعل المدن مكتظة بالأبنية، خصوصاً وأنه ليس هناك اعتمادات مالية لبناء مساكن للعمال.[٢٢]

ولكن، لدى المزيد من التفحص الدقيق لهذا النقص في الأموال، يتبين عادة

أنه نتج إمّا عن سياسات الإنفاق المضغوط التي حبذتها الإدارة، أو عن تفضيلها لأولوياتها، حيث كان للدفاع، وللأمن الداخلي، ولمشاريع البنية التحتية الاستراتيجية مثل الميناء والمحطة النهائية لأنابيب شركة نفط العراق، نصيب الأسد من المبالغ، في الوقت الذي كانت لا تزال فيه أسباب الراحة مثل المجارير والمياه، غير كافية حتى الثلاثينات. بالإضافة إلى ذلك، كانت مساهمة الهيئات الإدارية المحلية في نمو المدينة المخطَّط، ضئيلة. لقد تقررت السياسة بعيداً عن حيفا، إمّا في القدس أو في لندن، وكانت أولويات التخطيط والتطوير التي وضعت في مراكز القوى تلك، هي الحاسمة في تقرير سبيل حيفا إلى التطور المادي والاقتصادي.

المصادر

(١) Government of Palestine, *Palestine Blue Book, 1927* (Revenues, Expenses, Municipalities), p. 63.

وبالنسبة إلى التثبيت القانوني الأول للمجالس المحلية بعد الاحتلال البريطاني، أنظر:

HC to CO and Foreign Office (FO), February 1921 (FO 371 E 2345/2345/88) and HC to FO, 14 February 1921 and July 1921 (FO 371 E2345/2345/88);

وأنظر أيضاً الفصل الثالث عشر.

(٢) نشر منذ البداية، قانون تنظيم المدن لعام ١٩٢١، في:

Official Gazette, No. 36 of 1 February 1921, pp. 1-9 (Government of Palestine, *The Town Planning Handbook of Palestine*, Jerusalem, 1930), p. 6.

(٣) Membership of Town Planning Commission, 1929. Shabatai Levy Files (Central Zionist Archives (CZA) J15/3683).

(٤) Hadar HaCarmel Co-operative Committee, *History of Hadar HaCarmel*, 1931 (CZA J16/95).

(٥) S. H. Longrigg, *Oil in the Middle East* (London, 1954), pp. 77, 89.

(٦) أسس المؤتمر الصهيوني سنة ١٩٠١، الصندوق القومي اليهودي (هكيرن هكييمت ليسرائيل)، وتم تسجيله كشركة إنكليزية سنة ١٩٠٧. وكانت خطته الأصلية أن يُستخدم ثلثا رأسماله في امتلاك الأراضي، بينما يُستخدم الثلث المتبقي في حماية البيئة والزراعة.

(ESCO Foundation for Palestine, *Palestine: A Study of Jewish, Arab and British Policies*, Vol. I (New York, 1970), pp. 338-41).

وكان استملاك الأراضي مبدأ أساسياً للمنظمة الصهيونية في فلسطين، لأنه عبر هذه الوسيلة تصبح الأرض ملكاً للشعب اليهودي، غير قابل للتصرف فيه.

لقد تشكلت شركة أراضي الخليج (The Bayside Land Corporation Ltd.) سنة ١٩٢٨، بالترابط مع الصندوق القومي اليهودي، وامتلكت مساحة كبيرة من الأرض المقفرة والسبخة في منطقة خليج حيفا. وكان هدفها تقليص المضاربة في العقارات في منطقة كانت مخططة كضاحية صناعية لحيفا بالذات (*Ibid.*, p. 346).

أمّا شركة تطوير خليج حيفا (The Haifa Bay Development Company) فقد كانت شركة عقارية خاصة عملت كسمسار لمشتريات اليهود الخاصة للأرض في منطقة الخليج.

(٧) Minutes of meetings at District Commissioner's office, Haifa, on 29 December 1931 and 8 December 1932 (CZA J15/4205).

(٨) من مقابلة بين كاوفمان وهنريكيز من شركة تطوير خليج حيفا وبين أبرامسون وكيث ـ روش من الإدارة في ٢٧ أيار/مايو ١٩٢٦ (CZA A175/149).

وأنظر أيضاً رسائل كاوفمان إلى هـ. ساخر، في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٢٩؛ وإلى اللجنة التنفيذية الصهيونية في كانون الثاني/يناير ١٩٢٩؛ وإلى اللورد ملشت، في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٨ (CZA A175/136). وبالنسبة إلى الموضوع نفسه، أنظر أيضاً:

R. Kaufmann, «Fundamental Problems of Haifa's Future Development,» *Palestine and the Near East Economic Magazine*, Vol. 3, No. 19, October 1928, pp. 433-6.

(٩) نقابة العمال اليهود، المشار إليها عادة باسم «الهستدروت» وهو لقبها العبري، هي الناطق الرسمي المنظم لحركة العمل العبرية. وقد تأسست سنة ١٩٢٠ بعد دمج المنظمات العمالية التي تطورت في فلسطين قبل الحرب العالمية الأولى (Esco, *op.cit.*, Vol. I, pp. 359-66).

(١٠) أعرب مكتب العمل الصهيوني في حيفا، في رسالته إلى د. فانشتاين من دائرة السياحة الصهيونية، عن تفاؤله بالنسبة إلى تطوير الأراضي اليهودية في خليج حيفا. أنظر رسالة سكرتير مكتب العمل الصهيوني إلى د. فانشتاين، ١ آب/أغسطس ١٩٢٦ (CZA A58/1216).

(١١) محضر جلسة لجنة تخطيط المدينة المحلي، في ٢١ حزيران/يونيو ١٩٢٩ (CZA J15/3683).

(١٢) بالنسبة إلى قرارات لجنة تخطيط المدينة المحلية بشأن هذه المسألة، أنظر اجتماعات آذار/مارس ١٩٢٩ (CZA A175/136)، وتموز/يوليو ١٩٣٣، وكانون الثاني/يناير ١٩٣٤، وشباط/فبراير ١٩٣٤ (CZA J15/2577).

(١٣) م. يزبك، «الهجرة العربية إلى حيفا» (الناصرة، ١٩٨٨)، ص ٧٥، ٩٥ ـ ٩٨؛ ومعلومات شفوية، طنوس سلامة، حيفا، أيار/مايو ١٩٧٥، والياس مزاوي، حيفا، أيار/مايو ١٩٧٥.

(١٤) Chamber of Commerce and Industry (Jewish), *Haifa-City of the Future* (Haifa, 1932) and Hadar HaCarmel Co-operative Committee, *op.cit.*

(١٥) معلومات شفوية من الأب سيرل بورغ، مدير كنيسة اللاتين في حيفا، أيار/مايو ١٩٧٥.

(١٦) Government of Palestine, Health Department, *Annual Report*, 1932 (Jerusalem), p. 10.

(١٧) Government of Palestine, Health Department, *Annual Report*, 1937 (Jerusalem), p. 46.

(١٨) Government of Palestine, Health Department, *Annual Report*, 1935 (Jerusalem), p. 91.

(١٩) Government of Palestine, Health Department, *Annual Report*, 1934 (Jerusalem), p. 74;

LAU LIBRARY BEIRUT

Government of Palestine, Department of public works, *Annual Report*, 1935-6 (Jerusalem), p. 21.

(٢٠) Hadar HaCarmal Co-operative Committee, *op.cit.*, p. 14.

(٢١) H. Sawwaf, «Transportation and Communication,» in S. B. Himadeh (ed.), *Economic Organization of Palestine* (Beirut, 1938), p. 307.

(٢٢) Government of Palestine, Health Department, *Annual Report*, 1933 (Jerusalem), p. 9.
أنظر أيضاً: يزبك، مصدر سبق ذكره، ص ٣١، ١٣٢ ـ ١٤٣.

LAU LIBRARY
BEIRUT

الفصل السابع

خطط الإدارة البريطانية ومشاريعها

كانت أهمية حيفا الاستراتيجية، وعلى الدوام، عاملاً مهماً في الخطط البريطانية للمنطقة. فقد أُدخلت حيفا، ومنذ سنة ١٩٠٦، في خطط وزارة الحرب، على أنها «أكثر المواقع ملاءمة للإنزال في سورية» إذا احتاجت مصر إلى حماية عسكرية من التهديد التركي،[١] لأنها، بالإضافة إلى كونها على الجانب الشرقي من قناة السويس، فإنها توفر ممرّاً سهلاً إلى الداخل السوري وإلى شبكة سكك الحديد فيه.

وعندما أُنشئت الإدارة المدنية سنة ١٩٢٢، أصبح دور حيفا المستقبلي كمركز للمواصلات، هدفاً جدياً للحكومة البريطانية. وقد اتُخذت خطوة إيجابية في هذا الاتجاه في المؤتمر الذي عقد في ١١ أيار/مايو ١٩٢٢، وشاركت فيه دوائر متعددة، لبحث مسألة تطوير الميناء. بالإضافة إلى ذلك، أدى اقتراح مدّ أنبوب النفط من العراق إلى البحر الأبيض المتوسط سنة ١٩٢٧، إلى تضافر جهود وزارة الجو، ووزارة المستعمرات، ومجلس التجارة، لضمان مروره عبر شرق الأردن وفلسطين بدلاً من سورية. كما جرى التفكير، سنة ١٩٢٩، في مشروع جديد للاحتفاظ بموقع احتياطي لبناء مطار وقاعدة للطائرات المائية. ومع أن مجلس الجو لم يعتبر حيفا ذات أهمية قط، بالنسبة إلى الطريق الجوي الاستراتيجي إلى الشرق، فقد نصح بإقامة قاعدة مدنية من شأنها أن تزيد حرية حركة سلاح الجو في فلسطين، بالإضافة إلى المواصلات الجوية المدنية.[٢] وبذلك أملت الإدارة بتحويل حيفا إلى مركز للنقل والمواصلات براً وبحراً وجواً.[٣]

وكان لقرار الحكومة في جعل حيفا مركزاً استراتيجياً في فلسطين، آثار اقتصادية أُخرى. فقد عزز تدفق العمال وتزايد رأس المال الناجمان عن ذلك القرار، مستوى النشاط الاقتصادي، ولكنهما وضعا ضغوطاً على بنية المدينة التحتية أيضاً، الأمر الذي اضطر الإدارة إلى تنفيذ أعمال إضافية، على الرغم من سياستها العامة والقائمة على الحد الأدنى من التدخل والإنفاق.

كانت سياسة الانتداب الاقتصادية في فلسطين محكومة من قبل ثلاث وكالات رئيسية في لندن: الخزانة، ووزارة المستعمرات، ووكلاء التاج، وكانت تقديرات الإدارة للموازنة تدرس بعناية في لندن قبل إقرار المشاريع. ونظراً إلى نقص الموارد الطبيعية في فلسطين، فإن المداخيل كانت تخصص على الدوام تقريباً، لصيانة البنية التحتية، مع إفساح مجال ضيق لمشاريع التطوير على نطاق واسع، والتي كان من المتوقع أن يُستخدم التمويل اليهودي فيها. ولكن هذا التوقع لم يتحقق، واضطرت القوة المنتدبة إلى تأمين الدعم المادي، مع ما ترتب على ذلك من انعكاسات سياسية لا مناص منها:

لقد تفهم جميع الإداريين في فلسطين، وبصورة جيدة، الحاجة إلى قرض عام؛ فقدرة الإدارة على تنفيذ برنامج تطوير خاص بها، عنصر مهم في تعزيز ثقة السكان العرب بالحكم البريطاني، كما أنها وسيلة للحد من محاولات الصهيونيين للتلاعب بأنماط التطوير عبر استخدام الموارد المالية المفترضة للمنظمة الصهيونية.[٤]

وكان الخلاف بين الخزانة ووزارة المستعمرات بشأن جمع هذا القرض، مؤشراً إلى الطبيعة المترددة لنظام الانتداب بمجمله، وإلى غموض مكانة فلسطين. ولم يوافق على قانون قرض فلسطين وشرق إفريقيا إلا سنة ١٩٢٦، حيث مُنحت إدارة فلسطين مبلغ ٤,٥٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني بضمانة إمبراطورية عبر وكلاء التاج.

إن مشاريع الحكومة الكبيرة الثلاثة في حيفا ـ سكك الحديد والميناء ومحطة النفط ـ هي الإنجازات العملية الرئيسية للسياسة البريطانية بجميع جوانبها، في فلسطين، لأنه من خلالها سيتم تأمين إمكانات الازدهار الاقتصادي المستمدة من النفط العراقي، عبر ضخّه إلى مواقع التخزين المجاورة لميناء حيفا، بعد تمهيد السبيل أمامه بمدٍّ سكة الحديد وببناء شبكة طرق محسنة، ومن ثمَّ تصديره عبر الميناء. في موازاة هذه المنفعة، هناك الأهمية التقليدية للمنطقة كحاجز وكحلقة وصل لشبكة الطرق الإمبريالية، التجارية والعسكرية. إن تطوير حيفا بحد ذاتها نتيجة عرضية لهذه السياسة، حيث أصبح ازدهار المدينة الاقتصادي معتمداً على الدعم المالي الذي تتكفل به وتضمنه الحكومة البريطانية.

عندما احتلت بريطانيا فلسطين، كانت نقطة الاتصال الرئيسية لشبكة سكة الحديد في البلد، تقع في حيفا. وقد أمّنت سكة حديد فلسطين اتصالاً مباشراً مع مصر، فيما أمنت سكة حديد الحجاز،[٥] الاتصال مع سورية. وكانت سكك الحديد، وهي مشروع حكومي محض، تُعتبر رسمياً العمود الفقري لنظام المواصلات الفلسطيني، بينما اعتُبرت الطرق رافداً خاضعاً لتمديدات السكة، الأمر

LAU LIBRARY
BEIRUT

الذي ألغى التنافس بينهما.[٦] لقد اقترحت الحكومة، منذ البداية، مشاريع إمبريالية فخمة لربط مصر بالعراق وأوروبا عبر شبكة سكة الحديد الفلسطينية، ولكن في سنة ١٩٢٥، تعرض السير هربرت صامويل لهجوم من قبل وزارة المستعمرات بسبب النفقات المسرفة جداً، وخصوصاً نفقات سكك الحديد، فلم يُسمح بعد ذلك التاريخ، إلا بتطوير متواضع للسكك داخل حدود فلسطين فقط، كان أهمها التمديدات إلى ميناء حيفا وإلى بعض المستعمرات اليهودية النائية. وفيما عدا هذه الإجراءات، توقفت جهود الإدارة في مواجهة الخطوات الواسعة التي قام بها القطاع الخاص في ترويج السيارات.

وقد برزت الأهمية الاستراتيجية لموقع حيفا جغرافياً وتاريخياً، مع بناء الميناء الجديد في المدينة، والذي اعتبر من أكثر الإنجازات الحكومية أهمية خلال فترة الانتداب. إذ بعد ستة أشهر على استكماله سنة ١٩٣٤، شُكلت لجنة لتطوير المنطقة المستصلحة،[٧] ولإدارة عطاءات الأعمال والتخزين في المزاد، بالإضافة إلى ضمان أن يكون التطوير وفق برنامج تخطيط المدينة الموافق عليه بالنسبة إلى المنطقة. وقد أدت هذه المرافق الحديثة إلى زيادة ضخمة في حركة الشحن والمسافرين، فدخل سنة ١٩٣٣، ٦٨٪ تقريباً من مجمل عدد المهاجرين القادمين إلى فلسطين عبر حيفا،[٨] كما انتقل الاستيراد والتصدير من عكا ويافا إلى حيفا، الأمر الذي حوّل المدينة إلى منطقة الشمال المركزية. ولم ينحصر أثر هذه التطورات بمدينة حيفا فحسب، بل طال أيضاً منطقة الخليج الأوسع إلى الشرق، حيث شكل النفط والمشاريع الصناعية وبناء المستعمرات اليهودية الجديدة في الثلاثينات، عنصراً جديداً في رسم التصورات المستقبلية لمخططات بناء المدينة.

تم دمج هذا المجمع بكامله في برنامج لجنة تخطيط المدينة الشامل لسنة ١٩٣٢، كمنطقة مشاريع صناعية، خفيفة وثقيلة، بالإضافة إلى المساكن التابعة لها. وكانت قد استكملت، سنة ١٩٣١، خطة صرف المياه على نهر المقطع لتنظيف الأراضي الحكومية الأقرب إلى المدينة، كما قام الصندوق القومي اليهودي أيضاً بتحويل مجرى النهر في الجزء الأعلى، وذلك بهدف الاستيطان. ولقد بدأت سنة ١٩٣٦، عمليات نشطة لبناء مستعمرات عمالية ومشاريع صناعية في منطقة الخليج، كانت تخص المنظمات اليهودية بصورة رئيسية.

أضفت محطة شركة نفط العراق طابعاً صناعياً على منطقة الخليج بأسرها. وكان مدُّ خط أنابيب للنفط من العراق إلى البحر الأبيض المتوسط قد جرى اقتراحه سنة ١٩٢٧، وكما مر بنا سابقاً، أراد البريطانيون ضمان مرور خط الأنابيب في ميناء فلسطيني لا سوري. ولهذا، كان لا بد من طرح قضية حيفا على شركة

نفط العراق، انطلاقاً من أُسس اقتصادية تماماً، مع أنه تمت الاستعانة بحجج إضافية تتعلق باعتبارات أمن المنطقة التي ستمر بها الأنابيب.[٩] أمّا بالنسبة إلى المسافة، وطبيعة الأرض التي سيتم اجتيازها، والتزويد بالماء، فلم يكن هناك الكثير لكي يقال، قياساً بالمسلكين الآخرين المقترحين ـ طرابلس أو الإسكندرون. أُخذ القرار النهائي في حزيران/يونيو ١٩٣٠، عندما أصرّت حكومة العراق على أن مصالحها تتطلب مدَّ خط الأنابيب في المسلك الجنوبي عبر فلسطين. ولقد وُعدت حكومة العراق، إلى جانب المسلك الآمن، بسكة حديد تصل بغداد بحيفا في المستقبل القريب.

بدأ العمل بمدِّ خط الأنابيب سنة ١٩٣٢، وابتدأ ضخُّ النفط عبره سنة ١٩٣٤.[١٠] وكانت اللجنة المركزية لتخطيط المدن قد وافقت سنة ١٩٣٠، على الخطة التي تم وضعها بالنسبة إلى منطقة تخزين الزيت، فأقيمت الصهاريج على أراضٍ حكومية في الجزء الشرقي من المنطقة المستصلحة، كما أضيف رصيف خاص في مكان محمي من الأمواج لتسهيل الشحن. بالإضافة إلى ذلك، أقامت الشركة ورشة حديثة لإصلاح السيارات، كما أنشئت، في نهاية الثلاثينات، مصفاة البترول في المجمع نفسه.

أثار موقع المشروع مخاوف وآمال ملاك قطع الأرض المجاورة، أي الصندوق القومي اليهودي وشركة فلسطين الاقتصادية، فأوصت لجنتا التخطيط، المركزية والمحلية، وكامتياز لهما، بأن تبني الشركة طريقاً يمر من الغرب إلى الشرق عبر منطقة النفط، مما يسهل الوصول من الخليج إلى المدينة.

وتضمن اتفاق الامتياز لسنة ١٩٣١ مع شركة نفط العراق، شرطاً يقضي بأن يمرَّ ٥٠٪ على الأقل من مجمل إنتاج الشركة عبر ميناء حيفا. كما فُرض رسم طنّي محدد على حمولة النفط كله، على أن يكون خاضعاً لضمانٍ يبلغ حدّه الأدنى ٢٥,٠٠٠ جنيه فلسطيني سنوياً، يدفع لحكومة فلسطين. في المقابل، مُنحت الشركة امتيازات لم يسبق لها مثيل باستثناء تلك التي حصلت عليها المنظمة الصهيونية. وكان الامتياز الأكثر إثارة للاهتمام متعلقاً بالعمل والعمال: فقد أعفيت أعمال شركة نفط العراق من بند الأجور المنصفة الذي جرى الالتزام به في بناء ميناء حيفا، كما سُمح للشركة باستيراد العمال إذا لم تجد المهارات اللازمة محلياً. أمّا الامتياز المهم الآخر، فكان حق الشركة في نقل بضائعها، أي النفط، عبر فلسطين من دون رسوم.[١١] وهذه الإجراءات المتساهلة بصورة استثنائية، تظهر كيف كان في إمكان السياسة البريطانية المحلية، التلاعب لخدمة مصالحها الإقليمية عامة.

عكست هذه المشاريع فلسفة الانتداب الاستعمارية بوضوح، وخصوصاً أن مصالح بريطانيا الإمبريالية هي العامل الملزم وراء هذه العمليات، كما كان من قبيل المصادفة بسبب الزمن والأوضاع، أن يجري اختيار حيفا موقعاً لها. وللأسباب ذاتها، عكست التطورات الأُخرى كلها في المدينة، والتي ارتبطت بالسياسة الإدارية المباشرة، ازدواجية التزامات بريطانيا: مصالحها الذاتية الاستعمارية من جهة، والتزامها إقامة «الوطن القومي اليهودي» من جهة أُخرى. خلال هذه الفترة، وضع التمويل المركزي والمحلي في حيفا، هذه الالتزامات في أولوية الاعتبارات، بينما هو يوازن سياسته، ويؤثر في التغيرات الديموغرافية في المدينة كحصيلة جانبية لفرص العمالة فيها، وهو ما أدى بالتالي إلى نتائج عميقة جداً وبعيدة الأثر على عرب حيفا ـ تلك الجماعة السكانية التي لم تستدرّ إلاّ الحد الأدنى من الاهتمام البريطاني في تلك المرحلة.

المصادر

(١) R. Khalidi, *British Policy Towards Syria and Palestine 1906-1914,* St. Antony's Middle East Monograph, No. 11 (London, 1980), pp. 62-6.

(٢) Air Ministry to Secretary of State, 30 October 1929 (PRO CO 733 168/67146).

(٣) كان الميناء العميق بديلاً ملائماً للشحن إلى بور سعيد، وخصوصاً في ظل وجود رابط من سكة الحديد إلى قناة السويس. فمنذ المراحل الأولى من الاستعدادات العسكرية خلال ١٩٣٦ ـ ١٩٣٧، حظيت قاعدة قناة السويس والموانىء الصغيرة إلى الشرق والغرب منها، باهتمام خاص، كما أن موانىء البحر الأبيض المتوسط الشرقية أصبحت أكثر أهمية حتى ما بعد سنة ١٩٣٨، عندما تسبب خطر دخول إيطاليا الحرب بعدم اعتماد بريطانيا على موانئها. وكانت حيفا موصولة بصورة جيدة بالقنطرة على قناة السويس عبر سكة الحديد، بالإضافة إلى امتلاكها مستودعات كافية لتخزين الوقود، تابعة لشركة نفط العراق، وإن لم يكن لديها مصفاة للبترول بعد. ولقد خدمت حيفا المجهود الحربي البريطاني خلال الحرب العالمية الثانية عبر دورها كمحطة لتخزين النفط ولإعادة تحميل الناقلات لمصلحة البحرية؛ كما أن مرافق الإصلاح فيها خففت من الاكتظاظ في الإسكندرية.

I. S. O. PlayFair, G. M. S. Stitt, C. J. C. Molony and S. E. Toomer, *The Mediterranean and Middle East* (London, 1954), Vol. II, pp. 27, 74, 79, 164 and 214.

(٤) B. J. Smith, *The Roots of Separatism in Palestine* (Syracuse, N. Y., 1993), p. 32;

وأنظر أيضاً الفصل السادس المتعلق بمناقشة موضوع القرض.

(٥) شغلت مكانة سكة حديد الحجاز اهتمام وزارة الخارجية في وقت مبكر من سنة ١٩٢١، وقبل

LAU LIBRARY BEIRUT

معاهدة لوزان. وقد جرت تحقيقاتها في وضع السكة القانوني بسرية بين الضباط الإنكليز المرابطين في الأردن وفلسطين، خشية إثارة الطموحات الفرنسية في التحكم بحركة الحج على سكة الحديد.

Foreign Office to Under Secretary of State, 19 October 1923 (PRO CO 733/56).

وكان كل من الكولونيل لورنس والميجر يونغ، مقتنعين بأن سكة الحديد هي وَقْف شرعي، وأن وثائقها موجودة في دمشق.

«Memo on the History and Ownership of the Hijaz Railway with Recommendations for its Disposal,» by A. F. Kirby (General Manager, Palestine Railways), 28 October 1947, (Private Papers, A. F. Kirby, St. Antony's College, Oxford); Also HC to Secretary of State, 10 December 1921 (Israeli State Archives (ISA) 2/181 2057 POL).

وأعلم الشريف حسين وزارة الخارجية، بواسطة الجنرال حداد، أن سكة الحديد هي في الحقيقة وقف موثق عبر فرمان سلطاني يمكن العودة إليه في وزارة الأوقاف في القسطنطينية.

FO to Major Marshall, 19 July 1921, and FO to Under Secretary of State, 15 August 1921, (ISA 2/181 2057 POL).

وقد صدّقت حكومة شرق الأردن على هذا الفرمان، بالإضافة إلى أن سكة الحديد أُلحقت بوزارة الأوقاف في ١٩ تموز/يوليو ١٩١٤، ولكنها لم تعلن وقفاً. ومع أنه لا يمكن إيجاد دلالة قاطعة على إثبات وضعها القانوني، فإنه ليس في الإمكان إيجاد ما يثبت العكس. وبناء على ذلك، جاء إعلان بومبارد عقب الاتفاق الأنكلو ـ فرنسي المشترك، في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٢٣، ليعكس اعتراف الحكومتين بالوضع الديني لخط سكة الحديد (Kirby, «Memo on the Hijaz Railway»).

(٦) Sir Herbert Samuel, Administrative Report, January 1923, and A. Anthony, Railways Report, 15 October 1925 (PRO CO 733/42).

(٧) بما أن البيوت والأبنية امتدت على طول الواجهة المائية من الشرق إلى الغرب، فقد استُصلحت قطعة أرض من البحر استُعملت لنشاطات الميناء الرئيسية، كما أقيم جدار طوله ٦٧٠ متراً في موازاة الشاطىء من المستعمرة الألمانية في الغرب إلى محطة سكة الحديد في الشرق. بالإضافة إلى ذلك، استُصلحت منطقة مساحتها ١٠٨,٧ فدان (نحو ٣٤ دونماً) عندما تمَّ ردم المساحة المغلقة بالرمل الذي استُخرج من عملية تعميق الخليج. وفي مقابل هذه المنطقة، كان هناك حائلان للأمواج، يقاربان بعضهما ليشكلا مدخلاً عرضه ١٨٣ متراً.

(٨) Report, Jewish Chamber of Commerce, 13th Annual Meeting, 1935 (ISA 128 Cust 296/34).

(٩) CO to HC, 21 December 1927 (PRO FO 371 E1412/2543 General).

أصدرت وزارة المستعمرات، في الوقت نفسه، مذكرة مشروطة (FO 371 E5268/1412/65) تقترح فيها عدة إجراءات للضغط على شركة نفط العراق من أجل مدّ الخط في المسلك الجنوبي، كان أكثرها تطرفاً إعلام الشركة بوجوب الإذعان لمطالبها، إن هي رغبت في أن تقبل حكومة العراق أية اقتراحات مستقبلية، ومن دون تأثير من حكومة جلالته. «ويمكن أن يضاف أنه حتى في حالة كهذه [أي مد خط الأنابيب في المسلك الشمالي]، فإن الشركة لن يعود في إمكانها، كما في الماضي، الاعتماد في الضرورة على الدعم الصادق لحكومة جلالته في أية معاملات

تجارية مستقبلية مع حكومة العراق.» واعتبر القائم بأعمال المندوب السامي في العراق، أن مثل هذا الخط قد يكون ضارّاً بمصالح العراق وبالتالي بالمصالح البريطانية، ولهذا اقترح مقاربة إيجابية تتضمن وعداً للشركة بمدّ خط سكة حديد من بغداد إلى حيفا.

(١٠) S. H. Longrigg, *Oil in the Middle East* (London, 1954), p. 77.

(١١) A. Bonné, «The Concessions for the Mosul-Haifa Pipe Line,» in Viteles and Totah (eds.), «Palestine, a Decade of Development,» *The Annuals of the American Academy of Political and Social Science*, Vol. 164 (November 1932), p. 125.

LAU LIBRARY BEIRUT

الجُزْءُ الثَّالِث

تَطوّر القِطَاعاتِ الاقتِصَاديَّة

الفصل الثامن

الصّناعة: مَداخِل الاحتكار الصّناعي اليهودي في مدينة حيفا

مع أن الصناعة أدت دوراً صغيراً في اقتصاد حيفا قبل الحرب العالمية الأولى، فإن التصنيع أصبح ذا أهمية في برامج التطوير والاستقلال الوطنيين، اللذين تطلع إليهما العرب في فترة ما بعد الحرب مباشرة.(١) ومن الواضح أن تلك الآمال عُلقت على موقف الإدارة البريطانية، إلا إنه بدلاً من توفير تعريفات الحماية والدعم المالي، اعتمدت إدارة الدولة المنتدبة منظورها التقليدي إزاء البلدان التابعة، على أنها مزوِّدة للمواد الخام ومستوردة للمصنوعات البريطانية. وقد ترك ذلك الباب مفتوحاً أمام المهاجرين اليهود الغربيين للمبادرة الصناعية في فلسطين، بداية عبر المبادرة الخاصة ورأس المال اليهوديين، ولكن منذ منتصف العشرينات فما بعد، صارت جزءاً من البرنامج الصهيوني. والهجرة على نطاق واسع، لأناس ذوي خبرة صناعية ورأس مال، بداية في منتصف العشرينات من بولندا، ولاحقاً، في منتصف الثلاثينات، من ألمانيا التي كان المهاجرون منها متقدمين صناعياً، قد أقنعت المنظمة الصهيونية بأهمية التطوير الصناعي والمديني. وكان الدعم الصهيوني الرسمي للجهود الصناعية اليهودية خطوة تكتيكية، القصد منها صيانة البرنامج الأيديولوجي الصهيوني.

لقد كانت العودة إلى الأرض والعمل الزراعي ركيزة أساسية في الفلسفة الصهيونية للبعث اليهودي، ولهذا، وظفت الجهود والأموال الأولى في شراء الأراضي وإقامة المستعمرات غالباً. ولكن في بداية العشرينات، أصبح واضحاً أن هذه الجهود لم تكن ناجحة اقتصادياً، ولا قادرة على اجتذاب الطبقة الوسطى من يهود أوروبا الشرقية، التي لم يجر استنفاد طاقتها إلى حد كبير، والتي كانت منخرطة في النشاطات الصناعية والتجارية. وقد ألحقت المنظمة الصهيونية لجنة استشارية بدائرة الاستيطان المديني للتعبير عن السياسة الصناعية الصهيونية الرسمية، ولممارسة الضغط على الإدارة [البريطانية] لتبنّي إجراءات مواتية لتلك السياسة.(٢) وبناء على ذلك، أُرغمت الحكومة، وإن كان ذلك بتردد، على دعم

الصناعة اليهودية وحمايتها بأسلوب هيمن على العلاقات مما شكل نمطاً خاصاً في العلاقات البريطانية ـ اليهودية ساد خلال فترة الانتداب.

تطور القطاع الصناعي

إن عدم التطابق في الإحصاءات الموجودة والمتعلقة بالنشاطات الصناعية، يحول دون وصف دقيق وشامل لتطور الصناعة في حيفا، أو في فلسطين عامة، خلال الفترة ١٩٢٠ ـ ١٩٣٩. ومع ذلك، فقد استخدم الباحثون الإحصاءات التي أجريت على الصناعات اليهودية في السنوات ١٩٣٠، و١٩٣٤، و١٩٣٧، لتفصيل التطور الصناعي اليهودي من ناحية أثره في القطاع اليهودي.[٣] كما أجرت الحكومات مسوحات لمجمل الصناعات الفلسطينية خلال فترة الانتداب، كان أولها سنة ١٩٢٨. ومن هذين المصدرين، يمكن تقييم الاتجاه العام للتقدم الصناعي لدى الجماعتين السكانيتين. فالتصنيع، بالمفهوم الغربي للإنتاج من أجل السوق، تنامى سريعاً فيما يتعلق بعدد من الاستثمارات والمشاريع الجديدة وكميات رأس المال الموظفة فيها. وقد حاول حمادة، مستخدماً المعلومات المتوفرة عن الواردات وعن الإفادة من الطاقة الكهربائية في الصناعة كمؤشر إلى التطور العام بين سنة ١٩٢٥ وسنة ١٩٣٧، أن يبسّط المشكلة الإحصائية عن طريق تأمين منظور متناسق وشمولي نسبياً للتقدم العام. وبينما استهلكت الصناعة ١,٤٢٧,٤٧٥ كيلو واط ساعي من الكهرباء سنة ١٩٢٦، ومواد أولية مستوردة بقيمة ٥٠٦,٢٨١ جنيهاً استرلينياً، فقد استهلكت ٢٠,٣١٤,١١٤ كيلو واط ساعي، وما قيمته ١,٦٠٧,٨٨٥ جنيهاً استرلينياً من المواد الخام المستوردة سنة ١٩٣٧.[٤]

بالنسبة إلى القطاع اليهودي، فإن جوانب أكثر تحديداً لهذا التقدم موثقة جيداً. فالصناعات اليهودية شهدت نمواً سريعاً جداً في عددها وتنوعها والتوظيف المالي فيها، ما بين سنة ١٩٢١ وسنة ١٩٣٧، تجاوزت من خلاله الصناعة العربية بفارق كبير. فقد نمت المشاريع اليهودية من ١٨٥٠ مشروعاً برأس مال قدره ٦٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني سنة ١٩٢١، إلى ٥٦٠٦ مشاريع، بتوظيف قدره ١١,٦٣٧,٠٠٠ جنيه استرليني سنة ١٩٣٦.[٥] ومن مجموع ٣٥٠٥ مؤسسات صناعية فلسطينية (بتوظيف رأسمالي قدره ٣,٥١٤,٨٨٦ جنيهاً استرلينياً) كانت مسجلة سنة ١٩٢٧، قدرت حصة العرب بنحو ٦٥٪.[٦] ولكن، بينما كان عدد الشركات الصناعية العربية يزيد على تلك الخاصة بالقطاع اليهودي في حينه، فإن مشاريع يهودية جديدة وظفت مبالغ أكبر من رأس المال، بزيادة رقمية قدرها ثلاثة

أضعاف ما كان عليه الوضع قبل الحرب، وهو أمر أصبح ممكناً بسبب إدخال الكهرباء.[٧] وبالنسبة إلى الفترة بين سنة ١٩٣١ وسنة ١٩٣٧، فإنه على الرغم من التقارير التي تصف التطور العربي بأنه مهم ومتنوع، ويضم ٥٢٩ مشروعاً جديداً، فإن الصناعات العربية شكلت ٢٠٪ فقط من مجموع الصناعات في فلسطين؛ هذا، ولا تتوفر إحصاءات حول رأس المال العربي الموظف.[٨] ولكن هذا النمو أخفى عاملاً كان مهماً في تطور الاقتصاد العربي. فالمشاريع الجديدة كانت صغيرة من ناحية الحجم ورأس المال، بينما الصناعات الكبيرة التي كانت قائمة سابقاً، وخصوصاً تلك المتعلقة بمعالجة الزيت وصناعة الصابون، قد انحسرت وتراجعت قيمتها الاقتصادية.[٩]

ويكتسب هذا المسح لتقدم الصناعة الفلسطينية النوعي أهمية أكبر عندما يسلّط الضوء على أوضاع نموها. وتتمثل مساهمة الصناعة اليهودية، في إدخال مجالات واسعة من المشاريع، يدعمها رأس مال خاص ومؤسسي، وتقوم على تشغيلها بروليتاريا غربية مصنّعة. إن النشاطات الصناعية الجديدة التي نُقلت مع رأس مال أوروبي، وآلات مستوردة، ومواد أولية خام وشبه مصنعة، وكذلك مع طبقة عاملة ذات مستوى معيشي أوروبي، قد ساهمت في الصعوبات التي أوجدتها لمجموع سكان فلسطين. وكان إنتاجها موجهاً للاستهلاك المحلي داخل الجماعة السكانية اليهودية، ولهذا، فإن نمط الصناعات الجديدة وعددها ارتبطا بتدفق المهاجرين. وقد شهدت هذه الصناعات توسعاً في فترتين زمنيتين، هما فترة ١٩٢٤ ـ ١٩٢٥، عقب موجة الهجرة البولندية، وفترة ١٩٣٤ ـ ١٩٣٥، بعد موجة المهاجرين الألمان، الذين كانوا أكثر غنى من غيرهم من المهاجرين اليهود. وتبع ذلك تباطؤ سنة ١٩٣٦، من جرّاء الاضطرابات السياسية إلى حد كبير.[١٠] فمن جهة، تباطأ التوسع بصورة طبيعية، بعد الطفرة خلال ١٩٣٤ ـ ١٩٣٥، ومن جهة أُخرى، كانت للمشكلات السياسية آثار ضارة في جميع نواحي الصناعة والبناء. وأدّى فقدان الثقة بالاستقرار السياسي للبلد، إلى تراجع كبير في حجم الهجرة والتوظيفات الجديدة. وقد جرى الإحساس بتقلص واضح في الطلب على المنتوجات اليهودية، من جرّاء المقاطعة العربية، حتى إن الأجور تأثرت سلباً. إلا إن هذه الفترة من الصعوبات كانت قصيرة، كما أن أثرها في الصناعات المتنوعة كان متفاوتاً. ومن النتائج المباشرة لذلك، كان الاعتماد الأكبر على العمل العبري وعلى السوق اليهودية، وكذلك اتخاذ موقف أيديولوجي أكثر انطوائية. ومع أن الهدف الرئيسي لجميع المشاريع الكبرى كان بناء صناعة تصديرية، فإن ذلك لم يتحقق إلا خلال الحرب العالمية الثانية.[١١]

LAU LIBRARY BEIRUT

كانت تل أبيب المثال الأفضل لتطور الصناعة اليهودية؛ فهي كمدينة يهودية بحتة، ضمّت المشاريع الصناعية التي أقامها المهاجرون الذين جلبوا إلى فلسطين خبرتهم السابقة، ووجهوا إنتاجهم إلى الأذواق في السوق التي قامت حديثاً. وقد شجعت الازدواجية التي لا مناص منها في المشاريع، وما نجم عنها من إفلاسات، على المزيد من التدخل الرسمي للمنظمة الصهيونية في تنسيق التطور الصناعي وترويجه في القطاع اليهودي. وتواكب هذا المسار مع تعريف أكثر دقة للموقف الأيديولوجي للصناعة اليهودية، والذي أملى بدوره مدى تنوع المنتوجات:

> إن السياسة التي عارضت العمالة العربية، بالإضافة إلى الحد من توظيف النساء، فضلاً عن غياب المهارات الجاهزة للتشغيل داخل مجموعات العمل اليهودية، هي عوامل أعاقت الصناعة المعتمدة على العمل الرخيص، أو تلك التي تتطلب مهارات خاصة.(١٢)

وبسبب هذه العلاقة الوظيفية الخاصة، أظهر هذا القطاع طابعاً قومياً وانعزالياً، تلك السمة التي أصبحت بالتدريج أكثر وضوحاً في الصناعات الرئيسية - مثل الكهرباء والزيت والأسمنت والكيماويات - والتي غطت نحو ٦٠٪ من مجمل رأس المال الصناعي اليهودي ووظفت نحو ٧٥٪ من مجمل طاقة العمل.(١٣)

وكان نمط التطور الصناعي العربي مختلفاً نوعاً ما، فقد كان نتيجة طلب الاحتلال البريطاني والجماعة السكانية المحلية، كما أنه ركز على إنتاج المواد الغذائية التقليدية والسلع الأساسية، بالإضافة إلى المغامرة في مجالات جديدة من المنتوجات المطلوبة في المجتمعات الغربية. وبعد سنة ١٩٢٥، جندت مبالغ أكبر من رأس المال عبر التشارك والشركات والتعاونيات، لمصلحة مشاريع أكثر طموحاً، مثل صناعة السجائر وطحن الأرز ومعامل الخزف، والتي تسربت منتوجاتها حتى إلى السوق اليهودية. في المقابل، فإن صناعات عربية أُخرى واجهت تحدياً من المشاريع اليهودية الجديدة. وكان الإحساس بالتنافس أشدّ في حقل صناعة الزيت ومنتوجات الألبان والطحين وصناعة القرميد. فمعاصر الزيت في نابلس كانت في حالة انحسار مستمر، بينما كميات الزيت وصادرات الصابون، اللتان أنتجتهما المعامل اليهودية الحديثة والكبيرة، كانتا في ازدياد. وتلقى صابون زيت الزيتون الضربة الأشد، حيث حل محله الصابون المصنوع من الزيت الحامض، كما أن التعاونية لمنتوجات الألبان، تنوفا، بدأت تحل محل الأساليب العربية التقليدية. وقد أقيم عدد صغير من المشاريع العربية لإنتاج السكاكر والمعكرونة وطحن الأرز مثلاً، وذلك استجابة مباشرة لحاجات جمهور المهاجرين، ولكنها واجهت منافسة شديدة.

وعلى العموم، فإن الصناعة العربية تميزت بالعدد الكبير من المشاريع الصغيرة ذات الملكية الخاصة ورأس المال المحدود والإنتاجية المتدنية. وكانت السمة العامة للأعمال التجارية العربية هي معاملاتها المالية المحافظة ذات السمة الشخصية. إلا إن العرب احتفظوا بتفوقهم في الصناعات التي تتطلب طاقة عمالية كبيرة، مثل المقالع، ويعود ذلك جزئياً إلى أن الصهيونيين تجنبوا مثل هذه المغامرات.

إدخال الحماية

مع أنه لا مفاجأة في محاولة المهاجرين اليهود من أصحاب الخلفية الصناعية إحياء هذه المصالح بعد وصولهم إلى فلسطين، فإنه من الواضح أيضاً، أنه من دون جهود المنظمة الصهيونية لعقلنة الجهود الصناعية اليهودية وممارسة الضغط على الإدارة من أجل تقديم المساعدة، كان من شأن الذين سيصبحون صناعيين، أن ينتهوا إلى الإفلاس. فالأوضاع في فلسطين في العشرينات، لم تكن بأي حال تضمن نجاح قطاع صناعي ذي توجه غربي. إلا إنه مبكراً، ومنذ سنة ١٩٢١، أظهرت الإدارة دعمها الواضح للقطاع الصناعي الجنيني، ليس فقط لأنه عكس جهوداً يهودية، وإنما أيضاً لشعور الإدارة بأنه يوفر مجالاً من شأنه أن يترك انطباعاً لدى السكان العرب بالفوائد التي قد تعود عليهم من جراء تدفق المهاجرين اليهود المفاجيء، والتي تتعلق بتحديث الاقتصاد بمجمله وتحسينه.(١٤) وقد عرقلت وزارة المستعمرات محاولات السير هربرت صامويل المعتدلة لتعزيز الصناعة المحلية، حيث رأت في المشاريع المحلية لإيجاد بدائل للواردات، تهديداً لرسوم الجمارك، التي وفرت الدخل الرئيسي للإدارة. وجرى تعزيز السياسة الاستعمارية التي اعتمدت على الرسوم الجمركية لمداخيل الحكومة سنة ١٩٢٣، عبر الحاجة إلى تخفيض نفقات الإدارة؛ ولم يبدأ تعديل نظام الجمارك المحلي حتى منتصف العشرينات.

في ذلك الوقت، بدأت المنظمة الصهيونية تتلقى ردوداً أكثر إيجابية من الإدارة على حملتها لدعم القطاع الصناعي اليهودي المتنامي - وهي الحملة التي شقت طريقها من خلال الحفاظ على اتصالات مستمرة بين الصناعات ودائرة التجارة والصناعة التابعة للمنظمة الصهيونية، والتي توسعت لاحقاً لتصبح دائرة الاستيطان المديني. وقد اعتمد الضغط الذي مارسته من أجل الحماية الجمركية، بصورة واضحة على أساس ذاتي عميق؛ كما أن الارتفاع في تكلفة المعيشة الذي

تنطوي عليه هذه السياسة، اعتُبر أمراً يمكن تقبّله، لأنه سيؤدي في نهاية المطاف إلى دخل قومي أعلى، وبالتأكيد لأولئك المنخرطين في المسار. وفي سنة ١٩٢٥، فتحت الإجراءات التجريبية لحماية الصناعات الناشئة، وذلك عبر الإعفاء من الرسوم الجمركية، الأبواب لطوفان من المطالب الإضافية، وبالتالي لظهور سياسة حماية كاملة.[١٥] وقد دعم مدير الجمارك بقوة مطالب الصناعة، إذ أوصى بتقديم امتيازات كبيرة إلى القطاع الجديد، كما أوضحت حججه الاهتمام الطاغي بناحية من سياسة الانتداب، أي تلك المتعلقة بـ «الوطن القومي اليهودي». أمّا النقص في دخل الدولة فيتم تعويضه من خلال توظيف المهاجرين الجدد واستهلاكهم. واعتبر الدعم للشركات اليهودية ضرورياً للرد على الهجمات الصهيونية القائلة بعكس ذلك، وخصوصاً عندما تقدم التقارير إلى عصبة الأمم - وهو موقف اعتبرته وزارة المستعمرات ذا أهمية.[١٦] وقد سمح بسلسلة كاملة من الإعفاءات الجمركية في قانون الإعفاء من الرسوم الجمركية لعام ١٩٢٦، غطت بالإضافة إلى المحركات الأساسية والآلات وقطع الغيار، قائمة طويلة من المواد الخام التي تستعملها الصناعة. وضمناً، أمّنت هذه الإجراءات الحماية لمشاريع من شأنها أن تحقن الاقتصاد باستثمار مالي كبير، ولكنها أدت بصورة غير مباشرة، إلى آثار ضارة على تكلفة المعيشة، وخصوصاً على أسعار السلع الأساسية مثل الأسمنت والملح والزيت والقمح. وعلى الرغم من ذلك، كثفت الصناعة اليهودية حملتها من أجل مزيد من الامتيازات، التي كانت تمنح عامة، كما يظهر من قانون الرسوم الجمركية لعام ١٩٢٧، ومن سلسلة التعديلات عليه.

وإلى حين اندلاع الثورة العربية ضد سياسة الانتداب و«الوطن القومي اليهودي» سنة ١٩٢٩، بدت الإدارة غافلة عن انعكاسات سياستها على القطاع العربي. إذ إنها، أسوة بوزارة المستعمرات، اعتبرت المسائل الصناعية شأناً يهودياً صرفاً، وهو المنظور الذي تعزز إلى حد كبير من خلال النفوذ الصهيوني الكبير، وعدم فاعلية العرب على ذلك الصعيد.[١٧] أمّا الاعتراض والاحتجاجات العربية ضد ما اعتبره السكان العرب سياسة منحازة، فلم يؤخذا على محمل الجد إلا عندما تدهورت الأوضاع فأدت إلى العنف وهزت «الاستقرار القانع» للنظام السياسي.

وقد وجدت المظالم العربية انعكاساً لها في تقرير هوب سمبسون:[١٨]

في الواقع، يبدو أن الصناعة الكبيرة في فلسطين تعتمد على التلاعب بالرسوم. أمّا بقية السكان فتدفع الضرائب من أجل أن يتمكن أصحاب هذه المشاريع الصناعية من دفع أجور العمال وجني الأرباح لأنفسهم.

بعد أحداث سنة ١٩٢٩، بدت الاحتجاجات العربية أفضل تركيزاً وأكثر دقة. فقد قدم مؤتمر لغرف التجارة العربية، عقد في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٩، مذكرة إلى المندوب السامي ينتقد فيها سياسة الحكومة في تقديم الحماية لصناعات قلة من الرأسماليين اليهود «على حساب تكلفة معيشة أعلى لمعظم السكان.»[١٩] وبالتحديد، فإن سياسة حماية مصنع نيشر للأسمنت، التي شكلت موضوع اهتمام خاص باللجنة التنفيذية العربية، اعتبرت «محاولة من جانب السلطات لتوجيه اقتصاد التجمعات العربية في قنوات لا تتفق ومصالحهم الاقتصادية وتطلعاتهم السياسية»، كما أنها تشكل خطراً على الصناعات السورية، عبر تشجيع بيع الأسمنت الفلسطيني بأسعار متهاودة. واستمرت الأصوات العربية تجادل في أن الصناعيين العرب لم يتلقوا حماية، سواء بسبب استيراد السلع نفسها من دون رسوم جمركية، أو بسبب فرض الرسوم الجمركية على المواد الأولية لإنتاجها. وعبرت الصحافة العربية عن هذه المظالم بأسلوب حيوي؛ فقد تحرّت «الكرمل» و«اليرموك»، وكلتاهما من صحف حيفا، قضية الرسوم الجمركية وأثرها في المجتمع والاقتصاد العربيين.[٢٠]

وكان نمط التطور الصناعي اليهودي، في الأساس، غربياً ومدينياً ومصوغاً في إطار اقتصاد رأسمالي. وكما هو طبيعي لجماعة سكانية مدينية وصناعية التوجّه، فقد احتشدت المشاريع في تل أبيب وحيفا - وإلى حد أقل - في القدس. وبينما استقر ثلث المهاجرين اليهود فقط في المدن حتى سنة ١٩٣١، انقلبت هذه النسبة فأقام ثلثاهم في المدن بين سنة ١٩٣٢ وسنة ١٩٣٥. وقد لوحظ تمركز عربي مماثل لذلك في المدن في الفترة نفسها.[٢١] واحتضنت تل أبيب العدد الأكبر من المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بينما تعمد الصهيونيون اختيار حيفا لتكون مركز الصناعة اليهودية المستقبلي. وسجل مسح إحصائي للصناعات المسجلة في الوكالة اليهودية سنة ١٩٢٢، ستة مشاريع رئيسية كانت قد تأسست من قبل، وهي متخصصة بمنتوجات مثل الأثاث والمعادن والماكينات الصغيرة، وكان واحد منها فقط قد بدأ في حيفا.[٢٢] جميع هذه المشاريع كانت مرتبطة، بطريقة أو بأُخرى، بالمنظمة الصهيونية، ولكنها كلها في هذه المرحلة كانت تعاني صعوبات تمويلية وإدارية وتسويقية. إلا إنه سنة ١٩٣٦، تركزت الصناعة الثقيلة في حيفا. ومع أن عدد المعامل والموظفين كان مماثلاً لما هو عليه في تل أبيب، فإن رأس المال الموظف صناعياً في حيفا، كان أكثر من الضعف. وكما أشير إليه في الفصل السادس، فإن خليج حيفا[٢٣] كان المنطقة المقترحة في الخطة العامة التي وضعتها اللجنة المركزية للتخطيط، لتمركز المَشاريع البريطانية الفخمة وعدد كبير

من المعامل الأصغر، اليهودية في أغلبيتها، إلى جانب أحياء سكنية للعمال.

ويؤكد تاريخ الصناعات اليهودية الكبيرة التي حققت حتى سنة ١٩٣٦، بعض الشهرة في حيفا - مثل مشروع الكهرباء، ومصنع شيمن للزيت، ومطاحن الغراند مولان، ومصنع نيشر للأسمنت[٢٤] - تطور كل من السياستين الصناعيتين - البريطانية والصهيونية. وقد أُسست هذه المشاريع خلال العقد الأول من الإدارة [البريطانية]، وكانت مدعومة بتوظيف رأسمالي كثيف، وتديرها هيئات مشتركة، تتقيد، بدرجات متفاوتة، بالمبادىء الصهيونية؛ كما كانت تنتج سلعاً أساسية لإقامة كيان وطني، فضلاً عن أنها نشأت في ظل قوانين الحماية. وكان في القطاع اليهودي فلسفات ومواقف متباينة إزاء تحقيق الانبعاث اليهودي في فلسطين. فكان التيار الصهيوني الرئيسي الذي يمتلك أيديولوجيا واضحة، يتمثل في حركة العمل: إذ إنه بالنسبة إلى هذه المجموعة، كان على التطور أن يتحقق على قاعدة وطنية، غالباً ما تحل فيها القيم والمثل الصهيونية محل الحكمة الاقتصادية. أمّا المنظمات الصهيونية الأُخرى، كمشاريع آل روتشيلد، فقد رأت نفسها مستقلة، مع أنها شريكة في هذا المسار، ولكنها استرشدت بالمبادىء الاقتصادية التي تؤكد على المردود من الاستثمار، وكانت أداة مكملة للجهود الصهيونية في إيجاد رأس مال خاص.

كان للإدارة [البريطانية] بعض القول فقط فيما يتعلق بسياسة التوظيف في شركة الكهرباء، التي كانت جزءاً من مشروع كهرباء روتنبرغ، كما كانت امتيازاً حكومياً (أنظر الفصل الثالث عشر). وهذا يفسر العدد الضئيل للعرب الذين وظفوا في بناء محطة الطاقة، وكذلك العدد القليل أيضاً من العرب بين المستخدمين لاحقاً. ومع ذلك، فإن منح هذا الامتياز كان عملاً مقصوداً يؤمّن للحركة الصهيونية ولممثلي رأس المال القومي اليهودي احتكارات حيوية، بغض النظر عن افتراضات الإدارة، التي ثبت خطؤها لاحقاً، أن مثل هذه المشاريع ستعود بالفائدة على السكان عامة. لقد اعتُبر مشروع الكهرباء رمزاً للمساهمة اليهودية في تحديث البلد كي يتشبّه بالغرب، كما اعتمد وجود المغامرة الصناعية اليهودية بمجملها على النجاح الاقتصادي لإنتاج الكهرباء.

بوشرت المشاريع الثلاثة الكبيرة الأُخرى في حيفا بمبادرة خاصة. وكان شيمن هو المشروع الأول، وقد سُجِّل في لندن في تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٩، برأس مال قدره ٢٥٠,٠٠٠ جنيه استرليني، جاء معظمه من رأسماليين يهود في برلين. وقبل البدء بالمشروع، سعى القائمون على شيمن للحصول على موافقة القادة الصهيونيين ودعمهم، وكذلك على مشورة المنظمة الصهيونية في

لندن.[٢٥] وأسفرت هذه الاتصالات عن اتفاق بين المنظمة الصهيونية والشركة، شكّل نموذجاً لمزيد من التعاون بين العمل الصهيوني في فلسطين والمشاريع الخاصة. وقد تعهدت الشركة التزام المبادىء التي وضعتها المنظمة الصهيونية، وتحديداً، وجوب شراء الأرض كلها من خلال وكالة المنظمة الصهيونية، وأن يستجيب التعهد لشروط المنظمة فيما يتعلق بالسيطرة على العمل،[٢٦] والتي من أهمها توظيف عمال يهود إلى أقصى حدّ ممكن.

بصورة مماثلة، ولكن بدرجة أقل، قبل نيشر والغراند مولان هذه المبادىء وحاولا التوفيق بين هدف جَعْل فلسطين يهودية، وبين إدارة مشاريع صناعية قابلة للتطور. وقد بوشر العمل في نيشر على يد ميخائيل بولاك، وهو رأسمالي يهودي كان قطباً نفطياً في باكو، وكان يعتبر نفسه مساوياً لآل روتشيلد وأساليب عملهم، فأسس مصنع نيشر للأسمنت سنة ١٩٢٣، الذي طرح أسهمه في السوق كشركة عامة سنة ١٩٢٥، برأس مال قدره ٢٥٠,٠٠٠ جنيه مصري، وكان يحظى بدعم وتشجيع شركة بيكا (وهي جمعية الاستعمار اليهودي في فلسطين)، التي تُعتبر أداة مشاريع روتشيلد في فلسطين. وفي منتصف الثلاثينات، وبتوظيف مالي إضافي، قدره ٣٥٠,٠٠٠ جنيه استرليني، تم توظيف نحو ٧٠٠ عامل، من العرب واليهود على حد سواء. أمّا مطاحن الدقيق، الغراند مولان، فكانت أكبر مشاريع روتشيلد في حيفا، وقد مولتها شركة بيكا.[٢٧] وإذ أُسست سنة ١٩٢٣ برأس مال أولي قدره ٢٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني، فقد وظّفت أيضاً عرباً ويهوداً.

ويتضح الفارق بين شيمن وكل من نيشر والغراند مولان في مقدار التزام المثُل الصهيونية في سياسة التوظيف التي تتبعها هذه المشاريع. فالاعتبارات المالية العملية كانت المبادىء الموجِّهة لاستئجار العرب في المطاحن ونيشر، حيث جرى البحث عن طاقة عمل رخيصة وقادرة على القيام بالأعمال الشاقة. ولم يشر ذلك إلى نقص في التزام الأيديولوجيا الصهيونية، وإنما عبر عن اعتماد هذه المشاريع مقاربة أكثر عملية، وعن استعدادها لاستغلال طاقة العمل العربية الرخيصة عند الضرورة. ومع ذلك، فإن تنامي تأثير نقابة العمال اليهود (الهستدروت) في أوساط الموظفين اليهود في تلك المشاريع، بالتضافر مع الأوضاع السياسية المتغيرة، قد أدّى إلى التزام أكثر صرامة بالعقيدة الصهيونية الأورثوذكسية.[٢٨]

تدين الصناعة اليهودية بنجاحها وقابليتها للنمو إلى مثل هذه التكتيكات. وقد مُنح نيشر الإعفاء الجمركي الأول، نتيجة حملة سياسية هادفة، شاركت فيها المنظمة الصهيونية، والإدارة، ووزارة المستعمرات، على الرغم من أن شيمن كان

قد طلب امتيازات جمركية حالما بدأ العمل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٤. ولم تغب أهمية الإعفاءات الجمركية السياسية في مساعدة المشاريع الصهيونية عن موظفي وزارة المستعمرات، الذين أحسُّوا بأنه لا بد من اتباع هذه السياسة، مهما كانت خارجة عن التقاليد.[٢٩] وكان هذا العمل نذيراً بهجمة من المطالب التي أصبحت بالتدريج أكثر ابتزازاً وإلحاحاً. ويشكل نيشر مثالاً ممتازاً، فبين سنة ١٩٢٥ وسنة ١٩٢٨، رُفع رسم الاستيراد على الأسمنت من ٧٪ إلى ٤٠٪ من قيمة وصل الشراء ـ الأمر الذي تحقق من خلال الإلحاح المستمر لنيشر وأنصاره على رسوم حماية كبيرة، والتي انتزعت في نهاية المطاف من الإدارة.[٣٠] بالإضافة إلى ذلك، أُعفيت من ضريبة الاستيراد، في آب/أغسطس ١٩٢٥، مواد أولية متنوعة وضرورية لصناعة الزيت، وذلك بناء على طلب شيمن. كما طال الإعفاء أيضاً مادة الملح الضرورية لصناعتي الأسمنت والزيت، فضلاً عن قبول مطالب الصناعات الرئيسية بالإعفاء من الرسوم على الآلات، وعلى الواردات الخام وشبه المصنَّعة، وكذلك بفرض الضرائب على المواد المصنعة. وبالاختصار، توفرت للصناعة اليهودية في طفولتها أوضاع المستنبت الدافىء.

أمّا الآثار الضارة في نواحي الحياة الاقتصادية الأُخرى في فلسطين، فتحتاج إلى بعض التوسع. فعلى مستوى واحد، تأثر نظام الدخل والإنفاق العام سلباً، بينما على مستوى آخر، كان ارتفاع مستويات غلاء الإنتاج المحلي والمستوردات يعني ارتفاع تكلفة المعيشة. ولأسباب سياسية رفضت الإدارة ووزارة المستعمرات التراجع عن سياسة الحماية حتى في سنة ١٩٢٦، عندما تمت التضحية بـ ٣٥٠,٠٠٠ جنيه مصري من الدخل الحكومي من أجل تشجيع المبادرات الصناعية. ولا يمكن تفسير هذا الانحراف عن الممارسة الاستعمارية التقليدية إلا بالتزام الحكومة البريطانية سياسة «الوطن القومي اليهودي» فقط. وكانت المواد المعفاة من الرسوم لمصلحة المشاريع الصناعية الرئيسية حيوية أيضاً للجماعات السكانية المحلية، سواء منها الفلاحية أو المدينية. وشكل القمح والطحين والزيت وبذور الزيت وآلات البناء والأسمنت، الجزء الرئيسي في جداول الإعفاءات. وفي سنة ١٩٣٠، عندما اتخذت نواة الصناعة اليهودية الحديثة صيغتها، تلازم ذلك مع تدهور قطاع الزراعة العربية. وقد تمَّ الاعتراف رسمياً بالترابط بين الأنشطة الصناعية اليهودية والصعوبات التي تواجهها الزراعة العربية، عقب تقرير كل من هوب سمبسون واللجنة التي عينت لاستقصاء الأوضاع الاقتصادية للفلاحين العرب، كما اعترفت كل من الإدارة ووزارة المستعمرات، وإن بأسلوب مبهم ومتردد، أن شكاوى العرب، وخصوصاً في حقل الزراعة، كانت نابعة من السياسة الرسمية المؤيدة

للصناعات اليهودية، ومن ممارسات هذه الأخيرة.[٣١]

وإذ لم يجر التراجع عن سياسة الحماية كلياً، فقد سُمح ببعض الاستثناءات في حالات قليلة للحؤول دون المزيد من إفقار القطاعات الإنتاجية العربية وخصوصاً الزراعية منها. وجاءت أعمال الشغب سنة ١٩٢٩، لتذكر بصورة فظة بالأوضاع المتدهورة، إلا إنه فقط سنة ١٩٣٠، أقرّت وزارة المستعمرات بالحاجة إلى حماية الإنتاج المحلي من القمح وزيت الزيتون والسمسم، وذلك من خلال إعادة فرض ضريبة استيراد على هذه المواد. وفي ذلك الوقت، كان سعر القمح والزيت المنتجين محلياً، قد هبط إلى النصف، بينما ازدادت الواردات. ومن الأسباب الأُخرى لقلق الإدارة، الشك في أن الصناعيين اليهود يقومون بخدعة متعمدة من أجل مقاطعة المنتوجات العربية؛ فقد لوحظ أنه سنة ١٩٣٠، تم استيراد الكمية نفسها من السمسم كالتي صُدرت، ولكن بثمن أعلى وجودة أدنى. وكثيراً ما أكد موقف الصناعيين اليهود من هذه القضية بالذات، تلك الشكوك؛ وتبنّى شيمن موقفاً عدائياً، يربط استعداده لشراء الإنتاج الزراعي المحلي بالامتيازات الخاصة أو الاستثنائية التي تمنحه إياها الإدارة.[٣٢]

ومبكراً منذ سنة ١٩٢٦، اشتكى مدير الزراعة من أن الامتيازات الجمركية كانت تقوض جهود دائرته لتشجيع إنتاج الزيتون والسمسم، إذ إن هبوط سعرهما في السوق المحلية بسبب الواردات، قد أفقر الفلاحين، كما أنه بالإضافة إلى خسارة قيمة الأرض، كان عاملاً مساعداً في تدفق العمال الموسميين على المدن. وفي المؤتمر الاقتصادي العربي، الذي عقد في حيفا بتاريخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٩، جرى التشديد على أزمة مزارعي السمسم في المناطق المحيطة بحيفا، وتم تقديم المطالب إلى الإدارة لفرض رسوم حماية لمساعدة الفلاحين.

وتجدر الإشارة إلى أن التعديلات في سياسة الحكومة لم تنبع من تفهم متعاطف، أو مطلع على آليات الاعتراضات العربية، وإنما كانت مجرد مسكِّن أو حيلة للحفاظ على الاستقرار السياسي. وحتى المندوب السامي اعترف بخطورة الوضع، إذ إنه إزاء تدهور أوضاع الفلاحين من جراء الإعفاءات الضريبية على الواردات الزراعية، طالب بتلك التعديلات بشدة.[٣٣] ومنذ بداية الثلاثينات وما بعد، كان على طلبات الإعفاء من الجمارك لمصلحة الصناعة اليهودية أن تُدرس بهدف استجلاء أثرها في العلاقات بين الجماعات السكانية، وفي تكلفة المعيشة. ولكن هذا التعديل في السياسة جاء متأخراً جداً، ولأكثر من عقد من الزمن من وجهة النظر العربية، لأنه في ذلك الوقت، كان قطاع صناعي صهيوني، ذو أيديولوجيا انعزالية متأصلة، قد بلغ سن الرشد في ظل الحماية على حساب التطور العربي.

الصناعة العربية:
التبغ وصناعات أُخرى

كانت الصناعة العربية الرئيسية في حيفا تتمثل في زراعة التبغ وتصنيعه، وكان ثلاثة أرباع المحصول في فلسطين يأتي من قرى عكا في اللواء الشمالي، فيما تؤمن معامل حيفا ثلاثة أخماس المنتوج المصنع. وأثار إلغاء احتكار التبغ العثماني، الريجي، في شباط/فبراير ١٩٢١، اهتمام كل من القطاع الخاص والإدارة على حد سواء. وعلى الفور، أقامت مصالح خارجية معامل للسجائر، إلا إن شركة قرمان وديك وسلطي، التي تأسست في حيفا حينئذ، هي التي أصبحت أكبر شركة في فلسطين. وأسوة بكل الورشات الصناعية العربية الصغيرة في المدينة، اعتمدت هذه المعامل على السوق العربية.[٣٤] وفي الواقع، لقي ترويج السجائر كإنتاج واستهلاك عربيين، إمّا تشجيعاً بهدف تعزيز الاقتصاد العربي، وبالتالي مكانة العرب السياسية، وإمّا تثبيطاً بهدف مقاطعة المصالح والصناعة اليهوديتين.

وأولت الإدارة اهتماماً خاصاً بالتبغ، وطبقت إجراءات غير عادية لتشجيع نجاحه. وخلال الفترة المبكرة، طاف خبير من دائرة الزراعة في البلد ليرشد المزارعين إلى أفضل أساليب زراعته. كما فُرض الحد الأدنى من الضريبة على الإنتاج المحلي مقابل ضريبة استيراد أعلى - الأمر الذي كان من نتائجه الجانبية، الانشغال النشط في تهريب التبغ والسجائر عند الحدود الشمالية. وجرت محاولات لتعويض خسارة الخزينة من الدخل عبر إضافة رسم على ضريبة الأرض، وتعزيز الإجراءات لضبط التهريب، إلا إن هذه الأنظمة عُدلت سنة ١٩٢٥، بطريقة تضمن الاستمرار في مساعدة الصناعة المحلية في التنافس مع المستوردات المصنعة.[٣٥]

ومن الواضح أن الإدارة كانت مستعدة للذهاب بعيداً في المساعدة على إيجاد مورد للتصدير، إلا إنها في محاولتها حماية المزارع العربي من المنافسة الخارجية، أغفلت حاجته إلى الحماية من الاستغلال المحلي. فمبكراً جداً، أقام المزارعون اليهود اتحاد مزارعي التبغ، لتزويد السوق اليهودية. أمّا المزارعون العرب، الذين شكلوا أغلبية مزارعي التبغ، فقد افتقدوا إلى التنظيم وتركوا شركات التصنيع الرئيسية طليقة اليد في تقرير سعر البيع المحلي، فحصلت تلك الشركات، وبالتدريج، على احتكار للسوق المحلية. ولم يحقق المحصول الفلسطيني قط، جودة تنافسية كافية للتصدير، كما لم يكن حجم الإنتاج كبيراً بما يفي بالغرض.[٣٦] وبناء على ذلك، وعلى الرغم من التشريع، كان المزارع

والمستهلك في نهاية المطاف هما اللذان دفعا الضرائب وأثريا الاحتكار الرأسمالي لصالح القطاعات اليهودية.

ويوضح مثال التبغ مشكلات الصناعات العربية كلها خلال هذه الفترة. فقد ساد عامة، موقف محافظ من الاستثمار الصناعي، وهو أمر نجم عن ندرة المبالغ الكبيرة من رأس المال، وعن جدّة الحقل الصناعي. علاوة على ذلك، لم تفعل الحكومة شيئاً لتغيير الوضع، بل على العكس، شجعت على التحامل على الصناعة في أوساط العرب من خلال الامتناع عمداً من تشجيع التدريب الصناعي أو تحديث المشاريع القائمة في القطاع العربي.[٣٧] وفي الحقيقة فإن استياء العرب من عدم فعالية نظام التعليم الحكومي، وخصوصاً في حقلي الزراعة والتدريب التقني، أصبح على التوالي أكثر حدة مع تدهور الأوضاع السياسية. واعتبر القوميون العرب نظام التعليم غير ملائم قط، لرفع المستويات العربية إلى حد يتساوى مع تلك القائمة في القطاع اليهودي من التدريب المهني والتقني، فقد كانت مقاربة المنهاج التعليمي تتجه نحو إيجاد مجتمع راكد محافظ. ومع أنه فُتحت في حيفا مدرسة تقنية صناعية استجابة للمطالب الملحة بعد أحداث ١٩٢٩ - ١٩٣٠، فإنها كانت بمثابة مسكِّن فقط، من دون برنامج فعلي للتغيير الملموس. وبالاختصار، رأى القطاع العربي في برنامج التعليم الحكومي أداة أُخرى لإخضاع أجيال المستقبل من العرب الفلسطينيين لأوضاع من التبعية الاقتصادية، ولتسهيل تنفيذ البرنامج البريطاني - الصهيوني في إحكام آليات السيطرة والاحتكار الاقتصادي في حيفا.[٣٨] وبذلك، كان طبيعياً، بعد فترة ازدهار المدن، أن يُستثمر المزيد من رأس المال في زراعة الحمضيات والتجارة. ولهذا السبب أيضاً، في إمكاننا أن نجد أسماء بعض الصناعيين الذين اشتغلوا في أكثر من مجال، مثل قرمان، الذي وسع أعماله من التبغ إلى المقالع والرزم وإنتاج المسامير.

وكانت المشاريع الصناعية العربية الكبيرة في حيفا، مثل مطحنة الأرز ومعمل السجائر، تهدف في الأساس إلى خدمة الجمهور العربي.[٣٩] فقد أقام بائعو الجملة من عائلات وردي والطويل والسراقيبي، مطحنة للأرز في نهاية الثلاثينات، كمشروع يعتمد على الدعم المالي المشترك لتجار يعملون في مجالات من التجارة كانت تقليدياً عربية.

ولا بد من الإضافة هنا، أن الحماية التي منحت للصناعات اليهودية ولصناعة التبغ، لم تشمل المشاريع العربية الصغيرة. وشهد العقد الثاني لسنة ١٩٢٥، محاولات متعددة لإقامة مشاريع صناعية في حيفا، ذات بنية تقنية بسيطة تشمل الثلج والزيت والمشروبات الروحية، بالإضافة إلى الأحذية وثياب النوم ومعامل

الفرش؛ ولم تعمر هذه المشاريع طويلاً، وكثيراً ما انتهت إلى الخسارة المالية. وقد وعى المستثمرون الصغار العون الذي تستطيع سياسة الحماية أن تمنحه لمشاريعهم، وعبروا عن مطالبهم من خلال الصحافة العربية. فقد ناشد أصحاب معمل الكرتون، جبور وكركبي، الإدارة لتسهيل عملهم أسوة بالسياسة المطبقة على المعامل اليهودية، وذلك بالسماح لهم باستيراد معلمي صنعة مصريين.[٤٠] أمّا الحالة الأُخرى، فهي معمل الكحول الصغير، الذي اعتبر أن الأنظمة الرسمية لضمان ترتيبات سلامة حازمة ولدفع ضرائب إضافية، هي أنظمة قصيرة النظر وذات طبيعة متحيزة تعمل لمصلحة الصناعات والاحتكارات اليهودية الكبيرة.[٤١]

مع توسع البناء في المدن الرئيسية، وخصوصاً بعد سنة ١٩٣٣، اشتغل الكثير من المستثمرين العرب الصغار في صناعات تتصل بالبناء، مثل معامل الخزف والأنابيب والمسامير والأسلاك، لكن هذه المشاريع كانت تلبي الحاجات المحلية فقط، ولهذا ظلت على هامش الصناعات الرئيسية. فقد كان المبرر لوجود أهم المشاريع العربية متسماً بطابع تقليدي يقوم على تزويد الجماعة السكانية بالسلع الاستهلاكية المباشرة، وخصوصاً الأغذية. وهكذا، ظهرت في الأحياء العربية وفي محيط المراكز التجارية القديمة، مطاحن الدقيق والأفران الحديثة ومعامل الأثاث والملابس، كما أُقيمت معامل للكرتون وأكياس الورق لتلبية حاجات صناعتي السجائر والحمضيات. إلا إنه في منتصف الثلاثينات، جرى تغيير في الموقف تجاه السوق، أشار إليه عدد الورشات الجديدة التي تكمل وتخدم كلاً من حقلي الصناعة والتجارة.

مظاهر العزل

كان التعاون الصناعي بين الجماعات السكانية في حده الأدنى، ويجب أن يُدرس من منظور التطور العام والموقف الأيديولوجي لكل من القطاعين. ومن ضمن المساعي المشتركة القليلة لهذا التعاون، هناك أحواض الكلس على الكرمل، التي امتلكها سوليل بونيه (الهستدروت) وقرمان معاً،[٤٢] ومعمل الثلج ألبينا (وهي عائلة عربية من القدس)، ودنيا وكاتنكا؛ كما أن صناعة صناديق الكرتون التابعة لسيلفربيرغ أساساً، زوّدت معامل التبغ العربية في المدينة. بالإضافة إلى ذلك، اشترى قرمان وديك وسلطي، معملين لأكياس الورق من مالكين يهود سنة ١٩٣١؛ وتم لاحقاً بيع حصة ذات أهمية مؤثّرة من معملهم للسجائر إلى الأخوة مسبيرو.[٤٣] (ومن اللافت للنظر أن اسم المعمل بقي كما كان، ربما للحفاظ

على شعبيته بين زبائنه العرب).

يجب النظر إلى تشجيع الصناعات العربية في سياق الأيديولوجيا الصهيونية «لاحتلال الأرض والعمل»، والحملات الهادفة إلى ترويج المنتوجات اليهودية. ولم يحصل في وقت ما أن شكلت الصناعات العربية تهديداً للإنتاج اليهودي، بينما اعتبر القوميون العرب تسلله إلى السوق العربية عائقاً للتطور العربي. ومع ذلك، اتسع نطاق الحملة ضد العمل العربي لتشمل المنتوجات العربية أيضاً، وأصبحت أكثر تعبيراً في المدن اليهودية البحتة والمختلطة، وخصوصاً في فترات الكساد الاقتصادي داخل الجماعة السكانية اليهودية، وفي أثناء تسارع وتيرة النزاع السياسي بين قطاعات السكان. وكان سلاح المقاطعة متأصلاً في الطابع القومي لكل من الطرفين، وجرى تفعيله من قبل الجماعتين السكانيتين على حد سواء، وللأسباب الأساسية نفسها، مع أن السبب المباشر قد يكون مختلفاً. وكانت الدعوة العربية إلى المقاطعة خلال أحداث سنة ١٩٢٩ قوية في المدن، بحيث تلقت الصناعات اليهودية التي تلبي حاجات السكان المحليين ضربة قاسية نتيجة ذلك. وألقت المنظمة الصهيونية اللوم على العرب المسيحيين الذين نافسوا الأعمال اليهودية التجارية،[٤٤] في حين أنها تجاهلت جذور الحركة الاقتصادية ـ السياسية، وما شابهها من نشاطات في القطاع اليهودي. وفي حيفا، زادت هذه الأحداث ميل الجماعتين السكانيتين إلى الابتعاد عن بعضهما. وفي هذه المرحلة، دعت الجبهة الوطنية العربية، من خلال الصحافة العربية، إلى المقاطعة والتضامن الاقتصادي داخل الجماعة السكانية العربية.

إن تسلل المنتوجات العربية إلى السوق اليهودية، بغض النظر عن محدودية ذلك، نوعاً وانتشاراً، قد ووجه بمقاومة صهيونية منهجية، وخصوصاً في الفترة اللاحقة لسنة ١٩٣٣، عندما ولّد الازدهار والتنافس في حيفا مشاعر أقوى من الانطواء على الذات. وخلال هذه الفترة، اتخذت الخاصية الانعزالية للصناعة اليهودية صورتها الملموسة. فتشكلت لجنة تمثل المنتجين اليهود والمنظمات العامة، أي اتحاد منتوجات البلد (هايغود لتوتسيرت هآرتس)، بهدف التثبيط عن شراء المنتوجات العربية، واتخذت حملتها أسلوب جولات على البيوت والحوانيت، وكذلك تعليم هذه المبادىء في المدارس.[٤٥] وتلقي دراسة فاشتس لمناقشات غرفة التجارة اليهودية، الضوء على المصالح المتضاربة داخل الجماعة السكانية اليهودية في حيفا بشأن هذا الموضوع. ففي مدينة مختلطة كحيفا، كانت الاتصالات الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة، جارية منذ عقد على الأقل، وأصبح الاعتماد المتبادل في حقول معينة حقيقة قائمة. وكان الإنتاج العربي،

وخصوصاً الزراعي منه، وكذلك العمل العربي، رخيصين، ولذلك اشتراهما القطاع اليهودي. فقد وجدت الطبقة العاملة اليهودية أنه من المربح لها بصورة خاصة، شراء المنتوجات العربية من الألبان والأغذية، وكذلك بعض مواد البناء، بدلاً من المنتوجات اليهودية الأعلى ثمناً. وعارض ممثلو الجماعة التجارية في الغرفة أية مقاطعة للمنتوجات العربية، بينما أيد الصناعيون سياسة «شراء البضاعة اليهودية». وأقرَّ المنظرون الأيديولوجيون الصهيونيون وجهة النظر القائلة بأنه لا يجب شراء المنتوجات العربية إلا كتكملة للمنتوجات اليهودية خلال هذه الفترة من تطور الاقتصاد اليهودي. وقد أُخذ عن دافيد هكوهين قوله:

> لم نعلن المقاطعة على المنتوجات العربية، وسنحرص على تحاشي ذلك في المستقبل أيضاً؛ فلا ضير في أكل البطيخ العربي إذا كنا لا نزرع البطيخ، ولا ضير في استخدام شاطىء خياط.(٤٦)

إلا إنه سنة ١٩٣٦، تبنى القطاعان على حد سواء سياسة مقاطعة عدوانية؛ فالمنتوجات الصناعية اليهودية أغرقت السوق العربية وصارت تنافس المنتوجات التقليدية. فقد صنع شيمن زيتاً للأكل، يمكن استخدامه بدلاً من السمنة، الدهن التقليدي في الطبخ العربي، كما صبغ صابونه بألوان الصابون النابلسي. وراح العرب يشترون الملابس والأحذية والأثاث والحلويات، المصنوعة بأسلوب غربي. ولمواجهة ذلك، وزعت المجموعات القومية العربية كراريس دعائية على الجماعة السكانية العربية في حيفا وغيرها من المدن، تحثها فيها على مقاطعة الصناعات اليهودية.

وفيما افتقر العرب إلى رأس المال والخبرة لمباشرة صناعة ثقيلة حيوية، فقد بقيت مع ذلك فروع معينة من الإنتاج تتطلب كثافة عمالية، ضمن ميدانهم الخاص لتلبية متطلبات السوق العربية تحديداً. ويبدو أن الجماعة السكانية العربية في حيفا، خلال العشرينات وبداية الثلاثينات، قد رسخت هيمنتها على صناعة واحدة، هي التبغ، وأسست مشاريع جديدة هامشية - مع أنها مكملة - للصناعة الثقيلة. إلا إن الصهيونيين سيطروا على توليد الكهرباء وكذلك على استخلاص الزيت والأسمنت والمطاحن، على نطاق واسع؛ وفي ضغطهم على الحكومة لاتخاذ إجراءات من شأنها أن تضمن قابلية النمو لهذه المشاريع، فقد نجحوا في إفقار سكان المدينة العرب، وفي إبعاد الكثيرين من الصناعيين العرب التقليديين خارج العمل. وعلى العموم، فإن رفض الإدارة تشجيع التدريب الصناعي أو تحديث المشاريع القائمة في القطاع العربي، ترك السكان العرب معرَّضين، بصورة مؤلمة،

لتأثيرات التطور الصناعي المستورد والتضخم الاقتصادي. وقد ألغت طبيعة المصالح الصناعية اليهودية، وكذلك الإطار العملي الذي وفر لها النمو، الفرص أمام محاولات مثيلة في القطاع العربي. وبغض النظر عن مواقف كل من اليهود والعرب تجاه التصنيع، فإنه لم يكن في الإمكان استنساخ الأوضاع التي أدت إلى نجاح الصناعة اليهودية في الحالة العربية. علاوة على ذلك، رسخت الأحداث الأليمة وذيولها، في الفترة ١٩٣٦ - ١٩٣٩، الفصل بين القطاعين الاقتصاديين في المدينة، كما أضعفت الطاقات المالية للاقتصاد العربي، وأعاقت إمكان استعادته عافيته.

المصادر

(١) Z. Y. Hershlag, *Introduction to the Modern Economic History of the Middle East* (London, 1964), p. 166.

(٢) لمناقشة مفصلة، أنظر:
B. J. Smith, *The Roots of Separatism in Palestine* (Syracuse, N.Y., 1993), pp. 162-7, and K. Grunwald and J. O. Ronall, *Industrialization in the Middle East* (New York, 1960), p. 258.

(٣) من أجل المزيد من المراجع، أنظر:
D. Horowitz and R. Hinden, *Economic Survey of Palestine* (Tel-Aviv, 1938), and R. Nathan, O. Gass and D. Creamer, *Palestine: Problem and Promise* (Washington, D.C., 1946).

(٤) S. B. Himadeh, «Industry,» in S. B. Himadeh (ed.), *Economic Organization of Palestine* (Beirut, 1938), p. 251, Table IX.

(٥) *Ibid*, p. 244, Table VII, and Nathan, Gass and Creamer, *op.cit.*, p. 222.

(٦) Himadeh, *op.cit.*, p. 234; and Esco Foundation for Palestine, *Palestine: A Study of Jewish, Arab and British Policies* (New York, 1970), p. 381.

(٧) Himadeh, *op.cit.*, p. 231, Table II.

(٨) *Ibid.*, p. 245, and Horowitz and Hinden, *op.cit.*, p. 208.

(٩) S. Essaleh, *L'Etat actuel de l'économie Syrienne* (Paris, 1944), p. 173.

(١٠) Horowitz and Hinden, *op.cit.*, pp. 86-103.

(١١) Nathan, Gass and Creamer, *op.cit.*, pp. 231-41.

(١٢) *Ibid.*, p. 222.

(١٣) *Ibid.*, p. 223; and Himadeh, *op.cit.*, pp. 249 and 250, Table VIII.

ولمزيد من التفصيلات بشأن الصناعة اليهودية، أنظر:

M. Seikaly, «The Arab Community of Haifa 1918-1936: A Study in Transformation,» D. Phil. thesis, Oxford University, 1983, pp. 104-5.

(١٤) أنظر: B. Wasserstein, *The British in Palestine: the Mandatory Government and the Arab-Jewish Conflict 1917-1929* (London, 1978),

لمناقشة موقف السير هربرت سامويل إزاء السياسة الصهيونية، ومحاولاته المتواصلة للتوفيق بين السكان العرب وسياسة الانتداب. ولقد اعتقدت اللجنة التنفيذية الصهيونية في فلسطين أيضاً، أنه في الإمكان تحقيق التوافق عبر إثارة اهتمام العرب بالمشاريع الصناعية والتجارية اليهودية. وأنظر أيضاً:

F. H. Kisch, *Palestine Diary* (London, 1938), pp. 75 and 118.

(١٥) A. Michaelis, «The Industrial Development of Palestine,» *Palnews* (Tel-Aviv, 1936), p. 62.

(١٦) Grindle's minute of 9 April 1929, Shuckburgh's minute of 25 April 1929, and William's minute of 8 June 1929 (PRo CO 733/166);

وأنظر أيضاً: Smith, *op.cit.*, pp. 167-76.

(١٧) «Report by the Palestine Arab Congress on the State of Palestine,» 6 October 1924 (PRO CO 733/74); the Arab Executive to the Acting Chief Secretary, 13 February 1930 (ISA 65 61/1 Arab Higher Committee (AHC)/01943).

(١٨) Sir John Hope Simpson, *Palestine: Report on Immigration, Land Settlement and Development* (London, 1930), p. 144.

(١٩) Memo by Conference of the Arab Chambers of Commerce to the High Commissioner, December 1929 (ISA 65/1 AHC/00560).

(٢٠) «الكرمل»، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٩؛ ٢٦ آذار/مارس ١٩٣٠؛ ٢٣ آذار/مارس ١٩٣٢.

(٢١) D. Dusterwald, «The City in the Economic Life of Palestine,» *Palnews* (Tel-Aviv, 1936).

(٢٢) Index of Industries as registered on 14 March 1922 by N.J.T. (CZA A226/15).

(٢٣) سنة ١٩٢١، اشترى الصندوق القومي اليهودي من يوسف الخوري، أرضاً مساحتها ١٧,٠٠٠ دونم بين حيفا وعكا، بمبلغ ١١٠,٠٠٠ جنيه استرليني.

Economic Resume since the Appointment of Sir Herbert Samuel, 13 August 1921 (PRO CO 733/14).

(٢٤) S. Schama, *Two Rothschilds and the Land of Israel* (London, 1978), pp. 247-51, and ESCO, *op.cit.*, pp. 383-4.

(٢٥) Exposé by M. W. Willbushevich, sent with Dr. A. Rupin, Zurich, 29 July 1919, to Mr. Snowman of Palestine Zionist Office; and Willbushevich to Mr. Goldberg, Zionist Office London, 15 August 1919; also, Secretary of Trade and Industry to Mr. Aaronson, 27 February 1920 (CZA S8/1152).

(٢٦) Statement on «Shemen», London, 21 October 1919 (CZA S8/1152); Department of Trade and Industry to Justice Brandeis, 5 November 1919 (CZA Z4/1331); Secretary of Trade and Industry to Mr. Aaronson, 27 February 1920 (CZA S8/1152); and

Herbert Samuel to Laudman, 8 September 1920 (CZA Z4/1804).

(٢٧) بيكا (PICA): جمعية الاستعمار اليهودي في فلسطين (١٩٢٤)، وهي التي خلفت بيكا (I.C.A.): جمعية الاستعمار اليهودي، الأداة الإدارية لمشاريع روتشيلد في فلسطين. وكان عملها بمثابة بنك تجاري لجذب استثمارات تجارية وصناعية، بالإضافة إلى امتلاك الأراضي لهذه الأغراض. وقد التقى موقفها الأيديولوجي بالتدريج مع التيار المركزي في الحركة الصهيونية، بعيداً عن مواقف البارون إدموند دي روتشيلد الفردية المستقلة.

(٢٨) *Davar,* 28 June and 18 and 19 october 1933.

(٢٩) Stead's memo to Chief Secretary, 10 May 1925 (PRO CO 733/26); HC to CO, 3 July 1925, and Clauson's minute, 16 July 1925 (PRO CO 733/95).

(٣٠) Pollack to Chief Secretary, 6 March 1925 (ISA 128 Cust/1795/26), and Officer Administering the Government (OAG) to CO, 23 November 1928 (PRO CO 733/157).

(٣١) Director of Agriculture to Chief Secretary (CS), 1 April 1926 (ISA 128 Cust/956/26); HC to CO, 21 June 1930 (PRO CO 733/189); and Campbell's Minute of 9 August 1930 (PRO CO 733/189).

(٣٢) Shemen to the Director of Customs, 29 and 30 January 1930 (ISA 128 Cust/956/26), and HC to CO, 15 February 1930 (PRO CO 733/189).

(٣٣) أنظر: Smith, *op.cit.,* p. 174; Director of Agriculture to CS, 1 April 1926 (ISA 128 Cust/956/26); HC to CO, 21 June 1930 (PRO CO 733/189).

(٣٤) من أجل دراسة أكثر شمولاً لصناعة التبغ في فلسطين والمحاولات العربية لتشجيعها، أنظر:

Seikaly, *op.cit.,* pp. 120-7.

(٣٥) HC to CO, 23 May 1924, Tobacco Ordinance (PRO CO 733/68); HC to CO, 20 February 1925, Tobacco Excise (PRO CO 733/89); HC to Secretary of State, 8 June 1925, Tobacco Import Duty (PRO CO 733/94); HC to CO, 19 February 1926 (PRO CO 733/112); CS to Director of Customs, Excise and Trade, 26 July 1926 (ISA 128 Cust/691/27); Stead to CS, 27 June 1927, Ibid., and Director of customs, Excise and Trade to CS, 24 March 1927 (ISA 128 Cust/475/27).

(٣٦) M. Brown, «Agriculture,» in S. B. Himadeh (ed.), *Economic Organization of Palestine* (Beirut, 1938), p. 164.

(٣٧) R. Taqqu, «Arab Labor in Mandatory Palestine, 1920-1948,» (unpublished Ph. D. thesis, Columbia University, 1977), p. 61.

وقد عبر عبد اللطيف الطيباوي عن وجهة نظر مماثلة، وإن بمصطلحات أقل حدة، في:

A. L. Tibawi, *Arab Education in Mandatory Palestine* (London, 1956), pp. 79-80 and 284,

وذلك عندما يقوّم موقف الانتداب العام تجاه التعليم: «إن المنهاج الفلسطيني لم يكن أكثر من مرحلة انتقالية من الأكاديمي الصرف إلى الأكاديمي الذي يعترف بالعملي»؛ وأنظر أيضاً: ن. أ. بدران، «التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني» (بيروت، ١٩٦٩)، ص ١٣٨ ـ ١٤٥.

(٣٨) «الكرمل»، ١١ أيار/مايو ١٩٢٩؛ ١٣ شباط/فبراير، و ٢٥ آذار/مارس، و٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٣١، و٢٦ تموز/يوليو ١٩٣٣.

(٣٩) ثمة قائمة بالمشاريع الصناعية العربية، أنظر:

Seikaly, *op.cit.*, pp. 120-29;

م. يزبك، «الهجرة العربية إلى حيفا» (الناصرة، ١٩٨٨)، ص ٢٤ ـ ٢٥.

(٤٠) «الكرمل»، ٢٥ شباط/فبراير ١٩٣٠.

(٤١) المصدر نفسه، ٢٢ آذار/مارس ١٩٢٨.

(٤٢) D. HaCohen, *Time to Tell* (New York, London, 1984), p. 79.

إن سوليل بونيه (مسح وبناء)، وكالة تعاونية للمقاولات تابعة للهستدروت، وقد تأسست في آذار/مارس ١٩٢٥ من أجل بناء الطرق ومشاريع الأشغال العامة. وحتى عندما أفلست سنة ١٩٢٧، قامت بعدة نشاطات عمرانية وفرت فرص عمل للمهاجرين الجدد.

ESCO, *op.cit.*, p. 363.

(٤٣) *Ha'Aretz*, 19 July 1936.

«الكرمل»، ٢٠ شباط/فبراير ١٩٢٧؛ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٢٨؛ ٢ أيار/مايو ١٩٣١. ومع أن جنسية مسبيرو الأنكلو ـ أميركية كانت معلومة شائعة في فلسطين، إلا إن الحقيقة التي جذبت اهتمام الصحافة العربية، هي أن نسبة عالية من أصحاب أسهمها كانوا يهوداً.

(٤٤) Report of Department of Trade and Industry to General Council of the Zionist Organization, 23 August 1929-28 February 1931 (CZA Z10 264/II).

(٤٥) Y. Washitz, «Jewish-Arab Relations in Haifa during the Mandate» (unpublished manuscript, n.d.), Chapter V, pp. 49-50.

(٤٦) كان دافيد هكوهين رئيس سوليل بونيه، وعضواً في مجلس بلدية حيفا لاحقاً.

Ibid., Chapter V, pp. 51-2.

الفصل التاسع

آليات السيطرة في قطاع المصارف والنشاطات التجارية

إن النشاط التجاري في حيفا، وكما تمت الإشارة إليه في الجزء الأول، توسع بسرعة في بداية القرن العشرين بالترابط مع تطور الاقتصاد الزراعي المتجه نحو التصدير. ومع أن المحركين الأساسيين كانوا الوكلاء والموظفين الأوروبيين المقيمين، فإن القطاع التجاري للسكان العرب المحليين استجاب لمؤثرات التحديث، ومع نشوب الحرب العالمية الأولى كان شريكاً نشيطاً في تحويل اقتصاد المدينة. وقد جذب الازدهار الاقتصادي الكبير هجرة عربية ضخمة من القرى والبلدات الفلسطينية، ومن حوران ولبنان، الأمر الذي ضمن تطور النشاط العقاري والبناء والتسويق بالمفرّق، إلى جانب التجارة الخارجية والأعمال المالية المتعلقة بالتجارة.

وبعد الحرب، التي أدت إلى شلل في تطور حيفا الاقتصادي، انبعث النشاط التجاري ولكن في ظل أوضاع متغيرة بصورة ملحوظة، كثيراً ما عرضت الجماعة التجارية العربية لتحديات مهددة. وفي ظل الإدارة الفلسطينية التي شُكلت حديثاً، حل محل توازن التجارة الخارجية لفائض الإنتاج الزراعي في مقابل مواد استهلاكية ضرورية أخرى، عجز في الميزان التجاري، إذ تقزمت قيمة الصادرات الزراعية عبر سلسلة جديدة من واردات البضائع الكمالية والاستهلاكية، والتي راوح حجمها تبعاً لتوفر التحويلات المالية من قبل اليهود والإدارة البريطانية. إن هذا الفصل يتحرّى المناخ العام للتجارة والاستثمار بالنسبة إلى التجار العرب في حيفا خلال الفترة ١٩٢٠ ـ ١٩٣٩، والتفوق المتدرج للمهاجرين اليهود عليهم.

قطاع المصارف والمعاملات النقدية

أظهر الفصل السابق بوضوح أن الدعم المالي كان أحد العناصر الأساسية المفتقدة في أية محاولة عربية للتطوير الصناعي، وأن قطاعات معينة من الجماعة

السكانية العربية أدركت الحاجة إلى صناديق التوفير؛ فمنذ بداية العشرينات من القرن العشرين دعت الصحافة إلى توفير جماعي يوجَّه إلى إنقاذ الأرض العربية من الشراء على أيدي الصهيونيين. ولسوء الحظ، فإن هذه القطاعات من السكان لم تكن على العموم من أصحاب رؤوس الأموال، الذين وصفهم المدير العام لمصرف أنكلو ـ فلسطين سنة ١٩١٩، بأنهم في أغلبيتهم، يتقيدون «بنمط تقليدي من المعاملات المالية يتمثل بالاحتفاظ بالنقد الجاهز لديهم في أيديهم الخاصة.»(١) وربما كانت المراتب الأدنى من المجتمع العربي على العموم أكثر حذراً من البنوك والنقد الورقي؛ ففي سنة ١٩٣١، عندما تخلت بريطانيا عن المعيار الذهبي كمحدد لقيمة الجنيه الاسترليني، الأمر الذي أدى إلى انخفاض قيمة الجنيه الفلسطيني في سوق الصرف الدولية، لم تتوقف الجماعة السكانية العربية كلها عن تكديس العملة النحاسية والفضية بكثافة، إلا عندما أوضحت مقالات في الصحافة عبثية مثل هذا العمل.

ومع أن الإدارة البريطانية، المحافظة بالفطرة كما كانت فيما يتعلق بالشؤون النقدية، فرضت قيوداً معينة على عمل البنوك في فلسطين، ولم تكن تشجع أي خطة تمولها الحكومة لاعتماد مالي بفائدة قليلة، سواء للصهيونيين أو للعرب، فإن موقفها العام إزاء البنوك كان عدم التدخل في شؤونها المالية.(٢) فقد اشترط قانون البنوك لعام ١٩٢١، مثلاً، أن تقوم شركات مسجلة فقط بالأعمال المصرفية، بينما لم يتضمن أية أحكام فيما يتعلق بالحد الأدنى من رأس المال أو بنسبة السيولة النقدية.(٣) وازدهرت البنوك الصهيونية المحلية، بقيادة بنك أنكلو ـ فلسطين (الذي كان في الواقع مسجلاً في لندن)، ففي سنة ١٩٣٦، كان هناك سبعون بنكاً محلياً وسبعة بنوك أجنبية،(٤) وهذا أكبر نمو وصل إليه عدد المصارف بين سنة ١٩٣٢ وسنة ١٩٣٦ نتيجة الهجرات الكبيرة والثرية لتلك السنوات. وعلى العموم، كانت البنوك الأجنبية معنية فقط بتمويل التجارة وبإرسال رأس المال إلى المراكز الرئيسية في العواصم الخارجية؛ وحتى البنوك المحلية، وإلى الثلاثينات على الأقل، ركزت عملها في الاعتمادات القصيرة الأجل التي تأمنت عبر ضمانة من العقارات غير المنقولة أو عبر حسابات أعمال قائمة. وكان مجال الإقراض محدوداً سواء بسبب النقص في فرص الاستثمار أو طبيعة الودائع قصيرة الأجل؛ وفي سنة ١٩٣٦، كانت الحسابات الجارية تشكل ٨٠٪ من جميع الودائع المصرفية.(٥)

بالكاد لامست هذه الطفرة في النشاط المصرفي الجماعة السكانية العربية. فقد استمر التجار وملاك الأراضي في إقراض المال للفلاحين بالطريقة التقليدية،

كما استمرت معاملات الصرف، وكان الاستثناء الوحيد هو بنك باركليس، البنك الحكومي ووكيل النقد، الذي ساند أحياناً مزارعي التبغ، ووفر للفلاحين قروضاً زراعية، بغض النظر عن قصر أجلها وتكلفتها العالية، في غياب بنك زراعي وطني. وقبل الحرب العالمية الأولى وخلالها، كان التبادل النقدي شائعاً في المدن الكبرى، وحتى في الصغيرة منها، كما هو حال حيفا حينئذ، حيث زادت بعض العائلات، وأساساً المسيحية منها، دخلها من أرباحها في سوق الصرف، ولكن على المستوى البدائي جداً فقط.(٦) وهناك في مدن الساحل والقدس بعض الدلائل التي توحي بأن الجماعة السكانية العربية قد بدأت تستخدم المرافق المصرفية، حيث منحت اعتمادات قصيرة الأجل مقابل ضمانات، إلا إنه لم يكن في الإمكان تقديم السلف على البضائع نظراً إلى عدم توفر المستودعات. وقد استمر بعض الخدمات المالية التقليدية فترة طويلة بعد تأسيس فروع مصرفية في الكثير من المدن.

كان النجاح العربي المصرفي الرئيسي هو إنشاء البنك العربي سنة ١٩٣٠، ولكن حتى هذا واجه مشكلات. فعندما طرح رجل الأعمال الفلسطيني، عبد الحميد شومان،(٧) في البداية مشروعه لتأسيس بنك عربي لفلسطين، لقي القليل من التأييد داخل جماعته بالذات، وأقلَّ من ذلك بكثير في أوساط الأجانب الذين فاتحهم بالأمر. وكان عليه في نهاية المطاف أن يعتمد كلياً تقريباً على رأس ماله الخاص لتمويل المشروع باستثمار قدره ١٥,٠٠٠ جنيه فلسطيني. وجرى تعيين فؤاد سابا، محاسب الهيئة العربية العليا في فلسطين، محاسباً للبنك، وأحمد حلمي باشا،(٨) وهو شخصية سياسية عربية بارزة، مديراً، ورشيد الحاج إبراهيم مديراً لفرع حيفا. وتم الترويج للبنك على أنه مؤسسة وطنية، يستطيع العرب الاستثمار فيه،(٩) إلا إن نقص الأموال وموقف العرب المتحفظ من التعامل المصرفي، كانا يعنيان أن البنك العربي لم يكن في سنواته الأولى مؤثراً كما أمل عبد الحميد شومان. وكان عليه أيضاً أن يتبارى مع محاولات المديرين الإداريين لاستخدام البنك من أجل تعزيز تقدمهم السياسي، وخصوصاً من خلال الوعود بتقديم تسهيلات اعتماد ذات أنماط متعددة.(١٠)

ولم يكن تخلف العمل المصرفي العربي، والعوائق السياسية التي حالت دون توجيه الموارد العربية بصورة أكثر فعالية لمنع المزيد من الانتهاك اليهودي، سوى عوامل مساهمة في إفقار القطاع الاقتصادي العربي، وفي زيادة الانفصال بين القطاعين. لقد كان في تصرف القطاع اليهودي مبالغ كبيرة مخصصة للاستثمار في الصناعات الحديثة، كما امتلك أيضاً مدخلاً إلى مؤسسات التمويل والبنوك. وكان

القطاع العربي محروماً من هذه الامتيازات كلها، ولم يكن يمتلك تراثاً من النشاط المصرفي؛ ونظراً إلى السياسة الاقتصادية التي مارستها الإدارة البريطانية، لم تكن أمامه فرصة لمراكمة رأس مال أو توليده. وكان الميزان في حيفا، يميل بقوة لمصلحة الصناعات اليهودية التي تدعمها تشريعات الحماية والمبادلات المالية الحديثة. وقد استمرت حيفا في ميزتها على أنها مركز الصناعة اليهودية الثقيلة، المتجه نحو السوق المحلية حتى نهاية الانتداب.

قطاع التجارة الخارجية

تظهر الإحصاءات التجارية لفلسطين في الفترة ١٩١٩ ـ ١٩٤٨، كما ترد في الجدول رقم ٩ ـ ١، الطبيعة الاستثنائية للأوضاع الاقتصادية السائدة، وخصوصاً إذا ما قورنت بالتقارير التجارية عن الدول المجاورة.[١١] إن الحجم الكبير للسلع الاستهلاكية والاستثمارية الذي أدخلته الإدارة والمؤسسات شبه الرسمية (اليهودية بصورة رئيسية) إلى البلد، وأعداد المهاجرين المتنامية، يفسران حالة الانتقال إلى العجز الدائم في الميزان التجاري. في المقابل، ركدت الصادرات في البداية، ثم راحت ترتفع في بداية الثلاثينات فقط، عقب التوسع في إنتاج الحمضيات، وفي حملات تشجيع التصدير التي قامت بها الصناعات اليهودية المحلية، والتي تتمتع بحماية كثيفة، مثل صقل الألماس.

وعندما ازداد حجم التجارة وخصوصاً الواردات، ارتفعت أهمية الموانىء. وقد تعزز دور حيفا الآن من خلال طاقتها على تدبر أمر الواردات، تماماً كما ازدهرت قبل الحرب كمركز للتصدير الزراعي. وقاد الدمج بين شبكة واسعة من الطرق وسكك الحديد التي تخدم المدينة، وكذلك بناء ميناء بحري عميق، إلى تفوّقها على يافا كميناء رئيسي، وخصوصاً بعد أن راحت ترسخ لنفسها دوراً ثانوياً كمركز لتجارة الترانزيت ـ إقليمياً.

إلا إن التفوق الدائم على يافا تحقق فقط في منتصف الثلاثينات (أنظر الجدول رقم ٩ ـ ٢). فخلال الجزء الأكبر من العشرينات، تراجعت حيفا، وكان ذلك إلى حد كبير من جرّاء السياسة البريطانية الجديدة لكبح تصدير الحبوب، ولتشجيع تصدير الحمضيات في الوقت نفسه، الأمر الذي جعل سهل يافا الساحلي، المنفذ الطبيعي للتصدير بسبب سهولة الوصول إليه؛ ولقد غطى هذا المنفذ ما بين ٧٢٪ و٨٠٪ من مجموع قيمة الصادرات الفلسطينية خلال هذه الفترة.[١٢] في المقابل، كانت حيفا البوابة إلى مناطق إنتاج الحبوب في المرج

الجدول رقم ٩ ـ ١
واردات فلسطين وصادراتها، ١٩١٩ ـ ١٩٣٨
(بالجنيه الفلسطيني)

السنة	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري
١٩١٩	٤,٢٩٨,٥٢٣	٧٩٣,٢٧٥	- ٣,٥٠٥,٢٤٨
١٩٢٠	٥,٣٥٠,٣٩٢	٧٩١,٤٨٨	- ٤,٥٥٨,٩٠٤
١٩٢١	٦,٠٢٢,٤٣٩	١,٤٥٢,٦٨٥	- ٤,٥٦٩,٧٥٤
١٩٢٢	٥,٧٢٤,٢٣٨	١,٣٨٨,٠٧٠	- ٤,٣٣٦,١٦٨
١٩٢٣	٤,٩٤٨,٩٠٧	١,١٧٢,٥٤٨	- ٣,٧٧٦,٣٥٩
١٩٢٤	٥,٤٠١,٣٨٤	١,٢٣١,٦٠٢	- ٤,١٦٩,٧٨٢
١٩٢٥	٧,٥٢٦,٦٥٧	١,٣٣٠,٨٣٠	- ٦,١٩٥,٨٢٧
١٩٢٦	٦,٥٩٤,٠٩٨	١,٣٠٨,٣٣٣	- ٥,٢٨٥,٧٦٥
١٩٢٧	٦,١٨٤,٤٥٤	١,٨٩٩,٧٥٩	- ٤,٢٨٤,٦٩٥
١٩٢٨	٦,٧٧٠,٨١٨	١,٤٨٧,٢٠٧	- ٥,٢٨٣,٦١١
١٩٢٩	٧,١٦٦,٥٩٣	١,٥٥٤,٢٦٢	- ٥,٦١٢,٣٣١
١٩٣٠	٦,٩٥٨,٢٥٨	١,٨٩٦,٠٩٥	- ٥,٠٦٢,١٦٣
١٩٣١	٥,٩٤٠,٠٠٠	١,٥٧٢,٠٦١	- ٤,٣٦٧,٩٣٩
١٩٣٢	٧,٧٦٨,٩٢٠	٢,٣٨١,٤٩١	- ٥,٣٨٧,٤٢٩
١٩٣٣	١١,١٢٣,٤٨٩	٢,٥٩١,٦١٧	- ٨,٥٣١,٨٧٢
١٩٣٤	١٥,١٥٢,٧٨١	٣,٢١٧,٥٦٢	- ١١,٩٣٥,٢١٩
١٩٣٥	١٧,٨٥٣,٤٩٣	٤,٢١٥,٤٨٦	- ١٣,٦٣٨,٠٠٧
١٩٣٦	١٣,٩٧٩,٠٢٣	٣,٦٢٥,٢٣٣	- ١٠,٣٥٣,٧٩٠
١٩٣٧	١٥,٩٠٣,٦٦٦	٦,٤٤٩,٦٢٨	- ٩,٤٥٤,٠٣٨
١٩٣٨	١١,٣٥٦,٩٦٣	٥,٦٨٣,٥٨٥	- ٥,٦٧٣,٣٧٨

المصادر: جُمعت المعلومات من:

S.B. Himadeh (ed.), *Economic Organization of Palestine* (Beirut, 1938), p. 390, Table I; also for 1937-8, from Government of Palestine, *Statistical Abstract of Palestine, 1939* (Jerusalem, 1939), p. 55, Table 66.

وحوران، والمنفذ لتصديرها. إلا إنه في العشرينات، تسببت الاتفاقات بشأن الحدود الدولية والجمارك مع سورية، فضلاً عن المحصول الرديء وازدياد الطلب المحلي، في تقليص جذري في صادرات الحبوب؛ وفي الواقع، فقد وجب استيراد القمح والطحين بكميات متزايدة، لتلبية الحاجات المحلية. وترك هذا الانكماش أثراً بعيداً في حيفا والجماعة التجارية فيها، كما سنرى في الصفحات

التالية. وفي المنظور القصير، فإنه بالتأكيد أثّر في النزعة للاستيراد؛ أمّا في المنظور البعيد، فقد أعادت حيفا هيكلة تجارتها التصديرية بحيث تركز على الحمضيات، وخصوصاً بعد أن تحول جزء من تجارة يافا إليها خلال ١٩٣٦ - ١٩٣٧، في أثناء الإضراب العربي الذي دام ستة أشهر (أنظر الفصلين الرابع عشر والخامس عشر)، كما جرت محاولات لتطوير صادرات صناعية.

الجدول رقم ٩ ـ ٢
الواردات والصادرات لكل من يافا وحيفا
١٩٢٠ ـ ١٩٣٨
(بالجنيه الفلسطيني)

	الواردات		الصادرات	
السنة	يافا	حيفا	يافا	حيفا
١٩٢٠	٢,٠٥٥,١٠٠	١,٨٥٤,٣٤٥	٢٧٦,٠٧٩	٢٧٠,٦٦٦
١٩٢١	٢,١٤١,٦٢٠	٢,٣٣٥,٠٤٥	٣٨٥,٦٦٩	١٧٢,٤٤٨
١٩٢٢	-	٢,٤٣٠,٦٣٥	-	-
١٩٢٣	-	-	-	-
١٩٢٤	-	-	-	-
١٩٢٥	-	-	-	-
١٩٢٦	٣,٤٦٢,٢٤٨	٢,٠١٨,٠٩٢	٨٣٦,٧٦٤	٢٥٠,٧٦٤
١٩٢٧	٣,١٢٧,٤١٣	١,٩٦٣,٩٧٠	١,١٣١,٩٩٥	٤٩٦,٥٨١
١٩٢٨	٣,٤٥٥,٦٨٩	٢,١٦٧,٨٤٥	٩٦٣,٥٦٥	٢٦٩,٨٥١
١٩٢٩	٣,٥٩١,٩٤٢	٢,٤٦١,٨٣٣	٨٧٧,٢٨٥	٤١٢,٨١٢
١٩٣٠	٣,٥٨٥,٩٠٥	٢,٤١٠,٤٧٠	١,٠٩٨,٢٥٦	٤٨٠,٧٦٣
١٩٣١	٣,٠٥٥,٦٢٦	٢,٠٨٥,٠٥٥	٩٥٣,١١٧	٤٢٥,٤٣٧
١٩٣٢	٤,١٣٠,٢٤٩	٢,٨٩٣,٥٤٣	١,٥٧٥,٩٧٢	٥٨٦,٦٣٤
١٩٣٣	٥,٨٣٢,٨٦٨	٤,٢٦٠,٠٤٥	١,٥٤٠,٢١٣	٨٩٣,٥٤١
١٩٣٤	٧,٦٢٩,١٤٢	٦,٢١٦,٠٥٥	١,٨٢٤,٧٥٥	١,٢٠٨,٧٢١
١٩٣٥	٧,٧١٩,٨٨٦	٨,٤٥٥,٧٦٥	٢,٢٨٥,٠٧٣	١,٧٠٧,٤٢١
١٩٣٦	٣,١٨٢,٨١٧	٨,٦٢٧,٠٦٥	١,٦١٣,٥٠٧	١,٦٩٠,٠٢٥
١٩٣٧	٢,١٤٤,٢١١	٩,٣٠٠,٢٧٤	١,٦٧٨,٠٩٤	٣,١٦٧,٢٢٥
١٩٣٨	٢,٥٢٥,٦٠٠	٦,٨٨٤,١٨٧	١,٤١٨,٠٠١	٢,٦١٨,٦٥١

المصادر: جُمعت الإحصاءات من:
Government of Palestine, *Statistical Abstract of Palestine, 1939* (Jerusalem, 1939), p. 79, Tables 79 and 80.

واشتملت تجارة الترانزيت وإعادة التصدير، التي ارتبطت تقليدياً بتجارة الحبوب، على جزء صغير فقط من مجمل نشاطات المدينة التجارية.[١٣] إلا إنه إزاء نهاية الفترة قيد الدرس، راحت تزداد أهميتها، حيث كانت أهم نشاطاتها البحرية، هي إعادة تصدير نفط العراق الخام، الذي بدأ ينقل عبر فلسطين لدى افتتاح خط أنابيب شركة نفط العراق سنة ١٩٣٤. وتكمن أهمية تجارة الترانزيت، بمصطلحات تجارية صرفة، في الخدمات المتخصصة التي ولدتها: إقامة وحدات تخزين جافة وباردة، بالإضافة إلى مستودعات مضمونة بسندات، وإدارة مبادلات مالية معقدة، وتوسيع سوق الخدمات لهذه التجارة.

وبينما كان من شأن ذلك أن يضيف شيئاً من الرقي إلى الخدمات التجارية في المدينة، فإن تجارة الاستيراد بذاتها كانت صاحبة الأثر الأكبر في تحول القطاع التجاري بمجمله. فقد مرَّ من حيفا نحو ثلث استيراد فلسطين في العشرينات، ثم ارتفع إلى نحو النصف في الثلاثينات. وكانت بريطانيا هي المصدر الرئيسي، حيث غطت نحو ٤٠٪ في الفترة المبكرة من الإدارة المدنية، ولاحقاً ـ حتى سنة ١٩٣٧ـ نحو ٢٥٪.[١٤] وقد شجعت الإدارة البريطانية بحماسة، الانحياز إلى السلع البريطانية كجزء من سياستها الاقتصادية في فلسطين. ومن الأهمية بمكان، أن توسيع هذه الحلقة التجارية استلزم تطوير البنية التحتية التجارية في مدن الاستيراد القادرة على التعامل مباشرة مع المصنِّعين والمصدرين البريطانيين.

من بين البلدان المجاورة، كانت مصر وسورية المصدرتين الأكثر أهمية بالنسبة إلى فلسطين، سواء فيما يتعلق بإعادة التصدير، وبالبضائع الأجنبية الصنع والكماليات، وبالتزويد بالأغذية الأساسية وكذلك بالأقمشة والأدوات. إلا إن تأسيس هذه التجارة سبق الحدود السياسية الجديدة، وتضررت حيفا بصورة خاصة من جرَّاء الشروط التي وضعت على التجارة مع سورية. واعترفت الإدارة البريطانية بالصعوبات التي أثارتها الرسوم الجمركية وغيرها من الحواجز التي وضعتها المؤسسات السياسية الجديدة على التجارة الحرة.[١٥] وقد هدَّأ اتفاق الجمارك السوري ـ الفلسطيني في آب/أغسطس ١٩٢١، بعض مخاوف الجماعة السكانية العربية، واستعادت الصادرات السورية عافيتها بعد سنة ١٩٢٢، مع أن الاتفاق ظل موضع خلاف خلال العقد بكامله. ففي بداية العشرينات، ألحقت إعادة التصدير من سورية، التي تحاشت الرسوم الجمركية التي يفرضها القانون، ضرراً بموارد الدخل الحكومي، كما شكلت أيضاً تهديداً للصناعات اليهودية الناشئة. وفي الثلاثينات، عندما جُدِّد الاتفاق، أصبح مهماً لهذه الصناعات نفسها، التي رأت في سورية سوقاً مفيدة.

ويتضح بجلاء من النسبة المئوية العالية لاستيراد الأغذية (٢٥٪ كمعدل) والمواد المصنعة (٥٥٪ كمعدل)،[16] أن فلسطين كانت بلداً غير متطور، يضم جماعة سكانية راقية من بيئات متعددة. واستهلكت المدن الجزء الأكبر من هذه الواردات، ولكن حتى حوانيت القرى، راحت بالتدريج تخزن البضائع الأجنبية الأرخص والأكثر فائدة. وفي حيفا، أصبح الاقتصاد يعتمد كثيراً على استيراد البضائع الأجنبية، وهذا نجم عنه في الضرورة أثر في أذواق الجماعة السكانية العربية وحاجاتها ومتطلباتها. ومن أجل أن يلبي حاجات جماعته الخاصة والمهاجرين، كان على قطاع التجارة العربي أن يتعامل مع مسار أكثر تعقيداً، يتعلق بمعرفة السوق الأجنبية من ناحية لغتها وأساليبها وبضائعها، ومنطلقاً من فرضية مسبقة بوجود دعم مالي قوي وخدمات تقدمها المرافق المصرفية الحديثة. وفي الصفحات التالية سنرى كيف أن الرقي المتنامي والمرونة العملية لم يكفيا بحد ذاتهما لمواجهة سياسات بريطانية معينة، وللتعامل مع انعزالية عرقية ظهرت في نواح متعددة من التجارة.

تطور التجارة العربية:
تأكل السيطرة التجارية

قبل سنة ١٩٢٠، سيطرت على التجارة في حيفا، وخصوصاً تجارة الحبوب، عدة عائلات قوية، استمدت دخلها من ملكية الأراضي في المرج والقرى الزراعية حول المدينة. وكثيراً ما كانت هذه العائلات منخرطة مباشرة بالتجارة؛ أمّا في حالات أُخرى، فقد قام معتمدون محليون (أوروبيون وعرب) لشركات أوروبية أو لوكالات شحن، بجمع السلع القابلة للتصدير، سواء من منتجين فلسطينيين أو من فلاحي حوران، الذين جلبوا محاصيلهم من الحبوب إلى المدينة. وكانت فرنسا وألمانيا أهم زبائن هذه الصادرات، وذلك، بكل بساطة، لأن بعض العائلات المسيحية التي تتكلم الفرنسية وكذلك بعض الألمان، اشتغلوا في خط التجارة هذا، وكانت العلاقات العائلية والدينية والثقافية، مع الدول المستوردة، حيوية لتصريف العمل التجاري وتدبير أمور التحويل النقدي.[17] وقد عُين بعض العائلات المتكلمة باللغة الفرنسية قناصل لحكومات أوروبية مهتمة بتجارة الحبوب مع الريف الفلسطيني: عائلة جيرمين لفرنسا، وعائلتا سكوفينش وخياط لإسبانيا.[18] وكانت العلاقات الشخصية بين تجار حيفا وقرى الفلاحين مهمة أيضاً في بناء الثقة التي على أساسها أديرت العمليات البسيطة لتقديم

الاعتمادات والقروض للتمويل قبل المحصول، وفي تمكين التجار من الحكم على طلب الواردات في القرى.

كان العقد الأول من الإدارة المدنية في مفهوم الجماعة التجارية في حيفا، هو الفترة الأكثر حسماً في مسار التغيير الذي استهلته الأوضاع السياسية الجديدة. وقد جاء هذا الاتجاه في التطور كردة فعل على توسع الطلب الناجم عن السياسات الجديدة أكثر مما هو على تعزيز تلك الأنماط من التجارة التي كانت قائمة. وفي الحقيقة، كان لتلك السياسات نفسها، التي قادت إلى مزيد من تثبيت مكانة حيفا التجارية عامة، أثر ضار في الفرع الرئيسي التقليدي للتجارة العربية، أي تجارة الحبوب، كما كان له أثر في الكثير من العائلات والقرى التي اعتمدت على هذه التجارة بطريقة أو بأُخرى. وكان لتعطيل تجارة تصدير الحبوب، وللروابط بين المصدر والمنتج والمستورد، أثر أبعد مدى في الاقتصاد العربي المحلي، من تطوير صناعة جديدة.

سنة ١٩٢٠، فصلت فلسطين عن حوران بحدود دولية وترتيبات جمركية. وفرضت السلطات الفرنسية التي أصبحت الآن تسيطر على القطاع السوري لسكة حديد الحجاز، زيادة مقدارها ٢٥٪ على رسوم الشحن على خط حماة - درعا،[19] وبذلك قللت من أهمية حيفا كالمركز الرئيسي للاستيراد والتصدير بالنسبة إلى دمشق وحوران. ولكن خطورة هذا العمل بالنسبة إلى الجماعة التجارية في حيفا، لا تُقارب بأية صورة، قرار الإدارة البريطانية، في خريف سنة ١٩٢٠، منع تصدير القمح واللحم، وضبط تصنيف العقود المحلية من قبل السلطات العسكرية.[20] وقد اعتبر تجار الحبوب هذا الأمر، الذي جرى تقديمه ظاهرياً على أنه يرمي إلى ضمان مخزون محلي من الأغذية الأساسية، بينما المقصود منه فعلاً، النهوض بأعباء التدفق المتوقع من المهاجرين اليهود، السبب الرئيسي في تضاؤل مداخيلهم. وذُكر أن السير هربرت صامويل ناقش القرار مع غرفة تجارة حيفا، حيث أعرب العرب عن مخاوفهم أن الإجراء سيعود بأثر ضار جداً في التجارة العربية، ولكن المندوب السامي بنى قراره على إحصاءات مدير التجارة، الذي كان بنفسه يهودياً. ويُفهم من المراسل الذي كان حاضراً في الاجتماع، أنه أخبر المندوب السامي أن المدير يجهل طبيعة البلد وفلاحيه، الذين يكتفون بالقليل جداً. كما أن البلد، ونظراً إلى أن المحصول الفلسطيني يسبق المحاصيل السودانية والمغربية، في إمكانه الاستيراد بسعر زهيد من هذين البلدين في وقت متأخر من السنة، وذلك بعد التصدير بأسعار أعلى. ويُفهم أيضاً أنه قدم اقتراحاً إلى الحكومة، بأنه إذا أقرت الحكومة هذا القانون من أجل إطعام المهاجرين

المتوقعين، فعليها أن تشتري المحاصيل بالأسعار الحالية وتخزنها، ولا تجعل الفلاحين والتجار العرب يتحملون النفقات.[٢١]

في كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٠، كانت أسعار الحبوب في المدينة قد هبطت إلى أقل من نصف ما كانت عليه في بداية الموسم بسبب وفرة الإنتاج المحلي، الذي كان يجب التخلص منه الآن في السوق المحلية.[٢٢] وقد أزيلت هذه القيود بعد عام، ولكن في ذلك الوقت، أصاب سوق الحبوب هبوط ضخم؛ فالأسعار العالمية انخفضت، والمصدرون الفلسطينيون وجدوا أنه من المستحيل عليهم الحصول على الأسعار التي توقعوها لمخزوناتهم. وبيع الدقيق الأسترالي بسعر أقل من القمح المزروع محلياً، الأمر الذي اضطر تجار الحبوب إلى البيع بخسارة.[٢٣]

قبل ظهور هذا الهبوط، استطاع الانتقاد العربي لقرار منع التصدير أن يلقي اللوم بصورة محددة، على السياسة البريطانية. فقد عرضت اللجنة التنفيذية لمؤتمر حيفا (أنظر الفصل الثاني عشر)، في أثناء لقاء مع وزير الخارجية، تشرشل، في ٢٨ آذار/مارس ١٩٢١، موقفها الرسمي من سياسة حكومته:

> إن فلسطين بلد زراعي يعتمد في معيشته إلى حد كبير، على صادراته من الحبوب. وقد رفع المهاجرون اليهود الآن تكلفة المعيشة، كما أن الحكومة، ومن أجل أن تحافظ على انخفاض الأسعار لمصلحة المستهلك اليهودي، منعت تصدير بعض أنواع الحبوب، فكانت النتيجة أن التجار لا يستطيعون إيجاد منفذ للتجارة. وبناء على ذلك، حدثت أزمة مالية وأفلس المئات من التجار.[٢٤]

بالإضافة إلى ذلك، عبر المؤتمر عن مخاوفه أن الجماعة التجارية العربية بأسرها، ستعاني منافسة الصهيونيين الأغنياء. ومرَّ تشرشل في رده على هذه الاعتراضات مرور الكرام، مع أنه قدَّم وعوداً غامضة بأن العرب سيحصلون على نصيب من الازدهار العام الذي سيتولد من جرَّاء تدفق الأموال الصهيونية، ولهذا فسيكون من مصلحتهم العليا «اتخاذ موقف حكيم ومتسامح من الحركة الصهيونية.»[٢٥] ولقيت ردة الفعل العربية الحد الأدنى من التقارير الإعلامية في الصحافة، ما خلا العربية؛ ومع ذلك، فإن إدراك حجم الخسارة لم يتضح إلا عندما حدث التدهور العام في الاقتصاد العربي، إذ كان إنتاج الحبوب المحلي يتناقص سنوياً، كما كانت تستورد كميات كبيرة منها لتلبية الطلب الاستهلاكي المتنامي ولضبط الأسعار. وفي سنة ١٩٣١، أثارت أزمة مماثلة في صناعة الصابون وتجارته، مخاوف العرب من التهديد الذي تتعرض له المهن والحرف العربية التقليدية. واعتبرت تجربة تجار الحبوب نموذجاً يجب تحاشيه.

ففي حيفا، واجه بعض التجار الأكثر رسوخاً واستقراراً تقليدياً، مشكلات مالية وحتى إحراجاً علنياً؛ فقد باع بنك باركليس بالمزاد، زيت الزيتون الذي كان يمتلكه فؤاد السعد، وهو تاجر حبوب بارز، لتسديد دفعات القرض المتوجبة عليه؛ كما اضطر رجا الريِّس إلى أن يبيع أرضاً لتسديد الدفعات المتوجبة عليه، في حين واجه كل من الأخوة الخليل وأنيس الحوري، وجميعهم تجار بارزون، ضغوطاً مالية.[٢٦]

لقد تدهور وضع تجار الحبوب العرب، الذين تمركزوا في مدن الشمال ـ الناصرة وعكا وحيفا ـ خلال العشرينات من القرن العشرين، إذ لم يكن عليهم أن يتباروا مع السياسة البريطانية التي خفضت الأسعار فحسب، بل واجهوا أيضاً التحدي الذي طرحته سياسة شراء الأراضي اليهودية في المرج، والتي شهدت انتقال الكثير من القرى العربية المنتجة للحبوب إلى أيد صهيونية.[٢٧] وكانت محاصيل هذه المستعمرات الجديدة، وخصوصاً القمح، تباع مباشرة إلى مطاحن الغراند مولان الصهيونية، أو إلى المستودعات اليهودية في المدينة، متجاوزة تجار الجملة التقليديين ووكلاء العمولة. وعند بداية الغراند مولان لأول مرة سنة ١٩٢٣، كان الاعتماد على وكلاء العمولة العرب لجمع حبوب المرج وشرائها، وهي المهنة التي مهروا فيها؛ كما كان الطحين يباع من ثَمَّ إلى التجار والأفران في المدينة، الذين كان الكثير منهم عرباً أيضاً. إلا إن هذا الوضع أثبت أنه قصير الأجل، إذ اقتُطع جزء مهم من النشاطات التجارية العربية عبر تحالف اقتصر على المنتجين والموزعين الصهيونيين. وبالإضافة إلى الآثار السلبية التي تركتها الغراند مولان في المطاحن الصغيرة والأكثر بدائية، فإن تأثيرها الرئيسي نبع من السيطرة المهمة التي اكتسبتها بالتدريج على حركة أسعار الطحين والقمح. ومع أنها لم تكن بحد ذاتها منظمة فعالة بصورة خاصة،[٢٨] فإن حجم استثمار الغراند مولان، ومعاملة الإدارة البريطانية المتساهلة معها، منحاها احتكاراً كاملاً على السوق تقريباً، الأمر الذي استغلته لإبقاء أسعار الطحين منخفضة ولقطع السلسلة التي تربط بين المنتجين والتجار العرب. ولخَّص أحد التجار العرب من منطقة البوابة الشرقية، حيث كانت مستودعات تجار الحبوب، الوضع كما يلي:

> لقد ماتت تجارة الحبوب العربية بسبب انتقال قرى المرج إلى أيد صهيونية. فكل المحاصيل ترسل إلى المطحنة اليهودية، الأمر الذي يضع الفلاحين تحت رحمتها؛ كما كانت هذه المطحنة تستورد الدقيق من أوروبا بكميات متزايدة وبأسعار أرخص مما يستطيع التجار تحمل البيع بها، ممّا سبّب الركود في الإنتاج المحلي.[٢٩]

ومع أن عدداً لا بأس به من تجار الحبوب في حيفا كان لا يزال يعمل في المدينة، فإنهم في نهاية العقد اضطروا إلى تنويع نشاطاتهم.

خلال أوائل العشرينات، ساعد الازدياد الضخم في عدد سكان المدينة، سواء من العرب أو اليهود، على إخفاء بداية التراجع البنيوي. وكما أشير إليه في الجزء الثاني، فإن عدد المهاجرين اليهود كان ضعف عدد السكان اليهود بين سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٢٦، وكان جزء كبير منهم مهاجرين أوروبيين مدينيين ذوي إمكانات مالية للاستثمار في الصناعات الجديدة أو في التجارة.[٣٠] بالإضافة إلى ذلك، جذبت إمكانات حيفا الظاهرة عدداً كبيراً من العرب من الريف المحيط أو الخارج البعيد، استقر الكثير منهم في حالة يأس نظراً إلى انهيار أسباب رزقهم في بلداتهم الأصلية. وساهمت البلدات الزراعية في الشمال، في هجرة عائلات معروفة انضمت إلى معظم السكان العرب الجدد، وهذه العائلات هي: عكا (مخلص)، الناصرة (عزام وجرجورة)، عبلين (صهيون والنشاشبة)، شفا عمرو (عصفور وحبيبي وكركبي)، كفرياسيف (بولص وإيتيّم)، أم الفحم (السعد)، الطيرة (عبد الرحمن وأكحل).[٣١] كما انتقل إلى حيفا عدد كبير من النابلسيين (قرمان وأبو غزالة)، بعد الهزة الأرضية سنة ١٩٢٧، وبعد أن أصيبت صناعة الصابون المحلية بضربة سيئة من جراء منافسة مصنع شيمن في حيفا ذاتها (أنظر الفصل الثامن). وخلال أوائل العشرينات، وجد التجار الدمشقيون منفذاً جاهزاً في حيفا للصادرات السورية، وفتحت عدة شركات تصدير، مثل السراقيبي والسباعي، فروعاً لها في المدينة.[٣٢] أما بالنسبة إلى أولئك السكان الذين جاؤوا من أصل لبناني وكانوا يقيمون بحيفا قبل الاحتلال البريطاني بثلاثين عاماً على الأقل، فقد تضخمت صفوفهم من خلال وصول أقاربهم وأبناء قراهم.[٣٣] وفي أثناء العشرينات، كان هناك ميل قوي نحو التجارة، لا يمكن إنكاره، بين سكان حيفا. وهذه الميزة كانت أكثر لفتاً للنظر لدى السكان «غير الحيفاويين»، سواء من العرب أو من اليهود، الذين كانت حيفا أكثر جاذبية بالنسبة إليهم من القدس أو يافا ـ تل أبيب.

أظهرت عائدات الجمارك في حيفا خلال ١٩٢١ ـ ١٩٢٢ (أنظر الجدول رقم ٩ ـ ٢) زيادة على السنوات السابقة، لكن الزيادة في الواردات تولاها اليهود حصراً تقريباً،[٣٤] بينما مجموعة صغيرة فقط من التجار العرب تعاملت بأحجام صغيرة. وسجل كل تجار حيفا العرب التقليديين تقريباً، تراجعاً في نشاطاتهم الاقتصادية، فلم يكن تجار الحبوب فقط هم الذين عانوا هذا الأمر، كما أنه لا يمكن أن يعزى الهبوط كلياً إلى نقص رأس المال والاعتماد، وإلى الكساد في الأسواق العالمية، فالأعمال التجارية العربية في سوق المفرّق كانت واقعة تحت

هاجس كونها «مجمدة» من جراء الواردات اليهودية والمطامح اليهودية للسيطرة على السوق كله.

ولا تتوفر معلومات إحصائية دقيقة ومتطابقة بشأن القطاع التجاري في حيفا، إلا إن ملاحق خاصة لـ «النشرة التجارية» (*Commercial Bulletin*) تقدم لوائح بالصناعات الرئيسية في حيفا (١٩٢٢)، وبالمستوردين والمصدرين الرئيسيين (١٩٢٩ و١٩٣٣).[٣٥] وعلى الرغم من أنها ليست شاملة تماماً، فإنها توفر أساساً مقبولاً لاقتفاء أثر التطور في النشاطات التجارية لدى كل جماعة سكانية موجودة بذاتها في مدينة حيفا. وتظهر لائحة سنة ١٩٢٢ أن الخطوط الرئيسية للسلع التي أنتجت وبيعت في سوق حيفا هي: الأغذية الأساسية، والملابس والأحذية، والأثاث وأدوات المطبخ. وكما مرت الإشارة إليه في الفصل الثامن، كان هناك تخصص لدى الجماعات الدينية في خطوط إنتاج معينة، حيث تخصص العرب في الحقول الأكثر تقليدية وفي تلك التي تتطلب كثافة عمالية، بينما انخرط اليهود، وخصوصاً تعاونية «عَمال»، في الإنتاج الآلي. وكان هذا هو التوزيع المهني بين الجماعات السكانية، في وقت بدأت فيه التجارة العربية الرئيسية، أي تصدير الحبوب، تحسُّ بآثار الضرر الذي حدث سنة ١٩٢٠. وقد أحدث الإدراك المتنامي أن التجارة تثبت عدم كفايتها كوسيلة لتوفير المعيشة، كآبة في أوساط طبقة التجار، انتشرت إلى مستويات المجتمع العربي الأُخرى، وسجلها الموظفون الرسميون، وكذلك الأفراد والمنظمات في الجماعة التجارية.[٣٦]

ولاحظ الموظفون الرسميون في حيفا والقدس المحاولات الفاشلة التي قامت بها قلة من المقيمين ذوي التوجهات السياسية والاقتصادية، لتأسيس مجتمع اقتصادي عربي. فقد وضعت جمعية التطوير الاقتصادي العربي خطة شاملة تغطي تشجيع الإنتاج الزراعي وغرس الأشجار، وإقامة اتحادات مهنية وعمالية، وتأسيس بنك عربي، وبناء مستودعات مضمونة عربية؛ واستلهمت جمعية التطوير الاقتصادي العربي في حيفا أفكار وآراء نجيب نصار، محرر صحيفة «الكرمل». وكان مشجعو الجمعية من الوطنيين الذين رأوا في التطور الاقتصادي وسيلة لرفع مكانة العرب كمنتجين ومواطنين من أجل الصمود في وجه الضغوط الاقتصادية والثقافية الناجمة عن المنافسة الصهيونية. ولم يكن لدى الجمعية إلا مبالغ محدودة، وقليل من الإمكانات لتعزيز وسائل إنتاج الفلاحين، فانحصرت إنجازاتها في التعبير عن استنكار العرب سياسة الحكومة التي شجعت خطط النمو اليهودية.[٣٧] وخلال أوائل العشرينات أدى الخوف من المستقبل الملتبس الذي تضافر مع نقص في السيولة المالية، ومع سوق أشد منافسة، إلى شلل موقت في الاقتصاد المحلي.

لم يكن الرد العربي غير الفعال على الانتهاك التجاري اليهودي ناجماً عن أية خصائص استسلام متأصله، وإنما، وبكل بساطة، عن نقص كلّي في الإمكانات لمواجهة الواردات اليهودية من رأس المال والخبرة. وتضافرت السياسة البريطانية والأسواق العالمية لإسقاط الاقتصاد العربي في وقت كانت الأموال فيه تعوّم الجماعة السكانية اليهودية. ومنذ سنة ١٩٢٤، عندما تزامن التحسن في أسعار الحبوب مع أوقات أقل ازدهاراً بالنسبة إلى التمويل الصهيوني، استقر الوضع في حيفا وبدأت الشركات تدرس، وبدقة، الفرص المفتوحة أمامها في السوق المتسعة؛ كما سجلت أيضاً عائدات أفضل في سوق المفرّق العربية التقليدية، التي كان أداؤها دائماً، يعكس الدورة الزراعية عن كثب، وهي حقيقة جرى نسيانها أحياناً في سياق الكساد العام الاجتماعي والاقتصادي في بداية العشرينات.[٣٨]

بالإضافة إلى ذلك، واستجابة لحافز المزيد من تدفق المهاجرين الكبير سنة ١٩٢٥، بدأت عدة محاولات تجريبية مبكرة لتنويع التجارة تعطي بعض النتائج الإيجابية. فقد انتهز بعض المستوردين الراسخين في السوق مثل بوتاجي وميليكيان وحنوش وزحلان وزعبلاوي، الفرصة الأولى لتوسيع أعمالهم من خلال التوجه إلى تلبية أذواق الشريحة الأغنى من السكان اليهود والبريطانيين. وكافحت هذه الشركات في مضارباتها التسويقية الحديثة، كي تصبح معروفة بأنها الوكالات المحلية لبعض المصانع الأوروبية وبضائعها.[٣٩] وظهر عدد قليل من الوكالات الأُخرى العامة في السوق، تخصص في العادة، بصنف من الواردات مثل المأكولات والآلات ومواد البناء.

وفي وقت مبكر من سنة ١٩٢٢، كان تنامي صناعة البناء يوفر في الحقيقة، حبل النجاة للكثير من مصدري الحبوب، الذين وجهوا اهتمامهم نحو استيراد مواد البناء.[٤٠] كما أقيمت معامل لتلبية متطلبات صناعة البناء أيضاً، وهذه استلزمت استيراد المواد الخام لتصنيع القرميد والخزف والأنابيب... إلخ. ولكن هذه التجارة كانت دورية أيضاً، بمعنى أنها ارتبطت بصورة وثيقة بموجات المهاجرين المتعددة، وبرأس المال الذي جلبوه معهم. وبدأت الواردات المتعلقة مباشرة بالمسار التجاري ـ مثل مولدات الكهرباء، وخشب الساج لواجهات العرض، والأقفال الملائمة، وبوابات المعدن الأسطوانية الشكل للمخازن ـ تظهر في الإحصاءات كلما أصبح المحيط التجاري أكثر رقياً وتوجهاً أوروبياً، وكذلك أشد تنافساً.[٤١]

انعكست التغيرات في التركيب التقليدي للواردات، في الصحافة المحلية التي استُخدمت كوسيلة للإعلان عن مضاربات الاستيراد الجديدة، ولإعلام الجمهور

بمزايا الشراء من الشركات التي تستورد مباشرة من أوروبا.[٤٢] كما أعلن وكلاء من سورية ولبنان ومصر، أيضاً عن خدماتهم، وتم توفير الأدبيات التجارية لجماعة أصحاب الأعمال من خلال فهرس حكومي وغرفة لعرض النماذج في القدس، تأسست سنة ١٩٢١. وكان لا بد من أن يتأثر هذا الإعلان بالانحياز الحكومي إلى مصلحة البضائع البريطانية، إلا إن دولاً مصدرة أُخرى أرسلت بعثات تجارية إلى غرفة تجارة حيفا في محاولة لتسهيل التجارة الخارجية، الأمر الذي نجم عنه أثر جانبي عرضي هو انبعاث موقت لتجارة تصدير الحبوب إلى زبائن أوروبيين جدد.[٤٣]

سرعان ما أحسَّ المركز التجاري، أي السوق العتيقة، بوقع توسع الجماعة التجارية (أنظر الفصل السادس). وكانت البلدية قد بنت سوقاً للحيوانات ومسلخاً في أقصى الطرف الشرقي من المدينة، سنة ١٩٢١، وفي ذلك التاريخ، كانت الخطط لتوسيع المنطقة التجارية في قيد التنفيذ. فاشترت شركة تطوير يهودية موقع دير الكاثوليك في الجزء الغربي من المدينة من أجل بناء مركز تجاري جديد،[٤٤] كما أنشأ عزيز الخياط سنة ١٩٢٣، وفي محاذاة موقع البناء هذا، صفاً من مباني المكاتب مؤلفاً من أربع طبقات ـ شكل مفترقاً جديداً في حيفا. وفي سنة ١٩٢٦، أقيمت عدة حوانيت لبيع المفرّق، تختزن مواد حديثة من المأكولات والبضائع الكمالية ومواد البناء، وكان القصد من هذا المجمع التجاري كله، أن يكون مختلفاً بصورة لافتة للنظر، عن السوق العربية التقليدية الواقعة إلى الشرق منه بجوار المدينة القديمة.

وعلى العموم، أُحبطت المحاولات العربية لمحاكاة المبادرات التجارية اليهودية الكبيرة بسبب الافتقاد إلى رأس المال، أو إلى وجود إمكانات استثمارية حقيقية، إذ لم يكن في استطاعة الشركات العربية أن تتطلع إلى جزء بسيط من رأس المال المستثمر في الشركات غير العربية. وقد قام مستثمرون أثرياء بمحاولات قليلة لمثل هذه المشاريع التجارية، إلا إن المشاريع التي قام بها فؤاد السعد في معمل الثلج، وعزيز الخياط في تطوير العقارات، وطاهر قرمان في المصالح التجارية، وعزيز ميقاتي في أعمال الاستيراد، كان تمويلها ضعيفاً ومردودها ضئيلاً.[٤٥] وعندما خفَّ كساد سنتي ١٩٢٠ و١٩٢١، تم القيام ببعض المحاولات للتعامل مع مشكلة التمويل المتدني، فتشكلت شراكات وشركات استثمارية لحشد الموارد، الأمر الذي كسر الطابع السابق للتجارة العربية، والذي كان عائلياً بصورة صارمة، إلا إن مثل هذه الحلول على العموم، نفذتها طبقة الجماعة السكانية الأكثر ثقافة ويسراً مادياً. فقد كان هناك القليل من الشراكات بين

العرب واليهود، وحتى بين العرب أنفسهم، ولكنهم أظهروا تفضيلاً واضحاً للتعامل مع أبناء الطائفة الدينية نفسها، أو مع الذين ينتمون إلى بلدة المنشأ ذاتها. وحتى سنة ١٩٢٨، كان التجار العرب المسيحيون هم الذين غالباً ما شكلوا شراكات أعمال فيما بينهم، مع أنهم عقدوا صلات مع عدد قليل من التجار المسلمين الأثرياء مثل قرمان، وحنيِّني، ووردي، ورنو، وأبو زيد.[٤٦] وفي بداية الثلاثينات، راجت الشراكات بين المسلمين، وخصوصاً في مجالات جديدة من التجارة، كالسياحة والنقل والتأمين وخدمة السيارات وصيانتها واستيراد الأقمشة ومواد البناء.[٤٧]

لقد تبنت الشركات العربية الأكبر والأكثر رقياً، تقنيات حديثة من التسويق الأوروبي مماثلة لتلك التي أدخلها المهاجرون الأوروبيون، وتكيّف أفرادها بسرعة مع وسائل الاتصال السريعة مثل التلفون والتلغراف والسيارة. بالإضافة إلى ذلك، اعتمد عدد من الشركات الأكبر نظام التسديد على دفعات لتوسيع سوق بضائعهم الأغلى ثمناً ـ وهو نظام أصبح ممكناً فقط مع تحول المصالح التجارية العربية الأكبر، وبالتدريج، إلى استخدام التسليف والمرافق المصرفية.

بالنسبة إلى الكثير من الشركات العربية التقليدية والعائلات التجارية المقاومة للتغيير، كانت هذه الفترة عرضة للعطب المتزايد من جرّاء الدورات الاقتصادية التي كانت خارج سيطرتهما إلى حد كبير جداً، ولهذا، كثيراً ما انصب اهتمامهما الرئيسي على الاحتفاظ بموقع تجاري، لأن الإيجارات ارتفعت بسرعة بين سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٣٩. إلا إن التجار العرب، التقليديين منهم والحديثين، استطاعوا خلال الجزء الأكبر من العقد في الفترة ١٩٢٥ ـ ١٩٣٥، أن يحصلوا على نصيب من ازدهار حيفا العام. فالكساد الاقتصادي الذي حدث خلال ١٩٢٧ ـ ١٩٢٨، عقب هبوط الزلوتي، وهو وحدة النقد البولندية، مال إلى التأثير في الاقتصاد اليهودي أكثر منه في التجار العرب.[٤٨] وطبعاً، فإن الانحدار في أعمال البناء والصناعة أوجد بطالة عربية وقلّص القدرة الشرائية العربية، ولكن التقارير لا تورد إلا حالات الفشل التجاري الحقيقية في القطاع اليهودي بالذات. والعرب الذين قاوموا إغراء التوسع خارج نشاطاتهم التقليدية، كانوا الأقلّ تأثراً بهذا الركود، بينما أولئك الذين اشتغلوا في استيراد مواد البناء والمأكولات الأوروبية على نطاق واسع، وجدوا أنهم تجاوزوا طاقتهم. ولولا تقليد حلّ الصعوبات سراً داخل العائلة، لكان عدد أكبر من ضحايا الانكماش وحالة الكساد الاقتصادي، قد انكشف أمره.

في نهاية العقد الأول من الإدارة البريطانية، كانت الحياة الاقتصادية في حيفا

قد تغيرت كثيراً. وتشير لائحة المستوردين والمصدرين في «النشرة التجارية» لسنة ١٩٢٩، إلى أنه، بالإضافة إلى إدخال أساليب تجارية حديثة، فقد نوَّع التجار العرب مجالات أعمالهم التجارية، حتى إنهم شرعوا في استيراد حاجات غير مألوفة للسوق العربية. وتركزت أغلبية ميادين التجارة في ثلاث فئات رئيسية: المأكولات، والسلع المنزلية والشخصية، والمواد الخاصة بصناعة البناء، ولكن حتى نهاية الانتداب، ظلت الأغذية هي محور الاهتمام الرئيسي للتجارة العربية؛ وظل العرب يسيطرون على تجارة الحبوب، على الرغم من أنه منذ سنة ١٩٣٣، كانت الشركات اليهودية قد انخرطت فيها عبر اتصالاتها بوسطاء أوروبيين.[٤٩] وكان هناك عدد متساو من مستوردي اللحم والتوابل، عرباً ويهوداً، إلا إنه ساد تنافس شرس في سلع البقالة، حيث راح العرب، منذ الثلاثينات، يفقدون تفوقهم من جرَّاء تدفق اليهود الغربيين، الذين استثمروا أموالهم في شركات استيراد كبيرة وأقاموا البقاليات في الأحياء اليهودية.[٥٠] وتجدر الملاحظة أن اليهود السفاراد كانوا ناشطين في تجارة الأغذية منذ ما قبل الانتداب، إذ إنهم كناطقين بالعربية ويمتلكون مدخلاً إلى الفلاحين المنتجين، مالت نشاطاتهم إلى أن تكون أكثر شبهاً بنشاطات العرب منها بتلك الخاصة بالموجة الجديدة من تجار الأغذية اليهود.

منذ منتصف العشرينات وحتى منتصف الثلاثينات، أصبح في الإمكان ملاحظة تغيرات مهمة في تسويق الحاجات المنزلية، وبينما تساوى العرب واليهود السفاراد في بيع المواد المنزلية الأساسية والصغيرة، فقد كان هناك تنافس شرس بين مستوردي البضائع الشخصية والمنزلية، ومستوردي البضائع المخصصة للإدارة البريطانية.[٥١] وكان المستوردون العرب في العادة من أصحاب الشركات الراسخة في السوق مثل قرمان، وسراقيبي، وبوتاجي، وفرسون، وزحلان، ولكن في سنة ١٩٣٣، فاق عدد الشركات اليهودية ذات الدعم المالي الأقوى، عدد الشركات العربية.

إحدى نتائج فشل المستوردين العرب في الفوز بنصيب مهيمن من السوق الجديدة، أنهم اضطروا بدورهم إلى أن يصبحوا أكثر تحديداً في تجارتهم الاستيرادية. ففي نهاية العشرينات، بدأت شركات مثل بوتاجي تتخصص في استيراد بضائع منزلية متوسطة الحجم، وآلات موسيقية وملابس من إنكلترا مباشرة، بينما ركزت عائلة زحلان على أدوات الحمام الفرنسية والملابس بصورة رئيسية؛ أمّا عائلات سراقيبي، ووردي، وكباب، فقد استوردت بضائع منزلية سورية وأدوات زجاجية شرق أوروبية. ومن حقول الاقتحام اليهودي الأخرى،

السلع الورقية، وخدمات الطباعة والبناء. أمّا التجارة في مواد البناء فقد شهدت توسعها الأكبر، حجماً ونوعاً، خلال الازدهار العمراني في الثلاثينات خاصة، وحققت الشركات اليهودية في حيفا أيضاً تفوقاً رقمياً مهماً في استيرادها.[٥٢] ولقد أثبت المهاجرون اليهود تفوقاً واضحاً في المهن الجديدة كلها تقريباً، وكذلك في الحقول التي تتطلب مهارات تقنية ومبالغ مالية وفيرة. وكانت واردات أجهزة التصوير، والأدوات البصرية، والسلع الجلدية الرقيقة، والأغذية الخاصة، كلها في أيد يهودية، كما كانت كل التحركات في اتجاه إنتاج أو تجميع هذه المواد محلياً. وفي سنة ١٩٢٩، كان في حيفا صيدلي عربي واحد في مقابل أربعة يهود، وستة وكلاء عمولة عرب في مقابل ١٣ يهودياً. وكانت السيارات هي السوق الجديدة الوحيدة التي حقق فيها التجار العرب تعادلاً مع وكالات الاستيراد اليهودية.[٥٣]

وهكذا، كانت سوق حيفا التجارية في منتصف الثلاثينات نشطة جداً، تعمل فيها شركات تقليدية وحديثة جنباً إلى جنب. ومع ذلك، في الإمكان أيضاً التعرف على اتجاهات معينة تميز نشاطات الجماعتين السكانيتين الرئيسيتين. فبينما قام التجار اليهود بغزوهم الأكبر في الحقول المرتبطة بواردات النشاطات التجارية الحديثة، ظل العرب يسيطرون على المهن التي تتطلب كثافة عمالية وعلى تلك المستندة إلى الإنتاج المحلي. وفيما أصبحت الأحياء اليهودية أكثر عزلة، كرس تجار المفرّق اليهود أنفسهم لبيع المأكولات الأساسية والقابلة للتلف، إلا إنهم كانوا على العموم يعتمدون على سوق الجملة العربية. أمّا فيما يتعلق بمواد البناء، فكان الوضع معكوساً، حيث كان تجار المفرّق العرب هم الذين يشترون من المستوردين اليهود.

توقف الكثير من هذا النشاط الاقتصادي، وخصوصاً في القطاع العربي، خلال إضراب الأشهر الستة سنة ١٩٣٦، كما تأثر سلباً بالاضطرابات في ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩. ومع أن المقاطعة في تبادل السلع والعمل بين الجماعتين السكانيتين لم تكن كاملة، إلا إنها أوجدت في نهاية المطاف أوضاعاً ضارة بالرفاه الاقتصادي للجماعة السكانية العربية وأضعفت مكانتها المالية. وقد تأثرت تجارة الجملة إلى حد كبير، بنسبة أقلّ من تجارة المفرّق؛ فتجار الجملة العرب الأثرياء (الذين يتاجرون بالحبوب والخضار والفواكه ومواد البقالة) واجهوا هبوطاً حاداً في إجمالي حركة المبيعات، ووجدوا صعوبات في تسديد ديونهم،[٥٤] ولكنهم امتلكوا ضمانات قوية على شكل عقارات غير منقولة، ضمنوا من خلالها في نهاية المطاف، دعماً مصرفياً. أمّا الوسطاء وتجار المفرّق الصغار فهم الذين تلقوا الضربة

الأشد، ولم يستطيعوا تحمل الخسائر لفترة طويلة. وعلى الرغم من دعوات لجنة الإضراب[٥٥] إلى الامتناع من دفع الإيجارات، فقد واجهوا الإغلاق من قبل البنوك ومصادرة البضائع من جانب تجار الجملة. وقد وفرت هذه الأوضاع للتجار اليهود سهولة الدخول إلى فروع متعددة، كانت سابقاً تحت سيطرة عربية؛ فحاجات الجماعة السكانية اليهودية من البضائع الاستهلاكية، وخصوصاً تلك القابلة للتلف، شجعت المستعمرات اليهودية على تنويع إنتاجها الزراعي لتلبية الطلب المحلي بدلاً من التركيز على الإنتاج للتصدير، كما شجعت التجار اليهود على دخول سوق الجملة للخضروات والفواكه.

سنة ١٩٣٩، أصبح من الواضح بصورة متزايدة، أن دفاع طبقة تجار حيفا العرب كان يتداعى أمام قوى الحركة الصهيونية التي يتعذر كبحها، والتي تدعمها إدارة منحازة إلى المستوطنين. وسؤال ما إذا كان في قدرة العرب أن يقاوموا بفعالية أعلى لو أنهم أظهروا استعداداً أكبر لتغيير عاداتهم التجارية التقليدية هو سؤال نظري، لأن بعض الممارسات، مثل تفضيل استخدام وكلاء العمولة بدلاً من الاستيراد مباشرة، قد سهل دخول اليهود إلى القطاع التجاري. وفي الحقيقة، فإن القطاع التجاري العربي كان يتراجع منذ أن فقد مادته الرئيسية في التبادل، أي تصدير الحبوب، وأصبحت القوة الشرائية العربية تعتمد على الاستفادة من طاقة العمل العربية وتوظيفها في القطاعات الاقتصادية اليهودية المنتجة. وعلى العموم، فإن الإدارة البريطانية سهلت استيراد رأس مال يهودي أغرق كلياً أي شيء تستطيع طبقة التجار العرب أن تدعي ملكيته أو تأمل بمراكمته في ظل الأوضاع الاقتصادية السائدة في تلك الفترة.

تطور الانفصال

في فترة ما قبل الحرب، ساد العلاقات الاقتصادية العربية - اليهودية نمط ذو طبيعة خاصة من التعاون والتنافس النسبي بين الطرفين، وخصوصاً اليهود السفارد الذين شكلوا الأغلبية اليهودية في حيفا في ذلك الوقت.[٥٦] فقد اتخذ التعاون، بصورة غير رسمية دائماً تقريباً، أسلوب الطلب نفسه للبضائع برسم الأمانة، بالإضافة إلى القيام بالتعديلات المشتركة لرفع أسعار السلع، والاعتماد على مخزون بعضهم بعضاً في وقت الحاجة، والاتفاق على الحصص النسبية لتوزيع ناتج الحبوب المحلي. وقاد التنافس على الزبائن في سوق محصورة، ذات قدرة شرائية محدودة، إلى تلاعب طفيف بالأسعار وبشروط الاعتماد المالي. وهذا

يساعد في تفسير العلاقات الخاصة التي استطاع التجار السفاراد الاحتفاظ بها مع الجماعة السكانية العربية حتى نهاية فترة الانتداب؛ فقد أحسوا بأنهم جزء من طبقة التجار وجمهور المستهلكين العرب ـ كما فهموا الوضع الثقافي. ولكن سرعان ما تجاوز الصناعيون والتجار الصغار اليهود الجدد في أعدادهم التجار السفاراد، الذين نادراً ما سمع صوتهم خلال الصراعات بين الجماعتين السكانيتين، التي عقبت أحداث سنة ١٩٢٩ وسنة ١٩٣٥.

وفي وقت مبكر، ومنذ سنة ١٩٢١، انقسمت غرفة تجارة حيفا إلى اثنتين، واحدة لليهود وأُخرى للعرب، وذلك إلى حد كبير، من جرّاء المطالب التي تقدم بها القطاع التجاري المتنامي للسكان اليهود، ومن جرّاء التأثير المتزايد للتجار الأشكناز الأكثر استفزازاً، ولممثلي المصالح الاقتصادية الصهيونية المنظمة في داخله، لإحداث تغيير في الوضع القائم. وبذلك بدأ المسار البطيء للعزلة العرقية في الشؤون التجارية. فقد افتقدت سياسات كل من الغرفتين إلى الثبات والوضوح خلال الفترة بأسرها، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى أن البراغماتية التجارية لدى أعضائهما كثيراً ما كانت لا تنسجم مع المواقف السياسية والانفصالية التي اضطرتهم الأوضاع إلى اتخاذها. وبالتدريج، تطابقت سياسة الغرفة اليهودية مع عناصر الحركة الصهيونية الأكثر تسييساً، وتوحدت في كفاح مفتوح من أجل تحويل حيفا إلى مدينة يهودية. ولهذا الغرض دعمت هذه السياسة، بالسر والعلن على حد سواء، الحملات المتعددة لمقاطعة التجارة والعمالة والخدمات العربية، ولكنها شجعت المحاولات اليهودية للاستيلاء على السوق. إلا إنها في الوقت نفسه، اقتنعت بما قاله قادة الحركة الصهيونية في العمل المنظم، والصناعة، والمصارف، وشركات البناء وتعاونيات التسويق، بضرورة الحفاظ على درجة من التعاون مع التجار العرب العاملين في قطاعات لا تزال الطاقة اليهودية فيها منخفضة أو غير جديرة بالاهتمام.

كانت العضوية في الغرفة العربية ذات طبيعة غير متجانسة، الأمر الذي كان يعني أنه على الرغم من وجود عدة سياسيين عرب طموحين، فإنها لم تكن بحد ذاتها، ومقارنة بأعضاء الغرفة اليهودية، قوة سياسية فاعلة بصورة خاصة، لأنها لم تركز على تطوير حيفا كمدينة عربية بحتة، وإنما على تشجيع ازدهار المدينة التجاري، الذي رأت أنه يعتمد على مساهمة العرب واليهود على حد سواء. وكان كل أعضائها المسلمين وأغلبية أعضائها المسيحيين، من حيفا واللواء الشمالي؛ أمّا الأعضاء المسيحيون غير الفلسطينيين، فكانوا من أصل لبناني، وأقاموا منذ فترة طويلة بالمدينة. ومع أن جميع الأعضاء كانوا موحدين بمناهضة غير محدودة

للصهيونية وبمخاوف من المخططات اليهودية إزاء السوق، إلا إنه في الوقت نفسه، كانت هناك منافسة حادة ومريرة بين العائلات التجارية الرئيسية؛ ويبدو أنه، وطوال عدد من السنين في بداية العشرينات على الأقل، كان قطاع مهم من السكان العرب يقاطع فعلاً غرفة تجارته الخاصة.[٥٧]

منذ نحو سنة ١٩٢٥، بدأت العضوية تتغير مع تسلل تجار من مدن فلسطينية أُخرى ومن سورية، ساهموا في صوغ سياسة أكثر جرأة، وخصوصاً خلال فترات الأزمة. ومع ذلك، لم تكن لدى الطبقة التجارية العربية استراتيجية محددة جيداً، مما أضعف تأثيرها أكثر، من جرّاء الارتباك بشأن العدو الحقيقي: المهاجرين اليهود أو الإدارة البريطانية.

وعلى الرغم من أن الغرفتين التجاريتين طورتا مواقف انعزالية من بعضهما البعض، ومن مصالح المدينة التجارية، فإن الاتصالات استمرت بين بعض الأعضاء النشيطين من كلتيهما. فقد كانت هناك حالات منفردة لمطالب واعتراضات منسقة، قُدمت إلى الإدارة في شؤون ذات مصلحة مشتركة، كما قدمت، في وقت متأخر من سنتي ١٩٣٣ و١٩٣٤، وفي ذروة الازدهار العمراني، اقتراحات مشتركة لوضع قيود على إيجارات الأمكنة التجارية. ولكن الاتصالات كانت قليلة وسطحية، ولم تشر إلى أية محاولات حقيقية من الطرفين على حد سواء، للتغلب على خلافاتهما. فالغرفة اليهودية ما زالت تصر على الاحتفاظ بمظهر كاذب من المودة كي لا تزيد عداء المستهلكين العرب وسوقهم التجارية، التي استمر المستهلكون اليهود في الاعتماد عليها، فيما لم يكن في الإمكان توقّع مثل هذه الاستراتيجية المحنّكة من الغرفة العربية التي كانت منقسمة بشأن المبادىء الأساسية.

على أية حال، إن مواقف الفصل الرسمية كانت تعني أن العلاقات بين التجار العرب واليهود لا يمكن أن تقوم إلا على أساس فردي، مثل شراكة قرمان مع سوليل بونيه في شركة «إيفن فاسيد» (الحجر والكلس)،[٥٨] وعلاقات أُخرى متعددة وغير رسمية، وخصوصاً خلال فترات الازدهار في بداية الثلاثينات. وأوجد التوسع في صناعة البناء علاقات أكثر تعقيداً، يصعب اقتفاء آثارها، ولكن هناك مؤشرات إلى أنه على مستوى معين، كان يتشكل نظام وفق علاقة الزبون بصاحب العمل. فشركات البناء مثل سوليل بونيه قد توظف مقاولين عرب أو حتى تشتري مواداً من تجار عرب كمكافأة على خدمات أُخرى، سياسية أو اقتصادية، قدمها أشخاص ذوو علاقة بالمقاول أو التاجر.[٥٩]

في هذا المحيط الجديد والتنافسي جداً، أصبحت سلامة التاجر الفرد السياسية وأسباب معيشته معرضتين للخطر، كما شاعت المغامرات التجارية على

صورة شركات وتعاونيات وشراكات. ففي بداية العشرينات، انتظم تجار الحبوب السفاراد في شركة مساهمة، الأمر الذي أمّن لأعمالهم نفوذاً مالياً، كما تشكل، طوال العقدين التاليين، بعض الشراكات الكبيرة، مثل مستودعات الشرق المضمونة، وحيرام المحدودة الضمان. لكن أغلبية مشاريع التجارة اليهودية كانت صغيرة بكل معنى الكلمة، إلا إنه في منتصف الثلاثينات أصبحت تعاونيات الإنتاج والتسويق التابعة للمنظمة الصهيونية، وكذلك أغلبية الشراكات الصغيرة والشركات الخاصة، جزءاً من شبكة فضفاضة تتماثل مع الأهداف الصهيونية. أمّا في القطاع العربي، فإن الأحداث السياسية أدّت دوراً مهماً في تطور الاستثمار الاقتصادي. إذ بينما كان العرب من كل الجماعات الدينية قد دخلوا في بداية العشرينات، في عدد قليل جداً من الشراكات، فقد سُجل في الثلاثينات، عدد من الشراكات بين أبناء الجماعات الدينية المتعددة، كما حصلت زيادة لافتة للانتباه حتى في الشراكات الإسلامية/المسيحية، وخصوصاً في أوقات تصاعد الشعور الوطني. ومع ذلك، فإن الجماعة التجارية العربية لم تشكل قط جسماً واحداً شاملاً، سواء في مصالحها السياسية أو الاقتصادية.

إلا إنه كان هناك استثناء واحد، هو قطاع النقل. فمع تطور حيفا التجاري والصناعي، اتضح أن النقل سيكون خط تجارة مربحاً، مع أنه، وبصورة واضحة، يتطلب موارد كبيرة من رأس المال والطواقم المدربة. وقد حاول بعض الشركات التجارية الراسخة في السوق، مثل بوتاجي، التحول إلى النقل، منذ سنة ١٩٢١.[٦٠] أمّا خدمات الباص والتاكسي، التي أُنشئت منذ منتصف العشرينات، فكانت ملكية منفصلة تابعة إمّا لشركات أو تعاونيات عربية أو يهودية، وكل شركة خدمت أحياء جماعتها السكانية الخاصة. فهدار هكرمل، على سبيل المثال، امتلك شركة باصات خاصة، وكثيراً ما تقدمت تعاونيته بالتماسات إلى الإدارة تطلب فيها امتيازات لشركة نقلها. وحرص الصهيونيون على أن تبقى فروع معينة من أعمال النقل على الطرق في أيدٍ يهودية بحتة، فيما سيطرت عائلات عربية معينة، مثل سلباق، وأرملي، وفستق، وكلداوي، على خطوط أُخرى للباصات.[٦١] في البداية، تشكلت الشركات من أشخاص انتموا إلى الديانة نفسها، أو إلى بلد الأصل ذاته، ولكن في الثلاثينات، كان التجار من كل الجماعات الدينية والشرائح المهنية الجديدة والثرية يستثمرون في أعمال النقل.[٦٢]

مالت الجماعة التجارية العربية في حيفا إلى أن تكون أكثر ثباتاً من الغرفة اليهودية في انتقادها لإجراءات الإدارة البريطانية الاقتصادية، التي أظهرت على الدوام انحيازاً ضد قضية التجارة العربية المحلية. وفي الإمكان الربط بين نضالها

للحفاظ على قاعدتها التجارية من خلال تقديم الالتماسات المستمرة إلى الإدارة، وبين محاولات القطاع اليهودي الحصول على امتيازات للصناعة. إلا إن الفارق الحيوي هو أنه في الحالة العربية نادراً، إن لم يكن أبداً، ما انتزعت الوفود المتعددة، والمراسلات الغزيرة، والتحليل المعمق لإجراءات معينة، رداً إيجابياً من الحكومة.

ولم يتوقف الانتقاد العربي عند سياسات الإدارة المطبقة لخدمة أهداف الدخل أو لدعم الاقتصاد اليهودي، وإنما تعداه ليركز على غياب الاهتمام الحكومي الواضح بالاقتصاد العربي. فلم تكن لدى الجماعة التجارية العربية دائرة رسمية تتوجه إليها، وكانت نشاطاتها تتعرقل على يد بيروقراطية مرتفعة في دائرة الجمارك، وخدمات غير فعالة في البريد وعلى الطرق. وكثيراً ما كان اعتماد الحكومة على وكلاء التاج للحصول على حاجاتها، يُستخدم كبرهان على عدم دعمها للتجار المحليين. وقد امتزجت هذه الانتقادات، التي تكررت في افتتاحيات الصحافة العربية، بالمخاوف من تواطؤ الحكومة مع الخطط الصهيونية لاختراق السوق.[٦٣] فقد خفّضت الواردات من الإنتاج المحلي، كما أفقرت السكان في الريف والمدينة على حد سواء؛ وهذا بدوره، كثيراً ما قاد العرب إلى بيع أراضيهم، وإلى الهجرة طلباً للعمل، الأمر الذي كان الهدف من هذه الإجراءات. سنة ١٩٣٣، تعززت هذه المخاوف عندما منحت الإدارة الصهيونيين نصيباً من الأشغال العامة موازياً لمساهمتهم المقدرة في الدخل العام (أنظر الفصل الحادي عشر)، فتصاعدت الحملة السياسية في حيفا لمقاطعة الواردات اليهودية وتشجيع مثيلتها العربية، من أجل إظهار مساهمة عربية أعلى في مداخيل الجمارك، وبالتالي زعزعة أي تبرير رسمي للانحياز إلى جانب اليهود على أرضية مالية بحتة.

لسوء الحظ، إن الرد العربي المدروس على صدود الإدارة المتكرر، وعلى القناعة العامة بأن التجارة العربية كانت معرضة للتهديد من جراء الأعمال البريطانية والمخططات الصهيونية، لم يكن وشيكاً. وبدلاً من ذلك، كان تبني العزل سهلاً جداً. فقد تجنبت المعركة الدعائية في حيفا، وعلى الدوام، كل مفاهيم التعددية العرقية؛ فكان على المدينة أن تبقى عربية أو تصبح يهودية. وصدر نداء لجذب المتمولين العرب إلى الاستثمار في حيفا، وكذلك الفلسطينيين ذوي الأموال والمقيمين بالخارج، كما شكل استغلال النفط العراقي حديثاً عامل تشجيع إضافي، الأمر الذي كان من شأنه أن يوفر إمكانات تجارية تمر عبر حيفا.[٦٤] إلا إنه بينما أكد الناطقون باسم المصالح التجارية والسياسية العربية على أهمية التعاون الاقتصادي من أجل إقامة شركات تجارية عربية قوية بما فيه الكفاية، فقد صدر

النداء الشعبي تحت شعار «طوروا حيفا كما طور اليهود تل أبيب.»[٦٥]

نتيجة اضطرابات سنة ١٩٢٩، انطلقت حملة عربية شاملة لمقاطعة المنتوجات والتجارات اليهودية، بتوجيه من اللجنة التنفيذية العربية، ولتؤكد على وقف كل مبيعات الأراضي إلى اليهود. وأصبح هذا البيان العلني الرئيسي الأول بشأن الخلافات العرقية من جانب العرب، الصرخة التي حشدت الكثير من أبناء الطبقة الفقيرة، على الرغم من معارضة التجار العرب الذين أدركوا أخطار ما يمكن أن يكون مقاطعة جزئية فقط. ولقد أدت المقاطعة سنة ١٩٢٩ وسنة ١٩٣٥، إلى تسييس الوضع في حيفا، وهو أمر أولى اهتماماً ضئيلاً بالأوضاع الاقتصادية الفعلية، وسبّب الكثير من الاتهامات المتبادلة بين العرب.

لقد جرت عدة محاولات على المستويين، الوطني والمحلي، للتوصل إلى مقاربة عربية موحدة، ولكن من دون نجاح، إذ بينما استمرت دوائر تجارية معينة في قطف ثمار اقتصادية من الأرض والبناء والاستثمار التجاري في المدينة، فإن عدد الذين فقدوا ممتلكاتهم وسقطوا في الديون من المزارعين والتجار العرب الصغار، قد ازداد.[٦٦] والأهم، أن أحداث سنة ١٩٣٦ رسخت الفصل كمبدأ في الحياة الاقتصادية، يستثني أي إمكان لتطوير يشمل جميع قطاعات السكان.

المصادر

(١) S. Hoofien, «The Question of a National Bank in Palestine,» Memorandum to the Advisory Financial Committee, Zionist Organization, 3 November 1919 (CZA Z4/1163I), p. 24.

(٢) عندما حاول الصهيونيون إقناع وزارة المستعمرات البريطانية بوضع تشريع لبنك رهون سنة ١٩٢٢، كان الرد سلبياً. ودوّن كلاوسون: «يجب ألا تكلف الحكومة بأية نفقات؛ فعلى الحكومة أن لا تتدخل إلا بالقدر القليل الممكن في المبادرة التجارية الفردية، وأن تمتنع قطعاً من التشريع.»

(PRO CO 733/18, Clauson's minute in despatch of HC to CO, 26 January 1922).

وقد أيّد ذلك تشرشل أيضاً في:

Secretary of State to HC, 12 April 1922 (CO 733/18).

(٣) B. J. Smith, *The Roots of Separatism in Palestine* (Syracuse, N.Y. 1993), p. 31.

(٤) G. Hakim and M.Y. el-Hussayni, «Monetary and Banking System,» in S. B. Himadeh, *Economic Organization of Palestine* (Beirut, 1938), pp. 464-5.

(٥) *Ibid.*, p. 474.

(٦) معلومات شفوية من أبناء العائلة.

(٧) جاء عبد الحميد شومان أصلاً من بيت حنينا قرب القدس، وقد جمع ثروته في أميركا، التي هاجر إليها سنة ١٩١١ وبقي فيها حتى سنة ١٩٢٩. وكان أمله في البداية أن ينشىء مؤسسة كبيرة بالتعاون مع الخبير طلعت حرب من بنك مصر، ولكن ذلك لم يتحقق بسبب اضطرابات سنة ١٩٢٩. إلا إن شومان، الذي امتلك ٣٥٩٨ سهماً، هو وأربعة من أبناء عائلته، أسس مع أحمد حلمي عبد الباقي باشا، الذي امتلك ١٢٥ سهماً، البنك العربي في تموز/يوليو ١٩٣٠.

The Arab Bank, *Arab Bank Limited 1930-1980* (Beirut, 1981), pp. 6-8.

(٨) سنة ١٩٣٣، أنشأ أحمد حلمي باشا البنك الزراعي العربي، لكنه لم يعمر طويلاً؛ إن الالتزامات السياسية لهذا القائد كثيراً ما أملت ممارسات معينة كانت بعيدة عن السلامة الاقتصادية، ولعلها تفسر انفصاله عن البنك العربي وبالتالي فشل كل من البنك الزراعي والمشروع اللاحق، أي البنك الوطني.

(٩) «الكرمل»، ٦ أيار/مايو و٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣١؛ ٢٢ آذار/مارس ١٩٣٣.

(١٠) المصدر نفسه، ٢٢ آذار/مارس ١٩٣٣. لقد وعد رشيد الحاج إبراهيم أن يقدم اعتماداً لأية منظمة تعاونية يعادل ضعف رأس مالها، كما طمأن هذه المنظمات بأن حلمي باشا وافق على هذه الخطة بسبب التزام حلمي السياسي، وأن مثل هذه القروض ستكون مضمونة بواسطة كفالات متسلسلة.

(١١) سنة ١٩٣٥، ارتفع العجز التجاري الفلسطيني إلى ١٣,٦٤ مليون جنيه فلسطيني. وكانت الواردات للفرد تساوي ١٤,٩٠ جنيهاً فلسطينياً في مقابل صادرات بقيمة ٣,٥٣ جنيهات فلسطينية، وذلك قياساً بـ ٢,٠٤ جنيه استرليني و٢,٣٢ جنيه استرليني بالنسبة إلى مصر، و ٢,٥٣ جنيه استرليني و ١,٠٢ جنيه استرليني بالنسبة إلى سورية على الترتيب.

Palestine Royal Commission Report, Cmd. 5479, July 1937 (The Peel Report, Jerusalem, 1938), Appendix 3.

(١٢) H. Sawwaf, «Foreign Trade,» in S. B. Himadeh (ed.), *Economic Organization of Palestine* (Beirut, 1938), p. 416, Table XIII.

(١٣) كان معدل القيمة السنوية لتجارة الترانزيت الفلسطينية من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٣١ يبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني فقط. أمّا سنة ١٩٣٤ فقد زاد إلى ٢٣٩,٠٠٠ جنيه استرليني، فيما ارتفع سنة ١٩٣٥ إلى ٤٢٨,٠٠٠ جنيه استرليني. من أجل إحصاءات تتعلق بالأعوام ١٩٢٠ ـ ١٩٢٧، أنظر:

Department of Commerce and Industry, *Commercial Bulletin* (Com. Bull.), 1 November 1928.

وبالنسبة إلى السنوات ١٩٢٧ ـ ١٩٣١، أنظر:

Naval Intelligence Division (NID), *Palestine and Transjordan* (London, 1943), p. 290.

وخلال الحرب العالمية الثانية، ارتفعت القيمة من ٥٥٠,٠٠٠ جنيه استرليني سنة ١٩٣٩ إلى ٦,٩ ملايين جنيه استرليني سنة ١٩٤٤.

(Government of Palestine, *Great Britain and Palestine 1915-1945*. Information Paper, No. 20, pp. 72-3).

وكان الكثير من هذه التجارة اللاحقة يتألف من الزيت والمخازن العسكرية، وكان يمر عبر حيفا. أنظر أيضاً:

Sawwaf, *op.cit.*, pp. 422-3.

(١٤) أنظر: Smith, *op.cit.*, Table I, p. 22; and Sawwaf, *op.cit.*, Table VII, p. 406.

(١٥) في رسالة إلى اللورد كيرزون سنة ١٩٢٠، كتب هربرت ساموئيل: «إن التجارة والسفر بين فلسطين وحوران وسورية، لا يزالان حتى الآن غير مقيدين بحدود، وهناك مقاومة للتوترات الاقتصادية التي قد تنجم عن الفصل السياسي.»

Sir H. Samuel to Lord Curzon, 2 April 1920, Headquarters Occupied Enemy Territory Administration (OETA) (South), Jerusalem (Samuel Private Papers, St. Antony's College, Oxford).

(١٦) Sawwaf, *op.cit.*, p. 398.

(١٧) Arthur Ruppin, *Syria: An Economic Survery* (New York, 1918), p. 58.

(١٨) معلومة شفوية، إ. أبو فاضل صيقلي، أيار/مايو ١٩٨٢.

(١٩) Administrative Report, October 1921 (PRO CO 733/7)؛ «اليرموك»، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٤؛ «الكرمل»، ١٨ شباط/فبراير ١٩٣٣.

لقد قامت السلطات الفرنسية بعدة إجراءات لضمان موقع بيروت المتفوق، وذلك عبر تسهيل الاستيراد والتصدير بواسطة تخفيض الضرائب ورسوم الشحن.

(٢٠) *Report on the Economic Situation in Palestine at the Close of the Financial Year 1920-21*, 4 August 1921 (PRO CO 733/5).

(٢١) عبد الله مخلص، «المصيبة الأولى»، في: «الكرمل»، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٠.

(٢٢) «الكرمل»، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٠؛ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٧؛ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٠.

(٢٣) Com. Bull., Vol. III, No. 28, 7 February 1923, p. 160.

(٢٤) Deedes for HC, Political Report, 8 April 1921 (PRO CO 733/2).

(٢٥) Reply by Mr. Churchill in Despatch No. 32, 8 April 1921 (PRO CO 733/2).

(٢٦) «الكرمل»، ٢٨ شباط/فبراير و ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٣١.

(٢٧) من جرّاء هذه المشتريات، استقبلت حيفا عدداً كبيراً من مهاجري قرى المرج وكذلك من البلدات (مثل الناصرة) التي تأثرت سلباً. أنظر: يزبك، «الهجرة العربية إلى حيفا» (الناصرة، ١٩٨٨)، ص ٧٧؛ «الكرمل»، ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٣٢.

(٢٨) S. Schama, *Two Rothschilds and the land of Israel* (London, 1978), pp. 249-51.

(٢٩) «الكرمل»، ١١ آذار/مارس ١٩٢٥؛ ٢١ شباط/فبراير ١٩٢٦؛ ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٢٩.

(٣٠) Y. Washitz, «Jewish-Arab Relations in Haifa during the Mandate» (unpublished Manuscript, n.d.), Chapter II, pp. 14-15.

(٣١) معلومات شفوية، جبرائيل صيقلي، فريد السعد، حنا عصفور، عمان وبيروت ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧.

(٣٢) Administrative Report, October 1921 (PRO CO 733/7).

(٣٣) أنظر أرشيفي الكنيستين المارونية والبروتستانتية في حيفا (حيفا، أيار/مايو ١٩٧٥)؛ ومعلومات شفوية، طنوس سلامة، حيفا، أيار/مايو ١٩٧٥.

(٣٤) Governor of Phoenicia, Symes, to Civil Secretary, 5 February 1922 (PRO CO 733/38).

(٣٥) Special Supplement to Com. Bull. (Vol. II, No. 14 and No. 15, 14 and 21 July 1922) and Com. Bull. (Vol. VI, October 1929 and November 1933).

إن لائحة عملاء تخليص الجمارك في حيفا سنة ١٩٣٠ كما ترد في: Com. Bull., Vol. VII, September 1930، تؤكد استنتاجات لوائح سنتي ١٩٢٩ و ١٩٣٣.

(٣٦) Political Report, Co to Foreign Office (FO), May 1922 (PRO FO 371 E4829/582/65); Com. Bull. Vol. III, March 1923.

(٣٧) إن هذه السياسة، كما سجل رئيس دائرة تحري الجرائم (CID)، لم تشكل تهديداً، لأن الأعضاء المنحازين إلى بريطانيا سيثورون، إذا ما دُعموا مالياً، ضد أي تحريض قد ينجم عن ذلك.

CID Report by G. P. Quigly, 28 January 1922, and Correspondence between Symes and Samuel between October and December, 1922 (ISA 2/159 POL/2).

(٣٨) Com. Bull., Vol. I (New Series), November 1924; and K. W. Stead, Director of Customs, *Report on the Economic and Financial Situation of Palestine* (London, 1927), p. 9.

(٣٩) «الكرمل»، ١٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، و ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٠؛ ومعلومات شفوية من أ. زحلان، لندن، ١٩٩٠ ـ ١٩٩٢؛ يزبك، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥ ـ ٢٦.

(٤٠) Administrative Report, 9 march 1922 (PRO CO 733/19) and Com. Bull., Vol. I, February 1922.

(٤١) Com. Bull., Vol. I, May and June 1922؛ «اليرموك»، ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٢٥.

(٤٢) خصصت «الكرمل» و «اليرموك» على الأقل صفحة للإعلانات، التي كانت تطبع مجاناً. وكانت الصحافة اليهودية والمنشورات الرسمية، وخصوصاً النشرة التجارية، وسائل للمعلومات التجارية أيضاً، والتي تستهدف جمهوراً غير الجماعة السكانية التي تقرأ العربية.

(٤٣) Com. Bull., Vol. IV, 21 July 1923.

(٤٤) كانت شركة تطوير فلسطين قد اشترت ٢٠٠٠ ذراع (الذراع المربع = ٥٦٠٢٥ سم٢) من الأراضي (Com. Bull. Vol. I, April 1922)، مولتها بقرض يبلغ ٣٠,٠٠٠ جنيه مصري لمدة عشر سنوات، بمعدل فائدة قدره ٨٪ (Com. Bull., Vol. I (new Series), January 1925). وقد تعهدت أيضاً مشاريع متعددة لبناء أحياء عمالية يهودية في عدة أجزاء من المدينة.

(٤٥) يرد ذكر مشاريع هؤلاء الأغنياء في الكثير من أعداد «الكرمل» و «اليرموك» خلال الفترة في قيد الدرس. وقد تأكد ذلك أيضاً بالمعلومات الشفوية (فواز السعد، حيفا، أيار/مايو ١٩٧٥، وغيره من المستجيبين من عمان، ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧).

(٤٦) كان آل رنو وأبو زيد عائلتين منخرطتين تقليدياً في أعمال الصندلة والقطر. وقد توسعت أعمالهما في منتصف العشرينات، من جرّاء التطور في متطلبات النقل، وخصوصاً تلك المتعلقة

بأعمال الاستيراد. وأصبح الأخوان فرعون شركاء لهم سنة ١٩٢٧، من أجل إدارة أعمالهم الكبيرة والمعقدة من الصندلة والنقل الساحلي (Com. Bull. February 1927). وفي الحقل نفسه، انضم المسيحي مرشي إلى المسلم قمبرجي (Com. Bull. August 1929) لإدارة خدمات التحميل في ميناء حيفا، كما دخل قرمان، ووردي، وكباب، في شراكة مع تاجرين مسيحيين، هما حداد ومنصور، لإدارة شركات تجارة عامة (Com. Bull., August 1925 بالنسبة إلى الأول و December 1928 بالنسبة إلى الثاني).

(٤٧) Com. Bull., January, June, July, August, September and December 1929, April, May, July and October 1930, and January and October 1931.

بعد سنة ١٩٣١، لم تعد الشراكات تذكر في *Commercial Bulletin*.

(٤٨) A. M. Hyamson, *Palestine Under the Mandate 1920-1948* (London, 1950), p. 626; N. Weinstock, *Zionism: False Messiah* (London, 1979), pp. 134-5.

(٤٩) سنة ١٩٢٩، كان هناك ١٦ تاجراً عربياً و ٦ تجار يهود أو شركات منخرطة في استيراد الحبوب؛ وفي سنة ١٩٣٣، كانت النسبة ١٧ عربياً إلى ٧ يهود.

(٥٠) معلومات شفوية (حنا عصفور، بيروت، حزيران/يونيو ١٩٧٧؛ وفؤاد عطاالله، عمان، تموز/يوليو ١٩٧٥).

(٥١) Com. Bull. Vol. IX, January 1932, List of Manufacturers, and Com. Bull., Vol. X, November 1933, pp. 72-3.

(٥٢) في لائحة *Commercial Bulletin* لسنة ١٩٢٩، يرد ذكر ١٣ شركة يهودية في مقابل ٩ شركات عربية؛ وفي سنة ١٩٣٣، كانت الأرقام ٨ و ٥ على الترتيب.

(٥٣) «الكرمل»، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٧؛ و Com. Bull., Vol. VII, October 1929.

(٥٤) *Ha'Aretz*, 19 July 1936.

(٥٥) كانت هذه هي اللجنة المحلية التي أقامتها الهيئة العربية العليا لمراقبة نشاطات الإضراب، والتزام الجمهور به، وكان لها في حيفا مركزان، أحدهما بالقرب من جامع الاستقلال والآخر في شارع أللنبي. وقد دفعت اللجنة أجوراً أسبوعية للعمال عندما كانوا مضربين، كما حاولت أن ترفع المصاعب عن كاهل التجار بتشجيعهم على عدم دفع الإيجارات، وبحثّ الملاكين ومقرضي المال على عدم الضغط في دعاويهم.

(٥٦) في فترة ما قبل الحرب، كان هناك تعاون في تجارة الحبوب والملابس بصورة رئيسية، فقد تاجر التجار السفاراد، مثل كاتران، وحلفون، ونجري، وطيار، إلى جانب تجار الجملة العرب، مثل صهيون، وتوما، وسعد، وأبو فاضل، والحاج إبراهيم.

(٥٧) أوردت «الكرمل»، ٥ تموز/يوليو ١٩٢٤، خبر هذا الخلاف، وقالت إنه اندلع قبل عامين. أنظر الجزء الرابع لتحليل عن التطور السياسي العربي.

(٥٨) أنظر: David HaCohen, *Time to Tell* (New York, London 1984), pp. 41-9 بشأن استيلاء سوليل بونيه، وبالاشتراك مع قرمان، على هذه الشركة.

(٥٩) David HaCohen to Lifshitz, 26 August 1936 (CZA J16/68).

في هذه الرسالة، طلب هكوهين من ليفشتس أن يشتري حجارة للبناء من جريس طنوس، وهو شريك

صديق هكوهين، شحادة شلح، الذي كان في ذلك الوقت عضو بلدية حيفا.

(٦٠) «الكرمل»، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢١.

(٦١) CZA J16/6; Thischby to Sacher, 31 January 1928 (CZA 24/10, 264/1);

ومعلومات شفوية، حبيب خياط، حيفا، أيار/مايو ١٩٧٥، وغيرها من الاتصالات في بيروت.

(٦٢) J. ʿAsfour, *Palestine: My Land, My Country, My Home* (Beirut, 1967), pp. 105-6.

(٦٣) معلومات شفوية، خالد الحسن، لندن، آذار/مارس ١٩٨٢، وغيره من المستجيبين الذين طلبوا عدم ذكر أسمائهم.

(٦٤) «الكرمل»، ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٣٠.

(٦٥) المصدر نفسه، ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٢٩.

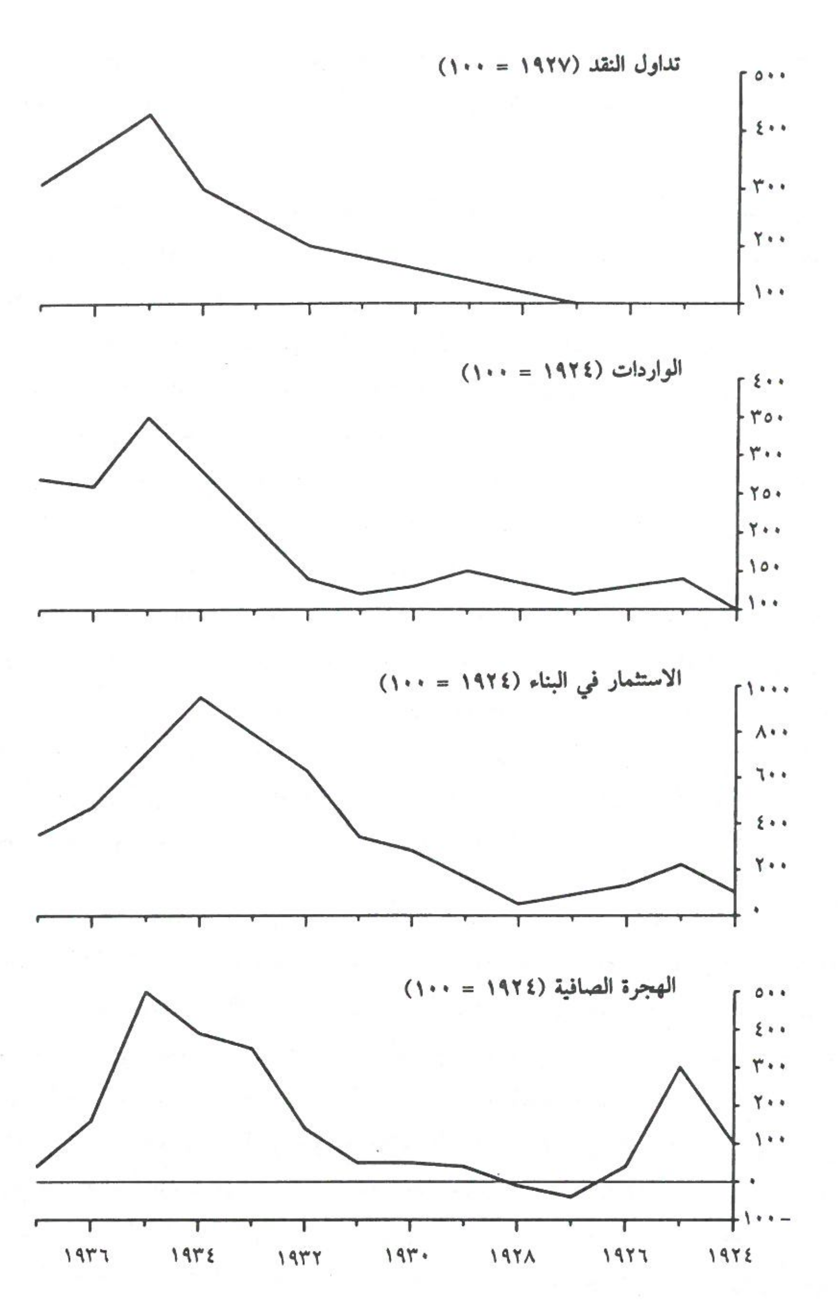
(٦٦) المصدر نفسه، ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٣١، و ٢٤ شباط/فبراير ١٩٣٢. وترد في «الكرمل» أيضاً قضايا متعددة بشأن فلاحين اضطروا إلى بيع بناتهم في المدينة بسبب الأزمة الاقتصادية. كما نشرت الصحافة العربية نداءات إلى الإدارة من ملاكي الأرض المدنيين والمزارعين، يطلبون فيها المساعدة ضد معدلات الفائدة الباهظة.

الفصل العاشر

سياسات الأراضي والإسكان

إن قيام إدارة بريطانية ملتزمة بالتمهيد لخلق «وطن قومي يهودي» في فلسطين، أحدث تغييراً أساسياً في قيمة التجارة بالأراضي، في الريف والمدن.[1] فشراء الأراضي بصورة فردية على أيدي المهاجرين اليهود، أو على قاعدة أكثر منهجية من قبل المنظمات الصهيونية، يمثل إزاحة ملموسة للسكان العرب أكثر من التأكل المتدرج في نصيبهم من التجارة الداخلية والخارجية. بالإضافة إلى ذلك، كان بناء البيوت للمهاجرين على الأرض المشتراة أحد المبادىء الأساسية للحركة الاستيطانية الصهيونية؛ ويظهر هذا الترابط بين الهجرة اليهودية والنشاط العمراني والاقتصاد عامة، بوضوح أكثر في الشكل رقم ١٠ ـ ١. وما ليس واضحاً هو أثر شراء الأراضي والنشاط العمراني اليهوديين في السكان العرب في مدن مثل حيفا. فقد كسب بعض العرب من هذا النشاط الاقتصادي، بصفتهم عمالاً، ومستوردي مواد بناء، أو عاملين في تطوير الأملاك على نطاق محدود، ولكن كان عليهم أيضاً أن يواجهوا حقيقة أن ملاك الأراضي العرب كثيراً ما اختاروا بيعها إلى الصهيونيين، فكانوا بذلك يصفّون رهانهم على مستقبل فلسطين. لقد أوجد مصير الأراضي العربية التوتر الأشد حدة داخل الجماعة السكانية العربية، كما أدى إلى تبلور توجهاتهم السياسية الاجتماعية.

بدأت أسعار الأراضي في حيفا ترتفع قبل عقدين على الأقل من حلول الإدارة البريطانية فيها، وذلك نتيجة تنامي الجماعة السكانية العربية ومحاولات المنظمات اليهودية المبكرة لإقامة نواة حضور يهودي في المدينة، وكانت هذه الأسعار سنة ١٩١٨، تتساوى مع الأسعار في القدس، وتقل قليلاً عن تلك السائدة في دمشق.[2] وخلال الحرب العالمية الأولى، وعقبها مباشرة، كانت المشتريات التي قامت بها شركات العقارات اليهودية، وخصوصاً شركة تطوير أراضي فلسطين، هي التي استطاعت أن تبقي الأرض سلعة رائجة قابلة للتسويق.[3] وكما رأينا في الفصل السادس، كانت تلك الشركات تقسم مشترياتها ثم تبيع القسائم إلى أفراد وتعاونيات أو شركات بناء، بينما تُعلن التفصيلات لجمهور



الشكل رقم ١٠ ـ ١: العلاقة بين البناء والأنشطة الأُخرى في الفترة ١٩٢٤ ـ ١٩٣٧؛ تم تجميعه من رسم بياني في كتاب

D. Horowitz and R. Hinden, *Economic Survey of Palestine* (Tel-Aviv, 1938), p. 107.

المشترين اليهود حصراً.(٤) ففي سنة ١٩٢٥، على سبيل المثال، تم تسجيل هدار هكرمل، وبات غليم، وأحوزا سير هربرت صامويل، كجمعيات بناء تعاونية.(٥)

وبينما احتُفظ بسعر الشراء الأصلي لهذه القطع الكبيرة أو الصغيرة، من الأرض سراً، فإن الطبيعة غير التجارية لأغلبية وكالات الشراء اليهودية، كانت تعني أن سعر بيع القسائم أعطى مؤشراً أميناً إلى سعر نقل الملكية الأصلي. ففي سنة ١٩٢٠، كان في قدرة المهاجرين شراء الدونم من الأراضي الصناعية في أطراف حيفا الريفية، بالقرب من محطة سكة الحديد في شرقي المدينة، بمبلغ ٧,١٠ جنيهات فلسطينية، فيما الدونم المخصص للاستخدام السكني على سلسلة جبل الكرمل البانورامية، بيع للمهاجرين بنحو ٥٥ جنيهاً فلسطينياً.(٦) وفي بداية الثلاثينات، كانت الأراضي في المنطقة الصناعية من خليج حيفا تساوي بالمعدل نحو ٢٠٠ جنيه فلسطيني للدونم الواحد، وإن دُفع في حالات استثنائية ما يصل إلى ٣٠٠ جنيه فلسطيني للدونم الواحد.(٧) أما على جبل الكرمل فقد ارتفع السعر سنة ١٩٣٠، إلى نحو ٤٠٠ جنيه فلسطيني، وفي سنة ١٩٣٥، في ذروة المضاربة بالأراضي، دُفع مبلغ ١٠٠٠ جنيه فلسطيني للدونم تقريباً.(٨) وعلى العموم، بقيت الأراضي السكنية في حيفا في الفترة ١٩٢٠ ـ ١٩٣٩ أرخص منها في القدس أو تل أبيب، حيث أدت تجارة الأراضي دوراً مركزياً أكثر في الاقتصاد، ولكنها ظلت أغلى منها في أية مدينة عربية بحتة أُخرى.

فيما عدا ملاك الأراضي الخاصة، وبالتحديد أولئك الغائبون المقيمون ببيروت، أثبتت الحكومة وعدة مؤسسات دينية أنها مصادر جاهزة للأراضي القابلة للتسويق. فمنذ سنة ١٩٢٢، طُرحت في السوق أراضي دولة في حيفا، تشمل مناطق سكنية في البلدة القديمة، وفي الموارس وعلى الأطراف، وأُجِّرت بالمزاد العلني،كما أُجِّرت أيضاً خلال ١٩٣٣ ـ ١٩٣٤، قطع من الأرض في المنطقة المستصلحة من الميناء لتكون مواقع للأعمال التجارية. وباع الرهبان الكرمليون أرضهم في بات غلِّيم في السوق المفتوحة سنة ١٩٢٥، خلافاً لدير الكاثوليك الذي بيع سنة ١٩٢١ مباشرة إلى الصهيونيين؛ وفي سنة ١٩٣٣، بيعت أملاك تخص كنيسة الروم الكاثوليك دفعة واحدة إلى مشترٍ يهودي.(٩) وفي بداية الثلاثينات، بدأت كنيسة اللاتين تبيع قطعاً كبيرة من أراضيها في وادي الجمال في الجزء الغربي من المدينة، بأسعار منخفضة جداً إلى أبناء طائفتها، كي يكون في إمكانهم بناء بيوت خاصة بهم؛(١٠) إلا إن الكثير منها وجد طريقه إلى أيدي

المضاربين، وأعيد بيعه في السوق لمن يدفع أكثر (أنظر الخريطة رقم ٣ ورقم ٤).

على العموم، كانت السوق مفتوحة أمام كل من يأتي مدعوماً بما يكفي من المال، وكان التنافس والمضاربة في تجارة الأراضي على أشدهما، وخصوصاً في المنطقة التجارية من المدينة أو في المناطق المختلطة مثل هدار هكرمل وجبل الكرمل. وقام العرب بدور الوسيط، وفي بعض الأحيان، بدور مطوِّر الأملاك، وتنافس مستثمرون مثل إبراهيم صهيون وعزيز الخياط مع مشترين يهود على قطع من الأرض في المنطقة التجارية، وفي هدار هكرمل، ووادي الجمال، وعلى خط الشاطىء في محيط رأس جبل الكرمل، والتي بنوا عليها أمكنة تجارية، وأحياء سكنية، أو منتجعات على شاطىء البحر. إلا إن كساد سنة ١٩٢٧ ضرب الكثيرين من المضاربين بشدة، وفي سنة ١٩٢٩، اضطر الكثير من ملاك الأراضي العرب، مسلمين ومسيحيين، إلى التخلي عن جزء من الأراضي التي امتلكوها.

ونادراً ما أُعلن عن صفقات الأراضي بين العرب واليهود، والتي كثيراً ما عقدت من خلال وسيط، وفقط عندما تعلق الأمر بشخصيات بارزة من الجماعة السكانية، مثل آل سلام، والخليل، وشقير، أو بقطعة أرض كبيرة بصورة خاصة، كان يُجذب انتباه الجمهور.(١١) وفي الثلاثينات، ساهم بيع الأراضي في محيط حيفا وأيضاً على جبل الكرمل بين العرب واليهود في توتير الجوّ السياسي،(١٢) وكانت سنوات ١٩٢٤ ـ ١٩٢٦، و١٩٣٤ ـ ١٩٣٥ هي سنوات الذروة في بيع الأراضي، مع هبوط صارخ في السوق عقب الفترتين.

كان معظم النشاط العمراني في فلسطين تجارياً تقريباً خلال الانتداب، ولقد اعتمد على الاستثمار الفردي أو الجماعي، وتركزت أغلبيته في البناء السكني.(١٣) وكان لهذا الاستثمار أثر حيوي في الاقتصاد عامة، كما يظهر من الشكل رقم ١٠ ـ ١، إذ إنه من خلال النشاط العمراني توزع رأس المال المستورَد على عدة فئات من السكان، الأمر الذي زاد قوة الشراء العامة وشجع على قيام سوق تجارية نشطة. وفيما كانت الحكومة ملتزمة بسياسة محافظة جداً في شؤون المال والموازنة، أصبح النشاط العمراني الموزِّع الوحيد تقريباً للثروة، ومحرّك النشاط الاقتصادي بعد انهيار تجارة تصدير الحبوب. وفي هذا الإطار، فإن الترابط بين الاستثمار في أعمال البناء، والهجرة، والواردات، ودورة النقد، ليس مفاجئاً، كما يتضح في الشكل رقم ١٠ ـ ١، ويتجلى في كل مجموعة إحصائية عن تلك الفترة تقريباً. وما يدعو إلى الاهتمام أكثر، هو أنه في نهاية فترة الازدهار العمراني الثانية سنة ١٩٣٦، لم تهبط مؤشرات الواردات ودورة النقد بالدرجة نفسها من

الحدة كما حدث لمؤشري الاستثمار العمراني والهجرة. ويمكن اعتبار هذه الظاهرة علامة على صلابة الاقتصاد اليهودي وتنوعه، بمساعدة المستثمرين والممولين وفائض رأس المال المستورَد، بينما مخزون رأس المال العربي كان يتضاءل بالتدريج بسبب تكاليف التشغيل العالية وهبوط الأرباح، مع القليل من آليات استخدام أموال الموفرين الصغار.

خلال العشرينات، تخلف النشاط العمراني في حيفا كثيراً عن القدس وتل أبيب، مع أنه على العموم، وكما يظهر في الجدول رقم ١٠ ـ ١، عكس ما كان يجري في فلسطين ككل (قارن الجدول رقم ١٠ ـ ١ بالجدول رقم ١٠ ـ ٢). فقد بدأ بناء المساكن من جديد في بداية سنة ١٩٢١، وظل ناشطاً حتى ربيع سنة ١٩٢٣،[١٤] حيث حصل هبوط من جرّاء نقص السيولة المالية التي نجمت عن المضاربة الزائدة؛ وكان عدم التكافؤ هذا، بين العرض والطلب، أمراً لا مناص منه. خلال ١٩٢٨ ـ ١٩٢٩، وجد المستثمرون العرب، الذين كانوا يبنون المساكن منذ سنة ١٩٢٥ بانتظار موجة جديدة من المهاجرين اليهود، أنفسهم في ضائقة مالية حادة نتيجة الكساد الاقتصادي العام. ومع ذلك، عرفت حيفا في النصف الأول من الثلاثينات، ازدهاراً في النشاط العمراني أكبر منه في المدن الرئيسية الفلسطينية الأُخرى. ويعود سبب ذلك جزئياً، وبوضوح، إلى أن تكلفة البناء في المدينة كانت متدنية نسبياً، بسبب تكلفة الأرض المتدنية نسبياً، والقرب من ميناء رئيسي، وتوفر عمل عربي رخيص.

ومن ذروة النشاط العمراني سنة ١٩٣٥، وصل البناء العربي وما يرتبط به من صناعات إلى جمود كلي في الأحياء العربية خلال الاضطرابات في السنوات ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، فيما استمرت أعمال البناء، العربية واليهودية، في الأحياء اليهودية على المستوى نفسه عملياً. فقد كانت مواد البناء لا تزال تصل عبر الميناء، الذي لم يوقف نشاطاته كاملاً، فضلاً عن أن مقالع أحجار الكلس، سواء بملكية عربية بحتة، أو عربية يهودية، استمرت في العمل، كما استمر إنتاج الأسمنت والقرميد في المعامل اليهودية المحلية. ومع ذلك، كان لتعليق أعمال البناء في حيفا العربية خلال إضراب سنة ١٩٣٦، وفي أثناء السنوات اللاحقة من عدم الاستقرار، أثر مدمّر في مجمل الاقتصاد العربي. فالإيجارات في الأحياء العربية، والتي كانت عالية من قبل، ارتفعت أكثر أيضاً. وليس فقط أن البناء انحصر في المناطق اليهودية، وإنما أصبح توزيع أموال البناء مقتصراً على العمال اليهود والتجار اليهود، بالإضافة إلى أن المقالع التي وظفت قبل الإضراب عمالاً عرباً على

الأغلب، صارت الآن تستأجر طاقة عمل يهودية، وعاد الكثير من العمال العرب الموسميين غير المهرة إلى قراهم. وتقلصت السوق بصورة جذرية، من جراء فقدان الاتصالات الاقتصادية بين الجماعتين التجاريتين، العربية واليهودية، ومن تناقص القدرة الشرائية للعرب أنفسهم.

الجدول رقم ١٠ ـ ١
النشاط العمراني في فلسطين وحيفا
١٩٢٤ ـ ١٩٣٨

السنة	عدد الرخص الممنوحة		القيمة (بالجنيه الفلسطيني)		النفقات البلدية (بالجنيه الفلسطيني)	
	فلسطين	حيفا	فلسطين	حيفا	فلسطين	حيفا
١٩٢٤	٤,٠٦٩	٤٣٨	٨٧٤,٩٩٤	٥٨,٦٦٥	٩٣,٧٥٤	١١,٩٥٠
١٩٢٥	٥,٧٤٢	٥١٤	٢,٠٠٢,٢٣٧	١١٣,٩٥٠	١١١,١٠٠	٩,٠٤١
١٩٢٦	٤,٦٧٨	٥٨٠	١,١١٢,٤٤١	١٦٠,٠٠٥	٢١٧,٥٢٨	١٢,٩١٣
١٩٢٧	٥,٨٤١	٣٦٨	٧٧٠,٠٦٤	٧٩,٨٢٥	٧٦,٩٢٨	١١,٢٣٤
١٩٢٨	٥,٥٥٠	٤٤٤	٦٩٢,٤٦٢	٩٤,٥٥٥	٦٢,٦٠٨	٦,١٦٥
١٩٢٩	٤,١٩٣	٣١٠	١,٧٤١,٦٨٧	١٦٦,١٦٠	٦١,٥٣٥	٩,٣٢٣
١٩٣٠	٤,٩٥٤	٤٦٦	٢,٤٤٠,٥٤٤	١٩٣,٠٠٠	٩٠,٥٢٥	١٢,٩٠٥
١٩٣١	٤,٩١٢	٣٠٧	٢,٧١٥,٠١٥	٢١٣,٥٠٠	٩٦,٤٣٦	١٠,٩١٥
١٩٣٢	٥,٩١٢	٨٣٢	٢,٩٣٩,٣٦٣	٣١٨,٣٠٠	١١٥,٥٤٤	١٨,٦٠٩
١٩٣٣	٧,٣٣٠	١,٢١٠	٥,٥٣٢,٦٣٧	١,١٥٢,٠٠٠	١٠٩,٩٢٨	١٢,٨٠١
١٩٣٤	٨,١٢٨	١,٤٥٣	٦,٩٤٧,٢٥٨	١,٦٠٠,٠٠٠	٣١٢,٢٩٢	٢٠,٤٢٩
١٩٣٥	٨,٦٨٥	١,٦١١	٨,٤٢٨,٦٠٦	٢,٥٢٨,٠٠٠	٢٧٤,٢٢٤	٢٦,٣٦٧
١٩٣٦	٥,٩٨٧	١,٥٥٧	٥,٦٨٧,٧٧٤	٢,١٧١,٩٢٩	٢٣٥,٢٩٠	٤٠,٦٩٠
١٩٣٧	٦,٦٥٥	١,٥٦٨	٤,١٢٠,٢٤١	١,٧٥٧,٣٤٠	٢٥٦,٩٧٤	٣٠,٥٧١
١٩٣٨	٣,٩٩٢	١,٠٠٢	١,٨٨٣,٥٠٠	٤٠٦,٢٧٥	٢٥٨,٨٧٥	٢٥,٩٠٠

المصادر: أرقام هذا الجدول التي تغطي السنوات ١٩٢٤ ـ ١٩٢٩، جمعت من عدة أعداد من:

Commercial Bulletin: 1924-June 1925, Vol. II, No. 6; 1925-June 1926, Vol. III, No. 6; 1926-June 1927, Vol. IV, No. 6; 1927 -July 1928, Vol. V, No. 7; 1928 and 1929-October 1930, Vol. VII, No. 10.

أمّا الفترة التي تغطي السنوات ١٩٣٠ ـ ١٩٣٨، فقد جمعت الإحصاءات من:

Government of Palestine, *Statistical Abstract of Palestine, 1939* (Jerusalem, 1939), pp. 52-3, Table 63.

الجدول رقم ١٠ ـ ٢
مقارنة بين النشاطات العمرانية
للمدن الرئيسية الثلاث
١٩٣٣ ـ ١٩٣٨

السنة	عدد الرخص الممنوحة			القيمة التقريبية بالجنيه الفلسطيني			مساحة أرضية البناء بالأمتار المربعة		
	القدس	تل أبيب	حيفا	القدس	تل أبيب	حيفا	القدس	تل أبيب	حيفا
١٩٣٣	١,٣٦٨	٢,٢٩٠	١,٢١٠	٢,١١٨,٨٤٣	١,٧٧٦,٦٠٠	١,١٥٢,٠٠٠	١٤٥,٠٣٧	٣٥٣,٣٢٢	١٩٧,٣٥٠
١٩٣٤	١,٢٠٣	٢,١١٣	١,٤٥٣	١,٢٣٩,٩٠٦	٢,٥٧٨,٤٠٠	١,٦٠٠,٠٠٠	١٦٤,٠٧٠	٤٢٤,٥٠٤	٣٢٣,٤٢٥
١٩٣٥	١,٢٩٣	٢,٠٧٨	١,٦١١	١,٤٣٣,٣٢٧	٣,١٥٤,٩٠٠	٢,٥٢٨,٠٠٠	١٨٢,١١٥	٤٤٨,٤٥٩	٣٩٠,٠٧١
١٩٣٦	١,٢٢٥	١,٤٠٠	١,٥٥٧	١,٣٨٤,٩٠٩	١,٥٦٧,٠٠٠	٢,١٧١,٩٢٢	١٤٠,٥٩٣	٢٦١,٢٢٤	٢٨٢,٨٦٨
١٩٣٧	١,٢٧٠	١,٢٠٩	١,٥٦٨	٨٤٤,٠٠٠	١,٠٣٤,٠٠٠	١,٧٥٧,٣٤٠	١٤٧,٤٥١	١٨٠,٧٤٥	٢١٣,٣٨٧
١٩٣٨	٥٨٢	٨٦٣	١,٠٠٢	٤٢٥,٠٠٠	٧٩٥,٣٧٦	٤٠٦,٢٧٥	٨٠,٣٣٣	١٥٠,٩٩٤	٩٤,١٢١

المصادر: أرقام هذا الجدول التي تغطي السنوات ١٩٢٤ ـ ١٩٢٩، أعدت بالاستناد إلى:

Government of Palestine, *Statistical Abstract of Palestine, 1936* (Jerusalem: Office of Statistics, 1937), pp. 36-7, Tables 44 and 46.

أمّا الفترة التي تغطي السنوات ١٩٣٠ ـ ١٩٣٨، فقد أُخذت من:

Government of Palestine, *Statistical Abstract of Palestine, 1939* (Jerusalem, 1939), p. 54, Table 65.

مستويات المعيشة

إن المعلومات الإحصائية الوحيدة المتوفرة بشأن تكلفة مستوى المعيشة هي في دليل أسعار تجارة المفرّق، الذي جمعته الإدارة منذ بداية العشرينات.[١٥] وبينما يوفر هذا مقياساً موثوقاً به لتقلبات أسعار السلع الأساسية، فإنه وسيلة غير فعالة لتقدير تكلفة المعيشة الإجمالية، لأنه لا يشمل مواد حيوية مثل الإيجارات والحاجات المدينية المكتسبة حديثاً، مثل النقل. ولكن من الواضح أن جميع الأسعار كانت خاضعة لأوضاع الإنتاج الزراعي ومواسمه، ولتوجهات الأسعار العالمية وتحركات النقد، وأكثر من كل ذلك، لسياسة الإدارة المحلية ونشاط السوق.

ومع أن أسعار الأغذية شهدت انخفاضاً مستمراً إذا ما قورنت بسنوات الحرب، فإن الأسعار كانت مرتفعة قياساً بتلك القائمة في البلدان العربية المجاورة، وخصوصاً عندما ينظر إليها في إطار اقتصاد محفَّز جداً في وقت السلم وخاضع لمتطلبات مستحدثة غير عادية. بالإضافة إلى ذلك، عرفت حيفا، حيث كانت كل هذه الأوضاع مكثفة، أسعاراً أعلى في أغلبية تكاليف الحياة، من القدس ويافا في العشرينات، وسارت في موازاة تل أبيب في الثلاثينات.[١٦] وأي هبوط في الأسعار كان غالباً ما ينتج من إغراق السوق بالمستوردات الرخيصة من الأغذية والملابس والأدوات، ولكنه كان يتزامن مع قفزة في إيجارات المباني السكنية والتجارية ـ وهو الوضع الذي عرفته المدن منذ بداية سنة ١٩٢١. وعبرت الصحافة على الدوام عن حالة من الاحتجاج ضد ارتفاع أسعار الطعام والوقود والإيجارات والنقل.[١٧]

وتفسر سياسة الإدارة الاقتصادية المحافظة، وإجراءات الحماية التي منحتها للصناعة اليهودية، جزءاً كبيراً من تكلفة المعيشة العالية التي عاناها كل قطاعات السكان. فقد تأثرت المواد الغذائية الأساسية، مباشرة أو مداورة، بسياسة الجمارك، كما أن الامتيازات التي منحت لمصنع نيشر رفعت الأسعار في صناعة البناء، الأمر الذي تسبب بإيجارات أعلى. فضلاً عن ذلك، فإن دخول أعداد كبيرة من المهاجرين اليهود من دون ترتيبات ملائمة لتوفير المأوى والعمل لهم، أدى إلى الاكتظاظ في المدن، وكذلك إلى ارتفاع تكاليف الإيجار.

وكان السعي وراء الربح الفاحش من الإيجارات مشكلة دائمة، جرى الإحساس الأشد بها خلال ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦ وفي الفترة ١٩٣٣ ـ ١٩٣٥، عندما زادت موجات الهجرة اليهودية الكبيرة والمتاجرة بالأراضي في الطلب على المساكن

وتسببت بالاكتظاظ. ففي منتصف الثلاثينات، كان معدل الكثافة السكنية في حيفا ٢,١٣ شخص للغرفة في الأحياء الأفضل حالاً، و٢,٦٥ شخص للغرفة في البلدة العربية القديمة؛ وفي الوقت نفسه، كانت نسبة الإيجارات من الدخل تصل إلى ٤٠٪، فيما الطبقات الأكثر فقراً تدفع نسبة مئوية أعلى.[١٨]

ازدادت أسعار الإيجارات التجارية في حيفا بصورة جذرية بعد الاحتلال مباشرة، الأمر الذي جعل الحاكم العسكري في حينه، الكولونيل ستورز، يمنع الزيادة بأكثر من ٥٠٪ على تكلفة ما قبل الحرب.[١٩] وفرضت الضوابط لأول مرة بصورة عامة، في حزيران/يونيو ١٩١٩، إلا إنه حتى بداية الثلاثينات، قلما استخدمت قوانين الإيجارات التي كان القصد منها حماية المستأجرين من التكاليف الباهظة.[٢٠] وتحت ضغط أزمة السكن سنة ١٩٣٣، صدر قانون حماية المستأجرين في نيسان/أبريل ١٩٣٣، وقانون الملاك والمستأجرين (الإخلاء وقيود الإيجار) سنة ١٩٣٤،[٢١] ولكن هذين القانونين ظلا ساريي المفعول لفترات قصيرة فقط.

وكان رجال الأعمال الصغار[٢٢] والأكثر فقراً من أبناء الجماعة السكانية العربية هم الذين تلقوا الضربة الأشد من جرَّاء تضخم الإيجارات. ففي بداية الثلاثينات، كان المهاجرون الفقراء من الريف يعيشون في أكواخ داخل الأحياء القديمة وحولها، وخصوصاً في مدينة الصفيح في «أرض الرمل»، ولكنهم استرعوا اهتماماً رسمياً جدياً، عندما أصبحوا يشكلون خطراً على الصحة العامة بعد تشييد الميناء، وعندما أصبحت الأرض الموجودة عليها أكواخهم، مطلوبة لأغراض صناعية.[٢٣] هكذا، وفي سنة ١٩٣٧، اختير موقع على مقربة من بلد الشيخ، وكان وقفاً إسلامياً، لتوطينهم فيه من جديد. إن مساعدة الإدارة للعرب المبعدين، الذين نجمت أوضاعهم التعيسة بصورة رئيسية عن سياستها هي، مؤشر إلى أن الوضع كان باعثاً على اليأس فعلاً.

لقد جلب الازدهار الاقتصادي في الثلاثينات، فترة من الراحة للجماعة السكانية العربية، التي تحسنت مداخيلها وتوقعاتها الاقتصادية وفقاً لذلك، إلا إن تكلفة المعيشة في المدينة لم تنخفض. وفيما أغلبية القطاع العربي الفقير استطاعت إحراز مستوى أعلى من المعيشة، فإنها لم تكسب في المقابل مداخيل أعلى. وفي الوقت نفسه، لم يكن داخل القطاع العربي، أحد يمتلك السلطة الكافية أو بعد النظر، ليدرك أن الإيجارات المرتفعة التي يفرضها الملاك في فترات الازدهار كانت تحدُّ من قدرة المستأجرين الشرائية وتضعف السوق التجارية العربية. ومع ذلك، فالإجراءات لم تطبق كلياً قط، ولم تتوفر المساكن للفقراء حتى نهاية الانتداب.

لا شك في أن حالة عدم الاستقرار العام في ذلك الوقت، وبالتضافر مع الضغط الذي نجم عن الهجرة اليهودية على أسعار الأرض والبناء، لم يتركا إلا مجالاً محدوداً لمثل هذه الاقتصاديات «المتنورة»؛ ولكن الجماعة السكانية العربية كانت مثقلة أيضاً بوجود تراتبية سياسية طبقية، وبالافتقار إلى الوسائل الفعالة لجمع الموارد المالية أو تسخيرها. وكما لوحظ في الفصل التاسع، فإنه بينما كان في استطاعة أصحاب مبادرات التنمية الخاصة من اليهود، التوجه إلى أكثر من مورد طلباً لأموال الاستثمار، كان العرب إلى حد كبير محرومين من مرافق مثل جمعيات البناء وبنوك التوفير والرهن العقاري، محلية كانت أم أجنبية.[٢٤] فكان العرب الذين يرغبون في البناء في حيفا، ولا يستطيعون جمع الأموال، كثيراً ما يبيعون قطعة عقار من أجل البناء على الأُخرى، أو يجمعون موارد العائلة بأسرها من أجل ذلك؛ أمّا الاقتراض من معارفهم القدماء، وهم عادة من الخلفية الدينية نفسها، فكان خياراً أقل شيوعاً؛ ويبقى الحصول على المال من البنك هو الخيار الأخير. إن تضخم تكلفة المعيشة والعقار والبناء، يشكل عاملاً إضافياً للصعوبات التي واجهت القطاع الاقتصادي العربي. وكما أوضح هذا الفصل والفصلان اللذان سبقاه، فقد أغرقت قاعدة رأس المال العربية برأس مال جديد مستورَد، وشُلَّ الاقتصاد العربي من جراء المواقف الانعزالية المتأصلة في النظرية الصهيونية، ومن جراء المساعدة التي تلقتها السلطات الصهيونية من الإدارة البريطانية، بالإضافة إلى عجز القيادة السياسية العربية عن صوغ ردٍّ مشترك على التهديدات التي كثيراً ما أدركتها متأخرة جداً.

المصادر

(١) إن الحاجة إلى منح المنظمات الصهيونية واليهودية شروطاً تفضيلية في حقوق الهجرة وشراء الأراضي واستئجارها، كانت همّ الحكومة البريطانية بعد الاحتلال مباشرة.

(Louis Mallet for Mr. Balfour to the British Delegation, Paris, 2 April 1919; ISA 2/34).

ولاحقاً، في سنتي ١٩٢٠ و ١٩٢١، تكرست سياسة منح هذه المنظمات عقود إيجار لمشاريع تطوير صناعية وزراعية؛ إلا إن وزير الخارجية تشرشل اقترح أن ينفذ ذلك سرّاً.

(CO to CS, 1 March 1921; PRO FO 371 E2742/32/88).

ولدراسة مفصلة للسياسة البريطانية إزاء امتلاك الأراضي على يد الصهيونيين، أنظر:

B. J. Smith, *The Roots of Separatism in Palestine* (Syracuse, N.Y. 1993), pp. 86-115.

ولفهم المقاربة الصهيونية لفلسفة شراء الأراضي، موقفاً وتكتيكات، أنظر:

Kenneth W. Stein, *The Land Question in Palestine 1917-1939* (Chapel Hill, NC, 1984).

(٢) A. Ruppin, *Syria: An Economic Survey* (New York, 1918), p. 82.

(٣) من أجل مسح مفصل لمشتريات شركة تطوير أراضي فلسطين في جبل الكرمل وفي منطقة الخليج من خلال خدمات ي. خانكن، أنظر:

A. Ruppin, *Three Decades in Palestine* (Hartford, CT, 1936; reprint 1975), pp. 182-3.

وكذلك معلومات شفوية من أبناء العائلات ومن أفراد آخرين.

(٤) A report on «Industrial Statistics and New Ventures in 1920,» for the Zionist Organization, 14 March 1922 (CZA A226/15).

(٥) Department of Commerce and Industry, *Commercial Bulletin*, Vol. II, December 1922; Vol. IV, December 1923; Vol. I (New Series), February 1925.

(٦) كان الدونم الواحد يساوي تقريباً ٩١٩ متراً مربعاً.

Report on «Industrial Statistics in 1920,» 14 March 1922 (CZA A226/15).

(٧) A. Granovsky, *Land Policy in Palestine* (New York 1940; reprint 1976), p. 43.

(٨) R. Nathan, O. Gass and D. Creamer, *Palestine: Problem and Promise* (Washington, D.C., 1946), p. 249.

(٩) لقد أوجد هذا البيع توتراً داخل طائفة الروم الكاثوليك وكذلك بينهم وبين الجماعات السكانية العربية الأُخرى. وتقرر أخيراً أن يباع العقار كله لمشتر واحد، هو الصندوق القومي اليهودي. «الكرمل»، ١٠ و١٧ أيار/مايو و١٩ تموز/يوليو ١٩٣٣.

(١٠) كانت هذه الأرض ملكاً للرهبانية الكرملية، وقد قسمت إلى قطع، مساحة كل قطعة منها دونم واحد أو نصف دونم، وبيعت بسعر ٢٥ جنيهاً فلسطينياً للدونم الواحد.

معلومات شفوية، الأب سيريل بورغ، مدير الكنيسة اللاتينية، حيفا، أيار/مايو ١٩٧٥.

(١١) تورد مقالة في «الكرمل»، ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٢٤، إمكان بيع أسعد شقير أراضي للوسيط الصهيوني خانكين. إن بيع أراضي آل الخليل ولّد خلافاً داخل الجماعة السكانية واضطر العائلة إلى إصدار بيان علني يوضح الأسباب التي جعلتهم يبيعون («الكرمل»، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٩، و٢٩ آذار/مارس ١٩٣٠). وباع آل سلام، وهم من الملاكين المقيمين ببيروت، بناء بارزاً في المنطقة التجارية الرئيسية إلى الصهيونيين، وقد تمت الصفقة بهدوء.

(١٢) باع الأخوان فرح، من بيروت، أرض قسقس طبعون إلى الصندوق القومي اليهودي سنة ١٩٣٠؛ أمّا عائلة الجراح، من عكا، فباعت أرض أبو شرشوح، كما باعت عائلة دبانة أرض الشلالة على جبل الكرمل في الثلاثينات (معلومات شفوية، فؤاد عطا الله، محام عمل في قضايا المحاكم المتعلقة بأغلبية هذه الصفقات، عمان، تموز/يوليو ١٩٧٥).

وأنظر أيضاً: «الكرمل» و«اليرموك» بين سنتي ١٩٢٨ و١٩٣٥، حيث كانت المقالات عن بيع الأراضي سمة دائمة.

(١٣) أنظر: *The Anglo-Palestine Year Book* 1946 (London, 1946), p. 163; Appendix, Table VIII,

من أجل معرفة مصدر هذه الأرقام، وللمقارنة بين النفقات الخاصة ونفقات البلدية على أعمال البناء

في حيفا.

(١٤) كانت النشاطات العمرانية تعتبر علامات مهمة للتطور، وكانت تسجل بدأب في:

Reports of the Department of Customs, Excise and Trade (PRO CO 733/6, September 1921; PRO CO 733/25, August 1922; PRO CO 733/75, September 1924) and in *Com. Bull.*, (Vol. II, September 1922; Vol. III, June 1923, and Vol. IV, July 1923).

سنة ١٩٢٣، أصدرت حيفا رخص بناء لـ ٥٧٤٨ غرفة و ٣١٠ حوانيت.

J. Shiffman, «Building Activity in Palestine,» *Palnews* (Tel-Aviv, 1935), p. 141.

(١٥) كانت النشرة التجارية (Commercial Bulletin) وسيلة الإدارة لإصدار التقارير المنتظمة عن تقلبات الأسعار في كل من سوق الجملة والمفرّق. أنظر:

Com. Bull., Vol. III, 21 February 1923, pp. 166-7.

ولدراسة مفصلة عن جداول الأسعار أيضاً، أنظر:

R. Szereszewski, *Essays on the Structure of the Jewish Economy in Palestine and Israel* (Jerusalem, 1968), p. 68.

(١٦) *Com. Bull.*, Vol. IV, July 1923.

(١٧) «الكرمل»، ٢ شباط/فبراير ١٩٢١. كانت أسعار الخضروات في حيفا، سنة ١٩٢١، ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في يافا، أمّا أسعار اللحم والسمك فكانت ضعفي تلك الأسعار. وكان الملاك يطلبون ما بين ٥٠ جنيهاً مصرياً إلى ٨٠ جنيهاً مصرياً سنوياً لغرفتين كانت تكلفة بناؤهما ٣٠ جنيهاً مصرياً («الكرمل»، ١٤ أيار/مايو ١٩٢١). وارتفعت الإيجارات من ثلاثة إلى أربعة أضعاف مستويات ما قبل الحرب للمواقع السكنية والتجارية على حد سواء («الكرمل»، ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٢٥). وفيما بيع لحم الضأن في سوق حيفا بمبلغ ٢,٥ جنيه فلسطيني للأوقة (وهي معيار يساوي ١,٢٨٣ كيلوغرام) ثم ارتفع إلى ٤ جنيهات فلسطينية في بداية سنة ١٩٢٨ («الكرمل»، ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٢٩)، فقد بيع بـ ١,٥ جنيه فلسطيني في سورية ولبنان («الكرمل»، ٧ آب/أغسطس ١٩٢٧)، بينما لم يتجاوز سعره في مدن فلسطينية أُخرى، ١,٥ جنيه فلسطيني؛ أمّا سعره في بيروت فكان ١,٠ جنيه فلسطيني للأوقة («الكرمل»، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٠). وكان سعر القمح يرتفع أيضاً، فقد ارتفع في حيفا فجأة من ٢,٠ جنيه فلسطيني للكيلوغرام سنة ١٩٢٤، إلى ٦,٠ جنيهات فلسطينية سنة ١٩٢٥ («الكرمل»، ١١ آذار/مارس ١٩٢٥). بالإضافة إلى ذلك، كان الوقود والبترول سبباً لتذمر الجمهور العام وجماعات النقل («الكرمل»، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٦؛ ١٣ شباط/فبراير ١٩٢٨؛ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٢٩؛ ٦ آذار/مارس ١٩٢٩؛ ١٠ حزيران/يونيو ١٩٣١؛ ١٧ حزيران/يونيو ١٩٣١).

(١٨) Granovsky, *Land Policy*, pp. 20, 26; D. Horowitz and R. Hinden, *Economic Survey of Palestine* (Tel-Aviv, 1938), pp. 110-14.

(١٩) *The Palestine News*, 31 October 1918.

(٢٠) Granovsky, *op.cit.*, pp. 62-4.

أنظر أيضاً:

Sir H. Samuel to Earl Curzon, 1 January 1921 (PRO CO 733/9), and *Com. Bull.*, Vol. I

(New Series), November 1924.

(٢١) HC to Secretary of State, 18 April 1933. Landlords and Tenants Ordinance 1933 (PRO CO 733/242); Bye-Law to Landlords and Tenants (Ejection and Rent Restriction) Ordinance, 1934 (ISA 2G/28/34); HC to Secretary of State, 4 March 1935 (PRO CO 733/282).

(٢٢) م. يزبك، «الهجرة العربية إلى حيفا» (الناصرة، ١٩٨٨)، ص ٣١، ٤٥ ـ ٥٦، و١٣٢ ـ ١٤٣.

(٢٣) Town Planning Adviser, *Annual Report*, 1936, p. 12; *Annual Report*, 1937, p. 18.

(٢٤) قدمت جمعية قروض البناء والتوفير في فلسطين (The Palestine Building Loan and Saving Association) مبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه استرليني إلى مجموعة من الأفراد يبنون ثلاثين بيتاً في بات غليم سنة ١٩٢٢ (*Com. Bull.*, Vol. II, September 1922). ولقد بنت الشركة الإيطالية Gambin and Co.، وفي الموقع نفسه أيضاً، عشرة بيوت سنة ١٩٢٣، وذلك عبر تقديم قروض تسدد خلال خمس سنوات (Com. Bull., Vol. II, July 1923). ومنحت شركة من جنوب إفريقيا مبلغ ١٥,٠٠٠ جنيه استرليني كقروض للبناء في أحياء متعددة من المدينة.
(Administrative Report, 30 September 1924, PRO CO 733/75).

الفصل الحادي عشر

السياسات العمّالية: التغيّر في طبيعة النشاط وقوّة العمل الاقتصادي

لم يكن تدخل الإدارة البريطانية في شؤون العمل الفلسطينية مسألة خيار وإنما ضرورة. فخلافاً للأوضاع الاستعمارية النموذجية، كان على البريطانيين في فلسطين أن يتعاملوا ليس مع «السكان الأصليين» فقط، وإنما أيضاً مع مجموعة من الغربيين الذين كانت أفكارهم في شؤون العمل راقية نسبياً. ولهذا، كان نقل تجربة استعمارية سابقة إلى هذا الوضع المعقد، أشد صعوبة.

موقف الإدارة

في البداية، مالت الإدارة البريطانية إلى تقليص دورها إلى الحد الأدنى. وفقط في منتصف العشرينات، بعد فترة من الازدهار الاقتصادي النسبي، اضطرت إلى النظر في شؤون العمل كقضية وطنية؛ فقد كان من شأن نزاع العمل أن يؤثر في الرفاه الاقتصادي للبلد. وفي الوقت نفسه، لم تعد مستعدة لتقديم أية تنازلات قد تؤثر في البنية الرأسمالية للاقتصاد، أو تطال الحكومة في أية مصروفات. فقد وُضعت مسودتا قانونين في سنة ١٩٢٥، إحداهما لمنع التهديد في نزاعات العمل، والأُخرى لتعويض العمال. وشكل هذان القانونان، بالإضافة إلى قانون سنة ١٩٢٧ الذي صدر لحماية النساء والأطفال، وقانون وقاية الآلات، قوانين العمل الوحيدة التي أصدرتها الإدارة حتى الأربعينات. ولخصت مذكرة في سنة ١٩٢٢[١] «موقف الحياد» الذي كانت الإدارة مصممة على الاحتفاظ به في مواجهة العدد المتزايد للإضرابات وإغلاق أرباب العمل لمصانعهم، والذي، إذ تعزز بأيديولوجيا «احتلال العمل»،[٢] الأكثر وضوحاً لدى حركة العمل اليهودية، كثيراً ما أدّى إلى تعطيل الإنتاج. وأخيراً، أجبر هذا الوضع الإدارة على طرح دور

المتفرج جانباً لمصلحة خيار التقريب.

كانت حيفا أكثر من أية مدينة فلسطينية أُخرى، مسرحاً لنشاط عمالي كثيف خلال الفترة في قيد الدرس. ففيها تمت المحاولات الأولى لنشاطات نقابية من كل نوع، على أساس غير طائفي. وأظهر رفضُ الإدارة العنيد الاعتراف بنقابات عمال السكة الحديد والهاتف والتلغراف، طوال فترة الانتداب، موقفها الغامض إزاء الجماعتين السكانيتين.[٣] ومع أنها لم تناصر نقابة العمال اليهود (الهستدروت) قط، فقد اضطرت، ولأسباب سياسية، إلى القبول بتلك المنظمة والاعتراف بقيمتها في التركيز على القضايا العمالية داخل القطاع اليهودي. وإذ لم تستطع حجب المنظمات العمالية العربية تماماً، فإنها مع ذلك حاولت أن تقيد نشاطاتها. ومالت الجهود العربية إلى تحقيق نجاح أكبر حيث عمل عمال يهود، بخبرة عمالية سابقة ودعم من الهستدروت. ولكن حقيقة تبنّي الهستدروت هذه المنظمات في حيفا (اتحاد الخبازين، الذي تأسس سنة ١٩٢٤؛ نادي العمال العام، الذي تأسس سنة ١٩٢٤؛ اتحاد عمال البحر، الذي تأسس سنة ١٩٣٢)، بالإضافة إلى أن بقية المنظمات مثل اتحاد عمال سكك الحديد والهاتف والتلغراف، كان قد اخترقها عمال ذوو ميول صهيونية، جعلتا العمال العرب يبحثون عن اتحادات بديلة. واستناداً إلى شخصية بارزة في حركة العمال العرب في حيفا، فإن جمعية العمال العربية الفلسطينية تأسست سنة ١٩٢٥ لمناهضة تأثير الهستدروت السلبي في العمال العرب.[٤] ولقد انضم بعض محامي حيفا من ذوي الطموح السياسي، مثل نجيب الحكيم ومعين الماضي، إلى جمعية العمال العربية الفلسطينية، وقدموا خدماتهم مجاناً للمنظمة. واكتسبت جمعية العمال العربية الفلسطينية في الحلبة السياسية العربية الفلسطينية، موقعاً يتحدى المجلس الإسلامي الأعلى في القدس في نهاية الثلاثينات والأربعينات.[٥]

وفي منتصف الثلاثينات، أصبحت سياسة الهستدروت إزاء العمال العرب عنصرية بوضوح أكثر. ومع ذلك، لم يكن في إمكانها تجاهل الحاجة إلى التعاون مع العمل العربي المنظم. وإذا كان للأجور اليهودية أن ترتفع في مهن مثل البناء وسكك الحديد، فلا بد من إزالة التنافس العربي، وأحد الأساليب لتحقيق ذلك كان التعاون مع جمعية العمال العربية الفلسطينية في المطالبة بأجور أعلى للعرب. وجرت أيضاً محاولات من قبل الهستدروت لتجنيد أعضاء طموحين سياسياً من جمعية العمال العربية الفلسطينية، من خلال الوعد بدعمهم في الانتخابات المحلية، مثل الانتخابات لبلدية حيفا سنة ١٩٣٤،[٦] وغير ذلك من الامتيازات.

فرضت الإدارة أنظمة صارمة جداً على نشاطات جمعية العمال العربية

الفلسطينية من أجل حصر دورها السياسي، كما قلصت في الوقت نفسه من تأثيرها. وعلى الرغم من أنها عقدت مؤتمراً عمالياً وطنياً في حيفا بتاريخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٠، وبعثت باحتجاجات إلى وزير الخارجية، وزودت الإدارة بقائمة شهرية بأسماء أعضائها العاطلين عن العمل، فقد أُعلن رسمياً سنة ١٩٣٢، أن وجودها اسميّ فقط.[٧] ولم تحظ مطالبها المستمرة بأجور متساوية للعمال العرب واليهود، وبساعات عمل أقل، وبتأمين صحي أفضل، وبتعويض في حالات الإصابة، لا بدعم الإدارة ولا بتطبيقها في أشغال الحكومة. فضلاً عن ذلك، حدد الموقف الرسمي، كما طرح في لجنة الأجور لعام ١٩٢٨، الحد الأدنى للأجور اليهودية أعلى بثلث على الأقل من الأجور العربية، وذلك بسبب المقولة التي أصبحت مقبولة رسمياً من أن العمال اليهود معتادون على مستوى أعلى من المعيشة. واستمر إدراك الإدارة الجامد لمعايير العرب وتطورهم حتى سنة ١٩٤٨، وأصبح بالتدريج لا يتماشى أكثر فأكثر مع الوقائع الاجتماعية المتغيرة للثلاثينات فما بعد.

القطاع الخاص

مرة أُخرى، كان الموقف الرسمي إزاء كل من عمال البلدية والقطاع الخاص في حيفا، امتداداً لسياسة الإدارة العامة. وعلى الرغم من الصعوبات الواضحة التي تحملها العمال العرب بصورة خاصة، فإن الإدارة رفضت أن تتحرك. ففي وقت مبكر من سنة ١٩٢٣، على سبيل المثال، ورد في تقرير أن أجور العمال المحليين في مطاحن الغراند مولان في فلسطين، كانت ٣٠٠ مليم ليوم عمل من ١٠ ـ ١٢ ساعة (١٢ ـ ١٥ ساعة بالنسبة إلى العتالين)؛ كما أن العمال الأطفال (من سن ١٢ ـ ١٣) كانوا يشتغلون من ٨ ـ ٩ ساعات يومياً لقاء ١٠٠ مليم يومياً، فيما حصل العمال المهرة على ٣٠٠ ـ ٣٥٥ مليماً لليوم، في وقت كانت فيه الأجور المتعارف عليها تراوح بين ٥٠٠ ـ ٦٠٠ مليم لليوم الواحد. ولم يحرك هذا الوضع الإدارة للتدخل، بل إن مجلس عمال حيفا (فرع محلي للهستدروت) هو الذي تحرك لإنقاذ الوضع بتحديد حد أدنى لمعدلات الأجور. ولم يصب العمال العرب في القطاع الخاص العربي نجاحاً أكبر، فقد كان وعي التمايز الطبقي في هذا القطاع أشد وضوحاً. فطبقة المستثمرين العرب استغلت إلى أقصى الحدود أوضاع العمال العرب غير المحميين، وهناك تقارير عن حالات الاحتجاج والإضرابات والإغلاقات في شركات الصناعة والبناء العربية منذ منتصف

العشرينات وما بعد.[8] وقد وقعت حالة متطرفة في صناعة البناء سنة ١٩٣٢، إذ كان أحد المقاولين العرب الأكثر ثراء في المدينة يفرض ١١ ساعة عمل لليوم على الحجارين الذين دفع لهم الحد الأدنى من الأجر بمبلغ ٢٢٠ مليماً لليوم. وعندما أضرب هؤلاء العمال مطالبين بشروط أفضل، طردهم وجاء بعمال من القدس.[9] وعلى أية حال، فإن أنصار العمل العربي داخل الجماعة السكانية العربية كانوا قلة، حتى إن الصحافة العربية، التي قادت الحملة السياسية ضد الانتهاكات الصهيونية، ترددت في دعم مطالب العمال العرب. وخنق شبح الأهداف الصهيونية السياسية محاولات الإصلاح الاجتماعي، ومهما حاولت جمعية العمال العربية الفلسطينية حماية حقوق العمال العرب، فإن نجاحها كان محدوداً بسبب تركيبة قيادتها بالذات، وبسبب القيود التي فرضتها عليها الأوضاع السياسية الاجتماعية.

في المقابل، كانت الهستدروت تعزز موقعها داخل القطاع اليهودي خلال فترة العشرينات كلها، وبالإضافة إلى جهودها لتأمين وظائف للعمال اليهود في الأشغال العامة، أيدت التهديد ضد أرباب العمال اليهود. وفي تقرير سرّي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٣، أعلن حاكم اللواء:

> ... هناك عدد كبير من العمال اليهود العاطلين عن العمل حالياً، ويستطيع المرء أن يتعاطف كلياً مع قلق اتحاد العمل التعاوني اليهودي لتفريج الكرب على هذا الصعيد، من دون المصادقة على سياسته وأساليبه. وفي الوقت نفسه، هناك شعور في أوساط اليهود هنا، بأن اتحاد العمل التعاوني اليهودي يحاول استغلال الوضع الراهن لتوسيع سلطة تنظيمه ومجاله السياسي، كما يسود استياء شديد نوعاً ما من الموقف «الروسي الدكتاتوري» الذي تبناه أعضاء من الاتحاد.[10]

في الثلاثينات، كان العمال اليهود في حيفا قد حصلوا على درجة عالية من التنظيم، وعلى قاعدة أيديولوجية صلبة، ولكن توفر العمل كبح الحماسة الأيديولوجية؛ وفيما بين فترات الازدهار، كانت البلدية، ولاحقاً مشاريع الإغاثة، هما أرباب العمل الرئيسيان.

القطاع العام

كانت الإدارة، بدوائرها ومشاريعها المتعددة، هي رب العمل الأكبر في حيفا، وكانت فيها أكثرية غالبة من العمال العرب. ويعود سبب ذلك جزئياً، إلى

الوضع الاقتصادي للقطاع العربي، الذي لم يستطع أن يوفر توظيفاً يستوعب العاملين من أبنائه، وأيضاً إلى أن هذا القطاع كان المورد الأكبر للعمل الرخيص غير المؤهل، وهو الوضع الذي استغلته تماماً دائرة الأشغال العامة. وكانت إحدى سمات المؤسسات الحكومية التي توظف العمال العرب هي الالتزام الصارم بمبدأ الاقتصاد في الإنفاق؛ ولهذا، كان العمل المتقطع هو الوسيلة الرئيسية لهذا الغرض، إذ كان من الأسهل التلاعب به، كما أنه لم يكن مستقراً بما فيه الكفاية لأن ينتظم ويصبح تهديداً سياسياً محتملاً.

كانت المشكلة المتصاعدة التي واجهت الإدارة تكمن في توزيع الفرص المتوفرة بين الجماعتين السكانيتين، أخذاً في الحسبان الاعتبارات السياسية، وحجم البطالة في كل من الجماعتين (اليهودية منهما بصورة رئيسية) ومضاعفاته المحتملة، والأسلوب الأرخص لتعهد الأشغال العامة بأقل قدر من التعقيدات. ولكن الإدارة بمواقفها وممارساتها، لم تتأثر بالأحداث إلا بنسبة ضئيلة فقط، إذ إنها كرب عمل، لم تحافظ على سياسة عمل موحدة؛ وكان في استطاعة رؤساء الدوائر مثل دائرة سكك الحديد ودائرة الأشغال العامة وميناء حيفا، أن يتبنوا إجراءات الإمدادات وأوضاع العمل الخاصة بهم، كما جرى التقيد بأولويات متعددة في أوقات متعددة. وكانت الفترة المبكرة من الإدارة المدنية، ١٩٢٠ ـ ١٩٢٣، فترة توسع سخيٍّ في ظل حكم السير هربرت صامويل، حظيت فيها سكك الحديد بالقسط الأكبر من الإنفاق العام. ولقد ادعت اللجنة التنفيذية الصهيونية الحق في الحصول على أكبر نصيب من الأشغال العامة، وكذلك من الإنشاءات العسكرية.[11] وكان من الواضح اهتمام الإدارة المدنية بتوفير المجالات للعمال اليهود، نظراً إلى أن الهجرة اعتمدت على فرص العمل؛ وكتنازل للمطالب الصهيونية جرى سحب متدرج لفيلق العمل المصري من سكك الحديد، واستبدل جزئياً بعمال يهود. وقد أثبتت التجربة أنها مكلفة ولكنها ساعدت في تأسيس سابقة سياسية.[12] وحاول العمال اليهود مرة أُخرى أيضاً، انتزاع حصة من وظائف العتالة في ميناء حيفا، وهنا أيضاً، لم يستطع العمال اليهود منافسة العمال العرب غير المهرة في التكلفة والعائد.

وفي بداية سنة ١٩٢٣، طُبق قرار التخفيض في جميع نفقات الحكومة، وكانت دائرة سكك الحديد هي الدائرة الأولى في حيفا، التي تأثرت بهذا القرار، حيث صرف من الخدمة عدد من العمال. ومع تزايد البطالة، وخصوصاً في حيفا وتل أبيب، أدّى هبوط عام في الأجور إلى إضعاف قدرة العمال على المساومة. وفي السنتين التاليتين، تسبب الازدهار في الاقتصاد اليهودي في انتقال

الكثير من العمال اليهود العاطلين عن العمل، وبعض العمال العرب، إلى مشاريع جديدة في القطاع الخاص. وقد سُجل في حيفا عدد من النزاعات الصناعية (في موقع بناء مصنع نيشر للأسمنت، وفي الغراند مولان، ومصنع شيمن للزيت)، ولكنها كانت هموماً يهودية بحتة.[١٣] وكان العمل العربي يعتبر بديلاً فقط، ويستخدم لأغراض كسر الإضراب،[١٤] ولهذا، تناقص الطلب الحكومي على العمال بصورة ملحوظة.

توافقت هذه الأوضاع المتقلبة مع تدهور في إنتاج الريف واستقراره، ومع موجة من التضخم في أسعار السلع الأساسية، ومع التنامي في جاذبية الفرص الاقتصادية في المدينة، فوجد عدد ضئيل، ولكن مستمر، من عمال الريف أعمالاً لا تتطلب مهارة خاصة على الطرق وغيرها من أعمال الحكومة، بأجور منخفضة.[١٥] وانطلاقاً من السياسة نفسها في تقليص النفقات، أصبحت عطاءات الحكومة تمنح أوتوماتيكياً لصاحب العرض الأدنى، وفاز العمال اليهود فقط بالعقود التي كان رأس المال الصهيوني يتكفل بالفارق في تكلفتها.

لقد أعقبت ذلك فترة طويلة من الضيق الاقتصادي، فالبطالة اليهودية كانت تتنامى، وهي حقيقة ظلت اللجنة التنفيذية الصهيونية تخفيها لئلا تؤثر في برامج الهجرة. فمنذ البداية، قامت نقابة الهستدروت بمشاريع لتوظيف العمال اليهود، ثم وضعت لاحقاً، تدابير للمناوبة في العمل ولتقديم الإعانات المالية من أجل تخفيف وطأة الوضع، على الرغم من أنها، وبالتحديد في سنة ١٩٢٧، كانت على حافة الإفلاس. وعندها اعترفت الإدارة بمسؤوليتها والتزمت ببرنامج من الإعانة للعمال، وبضمان نصيب يهودي في مشاريع الحكومة، وخصوصاً في ميناء حيفا.

مشكلات البطالة

يستحيل قياس البطالة العربية في بداية عهد الانتداب بسبب ندرة السجلات، الأمر الذي يوحي بعدم الاهتمام من جانب الإدارة. وحتى عندما قدم حكام الألوية أرقام البطالة في ألويتهم، في نهاية العشرينات، غطت إحصاءات القطاع العربي العمال الدائمين فقط؛ أمّا أغلبية العاملين الموسميين من أبناء الريف، الذين يشتغلون بصورة متقطعة، فقد جرى تجاهلهم. وحصرت منظمات العمال اليهودية التنافس في توزيع العمل على جزء صغير جداً من قطاع العمل العربي؛ ومن دون الأخذ في الاعتبار أوضاع العمالة، طالب العمال اليهود بحصة قدرها ٥٠٪ على

الأقل من مشاريع الحكومة، بغض النظر عن أن ذلك كان أقل مردوداً بالنسبة للتكلفة.

وأظهرت كشوف البطالة لشهر حزيران/يونيو ١٩٢٧، كما أحصاها حاكم اللواء، أنه على الرغم من كون حيفا تحتل المكان الثاني بعد يافا فقط، في عدد العاطلين عن العمل في المدن الفلسطينية، فإنها ضمت النسبة الأعلى من البطالة؛ علاوة على ذلك، شكلت الإحصاءات التي وفرها المخاتير ومختلف الجماعات السكانية العربية في المدينة، ثلاثة أضعاف ما ذكره حاكم اللواء.[١٦] وفي نهاية العام، أفادت التقارير أن البطالة العربية ـ وخصوصاً في صناعة البناء ـ كانت تزداد باطراد، وكان موقف الإدارة المزيد من التأكيد على عدم الاكتراث. وكتب ضابط إدارة الحكومة إلى وزارة المستعمرات في ٢ حزيران/يونيو ١٩٢٧، يقول:

> ليست هناك أشغال جديدة في الأفق، وتوفير المال لمجرد أعمال الإغاثة سيّىء سياسياً، ويبدو كأنه دعم لليهود. وإلى أن تصبح البطالة العربية عاملاً جديراً بالاعتبار فإن الحكومة ستعطي، حيثما أمكن، الأفضلية للمقاولين اليهود وستوظف عمالاً يهوداً بأسعار السوق العادية.[١٧]

BEIRUT

ومر وقت طويل قبل أن تعتبر الإدارة البطالة العربية جديرة بالاهتمام؛ كما أنها أعطت سوليل بونيه عقوداً متنوعة في حيفا على أنها مشاريع إغاثة، فيما جرى توفير بعض برامج الأشغال العامة، مثل طريق حيفا ـ عكا، من أجل تشغيل ٤٠٠ عامل يهودي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٧. (ونظراً إلى الأجور الأعلى التي دفعت للعمال اليهود، فقد أمكن بناء ستة كيلومترات فقط بدلاً من الكيلومترات الثمانية المبرمجة في مشاريع دائرة الأشغال العامة).[١٨] كما جرى إعطاء مشروع آخر على أنه من أعمال الإغاثة، هو طريق جبل الكرمل، الذي نفذ سنة ١٩٢٨، والذي من أجله أقرت البلدية ضريبة تحسين لتسديد نفقات الحكومة.[١٩] وقد وضعت هذه المشاريع الأساس لنمط النسبة المئوية المعطاة للعمل اليهودي في أشغال البلدية المستقبلية، مثل بناء محاكم العدل (١٩٣١) والمستشفى الحكومي (١٩٣٦).

نتيجة أوضاع الضيق هذه، هبطت معدلات الأجور لدى الجماعتين السكانيتين على حد سواء؛ ومع ذلك، فقد استمرت الأجور اليهودية للعمل المديني غير الماهر تفوق الأجور العربية بنسبة الثلث إلى النصف. وكانت إدارة سكك الحديد هي الوحيدة التي رفضت هذه الأجور المتفاوتة، ودفعت حد السوق الأدنى لكل من القطاعين. وطرح تمركز مثل هذه الكتل الكبيرة من العاطلين عن العمل في

المراكز المدينية، هموماً جدية على الإدارة. فقد ألمحت اللجنة التنفيذية الصهيونية إلى تهديدات باللجوء إلى العنف إذا لم تتمَّ تلبية حاجات أساسية معينة للعمال اليهود. وخلال ١٩٢٧ ـ ١٩٢٨، أُرسل نحو ١٠٠٠ عامل يهودي من حيفا في أعمال إغاثة إلى المستعمرات المجاورة، وبُعث بعدد قليل من العمال العرب، نحو ٧٠ عاملاً، إلى نابلس لتنفيذ أعمال ترميم في مباني الحكومة بعد الهزة الأرضية.

مشروع ميناء حيفا

كانت اللجنة التنفيذية الصهيونية قد أملت أن تجد في أعمال ميناء حيفا مخرجاً واسعاً للتخلص من البطالة اليهودية، وبرهنت النشاطات الصهيونية في لندن، والمتعلقة بهذا الموضوع، أنها مثمرة. فقد تضمن مرسوم قرض فلسطين وشرق إفريقيا (١٩٢٦) لتمويل المشروع، شرطاً يقتضي أوضاع عمل منصفة، الأمر الذي جرى تفسيره على أنه يعني نصيباً كبيراً للعمل اليهودي، بأجرة تعتبر مرتباً كافياً لحياة يهودية. وعبرت الحكومة عن ذلك بقولها:

> هناك حجم كبير من البطالة في أوساط اليهود الذين استوطنوا فلسطين من جرّاء خطة «الوطن القومي اليهودي»، والفرصة التي ستوفرها أعمال الميناء المقترح، من خلال إيجاد عمل للعمال اليهود، لا يمكن إهمالها. ونظراً إلى اختلاف مستويات المعيشة السائدة بين العرب واليهود على التوالي، لا بد من وضع شروط خاصة بالنسبة إلى الأجور، إلخ، إذا أريد للمشروع أن يتأمن، وسيكون من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، تضمين شروط كهذه في أي عقد مع شركة تتعهد العمل بمجمله.[٢٠]

وأبقت المناورات المتواصلة، التي قامت بها اللجنة التنفيذية والهستدروت في فلسطين، الإدارة على علم تام بالمطالب اليهودية وبالاضطراب المحتمل الذي قد ينجم عن مشكلات العمل. ومرة أُخرى واجهت الإدارة مأزقاً؛ إذ كان يجب بناء الميناء بأقل تكلفة ممكنة، مع توظيف قسط كبير من العمل اليهودي المكلف، وفي الوقت نفسه، استغلال العمل العربي الرخيص إلى أقصى الحدود. وعبر حملة كبيرة في الصحافة، ووفود إلى المندوب السامي في القدس، ونشاطات مثيلة في لندن، وضعت المطالب اليهودية، بحدها الأدنى على الأقل، الإطار لسياسة التوظيف في أعمال الميناء، في نهاية سنة ١٩٢٨. والمبادىء الثلاثة الرئيسية التي صاغتها الإدارة أخيراً هي: منع العمل المستورد؛ الاستخدام الصرف للحجر والأسمنت الفلسطينيين بالقدر الممكن؛ وتحديد الحد الأدنى للأجور بالنسبة إلى

العمال غير المهرة بـ ١٥٠ مليماً لليوم الواحد، مع التعهد بنصيب عادل، وإن لم يكن محدداً، للعمل اليهودي.[٢١]

وأخذاً في الاعتبار المساهمة اليهودية في الدخل الحكومي، والحجج الصهيونية بأن العمل اليهودي، على عكس عمل الفلاحين العرب المتقطع، شكّل أغلبية طاقة العمل الدائم في المدينة، فقد طالب الصهيونيون بـ ٥٠٪ من العمل كحد أدنى، كما حاولوا إظهار أن الزيادة بالتكلفة من جرَّاء توظيف اليهود لن تكون عالية كما تفترض الحكومة.[٢٢] وأوصى المندوب السامي، في رسالته الموجهة إلى وزارة المستعمرات في ١٥ أيار/مايو ١٩٢٩، بالحد الأدنى نفسه من الأجور، والبالغ ١٥٠ مليماً لليوم الواحد، وعلى أساس ٥٤ ساعة عمل في الأسبوع للعمال غير المهرة من اليهود والعرب على حد سواء؛ كما تقدم باقتراح إضافي هو أن يمنح العمل اليهودي عقوداً لأبنية عامة أُخرى بالقطعة. واعتبر ذلك حلاً لمسألة الحصة اليهودية من العمل في الأشغال العامة، وضماناً بأن يكون مجموع العمل اليهودي في الميناء وغيره من أشغال الحكومة ٣٠٪ من مجمل التوظيف الحكومي في حيفا.[٢٣] وحتى حزيران/يونيو ١٩٣٠، بلغ حجم التوظيف اليهودي في أعمال الميناء ١٤٪ من المجمل، وهي الحصة التي اعتبرتها الإدارة منصفة، أخذاً في الاعتبار الإحصاءات الديموغرافية لعام ١٩٢٩، والتي أظهرت أن اليهود شكلوا ١٩٪ من مجموع سكان فلسطين.[٢٤]

خلال المشاحنات والمفاوضات في شأن معدلات الأجور وتوزيع العمل بين الإدارة والصهيونيين، جرى التعبير القوي عن الدوافع المتأصلة لدى كل طرف. ومرة أُخرى، أظهر إقصاء العرب عن هذه المناقشات الموقف الاستعماري الأبوي إزاء الجماعة السكانية العربية، كما أدى إلى مزيد من التباعد في تطور اقتصاد الجماعتين السكانيتين. وتكمن جذور الأزمة في مواقف كل من الإدارة والصهيونيين إزاء العمل العربي. فبالنسبة إلى الإدارة، كان العمل العربي، بمستوى معيشته المتدني ومستوى تبعيته العالي، مصدراً نموذجياً للجزء الأكبر من العمل الذي لا يتطلب مهارة؛ أمّا بالنسبة إلى الصهيونيين، فقد شكّل العمل العربي تهديداً رئيسياً للسيطرة اليهودية على العمل في المدينة التي أملوا في جعلها مركزاً يهودياً. علاوة على ذلك، مال العمل العربي في أشغال الحكومة إلى كبح الارتفاع في الأجور لدى العمل اليهودي المنظم. وكان لا بد من صوغ معادلة دقيقة وغير ثابتة للتوفيق بين هذين الموقفين.

كافحت الإدارة، ما بين سنة ١٩٢٨ وسنة ١٩٢٩، لإيجاد صيغة تكون عملية اقتصادياً، وفي الوقت نفسه مقبولة من المنظمات الصهيونية. وكان مبدأ حق اليهود

في معدل أجور أعلى قد ترسخ جيداً. ومع ذلك، حذرت الإدارة من تطبيق هذا المبدأ علناً، بسبب انعكاساته الأخلاقية وأخذاً في الاعتبار ردة الفعل العربية المتوقعة. وفيما كانت وزارة المستعمرات قد روّضت نفسها على حقيقة أن سياسة «الوطن القومي اليهودي» ستكون عالية التكلفة، وأن فلسطين يجب أن تدفع الثمن، فإنها لم تكن مستعدة لتنفيذ سياسة تمييز صارخة في دفع العلاوات الإضافية للأجور اليهودية، على سبيل المثال، حيث يمكن أن تظهر التكلفة بأرقام مدورة.[٢٥] وبينما كانت المنظمة الصهيونية ترفض تركيز العمل اليهودي في قطاع الأشغال التي تتطلب المهارة، كما كان الحال في مصنع نيشر للأسمنت ومشروع روتنبرغ (أنظر الفصل الرابع عشر)، فقد وجدت الإدارة البريطانية نفسها في ورطة نتيجة هذا الوضع.[٢٦]

حصص التوظيف

كان العمل غير المهني في مقالع عتليت، وحتى سنة ١٩٣٠، محصوراً كلياً في أيدي العرب تقريباً، وبأجور أقل من الحد الأدنى الذي اشترطته الإدارة والبالغ ١٥٠ مليماً لليوم الواحد، وهو أدنى حتى من الأجر القائم الذي حددته لجنة الأجور والبالغ ١٢٠ مليماً لليوم الواحد. فمن ضمن ٤٧٠ عاملاً عربياً في المقالع في نهاية سنة ١٩٢٩، كان هناك ٥٠ عاملاً يتقاضون ١٠٠ مليم لليوم، و٨٠ عاملاً يتقاضون ١١٠ ملاليم لليوم، و٣٠٠ عامل يتقاضون ١٢٠ مليماً لليوم، و٤٠ عاملاً يتقاضون أجراً غير محدد وهو أكثر من ١٢٠ مليماً لليوم.[٢٧] وحقيقة أن ذلك كان المعيار بعد الحصول على زيادة ملموسة في الأجر، تقود المرء إلى التأمل في الأوضاع التي سادت خلال الأشهر الثمانية عشر السابقة. فقد أُقرت الزيادات من أجل إعطاء قوة العمل حافزاً على إنتاجية أفضل واستقرار أعلى، لكن مقاربة الحد الأدنى تركت الأمور دون الرغبات بكثير. ووصلت الزيادة القصوى طوال ثلاثين شهراً من البناء، إلى الحد الأدنى من الأجور التي تمت الموافقة عليها بمبلغ ١٥٠ مليماً لليوم الواحد، ولم يتحقق ذلك إلا بعد تعليمات المندوب السامي فقط، في كانون الثاني/يناير ١٩٣٠.[٢٨] ومع ذلك، فإن أية مدخرات تراكمت عبر توظيف العمال العرب قد أنفقت على تجريب العمل اليهودي بالقطعة في المقالع. وجرى التسليم بذلك لأول مرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٩، بغرض تلبية بعض المطالب اليهودية للحصول على نصيب من العمل غير المهني في الميناء، ولدفع هجمات مؤتمر النقابات العام في لندن. وبعد تطمينات رئيس

الحكومة، إلى الدكتور وايزمن في شباط/فبراير ١٩٣١، ضغطت الإدارة على المهندس المقيم من أجل توسيع المشاركة اليهودية في أعمال الميناء. وبينما كان ٣٤ عاملاً يهودياً فقط هم من الكسبة المياومين والبالغ عددهم ٣٣٨ عاملاً في حزيران/يونيو ١٩٣١، فقد ارتفع هذا العدد إلى ٨١ عاملاً في تموز/يوليو، إلى جانب ٢٠٠ عامل يهودي في أعمال القطعة ـ وهو الأسلوب الذي مكّن العمال اليهود من كسب أجور أعلى بكثير من العمال العرب المياومين، ولكنه لم يكن يعني في الضرورة، إنتاجية أعلى بتكلفة أقل على الإدارة.[٢٩] ولم ينفذ قط ترتيب مثيل لعمل عربي بالقطعة، كما اقترح المندوب السامي والمهندس المقيم.

سنة ١٩٣١، بدت وزارة المستعمرات والإدارة وقد عيل صبرهما من مطالب الصهيونيين المتواصلة.[٣٠] وتعزز هذا المزاج بقلق المندوب السامي من أوضاع الطبقة العربية الريفية، ومن قوة اللوبي الصهيوني في صوغ توجهات حركة الحكومة في فلسطين،[٣١] وفي معارضته لنظام العمل بالقطعة في المقالع، والذي اعتبره غير مبرر اقتصادياً.

كانت الطلبات اليهودية لنصيب في التوظيف موازٍ لمساهمة الجماعة السكانية اليهودية في دخل الحكومة، قد بدأت تسمع بوضوح صارخ في ما يتعلق ببناء الميناء. واقترحت الهستدروت رقماً اعتباطياً يراوح ما بين ٢٠٪ و٤٠٪ كنسبة مئوية لليهود الواجب توظيفهم في الأشغال العامة، وهو رقم يقوم على التناسب بين السكان سنة ١٩٣٢، وعلى نسبة اليهود إلى العرب بين الكسبة. وعلى هذا الصعيد، كان على الحكومة أن ترضخ لاعتبارات سياسية، ووجد المندوب السامي أنه من الصعب ترجمة تعهد رئيس الحكومة لوايزمن إلى سياسة عملية:

> إنه لأمر صعب جداً ـ أكثر من مسألة «حاجز اللون» الذي أعهده في جنوب إفريقيا. فمن الممكن وضع بعض المبادىء كقاعدة للعمل، إلا إنه، ولأسباب سياسية، يستحيل تقريباً إعلانها بصراحة من دون تعريض أنفسنا لتهم التمييز غير العادل.[٣٢]

واشترطت الصيغة الفعلية التي تم التوصل إليها في سنة ١٩٣٣ بين الوكالة اليهودية والخزانة، وأخيراً المندوب السامي، أن يحصل اليهود على ٣٠٪ ـ ٣٣٪ من التوظيف في مشاريع الحكومة. وقد تمّ التوصل إلى هذه النسبة أخذاً في الاعتبار عدداً كبيراً من العوامل، كان أهمها مستوى البطالة لدى العرب واليهود. إلا إنه مهما كانت الإجراءات الاقتصادية ذات أهمية، فقد وجب أن تحتل المرتبة الثانية بعد أن أصبحت التوترات العرقية ـ الاجتماعية ترتبط مباشرة بمستوى الرضى الاقتصادي.[٣٣]

مع أن تطبيق هذا الاتفاق لم يكن فورياً أو كاملاً، فإن أهميته كانت حاسمة بالنسبة إلى الطبقة العاملة العربية؛ وأحد أسباب ذلك، أنه أضاف إلى شعور العرب بعدم الأمان، وشرّع ما اعتبروه سبب الظلم الواقع عليهم. فقد تحول التأكيد في شؤون العمل من الاهتمام بمعدلات الأجور بين العرب واليهود، إلى تقسيم العمل بين العرب واليهود، مما أدى إلى ضرر العامل العربي، الذي انحصر نضاله في تأمين العمالة قبل طلب المساواة بالأجور. وفي الفترة بين سنة ١٩٣١ وسنة ١٩٣٦، اتسعت الفجوة بين الطبقتين العماليتين العربية واليهودية، كما اشتد الكفاح من أجل العمالة، وكان إضراب ١٩٣٦ تعبيراً، بمصطلحات أكثر عنفاً، عن شعور العمال العرب بالإقصاء.

في المناطق المختلطة عرقياً، مثل حيفا، كان الشعور بهذه الفجوة أكثر حدة، وذلك نتيجة ممارسات الحكومة في تجنيد العمال وأوضاع عملهم، فضلاً عن الأوضاع الاقتصادية المتباينة للجماعتين السكانيتين. فالبطالة العربية، وعلى الرغم من تقلبها عالي الوتيرة، كانت في ازدياد راوح بين ١٦,٠٠٠ و ١٧,٠٠٠، في مقابل ٦٠٠ - ١٥٠٠ لدى اليهود ما بين سنة ١٩٣٢ وسنة ١٩٣٥.[٣٤] وقابل الازدهارَ الاقتصادي في المناطق والمدن اليهودية أوضاع غير مواتية في الريف والمدن العربية، وحدثت حركة كبيرة للسكان، عربية في أغلبيتها - وخصوصاً من مدن غزة ونابلس والناصرة والخليل وجنين - إلى مناطق زراعة البرتقال وإلى مدن الموانىء، حيث كانت النشاطات العمرانية تزدهر. وفي حيفا، جذبت أعمال البناء اليهودية - والعربية إلى حد أقل - عدداً كبيراً من هؤلاء العمال الرحل. ومع أن أرقام البطالة في حيفا كانت متدنية، ولا تستحق الاهتمام الجدي قياساً بما كانت عليه في القدس ويافا، فإن البطالة في الريف الشمالي وتدفق المهاجرين العرب الكبير للعمل في مشاريع الحكومة وفي القطاع الخاص، قد أغرقا صفوف العمال غير المهرة وغيّرا طابع المدينة.

في آذار/مارس ١٩٣٦، كانت البطالة تؤثر في كل من العرب واليهود بصورة خطرة. فقد قُدِّر أن نحو ٣٠٪ من العمال العرب كانوا عاطلين عن العمل، وأنه يمكن استئجارهم لقاء ٧٠ - ١١٠ ملاليم لليوم الواحد بدلاً من سعر السوق البالغ ١٥٠ - ٢٠٠ مليم يومياً؛ كما هبطت الأجور اليهودية أيضاً نحو ٥٠٪، وكان الكثيرون منهم يعملون يومين أو ثلاثة أيام في الأسبوع فقط. ولتخفيف وطأة الوضع، ذكرت التقارير أن مطابخ العمال اليهود كانت تقدم الوجبات بثلث سعرها المعتاد.[٣٥] وفي أجواء السخط هذه، نمت الإضرابات والقلاقل السياسية.

على الرغم من التزام الإدارة توزيع العمل بين العرب واليهود بحسب

الحصص التي حددها المندوب السامي، والمطالب الصهيونية المتواصلة لإنجاز ذلك، فإن التوزيع ظل يتأثر بالأوضاع الاقتصادية العامة في البلد وبسياسة تقليص النفقات. وفي الدوائر التي كان التوظيف فيها مختلطاً، مال اليهود إلى التجمع في المواقع التي تتطلب المهارة، والأجور فيها أفضل. إلا إنه جرى تقديم تنازلات معينة للعمل اليهودي، مثل توظيف العمال اليهود حصراً في المناطق اليهودية. ولم توجه اتهامات بالتمييز ضد الإدارة في هذه الحالات، لأن العرب لم يشتغلوا في المواقع نفسها، وبالتالي فالفوارق في الأجور لم تنكشف بسهولة. إلا إنه على العموم، ظل مبدأ المناقصة الأدنى في قيد الاستخدام، وبحسب المندوب السامي، فإن التخلي عنه بغرض دفع أجور غير اقتصادية للعمال اليهود فقط، هو أمر لا يمكن الدفاع عنه على أية أرضية وسيكون في الحقيقة بمثابة تمييز لمصلحة اليهود كما هو ضد العرب.[٣٦] وقد جرى صرف النظر عنه قصداً سنة ١٩٣٦ فقط، عندما ارتفعت البطالة اليهودية إلى ٦٠٠٠ عاطل عن العمل بسبب الهبوط الخطر في صناعة البناء.[٣٧] ووجدت الإدارة أنه من الملائم ابتكار أسلوب خاص لضمان نصيب منصف في الأشغال العامة للعمال اليهود، خلال ١٩٣٦ - ١٩٣٧؛ وعهد بعدد من مشاريع بناء الطرق في المناطق اليهودية من المدينة إلى العمل اليهودي مباشرة، ولم يعهد بأي مشروع في المناطق العربية البحتة، أمّا في المناطق المختلطة فقد أخضعت لمناقصات في السوق المفتوحة.[٣٨]

عندما استكمل بناء الميناء في نهاية سنة ١٩٣٣، أعيد توظيف عدد قليل فقط من العمال داخل منطقة الميناء. ومن ضمن ٣٨٠ عاملاً في أشغال تطوير ميناء حيفا في أيار/مايو ١٩٣٦، كان ١٠ فقط من اليهود.[٣٩] وقد وفّر الميناء الحديث فرص عمل جديدة، وخصوصاً في تحميل السفن والعتالة، الفرع الذي شغله العمال العرب بصورة رئيسية. وحتى سنة ١٩٣٣، كانت جميع أعمال العتالة توزع عبر مناقصة مفتوحة، بإدارة دائرة الجمارك. وقد خوّل قانون صدر في أيلول/سبتمبر ١٩٣٣ مدير الجمارك بتعيين مشرف ينفذ العمل. ووظف هذا الشخص المعيَّن، وكان عربياً، ٨٠ عربياً على قاعدة دائمة، وبضع مئات من العمال المياومين غير الدائمين، جميعهم تقريباً من العرب، وبأجر يراوح بين ١٣٠ مليماً و٢٠٠ مليم لليوم الواحد سنة ١٩٣٦، وهو معدل اعتبرته الحكومة عالياً بصورة غير عادية.

وصل إضراب ١٩٣٦ إلى حيفا في ٢٩ نيسان/أبريل، عندما توقف نحو مئة عتال في الميناء عن العمل. وخلال أشهر الإضراب الستة، انضمت إليه أغلبية موظفي الإدارة العرب في فترة أو في أُخرى. وكانت النتيجة المباشرة تسلل العمال

اليهود إلى مجالات من العمل كانت في السابق عربية بحتة، وتلقت تشجيعاً من الإدارة لكي تبقى كذلك. وهكذا كان الحال في وظائف معينة، غالباً غير مهنية، في سكك الحديد والميناء ودائرة الأشغال العامة والبلدية،(٤٠) تولاها عدد من العمال اليهود شرط ضمان التثبيت لاحقاً. وكانت الإدارة مترددة في الالتزام بأكثر من نسبة مئوية صغيرة من العمال اليهود، الذين وجب أن يتلقوا أجوراً أعلى؛ ولضمان موطىء قدم في جميع الدوائر، قدمت الهستدروت دعماً مالياً للأجور التي دفعتها الإدارة.

قضية العمل العربي في ميناء حيفا مثال جيد على موقف الإدارة خلال الإضراب وبعده. فقد كانت المقاربة الأولية لإضراب العتالين مرة أُخرى أبوية فوقية، ولم تكن السلطات في أي وقت مستعدة لتقويم السبب الأكثر عمقاً والكامن وراء الإضراب، وكذلك مخاوف العرب ومظالمهم الفعلية. ومرة أُخرى، كان اهتمام الإدارة المباشر ينصب على عمل النظام بصورة سلسة، وعلى المحافظة على واجهة طبيعية قدر الإمكان. وكان العمل العربي لا يزال مفضلاً ويعتبر مربحاً وسهل القيادة، ولهذا، جرى الاهتمام بالـ ٢٥٠ عتالاً الباقين، الذين لم يضربوا، فتم إطعامهم وإيواؤهم في الميناء،(٤١) وبذلك قُطع اتصالهم بالمضربين وتأمنت الخدمة في مشروع حكومي حيوي.

وإذ لم يزل الاقتصاد يشكل المبدأ الموجه الرئيسي، فإن الإدارة البريطانية لم تتردد في استخدام العمالة الأجنبية؛ فقد قامت مثلاً بتوظيف ٢٠٠ عامل حوراني إلى جانب العمال العرب الفلسطينيين، وكان الحوارنة قوة عمل رخيصة، وإنتاجيتها العالية في الأشغال غير المهنية معروفة جيداً. ولكن نتيجة شكاوى المنظمة الصهيونية في الصحافة البريطانية، قامت الإدارة بطرد هؤلاء العمال غير الفلسطينيين، ووظفت بدلاً منهم عرباً من منطقة نابلس التي أصابها الكساد.(٤٢) وكان لا بد من إدخال العمال اليهود كرافد لقوة العمل، وكمسألة حق الآن أيضاً. ومع ذلك، حافظت الإدارة على سياستها في فصل العرب عن اليهود، ودفعت لهم أجوراً مختلفة. فكان العمال اليهود يتلقون أجورهم على القطعة بعد اتفاق مع الوكالة اليهودية يوفر لهم وسائل لتسريع العمل، وبالتالي يمكنهم من الحصول على أجور أعلى لقاء ساعات عمل أقل. بالإضافة إلى ذلك، كان العمل اليهودي الآن في موقع يسمح له بفرض شروط عمل تضمن مكاسب أعلى ودخل ثابت لقوة عمل دائمة. وكان من آثار هذه الترتيبات زيادة عدم انتظام عمل العتالين العرب؛ فقد كان عليهم أن يحضروا بأعداد كافية، ولكن في الأيام التي يطلب منهم ذلك فقط. وهكذا، استُخدم العتالون العرب في العمل الفائض

عن طاقة العتالين اليهود الموظفين بصورة دائمة.(٤٣)

بعد الإضراب، لم تتحسن أوضاع العمل في فلسطين كثيراً؛ وقد وصفها أحد المراجع كما يلي:

> في سنة ١٩٣٧، أصبح من الواضح أن حجم الهجرة، وعلى الرغم من الحرمان الذي كان السكان اليهود على استعداد لتحمله من أجل دعمها، أكبر من طاقة البلد. فقد بدأت بطالة كبيرة تبرز بين كل من اليهود والعرب، إذ إن الأجور أخذت تهبط منذ سنة ١٩٣٥. وفي سنة ١٩٣٨، أصبحت البطالة والعمالة المتدنية بين كل من اليهود والعرب مسألة مقلقة، مع أن الوضع بين اليهود كان أخف إلى حد ما، وذلك بسبب توظيف أعداد كبيرة في الشرطة الموقتة، وفي أشغال الحكومة والجيش التي بدأ العمل فيها، وبسبب حلول اليهود محل العرب في بساتين البرتقال التي امتلكها اليهود.(٤٤)

لقد أغضب هذا الوضع العمال العرب أكثر، وتسبب بردة فعلهم العنيفة خلال الثورة.

كانت سياسة العمل البريطانية تعبيراً عن السياسة الشاذة عامة، والتي مورست في فلسطين. وبتبنّيها مقاربة مزدوجة المعايير إزاء الجماعتين السكانيتين، فقد وضعت الإدارة الطبقة العاملة العربية في وضع استطاع كل من الحكام الاستعماريين وجماعة المهاجرين استغلاله. فمن جهة، أدّى موقف الإدارة الاستغلالي تجاه منظمات العمال وتجاه التشريع وأوضاع العمل، إلى تآكل قدرة الطبقة العاملة العربية على مراكمة فائض مالي، وإلى تقزيم حظها من التطور؛ ومن جهة أُخرى، وفرت سياستها في عدم التدخل، التي اتبعتها في مواجهة تطور حركة العمل اليهودية، وسيلة أُخرى لاستغلال العرب.

المصادر

(١) Memorandum by the Controller of labour, 19 May 1922 (ISA LEG/3 1188/N).

(٢) «احتلال العمل» (كيبوش عفودا) كان شعار العمل في الأيديولوجيا الصهيونية، وهو يأتي فقط بعد «احتلال الأرض» في فلسفة بناء «الوطن القومي اليهودي»، ولقد تباين تطبيق هذا المبدأ من منطقة إلى أُخرى ومن فترة لسواها. واحتلال سوق العمل كان مؤشراً إلى إيجاد بيئة انعزالية خاصة باليهود.

(٣) هذا الاتحاد الذي نظمه العمال اليهود في بداية سنة ١٩١٩ ليضم الجماعتين السكانيتين، حُظر أساساً من خلال إحياء قوانين عثمانية تمنع الأشخاص العاملين في الخدمات العامة من تأسيس

(Memo on Conditions of Railway Workers, December 1928; PRO CO 733/162),

ثم وجهت إليه التهمة بأنه نظم على أيدي أنصار البلشفية

(Postmaster General to Clauson, 9 September 1926; PRO CO 733/125).

وأخيراً، وبإصرار من الهستدروت واتحاد عمال النقل الدولي، وافقت الحكومة على تشكيل اتحادات من دائرة واحدة فقط كي لا تزعزع سلطة رؤساء الدوائر

(Officer Administering the Government (OAG) to HC, 22 July 1929; PRO CO 733/174).

وبهذه الطريقة حققت سيطرة أفضل على الأوضاع التي يستطيع العمال العرب فيها تعلم تكتيكات نقابية حديثة. ومن أجل عرض أوسع لهذه المنظمة، أنظر:

R. Taqqu, «Arab Labor in Mandatory Palestine, 1920-1948,» Ph. D. thesis, Columbia University, 1977, pp. 82-5.

(٤) J. 'Asfour, *Palestine: My Land, My Country, My Home* (Beirut, 1967), p. 31;

م. شريف، «مؤتمر العمال العرب الأول»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٥٠/٥١، تشرين الأول/أكتوبر ـ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥، ص ٢٩٧. وأنظر أيضاً:

Listing of Palestinian Societies (ISA 61/52).

(٥) أنظر ص ١٨٥ ـ ١٨٦ بشأن تأسيس المجلس الإسلامي الأعلى على يد الإدارة. وانظر أيضاً:

U. M. Kupferschmidt, *The Supreme Muslim Council* (Leiden, 1978).

وسيجري التوسع في بحث الدور السياسي للمجلس وأهميته في الجزء الرابع. وبالنسبة إلى دور المحامين العرب في جمعية العمال العربية الفلسطينية، أنظر:

Haifa (Worker's Magazine), 15 December 1924.

(٦) 'Asfour, *op.cit.*, p. 120.

(٧) Official Parliamentary Report, 14 April 1932, enclosure to HC's letter to Secretary of State, 29 July 1932 (PRO CO 733/221).

(٨) أنظر: «الكرمل»، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٥؛ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٨؛ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٠؛ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٢؛ ٢٠ آب/أغسطس ١٩٣٢.

(٩) ISA 95 DISP/4/1/2 and DISP/5/A.

(١٠) كان اتحاد العمل التعاوني اليهودي سلف سوليل بونيه (الذي تأسس سنة ١٩٢٥)، وكان فرع البناء للعمل اليهودي المنظم. وقد تأسس سنة ١٩٢٠ كاتحاد لعمال البناء اليهود من أجل تنفيذ عقود، وبصورة أساسية، مع الإدارة.

District Governor, ND (PRO FO 371 E 11360/206/65).

(١١) Conference on Labour, Government House, Jerusalem, December 1921 (PRO CO 733/8).

(١٢) Correspondence between District Governor, ND and Chief Secretary, May-July 1922 (ISA LEG/3 1185/N), and Report on Military Labour, 19 December 1920 (ISA II DIT/111/3 1155/u).

وأيضاً، ومن أجل مناقشة مفصلة لفيلق العمل المصري، أنظر:

B. J. Smith, *The Roots of Separatism in Palestine* (Syracuse, N.Y., 1993), pp. 146-7.

(١٣) Symes' Minute on Secretariat Paper, 27 May 1925 (ISA 95 Disp/1/1).

(١٤) HC to CO, 20 April 1925 (PRO CO 733/92).

(١٥) Report of the Wages Commission enclosed in HC to CO, 17 July 1928 (PRO CO 733/152).

District Commissioner, ND Report No. 8, 30 September 1925 (ISA II WAG/5).

(١٦) Unemployment Statistical Analysis (ISA UNE 1/1 Immigration and Labour).

وتبين كشوف البطالة لشهر تموز/يوليو ١٩٢٧ ما يلي:

	يهود	غير يهود
حيفا	٢٠٧٢	٧٠٠
يافا ـ تل أبيب	٤٧٤١	٤٥٠
القدس	١٠٩٢	-

كما تبين كشوف الجماعة السكانية غير اليهودية في حيفا، كما ترد في «اليرموك» العدد ١٩٧، ١٢ نيسان/أبريل ١٩٢٧، ما يلي: ١٥٠٠ مسلم، ١٠٦٠ مسيحياً. وبحسب المصدر أعلاه، كان عدد العمال اليهود المهرة العاطلين عن العمل يفوق أمثالهم من العرب.

(١٧) OAG to CO, December 1927 (PRO CO 733/142), and HC to CO, June 1931 (PRO CO 733/203).

(١٨) *Ibid.*

(١٩) Meeting between General Federation of Jewish Labour (GFJL) and the HC at CO Conference, 22 October 1928 (PRO CO 733/161).

(٢٠) Foreign Office (FO) to American Ambassador Houghton, 29 January 1929 (PRO FO 733/164/67026).

ومبكراً منذ شباط/فبراير ١٩٢٧، نصح المهندسون المستشارون وزارة المستعمرات بتنفيذ المشروع عبر الدوائر؛ وقد اعتبر ذلك الترتيب هو الأكثر قابلية للعمل لأنه يعطي الحكومة الحرية لاستخدام عمال عرب غير مهرة ويهود مهرة بصورة سرية.

(Harding's Minute of 28 February 1927, PRO CO 733/132).

(٢١) OAG to Zionist Organization (ZO), 20 September 1928, and CO Conference, 22 October 1928 (PRO CO 733/161).

(٢٢) Merkes Avoda, Haifa, to Secretary, Zionist Executive (ZE), 7 September 1928 (CZA Z4/3469); Kaplansky to Lord Passfield, 11 July 1929 (PRO CO 733/174).

(٢٣) HC to CO, 15 May 1929 (PRO CO 733/165).

(٢٤) CO notes, June 1930 (PRO CO 733/189).

(٢٥) لقد عارض غرندل خطة دفعات العلاوة لزيادة الأجور اليهودية لأنها قد تظهر كم يكلف الصهيونيون حكومة جلالة الملك.

Minutes by JES, and G. Grindle, 30 October 1928 CPRO CO 733/161).

(٢٦) Meeting of ZO with HC and GFJL, 7 May 1929, and CO to HC, 16 May 1929 and HC to CO, 15 May 1929; Williams' and Shuckburgh's Minutes, May 1929, (PRO CO 733/165).

(٢٧) Resident Engineer to CS, 23 October 1929 (PRO CO 733/165).

(٢٨) Resident Engineer to CS, 27 January 1930 (PRO CO 733/189).

(٢٩) إن تكلفة العمل المقدرة للعمل اليهودي بالقطعة لشهر آذار/مارس إلى أيار/مايو ١٩٣٠ كانت ١٠١,٩٠ و ٨٨ مليماً للمتر المكعب على الترتيب، بينما كانت التكلفة العربية في المقابل ٩٦,٩٠ و ٧٠ مليماً للمتر المكعب. وقُدّر إنتاج العامل اليهودي بضعف إنتاج العامل العربي، نظراً إلى الحوافز والتسهيلات التي يوفرها عمل القطعة.

Resident Engineer to CS, 26 May 1930, and CO minutes, June 1930 (PRO CO 733/189).

وفي سنة ١٩٣١، كان معدل الأجور اليهودية للعمل بالقطعة هو ٢٤٥ مليماً لليوم الواحد، وبالنسبة إلى العمال العرب النهاريين ١٦٠ مليماً لليوم، بما في ذلك العلاوة، وكلاهما في مقابل يوم عمل من تسع ساعات.

Confidential memo of meeting between Acting Treasurer, Chief Accountant and Consulting Engineers, 1 August 1931, (PRO CO 733/198).

(٣٠) لقد أفسدت المطالب بالتعطيل يوم السبت برنامج عمل المهندس المقيم الذي أراد أن يحتفظ بالرقابة على أعمال القطعة لليهود.

HC to CO, December 1930 (PRO FO 371E 6684/5671/65); HC to Secretary of State, 8 January 1931, and Thompson to CS, 16 February 1931 (PRO CO 733/198).

(٣١) HC meeting at CO, 7 May 1931 (PRO CO 733/197).

(٣٢) HC to Shuckburgh, 10 July 1931 (PRO CO 733/203).

(٣٣) HC to Secretary of State, 10 August 1933 (PRO CO 733/238), and HC to Secretary of State, 25 April 1936 (PRO CO 733/307).

(٣٤) في بداية سنة ١٩٣٣، قدر عدد العرب العاطلين عن العمل في فلسطين بنحو ١٦,٠٠٠ شخص واليهود بـ ٦٠٠ شخص.

HC to Secretary of State, 18 February 1933 (PRO CO 733/238).

وفي نهاية السنة، ارتفع عدد العرب العاطلين عن العمل إلى ١٦,٨٠٠ شخص، واليهود إلى ٢٠٥٠ شخصاً.

Memo on Employment Conditions, December 1933 (PRO CO 733/249).

والإحصاءات التي يقدمها المندوب [السامي] بشأن الهجرة والإحصاءات، تعطي صورة مختلفة، وصل فيها عدد العرب العاطلين عن العمل في حزيران/يونيو ١٩٣٤ إلى ١٤,٠٠٠ شخص، وفي تموز/يوليو قفز إلى ١٧,٠٠٠ شخص. أمّا اليهود العاطلين عن العمل فكان عددهم في هذين الشهرين ١٠٠ شخص.

Statistical Summaries of Unemployment by E. Mills (PRO CO 733/249).

وفي حيفا، تظهر إحصاءات البطالة العربية وضعاً متقلّباً من شهر إلى آخر: ففي سنة ١٩٣٤، كان العدد ١٧٠٠، وفي حزيران/يونيو ١٩٣٥، كان ١٨٣٠. والأرقام بالنسبة إلى القدس ويافا سنة ١٩٣٤، كانت ١٨٢٥ و ١٣٨٦ على الترتيب، وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٥، ١٨٥٠ و ٣٤١٦.

Comparative Estimates of Arab Unemployment in 7 Towns, 1935 (PRO CO 733/269).

ويجب النظر إلى هذه الأرقام بحذر، فهي تعطي صورة عن الخطوط العريضة فقط لأوضاع العمالة. فقبل إضراب ١٩٣٦، كانت البطالة عالية جداً في يافا، وإجراءات الإدارة لتخفيف عبء البطالة اليهودية فقط، زادت الوضع تفاقماً. وبدا أن انفجار سنة ١٩٣٦ كان نتيجة متوقعة.

G. Mansur, *The Arab Worker under the Palestine Mandate* (Jerusalem, 1937), pp. 38-9.

(٣٥) Political Summary, 6 March 1936 (PRO FO 371 E 1293/19/31).

(٣٦) Meeting of GFJL with HC, 26 June 1931 (PRO CO 733/203).

(٣٧) في أيلول/سبتمبر ١٩٣٥، وبسبب النزاع الإيطالي - الإثيوبي، أدى نقص في السيولة النقدية إلى هبوط في الأسعار، تأثرت به بصورة خاصة الأعمال اليهودية، لأنها اعتمدت على نظام الاعتماد الطويل المدى، أكثر من الأعمال العربية.

(٣٨) HC to Secretary of State, 25 April 1936 (PRO CO 733/307).

(٣٩) HC to Secretary of State, 27 June 1936 (PRO CO 733/307).

(٤٠) Abba Khoushi, «Capture of Labour in Haifa,» and Ben Dov, «Penetration to Conquer Labour,» *Davar,* 2 November 1936.

(٤١) HC to Secretary of State, 29 April 1936 (PRO FO 371 E 755/755/31).

(٤٢) Mansur, *op.cit.*, p. 11.

وفي وصف حادث العمال الحوارنة، يقدم منصور تقريراً عن مستوى عال من البطالة في قضاء نابلس. فعندما كان الـ ٢٠٠ حوراني يُستبدلون، جاء ١٢٠٠ عامل من منطقة نابلس آملين بأن يجدوا عملاً في الميناء.

(٤٣) Report on Jewish Labour in porterage work; F. O. Rogers, 18 June 1937 (PRO CO 733/328).

(٤٤) A. M. Hyamson, *Palestine Under the Mandate 1920-1948* (London, 1950), p. 76.

الجزء الرابع

التحوّلات السِّياسيّة لدى الجماعة السّكّانيّة العربيّة في حيْفا

تقديم

بينما أثرت التغيرات الاجتماعية ـ الاقتصادية بشدة في تطور المجتمع الفلسطيني، كما أظهر الجزآن الثاني والثالث، فإن هذه التغيرات حدثت في جو سياسي مشحون بالتوتر إلى درجة عالية. ولهذا، لعل من المفيد تقديم عرض مختصر هنا للأحداث السياسية البارزة التي تلقي الضوء على تطور التاريخ الفلسطيني خلال الفترة في قيد الدرس.[١]

بناء على انتداب من عصبة الأمم، قامت بريطانيا خلال ١٩١٧ ـ ١٩١٨ بدور كان في بعض جوانبه فريداً في تجربتها الإمبريالية: فمع احتلالها ثم انتدابها لفلسطين، تولت، غير مشكورة، المسؤولية عن جماعتين سكانيتين مختلفتين في تطورهما وتطلعاتهما. وفي مثلث العلاقات العربية ـ البريطانية ـ اليهودية/الصهيونية، ارتكزت سياسة بريطانيا على أرضية التزامها تأسيس «وطن قومي يهودي» في فلسطين، كما جرى التعهد به في وعد بلفور لسنة ١٩١٧. وحارب الطرف العربي في هذا المثلث ما اعتبره معركة بقاء ضد تنفيذ بريطانيا والصهيونية لسياسة «الوطن القومي اليهودي». وفي الفترة بين سنة ١٩١٨ وسنة ١٩٢٠، بدا خيار التضامن العربي ممكناً، إذ سعى العرب الفلسطينيون للتحالف مع التيار المركزي للحركة القومية العربية في سورية، فيما آمالهم معلقة على حكومة الملك فيصل، ابن الشريف حسين المكي، والتي تشكلت في دمشق في تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٨.[٢] إلا إن هذه الأوهام القومية العربية تحطمت مع هزيمة فيصل على يد الفرنسيين في ميسلون، في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٢٠، ومع انهيار حكومته.[٣]

تركزت الأهداف الفلسطينية الآن على فلسطين ذاتها وعلى الحلول داخلها. وأعطى مسار الأحداث العرب سبباً مستمراً للاحتجاج الذي راحت تشوبه بالتدريج مسحة من اليأس طغت على ردة فعلهم تجاه ذكرى وعد بلفور، ومشتريات الأراضي اليهودية، وطرد الفلاحين العرب، والهجرة اليهودية الشرعية وسواها، ونزاعات العمل العربية ـ اليهودية أو تهريب السلاح إلى الصهيونيين. وقد تفاقم تراكم استياء العرب وإحباطهم، وكذلك تأكل قاعدتهم الاقتصادية البطيء، الأمر الذي أدّى إلى الصدامات العنيفة في سنة ١٩١٨، وفي بداية العشرينات، وفي سنتي ١٩٢٩، و١٩٣٣، وإلى الثورة الطويلة الأجل خلال ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩.

مثلت المنظمة الوطنية الأولى وهي الجمعية الإسلامية ـ المسيحية، التيار الرئيسي المناهض للصهيونية بقيادة طبقة الأعيان ذات الاتجاه الأكثر اعتدالاً ومحافظة. وخلال المؤتمرات الوطنية صيغت الخطوط الموجهة للنضال، ففي المؤتمر الثالث، الذي عقد في حيفا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٠، انتخبت لجنة تنفيذية عربية؛ وفي الفترة بين سنة ١٩٢١ وسنة ١٩٢٣، غادرت ثلاثة وفود من هذه القيادة العربية إلى لندن على أمل تغيير اتجاه الدعم البريطاني لسياسة «الوطن القومي اليهودي»، ولكنها عادت صفر اليدين.

لقد هيمن التنافس بين عائلتي الحسيني والنشاشيبي، حتى قبل الاحتلال البريطاني، على سياسات طبقة الأعيان في القدس. وفي ظل الوضع الجديد بعد سنة ١٩١٨، انتظم هذا العداء العائلي في معسكرين متعارضين وفقاً لتفسيرهما للقضايا الوطنية ولمواقفهما من الإدارة [البريطانية] وسياساتها. فمنذ البداية، أعلن الحسينيون توجهاً وطنياً حازماً ومناهضاً للصهيونية ـ وهي أيديولوجيا استهوت التيار المركزي في التفكير الفلسطيني، من الشباب الوطني الملتزم والأكثر تعليماً، إلى الفلاحين الفقراء المطرودين من أراضيهم وعمال المدن. في المقابل، وقف آل النشاشيبي على رأس برنامج سياسي واسع راوح بين الموقف المتصالح مع الإدارة وسياساتها بشأن «الوطن القومي اليهودي»، وبين التعاون معها ومع الصهيونيين، فكان أنصار هذا التيار الثاني، الذي صار يعرف باسم «المعارضة»، أي معارضة الخط الرئيسي، يمثلون جزءاً كبيراً من التوجهات السياسية المتقلبة. وانضوت تحت هذه المظلة تلك العناصر التي كانت تعادي الحسينيين لأسباب شخصية، عائلية أو مصلحية؛ تلك العناصر الوطنية التي أملت في التوصل إلى حل وسط للمأزق الفلسطيني، أو تلك التي لم تستطع التخلي عن الإيمان بنيّة بريطانيا الحسنة، وكذلك أولئك الذين استاؤوا من نبرة التيار الوطني، سواء أكانت قومية عربية أم إسلامية. وفيما ادعى التياران أنهما يعملان للمصلحة الوطنية، فقد كان هناك قادة في المعسكرين ممن حركتهم مصالحهم الذاتية أو العائلية أو طموحهم المباشر، نحو السلطة.

في تعاملها مع العرب، استغلت الإدارة هذا الخصام بين العائلات المقدسية. وعندما عُين الحاج أمين الحسيني مفتياً للقدس من قبل المندوب السامي، السير هربرت ساموئيل، في ٨ أيار/مايو ١٩٢١،[٤] كانت هذه الحركة للحفاظ على التوازن بين الحزبين إلى حد كبير، خصوصاً وأن راغب النشاشيبي الذي كان قد عين رئيساً للبلدية في العام السابق، لم يحلّ محل أحد أفراد عائلة الحسيني الأكبر سنّاً، كاظم باشا، فحسب، بل وجه إهانة إليه.[٥] بالإضافة إلى منصب المفتي،

عززت الإدارة تأثير الحسيني من خلال تشكيل المجلس الإسلامي الأعلى بقيادته،[٦] مع سيطرته على الشؤون الدينية، وخصوصاً على الأوقاف، وكذلك تعيينه القضاة وصرفهم. بكلمات أُخرى، مُنح المجلس الإسلامي الأعلى القوة المالية التي من شأنها أن تعطي سيطرة سياسية. في الحقيقة، نجحت الإدارة في إيجاد جسم سياسي عربي قادر على المحافظة على السلام في البلد، وراغب في ذلك، لعقد من الزمن على الأقل. وخلال العشرينات، استخدم المجلس صلاحيات ولايته لبناء قوته في مواجهة المعارضة، فدخل جميع حلبات النضال الوطني: تحالف مع اللجنة التنفيذية العربية في خطها السياسي إلى درجة التماثل الكامل معها، وراح بالتدريج يعارض الجمعيات الإسلامية ـ المسيحية، كما شن حملة ضد المجلسين، الاستشاري والتشريعي، اللذين دعمتهما المعارضة خلال ١٩٢٢ ـ ١٩٢٣، وتحدّى المعارضة في انتخابات البلديات سنة ١٩٢٧ وسنة ١٩٣٤.

كانت المعارضة قد بنت قوتها الأولية على دعم الإدارة. وأمّن تعيين راغب النشاشيبي رئيساً لبلدية القدس سنة ١٩٢٠، ولاء عشيرة النشاشيبي للحضور البريطاني، مع أن أفرادها كانوا، وحتى ذلك الوقت، يُعرفون بتأييدهم للفرنسيين. ومهما يكن، فإنه عقب بروز الحسيني المفاجىء، بدأت المعارضة تجذب عناصر جديدة لم تكن منخرطة في العداء بين العائلتين، ولكنها كانت عرضة للخسارة من جرّاء التطورات الجديدة. وجاء الدعم الأقوى للمعارضة، أو بالأحرى المعارضة الأقوى للمجلس الإسلامي الأعلى وهيمنة الحسينيين، من الشمال. تقليدياً، كانت للنواحي الشمالية روابط اقتصادية واجتماعية وسياسية، ومصالح مشتركة مع سورية ولبنان، بدلاً منها مع الجنوب في حالة القدس. وكان لدى قادتها التقليديين، وكذلك الأعيان المسيحيين الناشئين، طموحات لدور أقوى في الحياة السياسية الفلسطينية، وهي طموحات كبحتها ممارسات المجلس الإسلامي الأعلى، واللجنة التنفيذية العربية المحابية للأقارب والانعزالية. وفيما كانت هذه العناصر موحدة في عدائها للحزب الحسيني، فقد اختلفت جذرياً في توجهاتها السياسية؛ فكان هناك من احتفظ بموقف إسلامي مناصر للعثمانيين، لا يلتقي مع الحركة الوطنية، وكان هناك من هم على صلات وثيقة بالصهيونيين، وكان البعض أيضاً من الداعمين المثابرين للإدارة البريطانية، ومنهم من كان وطنياً ملتزماً، وبعضهم ذو نبرة دينية، والآخر ذو توجه قومي عربي ولكن طموحاته قد نُفِّست. وعلى الرغم من أن الكثيرين من أبناء طبقة التجار المسيحية الناشئة كانوا على العموم مناهضين للصهيونية، إلا إنهم كانوا حذرين من أية دعوات قومية عربية أو إسلامية، من

شأنها أن تطرح تحدياً لثروتهم ومكانتهم المكتسبتين حديثاً.

على العموم، كان حزب المعارضة يتمتع بدعم الصهيونيين المعنوي والمالي، وهي حقيقة ظهرت في برنامج منظماته السياسي، وكانت سبباً في افتقادها للجاذبية الشعبية. وكانت «الجمعية الإسلامية الوطنية» أولى هذه المنظمات، ولها فروع في شمالي البلد ووسطه. وبعد نجاح اللجنة التنفيذية العربية في مقاطعة انتخابات المجلس التشريعي، تبنت المعارضة مقاربة سياسية جديدة، تقودها عناصر فضلت الخط الوسط بين الموقف الوطني للجنة التنفيذية العربية، وموقف الجمعيات الإسلامية المتساهل علناً. وفي نهاية سنة ١٩٢٣، أصبح «الحزب الوطني» الجديد منبرهم، الذي ناهض الصهيونية بحدة، ولكنه عارض التوجهات القومية العربية، ودعم الإدارة، وتبنى مقاربات براغماتية لمشكلات البلد السياسية والاقتصادية. إلا إن خطهم لم يكن مرضياً للصهيونيين ولا للوطنيين الملتزمين، فقد شكل الصهيونيون، ومنذ سنة ١٩٢٤، منابر سياسية في أوساط العرب لم تعمر طويلاً، مثل «الأحزاب الزراعية»، لدعم سياستهم.[٧] سنة ١٩٢٥، كانت المعارضة تتقدم في مكانتها عندما طعنت في انتخابات المجلس الإسلامي الأعلى، وحققت نصراً معنوياً عندما ألغيت نتائجها؛ كما أصبحت لاعباً معترفاً به بصورة واضحة في الحلبة السياسية العربية عندما عينت الإدارة مجلساً إسلامياً أعلى موقتاً يضم ممثلين اثنين عن كل معسكر. وشكلت الانتخابات البلدية لسنة ١٩٢٧ المسرح المستقبلي لكل الأحزاب، والتي حققت فيها المعارضة نصراً ساحقاً، الأمر الذي منح كل نطاقها الأيديولوجي اتجاهاً معترفاً به، ويمكن مقارنته باتجاهي المجلس الإسلامي الأعلى واللجنة التنفيذية العربية.

حتى سنة ١٩٢٣، وخصوصاً خلال إدارة السير هربرت صامويل، حاولت الحكومة أن تجد السبل لتحقيق السلام والاستقرار عبر تشجيع تلك العناصر الراغبة في التعاون والمشاركة في الحكومة. وكانت إحدى المحاولات المهمة تشكيل المجلس الاستشاري، ولاحقاً التشريعي، اللذين اقترحتهما الحكومة البريطانية على الوفد الأول إلى لندن في آب/أغسطس ١٩٢١، كوسيلة لتوفير مؤسسة تمثل العرب، ويستطيعون من خلالها المشاركة في حكم بلدهم. ولقد اعتبر الوطنيون العرب أن المجلس التشريعي في صيغته النهائية، لا يلبي توقعاتهم، لأنه منح العرب صلاحيات تشريعية لا تنفيذية، محدودة فقط. وفي الوقت نفسه، اتضح بجلاء في المؤتمر الخامس في آب/أغسطس ١٩٢٢،[٨] أن هناك تياراً متصلباً داخل الحركة الوطنية يقود الجدل ضد المشاركة في انتخابات مثل هذا المجلس

أو ضد أي تعاون مع سياسة الحكومة القائمة على مبدأ القبول بوعد بلفور. واستخدمت اللجنة التنفيذية كل الوسائل المتوفرة لها في حملتها الناجحة لمقاطعة الانتخابات. ومرة أُخرى، عندما اقترح المندوب السامي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٣ إقامة وكالة عربية، على نسق الوكالة اليهودية، لتقديم المشورة للحكومة في شؤون السياسة، رُفض ذلك أيضاً على أرضية أنه ينقصها أية مكانة رسمية في نظام الانتداب.[٩]

إن الشلل الذي خيّم على الحركة الوطنية العربية بعد سنة ١٩٢٣، تعرض إلى صدمة فظة في مواجهات حادث «حائط المبكى» سنة ١٩٢٩؛ ويبدو أن الكتّاب قد توصلوا إلى إجماع حول أسباب هذا القصور الذاتي، حيث ظهر أن سبباً رئيسياً لذلك هو التغير الذي طرأ على برنامج تنفيذ سياسة «الوطن القومي اليهودي» عندما أثرت أزمة اقتصادية في الدوائر الصهيونية، في معدلات الهجرة والعمالة اليهودية. فقد زاد النزوح اليهودي عن فلسطين، على الهجرة إليها سنة ١٩٢٧، وعبّر عن نفسه بعلامات ظاهرة من الاعتدال اليهودي، وبدرجة أقل من القلق في الجانب العربي.[١٠] أمّا في الحلبة السياسية فقد أضعفت الانشقاقات الحزبية القدرات الوطنية، وأدت الصراعات الداخلية بين التيارين الوطنيين إلى إضعاف فعالية كل من الجانبين، وخصوصاً في ظل توافق سياسات الانتداب مع الحركة الصهيونية في عصبة الأمم. وتجدر الملاحظة أيضاً، أنه بعد آب/أغسطس ١٩٢٥، عندما تسلم اللورد بلومر مهامه كمندوب سام من صامويل، لم يتم تقديم أية اقتراحات تصالحية جديدة إلى العرب، كما أن خلفية بلومر العسكرية وأسلوبه، كبحا الاعتراضات السياسية العربية المكشوفة.

إلا إن هذه المظاهر الخارجية للخمول أخفت تراكماً متدرجاً من العوامل التي كانت تتجه نحو هبّات عربية شعبية أكثر راديكالية. فالضغوط الاقتصادية التي خبرتها الجماعة السكانية العربية منذ بداية العشرينات من القرن العشرين، بالتضافر مع مبيعات الأراضي، والقيود التجارية، والمزيد من تناقص الفرص أمام طاقة عمل تحولت إلى بروليتاريا، بدأت تؤثر في دائرة تتسع على الدوام من الجماعة السكانية العربية.[١١] بالإضافة إلى ذلك، كان هناك جيل أكثر شباباً، محروم ومتذمر، من العرب الأفضل تعليماً يكبر سناً، ولأنه أقل كبتاً بقيود الجيل القديم الاجتماعية، كان يتساءل بشأن مسلك الحركة الوطنية السياسي.

سنة ١٩٢٩، تدهورت الأوضاع بصورة عنيفة، كما أكدت ذلك اللجنة التي تحرت أسباب العنف في تلك السنة، برئاسة السير والتر شو. وأشار تقرير السير جون هوب سمبسون اللاحق، بشأن وضع الأراضي الزراعية، وكذلك الكتاب

الأبيض البريطاني لشهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٠، إلى أن الأوضاع الاقتصادية والسياسية المتردية هي الأسباب الكامنة وراء السخط والعنف العربيين.[١٢] وقد هدف كتاب «باسفيلد» الأبيض لعام ١٩٣٠، إلى استرضاء الرأي العام العربي، ووعد باتخاذ إجراءات تضع قيوداً على «الوطن القومي اليهودي» وتخفف من وطأة أوضاع الفلاحين والطبقة العاملة المدينية الكئيبة. إلا إنه جرى التنكر لكل ذلك في «الكتاب الأسود» الذي أرسله رئيس الحكومة، مكدونالد، في شباط/فبراير ١٩٣١ إلى وايزمن، والذي جاء عقب موجة من الاعتراضات الصهيونية الساخنة على الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٠.[١٣]

وخلال سلسلة الأحداث التي أعقبت هذه النكسة، حشدت كل قطاعات الجماعة السكانية العربية عملياً صفوفها في معارضة السياسة البريطانية. فقد سببت زيادة الهجرة اليهودية، الشرعية وغير الشرعية (أنظر الفصل الرابع)، والتي لم يسبق لها مثيل، قلقاً شديداً في أوساط العرب،[١٤] كما أن الإجراءات الصهيونية لتكثيف استعمار الأرض والعمل والسوق، رافقت التغيرات الديموغرافية، التي تواكبت مع مؤشرات إلى أن الصهيونيين كانوا يكدسون الأسلحة. وفي سنة ١٩٣٥، عندما جلبت أحداث دولية أزمة اقتصادية إلى فلسطين،[١٥] كان الكساد الواسع الانتشار في أوساط عمال المدينة من الفلاحين والمدينيين قد جعل الموقف العربي السياسي راديكالياً.

هذه الراديكالية الظاهرة أخفت تغيراً أعمق وأشد خطورة في البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية العربية؛ فقد فاقمت الفوارق الطبقية المتوسعة التناقضات في المجتمع العربي، مما أبرز الشقاق ووسّعه بين النخب التقليدية المتنافسة، وبين المجتمعين، المديني والريفي، وبين الفلاحين الذين تحولوا إلى بروليتاريا وهم يزدادون حرماناً على هامش المجتمع المديني، وعلى هامش البورجوازية المدينية الناشئة حديثاً، المسيحية منها والمسلمة، وبين المسيحيين والمسلمين. وبالاختصار، فإنه نتيجة التحديات الهائلة وآلياتها الخاصة، عرف المجتمع العربي تحولاً في الوعي الطبقي،[١٦] كما غيّرت الراديكالية البنى الاجتماعية ـ السياسية العربية. فمن جهة، أصبحت شريحة واسعة من السكان مسيَّسة ومنخرطة في أعمال الاحتجاج والرفض لما اعتبرته السبب في تردي أحوالها الاجتماعية، وبالتحديد الصهيونيين والإدارة؛ ومن جهة أُخرى، أربك هذا المزاج الجديد القيادة التقليدية وبناها الاجتماعية ـ السياسية، فانحلت بالتدريج منظمات كل من اللجنة التنفيذية العربية والمعارضة، وبرزت سنة ١٩٣٥ تجمعات سياسية جديدة، تعكس المزاج الجديد ومرحلة جديدة في النضال.

خلال الثلاثينات، كان العنف المتصاعد وانعكاساته، دليلاً على حالة شعبية من الاشتعال الراديكالي، وجدت لها منفذاً سنة ١٩٣٦، في الإضراب الوطني، الذي دعا إليه السياسيون المدينيون الراديكاليون كمحاولة أخيرة لإعادة حشد الصفوف السياسية العربية كلها، في عمل من العصيان المدني لم يسبق له مثيل. وهذا العمل، الذي انخرطت فيه أغلبية طبقات المجتمع، سواء طوعاً أو قسراً، كشف للعرب حالة الأوضاع السياسية التي حققها عقدان من السلطة البريطانية، والتطور الصهيوني، وستار الدخان الذي صنعه قادتهم. والأهم، أنه كشف هشاشة الحركة الوطنية، وغياب الالتزام الأيديولوجي الموحد، وعجز اللجنة العربية العليا عن إيجاد الحلول.

وعندما أوصت اللجنة الملكية في تموز/يوليو ١٩٣٧ بتقسيم فلسطين، اندلعت موجة من الاحتجاج العنيف، وخصوصاً في الشمال (المنطقة التي خُصصت للدولة اليهودية)، اكتسحت في طريقها السياسيين التقليديين.[١٧] ونتيجة ذلك، أبعدت السلطات البريطانية عدداً من أعضاء اللجنة العربية العليا بدعوى التحريض على الثورة، وهو الأمر الذي مكّن الإدارة من حفظ مكانتهم من خلال إضفاء شهادة البطولة عليهم، بالإضافة إلى أنه منح القيادة التقليدية فرصة جديدة للعيش ومتابعة دورها في النضال الوطني من المنفى، حتى نهاية الانتداب.

ومنذ نهاية سنة ١٩٣٧، وخلال أشهر الثورة العربية في الفترة ١٩٣٨ ـ ١٩٣٩، تولى القيادة عناصر ريفية نشيطة، كما وجد بعض القادة الموقتين أنفسهم أحياناً في المقدمة بسبب غياب الساسة التقليديين. واجتاحت البلد أعمال العنف، التي بدأت أولاً ضد الإدارة البريطانية والوجود اليهودي، ولاحقاً تدهورت إلى التطهير السياسي والاقتتال الداخلي وأعمال الثأر.

وبقيت ردة الفعل المسلحة هي الأسلوب الوحيد الذي لم يجربه الوطنيون العرب بعد، وهو ما جرى الاعتراف به على العموم؛ إلا إنه اصطدم مع مصالح دائرة متسعة من السكان المستقرين، مدينيين وريفيين على السواء. فبالنسبة إلى الجماعات السكانية العربية المسيَّسة، كان قيام الثورة بمثابة تبرئة، ولكنه في الوقت نفسه، شكل تحدياً لما حققته هذه الجماعات في العقدين السابقين. ومع ذلك، وعلى ضوء ردة الفعل المتماسكة من جانب المجتمع العربي كله على الإضراب الطويل، وعلى إجراءات الحكومة القمعية والمصاعب التي سببتها، كان هناك تأييد عام للراديكالية، الأمر الذي عكس تغييرات عميقة في التوجهات السياسية. فمنذ بداية الثلاثينات، لم يكن الفلاحون والعمال فقط هم الذين تأثروا سلباً بسياسة «الوطن القومي اليهودي»، وإنما كانت الشرائح الدنيا المدينية من البورجوازية التجارية

تتماثل أيضاً مع المظالم نفسها.(١٨) وفيما أصبحت القيادة التقليدية متحجرة في أساليبها العثية التسويفية، فقد هالها هذا التيار الجديد الذي ائتلفت فيه توجهات المثقفين والمهنيين والطبقة الوسطى الدنيا، بالإضافة إلى الفلاحين والعمال.

وفيما كانت الثورة تعبيراً صادقاً عن الاستلاب الاجتماعي ـ السياسي للمجتمع العربي كله، فإن الشكل الذي اتخذته، والأوضاع التي أحاطت بنشاطاتها، عكسا اتجاه القطاعات الأكثر تطرفاً والأسوأ تأثراً. فقد تحدى الثوار المعايير الاجتماعية والهموم الاقتصادية لمجتمع المدن، كما أنهم هددوا السلام والاستقرار اللذين عاشتهما الطوائف المسيحية والبورجوازية التي نشأت حديثاً؛ والأهم، أنهم أطاحوا بالقنوات السياسية التقليدية وقذفوا بالنظام الاجتماعي إلى حالة من الاختلال. وفي المراحل الأخيرة من الثورة، في سنة ١٩٣٩، انحدرت نشاطات بعض المقاتلين إلى عداءات عائلية، شخصية أو مناطقية، أو تحولوا ببساطة إلى ممثلين للقيادة السياسية في المنفى.(١٩) وكلما كانت ممارسة الضغط تزداد عليهم، كلما كانت نشاطاتهم تصبح أكثر انحرافاً وأقل تناسقاً، بحيث إن أعمال التخريب والإجرام مورست ضد الجماعات السكانية العربية باسم الثورة.

وعانى السكان العرب المدنيون على جميع الجبهات، إذ كانوا يتعرضون للإرهاب المتزايد من داخل مجتمعهم، ومن سياسات الحكومة. وفي نهاية سنة ١٩٣٩، كانوا قد فقدوا كل فرصة لاستعادة العافية الاقتصادية أو أي مظهر من التماسك الاجتماعي، كما أن حركتهم السياسية أصبحت ممزقة ومعتمدة على المناورات السياسية العربية الخارجية. بالنسبة إلى الجانب الصهيوني، استُخدمت الثورة لتعزيز الموقف المستقل للجماعة السكانية اليهودية، ولتطوير ذراعها المقاتلة (الهاغاناه) من آلة دفاعية إلى أُخرى هجومية، وللسيطرة على المجال الأوسع من النشاطات الاقتصادية في البلد، الأمر الذي سرّع تنفيذ الخطط الصهيونية. أمّا بالنسبة إلى العرب، فقد كانت المكاسب السياسية اسمية وموقتة، وتجسدت في الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩، الذي بدا أنه اقترب من المطالب العربية أكثر من أي بيان سياسي سابق خلال الانتداب؛ إلا إنه آنذاك، كانت بنية القوى الدولية قد تغيرت، وكانت الآن قوى جديدة تتآمر على القضية العربية. ففي نهاية الحرب العالمية الثانية تراجعت قوة بريطانيا الإمبريالية، لتحل محلها الولايات المتحدة ـ الداعم القوي للدولة الصهيونية في فلسطين، وخصوصاً بعد الفظائع النازية في ألمانيا، كما واجهت سلطة الانتداب الآن جماعة سكانية يهودية، مسلحة ومدربة جيداً، وعازمة على تحقيق الاستقلال عن السيطرة البريطانية.

المصادر

(١) لقد تم البحث في التاريخ السياسي للأزمة الفلسطينية، وجرى تحليله ونشره، من جميع زوايا النقاش علمياً، ولكن من أجل أعمال مختارة استعرضت هذه الفترة بدقة، أنظر:

A. M. Lesch, *Arab Politics in Palestine, 1917-1939* (London, 1979); Y. Porath, *The Emergence of the Palestinian Arab National Movement, 1918-1929* (London, 1974) and *The Palestinian Arab National Movement 1929-1939* (London, 1977);

أ. توما، «ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية» (بيروت، ١٩٧٨).

C. D. Smith, *Palestine and the Arab-Israeli Conflict* (2nd ed. New York, 1992); A. W. Kayyali, *Palestine: A Modern History* (London, 1978);

و. ف. عبوشي، «فلسطين قبل الضياع» (لندن، ١٩٨٥)؛

P. A. Smith, *Palestine and the Palestinians 1876-1983* (New York, 1984);

ن. علوش، «المقاومة العربية في فلسطين ١٩١٧ ـ ١٩٤٨» (بيروت، ١٩٧٠).

(٢) C. D. Smith, *op.cit.*, pp. 70-71; Porath, *The Emergence..., op.cit.*, pp. 70-103.

(٣) *Ibid.*, p. 100.

وأنظر أيضاً: س. الحصري، «يوم ميسلون» (بيروت، بلا تاريخ).

(٤) Porath, *The Emergence..., op.cit.*, pp. 184-207; Lesch, *op.cit.*, pp. 91-2.

(٥) Porath, *The Emergence..., op.cit.*, pp. 100-103; C. D. Smith, *op.cit.*, pp. 70-71.

(٦) U. M. Kupferschmidt, *The Supreme Muslim Council* (Leiden, 1978).

(٧) Porath, *The Emergence..., op.cit.*, p. 227; Lesch, *op.cit.*, p. 51.

(٨) Porath, *The Emergence..., op.cit.*, pp. 148-9.

(٩) ب. ن. الحوت، «القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ ـ ١٩٤٨» (بيروت، ١٩٨١)، ص ١٦٥ ـ ١٦٨؛

Lesch, *op.cit.*, p. 166.

(١٠) Porath, *The Emergence..., op.cit.*, pp. 243-4; Kayyali, *op.cit.*, p. 136; Lesch, *op.cit.*, p. 96.

(١١) Kayyali, *op.cit.*, p. 108; C. D. Smith, *op.cit.*, pp. 94-5; P. A. Smith, *op.cit.*, pp. 51-62;

عبوشي، مصدر سبق ذكره، ص ٨٩ ـ ١١٤.

(١٢) Lesch, *op.cit.*, pp. 169-70; Porath, *The Palestinian Arab..., op.cit.*, pp. 27-39;

الحوت، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢١ ـ ٢٢٩.

(١٣) أنظر: N. Weinstock, *Zionism: False Messiah* (London, 1979), pp. 119-20; Kayyali, *op.cit.*, pp. 155-63; Porath, *The Palestinian Arab..., op.cit.*, pp. 27-39.

(١٤) J. L. Abu-Lughod, «The Demographic Transformation of Palestine», in I. Abu Lughod (ed.), *The Transformation of Palestine* (Evanston, IL, 1971), pp. 150-51; Porath, *The Palestinian Arab..., op.cit.*, pp. 39-40; Lesch, *op.cit.*, p. 56.

(١٥) الحرب الإيطالية ـ الإثيوبية، التي انفجرت في خريف سنة ١٩٣٥، آذنت بتصاعد التوتر في أوروبا وكشفت ضعف بريطانيا.

(١٦) من أجل تحليل للتغيرات داخل المجتمع العربي الفلسطيني في هذه الفترة، أنظر:
P. A. Smith, *op.cit.,* pp. 51-63; E. Zureik, «Reflections on Twentieth - Century Palestinian Class Structure,» in K. Nakhleh and E. Zureik (eds.), *The Sociology of the Palestinians* (London, 1980), pp. 52-8; T. Nashif, «Palestinian Arab and Jewish Leadership in the Mandate Period,» *Journal of Palestine Studies,* Vol. 6, (IV) (1977).

(١٧) Lesch, *op.cit.,* pp. 120-24;
توما، «ستون عاماً»، ص ١٣٢ ـ ١٤٥.

(١٨) من أجل تحليل طبقي لثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، أنظر:
G. Kanafani, *Palestine: The 1936-1939 Revolt* (London, Tricontinental Society, n. d.

(١٩) Lesch, *op.cit.,* pp. 224-5; Porath, *The Palestinian Arab..., op.cit.,* pp. 249-60.

الفصل الثاني عشر

الانتقال إلى المدار البريطاني

التوجهات السياسية المبكرة

جعلت البنية الاجتماعية في حيفا إقامة إدارة جديدة سنة ١٩١٨، مهمة سهلة، إذ لم تكن هناك بنية دينية إسلامية قوية وراسخة تاريخياً، تحظى باعتراف واحترام شعبيين، كما كان الحال في القدس.[١] إلا إن الإدارة العسكرية كانت حذرة من التسبب بتذمر المسلمين على أساس ديني،[٢] لأن الشخصيات الدينية الإسلامية البارزة في حيفا، لم تكن هي القيادة الوحيدة للحركات الاجتماعية ـ السياسية في المدينة، أو حتى للجماعة السكانية المسلمة ذاتها. فقد شاركت عائلات الأعيان التقليدية، مثل عائلات الخليل، وشكري، والحاج إبراهيم، ومخلص، وطه، في القيادة مع العائلات الدينية المعروفة، مثل عائلات مراد، والخطيب، والإمام، وفي ترشيد التوجه السياسي للجماعة السكانية المسلمة. وفي بداية سنة ١٩١٩، أُسست الجمعية الإسلامية، للتعامل مع شؤون الجماعة المسلمة والقضايا الوطنية،[٣] وضم أعضاؤها ممثلين عن جميع التيارات داخل الطبقة الميسورة اقتصادياً والبارزة اجتماعياً في المجتمع المسلم. ولقد تأثرت منذ البداية، بتوجه رئيسها السياسي، محمد مراد، مفتي حيفا، وبأعضاء آخرين من الوطنيين العرب الأقوياء. وفيما عبر جميع الأعضاء البارزين في النخبة المسلمة، عملياً، عن دعمهم العلني وإعجابهم بالقوات البريطانية المحتلة وبالإدارة،[٤] فإن نشاطاتهم اللاحقة وتحالفاتهم أظهرتا توجهات والتزامات سياسية متباينة ومتضاربة بحدة إزاء القضايا الرئيسية المتعلقة بالبريطانيين، وبالصهيونية، وبالهوية العربية.

فمن جهة، هناك عائلات الأعيان ذات الأصل التركي من البيروقراطية العثمانية، والتي، حتى عندما أقرت بضرورة إعادة أو هيكلة القيادة المسلمة للحفاظ على مصالحها الخاصة ومصالح جماعتها السكانية في هذه المرحلة الحاسمة، فقد ظلت بعيدة عن القيادة العربية في المدينة. ومن الأمثلة على هذا التوجه، هناك حسن شكري الذي، من موقعه الرسمي كرئيس للبلدية في حيفا،

سلّم المدينة إلى الجنرال كنغ، الضابط العسكري الذي قاد قوات الاحتلال؛ وقد أعاد الجنرال، وبصورة رمزية، تثبيته فوراً في منصبه، وحوَّل ولاءه فعلاً إلى الإدارة الجديدة عندما أعاد إليه سيف الاستسلام. وفيما خلا قطيعة قصيرة، أدَّى شكري، وحتى وفاته، مهماته بالصورة التي اعتبر أنها تخدم مصلحة الإدارة بالصورة الفضلى، عاملاً إمّا بمبادرته الخاصة، كما في برقية التهنئة التي أرسلها إلى المندوب السامي،[٥] أو بتحريض من الصهيونيين، كما يتضح من دوره في «الجمعية الإسلامية الوطنية» الموالية للصهيونية (أنظر الفصل الثالث عشر).[٦] وفي مراحل متعددة من سيرته، استطاع أن يجذب إليه أشخاصاً، معظمهم مسلمون، ممن رأوا في تأثيره وسيلة للتقدم الشخصي أو أداة للتنافس على الزعامة بين المسلمين. كما انضم إلى مجلس الجمعية الإسلامية أفراد من عائلة أُخرى تركية الأصل، هي آل الخليل، لكنهم لم يكونوا نشيطين سياسياً.

وظهر داخل الجسم المتبقي من القادة المسلمين نمطان من التفكير السياسي، كلاهما محافظ ومناهض للصهيونية وعروبي. فالمجموعة الأولى، التي تجمعت حول عبد الله مخلص، لقيت دعماً منذ سنة ١٩٢٢ من خارج حيفا، في حركة المعارضة لسيطرة عرب القدس السياسية، وبالتحديد آل الحسيني والمجلس الإسلامي الأعلى؛ كما لقيت في حيفا، تأييداً في أوساط العناصر الإسلامية والمسيحية الأكثر تعليماً والموالية لبريطانيا. وكان مخلص، وهو مؤرخ وكاتب معروف في الشؤون الوطنية والإسلامية،[٧] قد خدم في عدد من المناصب الرسمية تحت الحكم التركي.[٨] وكان موقفه السياسي في منتصف الطريق بين موقف أسعد الشقيري من عكا، المنحاز بقوة إلى العثمانيين، وحتى المناهض للعرب، وبين الموقف الوطني المتطرف في مناهضة الصهيونية للشيخ سليمان التاجي الفاروقي ـ من أبناء عائلة العلماء المشهورة في الرملة. وأسوة بهاتين الشخصيتين الثريتين البارزتين، تحدد توجه مخلص السياسي من خلال خلفيته الشخصية وطموحه بالذات، وكذلك بالملامح الاجتماعية ـ السياسية الخاصة بشمال فلسطين. وعلى خلافهما، لم يمتلك مخلص قوة عائلية، مالية أو دينية، ليجذب مؤيدين تقليديين في حيفا، ولكنه استطاع أن يتخذ موقفاً وسطاً من خلال استمالة الشريحة العليا، المثقفة والمحافظة، من أبناء الطبقة الوسطى المسلمة وأبناء الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى المسيحية. وقد وجد في نجيب نصار حليفاً خاصاً، شاركه ميوله الوطنية المحافظة على العموم، وكذلك عداءه المتنامي للقيادة المقدسية.

أمّا المجموعة الثانية، فأظهرت ميلاً وتوجهاً عربيين متوافقين مع التيار

الوطني المركزي للدوائر المسلمة المثقفة في يافا ونابلس والقدس. وقد عبرت هذه النواة عن اتجاه مناهض لبريطانيا بصورة متصاعدة، راوح بين المعتدل والمتطرف، وارتكز على التوجهات الفردية. وكان أعضاؤه المركزيون هم معين الماضي، ورشيد الحاج إبراهيم، وأحمد الإمام، ومحمد مراد؛ وفيما كان هؤلاء الأربعة فلسطينيين وطنيين من ذوي الميول الإسلامية القوية، فإن الإثنين الأولين كانا مرتبطين بالحركة القومية العربية السورية، والتي كانا من أعضائها. وكانت هذه المجموعة هي الأقرب إلى القيادة المقدسية من أية مجموعة سياسية أُخرى في حيفا.

وكان على معين الماضي ورشيد الحاج إبراهيم، وكلاهما برز في الدوائر الوطنية منذ ما قبل الاحتلال، أن يكيّفا تفكيرهما مع الأوضاع المتغيرة. فقد تمحورت نشاطات الماضي في البداية حول الهاشميين، إذ بدأ سيرته في بطانة الملك فيصل، الذي عيّنه حاكماً للواء الكرك في حكومته التي لم تعمر طويلاً في دمشق، ثم عاد لاحقاً إلى قاعدته العائلية ذات التأثير السياسي والاقتصادي في إجزم. وسمحت له هذه الخلفية، بالتضافر مع ثقافته، باتخاذ مواقف خلافية من دون إلحاق الضرر بموقفه كوطني؛ فقد كان أحد الأعضاء القليلين في الحركة القومية العربية الذين تنازلوا في مسألة المجلس التشريعي واحتفظوا بصدقيتهم.[٩] أمّا الحاج إبراهيم، فكان منذ البداية قومياً عربياً مسلماً، وكانت له علاقات وثيقة مع كل من القوميين العرب في سورية وفلسطين، كما كان من رواد حزب الاستقلال، والدوائر الإسلامية في حيفا.[١٠] وبداية، وكالكثيرين من المسلمين المسيَّسين في المدينة، اتخذ موقفاً موالياً للبريطانيين، كما يتضح من موقفه السياسي في المؤتمر الفلسطيني لعام ١٩١٩،[١١] ولم يصبح مناهضاً لبريطانيا إلا لاحقاً، في نهاية العشرينات.

وكان أحمد الإمام، الصحافي المحترف، والشيخ محمد مراد، المفتي التقليدي شبه المثقف، العضوين الأكثر نشاطاً في الجمعية الإسلامية، الأول كقائم بأعمال أمين السر والمنظر الوطني فيها، والثاني كرئيس لها. وبصفته مفتياً لحيفا، ورغبة منه في كسب موافقة المسلمين، التقى مراد المندوب السامي، هربرت صاموئيل سنة ١٩٢٠، عندما كانت إدارة الأوقاف المحلية في قيد الدرس، وبعض الأوقاف المحتضرة تبعث مجدداً في حيفا.[١٢] ونظراً إلى موقفه وتوجهه الإسلاميين، فقد اعتمدت أسباب معيشته على هذه الموارد وعلى المجلس الإسلامي الأعلى في القدس، الأمر الذي يفسر ولاءه للقيادة الحسينية. وكان الإمام جزءاً من هذا التيار المسلم، لكن التزامه بالقدس كان أقلّ إخلاصاً، كما

كان، كالحاج إبراهيم، قومياً عربياً مسلماً؛ وفي سنة ١٩٢٢، انضمَّ إليه في لجنة حيفا، وهي لجنة عمرت قليلاً، وكانت تمثل حزب الاستقلال الوطني في سورية، من أجل القيام بالدعاية ضد الفرنسيين.[١٣] وقد تحول هو أيضاً إلى موقف مناهض لبريطانيا في نهاية العشرينات.

منذ بداية سنة ١٩١٩، أُدرج الوطنيون المسلمون في حيفا، سواء عبّروا عن مشاعر موالية أو مناهضة لبريطانيا، في اللوائح السود ووضعوا تحت مراقبة الشرطة.[١٤] وجرى تصنيف الحاج إبراهيم، والإمام، ومراد، على أنهم من «النوع السيّىء»، كما كان مراد يعتبر قائداً خطراً تجب مراقبته عن كثب. وسُجل معين الماضي على أنه مشاغب معتدل، ولكنه وضع تحت المراقبة أيضاً، بعد عودته من شرق الأردن في أيار/مايو ١٩٢١.

بالإضافة إلى هؤلاء، شكلت عناصر سياسية صامتة، عضوية الجمعية الإسلامية ولجانها الفرعية للشباب والأدب. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٠، ذكرت دائرة التحقيقات الجنائية في تقرير لها أن عضويتها بلغت ٧٠٠ شخص، ولعلها أكبر منظمات الجماعات السكانية في فلسطين.[١٥] وفيما كان مجلس الجمعية، الذي ضم الأثرياء من ملاك الأراضي والتجار، معتدلاً ومحافظاً، فإن قاعدتها كانت تسترشد بتعاليم المفتي الإسلامية الأصولية وعروبة الإمام الشوفينية. وبناء على ذلك، كان في الإمكان جداً أن تبرز من هذه الجمعية جماعات وطنية أكثر راديكالية، وحتى تطرفاً. وهناك مؤشرات إلى أن منظمة الكف الأسود السرية المتطرفة، والتي نشطت في يافا في بداية سنة ١٩١٩، كان لها فرع في حيفا، لكن لم يكن يُعرف عن عملياتها إلا القليل جداً. ولقد ورد في تقرير أنه سنة ١٩٢٢، كانت جمعية الفدائية الإسلامية ناشطة في حيفا أيضاً.[١٦] ولم يكن أعضاء الكف الأسود من المسلمين فقط، ولاحقاً في سنة ١٩٣٤، شكل بعض الأعضاء المسيحيين والمسلمين «نادي الشباب العربي».[١٧]

اتبعت التجمعات السياسية الأولى في أوساط الجماعات السكانية المسيحية، المعايير التقليدية في مجتمعهم. وكما في الجماعة السكانية المسلمة، كان التوجه العام يتحدد من خلال الولاء والتحالفات الدينية والعائلية، لكن القيادة كانت بصورة رئيسية في أيدي القادة الدينيين المعينين، والذين، وفقاً لتقاليد جماعتهم السكانية، تولوا مكانة سياسية إلى جانب أدوارهم الروحية والاجتماعية. وكان الوعي السياسي أكثر انتشاراً بين المسيحيين منه بين المسلمين، بسبب خلفيتهم التعليمية والاقتصادية الأفضل، ولهذا، عكست البنى السياسية المسيحية خلال الفترة المبكرة على العموم، توجهاً وممارسة أكثر تماسكاً؛ وهذا يصح بصورة خاصة

على الروم الكاثوليك.

إلا إنه لم يكن لدى الجماعات السكانية المسيحية في حيفا تحفظ عندما يصل الأمر إلى موضوع واحد، هو الصهيونية، التي عارضتها أغلبيتهم بانفعال، وذلك لأسباب أيديولوجية واقتصادية ووطنية ودينية. وقد عبر عن الآراء في هذه المسألة ناطقون علمانيون ومفوّهون سياسياً معروفون، مثل نجيب نصار، ووديع البستاني، وفؤاد سعد، وتيوفيل بوتاجي، الذين أدرجت الشرطة أسماء الثلاثة الأولين منهم في اللوائح السوداء لمعارضتهم سياسة الحكومة.[١٨] وكثيراً ما تجاوز عدد المسيحيين الموقعين على البيانات العلنية ضد وعد بلفور والمشاركين في أعمال الاحتجاج المتعددة ضد النشاطات الصهيونية في فلسطين، عدد المسلمين، وضمَّ قادة دينيين وعدداً كبيراً من أغنى التجار وحتى بعض ملاك الأراضي.[١٩] وحقيقة أن حيفا ضمت جماعة سكانية مسيحية كبيرة إلى هذه الدرجة، وكان الكثيرون من أبنائها متعلمين وذوي توجهات ثقافية عربية وميول فرنسية، تفسر النبرة القوية المناهضة للصهيونية في الحياة السياسية، والتي تواصلت بدرجات متفاوتة من الشدة خلال فترة الانتداب كلها. وبالنسبة إلى العناصر ذات الميول الفرنسية، كان هذا الخط المناهض للصهيونية يرمي إلى إحراج البريطانيين ودعمهم لسياسة «الوطن القومي اليهودي». في المقابل، فإن نجيب نصار، الذي كانت كراهيته الانفعالية للصهيونية معروفة جيداً، وآماله بالبريطانيين في البداية لا حدود لها، خفف متابعة الضغط في حملته المناهضة للصهيونية، ولم يُظهر تدخله في الشؤون السياسية خلال الفترة المبكرة. وكان يرمي من هذا السلوك إلى تقديم الدعم للإدارة العسكرية البريطانية.

بالنسبة إلى القضايا السياسية المتعلقة بالحكم البريطاني وبتوجه الحركة الوطنية العربي، احتفظت القطاعات المثقفة والمسيسة المسيحية بنطاق واسع من الآراء. ومع أنه لا يمكن تفسير الفوارق بينها بمصطلحات الجماعات السكانية الدينية أو الطبقة الاجتماعية ـ الاقتصادية، إلا إن هذا لا يعني أنها كانت غير متأثرة بها. وفيما كانت الجماعة المهيمنة في الطوائف الكاثوليكية تتعاطف بقوة مع فرنسا، فإن الكثيرين من أبنائها وقفوا علناً إلى جانب بريطانيا. فكان وديع البستاني، وهو محام ماروني عيّنه حاكم حيفا العسكري في الفترة المبكرة، الكولونيل ستانتون، مستشاراً خاصاً، يحظى بتقدير بريطاني عال.[٢٠] وبما أنه كان مناهضاً للصهيونية علناً، وذا وعي عميق بخلفيته العربية، فقد اغتاظت الجماعة السكانية اليهودية في حيفا من موقعه، وتقدمت بطلب إلى الحاكم لطرده. واتُّهم بأنه قومي عربي استطاع أن يؤثر في الحاكم العسكري من خلال التآمر ضد اليهود

والتدخل في شؤون لا تعنيه.[٢١] وعلى الأغلب، كان البستاني هو الذي أشار إليه هربرت ساموئيل عندما تكلم عن التأثيرات الضارة في المصالح الصهيونية، لموظفين «مشرقيين» كانوا يعملون في مكاتب الحكام العسكريين.[٢٢] ويبدو أن مستثمرين وملاّكاً آخرين من الروم الكاثوليك، مثل عزيز الخياط، كانوا يحملون مشاعر موالية للبريطانيين؛ ولكن، فيما شارك الخياط في الاحتجاجات العامة ضد الصهيونية، فإن علاقاته التجارية مع الغرب، وخصوصاً مع بريطانيا والولايات المتحدة، قادته إلى إظهار عدم تدخله في سياسة طائفة الروم الكاثوليك.

كانت المشاعر المناهضة للبريطانيين ذات شأن خلال السنوات الخمسة الأولى من الاحتلال فقط، عندما كان الموالون لفرنسا يؤمنون بأن هناك فرصة لقلب الوضع لمصلحة فرنسا. وحتى عندئذ، لم يكن يُنظر إلى هذا الخيار بجدية كبيرة، فقد كان التعبير عن هذه المشاعر محصوراً على العموم، بالعواطف المنحازة إلى الفرنسيين وباستنكار الممارسات البريطانية. وقاد المطران حجار، الذي كان بنفسه سياسياً طموحاً، هذا التيار من التفكير، كما عبرت الجمعية المسيحية برئاسة فؤاد سعد، عن آرائه تلك.[٢٣] ومنصب الحجار كرئيس روحي لطائفة الروم الكاثوليك، الأقلية المسيحية الكبرى، بالإضافة إلى شخصيته الكارزمية، وقدراته الفائقة على الإقناع،[٢٤] منحته تقدماً على جميع القادة المسيحيين الآخرين.

لقد عولجت قضية التماثل مع الجانب العربي للحركة الوطنية، بصورة غامضة في هذه الأوساط. ويجب تذكّر أن الجماعات السكانية المسيحية امتلكت حديثاً فقط، وعلى قدم المساواة، حرية مشاركة المسلمين في الشؤون العامة والسياسية، ولهذا، كثيراً ما تُرجم الحذر والشك وفقدان الثقة بالنفس، التي ميزت مواقف المسيحيين إزاء الحركات السياسية الإسلامية، إلى تخوف عام من التعبير العلني بشأن القضايا السياسية والعمل فيها. ومع أن المسيحيين تماثلوا مع الثقافة العربية، فقد لزموا الحذر إزاء أية محاولة لتحديد هذه الهوية بأسلوب إسلامي صرف. وكان التعاون بين المسلمين والمسيحيين في حيفا في أفضل حالاته خلال أيام الاحتلال الأولى، عندما شعرت الجماعتان السكانيتان بالتهديد الوطني والاقتصادي الشديد نفسه.

إلا إن الإدارة البريطانية حظيت بقبول قطاع من طبقة الأعيان والتجار، من مسيحيين ومسلمين على السواء، ارتبط التزامهم ببنية معتدلة ومستقرة سياسياً، بالهمّ الاقتصادي الغالب في أوساط عائلات حيفا البارزة. فمن جهة، كان الحكم البريطاني يعد بالاستقرار والازدهار الاقتصادي في حيفا بصورة خاصة؛ ومن جهة أُخرى، كان التأثير السياسي البريطاني قد اكتسب مبكراً أتباعاً داخل هذه الطبقات

في المدينة، وعلى الأغلب أن ذلك حصل قبل الحرب وخلالها. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٨، تشكل الحزب «الموالي لبريطانيا» في حيفا على أيدي نجيب ورشيد نصار، الروميين الأورثوذكسيين اللذين تحولا إلى البروتستانتية، والمسلمين أمين عبد الهادي وعبد الله مخلص. لقد آمنوا بأن نجاح الأمة العربية يعتمد على ربطها ببريطانيا وعلى السعي وراء الحماية البريطانية، وأكدوا الحاجة إلى توحيد المطالب العربية وتطوير الحياة الاقتصادية في البلدان العربية، وفي الوقت نفسه، احترام مصالح بريطانيا في المنطقة.[٢٥]

وكان نجيب نصار الروح المحركة لهذه المنظمة، الذي خطط لتأسيسها قبل نهاية الحرب.[٢٦] ومن الواضح أن هذا الحزب، حتى وإن لم يؤسَّس بتحريض من السلطات العسكرية البريطانية، فإنه كان على اتصال وثيق بالحكام العسكريين المحليين، وأصغى إلى نصيحتهم بالابتعاد عن السياسة، وخصوصاً في الشؤون المتعلقة بالصهيونيين.[٢٧] إلا إنه يتضح أيضاً من السجلات، أن التوجه الرئيسي للأعضاء كان عروبياً قوياً ومناهضاً للصهيونية بشدة. وقد سعوا لاجتذاب شريحة المثقفين المسيحيين والمسلمين عبر الإفادة من الطابع الإسلامي ـ العربي للأمة، ودور بريطانيا في تحريرها من الأتراك. وكان التاريخان الأبرز في روزنامة الحزب هما: الاحتفال بتحالف الشريف حسين مع بريطانيا، وميلاد الرسول (ص)، الذي اعتبر مؤسس الوحدة العربية.

ومع أن الحزب تأسس في حيفا، فإن فرع الناصرة كان الأكثر نشاطاً، وضمَّ العضوية الأكبر. وكان هذا الفرع ناجحاً أيضاً في نشر مبادىء الحزب في أغلبية القرى المسيحية والمسلمة في قضاء الناصرة،[٢٨] وفي إقامة مدرسة وطنية وجمعيات زراعية ومدنية. وكان جبران كزما، وهو شاب قومي عربي حصل على تدريبه كمهندس زراعي، رئيس هذا الفرع، وخلال الأسابيع الأخيرة من سنة ١٩١٨، والأولى من سنة ١٩١٩، تعاون مع نصار في محاولة لتوسيع تأثير الحزب في المدن الفلسطينية الرئيسية الأُخرى. ويكمن نجاحهما أساساً في الحفاظ على شبكة من علاقات الصداقة مع المنظمات الأُخرى والنوادي والتيارات السياسية في المدن الرئيسية، وعبر هذه الوسيلة تعرفت الدوائر الوطنية العربية في حيفا والشمال على الجمعيات الشعبية والوطنية السرية المنظمة في القدس ونابلس في هذه الفترة المبكرة من الاحتلال. فقد أقام نصار اتصالاً مع جمعية الإخاء والعفاف، ومع المنتدى الأدبي، والنادي العربي في القدس، وتوصل إلى ترتيب مع النادي الأخير لاستخدام مبناه لعقد اجتماعات «الحزب العربي الموالي لبريطانيا»[٢٩] ـ وهو مؤشر واضح إلى وحدة الهدف والتوجه السياسي للمنظمتين.

وكانت المنظمة المقدسية مناهضة للصهيونية بعنف، مع درجات متفاوتة نوعاً ما من العداء تجاه الحكم البريطاني. وقد وقع اختيار نصار على النادي العربي، لأنه ضم في عضويته عدداً كبيراً من الحسينيين، ولأنه أظهر ميولاً موالية لبريطانيا؛ ومع ذلك، اعتبر نصار مواقف المقدسيين سلبية تجاه البريطانيين أكثر مما كان يرغب فيه.(٣٠)

وفي حيفا، حيث العضوية ظلت محدودة في دائرة صغيرة حول نصار ومخلص، فإن التوجه السياسي للمجموعة كان محافظاً؛ فقد التزمت، بصورة صارمة، طلب الحاكم العسكري عدم الانخراط في النشاطات السياسية، وخصوصاً تلك المناهضة للصهيونية، وتركز مطلبها على التطوير الاقتصادي والاجتماعي. أمّا العناصر الوطنية الأصغر سناً والأشد حماسة في حيفا والناصرة، فلم يكن في الإمكان حصرها في برنامج كهذا، وجرت محاولات لتغيير طابع نشاطات الحزب في الموقعين. وفي شباط/فبراير ١٩١٩، اقترح فرع حيفا تغيير الاسم إلى الجمعية الإسلامية ـ المسيحية، وهو الأفضل للتعبير عن المزاج السياسي في المدينة، والذي تأثر بالتوجه العام نحو الوحدة مع سورية العربية. وأشار ذلك إلى تحرك في اتجاه موقع عربي أكثر راديكالية، ولكن من دون التخلي عن الموقف الموالي لبريطانيا. وكان خط الحزب في حيفا يرمي إلى التوفيق بين مطالب كل من الشباب المسلم والعناصر الموالية لفرنسا، والتي نظرت بحذر إلى الدعوة إلى الوحدة السياسية مع سورية، لأن هذا كان يعني في نهاية المطاف حكماً إسلامياً في ظل فيصل.

لكن فرع الناصرة للحزب، والذي كان أكثر وضوحاً في ميوله القومية العربية، حبّذ اسم جمعية سورية الجنوبية، لأنه أكثر ملاءمة بعد المؤتمر الفلسطيني الأول للجمعيات الإسلامية ـ المسيحية، الذي عقد في القدس في كانون الثاني/يناير ـ شباط/فبراير ١٩١٩، والذي حظيت فيه فكرة الوحدة مع سورية، بصفتها «سورية الجنوبية»، بدعم قوي.(٣١) في نهاية الأمر، لم يجر تبنّي أيٍّ من الاسمين، ولكن الحزب في الناصرة استمر يعمل وفقاً للروح السياسية الجديدة، فكان يشار في مراسلاتهم إلى دمشق باسم «عاصمتنا»، وكانت اتصالاتهم مع النادي العربي في دمشق، وخصوصاً من خلال معين الماضي، وثيقة وحميمة.

لم تكن العناصر الموالية لبريطانيا في حيفا محصورة في تيار التفكير هذا، إذ دعم عدة تجار ومستثمرين بروتستانتيين الإدارة البريطانية دعماً مخلصاً وبالعلن. وهذا كان حال رجلي الأعمال الناجحين، تيوفيل بوتاجي وسليمان ناصيف، اللذين قادتهما خلفيتهما ومصالحهما الاقتصادية إلى المدار البريطاني. وفيما أبدى بوتاجي

تعاطفاً حقيقياً مع الحركة العربية وكان ناشطاً فيها،(٣٢) فإن ناصيف تطلع إلى دور سياسي على المستوى الوطني وتصرف بأسلوب عليائي إزاء المنظمات المحلية، إذ إنه، وهو البروتستانتي من أصل لبناني، والذي جاء إلى فلسطين فقط مع الاحتلال البريطاني، كان قد عمل سابقاً مع البريطانيين في مصر والسودان. وهذه التجربة، بالإضافة إلى براغماتيته في مجال المبادرات التجارية، لوّنت موقفه تجاه الإدارة، فكان من بين العرب القلة في حيفا الذين تعاونوا مع مستثمرين بريطانيين ويهود في مشاريع على نطاق واسع.(٣٣)

ووجد أتباع الخط الموالي لبريطانيا في حيفا، سواء من أعضاء الحزب الموالي لبريطانيا أو لا، صعوبة في التوفيق بين مشاعرهم والتصريحات المنحازة إلى الصهيونية في السياسة البريطانية.(٣٤) وبعد أيلول/سبتمبر ١٩١٩، تضاءلت قوة الحزب وبدأ أعضاؤه النشيطون يبحثون عن قنوات متعددة لنشاطاتهم، فتأسست «الجمعية الاقتصادية» في حزيران/يونيو ١٩٢١، وضمت، إلى حد كبير، الأشخاص نفسهم الذين كانوا نشيطين حول نجيب نصار. وامتلكت الجمعية برنامجاً مفصلاً للإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والعمالية، ولكنها، أيضاً، فشلت في اكتساب الكثير من الدعم. ومرة أُخرى، في تموز/يوليو ١٩٢٢، كانت المجموعة إياها تناقش إقامة بنك عربي، الأمر الذي لم يتحقق. وأخيراً تأسست «حلقة أدبية» كفرع للجمعية الاقتصادية، وكان أعضاؤها من المثقفين المسيحيين والمسلمين الذين كانوا ناشطين في الدوائر السياسية للجماعات السكانية، وكانوا معروفين بموقفهم الموالي لبريطانيا (بتحفظ).(٣٥)

التقت هذه العناصر أيضاً في منظمة أُخرى هي محفل الكرمل الماسوني، وهو جزء من المحفل الماسوني الإسكتلندي الكبير، لا علاقة له بمحاولة سابقة جرت في أبريل/نيسان ١٩٢٢ لإقامة فرع لمحفل الماسونيين المصري الكبير في فلسطين.(٣٦) ولقد احتجت المحافل الماسونية في فلسطين، والتي انتمت إلى المحافل البريطانية، وكانت قوائم عضويتها من العرب فقط، على هذه المحاولة. وفي حيفا، بقي محفل الكرمل ناشطاً حتى نهاية الانتداب، وكان تحت تأثير عائلة بوتاجي (احتل الأب والابن، تيوفيل وإميل، منصب السيد)، كما كانت العضوية على الأغلب، بروتستانتية، بالإضافة إلى عدد قليل من الروم الأورثوذكس والمسلمين. وكان رشيد الحاج إبراهيم وحاكم حيفا، سايمس، من أعضائه في مرحلة معينة.(٣٧)

كانت صحيفة «الكرمل» هي الناطق الأفضل باسم السياسة البريطانية، وخصوصاً من خلال افتتاحيات نجيب نصار، خلال سنوات الإدارة القليلة الأولى،

وذلك قبل أن يخيب أمله بغياب الإنصاف البريطاني. فعلى الرغم من محاولاته استيعاب وتبرير الإجراءات التي اعتبرت في غير مصلحة القضية الوطنية، اضطر إلى التعبير عن مخاوف مجموعته فيما يتعلق بسياسة الإدارة الموالية للصهيونية، وراحت انتقاداته تصبح أكثر حدة بالتدريج، وتعطي صورة حية عن الإحباطات التي خبرها المعتدلون من الوطنيين العرب الفلسطينيين.[٣٨]

مرحلة التماسك الوطني

فور دخول البريطانيين حيفا، انساق الأعيان والشريحة المثقفة من العرب إلى العمل السياسي، اقتفاء لآثار النشطاء العرب في المدن الرئيسية الأُخرى. فقد قربت خطورة التغيير السياسي الجماعات السكانية المتعددة من بعضها. وحدث ذلك في مدن أُخرى أيضاً، ولكن، فيما كانت الجماعة السكانية السياسية العربية ـ من مسيحيين ومسلمين على السواء ـ في القدس ويافا ونابلس، ممثلة في الجمعيات الإسلامية ـ المسيحية الموحدة، برزت في حيفا، بسبب هيمنة المسيحيين فيها، جمعيتان منفصلتان. أولى هاتين الجمعيتين هي الجمعية الإسلامية، التي قادها المفتي، وضمت العناصر العلمانية التي كان لها في الواقع، وزن داخل الجماعة السكانية أكبر من القيادة الدينية؛ أمّا في أوساط المسيحيين، فقد شكلت كل طائفة لجنة ممثِّلة، برئاسة قائد من رجال الدين، انضمت كلها إلى «الجمعية المسيحية» برئاسة فؤاد سعد، رئيس لجنة الروم الكاثوليك. إلا إنه خلال فترات النشاط الوطني المكثف، كانت البيانات في حيفا تصدر تحت الاسم المشترك «الجمعية الإسلامية ـ المسيحية في حيفا»، كما هو الحال في المدن الأُخرى.

تعبيرات التضامن هذه، حدثت في الفترة ١٩٢٠ ـ ١٩٢٢، عندما كانت الجبهة الوطنية في المدينة متماسكة جداً، والمراسلات مع اللجنة التنفيذية للمؤتمر الفلسطيني تصدر عن هيئة واحدة ممثلة برئيس الجمعيات الإسلامية والمسيحية.[٣٩] وقاد احتلال بريطانيا، وهي قوة غربية مسيحية، إلى إحساس معين بالارتياح في أوساط المسيحيين، بغض النظر عن آنيته وحذره. وسمحت القوة النسبية والنظرة المستقلة لدى الجماعة السكانية المسيحية في حيفا في تلك المرحلة، بتمثيل منصف للعناصر المتدينة والعلمانية، المسلمة والمسيحية، في الحلبة السياسية. وكان ذلك تثبيتاً للتعددية السكانية في حيفا، وللحاجة إلى الحفاظ على نمط التعايش بين الجماعات السكانية والتيارات الاجتماعية ـ السياسية

المتعددة، بغض النظر عن التحفظات والفوارق بين تلك الجماعات التي كانت قائمة منذ زمن طويل. كما كان ذلك أيضاً مؤشراً إلى المخاوف العميقة لدى جميع قطاعات السكان، من السلطة الحاكمة الجديدة التي أيدت، بصرف النظر عما اكتنف ذلك من غموض، السياسة الصهيونية المخيفة.

في الفترة بين كانون الثاني/يناير ١٩١٩ وحزيران/يونيو ١٩٢٣، عقدت خمسة مؤتمرات فلسطينية، وعكست مساهمة حيفا في الحركة الوطنية التطور الخاص للتوجهات السياسية في المدينة. عُقد المؤتمر الأول في كانون الثاني/يناير ـ شباط/فبراير ١٩١٩، سريعاً بعد الاحتلال، في الوقت الذي لم يكن فيه الكثيرون من قادة المدينة السياسيين قد عادوا إلى بيوتهم، أو أنهم لم يكونوا قد استفاقوا بعد من وقع الحرب لاستيعاب أهمية الاحتلال البريطاني. ومثّل الموفدان الحيفاويان إلى المؤتمر ـ المسلم الحاج إبراهيم، والرومي الأورثوذكسي إسكندر منسّى ـ موقفيهما السياسيين الخاصين ومواقف الدوائر الدينية والاجتماعية ـ الاقتصادية القريبة منهما مباشرة. وكانت لكليهما خلفية تجارية قوية، كما كانا حازمين في توجههما العربي، المناهض للصهيونية والموالي لبريطانيا.[٤٠] ولكن ذلك لم يكن المزاج السياسي العام تماماً داخل طائفة الروم الكاثوليك بقيادة المطران حجار، الموالي لفرنسا، كما أنه لم يعبر عن المشاعر السياسية المتباينة في أوساط الجماعة السكانية المسلمة.

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٠، عندما التقى مندوبو الجمعيات الإسلامية ـ المسيحية مرة أُخرى في حيفا للمؤتمر الثالث، كانت التطورات في المدينة قد وحدت الناس بصورة درامية وراء قيادة الأعيان والشريحة العليا من الطبقة المتوسطة في الحملة ضد الصهيونية. وسرّعت الأحداث في فلسطين كلها، وكذلك النشاطات وردّات الفعل في حيفا، تبلور هذه الجبهة الموحدة. وبعد التظاهرة المضادة للصهيونية في القدس في شباط/فبراير ١٩٢٠، وانفجار العنف في زيارة النبي موسى في نيسان/أبريل، ثارت المشاعر في حيفا واتخذت الحركة المناهضة للصهيونية شكلاً أكثر نشاطاً. ففي شباط/فبراير، أرسل أكثر من خمسين قائداً مسلماً ومسيحياً في المدينة رسالة شديدة اللهجة إلى الجنرال بولز، يشجبون فيها تصريحاته بشأن الصهيونية في الصحيفة المقدسية، «مرآة الشرق».[٤١] وبعد أسبوعين، أخذ الضابط السياسي الرئيسي، الكولونيل ماينرتزاخن، على عاتقه توصيل سياسة حكومة جلالته بشأن الصهيونية إلى عرب حيفا.[٤٢]

ومع أنه بدا للحاكم العسكري غير المجرب وكأن العرب أذعنوا للسياسة، أو قبلوا بها بروح طيبة، على الرغم من بعض التهديدات المبطنة، فإن سلسلة من

الاحتجاجات نجمت عن هذه المسألة التي ساقت حيفا العربية إلى مرحلة من النشاط الشعبي الأوسع في معارضتها للسياسة الصهيونية. وأثارت تظاهرة سلمية حدد موعدها في ٨ آذار/مارس ١٩٢٠ خلافاً شديداً في المدينة، كما كشفت عمق المشاعر العربية وقوة الجماعة السكانية اليهودية المحلية. وعندما حدثت التظاهرة أخيراً، كانت قد فُرضت قيود على خط مسيرتها، وعلى الشعارات التي رفعتها، مما يعكس التأثير الذي مارسه قادة اللجنة اليهودية المحليين على القائم بأعمال الحاكم العسكري، الميجر كنزمان. ولقد شعر هؤلاء القادة أنفسهم بأن من واجبهم مساعدة الحاكم «في عمله المسؤول عن الحفاظ على النظام»، وذلك من خلال تقديم التقارير عن جميع جوانب التظاهرة، وحتى تزويده بنماذج من المناشير التي وزعت، وأسماء النشطاء من المشاركين.[٤٣] ولم تغب هذه الأعمال عن أنظار العرب الذين اتهموا الإدارة، بدورهم، بالرهبة من اليهود. وزادت هذه الأحداث الاستقطاب بين الجماعتين السكانيتين، العربية واليهودية، كما قربت المسيحيين والمسلمين من بعضهم أكثر في التعبير العلني عن تضامنهم الاجتماعي والسياسي.[٤٤]

وفي محاولة لتهدئة الوضع، التقى المندوب السامي الجديد، السير هربرت ساموئيل، أعياناً يمثلون حيفا، في ٨ تموز/يوليو ١٩٢٠، وحاول تهدئة مخاوفهم، وكان ذلك جزءاً لا يتجزأ من سياسته الرامية إلى كسب ثقة الجماعة السكانية بالتدريج، من خلال توفير الفوائد الاجتماعية والاقتصادية لهم، وربطهم بالنظام من دون إقحام. ومع ذلك، استمرت الحملة ضد الصهيونية في الصحافة وعلى المستوى الجماهيري من دون أن تخمد، وانعكست بقوة في المؤتمر الفلسطيني الثالث، الذي عقد في حيفا، إذ أكد المؤتمر على المنظور المحافظ للقيادة الراسخة وعلى مقاربتها قصيرة النظر للإدارة.[٤٥] وفيما جرى التأكيد على الوحدة الإسلامية ـ المسيحية، وعلى مناهضة الصهيونية، فقد تمت الدعوة إلى الحكم الذاتي تحت السيادة البريطانية. وحظيت هذه القرارات بموافقة التيار الموالي لبريطانيا في المدينة، والذي تعزز بسقوط الحكومة العربية في دمشق أمام الفرنسيين، مبكراً من تلك السنة. فمن جهة، خفف هذا الحدث مخاوف المسيحيين من الهيمنة الإسلامية، ولكنه من جهة أُخرى، أبرز قابلية الفلسطينيين العرب للعطب وعزلتهم. وكانت طائفة الروم الكاثوليك، التي تدعم فرنسا، أكثر الطوائف إحساساً بهذه العزلة، إذ إنها وجدت نفسها تحت الحكم البريطاني في فلسطين، وكان عليها الآن أن تواجه المزيد من الشعور المناهض لفرنسا من جانب المسلمين والقوميين العرب المحليين. وكانت هذه المجموعات الوطنية نفسها،

حتى ما قبل بضعة شهور، تدعو إلى الوحدة مع سورية، والآن حوَّلت أنظارها نحو الحلول المحلية. ولبضع سنوات قادمة، أظهرت الحركة الوطنية في حيفا اتجاهين في آن معاً: معارضة واسعة ومكثفة للصهيونية، راحت توضح دور بريطانيا بتعبيرات أكثر جرأة، وحاجة متنامية إلى التوكيد على خط إقليمي ومستقل.

تسارعت وتيرة التيار المناهض للصهيونية من جرَّاء اشتداد قوة الموقف الصهيوني، ومن جراء ما كان العرب ينظرون إليه بالتدريج على أنه ازدواجية بريطانية. ووصل التعاون بين المنظمات وأعضاء الجماعة السياسية ذروته في هذا الوقت، فعندما واجهت الصفة التمثيلية للجمعيات الطائفية تحدياً من جانب حركة المعارضة، تلقت دعماً شعبياً ساحقاً.[٤٦] ولكن أكثر ما زاد في تماسك الجماعتين السكانيتين، الإسلامية والمسيحية، هو تجاربهما المشتركة في الصدامات العنيفة، عندما أطلقت الشرطة البريطانية النار على شاب مسيحي ورجل مسلم وقتلتهما في تظاهرة غير قانونية ضد زيارة وزير الخارجية، تشرشل، إلى فلسطين في ٢٥ آذار/مارس ١٩٢١.[٤٧] وأحرجت وحشية عمل الشرطة[٤٨] الدوائر السياسية الموالية لبريطانيا، وهيأت المزاج الشعبي لتوجهات أكثر راديكالية. وفي هذه المرحلة، كانت الجمعيات المسيحية والإسلامية في حيفا تقود حركة المواجهة في معارضة وعد بلفور، وعمدت إلى القيام بتظاهرات، مع أن الحكومة حظرت ذلك. وفي رسالة مفتوحة إلى تشرشل في يوم التظاهرة المشؤومة، كتبت «الكرمل»:

> لا يجهل أحد من عقلاء العرب أن غرض بريطانيا من الاهتمام بالاحتفاظ بنفوذها في بلاد العرب، هو أن تجعل فلسطين ميناء للعراق والجزيرة والهند، وأن يكون هذا الجناح من قناة السويس تحت نفوذها، وأن يكون العراق في المستقبل منطقة لمصانع بريطانيا، وأن تستثمر منابع الزيت فيه، وأن تكون الجزيرة وفلسطين كلها سوقاً للمصانع البريطانية. وليس بين عقلائنا من يضن على بريطانيا بهذه المنافع، أو يتردد في ترويجها استرضاء للصديقة التقليدية.. غير أن إنشاء مملكة عربية في العراق وأُخرى في الحجاز، إذا وضع ميناهما أو بابهما في أيدي عنصر غريب نشيط يعرف من أين تؤكل الكتف، وكيف يستولي على الموارد الاقتصادية، ويتحكم بها، لا يوافق مصالح العرب ولا ينيلهم الغاية التي يصبون إليها.

وبدا في حينه أن الدوائر السياسية في حيفا تميزت بمثل هذه الصراحة أكثر من المدن الفلسطينية الأُخرى، وناقش كل من المسيحيين والمسلمين، ومن دون تحفظ، أفكاراً سياسية وتوقعات وتخوفات.[٤٩] ولهذا، لم تكن مصادفة أنه، منذ

ذلك التاريخ وما بعد، فرضت رقابة أكثر صرامة على الصحافة العربية في حيفا.

تكشف الشعور المتنامي والمناهض للصهيونية، واتخذت ردة الفعل على التغييرات التي أحدثها الصهيونيون، بعد موجة الهجرة اليهودية الجديدة، أسلوب الاحتجاجات في الصحافة وغيرها ضد تسلل البلشفية، وتهريب السلاح، والتهديد الذي تتعرض له حياة الجماعة السكانية الاقتصادية من جرّاء معدل الهجرة ومبيعات الأراضي. وقد جرى الإعلان عن المعاملة التفضيلية الممنوحة للصهيونيين فيما يتعلق بالهجرة وامتلاك الأراضي والاحتكارات والامتيازات، كأساس للسياسة البريطانية كما هو مبين في المواد ٤ و٩ و١١، من صك الانتداب. ومن أجل تعزيز هذه الأهداف، رفعت الإدارة المدنية الحظر عن شراء الأراضي سنة ١٩٢٠، وباشرت بخطوات نحو استغلال موارد البلد الطبيعية من خلال الامتيازات. وكانت ردة الفعل العربية على المحاولات الأولى لتطبيق هذه السياسة فورية وحادة؛ ففي حيفا، كان لامتياز كهرباء روتنبرغ (١٩٢١)، وامتياز الأراضي في عتليت وقيساريا وكبّارة (١٩٢٤)،[٥٠] وكثبان الرمل في حيفا التي اشتراها مصنع شيمن، أثر في حياة السكان العرب ووعيهم السياسي بصورة مباشرة.[٥١] وكانت الدوائر العربية المسيّسة تعي أنه، بالإضافة إلى النتائج الاقتصادية الناجمة عن هذه الامتيازات، فإن هذه الامتيازات رسخت مبدأ حق اليهود في صياغة اتجاه تطوير البلد، وفي تحويل أراضي الدولة إلى ملكية للشعب اليهودي غير قابلة للتصرف فيها. وكان من شأن مثل هذا الدعم الرسمي أن يرفد فقط الجهود الصهيونية الأُخرى في القطاع الخاص، مثل امتلاك أراضي مرج ابن عامر من عائلة سرسق التجارية اللبنانية، والصفقات الفردية بالنسبة إلى الأحياء السكنية في المدن. وقد حفز الإدراك العربي لهذه الوقائع حملات سياسية على المستويين، المحلي والوطني، لمعارضة كهربة حيفا عبر امتياز روتنبرغ، ولإلقاء الضوء على مأزق المزارعين العرب والبدو الذين يعيشون في منطقة امتياز كبارة وأرض الرمل،[٥٢] ولإبراز مواقف اعتراضية ضد الشخصيات المحلية المنخرطة في مبيعات الأراضي للمنظمات الصهيونية.

وعلى الفور، ركزت أغلبية الدوائر السياسية في حيفا على معارضة الامتيازات في أراضي الدولة الواقعة إلى الجنوب والشرق من المدينة، وكذلك على معارضة المبيعات الخاصة التي يقوم بها الأعيان الغائبون. وأصبحت كثبان الرمل القريبة من مستعمرة بات غلّيم سبباً في جدل محلي عندما ردّ المستوطنون الجدد العمال العرب الذين كانوا تقليدياً يستعملون الرمل العام على الشاطىء لنقله إلى مواقع البناء؛ وتفاقم النزاع عندما نفذت الشرطة بالقوة الحظر الجديد، ومنعت العرب من استعمال رمل الشاطىء.[٥٣] ومن الامتيازات الأُخرى التي شغلت صحافة حيفا

والدوائر السياسية فيها، امتياز قيساريا إلى الجنوب من حيفا، والأراضي السبخة الواقعة إلى الشرق (الدسترية)، اللذان منحا للمنظمات الصهيونية من أجل التطوير.[٥٤] وقد انخرط كثيرون من مواطني حيفا الفصحاء سياسياً في المفاوضات مع الحكومتين، المحلية والمركزية، في محاولة لإلغاء هذه الامتيازات، أو، على الأقل، لحفظ حقوق السكان المبعدين، والتي دافع عنها وديع البستاني، بتكليف من اللجنة التنفيذية العربية.[٥٥]

وكان تيوفيل بوتاجي، ورشيد الحاج إبراهيم، ونجيب نصار، يقومون بالمراقبة، ويزودون اللجنة التنفيذية العربية بالمعلومات عن التطورات المحلية، ويقدمون تقارير عنها في الصحف. ولقد أدانت الصحف شخصيات اجتماعية وسياسية مهمة كانت تبيع الأراضي للمنظمات الصهيونية، مثل الأخوة الخوري الموارنة، الذين باعوا أرضاً في ياجور لمصنع شيمن. وكان ما يقلق الدوائر الوطنية في حيفا أن عدد العرب الذين يبيعون الأراضي لليهود يزداد، فيما ظلت مكانة هؤلاء الأفراد ذوي النفوذ كما هي، على الرغم من اعتبار عملهم خيانة.[٥٦] ومثل هذه الأحداث كانت تزعزع بنية الجبهة الوطنية، التي كان الحفاظ على الأرض في أيد عربية ركناً رئيسياً في سياستها.

وبرّرت الحكومة السياسة البريطانية للهجرة على أرضية بناء القاعدة الاقتصادية للبلد من خلال استيراد الأفراد المهرة ورأس المال:

> لقد جرى على الدوام إدراك أن من الضروري، بالنسبة إلى بلد نام مثل فلسطين، بموارد محلية ضئيلة جداً وعدد سكان صغير، تدفّق كل من رأس المال وطاقة العمل عليه، كما جرت منذ زمن طويل محاولة لتأمين صيغة من التوازن بينهما.[٥٧]

إلا إن الشعور العربي العام في حيفا كان أن الإدارة لم تنجح لا في تأمين هذا التوازن ولا في درء الآثار السلبية للهجرة. ففي سنة ١٩٢١، كانت الهجرة اليهودية قد أصبحت قضية حساسة سياسياً شغلت الرأي العام، ومن شأنها أن تولد سخطاً شعبياً وإخلالاً محتملاً بالنظام.[٥٨] وكما نوقش في الفصل الثامن، فإن حياة عرب حيفا الاقتصادية تأثرت فوراً بهذا التدفق، ذلك بأن حيفا شعرت، أكثر من أية مدينة أُخرى، بوقع المهاجرين الجدد الفوري، إذ بقي فيها الكثيرون ممن وصلوا إليها في هذه الفترة المبكرة. وفيما عدا الاحتجاج ضد الهجرة اليهودية من حيث المبدأ، تصاعدت الاعتراضات العربية على الارتفاع في تكلفة المعيشة، وعلى تهديد النشاطات التجارية العربية، واغتصاب العمل من العمال العرب، والتوزيع غير المنصف للأشغال العامة، وكلها أمور ناجمة عن تزايد عدد المهاجرين.[٥٩]

وقد أقلق عرب حيفا أمر إضافي آخر، هو تسلل عناصر شيوعية بين القادمين الجدد، ذوي طموح في نشر العقيدة؛ ففي وقت مبكر من سنة ١٩٢٠، ومع وصول ٦٥٠ يهودياً من روسيا كان عدد كبير منهم بلشفياً ملتزماً، جرت محاولات غير ناجحة لجذب أنصار عرب إلى الخلايا السرية، وللتسلل إلى صفوف الطبقات العاملة عبر نشاطات دعائية سرّية.[٦٠] وكان أبرز نشاطاتهم في حيفا تظاهرة الأول من أيار/مايو ١٩٢١، وتوزيع بيان يدعو العمال العرب إلى الثورة على طبقة الأفندية.[٦١] ونفي عدد كبير من الشيوعيين عقب هذا الحادث، لكن البيانات الشيوعية ظلت تُوزَّع، وتحرض العرب ضد الإمبريالية البريطانية واستغلال طبقة الأعيان الأثرياء. وقد ساعد هذا في زيادة حدة التذمر العربي وخصوصاً في أوساط الطبقات ذات الامتيازات الاقتصادية، ضد الصهيونية والمهاجرين اليهود وحتى الإدارة التي وفرت لهم هذا الملاذ.[٦٢]

وربط بعض أعضاء الإدارة هذه النشاطات الشيوعية بحركة العمال اليهودية، التي شجعت الشقاق بين الفلاحين وملاكي الأراضي، فيما أيّدت في الوقت نفسه تشكيل البنى العسكرية غير الشرعية.[٦٣] وفضلاً عن قوة الدفاع اليهودية السرية، الهاغاناه، التي نظمها جابوتنسكي مبكراً منذ سنة ١٩١٩، اشتهرت اتحادات معينة من حركة العمل بتهريبها للسلاح. هكذا كانت شهرة اتحاد النجارين في حيفا، الذي كانت له صلة بحادث مخابىء الأسلحة التي هُربت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٢١، لحساب السيد روزنبرغ ـ وهو عضو بارز في مكتب العمل اليهودي بحيفا، كان، عندما أُلقي القبض عليه، يحضر اجتماعاً بدا للشرطة أنه يشبه كثيراً اللقاءات الشيوعية.[٦٤] وفي سنة ١٩٢٤، أوردت وزارة الحربية تقريراً عن شركات يهودية منخرطة في تهريب السلاح من دانزغ إلى فلسطين لحساب المنظمات الشيوعية في البلد.[٦٥]

كانت مسألة تسليح المستعمرات اليهودية في الشمال موضوعاً مثيراً للغيظ في أوساط العرب منذ سنة ١٩٢٠، وكان يُطرح في كل احتجاج على سياسة الحكومة. وقد نجمت هذه الاحتجاجات عن حوادث عثر خلالها موظفون عرب في الميناء بطريق المصادفة، على أسلحة مهربة إلى الداخل ومخبأة ضمن معدات زراعية أو مواد بناء؛ والأهم، أن هذه الحوادث، فيما تشير إلى برنامج صهيوني خطر لتكديس الأسلحة، فإنها أذكت شكوك العرب بأن نشاطات مماثلة سابقة قد نجحت. ومع ذلك، كانت دوائر حكومية معينة مستعدة للتغاضي، إن لم يكن الموافقة، على مثل هذه النشاطات. وخلال اجتماع في مقر الحكومة بالقدس، في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٢، ذكر الدكتور وايزمن أنه أعرب عن قلقه لوزارة

المستعمرات.

> إن وزارة المستعمرات أكدت له أنه لا ضرورة لإزعاج نفسه بهذه المسألة، لأن على اليهود أن يحموا أنفسهم؛ كما أعطته سلطات وزارة المستعمرات الانطباع بأنه من وجهة نظرهم، لم تكن هذه المسألة بحاجة إلى عمل خاص أو معارضة حثيثة. وقد تعامل اللورد بلفور والسيد تشرشل ولويد جورج، الذين تحدث معهم جميعاً في الموضوع، مع المسألة باستخفاف، وحتى بالفكاهة.[٦٦]

وأصبحت الضجة الجماهيرية أكثر إلحاحاً عندما كان اليهود المتهمون بتهريب السلاح أو اقتنائه بصورة غير شرعية، كثيراً ما يبرَّؤون لنقص الأدلة، فيما العرب الذين أدينوا بسبب جرائم أصغر بكثير، صدرت بحقهم أحكام قاسية.[٦٧]

مثل هذه الأحداث زاد في تفاقم العداء بين الجماعتين السكانيتين، العربية واليهودية؛ وبينما دفع القيادة التقليدية إلى مزيد من الشعور بالإحباط والعجز فيما يتعلق بسياسة سلطة الانتداب البريطاني، فإنه بالتأكيد شجع أفكار الكفاح والثورة. وأشارت التقارير السياسية الرسمية من حيفا سنة ١٩٢٢، عندما شعرت الإدارة بأنها أحكمت قبضتها على البلد، وعندما بدا أن الحاكم، سايمس، وكأنه يسيطر على التيارات السياسية في المدينة، إلى هذا المزاج الساخط في أوساط قطاع متنام من الجمهور والقيادة:

> ... إن الحاكم يشك في أن الفريق المستعد للمجازفة هو أكبر مما كان عليه في السنة الماضية، وهو أيضاً على استعداد للمجازفة بأكثر مما كان يرغب في مواجهته قبل عام؛ كما يشك في أنه ربما كان هناك تنظيم معروف لعدد قليل من القادة فقط، من أجل إدارة صراع محدد، والسيطرة عليه.[٦٨]

حتى وإن لم يترجم العداء العربي إلى العنف مباشرة، فإن المجال كان يُمهَّد لاحتمالات ثورية، ظهرت في تاريخ لاحق. وكان التهديد العام المتولد عن نشاطات كهذه من جانب اليهود، يقرب المسلمين والمسيحيين من بعضهم البعض في حملتهم ضد العدو المشترك، الأمر الذي أزعج الصهيونيين بصورة جدِّية. ونتيجة ذلك، أحست «الجمعية الإسلامية الوطنية» الموالية للصهيونية في حيفا بأنها مجبرة على إدانة موقف الجمعيات الإسلامية ـ المسيحية، الذي «أغضب السكان وأثارهم بشأن حادث لا أهمية له»، ادعت أنه استخدم لنشر الدعاية المناهضة لبريطانيا.[٦٩] واتخذت المحاولات لزعزعة الجبهة المتحدة ضد الصهيونية، وضد السياسة البريطانية الداعمة لها، صوراً متعددة بالإضافة إلى تشكيل أحزاب عربية

منشقة؛ إلا إن هذه الهجمات والانشقاقات في الحركة الوطنية لم تستنزفا قوتهما الداخلية وتوقفا تطورهما، إلا بعد سنة ١٩٢٣.

خلال المؤتمر الفلسطيني الرابع، الذي عقد في ٢٩ أيار/مايو ١٩٢١، شهدت الجبهة الوطنية الانشقاق العلني الأول، الذي كشف أسسها المهتزة. فقد شجع نجاح الجبهة الإسلامية ـ المسيحية المتحدة، مندوبي حيفا، وخصوصاً المسيحيين منهم، على محاولة الوصول إلى دور أكثر بروزاً ومركزية على المسرح السياسي الوطني. فمن جهة، حاول المسيحيون الضغط من أجل مساهمة أكثر أهمية، كما أوحى بذلك نجيب نصار في اقتراحه إسناد منصب نائب رئيس لجنة المؤتمر التنفيذية إلى عضو مسيحي، وكما ظهر في محاولات فؤاد سعد المتواصلة لتعيين المطران حجار رئيساً للوفد الذي سيرسل إلى لندن للتفاوض مع الحكومة البريطانية. أمّا من جهة أُخرى، فقد كان وفد حيفا، بأعضائه المسلمين المتعددين، مطمئناً بما فيه الكفاية ليتحدى هيمنة القدس، وليطالب بدور أكثر بروزاً.(٧٠) ولم تنجح هذه المحاولات، وعيّن فؤاد سعد من مسيحيي حيفا فقط للمشاركة بالوفد. إن الفشل في تأمين الوسائل للقيادة المسيحية في حيفا، التي كان يهيمن عليها الروم الكاثوليك، لممارسة قوة سياسية تتجاوز الحدود التقليدية، قلّص انخراط ذلك القطاع من الجماعة السكانية السياسية الحيفاوية، وأضاف عنصراً آخر لجبهة المعارضة المتنامية. وكانت ردة الفعل الفورية أن رفض فؤاد سعد المشاركة في الوفد احتجاجاً، بعد أن كان قد انتخب عضواً فيه. وأبعدت هذه الجماعات المسيحية المحبطة نفسها بالتدريج خلال ١٩٢٢ـ ١٩٢٣، عن المشاركة السياسية النشطة، وخصوصاً بعد أن نشر مسلمون أفكاراً إسلامية، متشجعين بانتصارات مصطفى كمال [أتاتورك] في تركيا، والتي اعتبرت تحدياً إسلامياً للهيمنة المسيحية ـ الغربية.(٧١) ومع ذلك، ظلت الجماعة السكانية المسيحية في حيفا ككل، مناهضة للصهيونية بعناد ونشاط.

بعد المؤتمر، وجدت المعارضة الشمالية للقدس، ممثلة بعبد الله مخلص، وسليمان التاجي الفاروقي (الرملة)، وأسعد الشقيري (عكا)، وحسن شكري، دعماً في أوساط بعض العناصر المسيحية في حيفا، التي شاركتهم العداء تجاه القدس. وشجع هذا الوضع على المزيد من العرض العلني للخلافات السياسية، في وقت كانت فيه حركة معارضة مماثلة قد ظهرت في أجزاء أُخرى من فلسطين. نتيجة ذلك، ضعف تضامن الجبهة السياسية الوطنية، أولاً من جرّاء إصرار القيادة المقدسية على الهيمنة، وثانياً بسبب محاولات دوائر سياسية في حيفا، وبالتحديد المسيحية منها، الاستقلال عن تلك القيادة. ومع ذلك، فإن هذه الصدوع كانت

لا تزال صغيرة، إذ تمكنت قيادة حيفا السياسية، صورياً على الأقل، من المحافظة على شيء من الوحدة خلال المؤتمرين الخامس والسادس، اللذين عقدا في آب/أغسطس ١٩٢٢ وحزيران/يونيو ١٩٢٣. وكانت الجبهة الوطنية في حيفا لا تزال قادرة على كسب التأييد الشعبي لحركة المقاطعة سنة ١٩٢٣ ضد محاولتي الإدارة مَنْح العرب مؤسسات حكم ذاتي: المجلسين، التشريعي والاستشاري. إلا إنه في نهاية السنة، تأكدت التحديات التي تواجه التضامن المسلم ـ المسيحي بصورة أكبر، وذلك من خلال تنامي قوة الحركة الصهيونية وترسيخ الانتداب.

المصادر

(١) R. Storrs, *Orientations* (London, 1943), p. 320.

أرسل أللنبي، خلال الأسبوع الأخير من أيلول/سبتمبر ١٩١٨، أي بضعة أيام بعد احتلال حيفا، الكولونيل رونالد ستورز (الذي عين لاحقاً حاكماً عسكرياً للقدس) إلى هناك لتأسيس الإدارة العسكرية.

(٢) *The Palestine News*, 7 November 1918.

عندما مُدَّ خط سكة حديد الحجاز إلى حيفا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٨، تم تحويله عن المسلك الموافق عليه، الذي كان يستلزم تدمير جانب من المسجد.

(٣) *Ibid*, 20 March 1919:

في هذا العدد أُعلن «تنظيم اتحاد الجمعية الإسلامية، وهي مؤسسة تعليمية وثقافية، تهتم بالأوقاف.» وكذلك:

Ahmad al-Imam, Secretary of the Muslim Association, to the Governor, N.D., No. 289/1, 10 August 1928 (ISA 61/547).

وحدد الإمام أن الحاكم ستانتون وافق على رخصة الاتحاد في ٣١ آذار/مارس ١٩١٩، وأن اجتماعات عامة قد عقدت في مبنى الاتحاد منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٩ («النفير»، ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٩).

(٤) جرى استقبال الحكام العسكريين وتوديعهم في لقاءات عبّر فيها رئيس البلدية، والزعيم الديني، محمد مراد، والناطقون السياسيون باسم الجماعة السكانية المسلمة، مثل أحمد الإمام وعبد الله مخلص، عن مشاعر جماعتهم السكانية وتطلعاتهم تجاه البريطانيين. «النفير»، ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٩، وأيضاً:

The Palestine News, 14 November and 19 December 1918.

(٥) Hasan Shukri to Herbert Samuel, 23 March 1920, and Herbert Samuel to Hasan Shukri, 26 March 1920 (ISA, 2/30 CS 5).

انضم إلى شكري في إرسال برقية التهنئة ستة آخرون من «قياديي المدينة» هم: نجيب عمون (محام)، ومحمود ياسين، وسالم جاهل، وحسين أحمد، وفارس الياسين، وجمال صادق.

(٦) جرى تسجيل فرع حيفا من «الجمعية الوطنية الإسلامية» في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢١، وكان خطه السياسي موالياً للصهيونية وللإدارة.

(٧) Z. Vilnay, *Khaifa Be'avar Ve Bahoveh* (Tel-Aviv, 1936), p. 5.

(٨) عُيِّن مخلص ناظراً لمستودعات المكتب المركزي لسكة حديد الحجاز في حيفا (ق. خوري، «الذكريات» (القدس، ١٩٤٥)، ص ٢٣٥)، ثم وظفته إدارة الوقف المحلية إلى أن طرده المجلس الإسلامي الأعلى («اليرموك»، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٤).

(٩) Y. Porath, *The Emergence of the Palestinian Arab National Movement, 1918-1929* (London, 1974), pp. 145, 221.

وتعطي تقارير استخبارية من هذه الفترة معلومات متناقضة عن تحالفاته وتوجهاته السياسية. فقد كان نشيطاً في الحركة القومية في دمشق سنة ١٩١٩؛ وفي سنة ١٩٢١، يذكر أنه كان يؤيد اتفاقاً مسلماً ـ يهودياً، وأنه كان على اتصال وثيق مع كالفارسكي.

Report on the Fourth Arab Congress, 21 June 1921 (CO 733/13).

(١٠) سنة ١٩٢١ عيِّن مديراً مشاركاً لوقف السهلي في حيفا («الكرمل»، ١١ أيار/مايو ١٩٢١). وكان أيضاً عضواً في الجمعية الإسلامية منذ انطلاقتها، ثم نشط لاحقاً في جمعية الشبان المسلمين.

List of Societies (ISA 61/141).

(١١) Col. Waters-Taylor to Chief Administrator (OETA, South), 3 February 1919 (ISA 2/155 Pol 2185).

(١٢) Report to Foreign Office, 8 November 1920 (PRO FO 371 628/1579/88).

(١٣) Herbert Samuel to Co, Despatch 714-Administrative Report for August 1922 (PRO CO 733/25).

(١٤) E. P. Quigley (ADPS) to District Commandants of Police, 6 November 1919 (ISA 2/157).

(١٥) Quigley ADPS (CID-Palestine Police) to ACS (P), Report on «Moslem-Christian Associations in Palestine,» 23 December 1920 (ISA 2/155 Pol 2185).

(١٦) District Commandant of Police-Samaria to Director of Public Security, CID, 29 July 1922 (ISA 2/166 Pol 12).

لم يسجل الاسم العربي لهذه المنظمة المكافحة، ولكن أحد فروعها، الذي فتح في نابلس، كان يحمل اسم «الجمعية الرهيبة»، وقد أنشأها حلمي الفتياني. وورد في التقرير أن أهداف الجمعية هي «قتل البريطانيين والمسيحيين الموالين للبريطانيين.»

(١٧) أنظر: List of Palestinian Societies (ISA 61/152).

إن العلاقة بين أعضاء هذه المنظمة ومجموعات مكافحة سرية سابقة، مثل الكف الأسود في حيفا سنة ١٩٢٩ («الكرمل»، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٩)، ورد ذكرها في معلومات شفوية (حُجبت الأسماء بناء على طلب أصحابها).

(١٨) E. P. Quigley (ADPS) to District Commandants of Police, 6 November 1919 (ISA 2/157).

(١٩) احتجاج قُدِّم إلى الحكومة العسكرية لترفعه إلى الجنرال بولز، المدير العام (CA) إدارة أراضي العدو المحتلة ـ الجنوب (OETA-South)، من ممثلي الجماعات السكانية المسلمة والمسيحية في حيفا، ٢٧ شباط/فبراير ١٩٢٠ (ISA 2/30 CS 5) و ٨ آذار/مارس ١٩٢٠ (ISA 2/30 CS 5). وأنظر أيضاً المراسلة بشأن الاحتجاجات والتظاهرات في حيفا كردة فعل على خطاب الكولونيل ماينرتزاخن أمام ممثلي المسلمين والمسيحيين في حيفا بالنسبة إلى سياسة حكومة جلالته إزاء الصهيونية.

3 March 1920 (ISA 2/155 Pol 2185), 6 March and 8 March 1920 (ISA 2/30 CS 5).

(٢٠) امتدح الحاكم العسكري خدمات البستاني كثيراً سنة ١٩١٩ («النفير»، ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٩). لكن في سنة ١٩٢٠، لم تكن الإدارة راضية عن دوره في الحركة الوطنية، واعتبرته محرضاً.

Report of Fourth Arab Congress, 21 June 1922 (PRO CO 733/13).

(٢١) مقتبس في: B. Wasserstein, *The British in Palestine: the Mandatory Government and the Arab-Jewish Conflict 1917-1929* (London, 1978), p. 174.

(٢٢) Report by Herbert Samuel to the Zionist Commission in London on «Our Relations with the Authorities» (Cairo, 7 November 1919).

(٢٣) بشأن الدور الذي قام به فؤاد سعد ونجيب نصار في الترويج لتعيين المطران حجار في الوفد الفلسطيني الذي أرسل إلى أوروبا، أنظر:

Report on the Christian-Muslim Delegation From Palestine to the UK, 22 July 1921 (PRO FO 371 E 8441/8364/88).

(٢٤) معلومات شفوية، حنا عصفور، بيروت، أيار/مايو ١٩٧٤. وأنظر:

Report on the Christian-Muslim Delegation From Palestine to the UK, 22 July 1921 (PRO FO 371 E 8441/8364/88).

(٢٥) *The Palestine News*, 28 November 1918.

(٢٦) في حيازتي الوثائق الأصلية وسجلات المراسلات لفرع الناصرة من «الحزب العربي الموالي لبريطانيا»، وترجمته «The Arab Anglophile Party». وفي رسالة من نجيب نصار في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٨، تتعلق بقضية العضوية التقنية، لمّح إلى أنه، ومجموعة من المتعاطفين، كانوا قد بدأوا تأسيس الحزب قبل الاحتلال البريطاني.

(٢٧) أنظر سجلات اللقاءات بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٨، و ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩١٨؛ ورسالة ج. كزما إلى الحاكم العسكري، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩١٨.

(٢٨) كانت فروع الحزب في القرى نشطة جداً في توضيح أخطار النشاطات الصهيونية وأهميتها في المناطق الريفية لشمال فلسطين. أنظر تقارير نشاطات الحزب لفروع حيفا وطبرية وصفد بتاريخ ٢١ و ٢٢ و ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩١٨.

(٢٩) لمزيد من التفصيلات بشأن تركيب هذه النوادي وأيديولوجيتها، أنظر:

Porath, *op.cit.*, pp. 74-9.

(٣٠) تقرير من نصار إلى فرع الحزب في الناصرة في اجتماع بتاريخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩١٨.

(٣١) A. W. Kayyali, *Palestine: A Modern History* (London, 1978), pp. 60-63.

(٣٢) أنظر رسالة تيوفيل بوتاجي إلى خليل سكاكيني (أمين سر اللجنة التنفيذية العربية)، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٣ (ISA 65/1 3589). ويتضح من هذه المراسلة أنه لم يكن هناك مودة ضائعة بين بوتاجي ونصار، غالباً بسبب تضارب الطموحات.

(٣٣) كانت الدوائر الوطنية كثيراً ما تطرح موضوع وصول ناصيف إلى البلد حديثاً، كبرهان على غياب ولائه للقضية الفلسطينية. وجرى تأكيد ذلك بصورة خاصة عندما وافق على المشاركة في المجلس الاستشاري سنة ١٩٢٣ («الكرمل»، ٩ حزيران/يونيو ١٩٢٣)، مع أن اسمه لم يذكر. وكان على صلة وثيقة باللجنة التنفيذية الصهيونية، ونقل معلومات عن الدوائر القومية العربية في محاولة لكسب الاعتراف به كسياسي معتدل.

F. K. Kisch, *Palestine Diary* (London, 1938), p. 67.

لكن المراسلة بين ناصيف واللجنة التنفيذية العربية الفلسطينية بشأن هذا الدور تظهر المرارة بينهما. أنظر رسالة ناصيف إلى اللجنة التنفيذية العربية، في ٧ آذار/مارس ١٩٢٥ (ISA 65/1 3589). أمّا فيما يتعلق بالعمل، فقد كان شريكاً في المستودعات المضمونة (١٩٢١) وفي غرفة حيفا للشحن البحري (١٩٣٢)، كما مُنح في نهاية العشرينات، امتياز الحمَّة («الكرمل»، ٨ حزيران/يونيو ١٩٢٩).

(٣٤) «الكرمل»، ٢ تموز/يوليو و ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢١.

(٣٥) Political Report for April 1922 (PRO CO 733/21);

«الكرمل» ٥ تموز/يوليو ١٩٢٢؛ ج. البحري، «تاريخ حيفا» (حيفا، ١٩٢٢)، ص ٣٠. وكان النشطاء من أعضاء «الحلقة الأدبية» هم: أحمد الإمام، وعبد الرحمن رمضان، ويوسف الخطيب، وتوفيق زيبق، ورفيق التميمي، وقيصر خوري، وأديب الجدع، وجميل البحري.

(٣٦) فاتح أعضاء المحفل المصري المندوب السامي في نيسان/أبريل ١٩٢٢ بشأن تأسيس فرع في القدس، ولكن بعد تحقيق دائرة تحري الجرائم والكولونيل ستورز، رُفض هذا الطلب. لقد ظهر أن المحفل المصري لم يكن «أكثر أو أقل من جزء من حزب الوحدة السورية العربي في القاهرة، والذي كان معروفاً بأنه منظمة صهيونية، لنشر الدعاية لها في الجزيرة العربية والشرق الأدنى.»

P. B. Bramley (Director, Public Security) to ACS (Pol), 20 April 1922 (ISA 2/162);

وأنظر أيضاً: Political Report for April 1922 (PRO CO 733/22).

(٣٧) «الكرمل»، ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٢٤.

(٣٨) أنظر أعداد «الكرمل» في السنوات ١٩٢٠ ـ ١٩٣٦. والافتتاحية الموجهة إلى وزير الخارجية، تشرشل، في عدد ٢٥ آذار/مارس ١٩٢١، هي مقالة توضح هذا الوضع (أنظر أدناه حاشية ٤٧). وتظهر الاتصالات الوثيقة بين نصار والإدارة المحلية في المقابلات الخاصة التي منحه إياها سايمس (حاكم حيفا في الفترة ١٩٢٠ ـ ١٩٢٥)، والمتعلقة بعدة قضايا محلية. وقد التزم نصار طلب الحاكم أن يحجب أو ينشر مواد معينة من الأخبار.

Symes to CS, 30 November 1922 (ISA 2/180).

(٣٩) أنظر: «الكرمل»، ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٢١، ومراسلات اللجنة التنفيذية، ١ آذار/مارس ١٩٢١، و ١٣ ـ ١٤ تموز/يوليو ١٩٢٢ (ISA 65/1 01058). وأنظر أيضاً:

Public Proclamation to the Arab Nation from the Muslim - Christian Association of Haifa, on 11 July 1922 (ISA 65/1 01026).

(٤٠) انضم مندوبو حيفا إلى بعض ممثلي القدس وغزة في معارضة بعض القرارات التي أعلنها المؤتمر، فلم يوافقوا على تغيير اسم فلسطين إلى سورية الجنوبية، وأرادوا فقط نمطاً من الاتحاد الثقافي مع سورية العربية، فيما تبقى حكومة فلسطين مستقلة تتمتع بحكم ذاتي تحت الحماية البريطانية، وتمنع الهجرة الصهيونية. أنظر:

(ISA 2/155 Pol 2155) Reports on the Palestine Conference, 31 January and 25 February 1919.

(٤١) احتجاج مقدم إلى الجنرال بولز ـ المدير العام (إدارة أراضي العدو المحتلة (الجنوب))، ٢٧ شباط/فبراير ١٩٢٠ (ISA 2/30 CS 5).

(٤٢) من الكولونيل ستانتون إلى قيادة (إدارة أراضي العدو المحتلة (الجنوب))، ٣ آذار/مارس ١٩٢٠ (ISA 2/155 Pol 2185).

(٤٣) بشأن تظاهرة ٨ آذار/مارس ١٩٢٠، أنظر:

ISA 2/30 CS 5; ISA 2/155 Pol 2185.

(٤٤) كانت الجماعات السكانية كلها تحتفل بالمناسبات الدينية مثل مولد الرسول (ص)، على أنها أعياد وطنية («الكرمل»، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٠). وعندما نقل المساجين المتهمون بالاشتراك في أحداث النبي موسى عبر حيفا إلى سجن عكا، قوبلوا أيضاً بجمهور كبير يهتف لهم كأبطال (معلومات شفوية، وديع جبور، حيفا، نيسان/أبريل ١٩٧٥)، وكذلك في:

J. 'Asfour, *Palestine: My Land, My Country, My Home* (Beirut, 1967), p. 59.

(٤٥) بشأن المؤتمر الفلسطيني الثالث، أنظر الملفات ذات الصلة في:

ISA 65/1 01058; Porath, *op.cit.*, pp. 108-10;

«الكرمل»، ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٠.

(٤٦) أنظر: Correspondence of the Christian - Muslim Association of Haifa to the Executive Committee of the Palestine Arab Congress, 19 and 20 March 1921 (ISA 65/1 01058);

وأنظر أيضاً: «الكرمل»، ٢٢ آذار/مارس ١٩٢١.

(٤٧) عبرت «الكرمل» عن صدمتها من القتلى في شوارع حيفا في ٢٥ آذار/مارس ١٩٢١، ولم تستطع إلا أن تنتقد ممارسات الحكومة، وإن كان ذلك بأسلوب مبطن. وكان الحل المقترح يثبت الموقف المحافظ للصحيفة وللأعيان السياسيين الذين كانت تمثلهم. لقد نصحت العرب بتعزيز وحدتهم الجماعية والالتزام بالقانون («الكرمل»، ٥ نيسان/أبريل ١٩٢١). وأنظر أيضاً: البحري، مصدر سبق ذكره، ص ١٧ ـ ١٨.

(٤٨) اتهم الكثيرون من الوطنيين في حيفا قائد الشرطة بأنه أطلق النار عمداً على شخصين في التظاهرة. وذكر إسكندر مجدلاني من حيفا أنه سمع المطران حجار يوجه هذه التهمة للقائد

نفسه (معلومات شفوية، إسكندر مجدلاني، حيفا، أيار/مايو ١٩٧٥). كما أوردت السيدة مودي في مذكراتها، أن «السيد سنكلير أوقف أعمال الشغب في حيفا بعدد قليل من الطلقات المصوَّبة جيداً.»

Moody Diaries, MSS Brit Emps 382, Box 1 File 2, entry for 28 July 1922, (Bodleian Library, Oxford).

(٤٩) CO to FO, February 1921 (PRO FO 371 E3882/35/88) and Report of June-July 1921 (PRO FO 371 E7618/35/88).

(٥٠) Secretary of State to HC, 1 March 1921 (PRO FO 371 E2472/32/88).

وأنظر أيضاً: B. J. Smith, *The Roots of Separatism in Palestine* (Syracuse, N.Y., 1993), Chapter 6;

وكذلك: أ. هـ. جادر، «سياسة توزيع امتيازات المشاريع الكبيرة في فلسطين أيام الانتداب»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٥٥، آذار/مارس ١٩٧٦، ص ١٨٤.

(٥١) هذا الوعي العربي والاحتجاج المتصاعد في حيفا ضد هذه الامتيازات ومبيعات الأراضي، كانا موضوع الكثير من تقارير حاكم اللواء، سايمس، إلى وزارة المستعمرات.

Political Reports, December 1922 (PRO CO 733/41), June 1922 (PRO CO 733/23), G. S. Symes to CS, 30 November 1922 (ISA 2/180), CO to FO, Political Report, April 1923 (PRO FO 371 E5650/206/65).

(٥٢) بشأن روتنبرغ، أنظر الفصل الثالث عشر؛ وبالنسبة إلى كبّارة وأرض الرمل، أنظر الفصل الرابع عشر.

(٥٣) أنظر رسالة تيوفيل بوتاجي إلى خليل السكاكيني، أمين سر اللجنة التنفيذية، في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٣ (ISA 65/1 3589)؛ وأيضاً: «جراب الكردي»، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٣.

(٥٤) رسالة سرية من سايمس إلى السكرتير العام، في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٢، تتعلق بمناقشته مع نجيب نصار بشأن امتياز كبارة والرأي العام العربي الذي أزعجه هذا الموضوع (ISA 2/180). أنظر رسالة تيوفيل بوتاجي إلى خليل السكاكيني، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٣ (ISA 65/1 3589).

(٥٥) بشأن دور البستاني في الدفاع عن المدعين العرب، أنظر المراسلات المتعلقة بالموضوع، في ١ آذار/مارس و ١١ حزيران/يونيو ١٩٢٣؛ ٢٧ شباط/فبراير، و ٤ آذار/مارس، و ١٣ حزيران/يونيو ١٩٢٤؛ (ISA 2/231).

(٥٦) «الكرمل»، ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٢٢؛ ٨ حزيران/يونيو ١٩٢٩.

(٥٧) A. M. Hyamson, *Palestine Under the Mandate 1920-1948* (London, 1950), p. 73.

(٥٨) تقرير إلى وزارة الخارجية عن الوضع السياسي لشهر آب/أغسطس ١٩٢١ (PRO FO 371 E9807/35/88).

(٥٩) «الكرمل»، ١٤ و ٢١ أيار/مايو ١٩٢١.

(٦٠) قامت النشاطات المبكرة (١٩١٩ ـ ١٩٢٣) للخلايا الشيوعية سرياً في المدينة، وعقدت

الاجتماعات ليلاً تحت الأشجار في جبل الكرمل (معلومات شفوية، بنينا واينهاوس، حيفا، أيار/مايو ١٩٧٥).

(٦١) Report by Admiralty, March 1920 (PRO FO 371 E1223/164/44); CO to FO, 1 May 1921 (PRO FO 371 E888/35/88); Report from Dept. of Public Security, May 1923 (PRO CO 733/44).

(٦٢) بشأن نظرة العرب إلى النشاط الشيوعي في فلسطين واتصاله بالصهيونيين والإدارة البريطانية، أنظر: «الكرمل»، ٥ و ٢٥ أيار/مايو ١٩٢١، و «جراب الكردي»، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٣.

(٦٣) Report by E. Richmond on «The present tendencies and dangers of the Jewish Labour Movement in Palestine,» 30 June 1922 (PRO CO 733/33).

(٦٤) Report by District Governor, Haifa, 15 December 1921 (PRO CO 733/33).

(٦٥) War Office to FO, March 1924 (PRO FO 371 E2536/2536/65).

(٦٦) مذكرة عن اجتماع في مقر الحكومة، ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٢ (PRO CO 733/41). واستمر هذا الموقف الرسمي نفسه، سنة ١٩٢٥، بالنسبة إلى الأسلحة المهربة إلى حيفا ويافا.

American Consul at Haifa, Oscar Heizer, American Consular Reports, 30 April 1925.

(٦٧) بالنسبة إلى الاحتجاجات العربية، أنظر:

Muslim-Christian Association to HC, 24 December 1921 (ISA 2/158).

(٦٨) Political Report for June 1922 (PRO CO 733/23).

(٦٩) Muslim National Society to Sir W. Deedes, 27 February 1922 (ISA 61/547).

(٧٠) لمزيد من التفصيلات بشأن المؤتمر الرابع، أنظر:

Report to CO, 21 June 1921 (PRO CO 733/13) and Report to FO, 22 July 1921 (PRO FO 371 E8441/8364/88).

(٧١) أنظر: Political Reports for the Northern District for December 1921 (PRO CO 733/8), April 1922 (PRO CO 733/21), September 1923 (PRO FO 371 E9049/65).

الفصل الثالث عشر

طَوْر التَفتت السّياسي

انقسامات الحركات
في الجبهة الوطنية

أظهر الفصل السابق كيف أنه خلال الأعوام الأولى من الاحتلال البريطاني، أخذت المعارضة العربية للحركة الصهيونية الأولوية على المشاعر السياسية الأخرى، وعبرت عن نفسها في إيجاد بنى وطنية متحدة، ارتفعت فوق الخصومات القديمة بين الجماعات السكانية. فالشعور المناهض للصهيونية أوجد تحالفاً سياسياً بين سكان حيفا من العناصر المتعددة، على الرغم من اختلاف توجهاتهم الفكرية ومواقفهم السياسية وأصولهم الاجتماعية ـ الطائفية. ولكن تطورات ما بعد الحرب التي شجعت تشكيل هذه الجبهة أدت، في الوقت نفسه، إلى ظهور مجموعة واسعة من التيارات السياسية ـ الاجتماعية الجديدة في شرائح مجتمع حيفا المتنوعة. وخلال الفترة الانتقالية، وحتى سنة ١٩٢٣، واجهت الحركة الوطنية العربية الناشئة في المدينة مشكلات ناجمة عن تركيبتها الاجتماعية بالذات، وعن المجتمع ككل، وعن وقائع الاحتلال السياسية. وفي سنة ١٩٢٣، عندما تأسس الانتداب رسمياً،(١) وعندما هُزمت التجربة العربية في سورية، وأُضعف منظرو الحركة الوطنية الواسعة، واستنفدت محاولة تشكيل جبهة موحدة مناهضة للصهيونية ذاتها في تلك اللحظة، أُعدَّ المسرح للتركيز على القضايا المحلية وما نجم عن ذلك من انقسام الوحدة المكتشفة حديثاً. وفي الفترة ١٩٢٣ ـ ١٩٢٩، تركزت الحياة السياسية في حيفا على المشكلات التي استحدثتها السياسة البريطانية والممارسات الصهيونية، وعلى إيجاد الحلول لها في إطار المجتمع السياسي في المدينة بالذات، كما في فلسطين. ولقد قلّص هذا الوضع الخيارات ومجال المناورة، وسرَّع مسار التنوع الداخلي.

حجر الزاوية في الشقاق

ظهرت العلامات الأولى للشقاق في نهاية سنة ١٩٢١، لدى تأسيس «الجمعية الإسلامية الوطنية»، التي حظيت بموافقة الإدارة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢١، على أساس هدفها المعلن، وهو بالتحديد، العمل مع الحكومة وتشجيع العلاقات الحسنة بين القطاعات المتعددة في البلد. وقد عبر المندوب السامي تكراراً عن رأيه في أن هذه:

> الجمعيات [الجمعيات الوطنية الإسلامية] تدين بأصولها إلى حد كبير، للسيد كالفارسكي، وهو من اتحاد الاستيطان اليهودي، وعضو يهودي في المجلس الاستشاري. فهو مقتنع بأن نشاطاتها ستثبت قيمتها في التقريب بين الجماعتين السكانيتين، العربية واليهودية.(٢)

ورأى حاييم م. كالفارسكي، رئيس الدائرة العربية في اللجنة التنفيذية الصهيونية، هذه الجمعيات كوسيلة لتشجيع الدعاية الموالية للصهيونية، وذلك عبر معارضة المنظمات الإسلامية ـ المسيحية، وقد وفر لها الأموال لتشغيلها حتى الجزء الأخير من سنة ١٩٢٣. ومنذ ذلك الوقت، وعندما واجهت اللجنة التنفيذية الصهيونية أوضاعاً عسيرة وقطعت الدعم المالي، توقفت الجمعيات عن العمل.(٣) وخلال عمرها القصير [الجمعيات] ظلت الإدارة تشكك في فاعليتها بسبب اعتمادها المالي الواضح على الصهيونيين.

فُتحت فروع لهذه الجمعية في كل المدن الفلسطينية الرئيسية خلال سنة ١٩٢١، وأنتجت المدن الأشدُّ معارضة للقدس الفروع الأكثر نشاطاً. ومع ذلك، فهذه المعارضة لم تكن الميزة الوحيدة المشتركة لأعضاء الجمعية، كما لم تكن كل العناصر الفلسطينية المعارضة للقيادة المقدسية مرجّحة للعضوية فيها. وتميزت الجمعية من كل الحركات السياسية الأُخرى في فلسطين بدعمها القوي للحركة الصهيونية وللمبادىء التي جسدتها، وبعضويتها الإسلامية البحتة وانحيازها الواضح ضد المسيحيين، وبأنها تشكلت من شخصيات سياسية سابقة، استثنيت من التيار الوطني المركزي.

عكس فرع حيفا للجمعية الوطنية الإسلامية، بتركيبه ودوره، هذه الخصائص أكثر من أي فرع آخر، بفضل مساهمة حسن شكري، عماد الجمعية في حيفا. فقد اعتمد شكري في معيشته على منصبه كرئيس للبلدية، الذي تولاه سابقاً خلال الحكم العثماني، ثم توقف هذا المصدر للدخل والمكانة في نيسان/أبريل ١٩٢٠،

عندما صرفه الكولونيل ستانتون، بعد إرساله برقية ترحيب إلى المندوب السامي الجديد، هربرت صامويل، الذي كان بذاته يهودياً. واتخذ الحاكم العسكري هذه الخطوة عقب ضغط مارسته الجمعية الإسلامية ـ المسيحية المحلية،[٤] فأوغر هذا الصرف صدر شكري، وأبعده أكثر عن التيار الوطني في المدينة، الذي كان، بالنتيجة، عربياً بدعم مسيحي قوي. لقد تعاطف مع الحركة الصهيونية قبل الاحتلال، والآن، أصبح في إمكانه أن يسمح لتعاطفه بالتعبير الحر، كون الإدارة قد أقرت الحركة علناً. وقدّره الصهيونيون كحليف، ودفعت له الإعانات المالية بصورة منتظمة حتى سنة ١٩٢٥،[٥] ورافعت اللجنة التنفيذية الصهيونية في قضيته بشأن وظيفة حكومية.[٦] إن خلفية شكري العائلية، كصهر للملاك الثري مصطفى باشا الخليل، الذي كانت له، وإياه، علاقات وثيقة بوكالات شراء الأراضي الصهيونية، ضمنت له دعماً صهيونياً؛[٧] ومن جانبه، حاول شكري بإخلاص، تعزيز الأهداف الصهيونية وتجنيد المؤيدين للصهيونيين في أوساط الدوائر المسلمة المحترمة في حيفا.

منذ البداية، استطاع أن يجذب عدداً من المسلمين من أصحاب المقامات الرفيعة للانضمام إلى الجمعية الإسلامية الوطنية، وهؤلاء كان من شأنهم جميعاً تحقيق مكاسب من خلال التعامل مع هذا النمط من الجسم المنشق. فالحاج خليل طه، وهو تاجر مسلم محترم، استضاف الاجتماع التأسيسي في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢١؛ أمّا الشخصية المهمة الأُخرى، والتي انضمت في ذلك التاريخ وانتخبت رئيساً، فكانت الشيخ يونس الخطيب، قاضي مكة السابق، والذي كان سنة ١٩٢١ ممثلاً للعلماء في حيفا.[٨] وكان هذان الرجلان كلاهما قد فقدا تأثيرهما السابق في الجماعة السكانية المسلمة لمصلحة قادة جدد هم على علاقة بالحركة الوطنية، مثل الحاج إبراهيم والشيخ مراد. ولقيت الجمعية استحسان بعض أبناء عائلة أبو زيد، التي عملت في صيد السمك وتحميل السفن بالاشتراك مع عائلة رنُّو، وهي أيضاً عربية مسلمة. واستغلت اللجنة التنفيذية الصهيونية خدمات هذه العائلات في إنزال البضائع والمهاجرين في ميناء حيفا، وفي سنة ١٩٢٤، تمَّ التوصل إلى اتفاق رسمي بينهم[٩] ـ وهو عبارة عن شراكة استُخدمت سنة ١٩٣٠، كوسيلة سمحت لمحمّلي السفن اليهود من سالونيكا بالحصول على موطىء قدم لهم في ميناء حيفا.[١٠] بالإضافة إلى العرب الذين انخرطوا في هذه الجمعية، ساعد في التنظيم المحلي، أحد رفاق كالفارسكي اليهود، الذي عاش في حيفا، واسمه سابير.

بعد البيان العلني الأول للجمعية الإسلامية الوطنية في ٢٧ شباط/فبراير

١٩٢٢، الذي دان التحريض ضد الحركة الصهيونية وتهريب السلاح،[١١] انشقت الصفوف، واستقال الشيخ الخطيب، الذي لم يوقع على البيان.[١٢] بعد ذلك، تولى شكري القيادة واستمر في سياسة الجمعية المعلنة إلى أن تلاشت من الوجود سنة ١٩٢٣؛ وبقيت العضوية صغيرة وتأثيرها محدوداً، والشخصيتان المعروفتان جيداً هما طه وشكري فقط. لكن حقيقة أنه أمكن تشكيل مثل هذه الجمعية تشير بوضوح إلى توفر عناصر داخل الجماعة المسلمة المحلية، والتي لأسباب شخصية ومالية أساساً، شعرت بالاغتراب من جرَّاء التيار الوطني المسلم في المدينة، والبروز المسيحي في كل من حلبتي الاقتصاد والسياسة[١٣] ـ وهو تحامل على المسيحيين، أصبح الآن يتلقى التشجيع من الموظفين الرسميين والسلطات الصهيونية.[١٤] هذه العناصر أصبحت تتماثل مع التيار الموالي للصهيونية والإدارة في المدينة، ومع أنها كانت على الأغلب من المسلمين في البداية، فإن بعض المسيحيين البارزين أخذوا الخط نفسه، وهم أشخاص مثل سليمان ناصيف، الذي التمس دعماً مالياً صهيونياً لجريدة المعارضة، «مرآة الشرق»، سنة ١٩٢٣.[١٥] وفي الإمكان العثور على أنصار لهذا الموقف السياسي دائماً داخل قطاعي الجماعة السكانية العربية كليهما، إلا إنه بعد سنة ١٩٢٣، أصبحت هناك مجموعة من الأفراد تؤدي هذا الدور أكثر من الأحزاب المنظمة.

بناء على ذلك، كانت الجماعات السكانية السياسية في حيفا، في نهاية سنة ١٩٢٣، قد أصبحت في حالة متقدمة من التفرقة الأيديولوجية، نتيجة تركيبتها الذاتية والمؤثرات الخارجية، ونجحت جزئياً المحاولات الصهيونية والبريطانية لجذب اهتمام ما اعتبرته عناصر عربية «معتدلة». وسجلت «الجمعية الإسلامية الوطنية»، النجاح الأول للخطط الصهيونية، وشكلت نواة الجماعة الموالية للصهيونية، التي توسعت لاحقاً وتقوَّت من خلال السيطرة على البلدية بالتدريج. ولم تشجع الإدارة الجمعية بصورة فعالة، ولكنها لاءمت أهدافها بحيث تنطوي على عناصر تتماثل مع ما اعتبرته «معتدلاً» و«معقولاً»، والتي بطبيعة الحال أيدت سياسة الانتداب. وفي حيفا، ساهمت الإدارة في انقسام الجبهة الوطنية من خلال سياسة متعمدة لتحييد العناصر المترددة أو المحافظة فيها. ولهذا الغرض، استخدمت عدة وسائل، ليس أقلها الحوافز الاقتصادية والاجتماعية في التوظيف،[١٦] والفرص التعليمية والأنظمة القمعية. وهذه الأخيرة، التي حدَّت الخيارات بالتدريج أمام التعبير السياسي في المدينة، راوحت من الرقابة على الصحافة إلى قانون المسؤولية الجماعية،[١٧] ومنعت أي موظف حكومي من الانضمام إلى منظمات وطنية أو التبرع لها.

حزب المعارضة:
سمة من التصدع الوطني

ساهمت القيادة المقدسية أيضاً في تصدع القوى الوطنية في حيفا، من خلال إيجاد حلفاء وجواسيس خاصين بها داخل الجماعة السياسية، وبذلك سرَّعت الاستقطاب في تيار موال للقدس، وآخر معارض له.[١٨] وكان العداء لهيمنة القيادة المقدسية قوياً في حيفا والألوية الشمالية، وظلّ قوة كامنة لبعض الوقت قبل سنة ١٩٢٣. فالجماعة السياسية في الشمال كانت لها تقليدياً قيادتها السياسية الخاصة التي، إلى وقت قريب، كانت تتطلع إلى بيروت، وحتى إلى دمشق، للإرشاد وكمصدر لحركتها السياسية. ونبع الموقف الذي استمر بعد الانفصال عن سورية من تركيبة الشريحة المتعلمة والواعية سياسياً في حيفا، فقد كانت العلاقات العائلية والاقتصادية شائعة بين مدن الشمال والمدن السورية، وقاد ذلك إلى تبادل الأفكار والتوجهات السياسية. وكما رأينا في الفصل السادس، فإن الجماعة التجارية العربية في حيفا توسعت خلال العشرينات من القرن العشرين، عبر قدوم عدد كبير من العائلات الدمشقية المسلمة، وعدد أصغر من اللبنانيين المسيحيين، سعى الكثيرون منهم للعمل في القطاع العام. وكانت هذه العناصر الجديدة، سواء منها المسلمة أو المسيحية، أقل ميلاً إلى اتِّباع القيادة المقدسية.

وكانت السمة الأُخرى هي العداء الشخصي القوي الذي كان الكثيرون من النخب السياسية الشمالية يكنّونه للقيادة الجنوبية. إلا إنه من الخطأ ربط حركة المعارضة بالتيار الموالي للصهيونية في أوساط الجماعة السياسية العربية، أو بالتوجه المضاد للوطنية أو اللاوطني لدى بعض الدوائر التقليدية، أو حتى الموالية للعثمانية من القيادة العربية، كما يستخلص بورات على ما يبدو.[١٩] فالمعارضة كانت ميزة للحركة السياسية الشمالية وتعبيراً عنها، وضمت أعضاء من جميع القناعات السياسية. وفي أوساط قيادة حيفا السياسية، كان معسكر المعارضة هو الأكبر، وكان يتمثل بأناس في الحركة القومية العربية، مثل معين الماضي، وكذلك بأفراد مثل حسن شكري، ممن أيدوا سياسة موالية للصهيونية. إلا إن المعارضة في حيفا لم تكن تعني التحالف الأوتوماتيكي مع المعارضة في القدس، أو الالتقاء الكامل مع القادة السياسيين في المعارضة الشمالية. وكما يذكر عدة أعضاء في الدوائر السياسية المسلمة والمسيحية في حيفا، فإنه كثيراً ما كانت المعارضة متساوية مع طرفي النزاع في القدس، الحسينيين والنشاشيبيين.[٢٠]

وقادت التوجهات السياسية المتعددة والصراعات الأيديولوجية الشخصية، بعد

سنة ١٩٢٣، إلى تقطيع أوصال الائتلافات الهشة التي شكلت على عجل عقب الاحتلال البريطاني والتحدي الذي طرحه انتقال السيادة إلى سلطة الانتداب التي تدعم الأهداف الصهيونية. فالخلافات بين الجماعات السياسية كثيراً ما انحطت إلى عداوات شخصية، أُظهرت إلى العلن واستقطبت أنصار القادة الأفراد بدلاً من مؤيدي توجه أو تيار سياسي. وهذه الخلافات أوجدت زخمها الخاص، وتفاقمت من جرّاء الانقسامات الطائفية والعائلية والاجتماعية والاقتصادية، القديمة العهد، والتي كثيراً ما كانت خاصة بالوضع في حيفا وبالأوضاع المتغيرة الناجمة عن التطورات الاقتصادية. وفضلاً عن التيار الذي مثله حسن شكري وبعض رفاقه (إذ لم ينحصر أنصاره في أُولئك الذين خرجوا علناً إلى جانب السياسة الصهيونية)، فإن تيارات سياسية أُخرى عبرت عن نفسها في صورة أحزاب وجمعيات وجماعات، تأثرت، أو قادها، إمّا ناطق من الأعيان أو الخطباء، وإمّا توجهات وتيارات سياسية.

على المستوى الوطني، نظمت جبهة المعارضة نفسها في الحزب الوطني العربي الفلسطيني، الذي اجتمع في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٣،[٢١] وقامت حيفا بدور مهم في ذلك، فيما انتخب عبد الله مخلص سكرتيراً له، وأصبحت جريدة «الكرمل» الناطقة باسمه في الشمال. وكان برنامج الحزب شبيهاً جداً ببرنامج الوطنيين في اللجنة التنفيذية والجمعية الإسلامية ـ المسيحية، مع أنه في الواقع، تنافس مع الأخيرتين من خلال اتخاذ موقف أكثر تطرفاً في مناهضة الصهيونية وضد وعد بلفور. إلا إنه عارض سياسة عدم التعاون مع الإدارة، وعبّر عن عدم رضاه من الأسلوب الذي مثلت به القيادة السياسية القضية العربية، إذ كانت خطته هي «الأخذ من الحكومة كل ما يمكن أخذه، وتبني الموقف الأقوى والممكن تجاه الأمور التي لا يزال في الإمكان تأمينها.»[٢٢] ومع أنه طالب بإقامة حكومة وطنية وبرلمان منتخب، فإن السعي لذلك تم تحت الحماية البريطانية، وهو بند جرى تبنيه لإظهار براغماتية الحزب المعتدلة. وانتخب سليمان التاجي الفاروقي رئيساً، وأصبح أسعد الشقيري، الذي انضم إليه مبكراً في سنة ١٩٢٤، دعامته في الشمال.

بغض النظر عن العدد الكبير من الفلسطينيين المتعاطفين مع جبهة المعارضة، فإن الحزب الوطني العربي الفلسطيني لم يجذب الكثير من الأعضاء، وخصوصاً في حيفا. فقد اعتبر بعض الأشخاص برنامجه ناقصاً، مثل سليمان ناصيف الذي سعى لأداة أكثر محاباة حتى للإدارة والصهيونية.[٢٣] وحجب معين الماضي أيضاً دعمه، ربما لأن برنامج الحزب لم يكن يلبي اقتراحه لإقامة مجلس تشريعي

تمثيلي ملائم عبر التفاوض مع الحكومة. إلا إنه سنة ١٩٢٤، اتضح أن الماضي كان يتوق إلى إيجاد نواة تأثيره الخاصة في مقر عائلته ـ إجزم ـ وهي بلدة زراعية قريبة من حيفا، إلى جانب قاعدة في المدينة. وخلال فترة طويلة، واصلت عائلة الماضي التعبير عن مشاعر وطنية مناهضة للصهيونية، في حين كانت «جمعية تعاون القرى» التي تبنتها الصهيونية، ناشطة في منطقة الناصرة.[٢٤]

وحقيقة أن بعض أعضاء الحزب الوطني العربي الفلسطيني، وخصوصاً في القدس، كانوا سابقاً على صلة بموقف متعاطف مع الصهيونية، أبعدت بعض الأتباع المحتملين وأثرت في الموقف العام إزاء الحزب. أمّا الأكثر أهمية فكان غياب الدعم الذي أبدته القيادة المسيحية في المدينة. وباعتراف الجميع، كانت الجماعة السكانية المسيحية، في جميع تظاهراتها، لا تزال تتمثل بالجمعية المسيحية، التي ترأسها فؤاد سعد في المجلسين الفلسطينيين لسنتي ١٩٢٢ و١٩٢٣، ولكن مشاركتها أصبحت اسمية فقط، كما صار انسحاب المسيحيين من الحلبة السياسية جلياً. رسمياً، ظلت القيادة المسيحية غير ملتزمة بالحزب الجديد، مع أنها تعاطفت معه بصورة عامة لموقفه المناهض للقدس،[٢٥] لكن ملامح متعددة جعلت المسيحيين يتوقفون عن المشاركة، وخصوصاً بعد ما اعتبر نكسة في المؤتمر الرابع؛ فصلة الفاروقي، زعيم الحزب الوطني العربي الفلسطيني، بصحيفة «الجامعة الإسلامية»، التي اتبعت خطاً إسلامياً متشدداً، وكثيراً ما نشرت مقالات حادة في الموضوع، وكذلك المكانة الدينية السابقة لراعي الحزب، الشقيري، وطموحاته الشخصية المثابرة، أزعجتا المسيحيين كثيراً. وحتى الكرمل لم تقدم دعمها المخلص خلال السنوات الخمس الأولى، وفقط في منتصف سنة ١٩٢٤، بدأ نصار هجومه الجبهوي على اللجنة التنفيذية العربية والمجلس الإسلامي الأعلى. والحقيقة التي أثارت مشاعر المسيحيين الحساسة جداً أكثر، كانت أنهم، بينما نظروا بتخوف إلى تنامي قوة المجلس الإسلامي الأعلى على حساب اللجنة التنفيذية العربية واحتمال إضفاء طابع إسلامي على الحركة الوطنية، فإن إنجازات مصطفى كمال في تركيا، التي اعتبرت في فلسطين نصراً للأمة الإسلامية، قوّت مكانة النخب المحافظة الموالية للعثمانيين، والتي كان كثيرون منها بارزين في حركة المعارضة.[٢٦] بالإضافة إلى ذلك، شعروا بأنه من الأفضل لهم ألاّ يتماثلوا مع حزب موقفه من الصهيونية مشبوه، على أقل تقدير.

وكان مخلص ونصار هما المؤيدان الرئيسيان للحزب في حيفا، اللذان كان تأثيرهما يتناقض مع غياب قوته العددية. فأغلبية مواقف الحزب، التي أصبحت بالتدريج أكثر راديكالية، صدرت عن السكرتير، مخلص، ونشرت في «الكرمل»

و«مرآة الشرق» في القدس. وفيما كان الداعمون النشطون قلة، كان المتعاطفون كُثراً، كما كانت دوائر حيفا السياسية متسامحة مع الحملة الشديدة التي شنها الفاروقي، والشقيري، ومخلص، ونصار، في «الكرمل»، ضد المجلس الإسلامي الأعلى وأنصاره في حيفا. وظل نصار ثابتاً على موقفه السياسي الأساسي ضد الصهيونية، واستخدم الحزب لتعزيز موقفه هذا، وخصوصاً عندما شعر بأنه على حق وهو ينسب إلى خصومه مقاربة موالية للصهيونية. وكان هذا هو السلاح الذي استخدمه عندما هاجم موقف اللجنة التنفيذية العربية الموالي للهاشميين، وتأييدها للمعاهدة الأنكلو ـ حجازية في سنة ١٩٢٤.[٢٧] وبالاختصار، فإن نصار عرض برنامج الحزب السياسي من منظور التزامه الشخصي العميق، ونبعت معارضته لبنية المجلس الإسلامي الأعلى ونشاطاته، من إدراكه أن القيادة الحسينية كانت تحاول احتكار الحركة الوطنية ومواردها المالية بأساليب قادت إلى الإرباك الشعبي. فبالنسبة إليه، افتقد القادة المقدسيون خصال القيادة، التي عليها الاهتمام برفاه أتباعها الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي.[٢٨] وأصبحت الحملة أكثر شخصية ومرارة في أوقات التنافس الشديد بين الجبهتين، كما كان الحال في الفترة ١٩٢٦ ـ ١٩٢٧، خلال النشاطات التي سبقت انتخابات البلدية، وكذلك في الفترة ١٩٢٨ ـ ١٩٢٩، خلال الأحداث التي أحاطت بالتحركات للتوفيق بين الحزبين، والمؤتمر الفلسطيني السابع، وأيضاً قبل أحداث أيلول/سبتمبر ١٩٢٩ الدامية.

على المستوى المحلي، أسس الحزب «جمعية الشبان المسلمين»،[٢٩] ولكن ليس هناك سجل لنشاطاتها. ومن خلال «الكرمل»، كشف نصار ومخلص مواقف خصومهما وولاءاتهم، وخصوصاً أولئك النشيطين في الجمعية الإسلامية. وكان الهجوم على هذه الجمعية لا يقل حدّة عن الهجوم الموجه ضد المجلس الإسلامي الأعلى، وكثيراً ما كان يذكّر بأعمال الخيانة لأعضائها، مثل مبيعات الأراضي.[٣٠] ومن المثير للاهتمام خلال هذه الفترة، التطور في توجه نصار السياسي، إذ تنامت معارضته للإدارة البريطانية. ففي البداية، انحصرت انتقاداته بالحاكم، سايمس، الذي اعتبره غير متعاطف مع العرب، مع أنه اعترف به كضابط مجتهد في خدمة السياسة البريطانية. أمّا خلال سنوات الكساد الاقتصادي الصعبة، في الفترة ١٩٢٦ ـ ١٩٢٨ (أنظر الفصل الثامن)، فقد أصبح أكثر مباشرة في هجماته على الاحتلال، أو «الاستعمار»، البريطاني، وعلى أساليبه في إفقار الاقتصاد وفي زيادة الوضع سوءاً من خلال تعيين موظفين بريطانيين.[٣١]

من جانبها، ردت الدوائر السياسية التي أيدت القيادة المقدسية في حيفا بأسلوب مماثل، الأمر الذي كرّس الانقسام المبكر للجبهة المتحدة. وقد رأت هذه المجموعة نفسها، كما تجسدت في الجمعية الإسلامية بتوجيه الشيخ محمد مراد، على أنها حاملة اللواء الصامدة والوفية لمطالب السكان العرب الوطنية. وإذ اعترف بمؤشرات الانقسام داخل الجبهة الوطنية في حيفا، فقد بذل أحمد الإمام جهوداً ضخمة منذ سنة ١٩٢٠ لإصدار صحيفة تصبح صوت الجمعية. وفي ٣ آب/أغسطس ١٩٢٤، صدرت «اليرموك» لأول مرة في حيفا،[٣٢] وطرحت في عددها التمهيدي هدفها على أنه: «خدمة فلسطين والشرق العربي وسورية، التي، بتقطيع أوصالها، تأثر العرب والبلدان الإسلامية سلباً.» وكان من مؤيديها الرئيسيين رشيد الحاج إبراهيم، وعبد الرحمن الحاج (رئيس بلدية حيفا بعد طرد شكري)، وسليمان الصلاح (رئيس الجمعية الإسلامية منذ سنة ١٩٢٤)، وكذلك المفتي، وأحمد الإمام. وفضلاً عن الحطّ من قدر أعضاء المعارضة، وخصوصاً الشقيري ومخلص ونصار، سواء لشخصهم أو لآرائهم السياسية،[٣٣] حاولت «اليرموك» أن تظهر أن الحياة السياسية في حيفا كانت لا تزال تعتمد على الوطنيين بقيادة الجمعية الإسلامية، وأن التمزق تسبب عن السلوك المنحرف لقلة من أعضاء المعارضة فقط. ولهذا الغرض، هاجمت الجمعية الحملة التي شنتها المعارضة ضد المجلس الإسلامي الأعلى، ونظمت عدداً من العرائض ضد الحزب الوطني العربي الفلسطيني، أرسلت إلى الإدارة.[٣٤] ومن جانبها نظرت الإدارة بإيجابية إلى هذا المسار الذي من خلاله كانت الجبهة الوطنية تصاب بالشلل. ففي حيفا، كان سايمس متلهفاً لأن يؤكد لكل من الأحزاب أنه لا يمثل كل قطاعات الجماعة السكانية العربية، وكان احتقاره وخشيته مما أسماه «طبقة الأفندية» يفسر موقفه القاسي إزاء القادة السياسيين. وعندما دعت الجمعية الإسلامية إلى اجتماع عام في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٣، في الجامع الكبير، للاستماع إلى موسى كاظم الحسيني، حظر سايمس استخدام الأماكن الدينية لأغراض سياسية.[٣٥] وكان ذلك قيداً جديداً على الجماعة السكانية المسلمة، التي كان المسجد بالنسبة إليها ملتقى تقليدياً لكل نشاطات الجماعة؛ ولم يصدر حظر كهذا سنة ١٩٢٠.

بطريقة بناءة أكثر، حاولت الجمعية الإسلامية، من خلال طرح نفسها على أنها التيار السياسي المركزي في حيفا، أن تضفي الثقة على نفسها وعلى القيادة المقدسية. واستمرت بالتودد لكل عناصر الجماعة السكانية العربية، وبالإعراب رسمياً عن التضامن مع الجماعات المسيحية، وتبني قضية العمال والموظفين العرب الذين فصلتهم الإدارة.[٣٦] وفي الوقت نفسه، روّجت للموقف السياسي الذي

تتبناه اللجنة التنفيذية العربية، وامتدحت الهاشميين، واتهمت ابن سعود بالوطنية الزائفة.[٣٧] وكانت انتخابات المجلس الإسلامي الأعلى سنة ١٩٢٦، موضع قلق أيضاً، إلى أن نجحت القيادة المقدسية في إعادة تثبيت مراد في منصب المفتي. ومن الواضح أنه، فضلاً عن الهموم الوطنية المحلية، مثل مبيعات الأراضي، وتوزيع فرص العمل، والتطوير الاقتصادي، أدّت شؤون المصلحة الوطنية الفلسطينية أيضاً دوراً مهماً في سياسة هذه المجموعة.

لم تكن لدى القادة المرتبطين بهذا الخط السياسي أية أوهام بشأن المعارضة القوية التي واجهوها في حيفا، سواء عُبر عنها بصراحة أو بالانسحاب من المسرح السياسي بكل بساطة، فحاولوا منذ بداية سنة ١٩٢٤ أن يصوغوا معادلة للتوفيق، ودعوا تكراراً لإدخال تغييرات في إجراءات انتخاب الممثلين، من أجل أن تشارك جميع قطاعات الجماعة السكانية في صنع القرارات العامة، وأيضاً من أجل وحدة العناصر الوطنية كلها.

في حزيران/يونيو وكانون الأول/ديسمبر ١٩٢٤، فشل مؤتمران، الأول للصحافة العربية، وعقد في حيفا، والثاني للقيادات السياسية، وعقد في نابلس، في تحقيق نوع من الاتفاق السياسي بين الجماعات الوطنية المتعددة. ولقيت المصير نفسه اجتماعات أُخرى في حيفا بين قادة المعارضة والسياسيين، على المستويين، المحلي والوطني، الذين يؤيدون اللجنة التنفيذية العربية.[٣٨] وتحسَّر العديد من افتتاحيات «اليرموك» على هذا الحال، فكانت إمّا تهاجم المعارضة بشدة، أو تحاول استرضاءهم وتدعو إلى التوفيق. إلا إنه كان واضحاً من المزاج العام في حيفا أن هذه الدعوات كانت مجرد إيماءات للذرائعية السياسية، في حين لم يكن أي من العناصر السياسية مستعداً للالتقاء في جبهة واحدة. وفي ذلك الوقت، تواجدت في حيفا مجموعة واسعة من التوجهات السياسية: فهؤلاء، من أمثال شكري، يدعمون الإدارة وسياستها بالنسبة إلى «الوطن القومي اليهودي»؛ وأولئك، في حزب مخلص ونصار الوطني العربي الفلسطيني، حاولوا التوفيق بين دعمهم للإدارة ورفضهم لسياستها؛ وأولئك أعضاء في الجمعية الإسلامية برفضها الحازم لسياسة «الوطن القومي اليهودي» ولدعم الإدارة البريطانية لها؛ وكذلك القيادات السياسية المسيحية التي دعمت القضية الوطنية بصورة فضفاضة، واتخذت موقفاً غامضاً من الإدارة، وأخضعت موقفها السياسي لما اعتبرته مصلحة الطائفة. وكان لا بد لهذه العناصر كلها مدة أربعة أعوام من النفور، بالإضافة إلى صدمة سنة ١٩٢٩، لتوحيد قواها.

كان الخصام بين هذه العناصر السياسية المتعددة، يؤدي إلى مواقف أيديولوجية انطوائية وانعزالية في حيفا. وكان أكثر ما يهم المجموعة المنخرطة في الجمعية الإسلامية هو قضية الجماعة السكانية المسلمة المحلية، ومصلحتها الاقتصادية - الاجتماعية والسياسية. وكان ذلك نتيجة حتمية لطبيعة الجمعية، التي كانت في هذه المرحلة المنظمة الوحيدة المقتصرة على الجماعة السكانية المسلمة، والتي تمثل توجهاً وطنياً - إسلامياً. وكما رأينا في الفصل الثاني عشر، فإن الجمعية، من خلال تأثير المفتي - الذي تعززت قوته بحلفائه المقدسيين كشخصية دينية ووطنية على حد سواء -[٣٩] وأحمد الإمام، قد تولت دوراً بارزاً في الجبهة الوطنية الموحدة، التي نشطت في الفترة ١٩١٨ - ١٩٢٣. وكان طبيعياً أن تنكفىء الجمعية إلى جماعتها السكانية الخاصة ومؤيديها، وتؤكد على خاصيتها الرئيسية - انتمائها الإسلامي، عندما التفتت القوى السياسية الأُخرى إلى تجمعات نافذة بديلة. وقد تفاقم ذلك من جرّاء مقاطعة الجماعة السكانية المسيحية للحياة السياسية في المدينة ولقيادة الجمعية، بصورة شبه كاملة. بالإضافة إلى ذلك، حاولت الجمعية أن تطرح نفسها على أنها المنظمة الوطنية الوحيدة المتحررة من الارتباطات المالية مع الأجانب، خصوصاً وأن العضو الأبرز فيها، الشيخ مراد، والمجلس الإسلامي الأعلى، أدارا الأوقاف الإسلامية، وهي الدائرة الحكومية الوحيدة التي يسيطر عليها العرب كلياً.[٤٠]

ومن السخرية بمكان، أنه بسبب هذه الدائرة بالضبط، انقسمت الجماعة السكانية المسلمة في حيفا، الوضع الذي اتخذ أبعاداً خطرة في الثلاثينات. فبينما كان المفتي ورئيس الجمعية الإسلامية، إلى جانب عدد من أعضاء مجلس أمناء دائرة الأوقاف، يدعمون القيادة المقدسية والمجلس الإسلامي الأعلى، فإن عدداً من أعضاء مجلس الأمناء لم يتبع هذه الأفضليات، وتبنّى معظمهم في العادة مواقف محايدة وغير منحازة. وكان هذا حال أبناء عائلة الخليل، الذين كان لديهم تمثيل جيد في المجلس دائماً، لكن صلاتهم العائلية بحسن شكري حكمت عليهم مسبقاً بالانحياز إليه، مع أنهم لم يخرجوا قط علناً بموقف داعم لحزبه. فضلاً عن ذلك، فإنهم أبقوا في عدة مناسبات على تحالفهم مع بعض الأعضاء في تيار الجمعية الإسلامية، كما حدث في انتخابات البلدية سنة ١٩٢٧، عندما دخل توفيق الخليل في القائمة التي تدعمها الجمعية، والتي عارضت تعيين حسن شكري.[٤١] إلا إنهم في محاولتهم البقاء مستقلين عن الحزبية المحلية، وجد

أبناء هذه العائلة أنفسهم في مواجهة مع القدس. ففي سنة ١٩٢٤، تعهد إبراهيم الخليل، مدير الوقف المحلي الذي يعود إلى عائلته، مشروعاً كبيراً ومجزياً اقتصادياً لبناء مسجد ومتاجر في قلب حي الأعمال الشرقي، في موقع المقبرة الإسلامية.[٤٢] وهناك مؤشرات إلى أن المشروع، الذي أوجد واحدة من أثمن القطع العقارية التي تمتلكها الجماعة السكانية المسلمة في حيفا، لم يكن تحت سيطرة المجلس الإسلامي الأعلى المركزية،[٤٣] ولهذا السبب سمّي وقف المسجد «الاستقلال»، إشارة إلى تحرره من سيطرة المجلس الإسلامي الأعلى، وهي حقيقة لم تكن القيادة المقدسية راضية عنها بصورة خاصة. وشارك أبناء آخرون من الجماعة السكانية المسلمة آل الخليل موقفهم إزاء القدس، ومعظمهم جاء حديثاً من دمشق وبيروت، وكانوا تجاراً أثرياء نسبياً.

إن عزلة العناصر الوطنية في الجمعية ولّدت لديهم بالتدريج، مواقف متعصبة نوعاً ما تجاه الجماعة السكانية المسيحية، عبرت عن نفسها بداية في حملة حماسية لتشجيع كل شيء إسلامي لمصلحة الجماعة المسلمة، من تنظيم الشركات التجارية الإسلامية، إلى إنشاء التعاونيات الإسلامية، والمدارس والمشافي المسلمة، وما أشبه؛[٤٤] إلا إنها بدأت سنة ١٩٢٥، تتحول إلى هجمات مريرة ضد توظيف الإدارة وتشجيعها للمسيحيين، وضد حق المسيحيين (أي نصّار) في توجيه النقد إلى المجلس الإسلامي الأعلى أو المشاركة في حياة البلد السياسية.[٤٥] ولكن ذلك لم يكن سياسة ثابتة، فقد نشرت أحياناً مقالات في الصحافة الإسلامية تدين الطائفية وتدعو إلى حلِّ الجمعيات الإسلامية والمسيحية؛[٤٦] كما حافظ بعض الشخصيات المسيحية البارزة في حيفا، مثل البستاني، على صلات وثيقة بالدوائر الوطنية المسلمة. ولم ينبع الجانب السلبي في مواقف المسلمين تجاه الجماعات الأخرى من أية مبادىء متعمدة، وإنما نجم عن التغيرات الاجتماعية - الاقتصادية خلال تلك الفترة (أنظر الجزء الثالث)، وعن أثر توجيهات بعض القادة من ذوي المفاهيم الضيقة والمحدودة. لكن المواقف من المسيحيين كانت مسألة سياسية بالنسبة إلى «الجمعية الإسلامية الوطنية»، التي بدأ أعضاؤها، بتشجيع من حلفائهم الصهيونيين، الاحتجاج العلني ضد العدد الكبير من المسيحيين الذين وظفتهم الحكومة. وكان واضحاً أن روح التسامح التي سادت العلاقات المسيحية - الإسلامية قبل سنة ١٩٢٣ كانت تتآكل، وخصوصاً أن الضغوط الاقتصادية، وكذلك نشوء جيل من الشباب المسلم الأفضل تعليماً، قد وضعا الجماعتين السكانيتين على سكة التنافس.

كانت الجماعة السكانية المسيحية ذاتها تتحرك في اتجاه مماثل. فبعد تجربة

مختصرة في الجبهة السياسية الموحدة في الفترة ١٩١٨ ـ ١٩٢٢، أحسّ بعض القادة المسيحيين، وخصوصاً الحجار وسعد، بأنهم خدعوا واستبعدوا من المشاركة السياسية، كما شعروا بأنهم، وبفضل الالتزام المتنامي في أوساط المسيحيين بالقضية العربية، يستحقون دوراً بارزاً على المسرح الوطني. وكانت الجماعة السكانية المسيحية في حيفا بصورة خاصة، وأكثر من الجماعات السكانية المسيحية في أية مدينة فلسطينية أُخرى، تصر على فرض دورها، لأنها الأفضل تعليماً والأغنى، وهي تشكل القطاع الأكبر عدداً من سكان المدينة. وكما أشير إليه في الفصل الثاني عشر، فإن مثل هذا الطموح قد أُحبط في المؤتمر الفلسطيني الرابع، في أيار/مايو ١٩٢١، عندما رُفض ترشيح الحجار قائداً سياسياً على المستوى الوطني. ونتيجة ذلك، ابتعد المسيحيون عمداً عن الحياة السياسية في المدينة، وركزوا طاقاتهم على تطوير الجماعة السكانية المسيحية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، مستغلين حاجة الانتداب إلى مهاراتهم، حتى لو كانت معرفتهم بالإنكليزية والفرنسية فقط.

إن موقفاً معيناً أصبح يميز القيادة المسيحية، وخصوصاً الكاثوليكية منها؛ فقد شعرت بالأمان في حماية الانتداب إلى حد أن أعضاءها صاروا ينبذون الحلول الوسط وأصبحوا انتقائيين في تحالفاتهم مع الحركات والأحزاب المحلية، كما أن الطابع الإسلامي المتزايد للجماعة السياسية المسلمة، عزل الجماعة المسيحية وشجع انطوائيتها السياسية. وفيما حافظت الجمعية المسيحية على علاقاتها الرسمية مع اللجنة التنفيذية العربية واستجابت لدعواتها إلى الإضرابات ضد زيارة بلفور إلى فلسطين في نيسان/أبريل ١٩٢٥، فإن صلاتهما تقلصت إلى الحد الأدنى، وانحازت عواطف أغلبية القادة إلى مكان آخر. وعلى العموم، كانت العواطف المسيحية إلى جانب جبهة الرفض، ولكن من دون الالتزام بأي من منظمات الجبهة على وجه التحديد. ومع ذلك، ثابرت الدوائر السياسية المسيحية على نضالها ضد الصهيونية، معتبرة إياها تهديداً لطابع فلسطين المسيحي العربي. وفي أثناء زيارات مسيحيين بارزين من حيفا لأوروبا في العشرينات والثلاثينات، عُرف عنهم أنهم طرحوا القضية العربية واشتكوا من الدعاية الصهيونية.(٤٧)

إلا إن هذا الانقسام السياسي كان تعبيراً عن إفلاس القيادة في أوساط النخبة، إذ عكس الشقاق طموحات شخصية وعائلية وجغرافية، غطت على قضايا الهمّ الوطني. لكن الجانب الأهم في الوضع كان تأثير العنصرين الخارجيين والمستقلين، وهما الحركة الصهيونية والإدارة البريطانية، في المسرح السياسي المحلي، من خلال التأثير في الائتلافات والتحالفات والمنافسات. فقد ظهر انقسام

الجبهة الوطنية بأوضح صوره، في الحملة التي سبقت انتخابات المجلس البلدي، وفي تركيبة عضويته وسلوكها فيما يتعلق بالهموم الحيوية المحلية.

دور البلدية

كما لوحظ في الفصل الخامس، أعيد تنصيب المجالس البلدية التي كانت قائمة في وقت الاحتلال في مواقعها، من دون تغيير في تركيبتها ومهماتها. وخلال فترة الانتداب، نبع الموقف الرسمي إزاء المؤسسات المحلية من التجربة الاستعمارية،(٤٨) مع بعض التنازلات مراعاة للمطالب الصهيونية، مثل السماح للنساء بحق الانتخاب في مدينة تل أبيب اليهودية. وكانت المؤسسات المحلية خاضعة للإدارة البريطانية ومعتمدة على قرارات وزارة المستعمرات، إذ كلما أثار السكان المحليون وإدارة فلسطين موضوع مؤسسات الحكم الذاتي، جاء ردُّ وزارة المستعمرات في الإطار الأبوي والاستعماري العام.(٤٩) فضلاً عن ذلك، نظر عدة ضباط في الإدارة بارتياب إلى كل محاولة عربية لتحقيق الحكم الذاتي، خشية أن تستخدم ذلك الشريحة السياسية لتعزيز معارضتها للإدارة.(٥٠)

إلا إن تحقيق تعاون السكان العرب في حكم البلد، كان من الأهداف الرئيسية لإدارة هربرت ساموئيل، الأمر الذي من شأنه أن يستتبع موافقتهم الضمنية على سياسة الانتداب؛ ولهذا الغرض حاول استمالة القادة العرب، والقادة المرجحين، للمشاركة في المجلسين، التشريعي والاستشاري، ولكن من دون جدوى. وبناء على ذلك، بقيت المجالس البلدية لديه بمثابة الوسيلة الإدارية الوحيدة الأُخرى لتزويد الجماعات السكانية العربية بشكل ما من مؤسسات الحكم الذاتي، مهما كانت محصورة، وكمدخل للتعاون العربي ـ اليهودي.

في فترة إدارته المبكرة، اقترح ساموئيل على وزارة المستعمرات ألا يدخل أي تغيير على البلديات إلى أن يصدر الأمر الملكي بشأن الجنسية، التي ستُمنح للمهاجرين الشرعيين وتجعلهم مؤهلين للتصويت وترشيح أنفسهم للانتخاب؛ وهكذا، سيكون هناك في الوقت نفسه، متسع من الوقت لكي تتحول نسبة المصوتين من مختلف الجماعات السكانية في المدينة لمصلحة الأقلية. وقد وفّر قانون الانتخاب العثماني، الذي كان يقوم على نظام «المِلّة»، الأساس للتمثيل النسبي بحسب حجم الجماعة السكانية، الأمر الذي اعتبره المندوب السامي غير منصف للأقليات في المدن، وعلى سبيل المثال، في حيفا، «حيث اليهود أقلية صغيرة، ومن الممكن ألاّ ينتخب أي يهودي للبلدية، مع أنهم يشكلون أحد أهم

العناصر في المدينة؛ والعكس في طبرية.»[٥١] وعارض العرب بشدة التغييرات في قانون الانتخاب، وكذلك فعل المجلس الاستشاري عندما طرح عليه الموضوع، لأنها ستقسم منطقة البلدية إلى دوائر، فتجرى الانتخابات على أساس جغرافي.[٥٢] ولذلك، استمرت المجالس البلدية تتشكل على أساس النسبة بين عدد الناخبين من المسلمين والمسيحيين واليهود، بينما تعين الإدارة ممثلي الأقليات، عندما ترى ذلك ضرورياً. ففي حيفا، عينت الإدارة العسكرية عضوين يهوديين في المجلس، هما شبتاي ليفي ورفول حكيم، وفي الوقت نفسه جرى تعيين عدد أكبر من السابق من اليهود والمسيحيين في مهمات تقنية من قبل البلدية.[٥٣]

في كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٤، كتب السير هربرت سامويل إلى وزير الخارجية عن الحاجة إلى وضع تعديل لقانون البلديات يهدف إلى تنظيم الإجراءات الانتخابية، وإلى إجراء الانتخابات. وقد تقدم بهذا الطلب المرة تلو الأخرى إلى وزارة المستعمرات، إلى أن انتقد في تقريره الأخير بتاريخ ١٥ آذار/مارس ١٩٢٥، الحكومة البريطانية بشدة لإبقائها نظام البلديات المعينة، كما بدأته الإدارة العسكرية، الأمر الذي بنتيجته حصل الناس على نصيب في الحكم أصغر بكثير مما كان عليه الحال في أيام الأتراك،[٥٤] فضلاً عن انتهاكها البند الثالث من صك الانتداب، الذي يقضي بتشجيع الحكم الذاتي المحلي.[٥٥] وكان ردُّ وزارة المستعمرات أن تعاون العرب في حكم البلد يتوقف على العرب أنفسهم وليس على الامتيازات التي تمنح لهم، بينما الأوضاع الخاصة في المدن المختلطة تستثني الانتخابات البلدية، لأن الحكومة لم تقتنع بأن هناك «طلباً حقيقياً لإقامة انتخابات بلدية إلاّ في أوساط طبقة صغيرة من شأنها أن تستخدم هذه الانتخابات فقط لترويج مشاعر مناهضة للحكومة»؛ وفي الوقت نفسه، كانت الحكومة تتوق، في هذه المرحلة من الهدوء في البلد، إلى أن تدع الأمور تستكين، من دون إجراء انتخابات بلدية لا بد لها أن تكشف قضايا معقدة، مثل قضية منح الجنسية للمهاجرين اليهود، وما ينجم عن ذلك من تغيير في التركيبة الانتخابية للبلديات في المدن.[٥٦] ومن الواضح أن وزارة المستعمرات لم تشارك المندوب السامي مقاربته لهذه المسألة؛ فقد كان السير هربرت سامويل يتوق إلى مغادرة فلسطين وفيها بعض أدوات التمثيل الديمقراطي، وبالتالي يثبت إيمانه بالتعاون العربي - اليهودي، بينما كان موظفو وزارة المستعمرات مقتنعين بأن الشكل الوحيد للحكم البلدي الذي يمكن للإدارة أن تجيزه، هو القائم الآن، وأن النظر في أية تغييرات لن يكون إلا من أجل فائدة الإدارة ومساعدتها في أداء مهماتها فقط.

في آذار/مارس ١٩٢٦، اعتبر المندوب السامي الجديد، اللورد بلومر، أن الوقت والأوضاع ملائمان لاستئناف الانتخابات البلدية في نهاية العام، ولفرض ضريبة على أهلية التصويت، من أجل تحسين نوعية الجسم الانتخابي. ولقد صاغ ذلك في رسالة سرِّية إلى وزير الخارجية:

> لقد توصلت إلى النتيجة أن الرسوم المقترحة سابقاً، كانت ستقود مبكراً إلى منح حق الاقتراع لعدد من الأشخاص الذين يملكون القليل من الشعور بالمسؤولية المدنية، واهتماماً ضئيلاً فقط بمصلحة المدن التي ينتمون إليها.[٥٧]

ضُمِّن هذا الاقتراح في قانون حق الاقتراع للبلديات لعام ١٩٢٦، والذي كان لا يزال مستمداً من قانون البلديات العثماني لعام ١٨٧٧، ولكنه اختلف عنه في وجوب كون الناخبين والمرشحين الجدد مواطنين فلسطينيين يدفعون معدلات أعلى من الضرائب.[٥٨] لقد انتقدت ردة الفعل العربية هذا القانون في مادتين رئيسيتين: الأولى هي القانون الذي يحكم الأهلية للاقتراع والترشيح، لأنه كان يُخشى أن المقصود به هو منح حق الاقتراع للعدد الأكبر من المهاجرين اليهود بغض النظر عن سجلهم الإجرامي السابق؛[٥٩] أمّا المادة الثانية فمتعلقة بتعيين رئيس البلدية من قبل الحاكم. ففي حيفا، كان هناك خوف من تعيين رئيس بلدية غير عربي، إذ كان في الوقت نفسه، لكل من الجماعتين السياسيتين الرئيسيتين في أوساط المسلمين مرشحها الخاص لرئاسة البلدية. وجرت الانتخابات في ٢٢ مدينة ما بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيو ١٩٢٧.

وحتى قبل هذا التغيير الرسمي في تركيب البلديات، كانت هذه قد تغيرت كثيراً من جرَّاء تدخل الإدارة، سواء من خلال صرف بعض الأعضاء و/أو المجالس بأكملها، أو بفرض أعضاء إضافيين على المجالس القائمة.[٦٠] فقانون شرعنة المجالس البلدية، الذي سُنَّ في شباط/فبراير ١٩٢٥، فضلاً عن تصديق مراسيم المجالس البلدية التي عينت (أو ثبِّتت) منذ الاحتلال البريطاني، نصَّ على ما يلي:

> يمكن لحاكم اللواء، إلى حين إجراء انتخابات بلدية، وبموافقة المندوب السامي، أن يعين أو يعلق عمل مجلس بلدي أو رئيسه، أو أي عضو فيه، كما يمكنه استبدال الرئيس أو العضو الذي علق عمله.[٦١]

وقد استخدمت الإدارة البريطانية هذه الصلاحيات، وحيفا مثال قوي لهذا المسار.

عمل بلدية حيفا

حتى سنة ١٩٢٧، كان قد وقع عدد من المواجهات الكبيرة بين مجلس بلدية حيفا والإدارة المحلية. ومنذ بداية العشرينات، وعلى الرغم من أن الوطنيين والمعتدلين العرب قد احتلوا مواقع بارزة في البلدية، فإنها كانت بالتدريج تقع تحت تأثير الإدارة والصهيونيين على أمل خدمة الخطط الصهيونية في المدينة؛ كما أصبحت أيضاً حلبة للتنافس السياسي بين العرب أنفسهم، وأداة للتفتت الوطني.

كان التدخل الأول في شؤون البلدية هو صرف رئيسها، حسن شكري، من قبل الحاكم العسكري في سنة ١٩٢٠ (أنظر أعلاه، ص ٢٢٥ ـ ٢٢٦)، وهو عمل أكد أيضاً الدور السياسي الذي مارسه المجلس المحلي في حياة المدينة، وكان نصراً للعناصر الوطنية. ومع أن عبد الرحمن الحاج الذي عُيّن خلفاً لشكري، كان يتعاطف مع التيار القومي العربي، إلا إن قوته واستقلاله كُبحا وأدخلت تغييرات على الرغم من اعتراضاته. لقد كانت الإدارة متصلبة في تنفيذ الخطط لتطوير المدينة بحسب الخطوط التي رأتها ملائمة لذلك، وهذا لم يحدث من دون مقاومة رئيس البلدية وغيره من أعضاء المجلس الذين كانوا، على العموم، يدعمون المعسكر المناهض للصهيونية.

ومع أنه كان يجب أن يكون في البلدية الأولى أربعة مسلمين وأربعة مسيحيين ويهوديان، على الأقل، فأسماء المسلمين الوحيدة التي يمكن اقتفاؤها هي رئيس البلدية الحاج، وعزيز ميقاتي، وأمين عبد الهادي، وجميعهم كانوا أعضاء في الجمعية الإسلامية. أمّا إسكندر برغش، ويوسف إسحٰق، والياس منصور، فكانوا الأعضاء المسيحيين الذين يمثلون الطوائف الثلاث الرئيسية، كما كانوا على العموم يتعاطفون مع التيار الوطني المناهض للصهيونية. ومن بين العضوين اليهوديين، كان شبتاي ليفي، وهو موظف مهم في جمعية الاستعمار اليهودي في فلسطين ووكيل أراض، من أصل تركي، ورفول حكيم كان تاجراً سفاردياً؛ وكلاهما يعرفان العربية ولهما علاقات اجتماعية مع العرب إلى جانب ارتباطاتهما القوية مع المؤسسات الصهيونية.

إن التحدي الأكبر الذي واجهه أعضاء المجلس كان كهربة حيفا من خلال امتياز روتنبرغ ومساندة الإدارة له. فقد اتضح بالتدريج للجماعات السياسية النشطة في حيفا أن الإدارة كانت عازمة على اعتماد روتنبرغ مزوداً وحيداً للكهرباء في حيفا. ومبكراً منذ سنة ١٩١٩، فاتح فؤاد سعد الحاكم العسكري باقتراح امتياز لإنارة حيفا كهربائياً لمدة ٤٠ عاماً، ولكن الحكومة لم تدرس الطلب

جدياً.[٦٢] وقام تيوفيل بوتاجي بمحاولة أُخرى في كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٢، حوّلها حاكم اللواء، سايمس، إلى السكرتير الأول للنظر فيها، ثم واجهت المصير نفسه.[٦٣] وهذا يوضح أن السكان العرب والمدراء البريطانيين المحليين لم يكونوا يعون تماماً أهمية الاحتكار الذي منح إلى روتنبرغ، والتزام الحكومة الكامل بامتياز سنة ١٩٢١، الذي أعطاه حقوقاً احتكارية بتزويد الطاقة الكهربائية في جميع أنحاء فلسطين (باستثناء القدس). وكان المندوب السامي في أثناء زيارته الأولى للمدينة، قد نقل إلى بلدية حيفا النيّة لمنح روتنبرغ الامتياز. وكانت ردة الفعل الفورية سلبية، إلا إنه لم تتخذ خطوات إضافية لتنفيذ المشروع، فهمدت الاحتجاجات العربية. وأبقى تردد الإدارة الواضح في دراسة مشاريع أُخرى، أو المباشرة بواحد من طرفها، الرأي العام مستنفراً، وخصوصاً بعد الضجة السياسية التي تسببت بها مشكلة مماثلة في يافا.

في هذه الأثناء، أدى تنامي الجماعة السكانية في حيفا وتحسن أوضاعها الاقتصادية إلى طلب عاجل للكهرباء، وكلما تأخر تركيبها في حيفا، كلما أصبحت الاعتراضات على روتنبرغ أضعف، إذ لم يسمح لشركة أُخرى بتقديم أي مشروع. ولم يكن الاقتراحان المذكوران أعلاه هما الوحيدان من القطاع الخاص في حيفا، ولكن، كما علق الحاكم، سايمس، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٢: «كان عليَّ أن أصمَّ أذني عن، أو أُهمل، أيَّة اقتراحات موقتة قدمها إليَّ أو إلى البلدية مستثمرون فرديّون.»[٦٤] وبما أن امتياز عام ١٩٢١ اشترط على أنه لا حاجة إلى البدء بمشروع الإضاءة حتى سنة ١٩٢٣، وهي الفترة التي على روتنبرغ خلالها أن يكون قد شكل شركته، فالمحاولات المحلية لمثل هذا التطوير أُجلت إلى حينه. وجاء قرار صد الاقتراحات المحلية من لندن مباشرة، وكان يحظى بمصادقة المندوب السامي الكاملة، الذي كان التزامه بنجاح الامتياز اليهودي أعمق حتى من التزام وزارة المستعمرات.[٦٥]

ومن أجل تسريع مشاركة البلدية في المشروع، ولضمان نجاح الامتياز، تقدم المندوب السامي بمسودة قانون يسمح بالحصول على قروض لأغراض البلدية بضمانة أملاكها ومداخيلها، وخصوصاً من منظور المشاركة المقترحة للمدن الرئيسية في خطط الإضاءة الكهربائية.[٦٦] إلا إن الإدارة لم تكن مستعدة للذهاب إلى أبعد من ذلك في دعمها السياسي للمشروع الصهيوني، ورفضت المصادقة على القانون، مع أن وزارة المستعمرات لفتت انتباه البنك الأنكلو ـ مصري، الذي كان سيوفر القروض، إلى أن مشروع روتنبرغ سيكون تأميناً كافياً من دون ضمانة حكومية إضافية.[٦٧] وفيما عدا الجوانب المالية، فإن وزارة المستعمرات والإدارة

في القدس عملتا بصورة وثيقة مع روتنبرغ لضمان نجاح مشروعه وقبوله من جانب البلديات العربية؛ وصيغت مسودة الاتفاقات بين هذه البلديات وروتنبرغ على يد صاحب الامتياز اليهودي والإدارة، ووافقت عليها وزارة المستعمرات.

على الرغم من محاولات سايمس المتواصلة، بدءاً من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢١، لإجراء اتصال بروتنبرغ من أجل التسريع في تنفيذ المشروع، فإن روتنبرغ لم يزر حيفا إلا في منتصف آذار/مارس ١٩٢٣، حيث دعا بلديتها إلى المشاركة في خططه. وفي حينه، كانت المشاعر المناهضة للصهيونية في المدينة قد هدأت، وإمكانات الاقتصاد العربي أصبحت واعدة أكثر. ومع ذلك، لم يستطع حاكم اللواء أن يقنع أغلبية المجلس البلدي (أي الأعضاء العرب) بالدخول في مباحثات معه، وقد اعترفوا بأن دوافعهم كانت سياسية، وترتكز على الاعتقاد أن الاتفاق الفرعي بين البلدية وروتنبرغ سينطوي ضمناً على الاعتراف العربي بشرعية امتيازه في استغلال مياه الأردن واليرموك. ومع ذلك، كان واضحاً للحاكم أن عناصر معينة، «الأكثر تقدمية بين السكان المحليين ـ بمن فيهم اليهود طبعاً»، كانت قابلة لمزيد من النقاش، وأنه، إذا تركت الأمور تهدأ لفترة ما، فإن الرأي العام سيتغير أيضاً.[٦٨]

في الفترة بين آذار/مارس ١٩٢٣ وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٥، استنفد الخلاف على خطة روتنبرغ حياة المدينة السياسية وأخرج إلى العلن خلافات مؤيدي الأيديولوجيات المتعددة ومعضلاتهم. وفيما أصبحت المعارضة للخطة نفسها في يافا حملة تنفّذ في الجوامع والشوارع على أيدي العناصر الوطنية الانفعالية في المدينة ضد معارضيهم في البلدية،[٦٩] كان الوطنيون الملتزمون في حيفا ممثلين برئيس المجلس البلدي وببعض أعضائه. وبداية، أيدت الجمعية الإسلامية موقف البلدية من خلال تنظيم احتجاجات شعبية وتوقيع العرائض، كما جرى تمثيل أغلبية قطاعات الجماعة السكانية، من مسلمين ومسيحيين، ملاكين وتجار ومهنيين وحرفيين، في تقديم الاحتجاجات إلى البلدية، مطالبين بإنهاء قانونيّ للامتياز.[٧٠] وافترق الرأي العام العربي، في هذه المرحلة، كما سجلته الصحافة المحلية، عن الموقف الرسمي إزاء القوى ودور البلدية. فقد اعتبر العرب، بسذاجة، أن البلدية مؤسسة ديمقراطية مستقلة محصنة من تدخل الحكومة،[٧١] إلا إن هذا الاستقلال بالضبط، جعل عرب حيفا يواجهون بقوة عدم كفاية قادتهم بالذات ومعنى القيود الإدارية.

فخلافاً ليافا، حيث اتخذ المجلس البلدي العربي قرار المشاركة في مشروع روتنبرغ، اتخذت الإدارة المحلية القرار في حيفا، وجعلته يبدو قراراً مستقلاً

للمجلس. ومع ذلك، لم يكن هذا يعني أن جميع أعضاء المجلس البلدي أيّدوا دعوة الوطنيين إلى المقاطعة، فمن الواضح، أن رئيس البلدية على الأقل، احتفظ برفضه الحازم للمشروع، ورسمياً سار في إثره جميع أعضاء المجلس العرب الآخرين.[٧٢] ولكن الخلافات بينهم كانت تبرز كلما تطورت المعارضة لقيادة القدس، وخصوصاً خلال ١٩٢٤ ـ ١٩٢٥. وفضلاً عن ذلك، كان موقف الكثيرين من أعضاء المجلس، مسلمين ومسيحيين على السواء، فردياً إزاء هذا الخلاف، وينقصه أي مضمون من الوعي الاجتماعي ـ الوطني والتنظيم. ففي معظم الحالات، كانت العضوية في المجلس تحمل معها مقاماً اجتماعياً ووسائل لتحسين الوضع الاقتصادي، وإذا تجاوز موقف الفرد طموحه الشخصي، فإنه ظل يتوقف عند الولاء لطائفته الدينية وطبقته الاجتماعية ـ الاقتصادية.[٧٣] ومثل هذا السلوك، في تلك المراحل المبكرة من البحث عن هوية وطنية، كان ضاراً بصورة مضاعفة للجبهة الوطنية التي كانت قد أضعفت على أي حال.

سنة ١٩٢٥، كانت قد أصبحت للجمعية الإسلامية شكوكها بشأن الدور الذي قام به أعضاء المجلس العرب في موضوع امتياز روتنبرغ.[٧٤] ومن الواضح أن أعضاء المجلس المسيحيين كانوا في مأزق، فقد عارضوا مشروعاً اعتُبر وطنياً أنه مبادرة صهيونية، ولكن مصالحهم الاقتصادية (وكانوا جميعاً من التجار) أملت عليهم مقاربة تجريبية. فالجماعة السكانية المسيحية، وكما لوحظ أعلاه، كانت في حينه قد انسحبت نوعاً ما من المسرح السياسي، وأصبح موقفها أكثر مجاملة للإدارة وأقل تسامحاً مع التيار الإسلامي الوطني. ومع أن المناقشات في الموضوع داخل البلدية كانت تدور سراً، فإن الدوائر السياسية العربية كانت على علم بالمواقف التي يتخذها أعضاء المجلس العرب. وأصبح واضحاً أن الأعضاء المسيحيين اتخذوا موقفاً ضعيفاً وغير ملتزم، كما أن المسلمين، ما عدا رئيس البلدية، لم يبدوا معارضة ذات شأن أيضاً. وتسبب موقف المسلمين في تبادل الاتهامات داخل الجماعة السكانية، لأنهم كانوا محسوبين على المجموعة الوطنية في المدينة، ممثلة بالجمعية الإسلامية.[٧٥] وأدّى الخلاف إلى نزاع سياسي بين المعسكرات المتعارضة، وتسابق الأطراف جميعاً لإثبات تقيّد أتباعهم بالمبادىء الوطنية، في الوقت الذي كانوا يهاجمون أعضاء في المجموعة المناوئة. وفيما دعمت «اليرموك» على الدوام، الأعضاء المسلمين في المجلس، فإنها مع ذلك انتقدت ـ ومن دون ذكر الأسماء ـ الأعضاء العرب الآخرين الذين وقفوا خائفين أمام الإدارة. وعندما اتضح أن المشروع بدأ، ألقت اللوم على الرأي العام، متمثلاً بالبلدية.[٧٦] في المقابل، شنّ نجيب نصار هجومه على الجمعية الإسلامية

لدعمها أعضاء المجلس المسلمين، ولأن المسؤولين فيها، وخصوصاً المفتي، كانوا يحاولون في هذه الفترة الصعبة استرضاء الإدارة من خلال إقامة حفلات الوداع للحاكم المغادر، سايمس.[٧٧] وعندما بدأ مدُّ الكابلات الناقلة، توسَّل نصار إلى البلدية ورئيسها للكف عن استخدام الخلافات الموقتة في الحركة الوطنية للترف ولإرضاء جشع قلة من سماسرة الأراضي.[٧٨]

على الرغم من هذا النشاط السياسي كله، فإن تنفيذ مشروع روتنبرغ في حيفا لم يكن أبداً في أيدي البلدية. ومع أن موافقتها العلنية كانت مطلوبة، ورفضها أخّر استكمال المشروع، فإن الأعمال التمهيدية من نصب الأعمدة في الشوارع كان قد بدأ بأمر من الحاكم بمفرده، بينما المناقشات كانت لا تزال مستمرة. وبعد سايمس ومساعده (إِرِك مِلز)، وبعد حزيران/يونيو ١٩٢٥، أجرى الحاكم الجديد، ألبرت أبرامسون، ومساعده (إدوارد كيث ـ روش) مناقشات ولقاءات متعددة مع المجلس، وتمَّ التوصل إلى اتفاق، على أساس أولي، لإضاءة المدينة، فيما شكلت لجنة لدراسة المشروع بصورة أعمق.[٧٩] وبحسب كيث ـ روش، كان الأسلوب الذي استخدم لإجبار المجلس البلدي على القبول بالامتياز هو الذي اقترحه بنفسه على أبرامسون، أي رفض الموافقة على شراء الزيت لمصابيح الشوارع بدءاً من تاريخ معين، وإصدار التعليمات إلى روتنبرغ بتسيير التيار منذ ذلك التاريخ، من دون اتفاق رسمي.[٨٠] وقد تم ذلك وعقد الاتفاق.

أصبحت هذه السابقة لتدخل الإدارة سمة ثابتة بعد سنة ١٩٢٥؛ فعندما مات عضو المجلس لطائفة الروم الكاثوليك، يوسف إسحٰق، في بداية سنة ١٩٢٦، عيّن أبرامسون إبراهيم صهيون مكانه، ومن دون أخذ رأي الطائفة التي رشحت من جانبها خليل صنبر للمنصب.[٨١] وعندما اعترضت الطائفة على هذه الممارسة الاعتباطية، أعلمها الحاكم أن التعيين من جانبه هو كل المطلوب قانونياً. في هذا الوقت، كانت الدوائر السياسية في حيفا قد أصبحت أشدَّ انتقاداً للإجراءات الإدارية الرامية إلى شلِّ البلدية عن العمل. وفي حزيران/يونيو ١٩٢٦، نوقش مشروع في البلدية، وكان أيضاً من مشاريع روتنبرغ، لتزويد حيفا بنظام نقل كهربائي يصل المدينة بقمة جبل الكرمل. والأسلوب الذي طُرح به المشروع أمام المجلس، تم من خلال تقديم الحاكم للموضوع بصفة غير رسمية كأمر واقع، فيما بقي القرار الوحيد الذي ستتخذه البلدية هو ما إذا كان يجب بناؤه في الجزء الشرقي أو الغربي من المدينة.[٨٢] ومع أن المشروع لم يتحقق، فإن أحداثاً كهذه جذبت انتباه العرب إلى الحقوق الاقتصادية التي كانت تغتصبها الإدارة من البلدية في عدة حقول، وإلى الأساليب التي كانت تستخدمها لهذا الغرض.

انتخابات البلدية والتحكم السياسي

كانت الانتخابات البلدية سنة ١٩٢٧ خطوة أُخرى في مسار تآكل سلطة المجلس البلدي. وفي هذه الفترة بالذات راحت العناصر الصهيونية في المدينة تؤدي دوراً أكثر علانية في التحكم بالسياسة المحلية وتوظيفها لمصلحة الجماعة السكانية اليهودية والخطط الصهيونية إزاء المدينة. وفضلاً عن ذلك، جاءت هذه الانتخابات والحملة التي سبقتها، في ذروة النزاع بين الجماعات السياسية الإسلامية، وخصوصاً بين مؤيدي المجلس الإسلامي الأعلى ومعارضيه، وأعطتهم الفرصة لاستخدام خلافاتهم كأسلحة في الحملة، الأمر الذي أدّى إلى مزيد من تفتت الجبهة الوطنية لهذه الجماعة السكانية.

بعد كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٦، عندما عين الحاكم لجنة انتخابات لوضع لوائح الاقتراع في منطقة بلدية حيفا،[٨٣] بدأت الحملة عملها، وتم تسجيل ٤٥٩٠ شخصاً للاقتراع، منهم ٣٧٧١ عربياً و٨١٩ يهودياً.[٨٤] ومن ضمن العرب، كان للمسلمين العدد الأكبر من المقترعين، أكثر من المسيحيين مجتمعين؛ وحلَّ الروم الكاثوليك في المرتبة التالية، يليهم بأعداد متساوية الروم الأورثوذكس والموارنة.[٨٥] ومن ضمن الوطنيين، رشحت الجمعية الإسلامية توفيق الخليل، وعبد الرحمن الحاج (الرئيس الحالي)، وسليمان الصلاح، ورشيد الحاج إبراهيم، بينما رشحت المجموعة المعارضة أمين عبد الهادي، وحسن شكري (الرئيس السابق)، وعثمان خمرا، وعبدالله مخلص، للمقاعد الإسلامية الأربعة.[٨٦] أمّا من بين المسيحيين، فقد رشح أحد عشر مرشحاً، وأيضاً لأربعة مقاعد،[٨٧] فيما دخل المرشحان اليهوديان، شبتاي ليفي ودافيد هكوهين، من دون منافسة.[٨٨]

كانت حظوظ المرشحين الوطنيين الإسلاميين ضئيلة منذ البداية، بسبب التقاء العناصر المعارضة من جميع قطاعات الجماعة السكانية ضدهم. فمن جهة، كان من الملائم للإدارة إضعاف التيار الوطني، وخصوصاً إذا حرم من السيطرة على مؤسسة كالبلدية التي يمكنها تجنيد المعارضة السياسية على مستوى شعبي. أمّا من الجهة الأُخرى، فقد انضم خصوم الوطنيين، سواء من المسلمين المعتدلين، والمسيحيين أو الصهيونيين، وعلى الرغم من خلافاتهم التكتيكية المتأصلة، إلى الحملة لهزيمة مرشحي الجمعية الإسلامية، حيث أن مرشحي الوطنيين الإسلاميين لم يكونوا متحدين تماماً، كما أنهم لم يخوضوا الانتخابات في اقتراع موحد. وعلى سبيل المثال، وكما أشير إليه سابقاً، فمع أن توفيق الخليل دخل الانتخابات كمرشح عن الجمعية الإسلامية، إلا إن ولاءه للمجلس الإسلامي

الأعلى في القدس، ومعارضته لترشيح حسن شكري، كانا موضع شك. وقد كان مفهوماً ضمناً في المدينة أن عائلة الخليل دعمت شكري، إذ إن التحالفات الاجتماعية ـ السياسية كانت لا تزال تقام على خطوط عائلية إلى حد كبير جداً.[٨٩] بالإضافة إلى ذلك، كان البرنامج الذي أيده الوطنيون هو نفس برنامج المجلس الإسلامي الأعلى واللجنة التنفيذية العربية في القدس، الذي رفض أن يأخذ في الاعتبار التغيرات في تركيبة السكان، سواء لناحية الحجم أو الميزات الاجتماعية، والأوضاع الاقتصادية المتغيرة، التي تطلبت مقاربات وسياسات مبتكرة. وفي حيفا بصورة خاصة، كانت تطورات السنوات العشر السابقة قد غيرت راديكالياً تركيبة المدينة السكانية واقتصادها على حد سواء، وخصوصاً ما يتعلق منها بالأقليات. وخلافاً للقدس، حيث أملت القيادة الوطنية أن تدرأ هزيمة محتملة لمرشحيها من خلال محاولة حصر الانتخابات داخل كل جماعة دينية على حدة،[٩٠] فإن هذه الحركة لم يكن من شأنها أن تسعفها في حيفا. لقد وقف المسيحيون كتلة واحدة ضد الجمعية الإسلامية، وهو الموقف الذي كرره اليهود.

على الرغم من أن المسيحيين صوّتوا معاً للمرشحين غير المسيحيين، إلا إنهم اختلفوا فيما بينهم في التصويت لأبناء جماعتهم السكانية بالذات. ومهما حاولت القيادة المسيحية أن تطرح جبهة متحدة لجماعتها السكانية، فإن الشريحة الجديدة من المستثمرين الأثرياء والتجار الطموحين، كان لها رأيها الخاص في إجراء الانتخابات.[٩١] وكانت الطوائف المسيحية المتعددة تظهر علامات ضعف سلطة القيادة الكهنوتية بالنسبة إلى طبقة التجار الناشئة، التي كانت تحالفاتها تتنامى وراء حدود «مِلَل» أفرادها. وكان من شأن شخصيتين مسيحيتين بارزتين أن تؤثرا في توجه البلدية، وهما ميخائيل توما من طائفة الروم الأورثوذكس، وإبراهيم صهيون من طائفة الروم الكاثوليك؛ فقد كانا تاجرين طموحين أصبحا ثريين في بداية العشرينات، من خلال بيع الأراضي[٩٢] والاستثمار في صناعة البناء، كما أن كلاً منهما احتفظ في الوقت نفسه، بتجارته التقليدية بالحبوب، وبمكانته الاجتماعية داخل جماعته السكانية (أنظر الفصل الثالث).

كان جميع المرشحين المسيحيين في انتخابات سنة ١٩٢٧ من طبقة التجار الناشئة ومن المستثمرين الجدد، الذين عكسوا خصائصها الاجتماعية. ففضلاً عن الشعور المفرط بانتمائهم الديني ـ الاجتماعي، كان التجار المسيحيون يتوقون إلى استمرار الأوضاع الاقتصادية التي أحدثتها الإدارة البريطانية، ودافعوا بنشاط عن مصالحهم الخاصة بالحجج الأكثر رجعية.[٩٣] ومع أن المرشحين المسلمين تقاسموا [مع المسيحيين] هذه الخصائص، فإنهم جميعاً جاؤوا من عائلات عريقة،

ولم يحصلوا على ثراء سريع كالذي راكمه بعض المسيحيين. وقد حقق بعض أبناء طبقة المستثمرين المسلمين الأثرياء الجدد تقدماً في البلدية المنتخبة الثانية تحت الانتداب، والتي تولت مهماتها سنة ١٩٣٤ (أنظر الفصل الرابع عشر).

لقد أدّى العدد الكبير من المرشحين المسيحيين إلى نشوب حملة انتخابية حادة داخل الجماعة السكانية المسيحية، تدهورت إلى صراع الزعامة العائلية والشخصية.[٩٤] وشجع ذلك عبادة الشخصية وقوة الفرد الاقتصادية والاجتماعية، وهي صفة تطورت إلى أبعاد لم يسبق لها مثيل بين القيادة المسيحية. ومع أن الحملة في أوساط المسلمين نفّذت أصلاً على أساس التأييد للفرد وعائلته وشبكة أوليائه، إلا إنها رُفضت كنضال وطني. وفي المقابل، كان النضال المسيحي تمليه حوافز اجتماعية ـ اقتصادية وسياسية كامنة، وهو انطباع يتأكد من خلال حقيقة أن قلة قليلة من المرشحين المسيحيين كانت على علاقة سابقة بالنشاطات الوطنية في المدينة، وكذلك من خلال غياب الالتزام السياسي مؤخراً من جانب جماعتهم السكانية على العموم.

كشفت الانتخابات أيضاً التغيرات التي حدثت في الجماعة السكانية اليهودية في حيفا، والتي تنامت منذ سنة ١٩٢٣، حجماً وقوة اقتصادية وسياسية، فقد أصبح انتشار الأحياء اليهودية، المحيطة بالمناطق العربية، وتمدد الحضور الاقتصادي اليهودي إلى السوق، حقيقتين ملموستين (أنظر الفصلين الرابع والرابع عشر). كما أن تشجيع الإدارة لمصادر القوة اليهودية، الاقتصادية والسياسية، كسياستها تجاه المشاريع الصناعية اليهودية، ودعمها لليد العاملة اليهودية وللمشاركة اليهودية في المجلس البلدي، ساهم في مصائر الجماعة السكانية المتغيرة.

وانعكست هذه الميزات في الموقف من انتخابات سنة ١٩٢٧. ومع أن عدة أصوات في مجلس هدار هكرمل المحلي اقترحت سنة ١٩٢٦ إقامة بلدية يهودية منفصلة على نمط تل أبيب، التي انفصلت عن يافا، فإن الحجج ضد الانفصال، ومن أجل إدخال التأثير اليهودي المنظم إلى البلدية، هي التي انتصرت. والطريقة التي جرى بها انتخاب الممثلين اليهود من دون منافس، تُعتبر معياراً لتماسك الجماعة السكانية وانضباطها. وكان شبتاي ليفي، وهو يهودي سفاردي ذو ميول صهيونية معتدلة، ودافيد هكوهين، وهو يهودي أشكنازي، وصهيوني عمالي، ومدير سوليل بونيه، قد اختيرا بعد المداولات في منظمات الجماعة السكانية، وبمساعدة لجنة خاصة من «المجلس القومي اليهودي» (فاعد لئومي) أرسلتها القدس لهذا الغرض.[٩٥] وعلاوة على هدف الظهور في جبهة موحدة وقوية، كانت الجماعة السكانية اليهودية ترمي، بهذا الأسلوب، إلى إضعاف فرص نجاح

المعارضة من القطاع العربي؛ لقد قضت على إمكان أن يشتت العرب أصواتاً يهودية، وذلك من خلال عقد اتفاقات منفصلة مع مرشحين متعارضين. واختير المرشحان أيضاً بسبب قدرتهما على التوصل إلى حلول وسط مع أعضاء المجلس العرب، مع أنهما يمثلان طرفي النقيض للمطالب الصهيونية: الحد الأدنى الذي يمثله ليفي، والحد الأقصى المتمثل في موقف هكوهين.

وكانت الخطوة التالية في هذا الاتجاه بالنسبة إلى العناصر السياسية اليهودية، هي دعم أولئك العرب الذين يرجح إمكان قبولهم طلباتها العامة. ولم يكن سعي الصهيونيين لتأمين حلفاء لهم في الدوائر السياسية العربية في حيفا من دون نجاح، كما يتضح من تجربتهم مع الجمعية الإسلامية الوطنية وغيرها من المنظمات، وحاولت اللجنة التنفيذية الصهيونية إقناع الإدارة بالاعتراف بهؤلاء الحلفاء وبمكافأتهم على دعمهم. وفي وقت مبكر من سنة ١٩٢٣، حاول رئيس اللجنة التنفيذية الصهيونية أن يزرع في ذهن السكرتير الأول ضرورة منح وظيفتين عامتين لاثنين من مؤيدي السياسة الصهيونية في حيفا، هما: محمد شعبان، المختار السابق للحي الشرقي، وحسن شكري، وكلاهما فقد منصبه بسبب آرائه السياسية غير الشعبية.[٩٦] وعندما لاحت الفرصة سنة ١٩٢٧، حصل شكري - وكان على رأس قائمة من المؤيدين، من الأعضاء المنتمين إلى المعارضة السياسية العربية - على دعم العناصر السياسية اليهودية، الأمر الذي ضمن لهما أصوات اليهود بالإجماع. وكان تأمين رئاسة شكري للبلدية مهماً، ليس فقط من وجهة النظر اليهودية، وإنما لضمان إقصاء الرئيس المناهض للصهيونية، عبد الرحمن الحاج، وعضوي المجلس رشيد الحاج إبراهيم وسليمان الصلاح، اللذين أيّدا خطه السياسي.[٩٧]

مع أن المرشحين الآخرين الذين خاضوا الانتخابات مع شكري على برنامج المعارضة - وهم خمرا، وعبد الهادي، ومخلص - لم يشاركوه مشاعره الموالية للصهيونية، إلا إنهم اعتبروا مقبولين للصهيونيين بسبب معارضتهم للجمعية الإسلامية. فمنذ سنة ١٩٢٣، وجهت جماعات المعارضة أقوى هجماتها ضد الوطنيين المتطرفين، فيما احتفظت بموقفها المعادي للحركة الصهيونية، وهكذا أصبحت ضمناً شريكة للصهيونيين في الصراع نفسه. إلا إنه حتى شكري نفسه، والذي يرجع بتاريخه الموالي للصهيونية إلى زمن بعيد، لم يكن يستطيع خوض الانتخابات وكسبها على برنامج موال للصهيونية. وقد روجت له «الكرمل» كقائد معارض معتدل، يتمتع بمهارات الحلول الوسط، وقادر على التوفيق بين خير البلدية والناس ورغبات الإدارة.[٩٨] والبرنامج الذي وعد به، هو والمرشحون

المؤيدون له، تضمّن في معظمه تحسين شؤون المواطنين في المدينة، إلى جانب إشارات خاطفة إلى الشؤون السياسية. وحتى في حملتها ضد المجلس الإسلامي الأعلى والجمعية الإسلامية، حصرت المعارضة هجماتها على منافسيها بعدم كفاءتهم الإدارية والاقتصادية وبسياستهم الطائفية.[٩٩]

وكانت نتائج الانتخابات قابلة للتنبؤ بها،[١٠٠] فقد هُزم الوطنيون المسلمون البارزون كلهم، ولم ينجح من مرشحي الجمعية الإسلامية إلا توفيق الخليل. غير أن عبدالله مخلص كان الخاسر الوحيد من مرشحي المعارضة، الأمر الذي يظهر أن النجاح، في نهاية المطاف، كان يعتمد على التأثيرات الاقتصادية والعائلية. فمن ضمن المسيحيين، انتمى أعضاء المجلس المنتخبون - الخوري، وصهيون، وأبيض، وتوما - إلى طبقة التجار التي أثرت حديثاً. وعين حسن شكري رئيساً للبلدية وإبراهيم صهيون نائباً للرئيس.

كانت أهمية النتيجة على حياة العرب السياسية متعددة الجوانب. فعلى مستوى واحد، كانت تعني أفول التيار الوطني ذي الصوت المرتفع كطبقة سياسية نخبوية، إذ حُرم قادته الأداة الإدارية الوحيدة التي سيطروا عليها، كما تصلب موقفهم العنيد. وفي الوقت نفسه، منح هذا الوضع القادة الشعبيين الفرصة لتشجيع تطوير منظمات الجماعة السكانية مثل جمعية الشبان المسلمين.[١٠١] أمّا على مستوى آخر، فكانت تعني بروز قوى اجتماعية - سياسية في المدينة، رأت في البلدية وسيلة لتعزيز أهداف أعضائها الفردية والجماعية. وتقوّى موقف التجار الذين انتموا إلى المجلس سابقاً، من خلال عقلية الأعضاء الجدد النشيطين والمندفعين اقتصادياً، مسلمين ومسيحيين على حد سواء، الذين كانوا رجال أعمال براغماتيين وليس سياسيين، ومستائين من نفوذ القيادة المقدسية السياسي. وطبعاً، فإن هذا الموقف وجد صدى إيجابياً بين أعضاء المجلس اليهود والموالين للصهيونية، كما أنه تطابق أيضاً مع مبادرة الإدارة لكبح المشاعر الوطنية العربية. لقد أبرز مسار الانتخابات تفتت الجبهة الوطنية، بالإضافة إلى أن المجلس الذي تمخض عنه هو النمط الذي كان في استطاعة الإدارة التحكم به. إن انتماءات وأهواء الطبقة الفكرية والسياسية، التي انتمى إليها أعضاء المجلس العرب، صاغت مواقفهم. فإلى حين انتخابات البلدية سنة ١٩٣٤، بقي معظم هؤلاء الأعضاء أنفسهم، في مواقعهم من دون انتخابات أُخرى - وهذا مثال آخر على تحكم الإدارة. وبما أن المجالس المنتخبة سنة ١٩٢٧، تلاءمت بصورة سلسة مع سياسة الحكومة، فقد اعتُبر، سنة ١٩٣٠، عندما كان يجب إجراء انتخابات جديدة، أنه من غير المرغوب فيه، نظراً «إلى الأوضاع الراهنة، إجراء انتخابات بلدية في جميع أنحاء البلد.»[١٠٢] ودعّم

هذا الإحساس بالديمومة ثقتهم بأنفسهم، وأعطاهم الفرصة لينظروا إلى شؤون البلدية من زاوية مصالحهم الذاتية والطبقية. لقد تضاعف موقفهم المحافظ بقلة الخبرة والجهل؛ فالتحسينات التي استلزمت تكلفة مالية جرت مقاومتها بشدة، وخصوصاً عندما كان من شأن مشاريع كهذه، أن تغير الميزان الاجتماعي ـ الاقتصادي. وتثير الاهتمام ملاحظة أن عضو المجلس اليهودي الشرقي، ليفي، الذي استقرت عائلته في حيفا منذ مدة طويلة، انحاز إلى أعضاء المجلس المسيحيين ذوي التوجه التجاري الأكثر، وذلك في الشؤون المتعلقة بزيادات الأجور وتحسين أوضاع العمل، فيما سعى الأعضاء المسلمون، الذين كانت عواطفهم مع عمال البلدية العرب ـ ومعظمهم من المسلمين ـ للإصلاح، مهما كان معتدلاً. لكن عضو المجلس العمالي، هكوهين، هو الذي طالب بزيادات كبيرة في الأجور للعمال العرب في محاولة لإيجاد أوضاع تلبي ادعاء الصهيونيين العماليين أن العمال اليهود سيكونون قادرين على احتلال سوق العمل فقط إذا تحسنت الأجور وأوضاع العمل.[١٠٣]

كان التعبير الأكبر الناجم عن الانتخابات هو الموقف القوي الذي اكتسبه الصوت اليهودي في المدينة، بصورة لم يسبق لها مثيل، من خلال كل من رئيس البلدية المسلم وعضوي المجلس اليهوديين. وقد فرضت الوقائع السياسية على أعضاء المعارضة الآخرين قبولاً ضمنياً للقدرات اليهودية الجديدة، وتكيفاً معها. وبذلك كان عضوا المجلس اليهوديان قادرين على تحقيق تحسينات ضخمة في مكانة جماعتهما السكانية. ومن هذه الأمور، إدخال اللغة العبرية كلغة ثالثة (بالإضافة إلى الإنكليزية والعربية) في اجتماعات المجلس، وصارت جميع بيانات البلدية تترجم وتطبع بالعربية والعبرية على حد سواء. ومع أن ذلك حدث بالتدريج، لأن عضوي المجلس اليهوديين كانا يتكلمان العربية، فإنه كان الخطوة الأولى نحو إعطاء البلدية طابعاً مزدوجاً وجَعْل السكان يألفون هذه التغييرات. وعلى أية حال، فقد كان تغييراً ضرورياً، إذ إن عدداً أكبر من اليهود، بعضهم لم يكن يتكلم العربية، كان يوظف في البلدية عبر جهود رئيسها الجديد.[١٠٤]

وفيما كان شكري رجل الصهيونيين في البلدية وأيّد اقتراحاتهم، فإن أعضاء المجلس العرب الآخرين، وخصوصاً المسيحيين منهم، كانوا أبعد ما يكون عن التعاون عندما يصل الأمر إلى المشاريع التي تفيد المناطق اليهودية البحتة. وخلال الأزمة المالية في المنظمة الصهيونية سنة ١٩٢٨، عرضت الإدارة أن تقرض البلدية مبلغ ١٢,٥٠٠ جنيه فلسطيني، لبناء طريق جبل الكرمل من أجل مساعدة العمال اليهود،[١٠٥] ولكن المجلس لم يوافق على مبدأ قبول القرض (الذي كانت البلدية

ستسدده). ووقف شكري إلى جانب عضوي المجلس اليهوديين في مطالبتهما بهذا المشروع، فيما أراد الأعضاء العرب الآخرون تأخير القرار ودراسة شروط القرض، التي كان من الواضح أن المقصود بها مصلحة الحي اليهودي والعمل اليهودي. ومع ذلك، وحتى نهاية العشرينات، كانت هناك حالات قليلة تستوجب شقاقات خطيرة في المجلس، وكان جميع أعضائه يتوقون إلى تحقيق اتفاقات عملية. وكان واضحاً أن اعتدال أعضاء المجلس العرب وتصميم العضوين اليهوديين المتعمد للحفاظ على علاقات طيبة، هما السببان وراء إدارة شؤون المدينة بصورة سلسة.[١٠٦] وفقط في الثلاثينات بدأ احتكاك أكبر يبرز داخل المجلس، وعندئذ راح استياء الناس من أدائه يتصاعد.

كان المجلس سنة ١٩٢٧ هو الجواب على سياسة الإدارة المتحيزة. فقد تألف من أعضاء عرب أقل تسيُّساً، ممن كانت مصالحهم الاقتصادية ترتبط باستمرار استقرار النظام، حتى وإن لم يكونوا على توافق تام مع سياسة الانتداب. وعرف عضوا المجلس اليهوديان، اللذان مثّلا أقلية في مدينة مختلطة، أن نجاحهما كان يعتمد على المسار المتدرج لإيجاد سوابق توافقية مع الأعضاء العرب، وأكثر من أي شيء آخر، على دعم الإدارة. ولهذا السبب، لم يعارضا بصورة جدية إجراءات الإدارة للسيطرة على البلدية، في حين كانا، في الحقيقة، في موقع أفضل من العرب للقيام بذلك. وفي سنة ١٩٢٩، عندما بدأت الإدارة مناقشة مشروع قانون بلديات جديد للحد من صلاحيات المجالس المحلية،[١٠٧] كانت الإدارة قد انتهكت في بعض الحالات حقوق البلدية وصلاحيات المجلس. وكانت إحدى هذه الحالات تتعلق بمفتش الشؤون الصحية، أوكاي، الذي حلت الإدارة في نهاية المطاف مشكلة توظيفه بنقله إلى دائرة الصحة، فيما استمرت البلدية تدفع راتبه (أنظر الفصل الخامس).[١٠٨] وبعد سنة ١٩٢٩، تسبب عجز المجلس عن التعامل مع المسؤولية المتزايدة، وضعف أعضائه في اتخاذ موقف معارض لتدخل كهذا، في فتح مجال أوسع أمام الإدارة المحلية للتدخل في شؤون البلدية.

تآلف القوى الوطنية

بعد انتخابات سنة ١٩٢٧ فوراً، دعت العناصر الوطنية داخل جماعات المعارضة المنتصرة إلى إعادة الاصطفاف. ولكن القول بذلك كان أسبق من فعله، فعداء الأعوام الخمسة السابقة، ترك أثراً عميقاً في الجماعات السياسية المتعددة في المدينة. وقد أصبح واضحاً أن الوطنيين المسلمين أُضعفوا بصورة حاسمة، كما أن

تأثير قادتهم تقلص بصورة خطرة؛ وفي الوقت نفسه، سمح هذا الوضع للمعارضة بأن تتوقع إعادة اصطفاف القوى الوطنية، بمزيد من التنازلات لمصلحتها. ولهذا السبب، دعت صحافة المعارضة، من جهة، إلى المصالحة وناقشت شروطها، فيما استمرت بحملتها للتشهير بالقيادة المقدسية وحلفائها في الجمعية الإسلامية، من جهة أُخرى.[١٠٩] وبقي برنامج الحملة كما كان، أي الدعوة إلى الاعتدال مع رفض أي اقتراح بشأن المجلس التشريعي من شأنه أن يقبل ضمناً البنية السياسية للبلد. ومن جانبهم، خفّف الوطنيون المسلمون هجماتهم على المعارضة وامتنعوا من التنافس معها من خلال التعبيرات الوطنية المبالغة. لقد أصبح من المهم إيجاد جو يمكّن كل قطاعات الحركة السياسية العربية الفلسطينية من المشاركة في المؤتمر السابع في حزيران/يونيو ١٩٢٨، والذي وافقت عليه الجبهتان في القدس.

أصبح المؤتمر المقترح سبباً لنقاش حادّ داخل القوى السياسية العربية في حيفا. فقد كان مؤيدو المجلس الإسلامي الأعلى على أتم الاستعداد للوصول إلى نهاية لهجمات المعارضة الضارة، ولتحقيق تعبير إجماعي فيما يتعلق بالسياسة المحلية، إلا إن المعارضة هي التي وضعت العراقيل في طريق عقد المؤتمر. وجرى التعبير العلني عن الاشمئزاز الشديد من نهج المقدسيين الاستبدادي في تولي القيادة، ومن أسلوبهم في تحديد التمثيل النسبي للألوية المتعددة،[١١٠] كما تصلبت المعارضة في رفض ما اعتبرته عودة إلى محاباة الأقارب من جانب المجلس الإسلامي الأعلى، وأسلوباً تسلطياً في إدارة الشؤون السياسية الوطنية. وأيدت هذا الموقف منظمة الجبهة المسيحية التي مثلتها في حيفا لجنة مسيحية برئاسة فؤاد سعد، والتي طالبت بتمثيل نسبي للمسيحيين. وقوّى قرار المسيحيين هذا، والذي رفض، ولأول مرة، سياسات القدس علناً، مشاعر الوطنيين من ذوي الأصوات المرتفعة ضد المسيحيين في المدينة، ودعاهم إلى شنّ حملة عنيفة ضد المسيحيين الحيفاويين.[١١١]

واتفق أخيراً على عقد المؤتمر في القدس في ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٢٨، وقُبلت مطالب المعارضة والجبهة المسيحية بالكامل، إذ كانت أطراف الحلبة السياسية جميعها تتوق إلى تحقيق تماسك وطني، وتأمل من المؤتمر بنتائج أفضل. ورأى نجيب نصّار، الذي كان أحد الناطقين باسم المعارضة في حيفا، أن دوره قد انتهى الآن، لأن كل الجماعات المتحازبة التقت حبّيّاً، ومُنح الشيخ الشقيري الفرصة لاحتلال موقع في المؤتمر.[١١٢] لسوء الحظ، لم تلق مداولات المؤتمر وقراراته موافقة الكثيرين من أعضاء المعارضة، وجاءت الانتقادات فورية

وعنيفة. وكان محبطاً أن يعاد أعضاء النخبة المقدسية نفسهم إلى مواقعهم، وإن كان في لجنة تنفيذية عربية موسعة. وجاء اعتراض آخر على بروز ناطقين راديكاليين من جيل الشباب، ممن ذهبت مطالبهم إلى أبعد من مطالب التيارين في الحركة الوطنية على حد سواء. فقد كانت مجموعة الشباب صريحة في مطالبتها بالاستقلال الكامل في إطار الوحدة العربية، تلك المطالبة التي أثارت الرعب في قلوب المحافظين جميعهم، بمن فيهم شخص وطني متصلب مثل نصار.[١١٣] وكان هؤلاء الأشخاص إياهم قد عارضوا تنظيم جمعية الشبان المسلمين في حيفا، بسبب موقفها الراديكالي وقيادتها المتطرفة، المتمثلة في شخص رشيد الحاج إبراهيم.[١١٤]

لم يصل الصراع بين القيادتين السياسيتين إلى نهايته، إلا إنه هدأ بصورة ملحوظة خلال ١٩٢٨ ـ ١٩٢٩، وحتى انفجار العنف العرقي في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٢٩، كما تغيرت أيضاً حدة الخلاف وموضوعاته. وبدا أن التنافرات نجمت عن أسباب الخلاف السياسية البحتة، إذ إنها كشفت عن نفسها غالباً في صورة اعتراضات المسلمين على توظيف الإدارة عدداً كبيراً من المسيحيين. وفي هذه الأثناء، كان التعبير عن مشاعر مناهضة لبريطانيا يجري بدأب أكثر، كما كان يتم تحليلها من قبل أتباع التيارين على حد سواء. وأكثر من أي وقت مضى، ارتفعت الأصوات منتقدة دور بريطانيا في المنطقة وسياستها الاستغلالية والإمبريالية في فلسطين بمصطلحات شديدة العداء،[١١٥] وهو ما يعكس جو الإحباط واليأس السياسي، الذي يفسر جزئياً الانفجارات التي وقعت سنة ١٩٢٩. ومع أن سبب الاضطرابات في حيفا كان نتيجة الصرخة الدينية المتعلقة بحادث حائط المبكى (البراق) في أيلول/سبتمبر ١٩٢٨، فإن جذور العداء الذي حطّم العلاقات الدقيقة بين الجماعات السكانية ذهبت إلى أعمق من ذلك، وعادت تاريخياً أبعد إلى الوراء. وأدت المشاعر الدينية دور المحفز لإشعال الإحباط الشعبي من الحرمان السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

صدم العنف جميع الدوائر السياسية العربية في حيفا ودفعها إلى ائتلاف فوري، فقد أصبح الرأي العام معادياً بحدة للصهيونيين ولليهود، وهي حالة غذتها حملة إعلامية لهذا الغرض.[١١٦] وعلى الرغم من استنكار العرب دور الإدارة البريطانية والشرطة، فإن هذا الدور لم يكن الهمّ العربي الرئيسي، إذ برزت كل المخاوف الكامنة من الأطماع الاقتصادية والسياسية اليهودية، وسُرّعت المقاطعة والفصل، كما أصبحت المشاريع الصهيونية في المدينة هدفاً للهجوم. وزاد في ذلك أن العرب هوجموا من هذه المواقع،[١١٧] فقد ذُكر أن محطة روتنبرغ للطاقة

آوت رجال عصابات يهوداً، استخدموا سيارات الشركة لدخول الأحياء العربية وإطلاق النار على المارَّة. وأشيع أيضاً أن مطاحن الغراند مولان كانت مسرحاً لنشاط القنَّاصة الذي قُتل من جرائه ستة من العرب. وزادت الشائعات في تفاقم الأوضاع، وألهبت مشاعر الجماعتين السكانيتين، فحدثت المصادمات بين العرب واليهود في الأحياء القديمة من المدينة وهدار هكرمل، في ٢٥ آب/أغسطس، الأمر الذي دعا إلى إرسال سرية من «الغرين هواردس» لقمع العنف،[١١٨] وكانت النتيجة مقتل واحد وعشرين عربياً وسبعة يهود.

الصحافة العربية

إن الجو السياسي داخل الجماعة السكانية العربية في حيفا، وكما أظهر هذا الفصل، أصبح مشحوناً بالتوتر والعنف إلى درجة عالية، وبتمايزات أوضح، منذ سنة ١٩٢٩. وكانت الصحافة العربية هي التي أبقت الرأي العام مواكباً للتطورات؛ فمن خلال «الكرمل» انتشرت المعارضة الشمالية للقدس، ومن خلال «اليرموك» أوصل المجلس الإسلامي الأعلى آراءه ودعايته، وعبر «مرآة الشرق» أُعلن التأييد للإدارة. ولكن الدور الأهم «للكرمل» و«اليرموك»، بصورة خاصة، يكمن في أنهما عكستا الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، المؤلمة للجماعة السكانية العربية، وخصوصاً للقطاعات التي تلقت أسوأ الضربات.

لقد جرى، وبصورة حادة، وصف إحساس العرب بالظلم من جرَّاء معاملة الإدارة غير المتساوية للعرب واليهود،[١١٩] ولكن الخدمة الرئيسية التي وفرتها الصحافة هي الإبقاء على مسألة الوحدة الوطنية حية في مواجهة ما اعتبرته عدواناً صهيونياً تدعمه السياسة البريطانية الموالية للصهيونية في جميع أنحاء المنطقة العربية. إلا إنه على الرغم من طبيعة هذه الرسائل الملهبة، فإن القيادات الاجتماعية القائمة كانت بطيئة في ردة فعلها. واجتمعت القيادتان، المسلمة والمسيحية، في حيفا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٩، استجابة لنداء إبراهيم الخليل وفؤاد سعد، للنظر في مقاربة بناءة للمشكلة.[١٢٠] ومرة أُخرى تمخضت هذه اللقاءات عن وعود بعمل موحد، ولكن قليلاً من العمل الفعال أعقب ذلك.

وبينما كان واضحاً أن القيادة التقليدية غير راغبة في إلزام نفسها بالنضال الوطني، فإنها مع ذلك تشبثت بمكانتها، إذ إن بعض الخيوط النضالية للحركة الوطنية في حيفا، ظهر منذ نهاية سنة ١٩٢٩، ردّاً على الخنوع الساحق للمجتمع السياسي المدني.[١٢١] ولكن الإدارة تمكنت من إخمادها بسهولة، كما جرى،

بصورة مماثلة، ترهيب الصحافة بالتعليق الإداري، والغرامات المالية، والإجراءات القانونية.[١٢٢] لقد أدركت الإدارة أنها إذا ما كانت مصممة على فرض سياسة تتعارض مع أغلبية الرأي العام، فمن الحماقة السماح بصحافة حرة غير خاضعة للرقابة.[١٢٣] وحقيقة أن إدوين سامويل، ابن السير هربرت سامويل، كان ضابط الرقابة الصحافية في الإدارة، فإن ذلك زاد في تذمر الوطنيين؛ ولكن حتى هذا المنفذ الأخير للسخط الشعبي، تم حصره في حدود معينة، وهو إجراء زاد في عجز المجتمع السياسي المدني وإحباطه.

المصادر

(١) في مؤتمر سان ريمو، نيسان/أبريل ١٩٢٠، جرى تعيين بريطانيا دولة منتدَبة على فلسطين، وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٢٣، ثُبِّت الانتداب وأصبح فاعلاً.

(٢) رسالة سرية من المندوب السامي، هربرت سامويل، إلى وزارة المستعمرات، في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢١ (PRO CO 733/7).

(٣) رسالة سرية من دائرة تحري الجرائم المركزية، القدس، إلى إ. رتشموند، السكرتير المساعد (سياسي)، ١٧ آب/أغسطس ١٩٢٣ (ISA 2/158).

(٤) من كيش إلى ديدِس، ٢١ آذار/مارس ١٩٢٣، مع مادة جمعها إرنست رتشموند لإعداد مسودة للردّ (ISA 2/151). وهناك صيغة أُخرى لطرد شكري تضع اللوم على عاتق الجنرال بولز، الذي اتهمه الصهيونيون باللاسامية تحت تأثير صديقته العربية (معلومات شفوية، دافيد هكوهين، حيفا، نيسان/أبريل ١٩٧٥). وبما أنه كان في حيفا جمعيتان، هما الجمعية الإسلامية والجمعية المسيحية، فالإشارة هنا هي إلى هيئة ممثلة عن الجمعيتين.

(٥) Kalvarsky to Shukri, n.d. (CZA S25/10298); Kisch to Schueli, 8 June 1925 (CZA S25/517), مقتبس في: B. Wasserstein, *The British in Palestine: the Mandatory Government and the Arab-Jewish Conflict 1917-1929* (London, 1978), p. 175.

(٦) رسالة سرية من كيش إلى ديدس بتاريخ ٢١ آذار/مارس ١٩٢٣ (ISA 2/151)؛ وأنظر أيضاً: D. HaCohen, *Time to Tell* (New York, London, 1984), pp. 24-5.

(٧) *Ibid.*, p. 25.

(٨) من يونس الخطيب، رئيس الجمعية الإسلامية الوطنية، إلى حاكم لواء فينيقيا، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢١ (ISA 61/542). والأعضاء المؤسسون الذين التقوا في بيت الحاج خليل طه في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢١ هم: يونس الخطيب، وحسن شكري، ومحمود الصفدي، ومحمود الياسين، وأسعد الصلاح، ومحمود الخطيب، وأسعد أبو زيد. أنظر: Y. Porath, *The Emergence of the Palestinian Arab National Movement, 1918-1929* (London, 1974), p. 217.

(٩) Schueli to Customs Superintendent, Haifa, 17 July 1924, (ISA 202/24).

(١٠) Y. Washitz, «Jewish-Arab Relations in Haifa during the Mandate» (unpublished manuscript, n.d.), Chapter V, pp. 37-8;

ومعلومات شفوية، إسكندر مجدلاني، حيفا، أيار/مايو ١٩٧٥.

(١١) من شكري، نائب رئيس «الجمعية الوطنية الإسلامية» في حيفا، إلى ديدس، ٢٨ شباط/فبراير ١٩٢٢ (ISA 61/547).

(١٢) من يوسف ويونس الخطيب إلى حاكم حيفا، في ٢٧ آذار/مارس و ١٥ نيسان/أبريل ١٩٢٢ على التوالي (ISA 61/547). وفي رسالتي الاستقالة هاتين من الجمعية الوطنية الإسلامية، أعرب الأخوان الخطيب عن معارضتهما لأهداف الجمعية التي أصبحت واضحة من بياناتها العلنية، وأكدا على دعمهما للوفد العربي الفلسطيني.

(١٣) Porath, *op.cit.*, pp. 214-16.

(١٤) مبكراً منذ سنة ١٩١٩، شعر هربرت ساموبل بأن الموظفين السوريين والمصريين، الذين كان الكثيرون منهم مسيحيين، شكلوا تهديداً لمطامح اليهود الاقتصادية والسياسية.

(Herbert Samuel to ZO, «Our Relations with the Authorities,» Cairo, 7 November 1919, Samuel Private Papers, St. Antony's College, Oxford).

وقد كرر كيش هذا الإحساس في شكواه من المسيحيين العرب إلى ديدس في رسالة بتاريخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٢٣ (ISA 2/151).

(١٥) Porath; *op.cit.*, p. 224.

(١٦) لكسب الشرعية، كانت الحكومة «تتوق إلى دمج قيادات جميع قطاعات المجتمع العربي داخل الجسم السياسي القائم»، الأمر الذي أدى إلى أن «يصبح التملق والخداع مؤهلات واضحة لمنصب حكومي في فلسطين.» و«كان مجرد وجود موظفين عرب داخل الإدارة أمراً ذا أهمية سياسية أكثر للبريطانيين، من مستوى فاعليتهم البيروقراطية.» (التأكيد مضاف)

Wasserstein, *op.cit.*, p. 171.

(١٧) لقد اقترح المندوب السامي قانون المسؤولية الجماعية ووافقت عليه الوزارة، من أجل تمكين حاكم اللواء من فرض مبدأ المسؤولية الجماعية على قطاعات قبلية في القرى والمناطق البدوية، وحيث يجب فرض عقوبات جماعية (سواء على شكل غرامات أو سواها) على جنح الأفراد. ٥ آذار/مارس ١٩٢٤ (PRO CO 733/83).

(١٨) يتضح من المراسلة بين اللجنة التنفيذية العربية وأعضاء الجمعية الإسلامية في حيفا أن هؤلاء الأعضاء كانوا يُعلمون القدس بنشاطات المعارضة وصحيفتها. أنظر المراسلة في: ISA 65/1.

(١٩) Porath, *op.cit.*, pp. 208-13.

(٢٠) معلومات شفوية، خالد الحسن، لندن، آذار/مارس ١٩٨٢، وغيره من الرواة الذين طلبوا عدم الكشف عن أسمائهم.

(٢١) من أجل بحث مفصل وتحليل لأصول الحزب الوطني العربي الفلسطيني، أنظر:

Porath, *op.cit.*, pp. 28-9.

(٢٢) تقرير سياسي بشأن الوضع في شبه الجزيرة العربية لشهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٣ (PRO FO

371 E11227/10395/65).

(٢٣) «مرآة الشرق»، ٢٨ تموز/يوليو ١٩٢٧.

(٢٤) Porath, *op.cit.*, pp. 28-9.

(٢٥) مبكراً، ومنذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٣، ذكر حاكم اللواء الشمالي في تقرير له، انسحاب المسيحيين من «المشاركة السياسية النشطة في تحريض المتطرفين (الوطنيين المسلمين).» تقرير من حاكم اللواء الشمالي إلى المندوب السامي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٣:

PRO FO 371/737/65.

(٢٦) ن. أ. بدران، «التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني» (بيروت، ١٩٦٩)، ص ٢٦٩.

(٢٧) «الكرمل»، ٢٩ آذار/مارس ١٩٢٤؛ ١٥ تموز/يوليو ١٩٢٥.

(٢٨) أنظر أعداد «الكرمل» للفترة ١٩٢٤ ـ ١٩٢٨. وقد سجل انتقاده الأشد مرارة في افتتاحيات أعداد ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٢٥؛ ٥ و ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٢٦؛ ٣ نيسان/أبريل، ١٨ أيلول/سبتمبر، و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٧؛ ٦ و ١٩ شباط/فبراير و ١١ آذار/مارس ١٩٢٨.

(٢٩) «الكرمل»، ٥ نيسان/أبريل ١٩٢٤.

(٣٠) المصدر نفسه، نيسان/أبريل و ١٩ آب/أغسطس ١٩٢٥؛ ٢٤ نيسان/أبريل و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٧، هذا مع الاكتفاء بذكر حالات قليلة فقط.

(٣١) المصدر نفسه، ٣ حزيران/يونيو و ٨ نيسان/أبريل ١٩٢٥؛ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٦؛ ٢٠ شباط/فبراير و ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٧. وفي الافتتاحية الأخيرة المذكورة هنا، توصل إلى نتيجة هي أن سياسة الحكومة البريطانية الصهيونية في فلسطين ترمي إلى إيجاد الحواجز بين المناطق العربية والحؤول دون وحدتها.

(٣٢) من أحمد الإمام إلى اللجنة التنفيذية العربية، في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٢ و ٢١ آب/أغسطس ١٩٢٤ (ISA 65/1).

(٣٣) أنظر أعداد «اليرموك» للفترة ١٩٢٤ ـ ١٩٢٨، وخصوصاً أعداد ١ و ١٨ أيلول/سبتمبر، ١٩ و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، و ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٤؛ و ٥ شباط/فبراير ١٩٢٥.

(٣٤) من سليمان الصلاح إلى المندوب السامي، في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٣، وأنظر عدداً من العرائض ضد الحزب الوطني (ISA 2/172).

(٣٥) Symes to CS, 4 December 1923 (ISA 2/172);

أنظر أيضاً: Political Report by Symes to CO, June 1927 (PRO CO 733/142).

(٣٦) «اليرموك»، ١ أيلول/سبتمبر و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٤؛ ومن وديع صنبر إلى اللجنة التنفيذية العربية، ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٢٤ (ISA 65/1).

(٣٧) المصدر نفسه، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٤.

(٣٨) المصدر نفسه، ١٦ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر و ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٤؛ «الكرمل»، ٤ تموز/يوليو ١٩٢٦؛ ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٢٨. وأنظر أيضاً:

Jamal al-Husaini to Mary Adelaide Broadhurst, President of the National League

(Britain), 30 May 1926 (ISA 65/1).

(٣٩) فضلاً عن كونه مفتي حيفا وعضو المجلس الإسلامي الأعلى، انتخب محمد مراد للجنة التنفيذية العربية في المؤتمر الرابع (١٩٢١)، والمؤتمر السادس (١٩٢٣)، والمؤتمر السابع (١٩٢٨).

(٤٠) «اليرموك»، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٤.

(٤١) «الزهور»، ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٢٧.

(٤٢) «اليرموك»، ٣ آب/أغسطس و ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٤؛ وكذلك معلومات شفوية، سهيل شكري، حيفا، أيار/مايو ١٩٧٥.

(٤٣) أنظر أبرامسون وبومان بشأن التعليم الحكومي في حيفا، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٦ (PRO CO 733/117). وذكر أبرامسون أن الجمعية الإسلامية كانت هيئة محلية مستقلة تماماً عن المجلس الإسلامي الأعلى. وبحسب سهيل شكري، فإن خاله، إبراهيم الخليل، كان الروح المحركة وراء تمويل «وقف» الاستقلال وبنائه. وفي سنة ١٩٣٦، حاول الحاج أمين الحسيني أن يضم هذا «الوقف» إلى بقية أوقاف البلد عبر وكالة المجلس الإسلامي الأعلى، ولكن الخليل عارضه. وقاد اغتيال الخليل سريعاً بعد ذلك إلى فترة من الإرهاب داخل الجماعة السكانية المسلمة في حيفا. (معلومات شفوية، سهيل شكري، حيفا، أيار/مايو ١٩٧٥).

(٤٤) «اليرموك»، ١٨ و ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٤ و ١ كانون الثاني/يناير ١٩٢٥.

(٤٥) المصدر نفسه، ١ كانون الثاني/يناير ١٩٢٥؛ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر و ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٤.

(٤٦) المصدر نفسه، ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٢٤.

(٤٧) في أثناء زيارة المطران حجار إلى روما لمناسبة الذكرى المئوية السادسة عشرة لمجمع نيقيا سنة ١٩٢٥، طرح القضية الفلسطينية، مظهراً أن الخطط الصهيونية لشراء الأرض هي عبارة عن مناورة لإضعاف الطابع المسيحي للأرض المقدسة.
Mr. Dormer (Official of the British Embassy in Rome) to FO, July 1925 (PRO FO 371 E4410/125/65).
وقدّم فؤاد سعد وتيوفيل بوتاجي، في زيارات إلى أوروبا في العشرينات، تقارير عن الدعاية الصهيونية واقترحا أساليب لمحاربتها («الكرمل»، ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٣).

(٤٨) E. A. Brett, *Colonialism and Underdevelopment in East Africa* (Bungay, Suffolk, 1973), p. 29.

(٤٩) أنظر ملاحظات بلد (Mr. Blood) من وزارة المستعمرات(خبير بالحكم المحلي) بشأن تقرير لجنة الحكم المحلي، في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٢٥ (PRO CO 733/90). وقال بلد إن «البلدان الشرقية لا تفقه شيئاً عن الحكم المحلي لأن فكرة القيام بعمل لخدمة ذاتها، هي أمر غريب عن العقل الشرقي.» وأنظر أيضاً:
Remarks by J. M. Farrell, Assistant to the Head of the Education Department, to Owen Tweedy on popular suffrage in the East, 2 December 1927 (Owen Tweedy Diaries, «Second Odyssey,» Book II, Private Papers Collection, St. Antony's College, Oxford).

(٥٠) Clauson's minute on HC'S report of 5 March 1925 (PRO CO 733/110).

(٥١) HC to CO, 14 February 1921 (PRO FO 371 2354/2345/88).

(٥٢) Telegram from HC, Sir Herbert Samuel, to CO, July 1921 (PRO FO E712354/2345/88). وأنظر أيضاً: Jamal al-Husaini to HC, 23 March 1923 (ISA 2/158).

(٥٣) بعد احتلال حيفا مباشرة، طلبت السلطات من المجلس البلدي، برئاسة حسن شكري، انتخاب عضوين يهوديين للمجلس «من أجل إعادة الحق لتلك الجماعة السكانية في المشاركة الوطنية.» (*The Palestine News*, 7 November 1918). واختير عندئذ ج. خانكين وشبتاي ليفي، ووافق الحاكم العسكري على تعيينهما. وعُين أبراهام حلفون من مواطني حيفا، وينتمي إلى عائلة يهودية سفاردية، سكرتيراً للمجلس البلدي قبل الحرب. أنظر:
Z. Vilnay, *Khaifa Be'avar Ve Bahoveh* (Tel-Aviv, 1936), p. 100.
وكان مهندس البلدية كذلك يهودياً أوروبياً («جراب الكردي»، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٣).

(٥٤) من أجل مراسلات المندوب السامي إلى وزارة المستعمرات في موضوع البلديات، أنظر:
HC to CO, 6 June 1924 (PRO CO 733/69); HC to CO, December 1924 (PRO CO 733/52); and HC report to CO, 5 March 1925 (PRO CO 733/110).

(٥٥) HC report to CO, 5 March 1925 (PRO CO 733/110).

(٥٦) رسالة من وزير الخارجية إيمري إلى المندوب السامي، ساموبل، في موضوع التشريع البلدي، ٧ آذار/مارس ١٩٢٥ (PRO CO 733/87). وأنظر أيضاً:
Clauson's minute on HC'S letter of 28 May 1925 (PRO CO 733/93), and Keith-Roach's minute of 6 June 1925 (PRO CO 733/87).

(٥٧) Plumer to Amery, confidential despatch of 24 March 1926 (PRO CO 733/113).

(٥٨) *Palestine Blue Book*, Municipalities 1927 (Jerusalem) p. 63.

(٥٩) «الكرمل»، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٦.

(٦٠) احتجت الصحافة العربية على تدخل الحكومة في المجالس المحلية، وهي حالة ولدت استياء شعبياً («النفير»، ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٢٣). وكان هناك حالات كثيرة من المعارضة الشعبية، وخصوصاً بعد أن صُرف مجلس نابلس بسرعة وعُيِّن مجلس آخر أكثر إذعاناً. («حيفا»، ٣ آذار/مارس ١٩٢٥).

(٦١) مقتبس في: O. S. al-Barghouti, «Local Self-Government Past and Present,» in Viteles and Totah (eds.), «Palestine, A Decade of Development,» *The Annals of the American Academy of Political and Social Science*, Vol. 164 (November 1932), p. 37.

(٦٢) من وزارة المستعمرات إلى المندوب السامي رداً على حجج اللجنة التنفيذية العربية، ١٩٢٥ (PRO CO 733/93).

(٦٣) T. S. Boutagy to President (sic), Haifa municipality 8 December 1922 (ISA 2/793), and Symes to CS, 26 December 1922 (ISA 2/793).

(٦٤) Symes to CS, 26 December 1922 (ISA 2/793).

(٦٥) من وزير الخارجية، تشرشل، إلى وزارة المستعمرات، ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٢٢ (PRO CO 733/39). وكتب وزير الخارجية في رسالته: «لذلك، فإنني أعتبر أنه، في انتظار معلومات من شركة السيد روتنبرغ، يجب ألا تقبل طلبات لإضاءة المدينة... إلخ، وسأكون سعيداً إذا أعلمتم هذه الهيئات بذلك.» وأنظر أيضاً المراسلة بين المندوب السامي ووزارة المستعمرات في نيسان/أبريل ١٩٢٣ (PRO CO 733/44).

(٦٦) HC, Herbert Samuel, to Secretary of State, Winston Churchil, 16 December 1921 (PRO CO 733/8).

(٦٧) CO to Mr Fao of the Anglo-Egyptian Bank, April 1923 (RRO CO 733/44).

(٦٨) Symes to Director of Commerce and Industry, 24 April 1923 (ISA 2/793).
وبالنسبة إلى الجوانب السياسية والاقتصادية الأوسع لامتياز روتنبرغ، أنظر:
B. J. Smith, *The Roots of Separatism in Palestine* (Syracuse, N.Y., 1993), pp. 117-26.

(٦٩) Political Report for May 1923 (PRO CO 733/46).

(٧٠) «اليرموك»، ١٨ أيلول/سبتمبر و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٤. وأنظر أيضاً:
Political Report for January 1925 (PRO CO 733/89).

(٧١) «الكرمل»، ١١ حزيران/يونيو ١٩٢٤؛ ٨ آب/أغسطس ١٩٢٥؛ «اليرموك»، ١، ٨ و ١٩ شباط/فبراير ١٩٢٥.

(٧٢) «الكرمل»، ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٣؛ ١١ حزيران/يونيو ١٩٢٤؛ «اليرموك»، ١٩ شباط/فبراير ١٩٢٥. وفي كتابه *Time to Tell*، يتهم دافيد هكوهين رئيس البلدية، الذي كان يعتبره مؤيداً قوياً لمفتي القدس، بأنه رفض حتى أن يفتح رسالة روتنبرغ التي تتضمن اقتراح إنارة حيفا.

(٧٣) كثيراً ما اتُّهم أعضاء مجلس بلدية حيفا بالانتهازية وفقدان حس الواجب المدني من جانب الصحافة وطبقات المجتمع الأقل امتيازاً («جراب الكردي»، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٣؛ «اليرموك»، ١٩ شباط/فبراير ١٩٢٥؛ «الكرمل»، ٢١ شباط/فبراير و ٥ آب/أغسطس ١٩٢٥). وقد أصبح ذلك أوضح في الثلاثينات عندما تحسنت الأوضاع الاقتصادية بصورة ملموسة، الأمر الذي منح الكثيرين من أعضاء المجلس العرب فرصة أفضل للكشف عن الثغرات في عملهم كموظفين عامين. أنظر:
HaCohen, *op.cit.*, pp. 27-32.
هذا الأمر تؤكده أيضاً معلومات شفوية (لندن، حزيران/يونيو ١٩٨٢، وحجبت الأسماء بناء على طلب أصحابها).

(٧٤) «اليرموك»، ١ و٨ شباط/فبراير ١٩٢٥.

(٧٥) «الكرمل»، ٢١ شباط/فبراير ١٩٢٥.

(٧٦) «اليرموك»، ١ و ٢٥ شباط/فبراير ١٩٢٥.

(٧٧) «الكرمل»، ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٢٥.

(٧٨) المصدر نفسه، ٨ آب/أغسطس ١٩٢٥.

(٧٩) المصدر نفسه، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٥.

(٨٠) Keith-Roach, *Pasha of Jerusalem*, Part I (Private Papers, St. Antony's College, Oxford), p. 130.

(٨١) «الكرمل»، ٩ أيار/مايو ١٩٢٦.

(٨٢) المصدر نفسه، ٦، ١٣ و ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٢٦.

(٨٣) كانت الانتماءات الدينية والتوجهات السياسية تتمثل في عضوية اللجنة الانتخابية. وكان الأعضاء هم: أمين عبد الهادي (معسكر المعارضة)، والحاج خليل طه (معسكر المعارضة، من مؤيدي الجمعية الوطنية الإسلامية)، ورشيد الحاج إبراهيم (الجبهة الوطنية الإسلامية)، وخليل صنبر (روم كاثوليك)، ويوسف غماشة (لاتيني)، وميخائيل توما (روم أورثوذكس) والأب فليحان (بروتستانت)، وساموئيل بافزنر (يهودي أشكنازي، مستوطن صهيوني مبكر)، وم. حسّون (يهودي سفاردي، تاجر). «الكرمل»، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٦.

(٨٤) *Palestine Blue Book* 1926-1927, p. 66; CS to Secretary of State on 24 December 1934 (ISA 2/G/114/34).

(٨٥) نشرت «الكرمل» قائمة أولية بأعداد الناخبين وتقسيمهم بحسب الجماعات السكانية، ٦ شباط/فبراير ١٩٢٧. ومع أن الأعداد لم تتطابق مع الأعداد الرسمية النهائية للعرب واليهود الذين صوّتوا، إلا إنها وفرت تقسيماً تقريبياً لتلك الجماعات.

(٨٦) «الزهور»، ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٢٧. وتباهت هذه الصحيفة التي كان يملكها جميل البحري، من طائفة الروم الكاثوليك، بأنها حيادية تجاه النزاع السياسي الناشب بين الجماعات الإسلامية في المدينة، إلا إنها مثّلت وجهة نظر مسيحية. وأوردت خطأ في لائحة أسماء المرشحين المسلمين، اسم عزيز ميقاتي كمرشح معارض بدلاً من عثمان الخمرا.

(٨٧) «الكرمل»، ٨ أيار/مايو ١٩٢٧. كان هناك خمسة مرشحين من الروم الكاثوليك، وثلاثة من الروم الأورثوذكس، وواحد ماروني، وواحد لاتيني، وواحد بروتستانتي.

(٨٨) HaCohen, *op.cit.*, p. 26.

(٨٩) *Ibid.*, p. 25. معلومات شفوية، بيروت، ١٩٧٧.

(٩٠) من اللجنة التنفيذية العربية إلى السكرتير العام، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر و ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٦؛ ومن السكرتير العام إلى اللجنة التنفيذية العربية، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٦ (ISA 65/03076). وأملت اللجنة التنفيذية العربية بأنه إذا تم حصر التصويت بأعضاء جماعة سكانية واحدة فقط، فإن مرشحيها المسلمين في القدس قد يكسبون في الانتخابات على أساس أصوات المسلمين، لأن خصومهم كان يحظون بتأييد الأصوات اليهودية والمسيحية. إلا إن الوضع في حيفا كان مختلفاً، حيث لم يكن في قدرة المرشحين المسلمين الحصول على تأييد الأصوات المسلمة كاملة.

(٩١) «الزهور»، التي كانت قريبة جداً من قيادة رجال الدين المسيحية (أي من المطران حجار)، أعطت الانطباع بأن المسيحيين سيرشحون فقط عدداً من المرشحين مساوياً لعدد مقاعدهم، ولن يجروا انتخابات لذلك («الزهور»، ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٢٧). ومع ذلك، تنافس أحد عشر مسيحياً، خمسة منهم كانوا من الروم الكاثوليك («الكرمل»، ٨ أيار/مايو ١٩٢٧).

(٩٢) Vilnay, *op.cit.*, p. 100.

(٩٣) في كتابه *Time to Tell* (ص ٢٧ ـ ٣٣) يورد هكوهين أمثلة وثيقة الصلة جداً بالموضوع عن سلوك صهيون وتوما في البلدية. فقد عارضا بشدة، وأكثر من جميع العرب الآخرين، كل محاولة لتحسين أوضاع العرب العاملين في البلدية، اجتماعياً واقتصادياً. وفي الحقيقة، كانت أغلبية أعضاء المجلس العرب حذرة في طرح تحسينات تكون نتيجتها زيادة التكلفة، أو جَعْل الطبقة الثرية، في المنظور البعيد، مشاركة في التكاليف. أنظر أيضاً:
Y. Washitz, *op.cit.*, Chapter IV, pp. 3-5.

(٩٤) يمكن الإحساس بمسألة الزعامة في الحملات الصحافية في حينه. وأنظر بصورة خاصة: «الكرمل»، ٢٠ شباط/فبراير و ١٧ نيسان/أبريل ١٩٢٧.

(٩٥) معلومات شفوية، دافيد هكوهين، حيفا، أيار/مايو ١٩٧٥.

(٩٦) F. H. Kisch to CS, Deedes, 21 March 1923 (ISA 2/151) and CS to ZE, 2 September 1923 (ISA 2/151).
وهنا تظهر قضيتي هذين العربيين «المعتدلين» بالتفصيل. وقد ذُكرت قضية حسن شكري سابقاً؛ أمّا بالنسبة إلى شعبان، فإن السكرتير العام حدد أنه طُرد لسلوك غير نظامي، كما أنه خسر ثانية في الانتخابات عندما رشح نفسه ليكون مختاراً.

(٩٧) HaCohen, *op.cit.*, p. 24.

(٩٨) «الكرمل»، ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٦.

(٩٩) المصدر نفسه، ٣ و ١٧ نيسان/أبريل و ١٥ أيار/مايو ١٩٢٧.

(١٠٠) كانت الأصوات التي حصل عليها كل مرشح نجح، هي كالتالي: نصر الله خوري ١٩٨٠؛ إبراهيم صهيون ١٩٠٠؛ حسن شكري ١٨٩٣؛ جميل أبيض ١٨٢٠؛ أمين عبد الهادي ١٨١٠؛ توفيق الخليل ١٧٥٨؛ عثمان الخمرا ١٥٩١؛ ميخائيل توما ١٢٦٦ («الكرمل»، ٢٢ أيار/مايو ١٩٢٧).

(١٠١) من رشيد الحاج إبراهيم إلى حاكم اللواء، ١٨ أيار/مايو ١٩٢٨ (ISA 61/141). وبصفته الرئيس المنتخب لجمعية الشبان المسلمين، تقدم الحاج إبراهيم بطلب إلى حاكم اللواء وحصل على الموافقة وتسجيل الجمعية في ٥ تموز/يوليو ١٩٢٨.

(١٠٢) HC to CS, 14 February 1930 (PRO CO 733/189).

(١٠٣) أنظر محضر اجتماعات المجلس البلدي، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٩ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٠، كما اقتُبس في:
Washitz, *op.cit.*, Ch. IV, pp. 4-5.
وقد ثار هذا الوضع عندما ترك كثيرون من عمال البلدية من أجل العمل في أشغال الميناء، وكان واضحاً أنه من الضروري تحسين أوضاع العمل في البلدية لجذب العمال.

(١٠٤) *Ibid.*, Chapter IV, p. 3.

(١٠٥) «الكرمل»، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٨.

(١٠٦) محاضر المجلس البلدي حتى بداية الثلاثينات كما اقتبسها:
Washitz, *op.cit.*, Chapter IV, pp. 11-14.

(١٠٧) «الكرمل»، ١٠ نيسان/أبريل ١٩٢٩.

(١٠٨) المصدر نفسه، نيسان/أبريل ـ آب/أغسطس ١٩٢٩.

(١٠٩) أنظر أعداد «الكرمل» من حزيران/يونيو ١٩٢٧ إلى أيار/مايو ١٩٢٨.

(١١٠) «الكرمل»، ١١ آذار/مارس، ٨ و ٢٩ نيسان/أبريل، ٢٠، ٢٧، و ٣٠ أيار/مايو ١٩٢٨.

(١١١) المصدر نفسه، ١٠ و ١٧ حزيران/يونيو ١٩٢٨.

(١١٢) المصدر نفسه، ٢٤ حزيران/يونيو ١٩٢٨.

(١١٣) Porath, *op.cit.*, p. 254;
أ. توما، «ستون عاماً على الحركة القومية العربية في فلسطين» (بيروت، ١٩٧٨)، ص ٦٥ ـ ٦٦؛ «الكرمل»، ٢٤ حزيران/يونيو و ١ تموز/يوليو ١٩٢٨.

(١١٤) «الكرمل»، ٢٧ أيار/مايو ١٩٢٨.

(١١٥) افتتاحيات «الكرمل» و «اليرموك» من تموز/يوليو ١٩٢٨ وحتى نهاية آب/أغسطس ١٩٢٩.

(١١٦) «الكرمل»، أعداد آب/أغسطس إلى نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٩.

(١١٧) المصدر نفسه، ١٤ و ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٢٩.

(١١٨) Telegram from Mr Hoare (Cairo) to FO, 26 August 1929 (PRO FO 371 E4232/4198/65).
صدت وحدات الهاغاناه، الموجودة في حيفا منذ سنة ١٩١٩، الهجمات العربية على الأحياء اليهودية، وأرسلت حمولات سيارات من المسلحين لمهاجمة تجمعات المشاغبين داخل الأحياء العربية. ويستشهد فاشتس بهذه الأحداث كما هي موثقة في أرشيفات الهاغاناه
Washitz, *op.cit.*, Chapter III, pp. 5-6.

(١١٩) إن التفريق في المعاملة بين المساجين العرب واليهود، وأولئك الذين قُبض عليهم وهم يحملون السلاح، كان سبب تذمر العرب الرئيسي («الكرمل»، ٧، ١٤ و ٢١ أيلول/سبتمبر، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر و ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٩).

(١٢٠) «الكرمل»، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٩.

(١٢١) علقت منظمة الكف الأسود المجاهدة ملصقات على الجُدُر وفي المساجد بالمدينة، تهدد أولئك الذين باعوا، أو تعاونوا مع اليهود («الكرمل»، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٩).

(١٢٢) عُلقت «الكرمل» من ٥ كانون الأول/ديسمبر وحتى نهاية الشهر، عندما كان عليها أن تدفع غرامة، لأنها كتبت ما اعتبرته الرقابة مقالات تحريضية. وقد غُرّمت «النفير» للأسباب نفسها في منتصف كانون الأول/ديسمبر، وتلقت «الكرمل» تهديداً بالإغلاق («الكرمل»، ٧، ٢٤ و ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٩).

(١٢٣) Keith-Roach, *op.cit.*, Vol. 1, p. 290.

الفصل الرابع عشر

تجذُّر القوى الوطنيّة

مقدمة

شكلت اضطرابات سنة ١٩٢٩، نموذجاً جديداً للتعامل اتبعته المعارضة العربية مع السياسات البريطانية، الأمر الذي بلغ ذروته في ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ الريفية؛ وكانت حتمية العنف تتطور بالتدريج كحل نهائي لمظالم الفلسطينيين. وفيما سُجلت ردات فعل عنيفة متفرقة منذ بداية الاستيطان اليهودي، فإنه فقط بعد التجربة مع الإدارة الاستعمارية البريطانية، وقيام الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، بدأت عناصر من المجتمع المطرود من أرضه تتبنى هذا الخيار عن سابق عمد.[١] وفي وقت مبكر جداً من الاحتلال، أخذت السلطات البريطانية في الاعتبار احتمال ردّة الفعل العربية العنيفة على سياسات الانتداب. ورصدت دائرة الاستخبارات التابعة للإدارة العسكرية، وعن قرب، جميع الشخصيات البارزة المنخرطة في النشاطات السياسية؛ وتابعت الشرطة هذه الممارسة، وكذلك دائرة تحري الجريمة وضباط اللواء تحت الإدارة المدنية.[٢] وكانت معارضة الانتداب سمة مميزة لشرائح عربية معينة، وخصوصاً للقطاع المسيَّس من المجتمع المسلم الذي نبعت معارضته إمّا من توجه إسلامي أو قومي عربي. إلا إن سياسة «الوطن القومي اليهودي»، التي فرضها الانتداب، هي التي كانت هدف المعارضة السياسية العربية الرئيسي، سواء المسلمة منها أو المسيحية؛ ولعدد من الأسباب، لم تشكل هذه المعارضة تهديداً خطراً للنظام خلال العقد الأول من الحكم البريطاني، فالتعددية الاجتماعية والدينية والاقتصادية للسكان العرب أعاقت تطور وعي وطني موحد، وبرنامج سياسي واحد، وأداة منظمة للمقاومة خلال فترات الهدوء السياسي والازدهار الاقتصادي النسبيين. وفيما كانت الهجرة اليهودية وامتلاك الأراضي والسيطرة الاقتصادية، لا زالت ذات أثر محدود، فإن ردّة الفعل العربية على «الوطن القومي اليهودي» ظلت متقطعة وغير منسقة. وشجعت ذلك سياسة العصا والجزرة التي اتبعتها الإدارة لضمان توازن بين الإذعان والروح النضالية العربيين؛

وقد أُضعفت المعارضة من خلال توفير العمل في الإدارة، وربط مصالح القيادات السياسية المعترف بها بمصالح الحكومة، وضمان أن يحتفظ طرفا القيادة المستقطبان بنسبة متساوية من التأثير السياسي.

مع ذلك، حدثت حالات من ردة الفعل العربية العنيفة على التغييرات التي أحدثها الاحتلال الجديد، غالباً في الألوية الشمالية، حيث ارتبطت مشتريات الأرض والمستعمرات الزراعية الصهيونية، مباشرة بالمصاعب الاقتصادية التي طال أثرها الجماعات السكانية في الريف والمدينة على السواء. وفي حيفا، كما جاء في الفصل الثاني عشر، ظهرت عصابات مسلحة في سنتي ١٩١٩ و١٩٢٢، في فترات الحرمان المتصاعد، وأدرك الموظفون البريطانيون أنه، على الرغم من الهدوء العربي الظاهر، فقد كان هناك تيارات من العنف تصبح أكثر وضوحاً في أوقات الأزمات الاقتصادية.[٣]

ورداً على أحداث سنة ١٩٢٩، اقترح المندوب السامي، السير جون تشانسلر، تغييرات راديكالية في سياسة الانتداب، التي أدرك أنه لا يمكن تطبيقها نظراً إلى المعارضة العربية العنيفة.[٤] وقد جاء هذا العنف كمفاجأة، ليس فقط للإدارة، بل للكثيرين من القادة العرب أنفسهم. ومنذ سنة ١٩٢٢، لم يكن على السطح ما يشير إلى الإحباط العميق الجذور، فلا الإدارة، ولا الشريحة العربية السياسية، استطاعتا تقدير آثار عقد من السياسة البريطانية ـ الصهيونية في النسيج الأساسي للمجتمع العربي. وقد ساهم عدد من العوامل في إحساس العرب باليأس في سنة ١٩٢٩: هجرة متزايدة، ومشتريات أراض، وتهريب أسلحة ومهاجرين، ومؤشرات إلى بناء قوة عسكرية صهيونية. وفضلاً عن ذلك، فإن الذي ظهر للعرب على أنه نظام قمعي بصورة مطردة، كان أيضاً يؤيد سياسة تؤدي إلى إفقار الريف والشرائح الوسطى والدنيا من الجماعات السكانية المدينية، وهو أمر تضاعف من جرّاء المواقف النفعية الذاتية للقيادة العربية المفتتة (أنظر التقديم للجزء الرابع أعلاه). وفيما أُضعفت العناصر الوطنية داخل القيادة الفلسطينية، فإن هذه الأوضاع جعلت شرائح المجتمع الدنيا راديكالية، وشجعت على ظهور قادة دينيين، قادوا النضال تحت لواء العصبية الدينية. وكانت لاضطرابات سنة ١٩٢٩ مظاهر دينية تروق لأولئك الذين شعروا بالإحباط في وقت كان فيه عجز القادة المدينيين قد ترك فراغاً سياسياً واضحاً. وبغض النظر عن الأسباب المباشرة لأعمال الشغب في آب/أغسطس ١٩٢٩، فإن السكان العرب اعتبروا هذه الأحداث انتفاضة وطنية.

تدهورت الأوضاع بصورة عنيفة عقب رسالة رامزي مكدونالد إلى الدكتور وايزمن في شباط/فبراير ١٩٣١، والتي نعتها العرب بـ «الكتاب الأسود». وفي سنة

١٩٣٦، عندما جرى تذكّر الأحداث السابقة، تم الاعتراف بالأثر الضار لتنكر بريطانيا لوعودها السابقة،[٥] حتى من البريطانيين في اللواء الشمالي. وتمخضت الحملات التي شنتها الصحافة على تهريب الأسلحة والهجرة الصهيونيين وعلى سياسة الحكومة، عن توقيف أفراد، وفَرْض قيود على الصحافة، فأصبحت المقاطعات والإضرابات وأعمال التخريب، أحداثاً يومية في المدن. ولم يكن من شأن طرد الفلاحين والبدو العرب من الأراضي التي اشترتها المنظمات الصهيونية إلا أن يزيد المقاومة العربية صلابة. وباعت عائلة سرسق أغلبية أراضي الساحل في الخليج بين حيفا وعكا (أرض جدرو)، إلى عدة شركات يهودية في سنة ١٩٢٨، فاحتل عرب الرمل هذه الأرض، وادعوا ملكية مناطق معينة، كما ادّعى العرب الغوارنة، ملكية أجزاء أُخرى بتقادم الزمن. وقد أُخليت المجموعة الأولى في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣١، أمّا المجموعة الثانية، والتي أبدت مقاومة عنيفة ضد نزع ملكيتها، فأُخليت بالقوة سنة ١٩٣٦.[٦] وكثيراً ما قادت أحداث كهذه إلى صدامات عنيفة ووفيات، مما أثار الرأي العام وتسبب باندلاع التظاهرات في الشوارع في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٣، والتي أخمدتها الشرطة بقسوة أسفرت عن سقوط الكثير من الضحايا في تلك المواجهات.

ورداً على هذه المعارضة الأشد نضالاً، قررت الإدارة اتباع أسلوب القمع،[٧] فأصبح العنف جزءاً عضوياً من وضع فلسطين السياسي الخاص، حيث إن مقاومة قطاع ما، أخذت تشجع مقاومة قطاع آخر. وفيما ظلت إجراءات الصهيونيين لاحتلال الأرض والعمل والسوق، غير بارزة إلى حد كبير في العشرينات، فإنها في الثلاثينات أصبحت مكشوفة أكثر عندما راحت المنظمات الصهيونية تكدس الأسلحة وتتعاطى التدريب العسكري وأعمال الانتقام المنظمة.[٨] ولم يكن العنف امتيازاً محصوراً بأي قطاع أو حزب على المسرح الفلسطيني.

سيقتفي هذا الفصل آثار تصرّف العرب تجاه راديكالية المسار هذا، وردّة فعلهم عليه. والمفارقة أنه في حيفا بالذات، تواجدت حركة راديكالية قوية في بداية العشرينات، ولكن الاتجاه المحافظ للشريحة التجارية من الجماعة السكانية السياسية، غطى عليها. ومع أن الجو الاجتماعي ـ الاقتصادي الخاص بحيفا كان يغذي توجهات سياسية متكيفة مع النظام الجديد، إلا إنه أوجد توجهات متناقضة عنيفة، هزت أساس المجتمع. ولفهم صحيح لمسار التغيير هذا، والذي مرت به الجماعة السكانية العربية منذ سنة ١٩١٩، فإنه من المهم، في هذا السياق، اقتفاء آثار التطورات الأكثر دقة في روح الجماعتين العرقيتين في المجتمع الحيفاوي على السواء.

التحولات الاجتماعية ـ السياسية للجماعتين السكانيتين العرقيتين

فيما كانت الدوائر العربية عامة مشغولة بالصراعات الداخلية منذ سنة ١٩٢٣، فإن الوقائع السياسية والاقتصادية في البلد تغيرت بصورة راديكالية. وكان لهذه التغيرات في حيفا أهمية خاصة، بسبب تركيبة سكانها وتطوير صناعتها وتجارتها، فقد أبرزت الأحداث السياسية المحلية الأوضاع المتغيرة داخل الجماعات السكانية، وخصوصاً بعد الحملة الانتخابية لسنة ١٩٢٧.

مرّت الجماعة السكانية اليهودية بتغيرات راديكالية وواضحة خلال هذه الفترة. ففي سنة ١٩٢٧، أصبح في الإمكان الحدس بأمان أن اليهود في حيفا أصبحوا يشكلون أقلّ من ثلث السكان بقليل. وكانت الأحياء العربية في المدينة، باستثناء واجهة البحر، مطوقة من جميع الجهات بالأحياء اليهودية (أنظر الخريطة رقم ٣). واعترف الموظفون البريطانيون بالاختناق الذي يتعرض له العرب، وأوردوا في تقاريرهم أن حيفا «كانت مطوقة من جميع الجهات بمشاريع يهودية وأراض يملكها اليهود.»[٩] ففي هدار هكرمل، الحي اليهودي الأقدم خارج المدينة القديمة، أقيم مبنى عام لتلبية حاجات الجماعة السكانية اليهودية؛ كما تطورت تعاونية هدار هكرمل، والتي هي في الأساس شركة لتزويد الحي اليهودي بالمياه، إلى هيئة على نمط البلدية، تمثلت فيها التوجهات السياسية اليهودية المتعددة. ومع أن الأحياء اليهودية الأُخرى، مثل بات غليم ونفي شأنان، أقامت مجالس محلية لجمع الرسوم من أجل الخدمات الجماعية والتحسينات، فإن التمركز الأكبر من اليهود المسيّسين والأفضل حالاً في الهدار أصبح محور حيفا اليهودية. وكانت للمجلس القومي اليهودي (فاعد لئومي) هناك، لجنة محلية منتخبة ديمقراطياً منذ سنة ١٩٢٢،[١٠] وقد أعادت تنظيم بنيتها، في سنة ١٩٣١، وفقاً للأنظمة التي تبنتها الحكومة في تلك السنة، بحيث يكون تركيبها قائماً بوضوح على توزع الأحزاب التي تمثل مجموعة الانتماءات السياسية اليهودية كلها.[١١]

في منتصف العشرينات، كان التركيب الاجتماعي للجماعة السكانية اليهودية في حيفا متجانساً، على عكس الوضع في القدس وتل أبيب. فاليهود الأشكناز فاقوا في عددهم الآن الجماعة الشرقية الأصلية الصغيرة، وجلبوا معهم مؤسساتهم الاجتماعية التي اندمج فيها اليهود السفاراد، مثل عائلات: حلفون، وطيار، وحكيم، ورفول، وأبو طبول. وفي مدينة مختلطة، حيث كان اليهود لا يزالون أقلية، كثيراً ما كانت نصيحة هؤلاء الشرقيين ومعرفتهم في الشؤون التقليدية،

مطلوبة للمهاجرين الأشكناز الأكثر رقياً سياسياً وبراغماتياً؛ وتمثَّل الانسجام الاجتماعي في التعاون بين العمال ورجال الأعمال التقدميين.[(١٢)] بعد سنة ١٩٢٣، أُضعفت العناصر البلشفية من جراء التطورات داخل الحركة الاشتراكية الصهيونية، وفي الانتخابات لمجالس العمال المحلية في منتصف سنة ١٩٢٣، انتصر حزب «أحدوت هعفودا»، الذي امتلك عضوية كبيرة في حيفا بصورة ملحوظة، على الرغم من أن ٧٥٪ فقط من العمال في الحزب شاركوا فيها.[(١٣)] وإذ عُرف هذا الحزب باعتداله، إلى جانب توجهه القومي القوي، فإن انتصاره كان مؤشراً إلى ميل الجزء الرئيسي من قوة العمل اليهودية في حيفا نحو موقف أقلّ راديكالية.

في أوساط الجماعة السكانية العربية، كانت التغيرات أكثر دقة. ففي سنة ١٩٢٩، برزت الطبقة الوسطى من المسيحيين والمسلمين لتنخرط في النشاطات الاستثمارية، وبذلك ربطت نفسها بديمومة نظام الانتداب، وبصورة غير مباشرة، برديفه ـ أي بسياسة «الوطن القومي اليهودي». وقد جاءت قيادة كل التيارات السياسية من طبقة التجار والملاكين هذه، والتي كانت المصالح الفردية والعائلية في أوساطها، تأخذ الأولوية على الهموم المجتمعية وحتى تلك الخاصة بجماعتها السكانية. وكانت ملامح خاصة بهذه المصالح تتطور، ويمكن رؤيتها في رفض الكثيرين من أعضاء المجلس البلدي، الذين أصبحوا فجأة رجال أعمال أثرياء، الانخراط في السياسة، كما في محاولاتهم تبرير تراكم ثروتهم. ولكن تحالف هذه الطبقة لم يكن ثابتاً سنة ١٩٢٩، فمع ظهور علامات العنف الأولى، عادت البورجوازية الجديدة إلى ولاءاتها الدينية وإلى جماعتها السكانية. ومع ذلك، فإن هذه الروابط كانت أيضاً قد أُضعفت من جراء عقد من الصراع السياسي الداخلي.

ولكن مجتمع حيفا العربي ككل مرَّ بتجربة مختلفة نوعاً ما. ففي العشرينات، كانت المدينة ملاذاً للعمال من الريف، وخصوصاً لفلاحي اللواء الشمالي الذين انتزعت منهم أملاكهم، وللعمال من مدن فلسطين الجنوبية التي كانت تعاني الكساد الاقتصادي. إلا إن تدفق العمال الكبير جعل الاستغلال ممكناً، كما كان الحال بالنسبة إلى قوة العمل الحكومية والبلدية،[(١٤)] وكذلك إلى العدد الكبير من العمال في صناعة البناء. وساءت الأحوال خلال الأزمة الاقتصادية في الفترة ١٩٢٧ ـ ١٩٢٩، وبازدياد الحملة الصهيونية «لاحتلال سوق العمل»، عندما كانت مواقع العمل تشهد تظاهرات العمال اليهود، وفرص العمل والأجور تتناقص. وكان العمال العرب، الذين تلقوا وطأة السياسة الصهيونية المباشرة، هم الأكثر عرضة لتأثير القيادة المحافظة،[(١٥)] كما جرى تنبيه القادمين من القرى،

وبأسلوب فظّ، إلى وجودهم المحفوف بالمخاطر، قياساً بأولئك الذين كانوا قد استقروا بالمدينة من قبل، وبالشريحة صاحبة الامتياز فيها. ودفعتهم هويتهم المجهولة إلى البحث عن الطمأنينة لدى القيادة الدينية، التي كانت الرابط الأقوى لهم في قراهم. وفي غياب المبادرة والوسائل لتنظيم أنفسهم، تعرض العمال المدينيون بسهولة لاستغلال القيادة، وبقساوة لقمع الحكومة. ومع أن اتحاد العمال العربي الأول تأسس في حيفا سنة ١٩٢٥، فإن تأثيره ظل محدوداً إلى منتصف الثلاثينات.

لقد أمكن اكتشاف علامات التغيير، كما أصبح الإحباط العربي ظاهراً، في أوساط ما يمكن تسميته بالطبقة الوسطى الدنيا، التي لم تستفد كثيراً من النظام ولا كانت في حالة من الفقر المدقع. وكان هذا القطاع الكبير من السكان أقل تجانساً من البورجوازية أو من الطبقات العاملة الأشد فقراً، على حد سواء، بالإضافة إلى افتقاده لهوية واعية. وعلى العموم، كان القطاع الأفضل حالاً امتداداً للطبقة البورجوازية التي شاركها الخلفية الاجتماعية والثقافية العامة، وإن كان محروماً اقتصادياً. ونتيجة ذلك، مال إلى الحسد أو التذلل في تعامله مع هذه الطبقة، في حين أبدى شعوراً من التعالي إزاء طبقة العمال اليدويين. وكانت العقلية التجارية قوية تماماً في أوساط هذا القطاع غير المتجانس، وخصوصاً في مدينة تجارية مثل حيفا.

أصبح واضحاً للعناصر المسيسة من هذه الشريحة أن سياسة الانتداب، بمظاهرها الصهيونية، كانت ضارة بمصالحها في المنظور القصير وبالمجتمع ككل في المنظور البعيد. وأكدت الشريحة الأكثر راديكالية، التي سمِّيت «اليسار الوطني»، وخصوصاً أولئك الذين انخرطوا في حركات الشباب، مثل جمعية الشبان المسلمين، والكشاف، على مشاعرها المناهضة لبريطانيا أكثر من مواقفها المناهضة للصهيونية؛[(١٦)] فقد رأى هؤلاء في الاستعمار البريطاني أساساً لكل المظالم العربية. وخلال السنوات الخمس التي سبقت انتفاضات ١٩٢٩ العنيفة، ازدادت هذه المظالم مرارة باطراد. وكان تحسين نظام التعليم أحد مطالب العرب الرئيسية في حيفا، وخصوصاً الجماعة السكانية المسلمة، وهو مطلب طُرح تكراراً على الإدارة. وكانت أهمية هذا المطلب أعمق مما يبدو على السطح. وجادل الوطنيون في أن نظام التعليم الطائفي في حيفا استبعد تطوير جيل واع لتراثه المحلي والوطني، كما أنه أنتج فقط شريحة واحدة من المواطنين، هي الشباب الذين استنكفوا عن العمل اليدوي، ولم يتلقوا تدريباً لوظائف الياقات البيض، الوضع الذي أفرز مجتمعاً مبتوراً.[(١٧)] وكانت حيفا تعاني نقصاً في المدارس الحكومية

أكثر من المدن الأُخرى، وهو نقص انتقدته الجماعة السكانية المسلمة بعنف؛[18] وفيما كانت مدارس الإرساليات كثيرة ومتنوعة، فإن مستوياتها وموادها التعليمية اعتبرت غير كفوءة ولا ملائمة.

أصبح مثل هذه الشكاوى أشدَّ مرارة عندما جرت مقارنته بالتطورات في قطاع المدينة اليهودي. وكان وادي الصليب، الحي الإسلامي، الأشد إحساساً بأثر هذه المظالم؛ فالجماعة السكانية هناك كانت أشد فقراً من أن تنفِّذ بناء الطرق والصرف الصحي الضروري، ولم يصل إليها إلا القليل جداً من التحسينات البلدية التي أدخلت إلى الأحياء الأُخرى، مثل الكهرباء ومراكز الشرطة ونظام الصرف الصحي.[19] وفي أوساط هذه الطبقات العربية الأكثر فقراً، اعتبرت سياسة الإدارة المحلية أنها ترمي ليس فقط إلى حرمان الأحياء القديمة من التحسينات، وإنما أيضاً إلى تجريدهم من الخدمات التي كانت قائمة، فعلى سبيل المثال، نقل المقر الرئيسي لدائرة البريد إلى منطقة هدار هكرمل.

كان السخط يتعاظم من أسلوب الازدراء الذي صارت تتعامل به السلطات البريطانية المحلية مع قضايا الإنعاش العربي. فلم يتوفر الموظفون قط لسماع الشكاوى العربية، بالإضافة إلى أن المجتمع العربي كان يحسُّ بالضيق الاقتصادي الناجم عن سياسة الإدارة في تخصيص موارد مالية طارئة لإعانة اليهود ولإخراج بلدية تل أبيب من مأزقها المالي.[20] ووصل هذا الاختمار ذروته سنة ١٩٢٩، في الفترة التي سبقت أحداث آب/أغسطس. ففي هذه المرحلة، كان الرأي العام العربي، بغض النظر عن التحالفات السياسية، ينتقد بشدة الأوضاع المتدهورة في المدينة، والتي انعكست في التراجع الاجتماعي. فقد ارتفع معدل الجريمة بصورة حادة، وزادت حالات الاعتداء المشين، وخصوصاً على النساء.[21] وأصبح شائعاً لدى الموظفين وحتى لدى الشرطة العربية معاملة العرب باحتقار، وخصوصاً الأقل ثراءً بينهم، فيما عومل اليهود الأكثر قوة بصورة متباينة. وكانت هذه المشاعر نتيجة مسار بطيء، حيث الازدهار الاقتصادي لشريحة صغيرة من المجتمع العربي، وسياسات الفصل التي اتبعها القطاع اليهودي، شدَّدا الحرمان على الشرائح الأكثر فقراً من الجماعة السكانية العربية، كما أن تفتتهم السياسي زاد إحساسهم بالأزمة والقنوط.[22]

لقد وفرت الاضطرابات مخرجاً لهذه الحالة النفسية. ومع أن الأكثر فقراً هم الذين شاركوا بنشاط في هذه الأحداث أساساً، فإن السكان العرب جميعاً أصبحوا منخرطين في النقاش السياسي الذي دار حولها. ولكن على خلاف أحداث سنة ١٩٢١، عندما تشكلت جبهة وطنية متماسكة ضدَّ الصهيونية من كل الجماعات

السكانية الدينية والطبقات الاجتماعية، فإن أحداث ١٩٢٩ لم تتمخض عن وحدة. فالتماسك السياسي للمجتمع تمزق في هذه الأثناء، كما أن التمايز الاجتماعي، وهو الأهم، بدأ يأخذ مساره؛ فلم تظهر فقط طبقة جديدة من المستثمرين، مؤلفة من مسيحيين ومسلمين، وإنما أيضاً، شريحة من طبقة النخبة، مسلمة في أغلبيتها، اصطفت إلى جانب النظام من خلال موافقتها الضمنية على الحركة الصهيونية، وكانت حريصة، على الرغم من إحباطها السياسي، على عدم تعريض مكانتها الاقتصادية الجديدة للخطر. وواجهت الشريحة العليا للطبقة الوسطى، وخصوصاً أولئك الذين انتموا إلى الجيل الجديد الأفضل تعليماً والأشد طموحاً، أزمة؛ فمع أنها، وعلى المستوى الفكري، عارضت سياسة الإدارة، وتعاطفت مع مشاعر العرب الغاضبة، إلا إنها أدركت أيضاً أن مصلحتها كانت تتوقف على بنية سياسية ثابتة. وعندما سيق عدد من العرب إلى المحكمة بتهمة السلب في أثناء الاضطرابات، رفض المحامون العرب الدفاع عنهم؛[23] وكانت مهنة المحاماة قد أصبحت هي بدورها قناة أُخرى للجيل الجديد الطامح سياسياً.

صوغ هوية سياسية

ظاهرياً، لم تتغير الأوضاع السياسية في حيفا من جرَّاء اضطرابات سنة ١٩٢٩، ولا تغير، بصورة ملموسة، موقف الطبقات «المعتدلة» من المجتمع العربي، سواء أكانت ذات ميول إسلامية، أم مسيحية، أم قومية علمانية؛ ومع ذلك، كان التغيير يطال بالتدريج كل الطبقات الأُخرى في مجتمع حيفا، ويُدخل سلسلة من الحركات السياسية التي كان لها أثر في وعي وطني واضح ومشترك. وظهر هذا التطور في الشريحة الأقلّ ثراءً من الطبقة الوسطى، مع أنها متعلمة، وفي طبقة العمال المدينيين الأشد فقراً، وكذلك في الطبقات الدنيا من العمال الفلاحين في المدينة. وازداد المسار حدّة من جرَّاء التمايز الاجتماعي ـ الاقتصادي الحاد، والناجم عن السياسة الموالية للصهيونية؛ كما تعزز بالأحداث التي أحاطت بانتفاضة ١٩٢٩، ولكنه، أكثر من أي شيء آخر، تغذى من تركيبة المجتمع الثقافية والدينية والاجتماعية، فالشخصية العربية لهذه الطبقات، وكذلك الهوية الإسلامية، كانتا الرابط بين بعضها البعض. وحتى سنة ١٩٣٥، عندما كُشفت الحركة النضالية المنظمة الأولى، مرت هذه الطبقات بمسار راديكالي دوري، تطور إلى معارضة موحدة في فكرها، مع أنه كان يصبح معتدلاً في كل مرحلة عنيفة.

أمّا طبقة الفلاحين، سواء تلك المقيمة بحيفا، بصورة موقتة أو دائمة، فقد

شكلت المرتبة الدنيا في سلم المدينة الاجتماعي. وهناك قليل من المعلومات التفصيلية عن تركيبتها وأصولها، أو عن البنى التحتية المتطورة لهذا «المجتمع» الهامشي. ومع ذلك، فإن التجمع المتدرج للفلاحين الفقراء، الذين جذبتهم فرص العمل في حيفا، في وقت كانوا فيه محرومين من بعض أو كلّ مصادر معيشتهم التقليدية، مسجل في الوثائق الرسمية أو الخاصة منذ منتصف العشرينات. وكانت خاصيتهم الرئيسية هي فقرهم المدقع، وفقدان جذورهم، وغياب أية حماية قانونية أو مساعدة بلدية لهم. ففي سنة ١٩٢٤، تعرض العمال ـ الفلاحون لمضايقات الشرطة لأنهم كانوا ينامون في الشوارع، ويشكلون إزعاجاً للمدينة الحديثة.[٢٤] وفي سنة ١٩٣٦، ذكر حاكم اللواء في تقرير له أن سبعة آلاف أو ثمانية آلاف من العرب اضطروا إلى النوم في الشوارع أو العيش في أحياء الصفيح من البلدة القديمة في أكواخ مصنوعة من الخشب وصفائح البترول، من دون مجارير، أو ماء، أو مرافق أساسية.[٢٥] وكان ذلك، في رأيه، «وصمة عار، وليس تقدماً، عندما يتحول أناس ريفيون إلى سكان مدن من دون موارد.»[٢٦]

وكما رأينا في الجزء الأول، كانت في حيفا، منذ بداية القرن العشرين، جماعة سكانية عمالية متنقلة من أصل فلاحي، جذبها الازدهار العمراني ومدُّ سكة حديد الحجاز، ولكنها أصبحت مع الاحتلال البريطاني إضافة دائمة إلى السكان. إلا إن هذه الجماعة السكانية لم تصل إلى حجوم ملحوظة حتى منتصف العشرينات؛ وفي منتصف الثلاثينات كانت قد أصبحت مصدراً محتملاً لاختلال التوازن الاجتماعي. وخلال هذه الفترة، أصبحت حيفا بوتقة انصهار ومرجل اختمار لسكان المدينة من الفلاحين المحبطين والمستائين.

وفي المدينة، تجمع الناس الذين جاؤوا من القرية ذاتها في المنطقة نفسها،[٢٧] وشغلوا الوظائف الأكثر يدوية، وخصوصاً في الميناء وسكة الحديد. وقد عاش هؤلاء الناس حياة غير مستقرة، إذ اعتمدوا على أجورهم اليومية خلال فترات الازدهار، وعلى الاستجداء عندما انكمش سوق العمل. وفي هذه الأوضاع «وجد الفلاحون المقتلعون من القرى، أنفسهم بلا مأوى ولا مال، وفي كثير من الأحيان بلا أصدقاء، في المدن الكبيرة.»[٢٨] وفي أثناء الكسادين الاقتصاديين خلال ١٩٢٧ ـ ١٩٢٨، وفي سنة ١٩٣٥، عانى هؤلاء ضيقاً اقتصادياً هائلاً بالإضافة إلى حملات الإدارة المحلية المتفرقة لتطهير المدينة عبر تدمير أكواخهم من دون تزويدهم بمساكن بديلة.[٢٩] وغذت هذه التجارب استياءهم وبينت لهم الفوارق الاجتماعية والاقتصادية التي كانت واضحة بصورة كبيرة جداً في المدينة.

ولم تكن القوى الاجتماعية والسياسية المسؤولة عن التغييرات في حياتهم أكبر من إدراكهم الفعلي، ولكنهم افتقدوا إلى القيادة والبنية القادرتين على نقل مظالمهم. فهؤلاء الفلاحون، بتركهم قراهم، نفضوا عن أنفسهم سلطة قادتهم التقليديين وملاك الأراضي الإقطاعيين؛ كما أنهم، بدخولهم طبقة غير متجانسة، ومن دون روابط حقيقية مع النخبة الأصيلة في حيفا، اكتسبوا توجهاً مستقلاً وراديكالياً، بالإضافة إلى قليل من سيطرة عائلات الأعيان من ملاكي الأراضي، الذين كان احتكارهم للموارد الحيوية لمعيشة الفلاح والعامل العربيين، قد انتهى برحيلهما. وفي هذا الوضع، قامت هياكل قيادية جديدة، مثل موظفي البلدية، وأصحاب المشاريع الصناعية العربية الكبيرة القليلة، والمساهمين فيها، وقادة المنظمات العمالية، وجمعية العمال العربية الفلسطينية، التي أضعفت سيطرة عائلات الأعيان العربية في فلسطين كلها، وبصورة خاصة في حالة حيفا.[٣٠]

اصطفت المرتبة الدنيا من الطبقة العاملة المدينية العربية إلى جانب البروليتاريا الفلاحية. إلا إن العمال العرب اليدويين المهرة حققوا مرتبة أعلى قليلاً بسبب فترة إقامتهم الأطول في المدينة، وبسبب العمل الثابت نسبياً فيها. وقد جذبت فرص العمل في المشاريع الحكومية، وفي المرافق العامة والبلدية، طاقة العمل هذه، التي ازدادت مع تنامي البنية التحتية للخدمات في المدينة. وكانت صناعة البناء، سواء في إنتاج المواد أو البناء ذاته، حقلاً رئيسياً آخر، استوعب جزءاً من طاقة العمل العربي. وفي حيفا، اكتسبت هذه الطبقة ميزات متباينة عن تلك الخاصة بالعمال في مدن أُخرى. وأحد الأسباب لذلك أن العمال العرب في مواقع العمل الكبيرة ـ في سكك الحديد، والميناء، وشركة نفط العراق، والصناعة، والبناء الخاص ـ واجهوا منافسة شديدة من جانب العمل اليهودي المنظم. وزادت الفوارق المتنامية بالأجور وبأوضاع العمل بين العمال العرب واليهود، حدة الوعي السياسي العربي، على الرغم من جهود الهستدروت لتخفيض العداء من خلال المساعدة في تنظيم العمال العرب.

وقامت جمعية العمال العربية الفلسطينية بدور في رفع حدة الوعي الاجتماعي والسياسي لهذه الطبقة؛ فالمشكلات التي واجهت العمال العرب تمت تغطيتها بصورة علنية، كما جرى إرشاد العمال في أساليب العمل الموحد وفي تطوير مواقف حازمة إزاء الموظفين،[٣١] بالإضافة إلى التأكيد على التضامن بين العرب. وهذا، من جهة، قوّى الإحساس بالفصل الاجتماعي ـ الاقتصادي الذي شعر به العمال تجاه الطبقة العاملة اليهودية وبقية المجتمع العربي؛ كما أعطاهم من جهة أُخرى، الثقة بالنفس كمجموعة، الأمر الذي كثيراً ما ترجموه إلى فعل. وشكل

العمال العرب الموظفون في سكك الحديد، والمقالع، وشركة نفط العراق، والبلدية، أغلبية المشاركين في اضطرابات سنة ١٩٢٩ وسنة ١٩٣٣، ومع الفلاحين في الهجمات التي شنّها أتباع حركة القسام سنة ١٩٣٦ وما بعد (أنظر الفصل الخامس عشر).

مع أن فاعليتها كانت محدودة، فإن جمعية العمال العربية الفلسطينية كانت أداة لنشر الأفكار الراديكالية والمبتكرة، ليس فقط لأعضائها وإنما أيضاً لحفنة من الشيوعيين الناشطين في حيفا، ولجيل الشباب من النشطاء المثقفين. فمنذ البداية، كانت جمعية العمال العربية الفلسطينية تحت تأثير القلة من الشيوعيين الفلسطينيين وبعض الشباب من ذوي التجربة في شؤون العمل الغربية؛[٣٢] ففي مؤتمرها الأول، في كانون الثاني/يناير ١٩٣٠، اتهم أعضاء شيوعيون علناً الطبقة البورجوازية الثرية بالتعاون مع القوة الاستعمارية البريطانية، إلا إن هذا الموقف المتطرف لم يكن يعكس الموقف العام داخل جمعية العمال العربية الفلسطينية، التي كانت تعادي تدخل الشيوعيين في شؤون العمال.[٣٣] فقد كانت قاعدتها محافظة ومتأثرة بقوة الدين أكثر من تأثرها بالمبادىء الشيوعية التي لم تكن مفهومة كثيراً. وعندما أصبحت جمعية العمال العربية الفلسطينية أكثر قوة، وزاد فيها عدد القادة البورجوازيين من ذوي الطموح السياسي، اتخذت خطاً معتدلاً.[٣٤] ومهما حاول هؤلاء القادة الابتعاد عن الصراع المقدسي المستفحل على السلطة بين الحسينيين والنشاشيبيين، والبقاء مستقلين عن كليهما، فإن جمعية العمال العربية الفلسطينية كثيراً ما جُرَّت إلى الصراع الوطني. وفيما عدا محاولات الهستدروت تنظيم العمال العرب في نقابة العمال اليهود العامة، فإن مؤيدي المجلس الإسلامي الأعلى ومعارضيه أيضاً، حاولوا إقامة اتحاداتهم العمالية الخاصة في حيفا لأغراض حزبية. وخلال إضراب شركة النفط العراقية، حاول فخري النشاشيبي (ابن أخي راغب) أن يكسب جمعية العمال العربية الفلسطينية إلى المعارضة من خلال التفاوض نيابة عن العمال العرب، ولكن الجمعية شجبت ذلك.[٣٥] ومثل هذه النشاطات كانت سبباً رئيسياً في ضعف حركة العمل العربية ككل، وفي فشلها في الحفاظ على برنامج اجتماعي ثابت متحرر من الصراع السياسي الداخلي.

في الثلاثينات، شبَّ جيل من الوطنيين المثقفين في المدن الفلسطينية، لم يكن راضياً عن القيادة التقليدية وسياساتها النخبوية. ولم تكن مصادفة أن تنشأ حركة الشباب الراديكالية بعد سنة ١٩٢٩، عندما انكشف عجز القيادة المقدسية، وأن تكون أغلبية النشطاء الشباب من الشمال ومنطقة نابلس. إن احتجاج الشباب المنظم الأول ضد السياسة البريطانية الموالية للصهيونية، وضد تضاؤل فاعلية

اللجنة التنفيذية العربية، جرى في نابلس في آب/أغسطس ١٩٣١، ونظمه شباب راديكاليون من المدينة، كان بعضهم على علاقة بالحركة القومية العربية التي اجتاحت المنطقة في نهاية العهد العثماني. لقد أجبرت توجهاتهم المناهضة للحكومة اللجنة التنفيذية العربية على محاولة احتواء حركة الشباب، فنجم عن ذلك عقد المؤتمر الوطني الأول للشباب العرب في يافا في كانون الثاني/يناير ١٩٣٢، كما أنشئت فروع للمؤتمر في المدن الرئيسية، حيث أقيمت أيضاً منظمات الكشاف العرب.[٣٦]

أثار شجب الحركة العلني لتكتيكات السياسيين الوطنيين استجابة من دوائر الشباب المثقف في حيفا، والمسلم في الدرجة الأولى، والتي كانت قد امتلكت وعياً سياسياً؛ وجرى التعبير عن هذا المسار الراديكالي في تيارين متداخلين، كانت رسالتاهما متشابكتين. فمن جهة، كان هناك التيار الوطني الديني متمثلاً بجمعية الشبان المسلمين، وبدائرتها الداخلية من أتباع القسام (أنظر أدناه)؛ أمّا من جهة أُخرى، فكان هناك التيار الأكثر علمانية، مع كونه مسلماً، من الاستقلاليين. وعبر كلاهما، بمفهوم عام، عن التوجه الوطني العربي/الفلسطيني المناهض للصهيونية، ولكنه الآن بنكهة مناهضة لبريطانيا، أكثر حدة ووضوحاً ـ وهذا موقف مثلته بصورة رئيسية حتى الآن، اللجنة التنفيذية العربية، والمجلس الإسلامي الأعلى، والحزب الحسيني، وتلك الأطراف التي كانت للمجموعات الراديكالية روابط معها، بدرجات متفاوتة من القرب. ومن المهم النظر بتفصيل أكثر إلى بنية هذين التيارين ودورهما في راديكالية المسار.

كانت جمعية الشبان المسلمين قد تأسست رداً على جمعية الشبان المسيحيين واستجابة للحاجة إلى بنية تعبر عن آراء الشباب المسلم المديني ومطالبه. فقد توفرت للشباب المسيحيين، عبر جمعية الشبان المسيحيين، مرافق اجتماعية وثقافية وتعليمية، عملت على تعزيز الانفصال المسيحي، وعلى تسهيل توظيفهم، وبالتالي على إضعاف الجبهة الوطنية.[٣٧] ونظر المسلمون إلى هذه الجمعية، بنشاطاتها التبشيرية، بارتياب وعداء، وخصوصاً في بداية الثلاثينات، عندما كان الشبان المسلمون يجدون صعوبة في تأمين الوظائف بسبب منافسة غير المسلمين، وخصوصاً المسيحيين.

وفي حيفا بالذات، بجماعاتها السكانية المسيحية الكبيرة والمزدهرة باطراد، كانت جمعية الشبان المسلمين هي الأكثر جرأة في معارضتها لجمعية الشبان المسيحيين، وللإفراط في توظيف المسيحيين من قبل الإدارة ومنحهم مشاريع ذات امتيازات.[٣٨] كما أنه في حيفا أيضاً، وعلى عكس الجماعات السكانية المسيحية

في القدس ويافا، كبح المطران حجار وعدد من التجار المسيحيين الناجحين، جماعاتهم السكانية من المشاركة السياسية. وردَّ المسيحيون بالمثل، بعد سنة ١٩٢٨، على موقف الجمعية الإسلامية العشائري، والذي كثيراً ما كان متعصباً.

تقوّت الجماعتان السكانيتان بقوتهما العددية في المدينة، وبالمواقف التي جلبتاها معهما إلى حيفا. ففيما جاء كثير من المسيحيين إلى حيفا من لبنان وقرى شمال فلسطين، حيث كانوا دائماً أقلية قوية، جاء الكثير من المسلمين من دمشق ونابلس والقرى المسلمة في فلسطين، ولم يكونوا معتادين على العلاقات الخاصة التي كانت سائدة بين الجماعات السكانية في حيفا. وتفاقمت هذه العلاقات سنة ١٩٣٠، عندما قُتل رئيس جمعية الشبان المسيحيين، جميل البحري، وهو صحافي من طائفة الروم الكاثوليك، على أيدي مسلمين لهم علاقة بالجمعية الإسلامية، وذلك في خلاف على قطعة أرض متنازع عليها بين الجماعتين السكانيتين. وفتح النزاع الذي أعقب ذلك هوة بينهما ذات نتائج بعيدة الأثر، وتعززت الانطوائية المسيحية إلى حد أن بعض العناصر قام ضد الحركة الوطنية علناً.[٣٩]

على الرغم من أن دستور جمعية الشبان المسلمين حدّد نشاطاتها بأنها إسلامية واجتماعية وثقافية، ومن دون تدخل في الشؤون السياسية،[٤٠] إلا إنه كان واضحاً من لائحة المؤسسين ومن مظالم الشباب المسلم المحددة، أن جمعية الشبان المسلمين لم تكن قادرة على الفصل بين دورها الاجتماعي والسياسي. ففضلاً عن تجار أصيلين ومحترمين (الحوري وأبو مصلح)، كان بين مؤسسيها أيضاً وطنيون (الحاج إبراهيم) ونشطاء دينيون (الشيخ عز الدين القسَّام).[٤١] وفي الفترة بين سنة ١٩٢٨ وسنة ١٩٣٦، كانت جمعية الشبان المسلمين بقيادة هذين الرجلين،[٤٢] وكلاهما كان مسؤولاً عن الطابع الديني الشديد وغير المتهاون لفرع حيفا. وهذا يفسر أيضاً الشك العميق الذي أضمرته الإدارة المحلية لجمعية الشبان المسلمين؛ ومن أجل حصر تأثيرها، مُنع موظفو الحكومة، ومن ضمنهم المعلمون، من الانضمام إلى الجمعية، وهي حقيقة أثرت في وزن عضويتها ونمط نشاطاتها.[٤٣]

ومع أن جمعية الشبان المسلمين استخدمت مبنى الجمعية الإسلامية، إلا إنها كانت مستقلة نسبياً عن تلك المنظمة وعن المجلس الإسلامي الأعلى. ففي الاجتماعات العامة، حاولت الابتعاد عن السياسة، ولكن في الاجتماعات الخاصة والداخلية للجنة الإدارية لجمعية الشبان المسلمين الفلسطينية، كانت القضايا السياسية هي الهم الأول، كما أن العلاقة مع التجمعات الوطنية الأُخرى، مثل مؤتمر الشباب وحزب الاستقلال، كانت تناقش بحرية.[٤٤]

تعاون فرع حيفا لمؤتمر الشباب، الذي افتتح سنة ١٩٣١، بصورة وثيقة مع جمعية الشبان المسلمين، ولكن هناك مؤشرات إلى أنه كان أقلّ استقلالية عن المجلس الإسلامي الأعلى.[٤٥] وقامت منظمة الكشاف أيضاً بدور مهم خلال الأحداث العاصفة في الثلاثينات، سواء بالمشاركة في التظاهرات وفرض الإضرابات، أو بحراسة ساحل البحر من المهاجرين غير الشرعيين. وراقبت الشرطة عن كثب كلاً من الكشاف، ومجموعة الشباب، وجمعية الشبان المسلمين، واعتقلت بعض أعضائها أيضاً، للاشتباه بهم، عقب الهجمات على الأحياء والمستعمرات اليهودية. ومع أن بعض أعضاء جمعية الشبان المسلمين انضم إلى منظمة القسَّام السرية،[٤٦] إلا إنه لم يثبت على أي من أعضائها في حيفا أي عمل إجرامي. ومع ذلك، فإن تنامي نضال الأغلبية من الشباب المسلم، بالإضافة إلى الدعم والتوجيه اللذين تلقوهما من سياسيين راديكاليين متمرسين ومن قادة دينيين متشددين، فضلاً عن الدعم المعنوي والمالي الذي تلقوه من مهنيين وتجار مسلمين محترمين، سببت قلقاً كبيراً للإدارة المحلية وللشرطة.

في الواقع، كانت الإدارة المحلية تراقب بتخوف، تصاعد الروح النضالية داخل الجماعة السكانية المسلمة، إذ بدا أن القادة الدينيين لم يظهروا أي تردد في تحريض الرأي العام ضد السياسة الموالية للصهيونية وتهديدها للإسلام. واعتبر حاكم اللواء الخطب التي كانت تلقى في جامع الاستقلال عنيفة ومحرِّضة على الفتنة.[٤٧] وتأثرت الصحافة أيضاً بالمزاج الراديكالي العام، وعكست الافتتاحيات عدم ثقة الجماعة السكانية العميق بالحكومة. ورداً على ذلك، أُغلقت الصحف العربية، بصورة متقطعة، لأقل الأسباب. وأفضل دلالة على مشاعر الجماعة السكانية العربية هي التظاهرات المتكررة في الشوارع بعد سنة ١٩٢٩، والتي كانت تصبح أكثر تعمُّداً في تركيزها على مناهضة الحكومة. وفي تظاهرات تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٣، تركّز الهجوم على ممتلكات الحكومة والشرطة، التي ردّت بإطلاق النار على أولئك الذين اعتبروا قادة الفتنة.[٤٨]

كانت هذه النشاطات الجماهيرية نتيجة ردة الفعل الشعبية التلقائية على الأوضاع السيئة في البلد، ونتيجة تنظيم قادة راديكاليين، وخصوصاً الاستقلاليين منهم: معين الماضي، وصبحي الخضرا، ورشيد الحاج إبراهيم. وكان الأخيران بصورة خاصة، نشيطين في جمعية الشبان المسلمين، وفي فرق الكشاف، وفي فروع حزب الاستقلال في الشمال؛ وكانوا أيضاً تحت رقابة الشرطة بسبب علاقتهم الوثيقة بالشيخ القسَّام. ويشير الكتّاب عن ثورة القسام إلى الحاج إبراهيم، بصورة خاصة، أنه كان يدعو نشطاء في الشمال إلى العنف ضد اليهود منذ بداية

الثلاثينات؛[٤٩] كما يلمح هؤلاء الكتّاب أنفسهم إلى إمكانية تعاونه مع الشيخ القسام. ومع ذلك، فقد كان دوره الموثق الوحيد هو كونه وطنياً عربياً محافظاً بعض الشيء، وذا ميول إسلامية قوية. وقد استطاع في حيفا، أن يؤثر في عدد كبير من الشباب المتعلمين التقدميين، وخصوصاً أولئك الذين كانوا على صلة بجمعية الشبان المسلمين. وحتى بداية الثلاثينات، كان موالياً للحسيني ونشيطاً في الجمعية الإسلامية، ولكن يبدو أنه اختلف مع القدس لدى تشكيل حزب الاستقلال، عندما طالب بموقف أكثر نضالاً من اللجنة التنفيذية العربية؛ ومع ذلك، فإنه لم ينفصل تماماً عن تيار الوطنيين المركزي.[٥٠]

كان الاستقلاليون، كالكثيرين من القوميين العرب في فلسطين، يتلقون الدعم المالي من الوطنيين الأيسر حالاً في البلدان العربية المجاورة،[٥١] إلا إنه لأسباب متعددة، لم يعمِّر حزب الاستقلال طويلاً في أجواء الحياة الحزبية الفلسطينية. فقد كان يعوزه الدعم المالي والأشخاص ليجذب إليه تأييداً شعبياً، كما أن قيادته رفضت أن تفتح صفوفه لمنظرين أيديولوجيين جدد. علاوة على ذلك، انقسم أعضاؤه سريعاً بين مؤيدين ومعارضين لأمين الحسيني وللمجلس الإسلامي الأعلى.[٥٢] ولم يستطع أن يؤمن دعماً له بين سياسيي حيفا الأقدم رسوخاً والأكثر محافظة، وإنما كانت له شعبية فقط بين رفاق الحاج إبراهيم والشباب الراديكاليين، وخصوصاً من أعضاء جمعية الشبان المسلمين،[٥٣] حيث نجح في نشر أيديولوجيته السياسية. وفي حيفا، ائتلف التياران ليشكلا أيديولوجيا وطنية عربية، مناهضة لبريطانيا، جذبت حتى شباباً مسيحيين.[٥٤] واتبع كل من فرع مؤتمر الشباب وجمعية الشبان المسلمين الخط الأيديولوجي نفسه، سواء أكان ذلك بقيادة الاستقلاليين أم لا.[٥٥]

دور النخب السلطوية

ما إن هدأت الضجة التي ثارت حول أحداث ١٩٢٩، حتى استؤنفت الحياة السياسية التقليدية بأساليبها السابقة. فعاد الوطنيون المعتدلون والمحافظون إلى التشاحن تأييداً للقيادة المقدسية أو معارضة لها، فيما بقي المسيحيون على الحياد وخارج الحلبة السياسية الرئيسية؛ أمّا العناصر الموالية للصهيونية فكانت، حتى ذلك الوقت، قد اكتسبت درجة من الرضا عن الذات، ومكانة اجتماعية ـ اقتصادية آمنة سمحت لها بقدر كبير من المحسوبية السياسية. وكانت آثار التغيير التي تمخضت عنه أحداث ١٩٢٩، متدرجة، وفي سنة ١٩٣٦، وبعد وفاة القسّام، عصفت

جوانبها الراديكالية بكل الدوائر السياسية.

بعد سنة ١٩٢٩، وعلى الفور، ارتفعت الأصوات الراديكالية في المدينة، من قبل القادة الوطنيين وأتباعهم من الشباب الذين تجمعوا في الجمعية الإسلامية. وبعد وفاة المفتي، محمد مراد، في نيسان/أبريل ١٩٢٩، برزت عناصر أقلّ تعاطفاً مع القدس وأكثر اهتماماً بالسياسة المحلية. وتنافس تجار من أصل فلسطيني ودمشقي على السواء، ممن برزوا بثرائهم ومحسوبيتهم، على المواقع السياسية في الجماعة السكانية المسلمة.[٥٦] وكانت أغلبية أعضاء هذه النخبة من المحافظين، الذين أقلقتهم هجمات الاستقلاليين على السياسة البريطانية. في الوقت نفسه، اعتمدت صدقية أي قائد، على تأييده، ولو لفظاً، للموقف العربي المناهض للصهيونية، والذي أصبح الآن مناهضاً لبريطانيا بصورة متزايدة.

كانت الجمعية الإسلامية لا تزال تحتفظ بدورها القيادي، على أنها المنظمة الرئيسية التي تتولى الدفاع عن الحقوق الوطنية والإسلامية في حيفا. وفي سنة ١٩٣٤، عندما أصبح الإحساس باليأس في أوساط جميع الدوائر السياسية أكثر حدة، بادرت إلى عقد اجتماع مع اللجنة المسيحية وأعضاء اللجنة التنفيذية العربية للتشاور في الشؤون الوطنية؛ كما استطاعت أيضاً الاحتفاظ بتقليد مسيرة التضامن الإسلامية ـ المسيحية خلال أيام العيد، في نهاية شهر رمضان.[٥٧] وكان أعضاء حزب الاستقلال في الجمعية هم الذين بدأوا يتخذون موقفاً أكثر وضوحاً في عدائيته إزاء الإدارة، ففي سنة ١٩٣٢، قاطع أعضاء من الجمعية الحفلات التي أقيمت في البلدية، على شرف المندوب السامي.

اعتبر بعض القادة المسلمين الجمعية الإسلامية مصدراً ل «الزعامة»، أسوة بما تقدمه البلدية، وغرفة التجارة، وجمعية العمال العربية الفلسطينية، وغيرها من منظمات الجماعة السكانية، للقادة البورجوازيين الجدد، مسلمين ومسيحيين على السواء. ولم يكن بعض القادة المسلمين القدماء، مثل إبراهيم الخليل وخليل طه، يتماثلون بالضرورة مع المثل الوطنية؛ وفي أوساط القادة الجدد، حقق الكثيرون مكانتهم بفضل قوتهم الاقتصادية أساساً. وكان واضحاً أن هؤلاء المستثمرين الذين أثروا حديثاً، انخرطوا في صفقات تجارية سرية تتناقض مع الصورة الوطنية التي أعطوها.[٥٨] وكلما كانت تنكشف حالات كهذه كانت طبقات المجتمع الأقل امتيازاً تتشدد في معارضتها الراديكالية للقيادة التقليدية. وعندما عقد منظمو الشباب اجتماعاتهم التحضيرية في المدن الرئيسية قبل مؤتمر يافا في آذار/مارس ١٩٣٣، استُثني الحاج طاهر قرمان، وإبراهيم الخليل، والحاج خليل طه، بسبب علاقاتهم اليهودية.[٥٩]

وكان قادة كل من الحزبين، الموالي للحسينيين والمعارض لهم، ينتمون إلى التيار المحافظ؛ وقد قرّبهم ذلك من بعض، وخفّض حدة خلافاتهم. وفيما استمر نصار ومخلص في تعرية القيادة المقدسية وممارسات المجلس الإسلامي الأعلى والحطّ من قدرهما، وفي التحسّر على أوضاع الحياة السياسية العربية المتدهورة بصورة واضحة، فإن نبرة هذه الهجمات كانت تصبح تصالحية أكثر.[٦٠] فالمعارضة في الشمال، وخصوصاً الشقيري، حاولت إحياء العداء للقدس من خلال إقامة حزب جديد، هو حزب الأحرار، ولكنه لم يجذب إلا عدداً قليلاً من الشباب الطموحين فقط، مثل حنا عصفور، فيما شجبه مؤيدو المعارضة القدامى، مثل نصّار،[٦١] الذين أصبح من الواضح أنهم تعبوا من التشاحن المستمر وكانوا يتطلعون إلى الحلول بفارغ الصبر، فحاولوا صرف اهتمامهم نحو المشكلات المحلية، وخصوصاً تلك التي تؤثر في مكانة اقتصاد العرب وتوظيفهم وتعليمهم.

في هذه الفترة، عكست الصحافة في حيفا الموقف المحافظ على العموم، لأغلبية القادة السياسيين وأتباعهم من الطبقة البورجوازية الناشئة. وكان تفسيرهم لأمراض المجتمع يكمن في تسلل الشيوعية إلى أوساط العرب وفي آثارها الضارة بالعمال العرب، كما عارضوا بشدة الإضرابات كسلاح سياسي لأنها أضرّت بالاقتصاد، وخصوصاً بمصالح طبقة التجار. وكان المسيحيون والمسلمون متحدين في هذا الموقف.[٦٢] وفي الفترة بين سنة ١٩٣٠ وسنة ١٩٣٦، شهدت حيفا الكثير من الإضرابات، كان بعضها منسقاً مع نشاط في مدن فلسطينية أُخرى، ولكن البعض الآخر نفذ في حيفا وحدها. وكانت الصحافة هي الأداة الرئيسية للتعبير عن المشاعر المناهضة لبريطانيا باطّراد،[٦٣] وعن استياء العرب، وفي بعض الأحيان، عن استياء الطبقات العاملة، وليس في الضرورة الطبقات البورجوازية فقط. وفي حزيران/يونيو ١٩٣١، اتخذت الإدارة خطوات جديدة لضبط الصحافة،[٦٤] ولكن هذه الخطوات زادت في تشدّدها وولدت المزيد من المواقف الانتقادية لدى أصحاب الصحف.

بعد سنة ١٩٢٩، ظلت الدوائر السياسية المسيحية مبتعدة، وخصوصاً بعد الاتهامات التي وجهت إلى هذه الجماعة السكانية من جرّاء لامبالاتها في أثناء الاضطرابات. ووصل استياء المسلمين مما اعتبروه امتيازات للمسيحيين، ذروته مع موت جميل البحري (أنظر أعلاه)، وعاد المسيحيون والمسلمون فيما بعد إلى ردات الفعل الطائفية الانطوائية، وطرحوا جانباً التضامن الوطني الذي بني فيما بينهم خلال عقدين على الأقل. ونشرت صحيفة البحري، «الزهور»، مقالات محرّضة تطالب

بحماية أجنبية للأقليات المسيحية، وتفصل المسيحيين عن الحركة الوطنية. وكان سلوك المسلمين ملتهباً بالمستوى نفسه. وعندما جاء وفد من القدس لحضور الجنازة نيابة عن اللجنة التنفيذية العربية، قامت جماعة مسلمة، وبتشجيع من رشيد الحاج إبراهيم، بقطع طريقه ومنعه من الحضور. وفي نهاية المطاف، احتاج تبريد الأجواء إلى تدخل الحاج أمين، وإلى حملة على الصعيد الوطني.[٦٥]

كان الروم الكاثوليك هم الذين حافظوا على مقاطعتهم للحياة السياسية في المدينة، الأمر الذي شجع الانقسام في الجبهة المسيحية، حيث إن الطائفتين، الروم الأورثوذكس والبروتستانت، كانتا تتوقان إلى التغاضي عن الخلافات المسيحية ـ الإسلامية،[٦٦] إلا إنه سنة ١٩٣٢، أعيد تشكيل اللجنة المسيحية، بتمثيل لائق لجميع الطوائف. وحتى فؤاد سعد، المؤيد المتحمس للمطران حجار، كان يشجع المشاركة في الحياة السياسية في سنة ١٩٣٣،[٦٧] وفي ذلك الوقت، كان الجو السياسي العام في المدينة قد تحسّن إعداداً لانتخابات البلدية.

دور النخب في البلدية

كما جرى تبيانه في الفصل الثالث عشر أدخلت انتخابات البلدية لسنة ١٩٢٧ إليها أغلبية كبرى من المتعاطفين مع المعارضة، وأعطت الصهيونيين صوتاً مقرِّراً في شؤون البلدية، عبر تعيين حسن شكري رئيساً لها. وحيث إن جميع أعضاء المجلس العرب كانوا من الطبقة البورجوازية الناشئة، الذين كان المنصب في البلدية، بالنسبة إليهم، وسيلة لتحقيق مكانة اجتماعية أساساً، فإن عمل المجلس البلدي اليومي لم يكن يعنيهم كثيراً، الأمر الذي أتاح لرئيس البلدية وللعضوين اليهوديين إيجاد عدة سوابق لمصلحة القطاع اليهودي. وكانت هذه التطورات متدرجة ولكنها وصلت إلى مستويات متفجرة في نهاية سنة ١٩٣١.

حدث الخلاف أساساً على العمل وعلى توزيع مشاريع البلدية، وكذلك على سياسة التوظيف في المناصب الدنيا من خدمات المجلس. فقد تقدم العضوان اليهوديان بطلب حصة أكبر في مشاريع البلدية وفي توظيف العمال اليهود، بدعم من الرئيس (وأحياناً من الإدارة المحلية)، ولكن غالباً بمعارضة الأعضاء العرب. وأخيراً، تقرر أن تعطى نسبة مئوية معينة (تساوي الثلث) من جميع أعمال البلدية للعمال اليهود، وهي سياسة تبنتها الإدارة سنة ١٩٣٣.[٦٨] ولم يدرك الجمهور العربي في حيفا الوضع داخل المجلس، إلا باقتراب نهاية سنة ١٩٣٠، عندما نشرت الصحافة القضايا غير النظامية في مالية البلدية. فكُلِّف فؤاد سابا، مدقق

الحسابات والوطني المؤيد للقيادة المقدسية، بتدقيق حسابات البلدية المالية، واتهم تقريره أعضاء وموظفين في المجلس بالفساد، وبإيصال البلدية إلى الإفلاس، فيما وُجّهت التهمة الرئيسية إلى المهندس اليهودي، الذي هوجم على ممارسات الغشّ.[٦٩]

أشعلت هذه الفضائح هجمات العرب على سياسة أعضاء المجلس العرب، وعلى أدائهم بصورة عامة. وفيما جرى ترشيح حسن شكري سنة ١٩٢٧ كرئيس للبلدية يتمتع بكفاءات من الخبرة في الخدمة المدنية، والقدرة على إنجاز الحلول الوسط مع صيانة حقوق العرب، فقد صوّرته الصحافة سنة ١٩٣١، على أنه رجل جاهل وأمّي، وأداة يستغلها عضوا المجلس اليهوديان.[٧٠] وازدادت الإدانة له لأنه تسبّب بتعيين أفراد يهود ونشيطين في المنظمات الصهيونية في المدينة في مناصب محامي البلدية، ومهندسها، وطبيب البيطرة فيها. واستُبدل المهندس اليهودي بآخر بريطاني، وسريعاً بعد ذلك، تم الاستغناء عن خدمات سابا.[٧١] وأكدت هذه الأعمال الرأي العام العربي بأن البلدية كانت تتحول إلى حصن يهودي. وتعامل كيث - روش، الذي تولى مهمات منصبه كحاكم للواء في أيلول/سبتمبر ١٩٣١، مع الوضع بأسلوب حاسم. فقد أبلغ رئيس البلدية بالتهم الموجهة ضده، وهدده بالطرد إن لم يعتبر أن ولاءه الأول هو للإدارة، وإن لم يُبق حاكم اللواء على علم كامل بمجريات الأمور.[٧٢]

سنة ١٩٣٣، كان القادة الوطنيون في حيفا يعدون أنفسهم لانتخابات البلدية لسنة ١٩٣٤. ومبكراً منذ نيسان/أبريل ١٩٢٩، كانت الخطة لوضع مشروع قانون جديد للبلديات يحدُّ من صلاحيات المجالس المحلية، تناقَش في البلدية، فيما شجبتها الصحافة العربية المحلية،[٧٣] التي نظرت إلى هذا الإجراء على أنه سلاح تستخدمه الإدارة لترهيب الممثلين. وفي سنة ١٩٣٢، صيغت مسودة قانون البلديات الذي أعطى المندوب السامي صلاحيات كبيرة للتعيين والصرف، وأخضع المجالس البلدية للسيطرة الحازمة لحكام الألوية الإدارية والاقتصادية.[٧٤] وعلى الرغم من معارضة رؤساء بلديات المدن العربية وبلدية تل أبيب، صدر قانون مجالس البلديات في كانون الثاني/يناير ١٩٣٤، وجرت الانتخابات تلك السنة في ظل أحكامه؛ أمّا عضوا المجلس اليهوديان، اللذان اعترضا من حيث المبدأ على مثل هذه القيود على الحقوق الديمقراطية، فقد قبلا بحق الحكومة في التدخل في الشؤون البلدية، معتبرين الإجراء صيانة للمصالح اليهودية في المدينة، إذ كان اليهود لا يزالون أقلية، وبالتالي فإن تدخل الحكومة كان مرغوباً فيه لضمان نصيب للقطاع اليهودي في المشاريع المحلية والتوظيف. إلا إنه بعد سنة ١٩٣٦، وعندما

حققت الجماعة اليهودية تكافؤاً عددياً مع العرب في حيفا، فإن هذين العضوين عارضا السلطة التي منحها هذا القانون لحاكم اللواء.[٧٥]

اتّبعت انتخابات سنة ١٩٣٤ الإجراءات التي استخدمت في سنة ١٩٢٧، مع أنه جرى توسيع المجلس ليضمَّ عضوين يهوديين آخرين؛ وصوّت للمجلس الجديد المكون من ١٢ عضواً، ٥١٨٦ عربياً، و٣٠١٠ من اليهود،[٧٦] كما انتخب ثمانية من العرب، وعينت الجماعة السكانية اليهودية أربعة من اليهود. وكان تركيب الجزء العربي للمجلس مؤشراً إلى الجو السياسي المتغير في المدينة، وخصوصاً إلى رفع وتيرة النشاطات الوطنية. وعقدت منظمات سياسية وطائفية عدة اجتماعات قبل الانتخابات من أجل الموافقة على المرشحين.[٧٧] وكان المرشحون الوطنيون هم عبد الرحمن الحاج (رئيس البلدية السابق)، ورشيد الحاج إبراهيم، وبدري العيدي، وهو محام وطني وداعم قوي لحركة القسّام؛ وكان حسن شكري (الرئيس القائم للبلدية) وشحادة شلح، وهو من طائفة الروم الكاثوليك الذي انخرط في شؤون العمال،[٧٨] المرشحين العربيين المدعومين صهيونياً؛ أمّا إبراهيم صهيون وميخائيل توما فمثّلا المسيحيين، وخاض حنا عصفور الانتخابات ممثلاً حركة العمال العرب.[٧٩]

وعلى الرغم من تغير تركيب المجلس، لم يعطِ الممثلون الوطنيون الفرصة لترويج مصالحهم السياسية حتى سنة ١٩٣٦. واتخذت حبّياً القرارات المتعلقة بالتحسينات في المدينة، كتوزيع العمل والتوظيف، على الرغم من تصاعد انتقاد العناصر الراديكالية للبلدية. إلا إنه في حزيران/يونيو ١٩٣٦، وصلت نشاطات البلدية كلها إلى الجمود عندما استقال أعضاء المجلس العرب جماعياً، دعماً للإضراب العربي، حتى إن الأعضاء العرب الموالين للصهيونية، شعروا بأنهم مضطرون، في هذه المرحلة، إلى الاستقالة مع الآخرين. أمّا الأعضاء اليهود الأربعة، والعضوان العربيان اللذان يؤيدانهم، فقد أعيد تعيينهم في هيئة بلدية إلى جانب أربعة بريطانيين، أدارت البلدية حتى سنة ١٩٤٠، عندما أعيد انتخاب العرب الذين يمثلون التيار الوطني. وفي هذه الأثناء، كان حسن شكري قد توفي، وعين شبتاي ليفي رئيساً مكانه. ومنذ ذلك التاريخ تحولت رئاسة البلدية إلى القطاع اليهودي في فترة من الراديكالية السياسية الشديدة للجماعة السكانية العربية، وكان ذلك معبّراً عن مكانة حيفا المتغيرة: فالهيمنة اليهودية في المدينة، عددياً واقتصادياً وسياسياً، أصبحت حقيقة.

المصادر

(١) A. M. Lesch, *Arab Politics in Palestine, 1917-1939* (London, 1979), p. 198; وأنظر أيضاً مقدمة الجزء الرابع أعلاه.

(٢) عملت دائرة تحري الجرائم (CID) في فلسطين حتى سنة ١٩٢٢، ثم أعيد تأسيسها في سنة ١٩٣٠ نتيجة اضطرابات آب/أغسطس ١٩٢٩.
HC to CO, 28 June 1930 (PRO CO 733/180).

(٣) Political Report by Governor of Phoenicia, Symes, for June 1922 (PRO CO 733/23).

(٤) HC to CO, 17 January 1930 (PRO CO 733/182).

(٥) في تقريره عن اضطرابات سنة ١٩٣٦، يكشف كيث ـ روش عن القلق العميق لدى الموظفين البريطانيين من تطبيق هذه السياسة: «علينا أن نعترف بفشلنا في فلسطين، من جرّاء القيود المفروضة في رسالة المستر رامزي مكدونالد إلى الدكتور وايزمن، وإلاّ فلا ضرورة للجنة ملكية تحقق في أعمالنا.» مذكرة بشأن الاضطرابات بتاريخ ٢٨ تموز/يوليو ١٩٣٦، كتبها أ. كيث ـ روش، وأرفقت برسالة إلى السير أوسمو باركنسون، في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٣٦:
PRO CO 733/316.

(٦) DC to CS re Jidru Land, 5 November 1935 (ISA L/262/34); E Keith-Roach, *Pasha of Jerusalem,* Vol. 1 (Private Papers, St. Antony's College, Oxford), p. 396; Raya Adler (Cohen), «The Tenants of Wadi Hawarith: Another View of the Land Question in Palestine,» *IJMES* 20/22 (May 1988), pp. 197-220.

(٧) H. C. Wauchope to S of S Cunliffe-Lister, 8 December 1934 (PRO CO 733/257); وأنظر أيضاً: F. M. Moody's «Diaries» (Private Papers Collection, Bodleian Library, Oxford), 20 April 1936,
بشأن معاملة الجيش البريطاني الوحشية للقرويين العرب؛ ففي رأي سدني مودي، أن الجيش قام بحملة غير عقلانية من الإرهاب في المدن أيضاً، وخصوصاً في يافا، وأنه حاول أن يكبح الجيش من إطلاق النار على البيوت في يافا ليلاً، من أجل وقف أعمال القنص، لكن الجيش كان قد أقنع المندوب السامي باتباع خط العمل هذا.

(٨) استخدم الجيش البريطاني متطوعين من الهاغاناه للعمل الهجومي ضد العرب في الفترة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩.
(J. C. Hurewitz, *The Struggle for Palestine* (New York, 1968), p. 93).
وهذه السياسة أجازت العنف اليهودي ضد العرب.

(٩) Political Report by E. Mills, September 1924 (PRO CO 733/74).

(١٠) Z. Vilnay, *Khaifa Be'avar Ve Bahoveh* (Tel-Aviv, 1936), p. 110.

(١١) Jewish Community Council, *Kehilat Khaifa Beasar Hashanim, 1932-1941* (Haifa, 1942), p. 1.

(١٢) Y. Washitz, «Jewish-Arab Relations in Haifa during the Mandate» (unpublished manuscript, n.d.), Chapter II, p. 14; D. HaCohen, *Time to Tell* (New York/

London, 1984), pp. 25-6;
أ. خليفة (مترجم)، «الثورة العربية الكبرى في فلسطين ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية»، من كتاب الهاغاناه، المجلد ٢، كتاب ٥، ٦ (بيروت، ١٩٨٩)، ص ٢٣٣.

(١٣) تقرير سياسي سرّي، حزيران/يونيو ١٩٢٣ (PRO FO 371 E7682/206/65).

(١٤) HaCohen, *op.cit.*, pp. 24-33, 69, 91.

(١٥) ن. أ. بدران، «التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني» (بيروت، ١٩٦٩)، ص ٢٢٠ ـ ٢٢٢؛
G. Kanafani, *Palestine: The 1936-1939 Revolt* (London, n.d.), p. 7.

(١٦) أنظر رسالة السكرتير العام بشأن كتيِّب شيوعي عن الاضطرابات، إلى وزارة الخارجية، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٩ (PRO FO 371 E6558/4198/65)؛
A. W. Kayyali, *Palestine: A Modern History* (London, 1978), p. 145.

(١٧) أنظر: «الكرمل»، ٢٨ آذار/مارس و ٤ تموز/يوليو ١٩٢٦؛ ١١ و ٢٩ أيار/مايو ١٩٢٩؛ خ. سكاكيني، «كذا أنا يا دنيا» (القدس، ١٩٥٥)، ص ٢٤٦ ـ ٢٤٧؛ معلومات شفوية، لندن، أيلول/سبتمبر ١٩٨١ (حجبت الأسماء بناء على طلب أصحابها).

(١٨) District Commissioner to Head of Education Department, referred to CO, November 1926 (PRO CO 733/117);
«الكرمل»، ٣ تموز/يوليو ١٩٢٩، ومعلومات شفوية، خالد الحسن، لندن، آذار/مارس ١٩٨٢.

(١٩) «الكرمل»، ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٢٨؛ ٩ كانون الثاني/يناير و ٥ حزيران/يونيو ١٩٢٩.

(٢٠) المصدر نفسه، ١٤ و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٨؛ ١٨ و ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٢٩.

(٢١) المصدر نفسه، ٢٦ كانون الثاني/يناير، ٢٠ شباط/فبراير، ١ أيار/مايو و ٥ حزيران/يونيو ١٩٢٩.

(٢٢) إن قراءة الصحافة المحلية في حيفا خلال الأشهر الستة الأولى لسنة ١٩٢٩، تكشف بوضوح إحساساً بالخوف والغضب. أنظر «الكرمل» و «اليرموك» لهذه الفترة.

(٢٣) «الكرمل»، ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٢٩. وهذه إشارة إلى عصابة الكف الأسود التابعة لأحمد طافش، والتي عملت في منطقة صفد ـ عكا في منتصف سنة ١٩٢٩ (Kayyali, *op.cit.*, p. 156). وأنظر أيضاً «الكرمل»، ٢ آب/أغسطس ١٩٣٠.

(٢٤) «حيفا»، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٤.

(٢٥) في دراسته لسجلات المحكمة الشرعية، وفي استقرائه لأصول سكان حيفا، وخصوصاً المسلمين منهم، يقدم م. يزبك صورة حية عن خلفية سكان أحياء حيفا الفقيرة وأوضاع حياتهم البائسة. م. يزبك، «الهجرة العربية إلى حيفا» (الناصرة، ١٩٨٨)، ص ١٣٢ ـ ١٤٣. وأنظر أيضاً الفصل الرابع.

(٢٦) Keith-Roach, *op.cit.*, Vol. 1, p. 399, and «Recommendations on Future Policy,» Secret Report on 9 September 1936 (PRO CO 733/316).
وذكر جورج منصور أنه في منتصف الثلاثينات كان في حيفا أكثر من ١١,٠٠٠ عامل عربي يعيشون في مدن الأكواخ.

G. Mansur, *The Arab Worker under the Palestine Mandate* (Jerusalem, 1937), p. 14.

(٢٧) على سبيل المثال، أقام الناس القادمون من صفورية في الأكواخ إلى الغرب من حيفا، في الزورة، واختارت الخلايا المناضلة التي برزت في الثلاثينات في أوساط هذه الطبقة، هذه المنطقة لعقد اجتماعاتها.

(A. Mukhlis, *Diaries, 1936-1940*, Beirut: Palestine Research Centre).

وأنظر يزبك، مصدر سبق ذكره، ص ١١٨ ـ ١٢٣، بشأن العلاقة والاعتماد المتبادل بين المهاجرين المقيمين بالأحياء الفقيرة.

(٢٨) J. Marlowe, *Rebellion in Palestine* (London, 1946), p. 69.

(٢٩) «الكرمل»، ٢٥ آذار/مارس ١٩٣٣. نداء من جمعية الشبان المسلمين (حيفا) إلى حاكم اللواء لوقف تدمير الأكواخ التي يعيش فيها فقراء حيفا، في ٩ نيسان/أبريل ١٩٣٥. وكان الرد سلبياً في ١ أيار/مايو ١٩٣٥ (ISA 61/141).

(٣٠) J. S. Migdal, *Palestinian Society and Politics* (Princeton, N.J., 1980), pp. 25-7.

(٣١) قام العمال العرب بعدة إضرابات في نهاية العشرينات، وذلك بتوجيه من جمعية العمال العربية الفلسطينية. ومن أمثلة هذه النشاطات كان إضراب عمال نيشر سنة ١٩٣٢، والإضرابات الأُخرى في شركة نفط العراق سنة ١٩٣٥. أ. توما، «ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية» (بيروت، ١٩٧٨)، ص ٩٨. وأنظر أيضاً الفصل الثامن.

(٣٢) بدران، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٨.

(٣٣) M. Budeiri, *The Palestine Communist Party 1919-1948* (London, 1979), p. 54.

حاولت العناصر الشيوعية في حيفا، وعلى الدوام، أن تؤثر في صفوف العمال وتخترقها، إلا إنها وجدت صعوبة في اجتذاب الأتباع وتعريب رسالتها، وكانت الشرطة تطاردها دائماً.

Kanafani, *op.cit.*, pp. 6-8;

«الكرمل» ١٥ تموز/يوليو ١٩٣٠ و ٢٥ شباط/فبراير ١٩٣٣. وأنظر أيضاً:

Police Summaries for July 1935 (PRO FO 371 E4436/154/31).

(٣٤) بدران، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٨.

J. ʿAsfour, *Palestine: My Land, My Country, My Home* (Beirut, 1967), pp. 31-43.

كان عصفور محامياً ميسور الحال، وأحد القادة في جمعية العمال العربية الفلسطينية. أ. توما، مصدر سبق ذكره، ص ٨٤.

(٣٥) CID Report on IPC strike, 9 March 1935, and statement by Arab workers on the activities of Fakhri Nashashibi, n.d. (ISA 65/1 3578); J. C. Hurewitz, *op.cit.*, p. 61; Report by DC to CS on methods to limit participation of municipal employees (i.e. Fakhri Nashashibi) in political affairs, November 1934 (ISA 2G/184/34).

(٣٦) توما، مصدر سبق ذكره، ص ١٠١ ـ ١١٦؛

Y. Porath, *The Palestinian Arab National Movement, 1929-1939* (London, 1977), pp. 119-23.

(٣٧) بدران، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٤ ـ ٢٩٥؛

Porath, *The Emergence of the Palestinian Arab National Movement, 1918-1929* (London, 1974), pp. 300-302; Lesch, *op.cit.*, pp. 106-7.

(٣٨) معلومات شفوية، بيروت وعمان، أيار/مايو ـ حزيران/يونيو ١٩٧٥ (حجبت الأسماء بناء على طلب أصحابها). «الكرمل»، ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٢.

(٣٩) Porath, *The Emergence*, *op.cit.*, p. 303; Porath, *The Palestinian Arab*, *op.cit.*, p. 109;

«الكرمل»، ٢٠ و ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٣٠ و ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٣١؛ يزبك، مصدر سبق ذكره، ص ١١٦، ١٢٨.

(٤٠) ع. و. الكيالي (محرر)، «وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية» (بيروت، ١٩٦٨)، ص ١٠١.

(٤١) جمعية الشبان المسلمين إلى حاكم اللواء، ١٨ أيار/مايو ١٩٢٨ (ISA 61/141).

(٤٢) كان رشيد الحاج إبراهيم رئيس جمعية الشبان المسلمين حتى سنة ١٩٣٢؛ وأصبح عز الدين القسام رئيساً لها في آب/أغسطس ١٩٣٢، وبقي نشيطاً في الجمعية حتى وفاته سنة ١٩٣٥. أنظر ملف جمعية الشبان المسلمين في (ISA 61/141). وأنظر أيضاً: «الكرمل»، ١٧ آب/أغسطس ١٩٣٢ و ١٩ تموز/يوليو ١٩٣٣؛

Police Summary, 17 February 1936 (PRO FO 371 E887/19/31).

وساعد استقلالي آخر، هو صبحي الخضرا (محام ومدير للأوقاف في الشمال) في تنظيم جمعية الشبان المسلمين في اللواء الشمالي.

(٤٣) Lesch, *op.cit.*, p. 107;

بدران، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٥ ـ ٢٩٦.

(٤٤) Police Summaries, March 1933 (PRO FO 371 E1455/111/31).

(٤٥) «الكرمل»، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣١؛ ويُذكر أن الحاج إبراهيم، الذي كان قد أصبح سنة ١٩٣٦ مستاءً تماماً من قيادة القدس وأكثر قرباً من دوائر القسام المناضلة ومن جمعية الشبان المسلمين، كما كان من الأعضاء المؤسسين لحزب الاستقلال، كان في الطريق إلى إحياء جمعية الشبان المسلمين، وفي الوقت نفسه، معارضاً للجمعية الإسلامية ولفرع حيفا من مؤتمر الشباب.

Police Summary, 17 February 1936 (PRO FO 371/E887/19/31).

(٤٦) ع. ح. غنيّم، «ثورة الشيخ عزّ الدين القسام»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٦، كانون الثاني/يناير ١٩٧٢، ص ١٨٢.

(٤٧) أنظر المقالات في «الكرمل» و «اليرموك» في الفترة ١٩٣٠ ـ ١٩٣٣ بشأن تسليح الحكومة لليهود وتدريبهم وقضايا مشابهة. وأنظر أيضاً:

Keith-Roach, *op.cit.*, Chapter XI, p. 398.

(٤٨) Report by DC, ND on the disturbances, 7 November 1933 (PRO CO 733/239).

وبالنسبة إلى رأي موظف بريطاني في اضطرابات سنة ١٩٣٣، أنظر:

Humphrey Bowman's «Diaries» of 29 October 1933 (Private Papers Collection, St. Antony's College, Oxford).

(٤٩) S. Lachman, «Arab Rebellion and Terrorism in Palestine 1929-39: The Case of Sheikh Izz al-Din al-Qassam and his Movement,» in Kedourie and Haim (eds.), *Zionism and Arabism in Palestine and Israel* (London, 1982), p. 53; Porath, *The Palestinian Arab, op.cit.*, p. 132.

(٥٠) في تموز/يوليو ١٩٣٧، أرسله الحاج أمين الحسيني والمجلس الإسلامي الأعلى لمقابلة كالفارسكي بحثاً عن حل لمشكلة الوضع العربي/اليهودي. وكان ذلك جزءاً من حملة تكتيكية للمماطلة حتى انعقاد لجنة الانتداب الدائمة.

M. Cohen, «Secret Diplomacy and Rebellion in Palestine, 1936-1939,» *International Journal of Middle East Studies,* 8, 1977, pp. 379-404.

(٥١) كان معين الماضي، وصبحي الخضرا، ورشيد الحاج إبراهيم يتلقون الدعم المالي من رئيس حكومة العراق، ياسين الهاشمي، الذي كان لديه صندوق سرّي خاص لهذه الأغراض.

S. A. al-Qaysi, «Yasin al-Hashimi: A Study of His Role in Iraqi Politics between 1922 and 1936» (unpublished M. A. thesis, University of Basra, 1976), p. 202.

(٥٢) Porath, *The Palestinian Arab,* p. 126;

توما، مصدر سبق ذكره، ص ١١٠ ـ ١١٦؛ بدران، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٩ ـ ٣٠٠.

(٥٣) Police Summaries for May 1933 (PRO FO 371 E2477/111/31).

(٥٤) كان الشبان الراديكاليون المسيحيون قد بدأوا يتماثلون مع هذه الأيديولوجيا («الكرمل»، ١١ أيار/مايو ١٩٣٢، و «النفير»، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٣). وإلى جانب العدد القليل من المسيحيين الأعضاء في الحزب الشيوعي والحركة العمالية، انضم البعض إلى نادي الشباب العربي سنة ١٩٣٤، حيث انتشرت هذه المعتقدات (أنظر الفصل الثاني عشر).

(٥٥) أنظر بيان مؤتمر الشباب («الكرمل»، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣١، والكيالي، «وثائق المقاومة...»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦٨ ـ ٣٧١)؛ وللعلاقة بين حزب الاستقلال وجمعية الشبان المسلمين في حيفا، أنظر:

(Police Summaries, March 1933, PRO FO 371 E1485/111/31).

وفي منتصف الثلاثينات، تأثر الشباب المسلمون بقوة بالأوضاع السياسية في الدول المجاورة، وكانت المجلات المصرية والصحف، مثل «الثقافة» و «الأهرام»، تقرأ على نطاق واسع (معلومات شفوية، خالد الحسن، لندن، آذار/مارس ١٩٨٢).

(٥٦) كان الحاج طاهر قرمان واحداً من هؤلاء القادة، وهو تاجر ناجح مستثمر، جرى التأكيد له بدعم موظفيه وأصحاب العلاقة التجارية معه عندما دخل الانتخابات في البلدية (وحل محل الحوري سنة ١٩٣١) وفي غرفة التجارة («الكرمل»، ١٢ حزيران/يونيو ١٩٢٩). وقد بنى مسجداً بين قريتي هوشة والكساير إلى الشمال من حيفا في محاولة لكسب دعم السكان الريفيين في المنطقة (معلومات شفوية، لندن، حزيران/يونيو ١٩٨٢، وحجبت الأسماء بناء على طلب أصحابها). وأنظر أيضاً:

Arabs' *Who's Who,* prepared for the Jerusalem Secretariat, in PRO CO 733/248.

(٥٧) Police Summaries, January 1934, (PRO FO 371 E649/271/31).

وأوردت «الكرمل» (٢٩ نيسان/أبريل ١٩٣٣) مادة إخبارية تبين حالة الرعب التي كان يعيشها العرب في الشمال؛ كما ذكرت نيّة عرب عكا الطلب، عبر عصبة الأمم، الانضمام إلى لبنان، الذي كانت عكا ترتبط به في السابق. وقد اعتبر هذا الطلب وسيلة للتخلص من التهديد الصهيوني.

(٥٨) السكاكيني، مصدر سبق ذكره، مادة ٢٢ آذار/مارس ١٩٣٣، ص ٢٤٦؛

HaCohen *op.cit.*, pp. 79-91.

(٥٩) Police Summaries, April 1933 (PRO FO 371 E1993/111/31); Tegart Papers, Box 1, File 3(b).

(٦٠) جاءت الشكاوى ضد المجلس الإسلامي الأعلى من المعارضة التقليدية في الشمال ومن مؤيديها، وخصوصاً المسلمين، في حيفا (عريضة ضد ممارسات المجلس الإسلامي الأعلى، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣١، ISA 2K/186/3 and 2K/44/31). وبشأن الهجمات على نشاطات الحسيني السياسية، أنظر «الكرمل»، ١١ كانون الثاني/يناير و ٢٣ تموز/يوليو ١٩٣٠؛ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣١؛ ٨ حزيران/يونيو ١٩٣٢.

(٦١) يذكر بورات ونصار تركيب هذا الحزب في الشمال وطموحات عصفور (Porath, *The Palestinian Arab, op.cit.*, p. 50؛ و «الكرمل»، ٢٢ شباط/فبراير و ١٨ تموز/يوليو ١٩٣٠؛ ١٨ تموز/يوليو ١٩٣١). إلا إنه لا يرد ذكر لهذا الحزب لدى حنا عصفور، العضو الحيفاوي، في كتابه الذي يقدم عرضاً لسيرته المهنية والسياسية، *Palestine: My Land*.

(٦٢) «الكرمل»، ١٦، ٢٠ و ٢٧ آب/أغسطس ١٩٣٠. وعارض بعض تجار حيفا علناً إضراب الأشهر الستة الطويل (Washitz, *op.cit.*, Chapter III, p. 12).

(٦٣) «الكرمل»، ٧ حزيران/يونيو و ٢٦ تموز/يوليو ١٩٣٠؛ ١٢ نيسان/أبريل، ١٨ أيار/مايو و ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٢.

(٦٤) R. A. Furness, Report on the Control of the Press in Palestine, 20 June 1931 (PRO CO 733/204);

وأنظر أيضاً: «الكرمل»، ٣ حزيران/يونيو و ٨ آب/أغسطس ١٩٣١.

(٦٥) من أجل تفصيلات عن حادث البحري وانعكاساته داخل الجماعات السكانية، أنظر «الكرمل»، بدءاً من آب/أغسطس ١٩٣٠ حتى نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٣١، وخصوصاً أعداد ٢٧ أيلول/سبتمبر و ١١ و ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٠.

(٦٦) «الكرمل»، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٢.

(٦٧) في مقابلة صريحة مع «الكرمل» (٢٢ تموز/يوليو ١٩٣٣)، أوضح فؤاد سعد الموقف المتغير للكثيرين من العرب المسيحيين. فبينما كان يحضر معرضاً للصناعات العربية في القدس، أدرك قوة التضامن العربي، الذي تزايد بفعل الأوضاع السياسية في البلد، وأكد أن صلاته بالأجانب قد أقنعته بأن كونه مسيحياً لم يمنحه اعتباراً أفضل، وإنما على العكس، أثار الشك بين المسلمين فقط.

(٦٨) أنظر محاضر المجلس البلدي للفترة ١٩٣١ ـ ١٩٣٣، وخصوصاً تلك المتعلقة بحزيران/يونيو ١٩٣٢، كما هو مقتبس في:

Washitz, *op.cit.*, Chapter IV, pp. 4-5; HaCohen, *op.cit.*, pp. 27-9 and 89.

(٦٩) رسالة مجهولة المصدر إلى بلدية حيفا، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣١ (CZA J15/4205).

وأنظر أيضاً: «الكرمل»، ٦، ٢٤ و ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٣١.

(٧٠) «الكرمل»، ٢٠ أيار/مايو، ٣ حزيران/يونيو، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣١؛ ٦ أيار/مايو ١٩٣٣.

(٧١) المصدر نفسه، ٤ أيار/مايو ١٩٣٢.

(٧٢) Keith-Roach, *op.cit.*, Vol. 2, Ch. IX.

(٧٣) «الكرمل»، ١٠ نيسان/أبريل ١٩٢٩.

(٧٤) Hasan Shukri to CS, 21 December 1932, and Mayor's petition to HC (enclosure) (ISA CS 2G/99/33); Municipal Corporation Ordinance 1934 in HC'S despatch, 26 April 1936 (PRO CO 733/302);

«الكرمل»، ١٣ أيار/مايو ١٩٣١؛ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٢.

(٧٥) Washitz, *op.cit.*, Chapter IV, pp. 6-9.

(٧٦) Secretary of State to Col. Wedgwood, 6 July 1934 (ISA 2G/114/34).

(٧٧) Police Summaries, April 1934, (PRO FO 371 E2173/271/31).

(٧٨) Tegart Papers, Box I, File 3(c), p. 5 (Private Papers, St. Antony's College, Oxford).

(٧٩) ʿAsfour, *op.cit.*, p. 102.

ويروي عصفور أن قادة الهستدروت فاتحوه في الأمر، وقدموا له الدعم إن هو خاض الانتخابات في قائمة مرشحيهم، وأنه رفض العرض.

الفصل الخامس عشر

الخلاصة: الطريق إلى الثورة

خلفية

فيما صدمت ردة الفعل العربية النضالية المتصاعدة منذ سنة ١٩٢٩ الموظفين البريطانيين الرسميين، فإن الإدارة كانت ترصد زخمها المتعاظم عن كثب.[١] وقد دُرِّب الموظفون البريطانيون المبعوثون على النأي بأنفسهم عن الانخراط في التطلعات الخاصة للجماعات السكانية التي كانوا يحكمونها، كما يظهر من مواقف الكثيرين من حكام الألوية وغيرهم من الضباط الكبار.[٢] ورأت الأغلبية أن إذعان السكان العرب هو السلوك الطبيعي في أوساط الشعب المحكوم؛ وبناء على ذلك، كانت الصدمة أشد من زخم ردة الفعل العربية في أثناء الأزمة. لقد أخفقوا في التقاط أهمية تأثير سياسة الانتداب في بنية المجتمع العربي. وكما أشير إليه في الفصلين الثالث عشر والرابع عشر، فإن تراكم المظالم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، جلب تمايزاً اجتماعياً - اقتصادياً هائلاً، جعل قطاعات كبيرة من المجتمع راديكالية، ووصل ذروته في انفجار العصيان المدني والمواجهات العنيفة التلقائية والثورة المنظمة. واعتبرت الإدارة، وكذلك الصهيونيون، مثل هذه النشاطات أعمالاً إرهابية يقوم بها قطاع طرق وفلاحون متمردون.

في المقابل، كانت هذه الأوضاع، بالنسبة إلى المجتمع العربي في سنة ١٩٣٥، نتيجة سلسلة من الأحداث لا مفرَّ منها. وبينما حاول القادة التقليديون، بجميع الوسائل المتاحة لهم، إيقاف مسار الراديكالية هذا، فقد وجدوا أنفسهم منجرفين في التيار. وإذ فوجئت القيادة بدورة العنف المتمحورة حول مركز واحد في السنوات ١٩٢٩ و١٩٣٣ و١٩٣٥ و١٩٣٦، فإن ذلك كان في الواقع نتيجة قصر نظر تلك القيادة بالنسبة إلى الواقع السياسي، وخصوصاً فيما يتعلق بالتطورات الجارية في المدن التي كانت تعيش فيها. فحتى منتصف الثلاثينات، كثيراً ما كانت أعمال العنف متفرقة وغير منسقة، وتعزى غالباً إلى الشرائح الأفقر في

المدن، تلك التي تحملت العبء الأكبر من سياسة الانتداب. إلا إنه في نهاية سنة ١٩٣٥، تحول عبء المزاج الراديكالي إلى الفلاحين المقيمين بالمدينة وإلى العمال المدينيين والطبقة الوسطى الدنيا والمستثمرين الصغار المثقفين، إلى جانب انخراط ريفي واسع الانتشار. وما تغير في المدن كان الإطار الفكري الشعبي، الذي رأى الآن في النضال المنفذ الوحيد المتبقي، الأمر الذي وسع دائرة المشاركة، ومنع أولئك الراغبين في الانحراف من فعل ذلك.

كانت حيفا هي المدينة الأولى التي شهدت في الثلاثينات، بروز طبقة رأسمالية فلسطينية، وخصوصاً في حقول التجارة ومهنة الاستيراد/التصدير والبناء، وكذلك في الصناعات الصغيرة التي تخدم السوق العربية، مثل السجائر. وقد راكم أصحاب العقارات ثراءً أيضاً، جنوه من الأرباح في ارتفاع أسعار الأرض، ومن الطلب على المواقع المؤجرة، ومن العمل الرخيص في البناء. وكانت هذه الطبقة الناشئة، بفعل مصالحها الاقتصادية، منحازة أكثر إلى أهداف القيادة التقليدية المحافظة؛ إلا إن إمكانات نموها في هذه المرحلة أصبحت مقيدة ومحتواة من جرَّاء المنافسة الصهيونية.[٣]

وفيما أفاد الازدهار الاقتصادي هذا القطاع من الجماعة السكانية المدينية، فإنه لم يصل إلى الشرائح الدنيا من الطبقة المتوسطة: موظفي الحكومة والتجار الصغار والحرفيين، الذين تأثروا سلباً بالضغوط الاقتصادية وبطابع المدينة المتغير. وتلقى الفلاحون المرحَّلون والطبقة العاملة الضربة الأسوأ. وخلال عقد من الزمن، وفيما مرَّ المستفيدون من الوضع القائم مرور الكرام على هذه التغيرات، فإن الحقائق السياسية الأُخرى مثل حضور اليهود العددي وقوتهم الاقتصادية والسياسية، وكذلك سيطرتهم على الموارد الحيوية في حياة المدينة، قد أصبحت حقيقة قائمة. ولم يعد في الإمكان إغفال حقيقة سياسة «الوطن القومي اليهودي»، بما لها من آثار سلبية في الجماعة السكانية العربية. وفي حيفا، جرى الإحساس الملموس بهذا الوضع مع بداية سنة ١٩٣٥، عندما كانت الجوانب المادية والاقتصادية والسياسية، للمدينة العربية تتعرض للضغط وللتغيير والانكفاء المتدرج. وفي هذه الأجواء اعترت الضبابية الفوارق في التوجهات الاجتماعية ـ السياسية بعض الشيء وتقاربت محاور اهتمامها.[٤] وكانت ردة الفعل الشعبية، وتأييدها الضمني لتحدي الشيخ عزالدين القسام السلطة البريطانية، شهادة على هذه الأوضاع المتغيرة ومؤشراً إلى انتشار الروح النضالية الواسعة في المدينة كما في الريف.

الشيخ عزالدين القسام:
رمز ردة الفعل الراديكالية

انطلاقاً من هذه الخلفية، كشف استشهاد القسام في يعبد، في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٥، المرحلة المتقدمة من التنظيم التي وصلت إليها الجماعات المكافحة في النضال ضد الاحتلال البريطاني ولازمتِه، سياسة «الوطن القومي اليهودي».[٥] وكانت الألوية الشمالية لفلسطين قد شهدت عنفاً سياسياً ضد الاستيطان اليهودي منذ بدايته. لكن النشاطات النضالية المنظمة والقائمة على التزام أيديولوجي متماسك، تآلفت لتجمع التيارات الوطنية الراديكالية في المدن مع الريف، ومع الفلاحين الذين تحولوا إلى بروليتاريا، ومع عمال المدن. ومع وجود تقارير تذكر تنظيم نشاطات نضالية في مناطق متعددة من فلسطين منذ أحداث ١٩٢٩ العنيفة، فإن الشمال شهد النشاطات الأشد زخماً، والتي تمخضت عن نتائج بعيدة الأثر.[٦] وفي حيفا وريفها، تمخض تاريخ التنفيذ الصهيوني للاستيطان اليهودي واحتلال الأرض والسوق والعمل، عن وضع لاهب. وكمركز للميناء وسكة الحديد ومصفاة شركة بترول العراق ونشاطات عمرانية كبيرة، جذبت حيفا، خلال العشرينات والثلاثينات، أعداداً متزايدة من العمال الفلسطينيين المتنقلين، كان معظمهم من غير المهرة. وبالتضافر مع راديكالية الطبقات الوطنية العربية وانطوائيتها، أنتج ذلك وضعاً شديد الاشتعال. وقد تنامى النضال من المعارضة الضيقة للاستيطان اليهودي، إلى ثورة صريحة ضد حكومة الانتداب، التي تحمل لواء سياسة «الوطن القومي اليهودي». وغالباً ما كان القادة السياسيون المدينيون هم الروح الموجهة لهذه الحملات ولداعميها الماليين، لكن الفلاحين المهاجرين وسكان الريف شكلوا العمود الفقري للثورة؛ وبناء على ذلك، فقد دفعوا الثمن الأعلى لانخراطهم هذا.

كانت شخصية الشيخ عزالدين القسام الخاصة ـ رجل الدين المحترم، الكارزمي ذي الأخلاق الملتزمة إسلامياً،[٧] والذي تمتع بقدرة خارقة على ترجمة معتقداته إلى التزام حازم من جانب أتباعه ـ هي التي حددت الروح الكامنة وراء التعبير الثوري كله لأعوام الثورة الثلاثة. وكان قد انتقل إلى حيفا سنة ١٩٢١ من جبلة بالقرب من اللاذقية في سورية، حيث تميز بدعوته كمسلم نشيط ضد الفرنسيين (١٩٢٠ ـ ١٩٢١). ووفرت له حيفا التربة الناضجة لرسالته، وخصوصاً في أوساط الطبقات الأكثر فقراً من الجماعة السكانية المدينية ـ وكان أفرادها أناساً قليلي ـ أو عديمي ـ التعليم، وعمالاً يدويين أميين في سكك الحديد والميناء

والبلدية ومواقع البناء والمقالع، وأصحاب الحوانيت الصغار، والعدد الكبير من العاطلين عن العمل. وفي مدن الأكواخ المزدحمة والقطاعات الفقيرة من المدينة القديمة، تجمع هذا الخليط من العمال الفقراء والفلاحين الذين تحولوا إلى بروليتاريا، الموحدين باستيائهم من السياستين البريطانية والصهيونية اللتين حرمتاهم موارد عيشهم التقليدية وهددتا وجودهم بالذات، وكذلك بالتذمر المتصاعد من سكان المدينة الأغنياء. وتسبّب الحرمان الاقتصادي براديكالية أبناء هذه الجماعة، وكما ثبت لاحقاً خلال إضراب ١٩٣٦ والعنف الذي لحقه، فقد كان الدين هو الإطار الذي وجدوا فيه منفذاً للتعبير عن إحباطهم الشديد وإحساسهم بالظلم. ومن أوساطهم جنّد القسّام أتباعه، واستمر التنظيم الذي أقامه بعد موته في شنّ حملة طويلة ضد سياسة «الوطن القومي اليهودي» وطبقات المجتمع الأكثر امتيازاً.[٨] إلا إن تأثيره امتدّ إلى خارج هذه الطبقة، إلى عدد متزايد من الشبان المسلمين في المدينة، وخصوصاً أولئك المرتبطين بجمعية الشبان المسلمين، التي كان هو موجهها.

أظهرت تعاليم القسام تواضعاً كبيراً، وتقديراً دقيقاً لقوة الإنسان وضعفه، وإيماناً دينياً عارماً. وكان يستشعر بشدة الاحتلال الأجنبي (غير المسلم) للوطن العربي ـ المسلم، الأمر الذي نفح رسالته بنكهة قومية عربية إلى جانب الرسالة الدينية الأساسية. وكخطيب ومعلم مؤثر، بدأ من المقدمة الدينية أن الإسلام هو النموذج لأسلوب الحياة التطهري، الذي يساعد المنحرفين في أحياء حيفا الفقيرة في إصلاح أنفسهم، ويمنح الشباب هدفاً وقضية محددين، ويدعو إلى الجهاد من أجل إصلاح حال الإسلام والمسلمين. وقد عرّف القسّام هذا الجهاد، بأبعاده العسكرية الخُلقية والروحية، التي يجب أن يتبعها أولئك الملتزمون بالقضية بأقصى درجة من السرية.

كان القسّام داعية مسلماً ناجحاً، ومصلحاً اجتماعياً، ووطنياً فسّر رسالة الإسلام إلى الفلاحين المقتلعين والمجردين من أملاكهم في أحياء الأكواخ من البلدة القديمة، وإلى الشباب المسلم المسيَّس والمحبط من الطبقات الفقيرة والمتوسطة الدنيا، بمصطلحات براغماتية ملموسة ذات معنى في مواجهة مشكلاتهم.[٩] وأعلن رسالته عالية وصريحة في مواعظه أيام الجمعة، وفي اجتماعاته الخاصة، وفي تدريبه لخلايا مقاتليه السرية، وفيما هو يجوب القرى في محيط حيفا كمأذون شرعي، موجداً شبكة من الأتباع والمؤيدين هناك. وتكونت مجموعته الأساسية من تلاميذه المقربين جداً، الذين لم يزد عددهم عن اثني عشر عضواً، وهذه المجموعة شكلت جمعية القسّام، التي ارتبطت من خلالها الخلايا

السرية المنفصلة.[١٠]

وكمعلم في المدرسة الإسلامية (البرج) حتى سنة ١٩٢٥، أُتيحت له الفرصة للتأثير في الطلاب، لكنه كان أكثر تأثيراً في مسجد الاستقلال، حيث عينته إدارة الوقف الإسلامي، بإدارة الجمعية الإسلامية، إماماً للمصلين وواعظاً وراعياً لحاجات الجماعة السكانية المسلمة. وهناك، كما في مساجد حيفا الأصغر الأُخرى، نذر القسّام نفسه كلياً لرسالته في إدارة صفوف مسائية لتعليم الأميين وتقديم الدروس الدينية، وكذلك في الحفاظ على صلات اجتماعية وثيقة برعيته، وبذلك كان يبني حلقاته المقاتلة السرية. وقد تضافرت مثاليته مع تجريبيته، وهي الفلسفة التي مارسها في حياته الخاصة. فالإيمان هو الشرط المسبق الأساسي لإنهاء الآثام، والشهادة في الجهاد تلهم المسلمين الآخرين الاستمرار في النضال حتى بعد موت القائد، وبذلك أوجد المحور الثوري الذي بدأه بجهاده. ولهذا الغرض اختار أتباعه بحذر شديد ودرّبهم في شؤون العقيدة واستخدام السلاح والسرية، مجنّداً الخبراء لتولي هذا التدريب، والمسلمين الأثرياء لدعمه المالي.

من الواضح أن القسّام كان يتمتع باحترام أتباعه؛ ولكنه في نظر الإدارة، التي كانت تراقب نشاطاته عن كثب منذ سنة ١٩٢٩، كان «شيخاً دينياً متعصباً من أشدّ الأنماط خطراً.»[١١] وكانت نشاطاته بغيضة كذلك للكثيرين من المسلمين الأثرياء في المدينة، ولأولئك الذين اصطفوا علناً إلى جانب سياسة الإدارة. وكان احتقاره للقيادة العربية العاجزة وتكتيكاتها، ضمنياً، مع أنه لم يواجهها قط، عدا ما ذكر من مناشدته الحاج أمين الحسيني حمل السلاح في الجنوب، بينما يستمر هو في الثورة في الشمال، وهو عرض تم رفضه، فيما كانت القيادة تنتظر نتائج العمل الدبلوماسي مع البريطانيين.[١٢] وفي معارضته الصلبة للبريطانيين وحلفائهم والمتعاونين معهم، اختلف القسّام عن القيادة الوطنية التقليدية، وعن الاستقلاليين وجيل الشباب الناشىء، سواء من المسلمين أو من بعض المسيحيين في تجمعات الطبقة الوسطى. وقد دعا إلى تطهير الجبهة الوطنية من المتعاونين وسماسرة الأراضي لليهود وأولئك الذين يخونون الإجماع الإسلامي.

منذ البداية، منح القسّام شرعية دينية لحركته بالحصول على فتوى من السلطات الدينية في دمشق، تؤيد دعوته إلى الجهاد وإلى كل اغتيال مخطط لعرب يعتبرون متعاونين وسماسرة أراض. وكانت هذه صيغة اتبعها تلامذته لاحقاً ضد المخبرين وضباط الشرطة. وكانت مقاربته للمسيحيين العرب غامضة؛ فبينما كان واضحاً أنهم يجب ألا يعتبروا أعداء، فإنهم بالتأكيد لم يكونوا شركاء في المعركة التي كان يشنها! وكانت هجماته الشديدة موجهة ضد الخارجين عن الإجماع من

المسلمين، وبدا أنه تجاهل المسيحيين بينهم. وكانت سيرته الجماهيرية قصيرة، ولذلك أخفق في صوغ سياسات محددة بشأن الجماعات السكانية المسيحية العربية، مع أنه ألمح إلى قبوله الضمني لها طالما أنها تتصرف بانسجام مع الإجماع الإسلامي. ويبدو أنه كان على علاقة حذرة، ولكن سلمية، مع المسيحيين العرب، الذين كانوا رموزاً للطليعة الوطنية في مجتمعهم، مثل نجيب نصار، الذي كان ينشر كتاباته، وحنا عصفور، الذي دافع عن أتباعه في قضية نهلال.[١٣] ومع ذلك، كانت رسالته في الأساس حلاً إسلامياً، كما أنه أضفى على أتباعه نظرة إسلامية انطوائية خاصة. وعكست جمعية الشبان المسلمين في حيفا، وكذلك فروعها في قرى اللواء الشمالي، والتي أنشأها هو، منظوراً إسلامياً صرفاً يلامس حدود المشاعر المناهضة للمسيحيين.[١٤]

كان نجاح القسّام الحقيقي يكمن في أوساط الطبقات الاقتصادية الدنيا. وفيما مارس تأثيراً في الوطنيين الراديكاليين في جمعية الشبان المسلمين ومؤتمر الشباب، لم يستطع تجنيد مقاتلين من أوساطهم؛ لقد كانوا الجماعة المدينية الداعمة له، وجباة الأموال، وناشري الدعوة إلى رسالته. وكانت علاقاته الأكثر وثوقاً مع قيادة حزب الاستقلال المحترمة، وخصوصاً مع رشيد الحاج إبراهيم وصبحي الخضرا ومعين الماضي.[١٥] وإذ كانوا أكثر راديكالية من الوطنيين التقليديين، فإن قادة حزب الاستقلال هؤلاء، انتهجوا سلوكاً محافظاً، وكانوا أعضاء محترمين في الجماعة السكانية التجارية والمسلمة في حيفا. ومع ذلك، ففي هذه المرحلة تصدرت حيفا ردة الفعل الأكثر راديكالية على سياسة «الوطن القومي اليهودي»، فيما هي تكشف التوجهات السياسية المتعددة وتجبر كل طبقات المجتمع على مواجهة الواقع وعلى اتخاذ موقف.

أحسّ القسّام بأن السلطات تتعقبه، وقاده ذلك إلى حادث يعبد الذي أودى بحياته وأدّى إلى انكشاف حركته المبكر. وتكمن أهمية هذا الحادث في ردة الفعل التي أحدثها في حيفا والشمال وفي دوائر الوطنيين العرب. وفيما القادة التقليديون مربكون من الصدمة، أشار الانفجار الشعبي إلى مطالبة واسعة النطاق بحلول جذرية، وإلى وجود شبكة من المناضلين تصل المدينة بالقرى المجاورة لها مباشرة. وأحرجت ردة الفعل هذه القيادة المقدسية، التي بدا أنها تنظر بعدم الرضا إلى أي تحد راديكالي لسيطرتها على الأحداث السياسية. وفيما أعربت عن عدم رضاها بالامتناع من حضور جنازة القسّام، فإن الأوضاع تدهورت سريعاً، وأُعلن القسّام بطلاً شعبياً، الأمر الذي اضطر القادة البارزين إلى القدوم إلى حيفا للاحتفال بذكرى الأربعين لدفنه، عندما جرت تظاهرات ضخمة. وفي احتفالات

الأربعين هذه تكشفت مؤشرات مهمة إلى تصدع الجبهة الإسلامية في حيفا، وذلك عندما أقام التيار الوطني التقليدي، ممثلاً بالجمعية الإسلامية، وهي ائتلاف من الأحزاب السياسية ومؤتمر الشباب في حيفا، الصلاة الأولى التي أُلقيت فيها خطابات القادة، لتتبعها صلاة أُخرى أكثر التهاباً، وبحضور مضاعف، نظمها الاستقلاليون وجمعية الشبان المسلمين، وأُلقيت فيها خطب عنيفة ضد بريطانيا والصهيونية.[١٦] وكانت تلك إشارة واضحة من السياسيين المتطرفين والشباب الراديكاليين والإسلاميين إلى القيادة التقليدية، بأن عليها أن تعمل معاً أو تواجه شقاقاً خطراً. كما كانت إشارة إلى الجماعات السكانية العربية الأُخرى والتيارات السياسية في المدينة، لاتجاه هبوب الريح. لقد صدمت الجبهات السياسية المسيحية ودفعتها إلى مزاج أقلّ تبلداً، وأكثر اهتماماً، في وقت كانت عناصر معينة من تلك الجماعة السكانية قد بدأت تعيد تقويم الوضع.[١٧] ورأى عدد كبير من جيل الشباب المسيحي الأفضل تعليماً، ومن المهنيين، الأمور الآن في ضوء أكثر وطنية.

وعلى الرغم من محاولات القادة المحليين الإبقاء على الأمور تحت السيطرة، فإن الجماهير، بتأثير أتباع القسّام، بدأت تتولى زمام الأمور فور وفاته، وتهاجم أهدافاً للشرطة والحكومة. وفي الأشهر التالية، ظهرت جماعات نضالية أُخرى، من نمط القسّاميين أنفسهم (أو إخوان القسّام، كما دعوا أنفسهم) في مناطق أُخرى من فلسطين، وخصوصاً في منطقة الكرمل. وكان موقف الإدارة يتلخص في تقرير الشرطة لكانون الثاني/يناير ١٩٣٦:

> تجب الملاحظة في هذا السياق، أن حيفا تضم جمهوراً مختلطاً كبيراً من العمال غير الدائمين، والسكان الموقتين من مدن وقرى متعددة في فلسطين وشرق الأردن، الذين ينزعون إلى إثارة المشكلات والاستجابة للتحريض، ومن غير الممكن أحياناً أن يخضعوا لتأثير، أو توجيه، القادة السياسيين والأحزاب.[١٨]

صحيح أن القادة المحليين لم يكونوا مؤثرين في أوساط الجماهير المضطربة، لكن آخرين برزوا من هذه العناصر القاعدية. وكان قادة حزب الاستقلال، إلى جانب بدري العيدي، زعيم مؤتمر الشباب في حيفا، وعاطف نور الله، آمر الكشاف المحلي، وحكمت النملي، سكرتير الجمعية الإسلامية، على صلة بهؤلاء القادة الراديكاليين الناشئين، وساعدوا في جمع الأموال لنشاطاتهم.[١٩] وبتوجيههم عززت جمعية الشبان المسلمين وحركة الشباب والكشاف التظاهرات الشعبية. وتبنى قضية القسّام مجموعة واسعة من المؤيدين: إسلاميين وأصوليين وشعراء ومثقفين

ومنظمي شباب ونساء.[٢٠] والأمر الذي لم يجر التعبير عنه هو الموافقة الضمنية على هذه التكتيكات النضالية من قِبَل قطاع عرضي متزايد باطراد من الطبقة الوسطى في حيفا، من مسلمين ومسيحيين على السواء.

الإضراب:
الملاذ الأخير للقادة المدينيين

اتخذت ردة فعل القيادة المدينية على العنف المتصاعد أسلوب الإضراب وسياسة العصيان المدني والامتناع من دفع الضرائب ومقاطعة الإدارة والجماعة السكانية اليهودية. ولم يكن ذلك خيار القادة التجار البورجوازيين، وإنما قادة حركة الشباب والطبقة الدنيا، والعناصر المسلمة المحرومة، التي راحت بالتدريج تسيطر على الحياة السياسية في المدينة. وبضربة واحدة، أصبحت للمبادرة السياسية والعمل والتصميم، الأولوية الغالبة في حيفا، وغطت على كل همّ آخر. وكان واضحاً أنها ردة فعل تلقائية على وضع البلد الخطر، وجرى تنسيقها مع النشاط المنظم لمقاتلي القسّام، كما التقت بصورة فضفاضة مع الحركة الوطنية التقليدية، التي كانت تعيد تأكيد دورها. ومع أن عدداً كبيراً من المقاتلين العرب المتطوعين توافد من شرق الأردن والعراق وسورية، بمن فيهم المقاتل السوري المتمرس، فوزي القاوقجي، فإن القسّاميين عملوا بصورة مستقلة، وخصوصاً في الشمال، وبالتواصل مع اللجنة العربية العليا.[٢١] وكانت ردة فعل السلطات الفورية اعتقال القادة والمنظِّمين المدينيين الوسيطين، وضربت بقساوة العناصر الأكثر فقراً في المدينة.

دعت لجنة الإضراب المحلية في حيفا، التي شكلت بالتنسيق مع القدس، إلى اجتماع لممثلي كل الهيئات المنظمة وطنياً في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٣٦، لإقرار السياسة الواجب اتباعها.[٢٢] وكان الغرض منه جمع الأموال لدعم المحتاجين والعاطلين عن العمل، إلى جانب تشجيع جميع قطاعات المجتمع للمشاركة في الإضراب. كما شكلت جمعيات فرعية متعددة، عمل بها متطوعون من الطلاب والنساء والنشطاء في منظمات الشبيبة، لإدارة الإضراب وتحقيق التقيد الكامل به، وكانت مهماتهم تراوح بين جمع الأموال وتنظيم فرق الأمن الأهلي العاملة على تطبيق الحظر الكامل على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية مع اليهود.[٢٣] وصدرت البيانات تدعو العمال في جميع القطاعات إلى المشاركة في الإضراب، وعندما كانوا يفعلون ذلك، كان يُعلن عنه في مسعى لبناء تأييد

جماهيري وطني متماسك.

ونظراً إلى الحاجة إلى الحفاظ على جبهة موحدة، تمَّ تعيين تجار بارزين وسياسيين تقليديين، مثل قرمان والخليل وطه والحاج إبراهيم، في اللجنة. ومع أن الكثيرين منهم تصرفوا بفتور إزاء مبدأ الإضراب، فقد أضفى عليهم هذا الدور احتراماً وطنياً، حتى وإن كان ضد مصالحهم الاقتصادية. فضلاً عن ذلك، فقد اضطروا، ومن جراء نضالية جيل الشباب والطبقات الدنيا، إلى مسايرة السياسة المتصلبة. ولم يطلب من التجار المسيحيين الأثرياء تحمل أية مسؤولية في اللجان، ولكنهم، أسوة بأقرانهم المسلمين، اضطروا إلى التبرع للقضية، وإن بتردد. وقطع الإضراب شوطاً بعيداً نحو رأب الصدوع في بنية المدينة الاجتماعية؛ إلا إنه أفسح المجال أيضاً أمام تشجيع وعي اجتماعي ـ اقتصادي أكثر حدة بين الطبقات الاجتماعية والجماعات السكانية الدينية، وكذلك بين المدينة والريف.

ومن أيار/مايو وحتى نهاية سنة ١٩٣٦، كانت حيفا تحت سيطرة الراديكاليين، وكانت أغلبية النشاطات الاعتيادية قد توقفت، إذ انفجر العنف بصورة مستمرة واتخذ أنماطاً متعددة. وفي المدينة، أصبح تخريب وسائل الاتصال وقطع الكوابل والوصلات الكهربائية وحرق الممتلكات اليهودية والبريطانية والهجمات والقنص على الأحياء اليهودية، وخصوصاً في المناطق الأكثر عزلة، ونصب الكمائن لرجال الجيش والشرطة، أحداثاً يومية. واستحوذ على المدينة جو شديد من الخوف والاضطراب، حيث كانت أحداث العنف والقتل والتخريب، تتصاعد ولا يمكن التنبؤ بها. في الواقع، إن ما كان يجري في المدينة هو امتداد للحملة التي شنت في محيطها الريفي المجاور، وخصوصاً على أيدي إخوان القسّام، الذين كثيراً ما نقلوا المواجهة المسلحة إلى المدينة، حيث عاش مؤيدوهم ومقاتلوهم في أحياء الأكواخ بداخلها، ومنها جاء تزويدهم وتمويلهم.

كانت جمعية القسّام في حيفا، التي شكلت قلب الحركة القسّامية، بقيادة عدد من الشخصيات الدينية الآن، بمن فيهم الشيخ كمال القصَّاب، وهو من قدامى المتعاونين مع القسّام، والحاج عبدالله أبو يونس والشيخ حسين حمادي. ولقد حاول هذا الأخير الاستمرار في نشاطات القسّام الاجتماعية ـ السياسية من خلال تشكيل اتحادات شبيبة مناضلة مثل جامعة فتيان الجزيرة وجمعية شبان النبي محمد (ص)، لكنه لم يحصل على الموافقة الرسمية. أمّا الشيخ محمد الخطيب، وهو شخصية دينية أُخرى على صلة بالقسّام والتيار المناضل في حيفا لاحقاً، فقد ظل طوال سنوات الثورة يواصل حملة من الدعوة الإسلامية النضالية، وإليه يعزى إعطاء الثورة نكهة إسلامية قوية.[٢٤] وقد طاردت السلطة الكثيرين من هؤلاء الشيوخ

الذين اضطروا إلى الفرار إلى سورية التي واصلوا منها النشاطات السرية إلى جانب الدكتور سعيد عودة،[٢٥] مدعومين بأموال جمعت في حيفا. وخلال الإضراب، وفرت الجمعية الذخائر والتموين والألبسة العسكرية للمشاركين في النضال، سواء في المدينة أو في أوساط العصابات بالقرى.

خلال سنة ١٩٣٦ وسنوات الثورة اللاحقة (١٩٣٧ ـ ١٩٣٩)، ظلت حيفا مصدراً للمقاتلين الفدائيين الذين نشطوا في نسف الجسور وخطوط أنابيب شركة نفط العراق، وكذلك في جمع الأموال وتهريب الذخائر وما أشبه من النشاطات. وكانت أغلبيتهم العظمى من الفلاحين القرويين، إلا إنه كان بينهم عمال عرفوا حيفا جيداً، ممن عاشوا في أحيائها الفقيرة، وكانوا أحياناً يشتغلون بالأعمال اليدوية فيها. وكشفت تحريات دائرة تحري الجرائم خلال الثورة شبكة معقدة من التعاون بين قرى الشمال ومدنه، على درجة عالية من السرية. وبدا أن أفراداً ينتمون إلى عائلات بارزة في الناصرة وجنين وحيفا، كانوا جزءاً من هذه الشبكة، يجمعون الأموال ويقومون بالجوانب الأكثر رقيّاً من العمليات. أمّا في داخل حيفا، فقد كان الاستقلاليون المنظمون فاعلين في تزويد السكان والمقاتلين العرب بشبكة عمليات لتسهيل إدارة الشؤون اليومية خلال الإضراب وبعده، في الأشهر الأولى من الثورة. وزُوِّد رجال الأعمال الذين يقدمون خدمات حيوية للجماعة السكانية العربية بتصاريح خاصة للاستمرار في عملهم والتجول من دون خشية مضايقة لجان الإضراب أو الثوار.[٢٦] وتولى رشيد الحاج إبراهيم دوراً بارزاً في تنظيم هذه الشبكة والحفاظ على النظام في المدينة.

في اللواء الشمالي، قام المقاتلون القسّاميون بالثورة فور وفاة قائدهم، وكانت أهدافهم الجيش والشرطة البريطانيين والمستعمرات اليهودية،[٢٧] كما كانوا المسؤولين عن تحويل الإضراب من حركة احتجاج وعدم تعاون إلى ثورة مفتوحة. ومنذ حزيران/يونيو إلى أيلول/سبتمبر ١٩٣٦، أعطى العدد المتزايد من هجمات القسّاميين على الشرطة والأحياء اليهودية الانطباع بأن الحكومة فقدت السيطرة.[٢٨] في الحقيقة، إن القيادة التقليدية، وكذلك المدينية الأكثر راديكالية، تذبذبت بصورة واضحة في دعمها لهذا النضال؛ وفي وقت مبكر من الإضراب، اقترح بعض أعضاء لجنته في حيفا طرقاً لحصر مشاركة القطاعات الاقتصادية، خوفاً من آثارها الضارة في الاقتصاد العربي. وذهب آخرون معروفون بميولهم الوطنية إلى حد تأييد كسر الإضراب.

كانت النتيجة حملة من الاتهامات والإرهاب والقتل ضد أولئك الذين اعتُبروا خارجين عن الإجماع النضالي، وهوجم بعضهم على الافتراض أنهم باعوا أرضاً

لليهود، أو أن لديهم أعمالاً تجارية وعلاقات اجتماعية معهم، أو أنهم أغنياء وفاترون تجاه الثوار؛ أمّا البعض الآخر، مثل رجال الشرطة العرب، فاتهموا بالتعاون في كشف الخلايا القسامية وتقديم المعلومات عن نشاطات الثوار.[٢٩] ومثل هذه الأحداث، التي وقعت في وضح النهار، عززت الخوف في المدينة، وخصوصاً في الأحياء الشرقية التي شملت البلدة العربية القديمة. وكردة فعل على ذلك، قام الكثيرون من أفراد الشرطة العرب بالانضمام إلى الإضراب، أو رفضوا المشاركة في العمل ضد جماعاتهم السكانية. وانتقل كثيرون من أبناء الطبقة الوسطى المسلمين من أحيائهم التقليدية إلى الأحياء المختلطة أو المسيحية بصورة رئيسية، في وادي النسناس ومنطقة عباس [أفندي]. ومن النتائج الجانبية كان هروب التجار الأغنياء، وملاكي الأراضي وموظفي الحكومة الكبار، من مسلمين ومسيحيين، إلى لبنان وسورية. من الواضح، أن مسيرة الثورة كانت تترك وراءها بعض القطاعات من الجماعة السكانية العربية في المدينة التي لم تستطع تحمل المسار الراديكالي فأصبحت هامشية بسببه.

ومع ذلك، فالصورة العامة لمواقف المسلمين والكثيرين من المسيحيين العرب من الإضراب، كانت مؤيدة للحركة السياسية المعارضة للإدارة البريطانية وللتجمع اليهودي في المدينة، وبدا ذلك بإحساس من الوطنية اتحد به العرب جميعاً. فمديرة المدرسة الثانوية الإنكليزية في حيفا، إيمري، مثلاً، وكانت على الحياد آنذاك، كانت متعاطفة جداً مع استعداد العرب الوطني لتحمل الحرمان، ورأت في تصميمهم على الاستمرار في الإضراب، على الرغم من الغرامات الجماعية والأحكام القاسية، مؤشراً إلى بأسهم وفقدان ثقتهم بحسن نية الإدارة.[٣٠]

لم يكن الإضراب في حيفا شاملاً، وهي حقيقة طالما اتهمت بها المدينة، ومؤشر إلى وضعها الاقتصادي والسياسي المعقد. ففي الميناء، رفض العمال العرب إيقاف العمل، فيما خلا فترة قصيرة، خشية فقدان وظائفهم للعمال اليهود. وكانت الهستدروت، توقعاً لنصيب يهودي أكبر في وظائف الميناء، وكجزء من فلسفتها في احتلال العمل، قد بدأت تشجع عمال ميناء سالونيكا على الهجرة والاستقرار بحيفا، ومن أوساط هؤلاء جاءت البدائل.[٣١] ولم يُضرب بعض موظفي الحكومة، وكذلك فعل الموظفون العرب في شركة نفط العراق، ممن شغلوا وظائف دائمة. ومع أن عمال البلدية لم يشاركوا في الإضراب طوال الوقت، فإن العمال اليهود تولوا الخدمات في الأحياء اليهودية. وكان أكثر المتأثرين سلباً بالإضراب هم الطبقات الأكثر فقراً ورجال الأعمال الصغار.[٣٢] واستطاعت المشاريع الأكبر تحمل قدر مقلص من العمال، مع

الاستمرار في تلبية قروضها والتزاماتها المالية، الأمر الذي لم يستطع صغار التجار والكثيرون من الحرفيين تدبُّره. وخلال الفترة المبكرة من الإضراب، استطاعت اللجان المحلية، بمساعدة مالية من القدس والتجار المحليين، أن تؤمن الدفعات للعاطلين عن العمل، ولكن بمرور الزمن أصبح الأمر أكثر صعوبة. وصار الترهيب من أجل الانضمام إلى الإضراب أكثر شيوعاً، والتحق موظفون ومعلمون ورجال أعمال، بصفوف الراديكاليين بالتدريج، مع أنه من الواضح أن ذلك لم يكن السبيل الذي كان من شأنهم اختياره طوعاً.(٣٣)

حاولت الإدارة بوسائل متعددة أن تثني العمال عن الإضراب، ووفرت لهم الحماية، كما سجنت أيضاً قادة الحركة العمالية الذين أيدوا الإضراب.(٣٤) وكان العنف الذي رافق الإضراب هو الذي زاد تفاقم موقفها، وقاد إلى تعاون أوثق مع الجماعة السكانية اليهودية والمنظمات الصهيونية في المدينة. وفي هذا الوقت بالذات، وفي ضوء انعكاسات الإضراب على التوجه السياسي لكل من الجماعتين السكانيتين، برز طابع حيفا المتغير. فبالنسبة إلى الصهيونيين، كانت حيفا نموذجاً للتعاون العربي ـ اليهودي لنجاح التجربة الصهيونية، وهذا يفسر المحاولات المتعددة لقيادة الهستدروت وغيرها من الهيئات الصهيونية لإيجاد الحلول الوسط والتسويات للمشكلات الآنية الناجمة عن الإضراب. ومع ذلك، فقد أوجد العنف حواجز يصعب تجاوزها في حرارة اللحظة، وترك آثاراً كان من الصعب تناسيها في المنظور البعيد.

كان العنف أيضاً أداة في تسريع التغيرات النهائية في المدينة. فمنذ سنة ١٩٣٦، أصبحت الأحياء اليهودية القديمة داخل المدينة العربية، بالإضافة إلى حارة اليهود وأرض اليهود، الأهداف الأولى للهجوم، وكذلك الأحياء الجديدة والمستعمرات على الطرف الشرقي.(٣٥) وفي نهاية سنة ١٩٣٦، هرب سكان الحيين اليهوديين القديمين كليهما ذعراً إلى المناطق اليهودية المختلطة أو البحته في هدار هكرمل.(٣٦) وكانت السياسة الصهيونية الرسمية تثبط هذه الحركة، وتروج حملة لضبط النفس، وعدم التسليم بالنصر للثوار العرب.(٣٧) وبهذا الفصل المادي بين الجماعتين السكانيتين، تأثرت سلباً جوانب أُخرى من العلاقات بينهما، وتوترت العلاقات الاجتماعية، الأمر الذي عزَّز المقاطعة الاقتصادية والفصل اللذين فرضهما الإضراب والثورة. علاوة على ذلك، أثار الوضع مجدداً مخاوف التطويق والهزيمة داخل الجماعة السكانية اليهودية، كما استُهدف حلفاؤها داخل الجماعة السكانية العربية، ولم يكن في استطاعتهم الاعتماد على حماية الحكومة.(٣٨)

في هذه المرحلة، كان همُّ المنظمات اليهودية تعزيز حمايتها العسكرية، الأمر الذي ساهمت فيه السلطات البريطانية؛ ومحلياً، نظمت الهاغاناه لجانها تحت أنظمة طوارىء لحراسة الأحياء اليهودية. وكانت جمعية الإطفائيين، التي شكلتها الهاغاناه، هي المظلة الشرعية التي استتر في كنفها التجنيد العسكري السرِّي، والتدريب وخدمات الحماية؛ وفي نهاية صيف سنة ١٩٣٦، انضم إليها عدد ضخم من المتطوعين، أغلبيتهم من طلاب معهد التكنولوجيا (التخنيون)، وكانوا يتدربون على مواجهة الطوارىء. وكثيراً ما اعتمدت السلطات البريطانية على هذا الجسم لتردف نشاطاتها هي، الوضع الذي استغلته الهاغاناه لتسليح ذاتها رسمياً.(٣٩) وأصبحت مهمة حماية الجماعة السكانية اليهودية أكثر صعوبة، بسبب توزع اليهود في جميع مناطق المدينة عملياً. وليس فقط أن اليهود عاشوا وسط الأحياء العربية، وإنما كانت مواقع العمل الرئيسية في الميناء وشركة نفط العراق والمركز التجاري القديم، تقع في نطاق حيفا العربية. فضلاً عن ذلك، كانت مستعمرات العمال في منطقة الخليج لا تزال حديثة الإنشاء، ولذلك شكلت أهدافاً بحاجة إلى حماية. وامتدت لذلك نشاطات جمعية الإطفائيين وغيرها من الهيئات شبه العسكرية على منطقة واسعة، بصور متعددة من النشاط العسكري. أمّا داخل المدينة، فلم تتعرض جميع الأحياء اليهودية في الهدار للهجوم بسبب الحماية الفعالة، وكان ذلك نمطاً آخر من الفصل المادي، يعزز الفصل الاجتماعي ـ السياسي بين الجماعتين السكانيتين. وفي نهاية سنة ١٩٣٧، ومع استئناف العنف خلال المرحلة الثانية من الثورة، عبرت الجماعة السكانية اليهودية عن نفسها في حيفا بالرد الانتقامي المفرط الذي كشف عن إعداد عسكري دقيق ومعدات متطورة.

لم يكن اليهود وحدهم الذين أحسّوا بالحاجة إلى الحماية. ففي نهاية سنة ١٩٣٧، سعى «المعتدلون» العرب من أوساط طبقات الأعيان والتجار الأثرياء لطلب الحماية المسلحة، وعندما عاد القليل منهم إلى حيفا في نهاية الإضراب، في أواخر سنة ١٩٣٦ وبداية سنة ١٩٣٧، أعلموا السلطات بهذه الحاجة. وذكرت التقارير أنهم طلبوا أيضاً تشكيل قوة شرطة مسلحة خاصة بهم، وسمح لهم بذلك، إلا إنه لم يؤكد ذلك أي من المستجوبين.(٤٠) وفقط في سنة ١٩٣٩، جرى تنظيم «كتائب السلام» لحماية جبهة النشاشيبي بالتعاون مع الجيش البريطاني. ومع أن الجماعة السكانية العربية، وطوال فترة الثورة، عانت نشاطات المخبرين والمتعاونين مع السلطات، فليس هناك دلائل على أن هؤلاء كانوا جزءاً من جسم منظم. ومع ذلك، فإن أبناء الطبقة «المعتدلة» من مسلمين ومسيحيين على السواء،

أحسُّوا بأنهم محجوزون بالزاوية ومهددون، وكانوا، من جهة، وكأنهم يمشون على حبل مشدود في محاولتهم أن يكونوا وطنيين عرب مخلصين، أمّا من جهة أخرى، فكانوا تجاراً براغماتيين. وقد صرَّح الكثير من المستجوبين من أبناء الطبقة الوسطى، المسلمين والمسيحيين، بأنه كانت هناك حاجة ملحة في أوساط العرب إلى التسلح ضد الهجمات اليهودية المتصاعدة، في وقت كانت فيه قوانين الطوارىء التي فُرضت تمنع امتلاك العرب لمثل هذه الوسائل الدفاعية، وتعاقب عليها بقسوة.

عندما صدرت الدعوة إلى وقف الإضراب في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٦، توقف العنف وأجرت حيفا تقويماً للنتيجة. كانت الجماعات السكانية قد انقطعت عن بعضها، ولم يكن هناك علامات تصالح فوري. فعناصر الشباب المسلم الراديكالية أثارتها الصدمة، كما أنها عرفت، ولأول مرة، العمل المنظم كحل للمطالب الوطنية. إلا إنه داخل هذه الجبهة بدت القيادة المدينية تميل في هذه المرحلة إلى قبول الحل السياسي، وعلقت آمال إيجابية على المداولات الدبلوماسية مع لندن. وكانت الجماعة السكانية المسيحية في المدينة قد ضُمت إلى الجبهة الوطنية خلال هذه الأشهر العصيبة، وكانت، إلى درجة معينة، قد دفعت ثمن التعرض للترهيب والمعاملة القاسية من قبل السلطات.[٤١] وأكد ذلك انتماءها الوطني ودعمها للاستراتيجية الراديكالية التي اتبعت. لكن المخاوف الطائفية، والخوف من العناصر غير المعروفة التي قامت بالثورة، وفي الكثير من الأحيان، الرعب والشلل فيما يتعلق بالمستقبل، كانت ملامح من ردة الفعل داخل الجماعة السكانية.[٤٢] لقد كانت طبقات النخبة من الجماعتين السكانيتين على السواء، هي التي هربت من المدينة مع عائلاتها، والتي لم تؤيد الثورة، مع أنها كانت تحذر التعبير عن ذلك علناً.

بالنسبة إلى الجماعة السكانية اليهودية، عزز الفصل تطبيق الفلسفة الصهيونية، فقد استُنفِرت تلك الجماعة ونُظمت للدفاع عن النفس والرد الانتقامي. وبحسب الكتّاب الصهيونيين الرسميين،[٤٣] كان هناك إحساس عام في أوساط العناصر المسيسة من الاستيطان اليهودي (اليشوف) بأن حيفا كانت قد أصبحت مدينة يهودية، وأنه في تلك الفترة الحاسمة كان إثبات ذلك للعرب الذين أُضعفوا، أولوية قومية يهودية.

على العموم، فشل الإضراب والمرحلة الأولى من الثورة في تحقيق أهدافهما، لأنهما لم يستطيعا شلّ اقتصاد حيفا بالكامل، وبالتالي إجبار الحكومة على تلبية مطالب العرب الوطنية. ومرة أُخرى، ثبت أن القيادة المدينية كانت

عاجزة عن متابعة سياسة شاملة لم تكن تخدم مصالحها المباشرة. ونتيجة ذلك، تولت العناصر الريفية في الحركة الراديكالية زمام النضال، وتحولت لجان الإضراب إلى لجان مقاطعة، كطريقة لاستمرار النضال بالوسائل السياسية. وكانت العناصر الراديكالية لحركة الشباب مصرة على تأمين تطبيق هذه السياسة من خلال استحداث الحواجز بين قطاعي المدينة، العربي واليهودي؛ وخلال بضعة شهور في سنة ١٩٣٧، كان من الضروري الحصول على تصريح من اللجان للعبور من منطقة إلى أُخرى. ولم يخفّ التوتر خلال سنة ١٩٣٧، مع أن العنف الجسدي قد هدأ. ومن الواضح أن عرب فلسطين، وخصوصاً سكان المدن منهم، كانوا في حالة من الانفعال فيما هم ينتظرون قرار اللجنة الملكية.

لقد سبق السيف العذل، ولم يعد في قدرة السياسيين المدينيين التقليديين العودة بخطاهم إلى الفترة التي سبقت الإضراب وأحداث سنة ١٩٣٦. ففي القدس، كانت القيادة السياسية أكثر تشرذماً من أي وقت مضى، وفضّل الجميع حلاً سياسياً مقبولاً يحفظ ماء الوجه؛ أمّا في المعسكر الحسيني، والذي كان له التأثير الأقوى في الجزء المبكر من الثورة، فكانت الأزمة حادة. وكان جيل الشباب من الكادر الوسيط الأكثر راديكالية، والذي كان منخرطاً في نشاطات السنة الماضية، يستحوذ على القرارات، وقد دفع في اتجاه التصلب والحل الراديكالي. وكان هذا، طبعاً، مرافقاً للموقف البريطاني الرسمي المتصلب تجاه القيادة الحسينية، وللسياسة الصهيونية الأشد عدوانية. ونتيجة توصيات لجنة بيل بتقسيم فلسطين وإقامة دولة يهودية، سُحب منها الخيار برفض شعبي ساحق للتقسيم. وقبل ذلك، كان حزب النشاشيبي قد استقال من اللجنة العربية العليا في إشارة واضحة إلى موقفه التصالحي، مما أعطى السبب لاتهامات المناضلين المستقبلية.

الثورة، ١٩٣٧ ــ ١٩٣٨

تفاقم الوضع بمجمله في أواخر أيلول/سبتمبر ١٩٣٧، عندما قام في الناصرة، ثوار قسّاميون على الأرجح، باغتيال ل. أندروز، القائم بأعمال حاكم اللواء في الجليل، بسبب موقفه المزعوم من القضية العربية وخطة التقسيم. واتخذت القيادة السياسية المدينية، تحت تهديد الاعتقال، الخيار الوحيد المتوفر لها: استئناف الثورة والهروب من فلسطين، مع المحافظة على قيادة اسمية وبعض السيطرة من لبنان وسورية. وأصبحت دمشق مقر لجنة قيادة الثورة، وهي اللجنة المركزية للجهاد الوطني،[٤٤] التي حاولت توجيه مسار الثورة المسلحة من خلال

توفير التمويل والعتاد للثوار والتحكم بهما. وحقيقة أن الحاج أمين الحسيني، القائد الوطني والديني التقليدي ظل يترأس لجنة التنسيق هذه، تذهب بعيداً في تفسير قبول الفلاحين لتوجيهه. لقد ظل الفلاحون الفلسطينيون يتأثرون بقوة الانتماءات المحافظة الدينية والعائلية والقروية والعشائرية.

ومنذ أواخر سنة ١٩٣٧، وحتى بداية سنة ١٩٣٩، كانت الثورة في فلسطين هي أقرب ما وصل إليه العرب من النصر قط. وكانت النشاطات المسلحة كثيفة في الشمال بصورة خاصة، وهي المناطق التي ورد في تقرير بيل، نيّة تحويلها إلى دولة يهودية. وقد بلورت الأوضاع توجهات سياسية، وأصبح الوضع مسألة بقاء بالنسبة إلى البعض، وخصوصاً للفلاحين وعمال المدن. وفي الجليل بصورة خاصة، كان الحافز للاستمرار في القتال قوياً، وقرر سكان المدن الشمالية الانضمام إلى الثوار من خلال الدعم الضمني وأحياناً النشط. وفي حيفا، كانت أغلبية الشخصيات البارزة في المعسكر الراديكالي مبعدة، تاركة الساحة خالية لكوادر الطبقات الدنيا والفلاحين. وقد ضيّق هذا الوضع دائرة المنظّمين المجربين، الأمر الذي حول المسؤولية إلى أيدي قادة فلاحين أقل رقياً سياسياً واجتماعياً. في الواقع، كان الفلاحون يسيطرون بالكامل تقريباً على الثورة، فيما البورجوازية المدينية الوسيطة والدنيا أصبحتا مستلبتين بالتدريج، حتى إن الأشد راديكالية في أوساط الوطنيين المدينيين حصروا دعمهم بالنشاط التنظيمي واللفظي، ونادراً ما شاركوا في القتال الفعلي. ومع ذلك، عانى العرب في حيفا، وخصوصاً في المناطق الإسلامية، وكذلك في الأحياء المسيحية ـ الإسلامية المختلطة مثل وادي النسناس وعباس ووادي الصليب، مضايقات السلطة واعتقالاتها وقنص العصابات اليهودية وهجماتها، وأحياناً عنف الثوار أنفسهم.[٤٥] وفي نهاية الثورة، لم يكن الكثيرون من أبناء هذه الطبقات مستلبين فقط، وإنما كانوا قد انسحبوا من الحلبة أيضاً.

وأثبتت سنة ١٩٣٨ أنها سنة حاسمة في مسيرة الثورة ومصير حيفا النهائي. فخلال ذلك العام حدثت المواجهات الأشدّ شراسة، في شوارع المدينة، وفي سكك حديدها، وأزقتها والسوق القديمة فيها، وفي سجونها والأحراج الواقعة في جبلها، الكرمل، وأولاً وقبل كل شيء في ريفها.

غرق البلد كله في ثورة كاملة وصلت ذروتها في صيف سنة ١٩٣٨، عندما سيطر الثوار على معظم الطرق والكثير من المدن، وعملياً على الريف كله. ودُمرت مواصلات سكة الحديد بالكامل تقريباً، وأُغير على مراكز الشرطة، وسرقت منها الأسلحة والذخائر والأموال، متى توفّرت؛ كما جرى تفجير خط أنابيب شركة

نفط العراق تكراراً، وكذلك الجسور وغيرها من المنشآت. أمّا في الجبال، فقد أقام الثوار معاقلهم ومعسكراتهم ومحاكمهم وحقول تدريبهم. وكانت نشاطات الثوار كثيفة في الجليل، تحركها خطة التقسيم والتجربة السابقة للمقاتلين القساميين ونجاحهم هناك. وقد سهل ذلك القرب من الحدود الشمالية مع سورية ولبنان الواقعين تحت الانتداب الفرنسي، والتي أصبحت ممراً لعبور المؤن والسلاح والأشخاص. ولإحباط هذه النشاطات، التمس البريطانيون خدمات تشارلز تيغارت الخبيرة، الذي نفذ مشروع إقامة قلاع شرطة عسكرية في جميع أنحاء البلد وسياج من الأسلاك الشائكة في موازاة الحدود مع سورية ولبنان. وكان واضحاً أن الحكومة لم تكن قادرة على ضبط الوضع، فطلبت التعزيزات واعتمدت بكثافة أكبر على «الوحدات الخاصة» الصهيونية لترهيب الريف.[٤٦] وكانت الإجراءات التأديبية الحكومية متطرفة بقساوتها في القرى والأحياء العربية في المدن.

وفي قرى الجليل، أصبح من تبقى من المقاتلين القساميين (إخوان القسام) أكثر جرأة، واستطاعوا السيطرة على مناطق واسعة من قرى الشمال. ومن بين المراكز القسامية الأربعة في الشمال، كان أشدها أثراً في حيفا تلك التي قادها توفيق الإبراهيم (أبو إبراهيم الصغير)، الذي نشط في منطقتي الناصرة وحيفا، ويوسف سعيد أبو درَّة، الذي نشط في منطقة الكرمل، والذي كانت إحدى الجماعات التابعة له، في مرحلة معينة من سنة ١٩٣٨، تعمل داخل مدينة حيفا. علاوة على ذلك، كانت المدينة لا تزال مصدر أغلبية المقاتلين القساميين في منطقة حيفا؛ فمن ضمن ٥١ مقاتلاً هناك، جاء ٣١ منهم من حيفا أصلاً.[٤٧] وقد أبقى قرب المقاتلين من المدينة واتصالهم الدائم مع الجزء العربي من المدينة القديمة، التوتر والعنف على مستوى عال. وفي المنظور البعيد وكما حدث في نهاية سنة ١٩٣٨، وخلال سنة ١٩٣٩، ومع تنوع القيادة وغياب الضبط وسوء استخدام السلطة، أصبح هذا العنف موجهاً ضد العرب في حيفا.

وتظهر تقارير دائرة تحري الجرائم والهاغاناه حالة نضالية مستمرة داخل المدينة، وخصوصاً في الجزء العربي القديم منها.[٤٨] كما تظهر تركيز نشاطات الثوار ضد المواقع البريطانية واليهودية. وبمرور السنة، أصبح جانب آخر من الوضع أكثر وضوحاً، وهو أعمال العنف التي قامت بها العصابات الصهيونية الخاصة بالمنظمة العسكرية القومية (إرغون تسفائي لئومي)، وهي جماعة متطرفة منشقة داخل الهاغاناه، كانت تقوم بهجمات على المدينة القديمة، وفي وسط السكان المدنيين،[٤٩] مثل وضع القنابل في السوق العربية المكتظة، مرتين خلال سنة ١٩٣٦، ومرة في سنة ١٩٣٩.

خلال هذه الفترة، تزايدت النشاطات أيضاً، وبصورة ملحوظة، ضد العرب الذين اعتُبروا غير مؤيدين للثورة، مما يعكس غياب الضبط وتدهور الأوضاع داخل دوائر الثوار. وعندما أصبح وضع الثوار أكثر صعوبة، من جرّاء هجمات الحكومة والصهيونيين، ونقص الأموال والسلاح، صار عنفهم يتوجه أكثر ضد العناصر الأكثر عرضة للعطب، أي السكان المدنيين العرب وأولئك الذين اعتبروا سبب أزمتهم. وكثيراً ما اتخذت الهجمات وأعمال الابتزاز التي قاموا بها أسلوب النضال الطبقي، مما يعكس تذمر العناصر الفلاحية والطبقة العاملة في حالة من غياب القانون. وفي هذه المرحلة، بدأت الثورة في حيفا تكتسب طابعاً من الثورة الاجتماعية، عندما طلب الثوار من العرب ارتداء الكوفية الفلاحية المميزة، والامتناع من دفع الإيجارات لأصحاب العقارات وما شابه.[٥٠] وجُرَّ العرب المدنيون في المدينة بالقوة إلى دائرة العنف، ووجدوا أنفسهم تحت رحمة أوضاع لا سيطرة لهم عليها. ويتفق جميع المراقبون لهذه الفترة بشأن تلك الحالة البالغة من الرعب والإرهاب التي أُخضع لها المدنيون العرب مع نهاية الثورة، بسبب العنف الذي مارسته الأطراف المعنية جميعاً.

النتيجة: حيفا المتبدلة

كانت سنة ١٩٣٩ عام تراجع وتخندق واحتواء للتيارات الراديكالية التي أحكمت قبضتها على حيفا والبلد كله لأعوام ثلاثة. لقد همدت الثورة، ولكن ليس من دون فترة من العنف جعلت السكان المدنيين العرب، الذين حاصرهم القتال فأصبحوا يشككون في كل شيء، ينظرون إلى انتهاء أعمال العنف بالارتياح الذاتي وبالأسى. ففي حيفا، كانت نهاية الثورة، بغض النظر عن جوانبها السلبية اللاحقة، نصراً للحكومة ولسياستها في بناء «الوطن القومي اليهودي»، كما كانت نصراً صغيراً للعرب من الطبقة العليا والتجار، الذين أصبح في إمكانهم الآن استئناف أعمالهم وإقامتهم من دون قلق بشأن ما قد يحمله المستقبل. وكانت هزيمة خُلقية ونفسية وسياسية، لبقية المجتمع العربي، وخصوصاً لجيل الشباب الجديد، الذي انطفأت جذوة حماسته وآماله وعقيدته، بفعل قوى أصبحت أقوى كثيراً من أن تحارب.

لقد تبدلت حيفا بعد الأحداث التي واكبت الثورة. فتغيرت عناصرها الإنسانية وكذلك توزع السكان فيها، بالإضافة إلى قاعدتها الاقتصادية والسياسية، ومال الميزان الآن لمصلحة طابع المدينة اليهودي، كما وضعت على سكة وصلت إلى محطتها الدرامية في الطرد المأسوي للسكان العرب سنة ١٩٤٨.

فالإضراب والثورة كانا تحدياً لكل من الجماعتين السكانيتين في حيفا، اليهودية والعربية. والأدبيات الصهيونية الرسمية تصور الإضراب كحدث مشؤوم في مدينة حقق فيها اليهود (الييشوف) معادلة من التعاون لم يسبق لها مثيل في أية مدينة فلسطينية أُخرى. فمن منظور صهيوني، وفرت حيفا فعلاً، الكثير من النجاحات للتجربة الصهيونية في الاستيطان واحتلال الأرض، وفي العمل والحلبة السياسية. لقد انتشر سكان المدينة اليهود في جميع الاتجاهات، بعد أن حققوا القوة العددية وأصبحوا يشكلون نصف السكان على الأقل، كما أن الأحياء اليهودية طوقت البلدة القديمة، وفيها مورست حياة يهودية غربية بالكامل. ومن الناحية الاقتصادية، قامت مشاريع صناعية رأسمالية معينة يهودية تماماً، مع أن العرب كانوا لا يزالون يحتفظون بصناعات صغيرة من شأنها أن تخدم الاقتصاد الأوسع. أمّا الحقل الوحيد الذي تمتع العرب فيه بالأفضلية، وهو سوق المفرّق والمشاريع ذات الكثافة العمالية كالبناء والمقالع، فقد بدأ العمل اليهودي يتسلل إليه بالتدريج، بالإضافة إلى الشراكات اليهودية ـ العربية التي أضعفت وزن العرب كمجموعة وطنية موحدة بالمقارنة لما كان قد تمخض في القطاع اليهودي.[٥١]

في العشرينات والثلاثينات، أنتجت حيفا شريحة عربية تجارية، براغماتية وغير مسيَّسة، غلبت على مصالحها الشؤون المالية أكثر من الأيديولوجية، وزُجّت قسراً سنة ١٩٣٦ في وضع راديكالي كانت تعارضه. وبينما كان التيار الراديكالي يزداد زخماً، كانت هذه الشريحة، كالنعامة، تختبىء من مواجهة واقع الوضع الفلسطيني، إلى أن انفجر بوفاة الشيخ عزالدين القسّام. وقد ثابر عرب حيفا، سياسياً، على إبراز تفتتهم الانتمائي والاجتماعي، وخصوصاً داخل هذه الطبقة التجارية التي تشكلت حديثاً. وبربطها مصالحها ووجودها بديمومة نظام الانتداب ومؤسساته، فإن هذه الشريحة، المسلمون منها أو المسيحيون، حُيِّدت منذ بداية العشرينات، كما أن الانطوائية المسيحية ساعدت في بروز مواقف إسلامية أكثر تصلباً، الأمر الذي أبطل فعلهما معاً. أما المنبر الوحيد للمناورة السياسية، أي البلدية، فأُلغي كقناة للتعبير عن قوة الجماعة السكانية، بفضل الإدارة الحكيمة للمنظمات الصهيونية المحلية، وللطائفة اليهودية.

أحدث الإضراب اختلالاً في توازن هذا الوضع وأدخل إلى حيفا عنصراً عربياً متصلباً: العمال ـ الفلاحين الذين تحولوا إلى بروليتاريا، ومؤيديهم في القرى؛ كما أن التيار الراديكالي الذي توفرت في صفوف أتباعه، الطاقة البشرية التي كانت مصممة على الاستمرار في النضال، قد تربّى في حيفا. وبعكس التجربة السياسية في الجنوب، حيث حددت بنى السلطة التقليدية نمط الاتجاه

السياسي المحافظ والمتماسك، فإن الجماعة الشابة الجديدة والمتنوعة في الشمال، كانت أقل ارتباطاً بالتقاليد وأشد تأثراً مباشراً بسياسة الانتداب المنحازة إلى الصهيونية. وقد خبرت المنطقة انتقالاً إنسانياً أكبر من الجنوب، كما أوجد التحرك من القرية في اتجاه المدينة الأوضاع التي ساهمت في بروز عناصر سياسية أكثر راديكالية وأقل قابلية للسيطرة عليها. وعلى الرغم من نمو الشريحة التجارية، التي أعطت محافظتها انطباعاً خارجياً بالاستقرار، فإن جيل الشباب المثقف من جميع الطبقات، تعاطف، ولو أيديولوجياً فقط، مع المناضلين الراديكاليين، الأمر الذي أعطى مزيداً من القوة للثورة والتوجه نحوها. وكان هؤلاء على استعداد لتحدي المعايير السياسية التقليدية وصوغ مقاربات جديدة لحل المشكلات الوطنية ـ وهو السبيل الذي سلكته الأجيال اللاحقة من النشطاء الفلسطينيين، سواء داخل فلسطين أو في الشتات.

وحيفا التي تحولت خلال هذه الفترة من مدينة يهيمن عليها العرب، إلى أُخرى صناعية يسيطر عليها اليهود، وذات توجه غربي، مرت في مسار تكرر في معظم المدن ولدى الجماعات السكانية العربية التي وقعت تحت الاحتلال منذ ذلك الوقت: مدن الجليل منذ سنة ١٩٤٨، وتلك الواقعة في الضفة الغربية منذ سنة ١٩٦٧، وخصوصاً القدس. والنمط واحد والغرض وقح من دون مواربة: حصار اقتصادي واجتماعي وجسدي، ومصادرة أراضٍ بحصانة، وتفتيت الجماعة السكانية العربية، والضغط السياسي، وتهميش المثقفين والكتاب الفلسطينيين. ومنذ ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، أعاد المجتمع إنتاج نشاط فطري بأنماط متعددة لتقويم تاريخه في نضال من أجل الحرية والتعبير الوطنيين. ففي تلك المرحلة الحاسمة من تاريخه، اضطرت الآمال ودينامية الروح الراديكالية إلى الانتظار لأجيال أُخرى لكي تشتعل مجدداً، كما حدث في انتفاضة ١٩٨٨. وأظهر الزمن الموارد اللامحدودة للمجتمع للتعامل مع المحن وارتجال الأساليب لبعثها مجدداً والمثابرة عليها. لقد أشارت الثورة إلى الطريق بالنسبة إلى أجيال المستقبل، وألهمت ما سيأتي في تاريخ النضال الفلسطيني المتعطّش للحرية.

المصادر

(١) أنظر: CID reports (PRO CO 733/180).
ويتأكد هذا في بعثة تشارلز تيغارت إلى فلسطين في أثناء الثورة العربية. أنظر:
Tegart Papers (Private Papers, St Antony's College, Oxford).

(٢) يتضح هذا الموقف من الأوراق الخاصة لـ إ. كيث ـ روش، حاكم اللواء الشمالي، وف .مودي، ضابط في سكرتارية القدس، وهـ .بومان، مدير التعليم.
(Private Papers, St Antony's College, Oxford).

(٣) م. هـ. يعقوب، «نظرة جديدة إلى تاريخ القضية الفلسطينية ١٩١٨ ـ ١٩٤٨» (بيروت، ١٩٧٣)، ص ١٠٣ ـ ١٠٤. كان الكثير من عائلات الطبقة الوسطى والمستثمرة الناشئة ينقصها رأس المال الكافي والدعم والمهارات للتنافس مع الاستثمارات الصهيونية، مما اضطرها إلى الانتقال من قاعدتها في حيفا لإيجاد دخل أفضل وتنافس أقل في مدن عربية بحتة أُخرى. وقد صادق على ذلك الكثيرون من المستجوبين. أنظر الفصل التاسع.

(٤) أنظر الفصل الرابع عشر، فقرة «صوغ هوية سياسية» وفقرة «دور النخب السلطوية».

(٥) أنظر ص. ياسين، «الثورة العربية الكبرى في فلسطين ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩» (القاهرة، ١٩٥٩)؛ س. حمودة، «الوعي والثورة» (القدس، ١٩٨٥)؛
S. Lachman, «Arab Rebellion and Terrorism in Palestine 1929-1939: The Case of Sheikh Izz al-Din al-Qassam and his Movement,» in Kedourie and Haim (eds.), *Zionism and Arabism in Palestine and Israel* (London, 1982), pp. 52-99; S. F. El-Nimr, «The Arab Revolt in Palestine: A Study Based on Oral Sources,» Ph. D. thesis, University of Exeter, 1990; T. R. Swedenberg, «Memories of Revolt: the 1936-39 Rebellion and the Struggle for a Palestinian National Past,» Ph. D. thesis, University of Texas, Austin; S. Schleifer, «The Life and Thought of Izz al-Din al-Qassam,» *Islamic Quarterly,* Vol. 23, No. 2, January/March 1979, pp. 61-81.

(٦) أغلبية المؤلفين الذين كتبوا عن ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، أعادوا أصولها إلى الجماعات المقاتلة نفسها التي انخرطت في أحداث ١٩٢٩؛ وقد وجدوا أيضاً حلقة متصلة بالأحداث النضالية حول حيفا بين التاريخين. وبقدوم سنة ١٩٣٦، تبلورت ثلاثة مراكز من النشاط النضالي السرّي، واحد في منطقة القدس ـ رام الله، وآخر في منطقة طولكرم ـ قلقيلية، والثالث في منطقة حيفا ـ الجليل. أنظر:
Lachman, *op.cit.,* p. 57; El-Nimr, *op.cit.,* pp. 70-71; C. Tegart, undated report on al-Qassam movement, Box I, File 3 (Private Papers, St Antony's College, Oxford).

(٧) لقد عبر عن رسالته التطهرية في ضغطه لإصلاح الممارسة الإسلامية، وفي طرح البدع البغيضة التي تسللت إليها بسبب الإهمال في إقامة الشعائر والتأثير المسيحي؛ كما عارض الطقوس التي مورست في حيفا خلال الجنائز وفي احتفالات مغارة مار الياس (الخضر).
Schleifer, *op.cit.,* pp. 67-8;

حمودة، مصدر سبق ذكره، ص ٦١ ـ ٦٥.

(٨) Lachman, *op.cit.*, p. 60;

أ. هـ. غنيّم، «ثورة الشيخ عز الدين القسام»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٦ (كانون الثاني/يناير ١٩٧٢)، ص ١٨٢.

وأظهرت تقارير دائرة تحري الجرائم بشأن نشاطات القسام، أنه كان يجند أتباعه من أوساط هذه الطبقات، وخصوصاً من صفورية، ومن القرى المحيطة بجنين وكذلك من بعض شباب حيفا.

Tegart, *op.cit.*, Box I, File 3.

(٩) El-Nimr, *op.cit.*, pp. 82-5; Schleifer, *op.cit.*, pp. 67-74;

حمودة، مصدر سبق ذكره، ص ٤١ ـ ٤٥.

(١٠) ب. ن. الحوت، «القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ ـ ١٩٤٨» (بيروت، ١٩٨١)، ص ٢٢٤.

(١١) Tegart, *op.cit.*, Box I, File 3.

(١٢) جميع كتّاب سيرة القسام سجّلوا ذلك، وخصوصاً حمودة، مصدر سبق ذكره، ص ١٢١ ـ ١٢٧؛

Lachman, *op.cit.*, pp. 69-70; Y. Porath, *The Palestinian Arab National Movement, 1929-1939* (London, 1977), pp. 137-9; A. M. Lesch, *Arab Politics in Palestine, 1917-1939* (London, 1979), p. 216;

ياسين، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢.

(١٣) حمودة، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧ ـ ٥٨، ٦٤.

(١٤) Lachman, *op.cit.*, p. 80.

ورد في تقرير رسمي لدائرة تحري الجرائم بشأن الإرهاب في فلسطين، أن فروع جمعية الشبان المسلمين الأشد حماسة، هي تلك التي كانت في محيط حيفا والناصرة وجنين، والتي كانت نزعتها الدينية أقوى من أي مكان آخر. فقد كانت منظمة وتأثر أعضاؤها بواعظين «متعصبين» مثل «الشيخ عز الدين القسّام المناضل» (Tegart, *op.cit.*, Box I, File 3(c), p. 6).

(١٥) كان رشيد الحاج إبراهيم مديراً للبنك العربي في حيفا، ومالكاً للأراضي ورجل أعمال ميسور، وكذلك عضواً في المجلس البلدي في سنة ١٩٣٤. وكان منخرطاً بعمق أيضاً في شؤون الجماعة السكانية المسلمة، وساعد في تنظيم جمعية الشبان المسلمين، وكان رئيساً لها، كما كان القسام، في أوقات متعددة. وفي جميع الأدبيات عن القسام، كثيراً ما يرد اسمه على أنه على علاقة وثيقة به، وكانت له اجتماعات سرّية معه، الأمر الذي يوحي بدور في التنظيم الثوري وفي التخطيط. وكان، إلى جانب الخضرا والماضي، بين المنظمين الأصليين لحزب الاستقلال في فلسطين. والخضرا أصلاً من صفد، وكان مديراً للأوقاف الإسلامية في حيفا، ويرد اسمه على أنه كان ذا صلة وثيقة بالحاج إبراهيم في تنظيم جماعات الشباب في حيفا، وخصوصاً جمعية الشبان المسلمين، وفي النشاطات النضالية في الشمال، التي قام بها القساميون والنشطاء المناصرون لهم منذ سنة ١٩٢٩. أمّا معين الماضي فكان «استقلالياً» بارزاً ومحامياً في حيفا، وهو ينتمي إلى عائلة ملاكي أراضٍ ميسورة في إجزم، في اللواء الشمالي. أنظر:

Porath, *op.cit.*, pp. 137-8; Lachman, *op.cit.*, pp. 60-61;

حمودة، مصدر سبق ذكره، ص ٦٣، ٨٤ ـ ٩٠.

(١٦) Lachman, *op.cit.*, p. 73;

حمودة، مصدر سبق ذكره، ص ٩٠.

(١٧) معلومات شفوية من سكان مسيحيين في حيفا تتعلق بالطبقات الوسطى، العليا والدنيا، طلب الكثيرون منهم حجب أسمائهم. والمعلومات الشفوية المهمة هي من: وديع جبور، حيفا، أيار/مايو ١٩٧٥؛ وحنا عصفور، بيروت، أيار/مايو ١٩٧٤؛ والياس مبصلة، واشنطن العاصمة، حزيران/يونيو ١٩٩٣؛ وأمين أبو فاضل، ديترويت، آب/أغسطس ١٩٩٤.

(١٨) Police Summaries for January 1936 (PRO FO 371 E19/19/31).

(١٩) بحسب تقارير الشرطة، كان في حيفا صبحي خزّان، موظف في المحكمة الشرعية، والشيخ محمد هاشم الخطيب، وهما من الداعمين النشطاء للقسام (Tegart, *op.cit.*, Box I, File 3(b)).

وقدم الشيخ يوسف أبو درّة والدكتور سعيد عودة للثوار القساميين الدعم المالي وسواه.

(٢٠) Special Report by Palestine Police, 14 December 1935 (PRO CO 733/297); Police Summaries, 6 March 1936 (PRO FO 371 E1293/19/31).

أدت النساء، وخصوصاً قريبات الشخصيات الوطنية، دوراً مساعداً في النضال الوطني منذ بداية العشرينات. وبحلول سنة ١٩٢٩، كانت حركة نسائية قد تطورت، وقامت بعقد مؤتمرات نسائية، وتظاهرات، وحملات تلغرافات، ورسائل وغيرها من النشاطات الخيرية. ومن حيفا، دعمت النساء المتطوعات إضراب ١٩٣٦ من خلال التبرع للجان فرعية متعددة. ومن النساء الحيفاويات المسلمات أساساً، اللواتي نشطن في دعم النضال الوطني منذ بداية الثلاثينات: ربيعة الصلاح، وسعاد الحاج إبراهيم، ورقيَّة وندى مراد، وفايزة حليق، وخيرية بقاعي حوري (معلومات شفوية، خيرية حوري، لوس أنجلس/سان دييغو، تموز/يوليو ١٩٩٤). وبعض هؤلاء النساء أصبحن معروفات بسبب علاقاتهن الوطنية، مثل ابنة القسام، ميمنة، وزوجة نجيب نصّار، ساذج؛ والاثنتان مثلتا نساء حيفا في المؤتمر النسائي في القاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٨. أنظر: الحوت، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٢، ٣٨٥.

(٢١) Lachman, *op.cit.*, p. 79;

الحوت، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥١.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٣٤٠؛ أ. خليفة (مترجم)، «الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية»، من كتاب الهاغاناه، مجلد ٢، كتاب ٥، ٦ (بيروت، ١٩٨٩)، ص ١٤.

(٢٣) المصدر نفسه؛

El-Nimr, *op.cit.*, pp. 100-101;

وأنظر أيضاً الفصل التاسع، الحاشية ٥٥.

(٢٤) Lachman, *op.cit.*, p. 78; Tegart, *op.cit.*, Box I, File 3, and List of Shariʿa Court Officials in the same file.

(٢٥) يبدو أن الدكتور سعيد عودة، الذي يرد اسمه تكراراً في سجلات دائرة تحري الجرائم، كان من الداعمين المقيمين بدمشق، والناشطين في تنظيم مؤامرات الاغتيال في المدن، وكانت له

صلات مع العمال الناشطين في سكك حديد حيفا ومع أعضاء بارزين في نقابة العمال في المدينة وكذلك مع بعض الشيوعيين العرب (Tegart, *op.cit.*, Box I, File 3).

(٢٦) معلومات شفوية من الياس مبصلة (واشنطن، العاصمة/لوس أنجلس آب/أغسطس ١٩٩٤) وغيره من المستجوبين الذين طلبوا حجب أسمائهم. وتشير تقارير دائرة تحري الجرائم لتلك الفترة إلى وجود مثل هذه الشبكات وإلى العلاقات المعقدة بين القرويين وسكان المدن في منطقة الشمال.

Tegart, *op.cit.*, Box I, File 3: Statement of Faris Mohamad al-Ajjawi.

(٢٧) في الجليل، كان القياديون القساميون هم: فرحان السعدي، ويعمل بين حيفا وجنين؛ وخليل محمد عيسى (أبو إبراهيم الكبير)، قائد في الجليل؛ وعطية أحمد عوض، الذي قاد عصاباته في منطقة الكرمل. وقد نسق هؤلاء القادة المناضلون نشاطاتهم كجزء من شبكة نشيطة بين القادة المدينيين والقرويين.

Lachman, *op.cit.*, pp. 78-9; El-Nimr, *op.cit.*, pp. 104-7;

حمودة، مصدر سبق ذكره، ص ١٠١ ـ ١٠٤.

(٢٨) Tegart, «Diaries,» 22 December 1937;

ياسين، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥ ـ ٥٧؛ «هآرتس»، ١٧ آب/أغسطس ١٩٣٦.

(٢٩) اغتيل الحاج خليل طه في حيفا في أيلول/سبتمبر ١٩٣٦، وهو الذي اقترح أنه يجب على مزارعي الحمضيات أن يدفعوا ضريبة بدلاً من الإضراب، بينما كان لا يزال عضواً في لجنة الإضراب. لقد اشتهر عنه موقفه اللين إزاء اليهود وصلاته التجارية معهم، وكان في المعارضة للجبهة الوطنية منذ العشرينات. ولقي أشخاص مهمون آخرون في حيفا المصير ذاته، مثل أبناء عائلة الخليل، وأولئك الذين هوجموا وهُدّدوا، مثل حسن شكري والحاج طاهر قرمان. ولقد عُرف سامي طه أيضاً، العمالي النشط والوطني، بمعارضته للقيادة المقدسية، فهو الذي ساعد في إعادة العمال العرب إلى العمل في مقالع شيمن في نهاية ١٩٣٦. وقد اغتيل هو أيضاً، في بداية الأربعينات. وتسجل التقارير الصهيونية عن الأحداث أن لجنة الإضراب كلها، بمن فيها الحاج إبراهيم، كانت تشك في فاعلية الإضراب.

Tegart, *op.cit.*, Box I, File 3; D. HaCohen, *Time to Tell* (New York, London, 1984), pp. 90-91;

خليفة، مصدر سبق ذكره، ص ١٤، ٣٣، ١٠١.

(٣٠) Private Papers of S. P. Emery. وكانت هذه هي آراؤها الشخصية، التي أعربت عنها في رسائل خاصة إلى عائلتها في إنكلترا. وكانت أعمق صلاتها في حيفا مع الجماعة السكانية المسيحية (Private Papers Collection, St Antony's College, Oxford).

في الواقع، إن السوق العربية في حيفا غُرّمت مرتين. وهذا الإحساس بالتماسك بين السكان العرب، جرى التعبير عنه في الكثير من المقابلات.

(٣١) «دافار»، ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٣٦؛ خليفة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣٤ ـ ٤٣٥؛

HaCohen, *op.cit.*, p. 89.

(٣٢) المصدر نفسه؛ «هآرتس»، ١٩ تموز/يوليو و ١٧ آب/أغسطس ١٩٣٦.

(٣٣) مذكرة من موظفين عرب كبار إلى المندوب السامي عن الوضع في فلسطين، ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٣٦؛ خ. سكاكيني، «كذا أنا يا دنيا» (القدس، ١٩٥٥)، مواد ٣٠ أيار/مايو و ١٣ حزيران/يونيو ١٩٣٦، ص ٢٨٤ و ٢٨٦.

(٣٤) CID secret report to CS, 18 August 1936 (PRO FO 371 E12807/24/378); J. ʿAsfour, *Palestine: My Land, My Country, My Home* (Beirut, 1967), pp. 83-5.

(٣٥) خليفة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٢٢٩ ـ ٢٣٠. وكان رجال البحرية البريطانية يرافقونهم إلى هدار هكرمل، وكانوا قد وصلوا إلى البلد كجزء من التعزيزات العسكرية لمحاربة الثورة.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٥١. وكان الموقف الرسمي أن حيفا لم تعد عربية، نظرياً وعلمياً على السواء، وأن القوة لن تردع الييشوف.

(٣٨) أدبيات تلك الفترة، والتي كانت منحازة إلى الصهيونيين، كررت أسماء ومصير أولئك الذين تلقوا تهديدات، وهوجموا أو قتلوا، على أيدي الثوار، واصفة إياهم بـ «معتدلين»، و «مؤيدين»، و «أصدقاء الشعب اليهودي» وما أشبه ذلك. أنظر: خليفة، مصدر سبق ذكره، ص ١٣، ١٠١، ٢٠٨، ٢٢٩؛

HaCohen, *op.cit.*, pp. 25, 79, 90, 91, 208; Lachman, *op.cit.*, p. 80.

(٣٩) خليفة، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠ ـ ٥٣.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٠١؛

Lachman, *op.cit.*, p. 80.

(٤١) معلومات شفوية من كثير من المستجوبين الذين عاشوا الأحداث في حيفا، مثل إسكندر مجدلاني ووديع جبور، حيفا، أيار/مايو ١٩٧٥: الياس مبصلة، بيروت، حزيران/يونيو ١٩٧٧؛ وجبرائيل صيقلي،عمان، حزيران/يونيو ١٩٧٥؛ وخالد الحسن، لندن، آذار/مارس ١٩٨٢؛ ومحمد الحوري، لوس أنجلس/سان دييغو، آب/أغسطس ١٩٩٤؛ وأمين أبو فاضل، لوس أنجلس/ديترويت، آب/أغسطس ١٩٩٤.

(٤٢) اهتاج العرب المسيحيون في حيفا في أثناء مداولات اللجنة الملكية، وأعربوا عن مخاوفهم للمطران البروتستانتي الذي كان يزور المدينة. فقد شعروا بأنهم علقوا في ورطة: فمن جهة، كانوا يخشون أن يقعوا في نهاية المطاف تحت حكم الأكثرية المسلمة، وخافوا السير في خط سياسي خاص بهم يعرضهم لهجمات المسلمين؛ ومن جهة أخرى، كانوا يعارضون الصهيونيين. وكان هذا هو الانطباع الذي حصلت عليه س. ب. إيمري، التي كانت لها علاقات حميمة وطويلة مع الطبقة الوسطى المسيحية في حيفا.

Emery, *op.cit.*

(٤٣) خليفة، مصدر سبق ذكره، ص ١٤، ٢٣٠ ـ ٢٣٥.

(٤٤) A. W. Kayyali, *Palestine: A Modern History* (London, 1978), p. 211.

(٤٥) لقد اتفق عدد كبير من المستجوبين في الرأي بشأن هذه المسألة، وذكروا الكثير من حالات الإزعاج التي قامت بها الشرطة، عندما فرضت الإهانات والغرامات الجماعية على المدنيين العرب بسبب الشك في تعاونهم مع الثوار. وتتطابق قصص المسيحيين والمسلمين (الذكور

مَلاحِق

والإناث)، بل إنها كثيراً ما تكرر سرد الأحداث نفسها من سوء المعاملة والهجمات. وهذه إحدى الزوايا التي لا تزال تحتاج إلى التقصي الملائم والتوثيق من الذاكرة الجماعية للفلسطينيين الذين لا يزالون في قيد الحياة من تلك الفترة.

(٤٦) خليفة، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٣ ـ ٢٣٥؛

El-Nimr, *op.cit.*, pp. 126-8.

ومن خلال المقابلات مع قرويين عانوا عمليات انتقامية قامت بها «الوحدات الخاصة»، يقدم النمر سجلات مهمة عن الفترة.

(٤٧) Lachman, *op.cit.*, pp. 84-5; El-Nimr, *op.cit.*, Chapter 4, pp. 213, 233, 525.

(٤٨) أنظر: CID Reports in «CID News Bulletin,» Tegart, Private Papers, Box I, for the years 1938-9;

وأنظر أيضاً: خليفة، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٥، ١٦٢، ١٧٢.

(٤٩) El-Nimr, *op.cit.*, pp. 213, 233, 525.

(٥٠) أشارت إلى ذلك أغلبية الكتّاب عن هذه الفترة. ويثير الاهتمام ملاحظة ردة الفعل الاجتماعية على مراسيم هؤلاء الفلاحين من جانب الطبقات المتعددة في حيفا. ويبدو أن السكان المسلمين اعتبروا هذه الإجراءات قمعية اجتماعياً ولكنها مهمة سياسياً، بينما اعتبرها المسيحيون ذات علامات مقلقة للقمع الاجتماعي والديني، الأمر الذي زاد إحساسهم بالذعر والارتباك. معلومات شفوية، وخصوصاً من نساء، مسلمات ومسيحيات على السواء. وأنظر أيضاً:

Emery, *op.cit.*

(٥١) اكتسب القطاع اليهودي اقتصادياً، امتيازات ضخمة نتيجة الثورة، وخصوصاً داخل بنية الحكومة الإدارية. ولم يضع هذا حدّاً للدعم البريطاني الرسمي في الحصول على عقود داخل فلسطين خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها، وإنما مكّن بعض الشركات الصهيونية من تنفيذ عقود عسكرية بريطانية في أجزاء أُخرى من العالم، مثل أعمال سوليل بونيه في سورية ولبنان ومصر والعراق وإيران والبحرين وقبرص. أنظر:

HaCohen, *op.cit.*, p. 93.

ملحق رقم ١
عائلات حيفا العربية البارزة
١٩١٨ ـ ١٩٣٩

هذا الملحق مرتب وفق حروف الهجاء بحسب اسم العائلة. وحيثما أمكن، ورد اسم واحد أو أكثر من أبنائها البارزين، وذلك كنموذج فقط. وقد جمعت هذه الأسماء من الإشارات إليها في الوثائق، ومن المقابلات مع أبناء هذه العائلات ومع سكان حيفا من الفترة في قيد الدرس؛ كما أنها عُدلت وصححت حتى تاريخ الطباعة الأخيرة. وقد سُجل على الترتيب: بلد أو مدينة الأصل؛ الديانة؛ المهنة أو المهن لتلك العائلات. وهذا الملحق بأسماء عائلات حيفا البارزة ليس كاملاً، وأنا أعتذر من أولئك الذين لم يرد ذكرهم بسبب نقص المعلومات والاتصال.

إبراهيم، مؤيَّد: إيران؛ بهائي؛ مُربٍّ، أعمال البلدية.
أبو رحمة، الياس، جوزيف: شفاعمرو؛ بروتستانت؛ مهنيون.
أبو زيد، عبد الله، أسعد (ريّس): حيفا؛ مسلمون؛ صيادون، مُحمِّلو سفن.
أبو فاضل، سليم، ميخائيل: عين عنوب (لبنان)؛ روم أورثوذكس؛ تجار.
أبيض، جميل: لبنان؛ روم كاثوليك؛ ملاك أراض، تجار، عضو مجلس بلدي.
إتيم، إبراهيم، وديع: كفرياسيف؛ بروتستانت؛ أطباء، صيادلة.
إمام، أحمد: حيفا؛ مسلم؛ مهنة دينية، صحافي.

بجالي، أمين، متري: عكا؛ روم أورثوذكس، تجار.
بحري، جميل: حيفا؛ روم كاثوليك؛ صحافي، أعمال طباعية.
بستاني، وديع: لبنان؛ ماروني؛ محام.
البقاعي، خيري: دمشق؛ مسلم؛ تجار.
بهائي، موسى: إيران؛ بهائي؛ تسجيل الأراضي، موظف حكومي.
بوتاجي، تيوفيل، إميل: حيفا؛ بروتستانت؛ تجار، مستثمرون.
بيضون، رفيق: بيروت؛ مسلم؛ مساعد حاكم لواء.

تميمي، رفيق: نابلس؛ مسلم؛ محام.
توما، ميخائيل: حيفا؛ روم أورثوذكس؛ تجار، ملاك أراض، موظفون مدنيون.

جبور، وديع: شفاعمرو؛ كاثوليكي؛ صاحب مكتبة، رجل أعمال.
جدع، باسيلا: حيفا؛ روم كاثوليك؛ معماريون، تجار.
جدعون، ـ: حيفا؛ روم كاثوليك؛ ملاك أراضٍ، موظفون.
جيرمين، فكتور: حيفا؛ لاتين؛ موظفون في السفارة الفرنسية، تجار.

الحاج، عبد الرحمن: حيفا؛ مسلمون؛ تجار، موظفون مدنيون.
حاج، نايف: حيفا؛ روم أورثوذكس؛ معمل عرق.
حبايب، الياس، حنا، أديب: حيفا؛ روم أورثوذكس؛ ملاك أراض، موظفون في سكة الحديد.
حبش، نجيب: القدس؛ روم كاثوليك؛ موظفون حكوميون.
حبيبي، جميل، وديع: شفاعمرو؛ بروتستانت؛ محام، موظف في سكة الحديد.
حكيم، نجيب: الناصرة؛ روم أورثوذكس؛ محام، تجار.
حمزة، نايف: حيفا؛ درزي؛ مهنة طبية.
حوري، أنيس: حيفا؛ مسلمون؛ تجار، أعمال البلدية.

خال، راجي: لبنان (مرجعيون)؛ روم أورثوذكس؛ تجار، مستثمرون.
خطيب، يونس: حيفا؛ مسلم؛ مهنة دينية.
الخليل، مصطفى (باشا)، إبراهيم: أتراك؛ مسلمون؛ ملاك أراضٍ، أعيان.
خمرا، عثمان: حيفا؛ مسلم؛ طبيب، ملاك أراضٍ.
خوري، جريس: لواء القدس؛ بروتستانت؛ أعمال البلدية.
خوري، سليم، يوسف، قيصر، نصرالله: بكيسين (لبنان)؛ موارنة؛ ملاك أراضٍ، أعيان.
خوري، فؤاد: كفرياسيف؛ روم كاثوليك؛ مهنيون.
خياط، عزيز: صور؛ روم كاثوليك؛ ملاك أراضٍ، مستثمر.

دلّول، عطا (أبو علي): حيفا؛ مسلمون؛ تجار، زعماء.
دُميان، إبراهيم: يافا؛ بروتستانت؛ صيدلي، تجار.
ديك، حسن: حيفا؛ مسلم؛ مستثمر.

رنو، محمود، شفيق: حيفا؛ مسلمون؛ صيادو أسماك، محمّلو سفن.

زحلان، يوسف، جول: حيفا؛ روم كاثوليك؛ تجار.
زعرب، إبراهيم، توفيق، سامي: لبنان؛ بروتستانت؛ أطباء، تجار.
زكا، إيليا: قضاء عكا؛ روم أورثوذكس؛ صحافي، أعمال طباعية.
زيبق، توفيق: عكا؛ بروتستانت؛ موظف مدني.
زين، زين: إيران؛ بهائي؛ مُربٍّ.

سابا، صالح، فؤاد: حيفا ومصر؛ بروتستانت؛ مهنة دينية، وظائف خاصة.
سراقيبي، شفيق: دمشق؛ مسلمون؛ تجار، ملاك أراض.
السعد، فريد، فوّاز: أم الفحم؛ مسلمون؛ ملاك أراضٍ.
سعد، فؤاد: شفاعمرو؛ روم كاثوليك؛ ملاك أراضٍ، تاجر، مستثمر.
سفري، عوض: يافا؛ بروتستانت؛ قائمقام.
سلامة، طنوس: لبنان؛ ماروني؛ موظف حكومي (سكك الحديد).
سلطي، فرح: الناصرة؛ روم أورثوذكس؛ مستثمر.
سويدان، جاد: لبنان؛ روم كاثوليك؛ تجار.

شبلاق، ـ: نابلس؛ مسلمون؛ تجار حبوب.
شبيب، صالح: دمشق؛ مسلمون؛ تجار، ملاك أراضٍ.
شحيبر، خليل: حيفا؛ روم أورثوذكس؛ خدمة في الشّرطة.
شكري، حسن: حيفا (تركي)؛ مسلم؛ أعمال البلدية.
شلح، شحادة: حيفا؛ روم كاثوليك؛ معماريون، موظفون مدنيون.
شيخ حسن، محمد: حيفا؛ مسلمون؛ تجار، مهنة دينية.

الصلاح، رفعت، سليمان: حيفا؛ مسلمون؛ تجار.
صناديقي، محمد: دمشق؛ مسلمون؛ تجار.
صنبر، وديع، حبيب: حيفا؛ روم كاثوليك؛ موظفون في الحكومة، تجار.
صهيون، إبراهيم: عبلّين؛ روم كاثوليك؛ ملاك أراضٍ، تاجر، مستثمر.
صيقلي، سليمان: حيفا؛ روم أورثوذكس؛ تجار، موظّفون في الحكومة، ملاك أراضٍ.

ضومط، عزيز: لبنان؛ بروتستانت؛ مهن متعلقة بالفنون والآداب.

طنب، الياس: لبنان؛ موارنة؛ تجار.
طه، عمر (حاج): حيفا؛ مسلمون؛ تجار، ملاك أراضٍ.
طويل، جورج، جاد: جنوب لبنان؛ روم أورثوذكس؛ تجار.

عبد الرحمن، كامل: حيفا (خلفية ريفية)؛ مسلمون؛ مقاولون، صناعة البناء.
عبد الهادي، فخري: عرّابة؛ مسلمون؛ ملاك أراضٍ، تجار.
عبود، الياس: حيفا؛ كاثوليك؛ مقاولون في أعمال البناء.
عزّام، جورج، جول، حبيب: الناصرة؛ روم كاثوليك؛ ملاك أراضٍ، تجار.
عسّاف، ـ: لبنان؛ موارنة؛ تجار.
عصفور، حنا: شفاعمرو؛ بروتستانت؛ محام، تجار، عضو مجلس بلدي.
عطا الله، فؤاد، وديع، نصري: جنين؛ روم أورثوذكس؛ مهنيون، موظفون في الحكومة.
عطا الله، نخلة، منصور: حيفا؛ روم كاثوليك؛ محام، موظفون في الحكومة وسكك الحديد.
عيد، عيد، لويس: لبنان؛ موارنة؛ توظيف خاص.
عيسى، راجي: حيفا؛ كاثوليك؛ ملاك أراضٍ.

غنطوس، حنا، توفيق: لبنان؛ روم أورثوذكس؛ نقل، وظائف في سكة الحديد.

فرسون، فيليب: حيفا؛ روم كاثوليك؛ تجار، مستثمرون.

قرمان، طاهر (حاج): نابلس؛ مسلم؛ مستثمر.
قزق، صبحي: الطيرة؛ مسلمون؛ تجار، ملاك أراضٍ.
قصاب، إسكندر: لبنان؛ روم أورثوذكس؛ ملاك أراضٍ.
قطران، سليمان، إدوارد: عكا؛ روم أورثوذكس؛ تجار، موظفون في الحكومة.
قعوار، ناصيف، جورج: الناصرة؛ روم أورثوذكس؛ تجار، وظائف حكومية، مهنيون.
قنازع، قسطندي، جاد: الناصرة؛ روم أورثوذكس؛ ملاك أراضٍ، تجار.

كركبي، فريد: شفاعمرو؛ لاتين؛ ملاك أراضٍ، تاجر.
كنفاني، عثمان: حيفا؛ مسلمون؛ تجار، موظفون مدنيون، صانعو حلويات.

ماضي، معين، محمود: إجزم؛ مسلمون؛ ملاك أراضٍ، محام.
مجدلاني، توفيق: بيروت؛ روم أورثوذكس؛ تجار.
محمدي، عبد الرحمن (حاج): حيفا؛ مسلمون؛ تجار.
مخلص، عبد الله: عكا؛ مسلم؛ صحافي، كاتب.
مخلوف، ميشيل: لبنان؛ موراني؛ موظف حكومي.
مدور، قسطندي: عكا؛ روم أورثوذكس؛ تجار.
مراد، محمد: حيفا؛ مسلم؛ مهنة دينية.
مرشي، جبرا، يوسف: حيفا؛ روم أورثوذكس؛ مقاولون في الميناء، تجار.
مزاوي، الياس: الناصرة؛ روم كاثوليك؛ وظيفة حكومية.
معمر، جورج: الناصرة؛ روم أورثوذكس؛ ملاك أراضٍ.
ملص، خليل: دمشق؛ مسلمون؛ تجار أخشاب.
منسّى، إسكندر: حيفا؛ روم أورثوذكس؛ تجار.
منصور، حنا، جريس: حيفا؛ روم كاثوليك؛ تجار.
مياسي، ـ: حيفا؛ مسلمون؛ تجار حبوب.
ميرزا، جلال: إيران؛ بهائي؛ تاجر.
ميقاتي، عزيز: طرابلس؛ مسلم؛ مستثمر، تاجر.

نادر، حنا: حيفا؛ روم أورثوذكس؛ وظيفة حكومية.
ناصيف، سليمان: لبنان؛ بروتستانت؛ مستثمر.
نصار، نجيب، رشيد: عين عنوب؛ روم أورثوذكس، بروتستانت؛ مهنة (صحافة، صيدلة)، صاحب فندق.
نصر، وديع، مشيل، أمين: شفاعمرو؛ روم كاثوليك؛ مهنيون، ملاك أراضٍ وتجار.
نقارة، حنا: عكا؛ روم أورثوذكس؛ محام.
نور الله، أمين: حيفا؛ مسلم؛ محام.

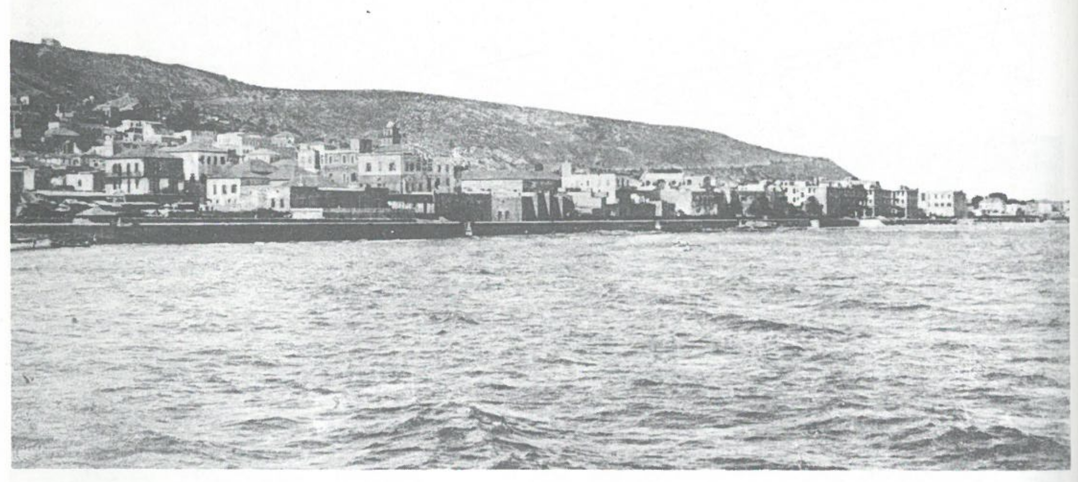
وردي، ـ: دمشق؛ مسلمون؛ تجار.

الياسين، عبود: حيفا (خلفية ريفية)؛ مسلمون؛ صيادو أسماك، محمّلو سفن.

ملحق رقم ٢
صُوَر*



حيفا في مطلع القرن العشرين



حيفا وجبل الكرمل من البحر

---

* صور الملحق والغلاف من مجموعة كل من نديم شحاده وبدر الحاج.



أحد الأحياء العربية ويظهر الميناء



بعض الأحياء العربية



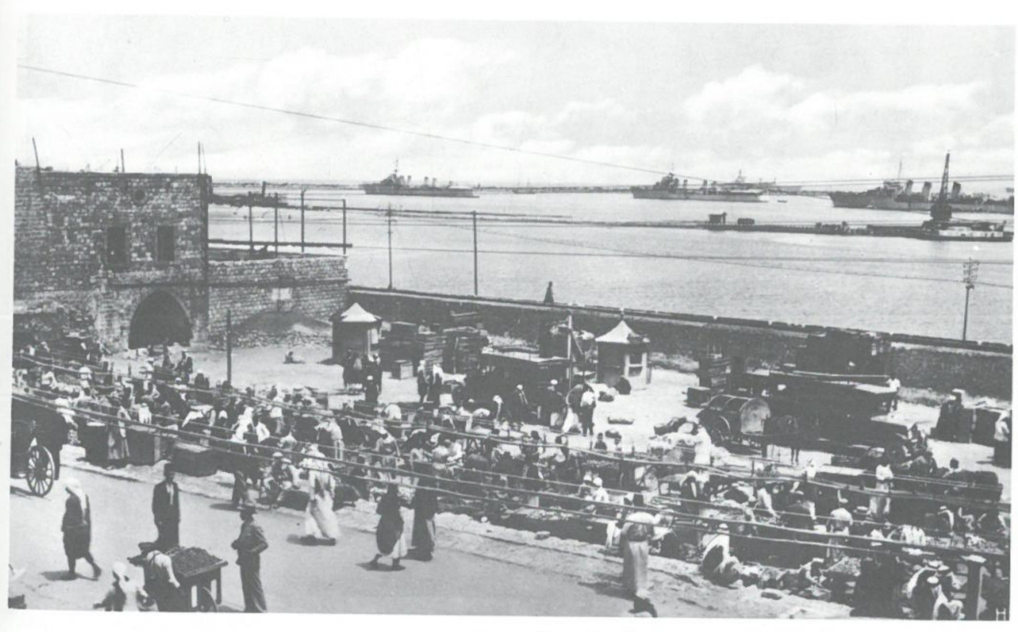
حيفا وخليج عكا، وتبدو خزانات النفط التابعة لشركة شل



منظر عام لحيفا من الكرمل



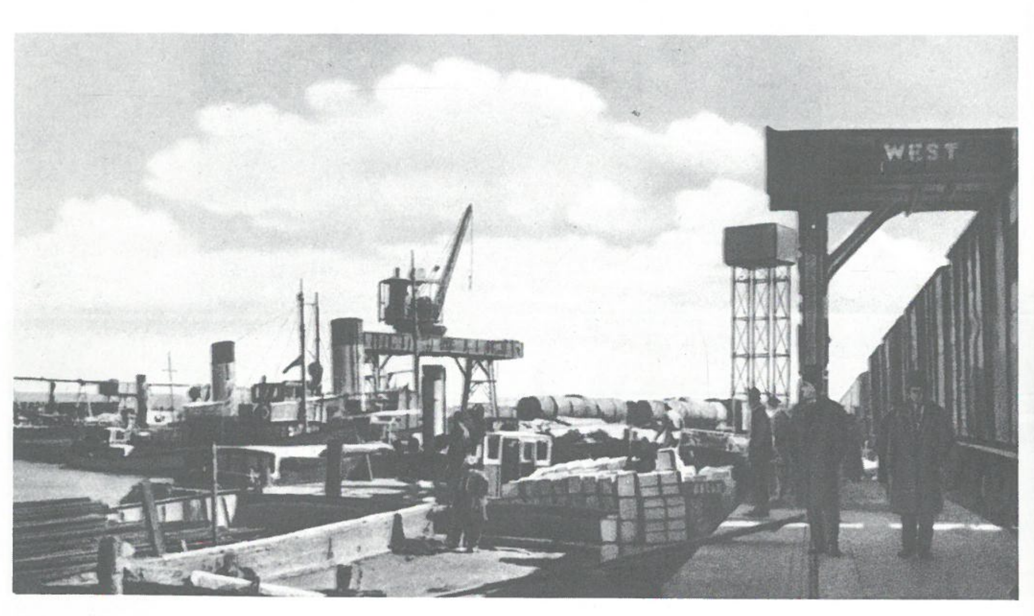
منظر لأحد أطراف حيفا، ويبدو فيه جسر وادي رشميا



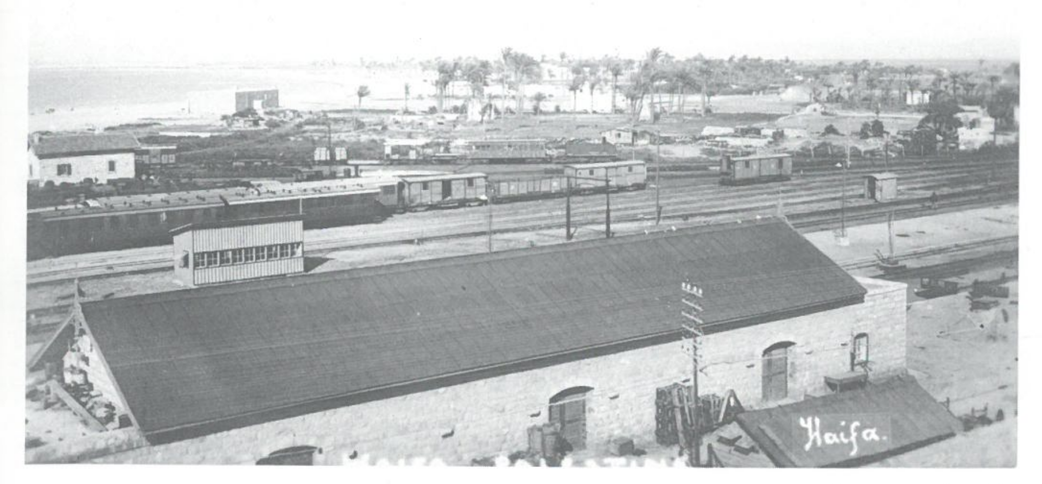
سوق شعبية محاذية للميناء قبل توسيعه (مطلع القرن العشرين)



ميناء حيفا قبل توسيعه



إحدى ساحات التخزين في ميناء حيفا قبل توسيعه



ساحة سكة حديد حيفا



مبنى محطة سكة الحديد الرئيسية (الحجاز)



المركز التجاري في حيفا



شارع هيرتسل في هدار هكرمل (الحي اليهودي)



حيفا، وتبدو الكولونية الألمانية



شارع الكولونية الألمانية الممتد من البحر، وهو مكان رسو يخت غليوم، صعوداً إلى الدرج الذي يوصل إلى حدائق عباس أفندي

المَراجِع



طريق يؤدي إلى ساحة «الجرينة» وتبدو فيه مئذنة الجامع الكبير، كما يلاحظ موقع «الحسبة» إلى يمين الصورة



فندق الكرمل الذي تحول إلى مقر حاكم اللواء والإدارة المدنية في حكومة الانتداب

مصادر غير منشورة

سجلات أرشيفية لدوائر حكومية ووكالات دولية

GREAT BRITAIN. PUBLIC RECORD OFFICE, LONDON (PRO)

Colonial Office, Original Correspondence (CO 733).
Foreign Office, General Correspondence, Political, Palestine (FO 371).

ISRAELI STATE ARCHIVES. JERUSALEM (ISA)

Government of Palestine, Chief Secretary's Office Papers, Record Group 2; Department of Migration Papers, Record Group 11; Listing of Arab Organizations, Record Group 61; Ministry of Labour Papers, Record Group 95; Department of Customs Papers, Record Group 128.
Miscellaneous Official and Other Papers 'Abandoned in 1948', including the Papers of the Higher Arab Committee (HAC), Record Group 65.

CENTRAL ZIONIST ARCHIVES, JERUSALEM (CZA)

The Zionist Organization/Town Planning, A/175 and J/15; Department of Trade and Industry, A/226 and 5/8; Development of Jewish Quarters, J/16; The Jewish Agency for Palestine, London Office, Z/4.

أوراق خاصة

Bowman, H. Private Papers Collection, Middle East Centre, St Antony's College, Oxford.
Brenin, Maj-Gen. Private Papers Collection, Middle East Centre, St Antony's College, Oxford. Thames TV Interviews-1978.
Emery, S. P. Private Papers Collection, Middle East Centre, St Antony's College, Oxford.
Hackett, Sir J. Private Papers Collection, Middle East Centre, St Antony's College, Oxford. Thames TV Interviews-1978.
Keith-Roach, E. Private Papers Collection, Middle East Centre, St Antony's College, Oxford.
Kirby, A. F. Private Papers Collection, Middle East Centre, St Antony's College, Oxford.

Kirkbride, Sir A. Private Papers Collection, Middle East Centre, St Antony's College, Oxford. Thames TV Interviews-1978.
MacMichael, H. Private Papers Collection, Middle East Centre, St Antony's College, Oxford.
Moody, F. Private Papers Collection, Bodleian Library, Oxford.
Mukhlis, A. Palestine Research Centre, Beirut.
Samuel, H. Private Papers Collection, Middle East Centre, St Antony's College, Oxford.
Tegart, C. Private Papers Collection, Middle East Centre, St Antony's College, Oxford.
Tweedy, O. Private Papers Collection, Middle East Centre, St Antony's College, Oxford.

مخطوطات

أطروحات

Djaby, O. «La Question Economique, La Syrie sous le Régime du Mandat». University of Toulouse, Ph. D. thesis, 1934.
El-Nimr, S. F. «The Arab Revolt in Palestine: A Study based on Oral Sources». University of Exeter, Ph. D. thesis, 1990.
Al-Qaysi, S. A. «Yasin al-Hashimi: A Study of his Role in Iraqi Politics between 1922 and 1936». University of Basra, Iraq, M. A. thesis, 1976.
Seikaly, M. «The Arab Community of Haifa 1918-1936: A Study in Transformation». Oxford University, D. Phil. thesis, 1983.
Swedenberg, T. R. «Memories of Revolt: the 1936-39 Rebellion and the Struggle for a Palestinian National Past». University of Texas, Austin, Ph. D. thesis, 1988.
Taqqu, R. «Arab Labor in Mandatory Palestine, 1920-1948». Columbia University, Ph. D. thesis, 1977.

مصادر أُخرى غير منشورة

Anonymous. «Al-Hizb al-Arabi al-muwali li-Britania». unpublished document, n.d.
Boutagy, E. «My Life Story». unpublished document, n.d.
Community Archives Marriage registers and other documents of the Greek Orthodox, Greek Catholic, Roman Catholic, Maronite and Protestant communities, Haifa.
Marriage register of the Muslim community, Istiqlal Mosque, Haifa.
Diretta delle Suore Carmelitane. «Scuola Femminile Italiana Dell' ANMI». Haifa, 1975.

Washitz, Y., «Jewish-Arab Relations in Haifa during the Mandate». unpublished manuscript, n.d.

منشورات رسمية

أوراق برلمانية

Mandate for Palestine, Cmd. 1708, London, July 1922.
Palestine: Report on Immigration, Land Settlement and Development by Sir John Hope Simpson, Cmd. 3686, London, October 1930 (The Hope Simpson Report).
Palestine Royal Commission Report, Cmd. 5479, July 1937 (The Peel Report).

حكومة فلسطين

Annual Reports, Dept. of Health, 1928-1939; Dept. of Public Works, 1929-1940; Town Planning Advisor, 1936-1939.
Census of Palestine, 1922, Jerusalem, 1923.
Census of Palestine, 1931, Alexandria, 1933.
Great Britain and Palestine 1915-1945.
Palestine Blue Book 1926-1940.
Palestine Commercial Bulletin (fortnightly), Dept. of Commerce and Industry (1922-4) and Dept. of Customs, Excise and Trade (1924-37).
Palestine Economic Bulletin, 1932.
Principal Importers, Exporters and Manufacturers in Palestine, Dept. of Customs, Excise and Trade. Special Supplement to the *Palestine Commercial Bulletin*, November 1933.
Statistical Abstract 1920-1925.
The Town Planning Handbook of Palestine, 1930.
Vital Statistics, 1922-1945, Dept. of Statistics, Jerusalem, 1947.
Wages Committee Report, Jerusalem, 1943.

منشورات صهيونية

The Jewish Agency for Palestine, *Report and General Abstracts of the Censuses of Jewish Agriculture, Industry and Handicraft and Labour*, Jewish Agency's Dept. of Statistics, Jerusalem, 1931.

صحف ودوريات

بالعربية

«حيفا»، (مجلة العمال)، ١٩٢٤ ـ ١٩٢٥؛ «الكرمل»، ١٩٢٠ ـ ١٩٣٧؛ «النفير»، ١٩١٩؛ «اليرموك»، ١٩٢٤ ـ ١٩٣٠.

بالإنكليزية

The Palestine News, 1918-1919.

ـ في الملفات الأصلية للمراسلات، والموجودة في مكتب السجلات العامة، هناك الكثير من الاقتباسات والترجمات من الصحافة المعاصرة، في فلسطين وبريطانيا معاً.

ـ مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير في بيروت، ومتحف بيروت البلدي، يملكان مجموعة كبيرة من الصحف العربية بصيغتها الأصلية، فضلاً عن بعض القصاصات المنتقاة من الصحف.

ـ بالإضافة إلى ذلك، يضم مركز أكسفورد للدراسات العبرية العليا في يارنتون مجموعة من قصاصات الصحف العبرية، يعود تاريخها إلى بعض السنوات التي يغطيها هذا الكتاب.

كتب ومقالات

بالعربية

الآغا، ن. ك. «مدائن فلسطين». عمان، ١٩٩٣.

بحري، ج. «تاريخ حيفا». حيفا، ١٩٢٢.

بدران، ن. أ. «التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني». بيروت، ١٩٦٩.

تميمي، م. ر. وم. ب. حلبي. «ولاية بيروت». بيروت، ١٣٣٥هـ/ ١٩١٤م.

توما، أ. «ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية». بيروت، ١٩٧٨.

جادر، أ. هـ. «سياسة توزيع امتيازات المشاريع الكبيرة في فلسطين أيام الانتداب»، «شؤون فلسطينية»، العدد ٥٥ (آذار/مارس ١٩٧٦)، ص ١٨٤ ـ ٢٠٥.

حدّاد، ي. «الاتجاهات الوحدوية في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني»، «شؤون عربية»، العدد ٨ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١).

الحصري، س. «يوم ميسلون». بيروت، بلا تاريخ.

حمودة، س. «الوعي والثورة». القدس، ١٩٨٥.

الحوت، ب. ن. «القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ ـ ١٩٤٨». بيروت، ١٩٨١.

خليفة، أ. (مترجم) «الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩: الرواية الإسرائيلية الرسمية». من كتب الهاغاناه، المجلد ٢، كتاب ٥، ٦، بيروت، ١٩٨٩.

خوري، ق. «الذكريات». القدس، ١٩٤٥.

الدُّر، أ. ف. «شفا عمرو». بيروت، ١٩٨٨.

دروزة، م. ع. «نشأة الحركة العربية الحديثة». الطبعة الثانية، صيدا، ١٩٧١.

سكاكيني، خ. «كذا أنا يا دنيا». القدس، ١٩٥٥.

الشريف، م. «مؤتمر العمال العرب الأول». «شؤون فلسطينية»، العدد ٥٠/٥١، تشرين الأول/أكتوبر ـ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥، ص ٢٩٣ ـ ٣٠٢.

الشقيري، أ. «أربعون عاماً في الحياة العربية والدولية». بيروت، ١٩٦٩.

عبوشي، و. ف. «فلسطين قبل الضياع». لندن، ١٩٨٥.

عقاد، أ. ك. «تاريخ الصحافة العربية في فلسطين». دمشق، ١٩٦٧.

علّوش، ن. «المقاومة العربية في فلسطين ١٩١٧ ـ ١٩٤٨». بيروت، ١٩٧٠.

غنيم، أ. هـ. «ثورة الشيخ عز الدين القسام». «شؤون فلسطينية»، العدد ٦ (كانون الثاني/يناير ١٩٧٢)، ص ١٨١ ـ ١٩٢.

قاسمية، خ. «مواقف عربية من التفاهم مع الصهيونية ١٩١٣ ـ ١٩١٤». «شؤون فلسطينية»، العدد ٣١ (آذار/مارس ١٩٧٤)، ص ١٢٧ ـ ١٤٩.

قبعين، ن. «تقرير تاريخي للطائفة الإنجيلية الأسقفية العربية بحيفا». حيفا، ١٩٤٠.

كرمل، أ. «تاريخ حيفا في عهد الأتراك العثمانيين». حيفا، ١٩٧٩.

كوثراني، و. «وثائق المؤتمر العربي الأول ١٩١٣». بيروت، ١٩٨٠.

كيالي، ع. و. «وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية». بيروت، ١٩٦٨.

مراد، أ. ر. «صفحات عن حيفا ومعركتها الأخيرة». دمشق، ١٩٩١.

منصور، أ. «تاريخ الناصرة: من أول عصورها وحتى أيامنا الحاضرة». القاهرة، ١٩٢٤.

ياسين، ص. «الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩». القاهرة، ١٩٥٩.

يزبك، م. «الهجرة العربية إلى حيفا». الناصرة، ١٩٨٨.

يعقوب، م. هـ. «نظرة جديدة إلى تاريخ القضية الفلسطينية ١٩١٨ ـ ١٩٤٨». بيروت، ١٩٧٣.

بالإنكليزية

'Abboushi, W. F. «The Road to Rebellion: Arab Palestine in the 1930's». *Journal of Palestine Studies,* Vol. 6 (1977), pp. 23-46.

Abcarius, M. F. «The Fiscal System» in S. B. Himadeh (ed.). *Economic Organization of Palestine.* Beirut, 1938.

Abu-Lughod, I. «The Pitfalls of Palestiniology». *Arab Studies Quarterly,* 3 (Fall 1981), pp. 403-10.

Abu-Lughod, J. L. «The Demographic Transformation of Palestine» in I. Abu-Lughod (ed.). *The Transformation of Palestine.* Evanston, IL,1971.

Adler (Cohen), Raya. «The Tenants of Wadi Hawarith: Another View of the Land Question in Palestine». *International Journal of Middle East Studies,* 20/22 (May 1988), pp. 197-200.

Antonius, G. *The Arab Awakening.* London, 1955.

The Arab Bank. *Arab Bank Limited 1930-1980.* Beirut, 1981.

'Asfour J. *Palestine: My Land, My Country, My Home.* Beirut, 1967.

Baedeker, K. *Palestine et Syrie.* Leipzig, 1912.

Barghouti, O. S. «Local Self-Government Past and Present» in Viteles and Totah (eds.). «Palestine: A Decade of Development». *The Annals of the American Academy of Political and social Science,* Vol. 164, November 1932.

Ben-Arieh, Y. «The Population of the Large Towns of Palestine during the First Eighty Years of the Nineteenth Century According to Western Sources» in M. Ma'oz (ed.). *Studies on Palestine during the Ottoman Period.* Jerusalem, 1975.

Ben-Hilel, M. *Census of Jews in Palestine* (Hebrew). Jerusalem, 1917.

Ben-Zvi, I. «Local Autonomy in Palestine» in Viteles and Totah (eds.). «Palestine: A Decade of Development». *The Annals of the American Academy of Political and Social Science,* Vol. 164, November 1932.

Bonné, A. «The Concessions for the Mosul-Haifa Pipe Line» in Viteles and Totah (eds.). «Palestine: A Decade of Development». *The Annals of the American Academy of Political and Social Science,* Vol. 164, November 1932.

Brett, E. A. *Colonialism and Underdevelopment in East Africa.* Bungay, Suffolk, 1973.

'British Resident' [Thomas Hodgkin]. *Who is Prosperous in Palestine?.* London, 1936.

Brown, M. «Agriculture» in S. B. Himadeh (ed.). *Economic Organization of Palestine.* Beirut, 1938.

Budeiri, M. *The Palestine Communist Party 1919-1948.* London, 1979.

Caplan, N. *Palestine Jewry and the Arab Question, 1917-1925.* London, 1978.

Carmel, A. «The German Settlers in Palestine and Their Relations with the Local Arab Population and the Jewish Community, 1868-1918» in M. Ma'oz (ed.).

Studies on Palestine during the Ottoman Period. Jerusalem, 1975.

Chamber of Commerce and Industry (Jewish). *Haifa - City of the Future.* Haifa, 1932.

Chevalier, D. «Western Development and Eastern Crisis in the Mid-Nineteenth Century: Syria Confronted with the European Economy» in Polk and Chambers (eds.). *Beginnings of Modernization in the Middle East.* Chicago, IL, 1968.

Cohen, A. *Palestine in the 18th Century.* Jerusalem, 1973.

Cohen, M. «Secret Diplomacy and Rebellion in Palestine, 1936-1939». *International Journal of Middle East Studies* 8, (1977), pp. 379-404.

Conder, C. R., and H. H. Kitchener. *The Survey of Western Palestine* (4 volumes). London, 1881.

Cuinet, V. *Syrie et Palestine: géographie administrative, statistique, descriptive et raisonnée.* Paris, 1896.

Dawn, C. E. *From Ottomanism to Arabism.* London, 1973.

Dusterwald, D. «The City in the Economic Life of Palestine». *Palnews,* Tel-Aviv, 1936.

Esco Foundation for Palestine. *Palestine: A Study of Jewish, Arab and British Policies* (2 vols.). New York, 1970.

Essaleh, S. *L'Etat actuel de l'économie syrienne.* Paris, 1944.

Esselmont, J. E. *Baha'ullah and the New Era.* London, 1923.

Fawaz, L. T. *Merchants and Migrants in Nineteenth Century Beirut.* Cambridge, 1983.

Graham-Brown, S. «The Political Economy of the Jabal Nablus 1920-48» in R. Owen (ed.). *Studies in the Economic and Social History of Palestine in the Nineteenth and Twentieth Centuries.* London and Basingstoke, 1982.

Granovsky, A. *The Fiscal System of Palestine.* Jerusalem, 1935.

Granovsky, A. *Land Policy in Palestine.* New York, 1940 (reprint, 1976).

Gross, N. *The Economic Policy of the Mandatory Government in Palestine.* Paper No. 816, Jerusalem, 1982.

Grunwald, K., and j. O. Ronall. *Industrialization in the Middle East.* New York, 1960.

HaCohen, D. *Time To Tell.* New York; London, 1984.

Hakim, G., and M. Y. El-Hussayni. «Monetary and Banking System» in S. B. Himadeh (ed.). *Economic Organization of Palestine.* Beirut, 1938.

Hershlag, Z. Y. *Introduction to the Modern Economic History of the Middle East.* London, 1964.

Himadeh, S. B. «Industry» in S. B. Himadeh (ed.). *Economic Organization of Palestine.* Beirut, 1938.

Hopkins, L. G. «Population» in S. B. Himadeh (ed.). *Economic Organization of Palestine.* Beirut, 1938.

Hopwood, D. *The Russian Presence in Syria and Palestine 1843-1914*. Oxford, 1969.

Horowitz, D., and R. Hinden. *Economic Survey of Palestine*. Tel-Aviv: Economic Research Institute of the Jewish Agency for Palestine, 1938.

Hoskins, H. L. *British Routes to India*. London, 1966.

Hourani, A. H. *Minorities in the Arab World*. London, 1947.

Hourani, A. H. «Ottoman Reform and the Politics of Notables» in his *The Emergence of the Modern Middle East*. London, 1981.

Hurewitz, J. C. *The Struggle for Palestine*. New York, 1968.

Hyamson, A. M. *Palestine Under the Mandate 1920-1948*. London, 1950.

Issawi, C. *An Economic History of the Middle East and North Africa*. New York, 1982.

Jacoby, F. J. (ed.). *The Anglo-Palestine Year-book 1946*. London, 1946.

Jewish Community Council. *Kehilat Khaifa Beasar Hashanim, 1932-1941* (The Community of Haifa in the Ten Years 1932-1941). Haifa, 1942.

Kanafani, G. *Palestine: The 1936-1939 Revolt*. Tricontinental Society: London, n.d.

Kaufmann, R. «Fundamental Problems of Haifa's Future Development». *Palestine and Near East Economic Magazine*, Vol. 3, No. 19 (October 1928), pp. 433-6.

Kayyali, A. W. *Palestine: A Modern History*. London, 1978.

Kedourie, E. «Religion and Politics: The Diaries of Khalil Sakakini». *Middle Eastern Affairs*, Number One (*St Antony's Papers* No. 4). London, 1958.

Khader, G. «Arab Chambers of Commerce in Palestine» in *Directory of Arab Trade, Industries, Crafts, Professions in Palestine and Trans-Jordan 1937-1938*. Chamber of Commerce: Jerusalem, 1937.

Khalidi, R. *British Policy Towards Syria and Palestine 1906-1914*. St Antony's Middle East Monograph No. 11, London, 1980.

Kisch, F. H. *Palestine Diary*. London, 1938.

Knightley P., and C. Simpson. *The Secret Lives of Lawrence of Arabia*. London, 1969.

Kupferschmidt, U. M. *The Supreme Muslim Council*. Leiden, 1978.

Lachman, S. «Arab Rebellion and Terrorism in Palestine 1929-39: The Case of Sheikh Izz al-Din al-Qassam and his Movement» in Kedourie and Haim (eds.). *Zionism and Arabism in Palestine and Israel*. London, 1982.

Lesch, A. M. *Arab Politics in Palestine, 1917-1939*. London, 1979.

Longrigg, S. H. *Oil in the Middle East*. London, 1954.

Mandel, N. «Turks, Arabs and Jewish Immigration into Palestine, 1882-1914» in A. Hourani (ed.). *St Antony's Papers No. 17*, Oxford, 1965.

Mandel, N. *The Arabs and Zionism before World War I*. London, 1976.

Mansur, G. *The Arab Worker under the Palestine Mandate*. Jerusalem, 1937.

Ma'oz, M. «The Impact of Modernization on Syrian Politics and Society during

the Early Tanzimat Period» in Polk and Chambers (eds.). *Beginnings of Modernization in the Middle East*. Chicago, IL, 1968.

Marlowe, J. *Rebellion in Palestine*. London, 1946.

McCarthy, J. *The Population of Palestine: Population, History and Statistics of the Late Ottoman Period and the Mandate*. New York, 1990.

Meinertzhagen, R. *Middle East Diary, 1917-1956*. London, 1959.

Michaelis, A. «The Industrial Development of Palestine». *Palnews*, Tel-Aviv, 1936.

Midland Bank. «The Progress of Palestine» *Midland Bank Review* (November 1935).

Migdal, J. S. *Palestinian Society and Politics*. Princeton, NJ, 1980.

Miller, Y. N. *Government and Society in Rural Palestine, 1920-1948*. Austin, Texas, 1985.

Nakhleh, K. and E. Zureik (eds.). *The Sociology of the Palestinians*. London, 1980.

Nashif, T. «Palestinian Arab and Jewish Leadership in the Mandate Period». *Journal of Palestine Studies*, Vol. 6 (iv) (1977), pp. 113-21.

Nathan, R., O. Gass and D. Creamer. *Palestine: Problem and Promise*. Washington, D.C., 1946.

Naval Intelligence Division (NID). *Palestine and Transjordan*. London, 1943.

Owen, R. *The Middle East in the World Economy 1800-1914*. London, 1981.

Peretz, D. «Palestinian Social Stratification: The Political Implications». *Journal of Palestine Studies*, Vol. 7 (1978).

Playfair, I. S. O., G. M. S. Stitt, C. J. C. Molony and S. E. Toomer. *The Mediterranean and Middle East* (4 vols.). London, 1954.

Porath, Y. *The Emergence of the Palestinian Arab National Movement, 1918-1929*. London, 1974.

Porath, Y. *The Palestinian Arab National Movement, 1929-1939*. London, 1977.

Rogers, M. E. *Domestic Life in Palestine*. London, 1863.

Rothschild, J. *History of Haifa and Mount Carmel*. Haifa, 1934.

Ruedy, J. «Dynamics of Land Alienation» in I. Abu-Lughod (ed.). *The Transformation of Palestine*. Evanston, IL, 1971.

Ruppin, A. *Syria: An Economic Survey*. New York, 1918.

Ruppin, A. *Three Decades in Palestine*. Hartford, CT, 1936 (reprint, 1975).

St. Sauveur, A. *Le Sanctuaire de Mont Carmel*. Lille, 1897.

Said, E. W. *The Question of Palestine*. New York, 1979.

Sawwaf, H. «'Foreign Trade' and 'Transportation and Communication'» in S. B. Himadeh (ed.). *Economic Organization of Palestine*. Beirut, 1938.

Sayigh, R. *Palestinians: from Peasants to Revolutionaries*. London, 1988.

Schama, S. *Two Rothschilds and the Land of Israel*. London, 1978.

Schleifer, S. A. «The Life and Thought of 'Izz al-Din al-Qassam». *Islamic Quarterly*, Vol. 23, No. 2 (January/March 1979), pp. 61-81.

فهرست

Schölch, A. «The Economic Development of Palestine». *Journal of Palestine Studies,* Vol. X, No. 3 (Spring 1981), pp. 51-5.

Schölch, A. «European Penetration and the Economic Development of Palestine, 1856-82» in R. Owen (ed.). *Studies in the Economic and Social History of Palestine in the Nineteenth and Twentieth Centuries.* Oxford, 1982; London, 1987.

Shamir, S. «The Modernization of Syria: Problems and Solutions in the Early Period of ʿAbdul-Hamidʾ» in Polk and Chambers (eds.). *Beginnings of Modernization in the Middle East.* Chicago, IL, 1968.

Shiffman, J. «Building Activity in Palestine». *Palnews,* Tel-Aviv, 1935.

Simon, H. J. *British Rule in Palestine and the Arab Rebellion of 1936-1937.* Chapel Hill, NC, 1977.

Smith, B. J. *The Roots of Separatism in Palestine.* Syracuse, N.Y., 1993.

Smith, C. D. *Palestine and the Arab-Israeli Conflict.* second edition, New York, 1992.

Smith, P. A. *Palestine and the Palestinians 1876-1983.* New York, 1984.

Stead, K. W. *Report on the Economic and Financial Situation of Palestine.* London, 1927.

Stein, K. W. *The Land Question in Palestine.* Chapel Hill, NC, 1984.

Stein, K. W. «The Intifadah and the 1936-1939 Uprising». The Carter Center of Emory University, *Occasional Paper Series,* Vol. 1, No. 1 (March 1990).

Storrs, R. *Orientations,* London, 1943.

Szereszewski, R. *Essays on the Structure of the Jewish Economy in Palestine and Israel.* Jerusalem: The Maurice Falk Institute for Economic Research in Israel, 1968.

Tannous, I. *The Palestinians.* New York, 1988.

Tibawi, A. L. *Arab Education in Mandatory Palestine.* London, 1956.

Vilnay, Z. *Khaifa Be'avar Ve Bahoveh* (Haifa in the Past and the Future). Tel-Aviv, 1936.

Wasserstein, B. *The British in Palestine: the Mandatory Government and the Arab-Jewish Conflict 1917-1929.* London, 1978.

Weinstock, N. *Zionism: False Messiah.* London, 1979.

Wilson, M. C. *King Abdullah, Britain and the Making of Jordan.* Cambridge, 1987.

Zureik, E. «Reflections on Twentieth-Century Palestinian Class Structure» in K. Nakhleh and E. Zureik (eds.). *The Sociology of the Palestinians.* London, 1980.

(ب)

(ت)

(خ)

(د)

(ر)

(ز)

(س)

(ق)

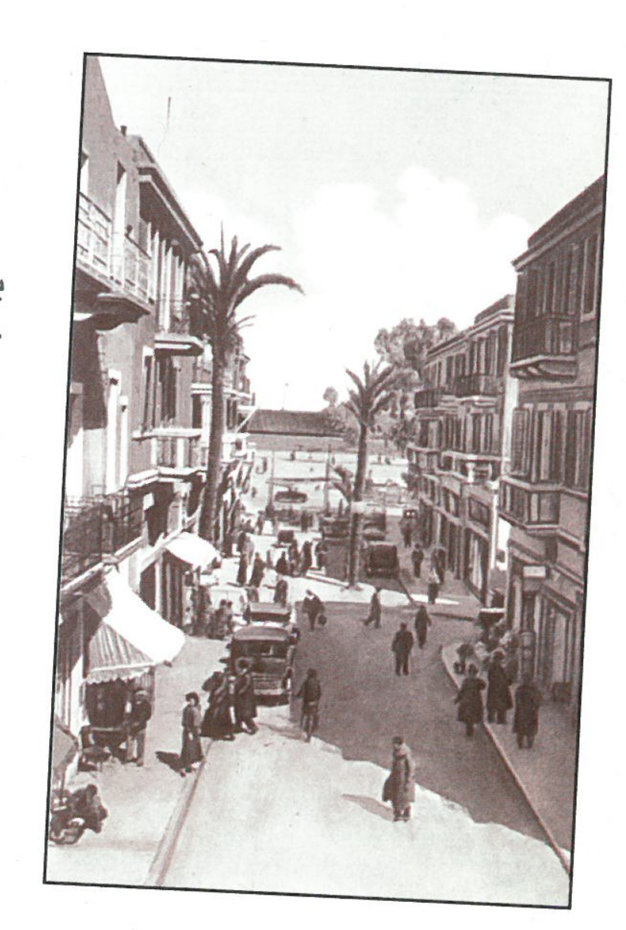
(ك)

(ل)

(ن)

(هـ)

الكتاب



هذا الكتاب هو الأول في سلسلة المدن الفلسطينية، ويعتبر مساهمة جدية في معرفة فلسطين في عهد الانتداب. كما يشكل صورة متعددة الأبعاد لتنامي حيفا حتى أصبحت إحدى المدن الرئيسية على الشاطىء الشرقي للبحر الأبيض المتوسط. أمّا موضوعه الرئيسي فهو الأثر الذي تركته السياسة الكونية الإمبريالية البريطانية، وتجسيد المشروع الصهيوني في فلسطين، في سكان البلد الأصليين.

جمعت المؤلفة معلوماتها من المصادر الرسمية وغير الرسمية، البريطانية والصهيونية، ورفدتها بمقابلات مع مواطنين سابقين في حيفا منتشرين في مختلف بلاد الشتات.

المؤلفة

مي إبراهيم صيقلي، أستاذة مشاركة لمادة تاريخ الشرق الأوسط الحديث في جامعة ولاية واين (Wayne State University). كما درّست في جامعة البحرين وفي جامعة كاليفورنيا (University of California) في لوس أنجليس. وتكتب الأستاذة صيقلي، إضافة إلى التاريخ الفلسطيني، في مجالي التاريخ الشفهي ودراسات المرأة.

$ 7.00